

تخيّل التّعايش بها

تحرير: أنطونيا تشايز
ومارثا ميناو



تجديد الإنسانيّة
بعد الصراع الإثنيّ العنيف

ترجمة : فؤاد السروجي
مراجعة : محمود الزواوي



First published in the United States under the title
IMAGINE CODEXISTENCE:
Restoring Humanity After Violent Ethnic Conflict
All rights reserved. Authorized translation from the English language edition
published by John Wiley & Sons, Inc.

Arabic Edition published by Al-Ahlia - Jordan. Copyright © 2005

*All rights reserved. No part of this book may be reproduced
in any form or by any means without the prior permission of
the publisher.*



الأهلية للنشر والتوزيع
e-mail : alahlia@nets.jo

المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ، وسط البلد ، خلف مطعم القدس
هاتف ٤٦٣٨٦٨٨ ، فاكس ٤٦٥٧٤٤٥
ص. ب : ٧٧٧٢ عمان / الأردن
لبنان ، بيروت ، بئر حسن ، شارع السفارات
هاتف : ٨٢٤٢٠٣ / ٠١ - مقسم ١٩

تخيّل التعايش معاً
دراسة شاملة لكافة مدارس الزخرفة في العالم
تحرير : أنطونيا تشيس ، ومارثا مينتاو

ترجمة : فؤاد السروجي / الأردن
مراجعة : محمود الزواوي / الأردن

الطبعة العربية الأولى ، ٢٠٠٦
حقوق الطبع محفوظة

تصميم الغلاف : زهير أبو شبيب / الأردن

مستطع مسيبي

الصف الضوئي :

لبنان زكريّا خطاب ، عمان ، هاتف ٠٧٩/٥٣٤٩١٥٦

لجميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب
أو أيّ جزء منه ، بأيّ شكل من الأشكال ، إلا بإذن خطّي مسبق من الناشر .

المحتويات

9	تمهيد تحليل التعايش معاً في المجتمعات المتنازعة ساداكو أوغانا
---	---

15	مقدمة انتونيا تشيس ومارثا ميناو
----	--

الجزء الأول: الأفكار

29	1- بناء التعايش - مسح لمشاريع التعايش في مناطق النزاعات العرقية أنيله أفضالي ولورا كوليتون
49	2- الطريق نحو المصالحة كارلوس. إي. سلوزكي

الجزء الثاني: الممارسة

65	3- على أرضية خفية، إحدى استراتيجيات التعايش في أفريقيا الوسطى مارك سومرز وإليزابيث ماكلينتوك
95	4- رؤية كبيرة ومشاريع صغيرة، جهود التعايش في جنوب شرق أوروبا ديانا شيفاس وبريان غانسون
127	5- المشاريع الريادية «لتحليل التعايش معاً» في رواندا والبنسنة سينثيا بيرنز، لورا ماكغرو، وإيليجا تودوروفيتش
147	6- تقييم التعايش، منظورات وتحديات إيلين. ف. بايت

الجزء الثالث: العوائق

- 7- ثمن الحرية الخفي، تأطير العراقيين للتعايش الاقتصادي 181
سفن. م. مبنغيمان
- 8- العوائق البيروقراطية أمام تخيل التعايش معاً 207
انتونيا تشيس.
- 9- ثقافة الفساد في الدول الخارجة من النزاع والدول النامية 255
غلين. ت. وير وجريجوري. ب. نوون.

الجزء الرابع: التوجهات

- 10- التعليم من أجل التعايش 279
مارثا ميناو.
- 11- التعايش والإصلاح 307
إليزابيث في. سيلمان
- 12- الدين كعامل مساعد ومعيق للعمل من أجل التعايش بعد الخروج من النزاع .. 327
مارك غوبين
- 13- التعامل مع الفنون لتشجيع التعايش 345
ميثيا كوهين
- 14- تعزيز التعايش في النزاعات القائمة على الهوية - نحو توجه روائي 381
سارا كوب
- 15- فن الممكن، الموازنة كتوجه نحو تعزيز التعايش 401
لورين إليزابيث غوث
- كلمة أخيرة: تأملات في التعايش - مايكل اغنايف 419
- حول المحررون 431

لخصص هذا الكتاب لذكرى أبرام تشيس الذي ساعد عدداً كبيراً من الناس على تقدير التعقيد والغموض في القانون الدولي والسياسة.

تمهيد

تخيّل التعايش معاً في المجتمعات المتنازعة

كانت فكرة «تخيّل التعايش معاً» إلهاماً. وكرئيسة لوكالة الأمم المتحدة للاجئين، كنت أصارع أسباب النزاعات وعواقبها كل يوم. وفي عصر يوم أحد من عام 1999، وبينما كنت أتصفح الكتب في مكتبة ببلدة بيركلي في كاليفورنيا، وبينما كان مكثي يرعى شؤون ما يقارب 12 مليوناً من اللاجئين ويحاول تقديم العون لمليونين ونصف المليون من الناس الذين أرادوا العودة إلى أوطانهم، وقع نظري على كتاب خفيف يدعى «بين العنف والتسامح مواجهة التاريخ بعد الإبادة الجماعية والعنف الجماعي» من تأليف البروفيسور في جامعة هارفارد «مارثا ميناو». كانت ميناو تطرح سؤالاً بسيطاً وجوهرياً، وكنت أرغب في العثور على طريقة أجيب بها على هذا السؤال وفي نفس الوقت أعالج هذه الحلقة المستوطنة من عدم الأمان التي تواجه بالملايين من الرجال والنساء والأطفال الذين شردتهم الحروب والنزاعات.

كان السؤال الذي طرحته ميناو هو: بعد المذابح الوحشية الجماعية، ما الذي يمكن أو يجب أن نواجهه حول الماضي؟ أردت أن أسير بهذه الخطوة قدماً وأسأل أيضاً كيف يمكن وكيف يجب أن نواجه الماضي؟ في العديد من البلدان التي عملت بها أنا والموظفون الذين عملوا معي، كان المجتمع قد تمزّق إلى أشلاء. وكانت الأغلبية الساحقة من الناس قد هربت من وحشية الإنسان للإنسانية ومن القتل الجماعي والإبادة العرقية والانتهاكات الأكثر هولاً لحقوق الإنسان – وبدأت هذه الأغلبية تعود إلى أوطانها. لم يعد هؤلاء الرجال والنساء والأطفال في البوسنة ورواندا وتيمور الشرقية وكوسوفو وسيراليون الادعاء بتعرضهم للاضطهاد ولم يستطيعوا أن يسعوا للحفاظ على سلامتهم، لذلك بدأوا يعودون إلى أوطانهم.

ولكن الوطن الآن أصبح مجتمعاً مفقراً مملوفاً القوة، بلا مدارس أو وظائف أو أفراح. الوطن هو المكان الذي قتل فيه جارك زوجك بمدية ضخمة أو فجر منزلك أو اغتصب ابنتك. شعر زملائي كما شعرت أنا بأننا إذا «أردنا أن نساعد هؤلاء اللاجئين على العودة إلى مجتمعاتهم المحطمة، فإن علينا أن نعيد خياطة نسيج ذلك المجتمع معاً مرة أخرى. وكان هذا يعني رؤية الأفراد ومجتمعاتهم بطريقة أكثر شمولية ووضع مشاريع متكاملة تقوم بدمج المظاهر الاقتصادية والثقافية والروحية في وحدة متماسكة.

نحن قلقون من دائرة العنف التي يمكن أن تتكرر في المجتمعات التي لم تبرا منها بعد. لقد كان أمراً مقلقاً بشكل عميق للحكومات أن تستقبل أناس كانوا هم ضحية العنف ومرتكبيه. وكما كتبت ميناو: إذا أردنا أن تشمل أهدافنا الطويلة الأمد تجنب دوائر العنف، فإن علينا أن نسعى إلى دمج مرتكبي الجرائم الأخف مستوى على الأقل. وفي العديد من الظروف، يؤدي تحويل جميع من في هذا الجانب إلى شياطين وإلى تحويل أجزاء كبيرة من المجتمع إلى هذا الجانب بمن فيهم أفراد كانوا يعتقدون بأنهم تصرفوا وفق ما يرتضيه الصالح العام أو نتيجة خوف أو برروا تصرفاتهم بطرق أخرى. ولا تعني محاولتنا تفهم هذه المعتقدات استسلاماً للشر أو مجرد جهد ذرائعي من أجل تجنب وضع أساس لصراعات لاحقة»⁽¹⁾. في مثل هذه الظروف، كان الخطر الذي واجهناه في العديد من البلدان، أن تهيمن جهة على الأخرى، ويعود النزاع والقتل والتطهير العرقي ليحدث من جديد.

أدركت أيضاً أن العديد من النشاطات التي حاول المفوض الأعلى للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن يقوم بها تحت عنوان المصالحة، كانت صعبة التطبيق في الظروف التي أعقبت فوراً انتهاء النزاع، وهي الظروف التي كنا نعمل ضمنها. كانت فكرة المصالحة تشكل مسألة حساسة جداً بالنسبة لهؤلاء الذين قاتلوا بشراسة ضد بعضهم البعض، ففي رواندا، على سبيل المثال، وفي السنين التي أعقبت فوراً عمليات الإبادة

الجماعية، أصرت الحكومة على ضرورة نشر العدالة ولم تستخدم كلمة مصالحية في العلن أبداً. وفي النهاية، ومع اندماج حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية الجديدة، تم وضع برامج وإنشاء هيئة وطنية. في المقابل، وحتى وأنا أكتب هذه الكلمات، بقيت فكرة المصالحة في كوسوفو شيئاً يتعذر تطبيقه؛ كان أكثر ما يؤمل به هو التعايش.

ولكي نفهم لماذا الأمر هكذا ونتطلع إلى الطموح الأكثر تواضعاً وهو التعايش، علينا بشكل أساسي أن نتفهم القوى المحركة التي تقف وراء النزاع. فأرضية النزاع تستمر عندما يفترض الأعضاء في مختلف الجماعات سوء النية في أعمال الجماعة الأخرى. وفي نفس الوقت، لا يملك أعضاء الجماعات أية ضمانات بأن الآخرين يسلمون حتى بمجرد حقهم في الوجود. وهذا العداء يحمل في طياته قابلية التحول إلى عنف وحشي، يمكن أن يسمم الأجواء بشكل مؤقت وحتى بشكل نهائي. فعندما يفتقر اللاجئون العائدون وهؤلاء الذين يواجهونهم إلى السلامة الجسدية وإلى فرصة تحصيل الرزق، ترتفع نزعة العداء لديهم.

على هذا الأساس، يكون التعايش إنجازاً. فمع التعايش، قد يستمر أعضاء الجماعات المتنازعة بالارتياح في بعضهم البعض، ولكن غالباً ما يقومون بنشاطات موازية أو مشتركة. مثالياً، من خلال مشاركتهم في أعمال موازية وإدراكهم لمثل هذه الأعمال، يستطيع أعضاء الجماعات المتنازعة أن يبنوا إحساساً أكبر بالأمان، والاحترام والسير لبعضهم البعض. ومن خلال إدراكهم التدريجي للفرص الاقتصادية المتزايدة وللأمان، يصبح بإمكان أعضاء الجماعات المختلفة تقبل بعضهم البعض كمشاركين في المجتمع وكناشطين معتمدين على بعضهم البعض ويصبح بإمكانهم كذلك تخيل أنفسهم يعيشون معاً في سلام.

من الواضح أن تعايش الجماعات التي عاشت حديثاً، تاريخياً من العنف العرقي، هو أمر مرتبط كثيراً بقضايا اللاجئين. والعائدون - كما يسمون اللاجئين المعادين إلى أوطانهم - يمكن أن يشكلوا عقبة في طريق السلام. لأن عودتهم تثير حتماً قضايا

ملكية البيوت، والتعويضات والجرائم التي لم تتم المعاقبة عليها. يعودون حاملين معهم ذكريات ما تزال حديثة وحقيقية في دماغهم عن الفظائع التي شاهدوها. لمدة أربعين سنة، ظلت منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا تقدم وللأسف، مثلاً وافراً عن إعادة اللاجئين وثم عودتهم إلى النزوح. لذلك فإن تعزيز التعايش بين الأعراق أمر جوهري بالنسبة للمفوضية العليا للأمم المتحدة للاجئين التابعة للأمم المتحدة.

خلال السنوات العشر التي قضيتها في عملي كمفوض أعلى للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بقيت مؤسستي تحاول العثور على طرق خلاقة وبناءة تعالج فيها بعض أكثر أوضاع اللجوء وإعادة اللاجئين حدة. بدأنا في أمريكا الوسطى بمشاريع أطلقنا عليها اسم Quips أو المشاريع ذات التأثير السريع. وكانت الفكرة أن نبدا إشراك اللاجئين في أعمال إنتاجها مباشرة بعد عودتهم. ولاحقاً في الموزمبيق، انتقلنا إلى وسائل أكثر تعقيداً، من خلال إقامة مشاريع اجتماعية لأكثر من 1.7 مليون لاجئ موزمبيقي في ست دول مجاورة. وركزنا على بناء المجتمع - المدارس، نقاط لجمع المياه وعيادات صحية، كما ركزنا على إعادة أولئك الذين أخرجوا من ديارهم وأولئك الذين بقوا، وتجميعهم معاً في نفس المجتمع. جرت هناك بعض المحاولات للمصالحة في الموزمبيق ولكنها بقيت خارج التركيز إلى أن وصلنا إلى البوسنة.

في البوسنة، رحنا نتلمس طريقة لإحضار أولئك الذين عادوا إلى المجتمع ومواجهتهم مع الذين خاضوا معهم حروباً مريرة. لم يكن زملائي ولا أنا قد شاهدنا مثل هذه الكراهية من قبل. هنا تبدأ المصلحة الحقيقية في المصالحة. في تلك الأيام، كان الجواب الأول هو العدالة، ولكن الأمر لم يسر بهذه الطريقة. قمنا بإحضار السقوف والأبواب والنوافذ لكي يجد العائدون مأوى لهم. ولكني لاحظت أنك حتى عندما تعود إلى وطنك وتصلح بيتك، فإنك تحتاج إلى الشجاعة لتعاود الدخول إلى المجتمع الذي سبق وأن طردت منه. أتذكر إحدى زياراتي لمدينة يهيمن عليها البوسنيون، وكانت نسوة من الصرب قد عدن إليها، أخبرني إحدى النسوة أنها حين عادت،

وجدت بيتها سليماً ولكن الذي أربعها هو أن أياً من جيرانها السابقين لم يرضَ التحدث معها، هذه هي الحقيقة التي يبدأ بها المرء في سعيه للمصالحة.

خلال عملية تطوير إطار لمفهوم مشاريع التعايش، كانت نقطة انطلاقنا هي الناس أنفسهم. ففي ظروف الصراعات الداخلية، تنجح اتفاقيات السلام أحياناً في إيقاف القتال ولكنها نادراً ما تحقق بناء سلام حقيقي. فالسلام يجب أن يُبنى من تحت إلى فوق وفي هذا المجال كان للمفوضية ميزة بالمقارنة مع غيرها. فالمنظمات الإنسانية الميدانية تصوغ روابط مباشرة مع الناس الذين يحاولون مساعدتهم - بمن فيهم الوطنيون الأكثر قدرة على تقديم حلول جارية لمشاكل أمتهم. ويتطلب عمل المفوضية حماية اللاجئين والتواجد معهم ومع العائدين في الموقع. وفي حالات الهجرة الجماعية أو القسرية تعمل المفوضية مع اللاجئين في الدول التي التجأوا إليها وتساعدهم على العودة عبر الحدود وعلى إعادة الاندماج في مجتمعاتهم داخل الوطن. لذلك قررنا أن نعمل مع المجتمعات المحلية ومع المؤسسات التي كانت موجودة سابقاً، حيثما كان الأمر ممكناً.

أما العامل الثاني من حيث الأهمية فهو تحديد القطاعات الواقعية التي يمكن لمشاريع التعايش أن تخطط وتطبق فيها. والفكرة الرئيسة هي تحديد المجالات العريضة التي تمثل النشاطات الأساسية للمجتمع وإقناع الناس بالعمل معاً في هذه النشاطات. وقد اتفقنا على أن نناضل لكي نجمع معاً المجالات التالية: التعليم، الإعلام، النشاطات النفسية، الأعمال، الدخل، إيجاد الوظائف، الدين، الروحانية، الرياضة، الأدب، الفن، المسرح والثقافة المراثية، مجموعات الأمهات والمجموعات النسائية، نشاطات للأطفال والمراهقين، ونشاطات تذكارية وتقليدية.

على هذين الأساسين، انطلقت المشاريع الريادية لحملة «تخيل التعايش معاً» عام 2000 في بانجا لوكا داخل الكيان الصربي لدولة البوسنة والهرسك وفي رواندا بأفريقيا الوسطى. وآمل أن هذا التوجه نحو «تخيل التعايش معاً»، سيجعل يوماً ما ناشطي

مؤسسات التنمية، يشتركون في طرح السؤال من المنظور التالي: أين يجب أن نحفر بئراً؟ أين يجب أن نبني جسراً؟ هناك فرق كبير عندما تبنيه أو تحفره في مكان يجمع الناس معاً.

هذا الكتاب يستبق التقدم نحو التعايش من خلال تقديمه لتقارير عن جهود ميدانية بذلت لتعزيزه، ومن خلال فحص التوجهات والعراقيل ومن خلال تقييمات أولية للجهود المبذولة. وأنا أؤمن بأن الأفكار المعروضة هنا تحمل وعداً لأجزاء كثيرة من العالم.

واليوم، أنا أشارك في ترؤس الهيئة الدولية المستقلة حول الأمن الإنساني، وإحدى أوائل مهمات هذه الهيئة ستكون تعريف معنى «الأمن الإنساني». وأعتقد أن الفكرة الأساسية التي ستنبثق، ستكون حول كيفية جعل التعايش يعمل، ليس فقط بالنسبة لللاجئين، ولكن لجميع الناس. وأعتقد أن الأساس الإقليمي لأمن كل دولة سوف يتعزز الآن لأنه لا يمكن في مثل هذا العصر من العولمة، للحركة السريعة للبشر والأموال والمعلومات والبضائع، أن تستند إلى أسس إقليمية. لذلك كيف يمكننا تعزيز الأمن؟ بالعمل من أجل التعايش وليس فقط بتخيله.

ساداكو وغانا - مارس 2003

ساداكو أوغانا

ملاحظة

1. M. Minow, *Between Vengeance and Forgiveness: Facing History After Genocide and Mass Violence* (Boston: Beacon Press, 1998), pp. 121-122.

مقدمة

كيف يمكن للناس أن يبنوا السلام بعد نزاع عرقي عنيف؟ هذا التحدي غير العادي والمألوف عبر الكرة الأرضية، يتفاقم عندما يعود المهجرون واللاجئون إلى أوطانهم أو ينتقلون إلى مناطق يتسبب مجرد وجودهم فيها إلى عودة نشوب النزاع. ويبدأ التحدي في اللحظة التي تدخل فيها المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية (NGOs) إلى مشهد المذبحة. هذه المنظمات تشدد غالباً على توقعاتها بإجراء المصالحة وعلى تعزيز الأصوات المحلية بهذا الاتجاه بعد أن ينتهي النزاع. ولكن أعمال هذه المنظمات المساعدة، غالباً ما تتجاهل الحقد الذي يغلي ويظل مستمراً بعد أن تصمت أصوات البنادق. ومشاعر الريبة والتوترات التي تظل تحوم في المكان، تدعو إلى عمل فوري داخل معسكرات اللاجئين والأماكن الأخرى حيث النازحون يحتاجون إلى الطعام والمأوى والدواء. ومنذ البداية، يجب أن تعكس الخيارات الأولية للمجموعات الدولية وغير الحكومية الراغبة في المساعدة، تفهماً للتوترات الدائرة هناك بحيث أن أكثر الإصلاحات الجوهرية في البنية التحتية وأكثر المساعدات الإنسانية الأساسية أيضاً تنطوي على حساسية فورية لمسألة إعادة بناء مجتمع سلمي.

والتوترات بين الأعراق، كانت مضبوطة ومسيطرأ عليها من قبل الأنظمة الأوتوقراطية خلال الحرب الباردة، ولكن ما أن بدأت سلطة الحكم الأوتوقراطي بالانهيار حتى انفجرت هذه التوترات. وبدأ الزعماء الطامحون والفاسدون والجشعون يعتاشون على الريبة والخوف من خلال التلاعب بالأحقاد الاقتصادية وتفريق الناس والمجتمعات عبر الخطوط العرقية والدينية الفجة التي كانت تبدو ثابتة وحقيقية. كذلك وقعت تحركات مشابهة في أوروبا الشرقية، وفي أفريقيا وفي جنوب آسيا. ولعل تفهم هذه العملية التي تقوم على تحريك الريبة المتأصلة وتحويلها إلى أساطير من التقسيم

العرقى العميق فى معتقداته، أمر أساسى فى أى تحرك يعمل لإعادة اللحمة لنسيج مجتمع مزقته الحروب.

والكراهية، متى تم تحريكها، تستطيع أن تنشر العنف وتؤجج المشاعر القومية والانفصالية طويلة المدى، حتى بعد أن تخف حدة العنف.

ورغم أن كل سياق من العنف الداخلى يعتبر فريداً بطبيعته إلا أن هناك مسائل متكررة تبدو مشتركة فى جميع النزاعات الداخلية ويمكن أن يتم التخطيط لها والتعامل معها من أجل التغلب على الأحقاد والتوترات التى تسببت فى إشعال فتيل هذا النزاع بالدرجة الأولى.

- الأنماط الجديدة لحركة اللاجئين هي جزء من النزاعات العرقية الدائرة والساعية إلى طرد أو إعادة مجموعة معينة من الناس كوسيلة من وسائل التعبير عن السلطة. بعد إعلان السلام الأساسي، يحتاج هؤلاء المهجرون إلى الطعام والمأوى والحماية وإعادة التوطين.
- من المحتمل أن تكون البلاد مدمرة، دون وجود شبكة صرف صحي أو شبكة مياه أو كهرباء كما أن البنية التحتية للاتصالات والنقل فيها تحتاج إلى إصلاح فوري وإعادة بناء أو فى بعض الأحيان بناء أولي.
- إعادة المهجرين تحتاج إلى مساعدة لإعادة إعمار المنازل وبناء الحياة. كما أن هؤلاء المهجرين يحتاجون غالباً إلى العناية الطبية والخدمات الاجتماعية.
- يمكن أن يفتقر هؤلاء المهجرون إلى الطعام والمأوى والأشغال والعناية الصحية، وحتى بالنسبة للعديد من الذين بقوا فى وطنهم، قد تكون البيوت والمدارس والمستشفيات مهدمة.
- يحتاج جميع السكان إلى الشعور بالأمن وإلى إعادة النظام والقانون.
- يمكن لاستعادة الحكم الذاتى المبني على حكم القانون وعلى مبادئ الحقوق الدولية للإنسان، أن تشكل التزاماً يتطلبه المجتمع الدولي، ورافق مع الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح وتسريح المتحاربين.

■ من المحتمل أن يكون الاقتصاد مدمراً، وكذلك التسهيلات والموارد، كما من المحتمل أن تكون التوقعات من أجل جلب الاستثمارات الدولية قليلة أو ليس لها وجود.

هذه فقط بعض المسائل المتكررة التي واجهناها في كل صراع داخلي عبر الاثنتي عشرة سنة السابقة. وكل من هذه الصراعات يتطلب تخطيطاً وتحركاً طارئاً من قبل المجتمع الدولي. ولأن ما يوصف حقيقة بالطارئ يعني بالضرورة مواجهة الحاجات الأساسية للإنسان، فإن هؤلاء الذين يسعون للمساعدة، نادراً ما يعالجون بشكل منتظم، العلاقات المدمرة بين الناس الذين يقفون على طرفي الصراع. ولكن إذا لم تقم وسائل المساعدة، والإصلاح، والحكم بمعالجة هذه العلاقات، فإن توقعات إقامة سلام دائم يمكن أن تقلص.

ومن المؤكد، أن الأمر سيكون مرضياً أكثر عاطفياً بالنسبة للمتحاربين السابقين وللضحايا أن يحافظوا على المواقف العدائية وأن يسعوا للانفصال، من أن يتصوروا الصعوبات التي يواجهها الآخرون وأن يتخذوا الخطوات الأولية الصعبة نحو التعاون والمشاركة. وإذا لم تنتبه منظمات المساعدة لمثل هذه القوى المحركة، فإنها قد تجعل الأمور أكثر سوءاً.

إن توزيع البطانيات والطعام ومواد البناء ورخص المركبات دون الانتباه إلى استمرارية التوترات بين الجماعات، قد يدفع لتغذية مفاهيم التحيز وعدم الإنصاف وبالتالي تفاقم الأحقاد والريبة. ومن خلال تغييب الانتباه، تُضَيِّع المنظمات الفرصة لاستعادة المعاملة الحسنة وبدء الرحلة الطويلة نحو السلام. إن موضوع العلاقات بين الجماعات يستحق من الأولوية ما تستحقه الجهود المبذولة لتأمين المسكن والطعام والعناية الطبية والأمن.

غالباً ما تعامل قضايا مثل المصالحة ومعاقبة مجرمي الحرب، كقضايا منفصلة عن إعادة بناء البنية التحتية وتقديم الطعام والمأوى، وضمان الأمن وحكم القانون. وعادة ما يتم تأجيل المصالحة والمحاسبة حتى يتم اتخاذ الخطوات الأولية لإعادة البناء. ولكن،

سواء تمت معالجتها بوضوح أم لم تتم، فإن هذه العلاقات تتأثر عبر خطوط الانقسامات تأثراً عميقاً، بتلك الخطوات الأولية لإعادة البناء. ويمكن فهم تأجيل عمليات المحاسبة الرسمية، مثل محاكمة مجرمي الحرب، أو البحث عن المصالحة ومعرفة الحقائق، إلا أن عدم إيلاء أي انتباه إلى الأحقاد الكامنة يفتح الباب أمام خطر تعريض الأوضاع لنزاعات جديدة أو عوائق أمام الخطوات الأساسية لإعادة بناء البيئة المادية.

والمناقشة التي يعرضها هذا الكتاب هي أن العلاقات الممزقة لا يمكنها أن تنتظر وأن معالجتها من خلال التعايش تتضمن هدفاً نبيلًا وقابلًا للتطبيق. والتعايش يخضع نفسه لاعتبارات فورية. كما أنه يعكس أيضاً تقديراً صادقاً لما هو محتمل وضروري فور انتهاء النزاع. ويبقى التحدي الصعب والمعقد هو جلب المعاملة الحسنة والسلام إلى مجتمع يخوض حرباً مع نفسه. صحيح أن إعادة بناء البيوت ووصل شبكات الكهرباء يبدو أكثر إمكانية للتحقيق - وأن تلك الجهود إذا ما تمت متابعتها باهتمام تؤدي إلى تقوية فرص السلام والشعور بحسن المعاملة، إلا أنها إذا لوحقت دون انتباه إلى الخطوط المتبقية للصراع، فإن هذه الخطوات الأساسية نفسها قد تدفع إلى تفاقم النزاع وتبعد التوقعات من أجل سلام دائم. ومن النقاط الرئيسية في هذا الكتاب أن فكرة التعايش يجب أن تُغرس في كل جهد يبذل من أجل إعادة بناء المجتمع بعد انتهاء النزاع، سواء كان هذا البناء مادياً أم مؤسسياً. لا يمكن تأجيلها ولذا لا يمكن فصلها عن باقي الخطوات المتجهة للمساعدة بعد انتهاء الصراع العرقي.

نقطة رئيسية أخرى هنا هي أن التعايش قد يبدو ضئيلاً في طموحاته في وجه النداءات الداعية إلى المصالحة؛ ولكن هذا التواضع في طموحه يجعله قابلاً للتحقيق بينما تبقى المصالحة تشكل فكرة تحمل معها المراوغة والإهانة بالنسبة لشعب ما زال يعاني من صدمة مقتل أحبائه أو تعذيبهم أو اغتصابهم. المصالحة هي بالتأكيد هدف نهائي هام، ولكن وكما تشير ساداكو أوتاغا في معرض تمهيدها للكتاب فإنها هي وزملاءها استنتجوا أنه إذا كان عليك أولاً أن تساعد اللاجئين في العودة إلى مجتمعاتهم المدمرة، فإن عليك أن تعيد خياطة نسيج المجتمع مرة أخرى.

وتحت قيادة أوغاتا الشجاعة، قامت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومعهما مجموعة من الأكاديميين وأصحاب المهن الممثلين في هذا الكتاب بتطوير مشروع تعاوني أطلقت عليه هذه المجموعة اسم «تخيل التعايش معاً». وقد اخترنا كلمة «تخيل» لأنه في أوائل مراحل الصحوة من قتال شديد، تكون أي محاولة لجمع الأطراف مع بعضها البعض عبارة عن قفزة في الخيال. إن تشجيع التعايش قد يبدو أقل طموحاً كهدف من تشجيع المصالحة بعد انتهاء النزاع العرقي. ولكن من أجل أن يكون فعالاً، فإن عليه الانتشار في جميع مجالات المساعدة، وليس فقط تلك التي تركز على العلاقات. وهو من هذه الناحية يبدو بالتأكيد طموحاً عالياً.

التعايش يعني أكثر من العيش ببساطة جنباً إلى جنب. وكما تصورناه، فهو يتضمن على الأقل درجة من التفاعل والتعاون عبر خطوط الانقسام العرقي. ويمكن للمبادرات الدولية وغير الحكومية أن تسهل التفاعل والتعاون، ولكن فقط من خلال بذل الجهد الحثيث لتحسين ظروف ما بعد النزاع في نفس الوقت الذي تعمل فيه لإعادة إصلاح خطوط الاتصالات، وتجنب حدوث سوء الفهم أو العمل لإزالته إذا ظهر.

لقد أصبح واضحاً أن بعض جهود المساعدة وإعادة الإصلاح قد تجعل الأمور أكثر سوءاً. فالمحاولات الخرقاء وغير الناضجة للمصالحة قد تسبب من الأذى أكثر مما تسبب من الخير. مقابل ذلك، فإن المشاريع المتقنة استراتيجياً والمبنية على مصالح مشتركة بدلاً من تقسيم الناس على خطوط النزاعات السابقة، قد تشجع على التعايش. ويسعى مؤلفو هذا الكتاب إلى تعزيز التعايش كبعد حيوي في الممارسة والنظرية الإنسانية بعد انتهاء النزاع العرقي الشديد. والمبادرات في مجال الفنون، وحل النزاعات، والرياضة، والتقنيات الجديدة والتعليم، والحوار بين الأديان والأعمال، قد تكون ضمن تلك المشاريع. ولعل إيجاد مناسبات للناس القادمين من فئات متناحرة سابقاً، للعمل جنباً إلى جنب أو ضمن جهود موازية باتجاه أهداف مشتركة، قد تشكل

نقاط انطلاق أكثر فعالية في عملية تعزيز التعايش. وقد تقدم وضعاً أفضل من الحوار وحده في بناء علاقات ثقة، كما توضح عدة فصول مبنية على الملاحظات الميدانية. وقد تكون على الأرجح أكثر فعالية في تعزيز التعايش بشكل غير مباشر، ليس بالتحدث عنه أو بمعالجة التوترات بين الجماعات بل ببناء تجارب مشتركة، تعالج الحاجات الضرورية بطرق تشرك الناس من مختلف الجماعات مع بعضهم البعض أو تعزز نوعية الحياة اليومية مما يوسع الآمال في المستقبل. ولكن هذه الجهود لا يمكن عزلها عن الحوار أو عن السياسات المحلية والوطنية.

ويمثل هذا الكتاب جهداً غير عادي للتوفيق بين النظرية والممارسة في تعزيز التعايش. ويضم فريقنا علماء من جميع الحقول، ومهنيون يعملون في المنظمات غير الحكومية، وخبراء تقييم. ويركز هؤلاء على التوجهات التي تبدأ منها عملية إعادة بناء مجتمع سلمي مع كل لبنة توضع في هذا البناء. ويحاول عدد من الكتاب تحري حالات سابقة من الممارسة الميدانية في مشروع المفوضية العليا للاجئين حول «تخيل التعايش». وتنشق الفصول الأولى للكتاب من الجهود الميدانية للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في أقاليم دمغت بالنزاع العرقي العنيف، وتشمل هذه الأقاليم البوسنة والهرسك ورواندا، وهي المناطق التي اختيرت لمشاريع المفوضية الريادية. بعض الفصول تعكس مشاركة مباشرة في مشروع «تخيل التعايش». ومثلها مثل تلك المبادرة، تدعو هذه الفصول الناس إلى تخيل إمكانية التعايش ومعاملة هذا التعايش كعنصر أولي وضروري للتعايش السلمي بعد النزاع. وتوضح نطاق الجهود الفعلية المبذولة في طائفة واسعة من النشاطات.

وقد سعت المفوضية بحكمة إلى تقييم فعالية جهود التعايش، وعمل كادر المفوضية المشارك مع العلماء من أجل وضع توجه يسمح للكادر الميداني أن يقدر القيم النسبية لمختلف المشاريع مع تقدم التعايش ليصبح موضوعاً آخر يضاف إلى مواضيع بناء السلام. وهذا الأمر يشكل تحدياً خاصاً إذ لا توجد أدوات تقييم

موضوعة سابقاً في هذا المجال. وفصول هذا الكتاب تشكل وتقيم نصوص التوجهات التقييمية المحتملة والملائمة وتقدم في نفس الوقت أحداثاً مروية وأمثلة عن حالات مدروسة ومتعلقة بجهود التعايش.

ولعل الأهمية الجوهرية للتعايش قد أوجدت ضرورة لتفهم بعض العراقيل التي توضع لإعاقة هذه الجهود. وبعض الحالات المدروسة تصف الإحباطات الحقيقية التي نواجهها. كما تبحث ثلاثة فصول من هذا الكتاب وبشكل تفصيلي كيف تنتشر آلية الفساد في الدولة بعد النزاع وكيف أن العوائق أمام التطور الاقتصادي تتفاقم من قبل القوى نفسها التي شجعت على نشوب النزاع مدفوعة بأطماع اقتصادية. وتواجه الجهود من أجل فرض التعايش في مجرى الحياة العام، إحباطات أخرى من قبل البيروقراطية المتشددة في نفس الهيئات التي تهدف إلى المساعدة، والسبب أن هذه الجهود قد تبتعد قليلاً عن الإجراءات المعيارية في العمل أو تتدخل في الحقوق المؤسسية المحروسة جيداً لتلك الهيئات. مثل هذه المشاكل قد تستمر ويجب أن يحسب حسابها في تصميم وعمل مبادرات التعايش.

والمجالات المحددة التي تم التعامل معها بعمق، مثل الفنون، والتعليم والتنمية الاقتصادية، توضح كيف أن جهود التعايش يمكن أن تكون أساسية لبناء مجتمع مزقته الحروب. كما تمت مخاطبة الدور الإيجابي والسلبي الذي يلعبه الدين. أما المجالات الأخرى فقد تكون تعرضت لتوجهات مشابهة - مثل برامج الصحة الجسدية والعقلية، والرياضة، وبناء قوة شرطة مدنية، نزع السلاح، والمجتمع المدني بشكل عام.

وتعكس التوجهات النظرية أبحاثاً في القوى الاقتصادية والعرقية المحركة للنزاع والتي يمكن أن تبني الظروف للتعايش: فالنواحي الروائية والأسطورية والهوية، تمت مخاطبتها في الحالتين: الحالة النظرية وفي سياق القضايا. ويقدم الدافع الإنساني لإصلاح نفسه أملاً في هذا السياق كما سوف يتبين في أحد الفصول.

ويأمل جميع المساهمين في هذا الكتاب أن تفتح الخبرات والأفكار الموجودة في هذه المجموعة من الفصول طرقاً جديدة لتجارب في التعايش تزيد من فرص النجاح. وفي معرض السعي لتقديم المعلومة حول الممارسة والبحث، يعبر المؤلفون عن عميق امتنانهم لكوادر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وغيرهم في المكاتب الخارجية الذين قاموا بهذا العمل المعروض هنا، وإلى المعهد الأمريكي للسلام لدعمه هذه الجهود. إنه مشروع للتخيل يمكن أن يبعث أملاً جديداً بعد النزاع العرقي.

شكر وعرفان

يرغب المحررون بتوجيه شكر خاص إلى ساداكو أوغاتا لفكرتها الأساسية ولمتابعتها عملنا في تشجيع التعايش بعد النزاع العرقي. جميع المشاركين في هذا الكتاب أصبحوا مساهمين أساسيين في هذا المشروع المشترك والعديد منهم لعبوا أدواراً فعالة في تغذية هذه المشاريع على المستويات الشعبية. نوجه شكرنا إلى المعهد الأمريكي للسلام لدعمه للمؤتمر ولتطوير هذا الكتاب. كذلك نرغب في تقديم الشكر إلى فيليبو غراندي لإيمانه بهذا العمل، ولمهاراته البارة وحكمته.

والشكر الجزيل مقدّم أيضاً إلى لوري كورزيت، جين كيتز، تيم ماكتاير، جينين باو، سوزان كاتزنشتاين ونسيم خوري لمساعدتهم لنا في تحضير نصّ الكتاب. وكل الشكر أيضاً إلى لورين جوث لجهودها الملهمة التي لا تعرف الكلل منذ بداية المشروع وحتى نهاية آخر صفحة في الكتاب.

مارس/ آذار 2003

أنتونيا تشيس

مارثا ميناو

تخيل التعايش معاً

الجزء الأول

الأفكار

الفصل الأول

بناء التعايش

مسح لمشاريع التعايش في مناطق النزاعات العرقية

أنيله أفضالي ولورا كوليتون

تعتبر دراسة التعايش وممارسته أمراً متنوعاً بالقدر الذي هو صعب. فالتعايش هو مصطلح عريض يستخدم لوصف فكرة عامة واحدة ولكن على درجات مختلفة من الحدة. وبينما تنظر معظم الدلالات إلى مجتمعات متكاملة تماماً يعيش فيها الناس من مختلف الأعراق والأجناس والأديان منسجمين مع بعضهم البعض، لا تتطلب أدنى فكرة للتعايش سوى أن يعيش أعضاء هذه الجماعات معاً دون أن يقتل أحدهم الآخر. وبينما يؤثر هذا الموضوع واقعياً على كل مجتمع، فإن تطبيقه يعتبر من أكثر التحديات وأكثر الضروريات في المجتمعات التي انفرط فيها عقد التعايش نتيجة انتشار العنف. هذا الفصل يبحث مختلف المشاريع التي تهدف إلى تشجيع التعايش في المناطق التي تعاني من القتل الجماعي، أو الإبادة الجماعية النزاع العرقي طويل الأمد.

حتى البحث السريع والخطاف، يُظهر وبشكل واقعي، آفاقاً من مشاريع التعايش حول العالم. والأمثلة التي تناقش في هذا الفصل تمثل تنوعات في هذا الميدان - وتركز خاصة على الجهود المبذولة لإشراك الجماعات في نشاطات فعلية - تبدو ناجحة بما فيه الكفاية بحيث تشكل نماذج محتملة لجهود مستقبلية. وبعض هذه الأمثلة هي مشاريع بسيطة تضم وسيلة فردية وواقعية لتطبيق الهدف، بينما بعضها الآخر يشكل برامج معقدة انضباطية داخلياً تمتد عناصر مشاريعها المترابطة إلى نواح عديدة من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وهذا الفصل بمجاله المحدود لا يدّعي حل مسألة تحقيق التعايش، بل يسعى إلى أهداف أضيق تتعلق باختيار مشاريع من مختلف الميادين، ويقدم منظوراً حول مبادرات التعايش الحالية. والتحدي الذي يقف أمام هذا المنظور يتمثل في إضفاء شكل ومحتوى أكثر على التعايش كمصطلح ذي معنى في الحوار الدائر دولياً وبين الأعراق، حيث أن هذه الفكرة لم يتم التنظير لها بعد، أو مناقشتها بشكل عام ولم تطبق دولياً بعد. وهذا التحليل يواجه ذلك التحدي من خلال استكشاف سلسلة من النشاطات التي يمكن فهمها عبر فكرة التعايش.

نماذج مختلفة من مشاريع التعايش

في هذا الفصل، نقوم بتصنيف مشاريع التعايش وفقاً لنشاطاتها أو أهدافها. ومع ذلك، فلا تتبع جميع المشاريع مثل هذا التوجه. بعض المنظمات تصنف المشاريع على أساس الجمهور المستهدف أو المساحة الجغرافية، وغيرها تغطي العديد من المناطق، والتجمعات السكانية أو أنواع النشاطات؛ بينما يقوم غيرها أيضاً بالتنسيق فقط بين مشاريع عديدة أخرى. ولعل اختيار المنظمة لنموذجها يعتمد أساساً على مجال تركيزها أكثر منه على الفوائد والحسنات النسبية التي يتميز بها أي نظام على الآخر.

والمشاريع التي تستهدف جماعات معينة من السكان تميز جمهورها عادة عبر الجنس أو السن، ولكن ليس عبر العرق. ومثلها مثل العديد غيرها، تناشد هذه المشاريع جماهير مشاركيها وتؤكد عليهم ولكنها يمكن أن تفعل ذلك بطريقة أكثر تركيزاً. وأكثر الأمثلة شعبية لهذا التوجه هم النساء والأطفال، على الرغم من أن بعض المشاريع تستهدف البالغين والمهاجرين وغيرهم.

يوجد تصنيف آخر للتمييز بين تلك المشاريع المتعلقة بالمجموعات الشعبية المحلية، وتلك القادمة من مبادرات تكفلها الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات العاملة بين الحكومات. وكل من هذه المبادرات يحمل معه منافع ونواقصه. والجهود

المتصلة بالقواعد الشعبية أكثر ملامسة للناس المشاركين، ولكنها قد تفتقر إلى الموارد الموجودة لدى المنظمات الكبرى. كذلك، يحمل التدخل الخارجي معه فائدة إضافية تتعلق بإمكان الوصول إلى قطاع أوسع من الجماهير، خاصة عبر شبكات الإعلام، إلا أن السكان المحليين قد ينظرون إلى التدخل الخارجي بارتياح وشك. كما أن مصدر التمويل قد يؤثر أحياناً على خصوصية المبادرة والمحيازاها. فالمشاريع التي تمولها الحكومات يمكن أن تكون مرتبطة بقضايا سياسية. كما أن المنظمات غير الحكومية قد تملك جدول أعمال سياسياً خاصاً بها. ومع ذلك فقد تعود هذه الثنائية بالفائدة على القائمين على التقييم من خلال كشفها لوجهات نظر وأهداف منظمي المشروع. هناك توجه آخر ممكن من خلال تعزيز التعايش يأتي عن طريق اعتناق عدة أنظمة وقطاعات ومشاريع مكفولة. والمجال الواسع لهذه الطريقة يجعلها أكثر تجاوباً مع الحاجات المتعددة والمتراصة داخل المجتمعات الخارجة من النزاع. كما أن تكامل المشاريع في مختلف الميادين يساعد على تقديم سلسلة كاملة من الخدمات التي تعالج هذه الحاجات بأسلوب شامل.

والمنظمات التي تقوم بتنفيذ هذه المشاريع المتعددة الوجوه تشمل منظمة تحفيز حل النزاعات⁽¹⁾ في كوسوفو Conflict Resolution Catalysts وصندوق أبراهام⁽²⁾ في الشرق الأوسط.

ومع أن الحساسيات الحضارية وإدراك الاختلافات الإقليمية تبقى عوامل هامة في بناء التعايش، إلا أن المشاريع التي تشمل أقاليم متعددة تنتفع من تعدد تجاربها وتصبح قادرة أكثر على الإسهام في تطوير الاستراتيجيات العالمية التي تشجع على التعايش. في المقابل، تحصر مشاريع الشاملة نفسها في موقع واحد، ولكنها تتمتع حتى الآن بوجود منظور أوسع لاحتياجات المجتمع ولتنفيذ المشاريع. لذلك فهي مدخلات قيمة لمنظمات التمويل المحتملة، كما أنها تحدد النواقص وتقدم النصائح حول تخصيصات الموارد.

وكل من هذه الطرق يحمل معه منافع ونواقصه، ولعل مزيجاً منها يمكن أن يشكل الطريقة الأفضل للحاق بالهدف الأكبر للتعايش. ومع إدراكنا لصحة هذه الطرق، إلا أن نظام التصنيف الأفضل يبقى ذلك الذي يصنف المشاريع على أساس نشاطاتها، وهو خير الأنظمة التي تلائم أهداف هذا الفصل.

حل النزاعات وإدارة الصراعات

في ظل ثقافة دولية حديثة تقدر قيمة حكم القانون، لا يجب أن نبخس من تقدير مدى تأثير القوانين والمشاركة السياسية على تفاعل الجماعات. ولعل الأساس الضروري للتقدم من مجتمع يعاني من الهيمنة العرقية والعنف الجماعي إلى مجتمع أكثر عدلاً وإنصافاً هو غرس النظام القانوني المحلي في الأفكار العامة للمساواة وحكم القضاء. مثل هذا الجهد يتضمن إعادة بناء النظام القضائي، وتشجيع المشاركة السياسية، وإنشاء حكومات مستقرة وإيجاد أمن محلي. كذلك يتضمن تطوير وسائل فعالة لحل النزاعات وإدارة الصراعات. وقد يتخذ ذلك عدة أشكال: هيئات تقصي الحقائق، محاكم دولية جنائية، قوانين محلية ضد التمييز، برامج تحرك إيجابية، أو مجموعات مدنية تشجع وتبني مشاركة الأقليات العرقية في الحياة السياسية.

وبما أن الهدف الأساسي لهذه الطرق هو تشجيع منظور وحقيقة العدالة وحكم القانون، فإن المظهر المتكامل للتعايش هو رؤية ووجود قوانين عادلة وتعاملات سياسية تضمن معالجة متساوية وغير مميزة لأعضاء جميع الأقليات العرقية. وباتجاه هذا الهدف، أقرت المنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات الوطنية والدولية، مثل هيئة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ولجنة العلاقات الدولية التابعة لمجلس النواب الأمريكي، عدة قوانين ضد التمييز، وبرامج تحرك إيجابي حيث اقتضت الضرورة⁽³⁾. وفيما يشير العديد من هذه الأمثلة إلى مشاريع تحرك إيجابي متعلقة بالنساء، تستطيع مشاريع مشابهة متعلقة بالأقليات العرقية أن تعزز الأجواء السياسية المفضية إلى التعايش.

إن وضع خاتمة سياسية للصراع يفضي إلى إغلاقه، كما أن الإحساس بوجود حل يعتبر ضرورياً قبل أن يتمكن المجتمع برمته من التحرك للأمام. وفيما تقوم بعثات تقصي الحقائق والمحاكم الجنائية الدولية بمعالجة هذا الموضوع على مدى أوسع، تواجه المجموعات المدنية والمنظمات المحلية غير الحكومية مهمة بناء التعايش مستخدمة وسائل متوفرة لجميع المواطنين. وضمن أهدافها الأساسية لمجد التشجيع على حل النزاعات، تعزيز المصالحة، والدفع باتجاه المشاركة السياسية. كذلك تعتبر المنظمات غير الحكومية المعنية بمنع نشوب النزاعات وغيرها من المنظمات الاجتماعية أفضل موقعاً لإحداث تغييرات صغيرة على المستويين السياسي والشخصي، مما يحول النزاع في النهاية من المواجهة وجهاً لوجه إلى نقاط اختلاف يمكن التفاوض عليها⁽⁴⁾.

وتقوم شبكة نساء الشرق والغرب بتكفل مشروع في البوسنة أطلق عليه اسم منظمة مواطنات نساء مقابل نساء، وهي منظمة نسائية بالكامل تخترق الحدود الدينية والقومية والاجتماعية العرقية لاستكشاف الدور الذي يمكن للنساء أن يلعبنه عبر تعزيز إمكانياتهن وصوتهن السياسي في إعادة بناء المجتمع بعد انتهاء النزاع⁽⁵⁾. وتتضمن نشاطات المنظمة تعبئة النساء عبر المشاريع المشتركة، باستخدام لغات غير قومية، وإحكام القانون، وبناء القدرات، من أجل تشجيع المشاركة السياسية وبناء السلام والثقة.

وعبر وسائل مثل المجالس المحلية والاجتماعات البلدية، يعمل مشروع آخر هو مشروع تسهيل أمور المجتمع في كوسوفو، بهدف تحريك المجتمع بعيداً عن ثقافة الإحباط والعنف، ونحو ثقافة سلمية⁽⁶⁾. وعلى نحو مشابه، تقوم وحدة البنك الدولي لما بعد النزاع بتكفل مشروع الحكومة الرواندية لإعادة دمج المجتمع⁽⁷⁾، وهو مشروع يفكك مركزية الحكومة بهدف إشراك المواطنين في صنع القرارات السياسية والإدارية على المستوى المحلي، ويشجع على بناء الروابط بين الحكومات المحلية والسكان الذين تمثلهم. وهذه التوجهات المختلفة تسعى جميعها إلى إيجاد بيئة سياسية عادلة ومستقرة لجميع أعضاء المجموعات العرقية، وبذا تفرض سابقة في التعايش أكثر ثباتاً.

الخدمات الاجتماعية

يعتبر قطاع الخدمات الاجتماعية من أكثر المنابر ملاءمة وفعالية بالنسبة لمشاريع التعايش. فالحروب، والنزاعات المسلحة، وما يرافقها من فقدان الأمن والتهجير، غالباً ما تشتت تخصيصات الموارد الموضوعة من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وفي مثل هذه الأوضاع، يفتقر المواطنون إلى الخدمات الاجتماعية ووسائل الاستجمام العادية. العديد من المشاريع أوجدت سبلاً لتعزيز التعايش مثل التعليم، والرعاية الصحية، والنشاطات الثقافية بينما استمرت في تقديم الاحتياجات الفورية أو تسهيل فرص الاستجمام والنشاطات الاجتماعية.

التعليم

المدارس المتعددة الثقافات، والتي تدرّس بلغتين أو ثلاث وتضم كوادراً تعليمية مختلطة، تجمع الطلاب من مختلف الأعراق والأديان معاً لتعلم المواضيع الجوهرية بينما تقوم في الواقع بجسر الهوة بين المجتمعات التي مزقتها النزاعات. مثل هذا المنبر يفتح الباب أمام إقامة اتصالات شخصية عبر الحواجز الدينية والعرقية، ويسمح للناس بمعرفة الناس الآخرين ومواجهة الصور النمطية دون أي تناول صريح لمسألة التعايش أو لقرينتيها السلام والتسامح. ومن المؤكد أن التقرب البسيط، ووجود فرصة لبناء الصداقات، هما عاملان أساسيان في كسر طوق التعصب وتخفيف ظاهرة وضع الآخرين في إطار أو نمذجتهم. ويقدم البحث العلمي دعماً لنظرية الاتصال التي تقف وراء هذا التوجه⁽⁸⁾، مبيناً أن التعاون والأهداف المشتركة في صفوف المدارس يمكن أن تؤدي إلى علاقات صداقة عبر الحدود العرقية وبالتالي إلى تغير في المواقف⁽⁹⁾. والمنظمات التي تركز المدارس المختلفة يمكن أن توجه برامجها نحو تثبيط الفردية والتنافسية بينما تشجع التعاون بين الطلاب.

ويمثل مركز التعلم العربي اليهودي مثل هذا التوجه عبر وضع برنامج للعمل يبدأ بيد، «ويسعى إلى إشعال شرارة تغير ثوري داخل التعليم والمجتمع الإسرائيلي من

خلال وضع نموذج تعليمي مثل: مدارس متكاملة تدرّس اللغتين يستطيع فيها الطلاب اليهود والعرب وعائلاتهم التعلم والنمو معاً⁽¹⁰⁾. وتقوم عدة مشاريع أخرى بإقرار هذا النوع من نماذج التعايش في التعليم. فجمعية الشبان المسيحيين في القدس تدير مرحلة تدريبية قبل المدرسة تجمع فيها الأطفال اليهود والعرب يومياً لأهداف ترفيهية. ويقومون بزيارة بعضهم البعض لكي يتعلم ويتحدث كل منهم لغة الآخر، ويحتفل كل منهم بأعياد ميلاد الآخر وبأعياده، كما يعقدون لقاءات للأباء والأمهات ويشاركون في نشاطات مشتركة تشجع إقامة الصداقات عبر الحواجز العرقية والدينية.

وقد تم توسيع هذا التوجه ليشمل مجالات عديدة أخرى، بما فيها دروس الحاسوب⁽¹²⁾، ودروس اللغات⁽¹³⁾ والتعليم الثقافي⁽¹⁴⁾ والمخيمات الصيفية⁽¹⁵⁾، إضافة إلى تدريب قيادات شبابية⁽¹⁶⁾. ولا يتم تناول موضوع التعايش فعلياً في أي من هذه المجالات. ويذكر رؤساء هذه المشاريع أن التعايش، بمعناه لا يظهر حقيقة في أي من هذه البرامج. والفكرة هي أن إدخال المشاركين جنباً إلى جنب في نشاطات أخرى غير مرتبطة مثل تعميم اللغة أو المشاركة في أحداث غير ثقافية، يدفع عن طريق التقارب الحاصل إلى تشجيع التعايش⁽¹⁷⁾. لذلك تستطيع مثل هذه المشاريع أن تشكل دافعاً فعالاً لتثقيف السكان وبالتالي مواجهة الحقد العرقي.

الرعاية الصحية

الرعاية الصحية هي حاجة أساسية عالمية. وأمام أهمية مثل هذا الهدف، يتم التعاون حتى بين الفئات المتنازعة في سبيل تحسين صحة جميع الجماعات. فقد قام بعض الأفراد في أحد المجتمعات، وبعد أن أدركوا وجود نقص في صحة الأطفال بإطلاق برنامج «المناعة من أجل السلام» (IFP)، بعد أن طلبت النساء القرويات تحسين ظروف صحة أطفالهن في مناطق الحرب. وقد دفع هذا الطلب نحو إطلاق حملة برنامج «المناعة من أجل السلام». وكان هدف هذا البرنامج هو تأمين بقاء وتنمية وحماية

الأطفال عبر البلاد، وتقديم الخدمات الصحية وتحقيق التعاون السلمي والتعايش بين مختلف الفئات التي تؤثر على منفعة الأطفال في مناطق النزاع⁽¹⁸⁾. أما مشاريع الرعاية الصحية في مناطق مثل السودان، وليبيريا وأمريكا الوسطى فقد سهّلت إطلاق مبادرات مثل توزيع الفيتامينات واللقاحات وحملات التوعية حول الأمراض⁽¹⁹⁾. ونُظهر هذه الجهود كيف يمكن للمشاريع أن تلبّي الحاجات الأساسية للإنسان في نفس الوقت الذي تقوم فيه بمعالجة التأثيرات الأوسع للنزاع العرقي.

الفنون

بقي الشعر والنثر والفن على مرّ العصور يشكلون مرآة صريحة وسفراء لقضايا السلام، ويعملون على فتح الجسور بين الأمم، حتى الأمم التي تقاتل بعضها البعض... إذ يمكن للنثر والشعر والفن أن يؤسسوا دوافع إيديولوجية وعاطفية ونفسية ومعرفية تساعد على رؤية مستقبل قريب للمصالحة. كما يمكنهم أن ينقلوا صور أهوال الحرب وأجواء الخوف بأكثر الطرق عمقاً وفورية وجوهرية⁽²⁰⁾.

وفي حقل الموسيقى، تأسست أوسي في أوسي Oci v Oci وهي منظمة بوسنية غير حكومية ترعى فرقة موسيقية متعددة الأديان تتألف من صرب وكروات ومسلمين ويهود وتنشد الألحان الدينية للأربع فئات. مثل هذا المشروع وغيره من المشاريع المشابهة، كفرق الأوركسترا⁽²¹⁾، وتعليم العزف على الغيتار⁽²²⁾، تقدم لأعضائها خبرات أدائية غنية ومتنوعة في نفس الوقت الذي تساعد فيهم فيه على تقدير التقاليد الموسيقية والثقافية والدينية⁽²³⁾ للمجموعات الأخرى. وكما تبين من مشروع آخر لتشكيل فرقة إنشاد متكاملة، فإن الموسيقى تبقى لغة عالمية يجب استخدامها لبناء الجسور بين المجتمعين⁽²⁴⁾.

أما الفنون المرئية، وخاصة التصوير وإنتاج الأفلام السينمائية، فهي تقدم منبراً آخر لأعضاء مختلف الجماعات من أجل العمل جنباً إلى جنب مع أعدائهم السابقين في ممارسة مواهبهم وإبداعاتهم. وهذه المشاريع توجد أشياء تبدأ من العبارات الرمزية

إلى التعبيرات البسيطة للذوق الفني حتى إنتاج أفلام الفيديو⁽²⁵⁾. وعلى أي حال، يمكن للمشاركين استكشاف مصالحهم وإدراك الفرصة للتفاعل مع أعضاء من الجماعات الأخرى في جو ودي وغير عدائي.

أما الدراما فقد أثبتت أيضاً أنها مادة محفزة للتعايش من خلال عملها كأداة تعبير تجمع بين أعضاء مختلف الفئات باتجاه نشاط خاص ومشارك تعزز فيه التفاهم المتبادل⁽²⁶⁾. كذلك، يقدم لعب الأدوار فرصة فريدة للتعريف «بالآخرين»، مما يسهل التفاهم الأفضل والتراحم، وفي هذا السياق يمكن للدراما أن تستخدم كوسيلة لإحلال الوفاق بين الممثلين⁽²⁷⁾. وفي جميع هذه الميادين، تستطيع الفنون أن تسهل التفاهم بشكل أفضل وأن تقدم تعبيرات مفيدة لكل المواضيع سواء كانت جدية أم خفيفة.

الرياضة

عندما يكون الإنسان رياضياً نشيطاً، لا يرتكب جرائم إبادة جماعية⁽²⁸⁾.

والرياضة هي ميدان آخر يمكن للأطفال (وحتى البالغين) أن يدخلوا فيه ضمن نشاطات منظمة تشجع على التعايش دون التركيز عليه مباشرة، والبعض في هذا الميدان يعتبر التسلية والمشاركة في الرياضة أولوية طارئة لعلاج الجراح الجسدية والعاطفية⁽²⁹⁾. وهذا الاعتقاد أطلق شرارة عدة نشاطات في أقاليم عديدة ابتداءً من لعبة كرة اليد في رواندا⁽³⁰⁾ إلى كرة السلة في البوسنة والهرسك⁽³¹⁾. إلى الرقص في الشرق الأوسط⁽³²⁾. وتوجد أيضاً مشاريع أخرى برعاية فرق أو غييمات مشتركة لكرة القدم أو كرة الطائرة وكرة السلة والكاراتيه والرجبي⁽³³⁾. كما توجد عدة منظمات، تقوم أيضاً برعاية الأطفال الذين لا ينجذبون إلى الفنون أو الرياضة من خلال وضع برامج عامة وإنشاء مجموعات شبابية⁽³⁴⁾ بعد المدرسة، وتتراوح نشاطات هذه المجموعات من إصدار صحف طلابية⁽³⁵⁾ إلى مباريات في لعبة الشطرنج⁽³⁶⁾. والاتصال الذي يتم في هذه النشاطات يساعد أعضاء مختلف المجموعات على التفاعل ضمن أسس يومية وغير رسمية مما يسمح للناس بملاحظة شخصيات بعضهم البعض وإدراك أنهم متشابهون أكثر من كونهم مختلفين.

المشاريع المولدة للدخل

إحياء الاقتصاد، وبدون شك هو العامل الأساسي في التعايش المستقر، لأن العمل المربح والازدهار يخففان من نزعة إلقاء المسؤولية على الآخرين ويولدان نوعاً من الارتياح العام. كذلك يشجع التعاون في المشاريع على أن تعمل الجماعات المتحاربة معاً باتجاه تحقيق أهداف مشتركة ومنفعة متبادلة. والعلاقة المتبادلة بين النزاع والفقر المدقع تؤكد أهمية التنمية الاقتصادية: هناك خمس عشرة دولة من بين العشرين دولة التي تعتبر الأفقر في العالم، عانت من نشوب نزاعات خلال العقد الأخير. في الواقع، أن كل دولة ذات دخل منخفض كانت إما قد مرت في صراع رئيسي أو أنها تقع في جوار حدود دولة أو أكثر من الدول التي تعاني من نشوب نزاعات. (التركيز الأساسي)⁽³⁷⁾. ويمكن لإعادة إعمار البنية التحتية، والتنمية الاقتصادية وإحياء الزراعة أن تعمل كوسائل لإعادة تأهيل الاقتصاد في نفس الوقت الذي تشجع فيه التعاون بين الأعداء السابقين. ويشجع كل من البنك الدولي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID والاتحاد الأوروبي هذا التعايش من خلال لعب أدوار في تلك المناطق.

إعادة إعمار البنية التحتية

بعيداً عن منع عودة الأشخاص المهجرين واستعادة الحياة الطبيعية، تعكس البنية التحتية المدمرة رمزياً آثار الجروح في المجتمع وتعمل بشكل مستمر على تذكير الناس بالنزاع، كما تشكل عائقاً عاماً أمام الأمل في المستقبل وتؤخر إعادة إحياء الاقتصاد. لذلك تعتبر مسألة إعادة الإعمار خطوة أولية نحو استعادة الحس العام بوجود النظام⁽³⁸⁾. وقد قامت لجنة الإغاثة الميثودية (المنهجية الدينية) المتحدة (UMCOR) في البوسنة من بين أعمال أخرى بتنفيذ برامج شملت «إعادة تأهيل المدارس والمساكن، والبنية التحتية للمجتمع وإصلاح نظام الصرف الصحي.. ومن ضمن العناصر الأساسية لبرامج اللجنة في البوسنة، كانت المصالحة وحلول النزاعات تطبق بطريقة خلاقة من خلال برامج الزراعة المستدامة وتنمية المجتمع وتوليد الدخل وبناء المساكن». وقد تم

تنفيذ هذه البرامج من خلال تشكيل فرق إعمار في الأحياء والضواحي التي توجد فيها إمكانية لإيجاد مجموعات عمل مختلطة الأعراق، وبذا أتاحت الفرصة لإعادة بناء الثقة بين الأفراد الذين كانوا يعرفون أنفسهم بانتمائهم إلى عرقيات أو أديان مختلفة⁽³⁹⁾.

وفي رواندا، قام مشروع الحياة الصحية والصرف الصحي بإعادة تأهيل وتركيب شبكات مائية جديدة وتطوير المساكن. وبعيداً عن المنفعة المباشرة للإعمار المادي، ترك المشروع أثراً ملموساً على تنمية علاقات إيجابية بين أفراد المجتمع من الهوتو والتوتسي الذين أبدوا التزاماً واضحاً بالعمل معاً⁽⁴⁰⁾. ويعزو منظمو البرنامج أسباب نجاحهم إلى ما يلي: «من أجل أن تتم المصالحة بين الناس، ومن أجل أن يعودوا إلى العمل معاً مرة أخرى، عليهم أن ينتظموا حول النشاطات التي تعني لهم شيئاً، مثل النشاطات التي تراعي حاجاتهم أو تتعامل مع أولوياتهم. لهذا السبب، علينا أن نبدا العمل مع أبناء الشعب، وأن نتفحص أولوياتهم ونعمل معهم بها بحيث يشاركون هم أنفسهم بتنمية أنفسهم⁽⁴¹⁾».

وتؤكد «مجموعة العمل حول الإسكان وخدمات المجتمع كأدوات لبناء السلام» بأن «إعادة البناء المادي قد تشكل خدمة قيمة لإعادة البناء الاجتماعي والنفسي في مجتمعات ما بعد النزاع» وبطرق مختلفة. على سبيل المثال «فهي تعتبر الوسيلة الأسرع لتحريك سلسلة واسعة من النشاطات الاقتصادية، من حيث إيجاد الوظائف والمشاريع الجديدة». كما أنها يمكن أن تشكل «طريقة فورية لتوليد الثقة في المؤسسات الحكومية التي يتم إصلاحها»⁽⁴²⁾.

هذه المشاريع العديدة، حتى وهي تقوم بمعالجة الاحتياجات الأولية، يمكنها أن تسهم في حل المشكلة طويلة الأمد وهي إعادة بناء التسامح بين الأعراق. وعلى مستوى أساسي أكثر، يمكن لمجرد ظهور مشهد إعادة الإعمار أن يعكس وجود بيئة مادية آمنة.

التنمية الاقتصادية

بالنسبة لاقتصاد يزداد توجهاً نحو العولمة، تبرز التنمية الاقتصادية كإحدى أكثر معالم نمو وعمل المجتمع. والمشاريع التي تعزز التنمية الاقتصادية في الظروف التي تلي النزاع، تشجع على تحسن صحة المجتمع بالترافق مع تحسن معيشة أفراده. ومثل العديد من القطاعات الأخرى، تستطيع التركيبة المختلطة في هذه المشاريع أن تعزز الفكرة القائلة بأن التعاون وليس النزاع هو المصلحة المفضلة لدى كل فرد. وكلما غدت الأعمال الصغيرة، كلما ازدادت حيوية الاقتصاد، مخففة بذلك من أهمية المنافسة بين الأعراق. وعلى الرغم من أن الأمن الاقتصادي لا يضمن تعايشاً سلمياً، إلا أنه رغم ذلك يستطيع أن يخفف من التوتر وأن يشبط عزيمة الانخراط في نزاع مسلح يمكن أن يعرقل النمو الاقتصادي والتطور. والمشاريع التي تنهض في هذا المجال تعزز النمو الاقتصادي عبر تقديم قروض للأعمال الصغيرة وعبر المساعدة في إنشاء هذه الأعمال والتدريب على مهاراتها⁽⁴³⁾.

أحد هذه المشاريع وهو «مشروع توليد الدخل» المكفول من لجنة الإغاثة المنهجية الدينية المتحدة في البوسنة، يقدم الدعم للمجتمعات المحلية عبر القروض الصغيرة والتدريب. وقد استخدمت هاتان الطريقتان في إنشاء أعمال مثل «الحياكة وصنع الباستا (المعكرونة)، والنجارة، والطباعة، وتربية النحل والأسماك»⁽⁴⁴⁾. ويقدم مركز تنمية الاقتصاد اليهودي - العربي مثلاً آخر على مشاريع المساعدة الاقتصادية. وهذا المشروع يهدف إلى تقديم التدريب ومهارات الإدارة للمهنيين الإسرائيليين والعرب، وإيجاد فرص استثمار وتواصل، كما يقوم أيضاً بتسهيل إقامة المشاريع المشتركة بين عرب ويهود إسرائيل⁽⁴⁵⁾.

وعلى مدى أوسع، قام البنك الدولي بتسهيل عملية إحياء الاقتصاد في العديد من مناطق العالم، وأحد هذه المشاريع في البلقان يصف عملية التقدم بالكلمات التالية: أوجدت جهود إعادة البناء - بما فيها برامج تستهدف إطلاق النشاطات الاقتصادية - معدلات نمو عالية وأعطت النشاط الاقتصادي بداية جديدة ومحسوسة.

وقد تم تعديل الإنجازات في هذا المجال لتلائم هشاشة إعادة النمو. فالبطالة تبقى عالية النسبة كما أن النمو الاقتصادي يستمر في ارتباطه بشكل رئيسي بإعادة الإعمار⁽⁴⁶⁾. ومن الواضح أن هناك الكثير مما ينتظر إيجازه ولكن مشاريع مثل هذه تمهد الطريق أمام الانتعاش الاقتصادي.

الزراعة

الزراعة هي وسيلة أساسية لقوت الحياة في مناطق ما بعد النزاع، ويمكنها أن تستخدم في تعزيز التعايش. وأحد المشاريع التي يطابق اسمها ازدواجية الهدف على هذا الصعيد هو «زراعة التعايش» وهو مشروع يدعمه صندوق أبراهام⁽⁴⁷⁾. وهناك مشاريع أخرى مشابهة تتيح الفرص للسكان في مناطق ما بعد النزاع لتحقيق التعايش من خلال العمل معاً لتزويد المجتمع بالمنتجات الزراعية. على سبيل المثال: تقدم لجنة الإغاثة المنهجية الدينية المتحدة في البوسنة «محاضرات عن العمل الزراعي وبرامج تدريب لصغار المزارعين.. كما تقدم قروضاً للمزارعين المحليين وللأشخاص الذين يريدون البدء بالعمل الزراعي أو التوسع به»، وذلك عبر مشروع المساعدة التقنية ومشروع الإقراض الزراعي⁽⁴⁸⁾.

مثل هذه الجهود يمكن أن تساعد على إحياء المجتمع ككل من خلال إطلاق التقدم نحو استدامة ذاتية. ولأن توليد الدخل يعتبر المادة الأساسية للنمو الحديث والتقدم، تعتبر المشاريع التي تشجع الأعمال الصغيرة والزراعة أساسية في نهضة المجتمع من النزاع. وتشكل التنمية الاقتصادية مترافقة مع إعادة الإعمار مظهراً أساسياً للتعايش الحقيقي.

المصالحة والتعامل مع الجراح

النزاع العرقي يشحن السكان بالجراح ويرسب في نفوسهم عواقب نفسية لا مفر منها. والبرامج التي تعالج هذه الجراح وتبادر إلى إطلاق ثقافة التعايش في المجتمعات الخارجة من النزاع تعكس جهداً قيماً وفي موضعه من أجل معالجة تأثيرات هذه

الجراح وبناء سلام دائم بين الأطراف. وهناك أنظمة مختلفة تشمل العلاج النفسي وعلم النفس، والدين، والفنون، يمكن أن تستخدم في العثور على مختلف الطرق للبدء بعملية الشفاء، سواء مباشرة أم غير مباشرة.

بعض المحاولات المباشرة للتعامل مع الجرح الجماعي تشمل الأفراد الذين شاهدوا أو حتى شاركوا في هذا العنف العرقي. وتتعهد معظم المشاريع بمهمة جمع الناس من كلا الطرفين معاً لمعالجة تأثيرات العنف عبر مقابلات بين الفئات المختلفة. وقد تأخذ هذه المقابلات شكل برامج بعد المدرسة⁽⁴⁹⁾، أو شكل مجموعات شبابية، أو حلقات نقاش للبالغين⁽⁵⁰⁾. ولعل المشاركة في تجارب النزاع وإدراك الأخطاء، قد تدفع الناس من كلا جانبي الصراع العرقي إلى تقدير معاناة الآخرين وتحديد محتتهم المشتركة وإدراك الأهمية الجوهرية للتعايش ما بعد النزاع⁽⁵¹⁾. مثل هذا التوجه الروائي في المعالجة يتيح المجال للضحايا والشهود لأن يفهموا الضرر الذي تسبب به النزاع ويقدموا المواساة أو يبدأوا الرحمة لبعضهم البعض.

وعلى الرغم من أن الدين كان يذكر دائماً على أنه سبب من أسباب النزاع العرقي، إلا أنه يمكن أنه يكون جزءاً من حل المشكلة كما سبق وكان جزءاً منها. يرى صندوق أبراهام مشروعين متعلقين بالدين والتعايش. ففي مشروع «ياكار بيت مدراش» - مدرسة لتطبيق المناهج الدراسية، يقوم المعلمون اليهود والمسلمون بتطوير وتطبيق منهاج للتعايش يتعلق بكيفية نقل التعاليم حول القيم المشتركة بين اليهودية والإسلام⁽⁵²⁾ أما المشروع الثاني ويدعى «وضع الحجر الأول لبناء السلام»، فيستخدم فيه التعايش الديني لعب الأدوار، واحتفالات الأعياد المشتركة، وزيارات للمواقع والمؤسسات الدينية من أجل تشجيع المراهقين على التسامح مع وجهات نظر الطرف الديني الآخر⁽⁵³⁾. ومع ذلك، وأمام الاحتمالات المفرقة للدين، فقد نجد المولدين والقائمين مترددين بشكل يمكن تفهمه أمام تقبل مثل هذه الفكرة. بعض المشاريع الأخرى الهادفة إلى تشجيع السلام تقترب من مهمة إطلاق مبادرة الشفاء الجماعي

من خلال إيصال رسالتها إلى جمهور أوسع، دون إشراك مباشر للضحايا أو لمرتكبي الأخطاء⁽⁵⁴⁾. وكما ذكرنا سابقاً، فإن الفن يمكن أن يشكل طريقاً تعبيرياً لنقل المشاعر بعد الصدمة والمعاناة التي تنتج عن العنف بين الأعراق. وتذكر إحدى الفئات ما يلي: الفن يمكنه مساعدة الفرد بطرق عدة: أن يكون مرآة لمشاعره أو مشاعرها، أفكاره أو أفكارها، رغباته أو رغباتها، كما يمكنه أن يكون مرآة للمجتمع أيضاً، ومحفزاً لإيضاح الذات وتجديد وجهات النظر وإدراك حدود الماضي والحاضر أمام التعايش السلمي⁽⁵⁵⁾.

وتشمل الجهود غير المباشرة لتعزيز التسامح والسلام التدريب والتعليم على يد أساتذة المدارس حول موضوع التعايش. فبينما يوجد بين الأستاذة والتلاميذ من تأثر مباشرة أو غير مباشرة من العنف السابق، تهدف البرامج التي تركز على أهمية التعايش إلى إيجاد ثقافة عامة أكثر تسامحاً وبالتالي أقل عرضة للعنف العرقي. وأحد هذه المشاريع هو «التعليم من أجل السلام والتعايش» وهو مساق يقدم في فصلين ويدرس مختلف مظاهر التعايش التاريخية والحضارية والاجتماعية والنفسية والتعليمية والوعظية.. ويهدف إلى تعليم - تعليم المعلمين كيف يعلمون - التعددية، التسامح، الإنسانية، والديمقراطية وتعزيز التفهم والسلام والاحترام⁽⁵⁶⁾... وباختصار، إن تعليم التعايش، بجميع أشكاله، يوفي بضرورة تغيير العلاقات بين الفئات وزيادة التسامح⁽⁵⁷⁾.

خلاصة

الفكرة العامة من هذا الفصل تسلط الضوء على الطرق الخلاقة المتبعة لتعزيز التعايش، في مختلف الميادين، مباشرة أم غير مباشرة. وعلى الرغم من أن الطرق جميعها لا تطابق كل السياقات، إلا أن بعض هذه الأفكار يمكن تطبيقها على كل مجتمع يواجه مسألة إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. مثل هذه المشاريع تولّد منافع اقتصادية واجتماعية وثقافية وتقدم دافعاً قوياً لبناء التعايش. ولكن لسوء الحظ، يظهر

هذا المسح الصعوبة الكامنة في أي جهد يبذل لتخفيف التشدد والأحقاد الدفينة، ولتحسين العلاقة بين جماعات تورطت حديثاً في النزاع العرقي.

ومثل هذه المشاريع قد تذهب سدى إذا أهملت الأسباب الكامنة وراء النزاعات بين الأعراق. أما الجهود الواعدة والأكثر واقعية فيجب أن تستهدف جذور المشكلات: الأخطاء السياسية والتوزيع غير المنصف للموارد. كذلك، يعتبر الوقت عنصراً أساسياً في تطبيق هذه التغيرات، فهو كفيل بشفاء آثار الجروح الناتجة عن هذه المظالم. وكما أن الجهود المبذولة من القمة إلى القاعدة تستطيع حل المشاكل الأساسية في السياسة والقانون، كذلك الجهود من القاعدة إلى القمة يمكنها تقديم تعزيز حيوي وتنفيذ فعلي للتعايش على مستوى شخصي وأكثر إلحاحاً.

ولعل أوصاف مشاريع التعايش المذكورة هنا لا تقدم الأجوبة المعيارية النموذجية الكاملة، ولكنها قد تعرض، على ضوء فكرة البرامج الحالية، إطاراً لمبادرات مستقبلية وتسهم في تحديد طرق سيرها. ورغم النواقص والقيود الذي تعترى هذه الدراسة، إلا أنها تشكل نقطة انطلاق لتحليل أكثر عمقاً، مثل تلك التي سترد في الفصول اللاحقة لهذا الكتاب، كما أنها تضع أساساً لعمل مستقبلي يحقق الوعد الذي يتظره من بناء التعايش.

ملاحظات

1. See Conflict Resolutions Catalysts, "The People Connection Project" [<http://www.crcvt.org/connection.html>]; B. Hemmer, "Bottom-Up Peacebuilding in Bosnia," Spring 1997 [<http://www.crcvt.org/parcnews.html>]; Conflict Resolution Catalysts, "The Community Facilitators Project in Kosovo" [<http://www.crcvt.org/community.html>].
2. Abraham Fund and Ahavat Hagalil, "Shchenim (Neighbors) and Coexistence" [<http://www.abrahamfund.org>].
3. See United Nations Commission on Human Rights, "Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights and Follow-Up to the World Conference on Human Rights," Dec. 28, 1999 [[http://www.unhchr.ch/huridocda/huridoca.nsf/\(Symbol\)/E.CN.4.2000.1.2.En?OpenDocument](http://www.unhchr.ch/huridocda/huridoca.nsf/(Symbol)/E.CN.4.2000.1.2.En?OpenDocument)]; "International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination," Sept. 3, 1981, art. 2, 1249 UNTS 20378. [<http://www.unhchr.ch/html/menu3/b/djcerd.htm>]; F. Cameron, "EU Law and Policy Overview: International Conflict Resolution: Challenges and Strategies," June 2000 [<http://www.eurunion.org/legislat/Defence/FCSpeechConWrev.htm>]; Subcommittee on International Operations and Human Rights, "Human

- Rights and the Peace Process in Northern Ireland," 105th Cong., Oct. 9, 1997 [<http://commdoes.house.gov/committees/intlrel/hfa4550^{0.000}/hfa4SS⁰⁰⁰.html>; Flamme African Sisters Online [<http://www.flamme.org/documents7 afrngorep.html>].
4. P. van Tongeren, "Exploring the Local Capacity for Peace: The Role of NGOs," Mar.-Apr. 1998 [<http://www.euforic.org/courier/1⁶⁸e ton.htm>].
5. Network of East-West Women, "Women to Women Citizen Association" [http://www.neww.org/countries/Bosnia/women_to_women.htm].
6. Conflict Resolution Catalysts, "Community Facilitators Project."
7. See World Bank Group, "Building Trust to Rebuild Rwanda: World Bank Supports Community Reintegration and Development," News Release no. 99/ 2003/AFR, Dec. 1, 1998 [<http://www.worldbank.org/html/extdr/eXtme/2003. html>].
8. See G. Allport, *The Nature of Prejudice* (Boston: Beacon Press, 1954); see also R. Ben-Ari and Y. Amir, "Contact Between Arab and Jewish Youth in Israel: Reality and Potential," in M. Hewstone and R. Brown (eds.), *Contact and Conflict in Intergroup Encounters* (New York: Oxford University Press, 1986); M. B. Brewer and N. Miller, *Groups in Contact: The Psychology of Desegregation* (Orlando, Fla.: Academic Press, 1984); and W. G. Stephan and C. W. Stephan, *Intergroup Relations* (Boulder, Cob.: Westview Press, 1996).
9. See, for example, R. Slavin, "Enhancing Intergroup Relations in Schools: Cooperative Learning and Other Strategies," in W. D. Hawley and A. W. Jackson (eds.), *Toward a Common Destiny: Improving Race Relations in America* (San Francisco: Jossey-Bass, 1995); J. F. Dovidio, G. Maruyama, and M. G. Alexander, "A Social Psychology of National and International Group Relations," *Journal of Social Issues*, 1998, 54, 831—846; R. E. Slavin and R. Cooper, "Improving Intergroup Relations: Lessons Learned From Cooperative Learning Programs," *Journal of Social Issues*, Winter 1999, 55(4), 647—663 (providing an overview of research and evaluation of cooperative learning approach); and V. Amir, "The Role of Intergroup Contact in Change of Prejudice and Ethnic Relations," in P. Katz (ed.), *Towards the Elimination of Racism* (New York: Pergamon, 1976). But see also R. Halabi and N. Sonnenschein, "School for Peace, Neve Shalom! Wahat al Salam," in *Improving Arab-Jewish Relations in Israel: Theory and Practice in Coexistence Program* (proposed special issue of the *Journal of Social Issues* prepared by Rachel Hertz-Lazarowitz, Tamar Zelniker, Walter G. Stephan, and Cookie White Stephan), provided by Walter G. Stephan through electronic communication, Mar. 13, 2001 (indicating that the contact hypothesis in the Jewish-Arab context may simply perpetuate the status quo. "At the School for Peace... there was frustration and dissatisfaction with this model on the part of participants and facilitators alike, especially the Arabs. ... The model was perceived as artificial and not authentic and as representing the interests of the Jewish participants" [Halabi and Sonnenschein, personal communication with Walter G. Stephan, Mar. 13, 2001]).
10. Center for Jewish-Arab Education in Israel, "The Hand in Hand Mission" [<http://www.handinhand12.org/TheCente/TheCente.html>].
11. See Abraham Fund and YMCA International [<http://www.abrahamfund.org/?oid=708>]. See also Shemesh: The Organization for Jewish-Arab Friendship and Coexistence in the Galilee. See either of the following Web sites for a description of the Shemesh project: <http://www.usisrael.org/jsource/bridges/three.html>; <http://www.abrahamfund.org/?oid=692>.
12. See, for example, integrated computer courses offered by the Leo Baeck Education Center, sponsored by Building Bridges, at <http://www.usisrael.org/jsource/bridges/three.html>, pages 7 and 8. The Shemesh project, also sponsored by Building Bridges and described on pages 14 through 16 of the same Web site, offers computer courses as well (listed as part of

- "Chugim" on page 15).
13. See, for example, Abraham Fund and Beit Shmuel, "Language Training Program" (a component of the Jewish-Arab Coexistence Project) [<http://www.usisrael.org/jsource/bridges/three.html>]. ("The objectives of the classes are far broader than 'mere' language acquisition. Also important—and meant to be transmitted through the language courses—is the understanding of another ethnic group's religious, historical, cultural and social foundations.... The study of language can be used as a bridge for coexistence" (pp. 3, 4).
 14. See, for example, Abraham Fund and Association of Italian Jews, "Art and Culture for Coexistence" [<http://www.abrahamfund.org>].
 15. See, for example, Shemesh, "Good Neighbors' Summer Camp," p. 15 of the Building Bridges Web site, and the Leo Baeck Education Center summer camp, pp. 1 and 8, also on the Building Bridges Web site: [<http://www.usisrael.org/jsource/bridges/three.html>].
 16. Shemesh, "Youth Leadership Training" [http://www.usisrael.org/jsource7_bridges/three.html], p. 15.
 17. Jewish-Arab Coexistence Project, quotation on page 4 of the Building Bridges Web site [<http://www.usisrael.org/jsource/bridges/three.html>].
 18. R. A. Shankar, "Analyzing Health Initiatives as Bridges Towards Peace During Complex Humanitarian Emergencies and the Roles of Actors and Economic Aid in Making These Bridges Sustainable," 1998 [<http://www.who.int/disasters/hbp/Thesis.pdf>].
 19. Shankar, "Analyzing Health Initiatives."
 20. "Seeking Arab-Israeli Peacemaking and Reconciliation Through Culture" [http://listserv.ac.il/~ada/h_seek.html].
 21. See music workshops offered by the House of Arts, EmekYizrael, pictured and described at <http://www.abrahamfund.org/?oid=1310>.
 22. See Hemmer, "Bottom-Up Peacebuilding in Bosnia."
 23. See Abraham Fund and Israel Association of Community Centers, "Music as a Language to Promote Coexistence" referenced in a Shabbat Sermon by Rabbi Mitchell Wohlberg at Parshat Bereishit on October 28, 2000, available at the Beth Tfiloh Web site [<http://www.btfiloh.org/mwohlberg10282000.htm>].
 24. See the Building Bridges Web site [http://www.usisrael.org/jsource/bridges!_three.html], p. 16.
 25. See, for example, Abraham Fund and Rosh Pina Mainstreaming Network, "In the Lens of the Camera" [<http://www.abrahamfund.org/?oid=1255>]; Leo Baeck Education Center, "Film for Thought" (<http://www.usisrael.org/jsource/bridges/three.html#leo>); Abraham Fund and Barrer Arts Center, "Through Art We Communicate" [<http://www.abrahamfund.org/?oid=680>]; Abraham Fund and Jerusalem Association of Community Councils and Centers, "Through the Camera" referenced in a Shabbat Sermon by Rabbi Mitchell Wohlberg at Parshat Bereishit on October 28, 2000, available at the Beth Tfiloh Web site [<http://www.btfiloh.org/mwohlberg10282000.htm>].
 26. Abraham Fund and Daliat el Carmel Community Center, "Multicultural Drama" [<http://www.abrahamfund.org/oid?725>].
 27. See, for example, Abraham Fund and Peace Child Israel, "Dramatic Cooperation" [<http://www.abrahamfund.org/html/grants%20booklet.pdf>].
 28. Statement by Christine Nukanurangira, participant in a Dutch-sponsored volleyball-training project in Rwanda), in European Centre for Conflict Prevention, "Volleyball as Response to Rwanda's Trauma" [<http://www.xs4all.nl/~conflict/pbp/8/4volley.html>].
 29. War Child Projects, "Let Us Play: Peace and Reconciliation Through Sports"

- [<http://www.warchild.org/projects/letsplay.html>].
30. See European Centre for Conflict Prevention, "Volleyball.."
 31. See War Child Projects, "Let Us Play."
 32. See Abraham Fund and Ramle Community Center, "Arab-Jewish Dance Troupe" [<http://www.salam-shalom.net/dance-troupe.html>].
 33. See, for example, Interns for Peace, "Programs/Projects" [<http://www.internsforpeace.org/ifpprog.htm>]; Abraham Fund and Organization for the Support of Sport, "Tennis, 2000" referenced in a Shabbat Sermon by Rabbi Mitchell Wohlberg at Parshat Bereishit on October 28, 2000, available at the Beth Tfiloh Web site [<http://www.btfiloh.org/mwohlberg10282000.htm>]; Abraham Fund and Jewish-Arab Community Association, "Community Building" referenced in a Shabbat Sermon by Rabbi Mitchell Wohlberg at Parshat Bereishit on October 28, 2000, available at the Beth Tfiloh Web site [<http://www.btfiloh.org/mwohlberg10282000.htm>].
 34. See, for example, Abraham Fund and Friendship's Way, "The Neighborhood Home" [<http://www.usisrael.org/jsource/bridges/three/html>], pp. 1 and 25; United Methodist Committee on Relief in Bosnia, "Community Development: Youth House Project" [<http://gbgm-umc.org/umcor/ngo/bosnia.cfm>].
 35. See Shemesh, [<http://www.shemesh.org>].
 36. See Conflict Resolution Catalysts, "Community Facilitators Project" [<http://www.crcvt.org/community.html>].
 37. World Bank Group, "Supporting Peace: The World Bank's Role in Post-Conflict Reconstruction" [<http://www.worldbank.org/html/extdr/backgrd/ibrd/peace.htm>]. *Note:* Web site no longer active; hard copy on file with authors.
 38. The World Bank is heavily involved in postconflict reconstruction in many areas of the world, including Bosnia-Herzegovina, the West Bank and Gaza, Haiti, and Africa.
 39. General Board of Global Ministries, United Methodist Committee on Relief in Bosnia, "Shelter Reconstruction" [<http://gbgm-umc.org/umcor/ngo/bosnia.cfm>].
 40. See S. Ann, "Rwandan Women with Hope," *Focus*, Dec. 1997, pp. 12–15. [<http://www.usaid.gov/publications/focus/focuspdfs/1297/129712-15.pdf>].
 41. John Muyenzi, Oxfam program officer, in Ann, "Rwandan Women with Hope," p. 15.
 42. Canadian Peacebuilding Coordinating Committee, "Working Group on Housing and Community Services as Peacebuilding Tools" [<http://www.cpcc.ottawa.on.ca/wghousing-c.htm>].
 43. See, for example, United Methodist Committee on Relief in Bosnia, "Income Generation" [<http://gbgm-umc.org/umcor/ngo/bosnia.cfm>]; Center for Jewish-Arab Economic Development, "About CJAED" [<http://www.cjaed.org.il>].
 44. See United Methodist Committee, "Income Generation."
 45. Center for Jewish-Arab Economic Development, "About CJAED" [<http://www.cjaed.org.il/about.htm>].
 46. World Bank Group, "Lessons for Rebuilding Southeast Europe: The Bosnia and Herzegovina Experience" [http://wbln0018.worldbank.org/eca/eca_ns_35b06f-45e98525688f007f1e92?OpenDocument].
 47. Abraham Fund and Yoav, "Cultivating Coexistence" [<http://www.abraham-fund.org/?oid=718>].
 48. General Board of Global Ministries, United Methodist Committee, "Agriculture."
 49. For a more detailed description of after-school programs, see the section subheaded "Sports" earlier in this chapter.

50. See, for example, Conflict Resolution Catalysts, "People Connection Project"; Beit Hagefen, "Arab/Jewish Encounters: Meetings" [<http://www.haifa.gov.il/beit-hagefen/meetings.html>]; American-Israeli Cooperative Enterprise, "Building Bridges: The Experiential Approach" [<http://www.usisrael.org/jsource/bridges/three.html>].
51. See L. A. Pearlman and E. Staub, "Understanding Basic Human Needs" [<http://www-unix.oit.umass.edu/%7cgubin/rwanda/lec1.htm>].
52. See the Beit Midrash-Madrasa Curriculum Implementation Project, available at <http://www.abrahamfund.org/?oid=693>.
53. Abraham Fund and Defense for Children International—Israel, "Stepping Stone to Peace: Religious Coexistence" [<http://www.abrahamfund.org>]. *Note:* no longer available on-line; hard copy on file with authors.
54. This is not to say that those making these efforts, be they organizations or schools or individuals, may not be victims or wrongdoers themselves, but they need not be.
55. "Seeking Arab-Israeli Peacemaking and Reconciliation Through Culture" [<http://tx.technion.ac.il/~ada/hseek.html>].
56. Janusz Korczak Educational Center for Peace and Coexistence, "Education for Peace and Coexistence" [<http://www.usisrael.org/jsource/bridges/three.html>]. Sponsored by David Yellin Teachers College.
57. Daniel Bar-Tal, professor of psychology in the School of Education, Tel Aviv University, argues that "in case of intractable intergroup conflict, education for co-existence is a necessary, but not sufficient factor for changing intergroup relations." D. Bar-Tal, "The Nature, the Reasons, and the Effectiveness of Education for Coexistence," in *Improving Arab-Jewish Relations in Israel: Theory and Practice in Coexistence Programs* (proposed special issue of the *Journal of Social Issues* prepared by Rachel Hertz-Lazarowitz, Tamar Zelniker, Walter G. Stephan, and Cookie White Stephan), provided by Walter G. Stephan through electronic communication, Mar. 13, 2001.

الطريق نحو المصالحة

كارلوس إي سلوزكي

الممر الملتوي بين الانتقام والتسامح⁽¹⁾، بين طرق المواجهة ذات النتيجة الصفرية وطرق التعاون، قد يكون معبداً بالنيات الحسنة ولكنه مليء أيضاً بعراقيل لا تحصى.

في البداية، تعتبر عملية الانتقال عملية بطيئة ومحبطة، تتحرك بخطى قد تصطدم مع الآمال الضاغطة وحاجات الأطراف المشاركة، وبذا تزداد فرص الاتهامات بسوء النية نحو الطرف الآخر، ويزداد خطر انهيار العملية. وفي الحقيقة أن الدراسات التي أجريت حول تقدير الوقت الحقيقي للانتعاش الاقتصادي الاجتماعي بعد الحرب تشير إلى أنه «تحتاج عادة إلى عقدين من العمل المستدام على الأقل»⁽³⁾. ثانياً، بينما يظل خطر نشوب النزاع مرة أخرى قائماً بين الفينة والأخرى وفي أوقات مختلفة، يصبح تقدم العملية مزعزعة بشدة. ولعل تطور النزاع يعتبر حساساً جداً، إذا لم يكن مشروطاً بعدة متغيرات. وهذه التغيرات قد تكون عقلانية، نابعة من التغيرات في «لؤلؤ المنظورات المتبادلة»⁽⁴⁾، لدى الأطراف، بمعنى أن كل طرف يقوم بتطوير منظوره حول الطرف الآخر. وقد يتم اشتقاق المتغيرات من ظواهر محيطية، وعوامل فوق المعقول أو مفرطة في المعقولية، سواء كانت من أفعال الرب كالجفاف في الإقليم أو انهيار اقتصادي لخليف محتمل. (أو في الصراع بين زوجين، مرض يصيب أحد أطفالهما)⁽⁵⁾. وقد تعتمد التغيرات على متغيرات داخلية ضمن الأحزاب مثل حاجة إحدى الحكومات لإخضاع الرأي العام بحيث تبعد أنظار السكان عن نقاط ضعف داخلية. أحد الأمثلة على ذلك

هو تدبير حرب الفولكلند السيئة الطالع والتي خرجت من حيث لا يدري أحد عام 1982 من قبل الطغمة العسكرية الحاكمة في الأرجنتين، والتي بدأت شعبيتها تذوي مع تدهور اقتصاد البلاد. ثالثاً، الطبيعة المعقدة للأنظمة الإنسانية والسياسية تضمن وجود مجالات أو قطاعات معينة يمكن للتغيير أو التطور أن يكون فيها قابلاً للتطبيق أكثر من مجالات أخرى، مع وجود فرص أكبر أو أقل للانتقال من نشاطات عدائية إلى نشاطات تعاونية. على سبيل المثال، قد تقوم الدول المتجاورة المتنازعة إلى تطوير حد أدنى من التعاون في النشاطات الزراعية ولكن ليس في القطاع الصناعي (وقد يتمكن زوجان متنازعان أن يشاركا في حوار حضاري على مائدة عشاء دون أن يشتركا في جماع جنسي رقيق - أو بالعكس).

من المواجهة إلى التكامل - سلسلة متعاقبة من المراحل

التغير الرابع هو الأقل عرضة للنقاش ولكنه ربما يكون غير مدرك على الإطلاق وهو حقيقة أن العملية منذ النزاع المفتوح وصولاً إلى التعاون البناء لا تتسم بالتواصل السلس بل هي عبارة عن مجموعة من الخطوات المنفردة التي تتوسط مراحل أو محطات. وهذه المراحل تسير في تطورها بشكل متقدم ومتسلسل (على الرغم، كما تبين، من أنه في أي لحظة معينة ضمن سيناريو معقد يمكن لمختلف المراحل أن تعبر عن نفسها). كل مرحلة تصوّر أو تصف فترة خاصة في علاقة معينة ضمن العملية. وبذا تفتح الباب للتقدم في عملية التغيير. ويجب أن يسلط الضوء هنا على أن عدة خطوات وسطية في التسلسل المنظور قد تصبح في الحقيقة أهدافاً مرغوبة ضمن العملية أو حتى في نهاية الخط.

والصفات الخاصة التي تميز كلاً من هذه التصورات، تتوقف بالطبع على طبيعة العلاقة المذكورة (سواء كنا نتحدث عن علاقة نزاع بين زوجين، أو نزاع بين الإدارة والعمال، أو تصعيد عرقي أو حرب بين دولتين). كما تعتمد أيضاً على طبيعة النزاع نفسه (وهنا نتحدث عن مسؤوليات متبادلة، أو عن سيطرة على أراضٍ، أو عن حفظ ماء الوجه أو عن أموال) وتعتمد أيضاً على عدة متغيرات في محيطها سواء كانت ثقافية أم ظرفية.

عند تحليلنا لتقلبات هذا الطريق، تبدو لنا عملية الانتقال من خطوة إلى أخرى وكأنها غير مربوطة وأحياناً معقدة بشكل مؤلم. ويمكن العثور على مثل مثير لهذا التأكيد في الرواية المفصلة لأحد المطلعين من الداخل على اتفاقية «الجمعة العظيمة الإيرلندية» التي ساعد جورج ميتشيل على صياغتها⁽⁶⁾.

كذلك، فإن أي خطوتين إلى الأمام قد تعقبهما أحياناً خطوة أو أكثر إلى الوراء. ومع ذلك يبقى الأمر مجرد حقيقة أن التقدم نحو التعاون البناء يسير خطوة خطوة وفي نظام أو تسلسل يمكن التنبؤ به، إشارة إلى أننا في حضور عملية معيارية.

والعرض الذي أقدمه هنا يهدف إلى تحديد تسلسل الخطوات المألوفة والمنفردة أو الأوقات التي تميز الدرب الطويل من الحد الأقصى للنزاع المفتوح إلى الحد الآخر للاندماج المتكامل، كما يهدف إلى استكشاف بعض الصفات البارزة التي تميز كلاً من هذه المراحل. ولعل تسلسل عناصر هذا النموذج التطوري، يقدم إطاراً لرسم عمليات التدخل والتقييم في نفس الوقت الذي يظهر فيه احتمالاً قوياً بأن تجاوز بعض هذه الخطوات في تخطيط وتنفيذ عمليات المصالحة والسلام قد يؤدي إلى تقليص احتمالات نجاحها (انظر جدول 1-2).

جدول (1-2): الطريق نحو المصالحة

المرحلة	المقولة	المشاعر
النزاع	العداء هو الخيار الوحيد	عداء، ازدراء، زهو
التعايش	نحن مستعدون للقيام بأعمال عدائية عند الحاجة	حق، غضب، ريبة
بداية التعاون	لقد وضعنا خيار العداء وراء ظهورنا	تضارب وازدواجية
التعاون	الأعمال العدائية تشكل ضرراً رئيسياً	تراحم حذر
الاعتماد المتبادل	نحن بحاجة لبعضنا البعض	تقبل الماضي، ثقة حذرة
الاندماج	نحن شعب واحد	تضامن، ثقة ودودة

النزاع

تتضمن هذه المرحلة المخراطاً نشطاً في الأعمال العدائية بهدف تدمير حياة الطرف الآخر أو تدمير رزقه أو صالحه. كل طرف يفترض وينسب سوء النية كرد على أعمال الطرف الآخر. جميع المعتقدات الأساسية وراء إقامة حوار تكون محطمة، والاتصال قد يحصل مؤقتاً عبر أطراف ثالثة محايدة. والحديث الذي يهيمن على الحوارات داخل المجموعات، وعلى لسان الناطقين باسمها أو الإعلام المسيطر عليه يمكن تلخيصه في العبارة التالية: «الأعمال العدائية هي الخيار الوحيد». وتنطوي مشاعر الأطراف على العداء والازدراء للخصم، والإعجاب بقدرتها على المواجهة. وقوانين الانخراط في هذه المرحلة تتضمن بوضوح نتيجة مثل جمع الأصفار حيث تعتبر «خسارتك هي مكسبي».

التعايش

تتميز هذه المرحلة بقدرة الأطراف على التعايش دون أعمال عنف مكشوفة. أحياناً تعيش هذه الأطراف جنباً إلى جنب كدولتين متجاورتين أو كعائلتين متجاورتين. وأحياناً أخرى تعيش متباعدة تماماً مثل زوجة وجدت لها ملجأ بعد تعرضها للضرب الجسدي من قبل زوجها. تهيمن على هذه المرحلة مسلكيات ترمز إلى افتراض سوء النية وراء كل تصرف للطرف الآخر. والأمثلة على مثل هذه الافتراضات على أرض الواقع يمكن رؤيتها خلال مراحل التصعيد والتهدئة في المواجهة بين الهند والباكستان التي دارت حول قضية كشمير في يونيو/حزيران 2002. وظهرت خلالها تعابير تدل على تفسيرات سلبية وريبة مكشوفة أمام ما كان يمكن أن نعتبره إشارات للتصالح أطلقت من قبل الطرفين. إذ لا يمكن كبح أعمال العداء بوجود مساحة محايدة حقيقية، مراقبة ومسيطر عليها بقوة من قبل طرف مستقل وقوي. (مثل الدبلوماسية الأمريكية، أو فصل مادي نشط، أو وجود عضو ثالث من العائلة في حالة النزاعات الزوجية التي تميل إلى استخدام العنف)⁽⁷⁾. والأحداث التي

تهيمن على هذه المرحلة تتمثل في عدة أشكال مختلفة من الشعار التالي «نحن مستعدون للقيام بأعمال عدائية عندما يحتاج الأمر لذلك» وتغلب على هذه المرحلة أيضاً مشاعر الحقد والكراهية التي تحتفظ بموقعها أو يحافظ عليها نتيجة إحساس التفكير في المآسي والأحقاد التي وقعت في الماضي والأحقاد التي ظهرت حديثاً. ويستمر الغضب مشتتلاً نتيجة هذا التفكير أو من قبل وسائل الإعلام أحياناً كما يستمر الشعور بالرغبة والشك في الطرف الآخر. وتبقى قوانين التعامل بين الطرفين خاضعة لمبادئ جمع الأصفار التي ذكرناها سابقاً.

بداية التعاون

بينما تحوم افتراضات سوء النية في خلفية المشهد، يبدأ السيناريو بالتحيز عندما تنطلق بعض النشاطات والمشاريع المشتركة مثل المشاركة في زراعة الأراضي الحدودية المتجاورة أو بناء جسر أو إعادة إعمار سكة حديد عبر خطوط التماس أو حتى المشاركة في استخدام مياه نهر عندما تقوم النسوة من الطرفين بغسل الثياب فيه. وهنا يصبح الحضور الخارجي للطرف الثالث المنظم أقل وضوحاً ويصبح دوره مثل شاهد على العملية أو قد يأخذ أحياناً دور حاكم يضبط الأمور من أجل تخفيف أي ابتعاد عن متغيرات اتفاقية معينة. والراية الحذرة التي يرفعها الحديث المهيمن على هذه المرحلة تنطوي على الكلمات التالية: «الأعمال العدائية أصبحت خياراً وضعناه وراء ظهورنا». وقد يبدأ جو من التضارب والازدواجية بإزالة غيوم الشك ويهيمن هذا الجو على المشاعر. بعض القوانين المميزة لنتائج بدون جمع الأصفار يمكن ملاحظتها خلال العملية بين الأطراف. كما يظهر أول التلميحات حول المجتمع المدني خلال هذه المرحلة.

التعاون

عادةً ما يترافق التخطيط للقيام بنشاطات مشتركة (تعاون) مثل تصميم سد من أجل تسهيل عملية الري في كلتا المنطقتين، مع نقلة في الافتراض المهيمن باتجاه عزو الأشياء لنية محايدة (قد لا يكونون أصدقاء لنا ولكنهم لا يتصرفون وكأنهم أعداؤنا

فالمصالح التي يسعون إليها تناسب مصالحنا). إذن فإن وجود واقعي صدمات خارجي لم يعد ضرورياً، وربما تصبح هذه القوى وكأنها تذكير غير مريح بالماضي العدائي. عند هذه المرحلة، تتم منظمات الإغاثة الطارئة مثل المفوضية العليا للاجئين UNHCR وبرنامج الغذاء العالمي (WFP) انسحابها من الميدان لكي تستبدل بالاعتماد على الذات. وفي الحقيقة يبدو الشعار الذي يقف وراء هذه المرحلة وكأنه متجذّر في تطوره نحو «أن العداء هو ضرر كبير... لكلينا والسلام مرغوب». ويتحرك ميدان العلاقات نحو تفعيل قوانين مجموع اللاصفر بالنسبة للشراكة وتبدو المشاعر المهيمنة وكأنها تنتقل بعيداً عن التضارب ونحو احتمال حدوث تراحم حذر.

تبادل الاعتماد أو الاتكال

في هذه المرحلة، يغطي تجسد الأهداف المشتركة على ما تبقى من افتراضات سوء النية في حين يدخل الطرفان في التخطيط المشترك والعمل تجاه الصالح العام. وتعكس الأحاديث المهيمنة في هذه المرحلة إجماعاً على «نحن بحاجة إلى بعضنا البعض. إن العداء أحق». ويتم المحافظة على الطبيعة البتاء للعلاقة والإشارة إليها مرات ومرات ضمن عرض نشط لتذكارات شعائرية لجمع اللاصفر. وقد تشمل المشاعر المهيمنة هنا القبول بالماضي وربما غفران الأخطاء السابقة مع بقاء الثقة الحذرة والارتباط المكشوف.

الاندماج والتكامل

في نهاية هذه السلسلة، تصبح جميع التحركات العقلانية مبنية على افتراض متضمن في النية الحسنة المنسوبة إلى أي عمل يقوم به الطرف الآخر. إضافة إلى أنها تصبح على شكل مشاركة نشطة في التخطيط والتحريك نحو الصالح العام (مجموع لاصفري كامل). كذلك تدخل استراتيجيات وأنظمة إدارة الصراع ضمن بنية العلاقات بحيث أنه إذا ظهرت هناك أية عقبات أو مشاكل، وهي تظهر في العادة، يتم إعادة صياغتها نسبةً إلى النية الإيجابية لدى الطرف الآخر، إضافة إلى ذلك يتحول كل

فريق إلى دعم الفريق الآخر. والروايات المتناقلة هنا ترفع راية «نحن شعب واحد». ولا يعود العداء يدخل في الاعتبار. والمشاعر المهيمنة هنا تصبح التضامن، والثقة المبنية على الصداقة وربما تتطور إلى المحبة. وإذا ما تم تحقيق هذه الخطوة، التي تحصل أحياناً في العلاقات الشخصية الداخلية وتحصل بشكل أقل ندرة في غيرها من نظم العلاقات الكبرى، فإنها تجر وراءها نظاماً تغييرياً ثانياً (نوعياً) في العلاقة.

معظم علاقات النزاع يمكن أن نتوقع تحركها عبر هذه الأشكال الستة. وقد تتوقف العملية عند أي مرحلة أو ربما تتراجع باتجاه مراحل أكثر نزاعاً إذا لم يتم حلّها للسير في الخط المعاكس من خلال الظروف التي تثر بها أو المصالح المشتركة أو القيادة. وعلى ذات المقدار من الأهمية، بالنسبة لهذه العملية، تبرز صفة تسلسلها: إذ لا يتم فيها تخطي المراحل في العادة لأن كل مرحلة تتبع الأخرى وكل منها يتضمن تجارب إذا جمعت تشكل البذرة لنمو المرحلة التي تليها. ومع ذلك فإن التطور من مرحلة إلى أخرى يعتبر صعباً. فكثيراً ما يحدث انزلاق يؤدي إلى التراجع للمرحلة السابقة، إضافة إلى ذلك فإن المكافأة للجهود النشطة المبذولة للوصول إلى القمة تبدو دائماً مثلها مثل تسلق الجبال، إذ تكون القمة خلال عملية الصعود أو التسلق بعيدة المنال، والأكثر إحباطاً من هذا بالنسبة للعديد من المشاركين هو أن الرؤية على المدى الطويل لا تكون ممكنة إلا عند الاقتراب من نهاية القمة.

الحركة والتوازن

كل مرحلة لا تحمل معها صفاتها المميزة فحسب، بل تحمل معها أيضاً قدرتها على مقاومة الحركة. فالأنظمة المعقدة لا تتطور بشكل خطوط متواصلة بل على مراحل، متبادلة التغيرات النوعية عبر مراحل انتقالية ولكن ثابتة. (ما يدعوها فون فورستر بالقيم غير الثابتة للنظام)⁽⁸⁾ تدخل فيها عمليات معقدة تعمل على إبقاء النظام شاغلاً ضمن محدوديات خاصة، ومع ذلك لا يستطيع أي نظام انتقالي وغير

ثابت أن يبقى في مرحلة معينة إلى أمد غير محدد. وفي الحقيقة، قد تؤدي الطبيعة غير الثابتة لأي نظام معقد على المدى الطويل إلى زيادة (العددية) الاهتزازات التي قد تتجاوز حدودياتها. وعندما يحدث مثل هذا، متناسباً مع فكرة جلادويل حول «نقاط النهاية»⁽⁹⁾ ينتقل النظام برمته إلى مستوى من التوازن، جديد ومختلف نوعاً حيث ينصهر النظام ويتجمع من جديد إلى أن تزرعه اهتزازات جديدة. وقد وصفت هذه العملية التطورية من خلال التقلبات التي تعبر عند نقطة معينة حاجزاً محدوداً لتضع بعده خطوطاً أساسية جديدة وقيماً عديدة وقواعد جديدة للعبة، بأنها تماثل أنظمة معقدة ضمن توازن غير ثابت⁽¹⁰⁾.

وتكمن قيمة تفهم مثل هذه العمليات التي تتطور من الصراع المكشوف إلى المصالحة ومن منظور تنظيمي يتبع دراسة علمية إلى رؤية حالات انتقالية غير ثابتة، في إمكانية الادعاء بأن التغييرات النوعية تحدث إثر عمليات متحركة وغير ثابتة في رحلة معينة. إضافة لذلك، يمكن لبذور المرحلة القادمة أن تبذر في أي مرحلة ولكن لا يمكن فرضها، لأن الأنظمة المعقدة تتبع هذه التحركات النوعية والكمية. في نفس الوقت، تدخل المتغيرات السياقية العشوائية (بمعنى لا يمكن التنبؤ بها) تشويشات هائلة يمكنها أن تؤثر على عمليات وتحركات النظام في المستقبل، مخفضة بذلك من دقة مواعيد حدوث مثل هذه التغييرات التطورية.

المواجهة والاندماج كأدوات جذب

كل طرف خاضع للتسلسل المقترح يعمل كجاذب قوي، بمعنى أن العمليات التي تجري ضمن دائرة نفوذه تميل إلى الالتجاذب باتجاهه. وكما ورد سابقاً، على الرغم من أن العمليات الوسطية يمكنها أن تكتسب ثباتاً عبر الممارسات المتواصلة، إلا أنها تبقى بالمقارنة غير ثابتة. إضافة إلى ذلك، يعتبر التسلق باتجاه تبادل الاتكال مستهلكاً للوقت، وغالباً ما تشعر الأطراف المشاركة بأن العملية بطيئة وذات مستوى منخفض

من المكافأة، على عكس الحركة باتجاه النزاع، والتي تعتبر ذات احتمال أسرع، وبالتالي تشكل إغراء أكبر بالنسبة للاحتمالية المكافأة السريعة. وهذا الأمر يشرح خطر الدوائر القصيرة في العملية التطورية، وخطر «المنحدر الانزلاقي» الرهيب.

على أحد أطراف السلسلة تحمل أدخنة النزاع تأثيرات مثيرة ومبهمه (أنا أحب رائحة النابالم في الصباح.. إنها تعبق برائحة تشبه رائحة... النصر)⁽¹¹⁾ هكذا كان وليام يوري يقول «الحرب معدية».

وفي الحقيقة، يحمل النزاع في بدايته التأثيرات التالية:

- يعاود تأكيد الذات (هم يرونا إذن نحن موجودون).
- يوسع الذات (يولد إحساساً بالقوة والحق).
- يخلق شعوراً بالانتماء (يوجد إحساساً بالجماعية أو الوقوف معاً).
- يعطي معنى للحياة (يخلق قصة للتفاؤل والقيادة).
- يخلق الأمل (يفتح الطريق أمام مستقبل بديل).
- يوجد أعمالاً (يولد اقتصاديات جزئية وأسواقاً سوداء وأسواق تبادل وإنشاءات).

إلا أنه على المدى الطويل، وإذا استمر النزاع تصبح تأثيراته سامة (الرعب الرعب)⁽¹³⁾. لأنه يرهق الموارد ويشيع جواً من فقدان الأمل، وهذه تعتبر تجربة تحمل العملية السابقة. وكما لاحظ ميتشيل، فيما يتعلق بالرأي العام الإيرلندي بعد سنين من النزاع الطويل «الناس تشتاق للسلام». إذ إنهم يملّون من الحروب ويتعبون من القلق والخوف. هم ما زالوا على خلافاتهم ولكنهم يريدون الاستقرار عبر الحوار الديمقراطي⁽¹⁴⁾.

بدوره، ينطوي قطب الاندماج على جاذبية لأنه يعزز:

- القدرة على التوقع ومعرفة احتمالات النجاح (يمكن أن يتم التخطيط بدرجة من اليقين).

- حسن المعاملة (يتم ضمان قوانين العلاقات المؤسسية والفردية من خلال المسلكيات المفعله بشكل جماعي والهيئات التنفيذية المتفق عليها بشكل جماعي أيضاً).
- تحسين المعيشة الفردية والعلاقات (مقابل التوتر والضغط المرهقين، الناجمين عن العنف).

ملاحظات أخيرة حول الأحاديث

وكما تمت الإشارة إليه بإيجاز، تتميز كل مرحلة بمجموعة من الأحاديث والكلمات المروية، وبالقصاص التي يتناقلها الناس حول الوضع (الطيون والأشرار، والأطراف ذور النيات الطيبة النبيلة، مقابل الأطراف المتسلطة والمستكبرة، الدوافع النبائية والنوايا الخفية للآخرين وهكذا دواليك). وكل مجموعة من القصاص تميل إلى إعادة تشكيل (تعزيز وترسيخ) المرحلة المتعلقة بها. لذا تتضمن العملية المتجهة نحو المصالحة برمتها وربما تتركز فيها، نقلة متقدمة في الأحاديث المهيمنة على ساحتها، من قصص الضحايا إلى قصص التطور والتكيف. وتعتبر هذه العملية (انتقال الأحاديث المهيمنة وبذا تسهيل التغيير باتجاه مراحل أكثر تطوراً) صعبة لأن القصاص المهيمنة غالباً ما تتخندق مع الزمن وترسخ في الهوية الفردية والجماعية. وهذا هو السبب في أن العبور بين مرحلتين باتجاه التعاون البناء يصبح أكثر قبولاً للتطبيق عندما تُفعل التغييرات المتعاقبة وترسخ من قبل نشاطات على مستويات متعددة مثل الاقتصاد، والتعليم والرياضة والمجالات الفنية التي تساهم (بشكل غير متساو) في بناء المجتمع المدني. وقد تشمل الخطوات اللاحقة في تطوير مثل هذا النموذج، تحديد أكثر للصفات (الأعراض) التي تميز كل مرحلة، من أجل أن تصبح قادرة على تشخيص أكثر دقة لمركز التوقف التطوري في مختلف أوضاع النزاع. في الوقت الحالي، سوف نضطر إلى الاعتماد على الفطرة من أجل أن تحدد، بشيء من التقريب، المرحلة المعينة التي قد تعلق فيها عملية معينة.

ولعل أحد أكثر المهمات قيمة وأهمية بالنسبة للوسيط أو المستشار هي زعزعة وتحويل القصة التي يقدمها أحد الأطراف، لصالح قصة أفضل، وتسهيل تبنيها وقبولها

من جميع الأطراف. مثال على النقلة المرغوبة في تحولات القصص هو العبور من موقف سلبي إلى موقف متحرك (من أشخاص متلقين لا حول لهم لأفعال الآخرين إلى أشخاص فعالين في التغيير). ومع ذلك - وهذا هو سبب تسليط الضوء عليها هنا - فإن هذه النقلة تحمل إمكانية أن تصبح سيفاً ذا حدين مثلما يحمل الإدخال المبكر لهيئة ما (أشخاص بطوليون نشيطون في رواياتهم الخاصة) في الرواية الممثلة سابقاً لضحية مسالمة، إمكانية دفع المشاركين نحو الانتقام العنيف بدلاً من التعاون البناء. (في العلاج النفسي الإكلينيكي، تتعادل السلبية الجسدية التي ترافق الإحباط بواسطة الأدوية قبل تحسن مزاج المريض، ويزداد خطر الانتحار).

هناك قضية هامة أخرى يتضمنها هذا النقاش: وهي أن القصص تحيا في المساحات الشخصية الداخلية (إضافة إلى المساحات الأيقونية للرموز والطقوس). لذا فإن أقل وحدة للتحليل يجب أن لا تشمل الفرد بل الشبكة الاجتماعية كمفتاح للمساحات الشخصية الداخلية في الحياة اليومية - بما فيها العائلة دون أن تتحدد بها، والجماعات التي ينتمي إليها الفرد، ومنظمات المجتمع والتجمعات التي تربطها المصالح المشتركة، حيث يتم تداول القصص القديمة والجديدة ويعاد إنشاؤها ثم يعاد تأكيدها لترسخ أو يتم تغييرها. وليس هناك أي حاجة للقول بأن العديد من الشبكات المتينة البنى (مثل الجيوش، والأحزاب السياسية والجماعات الدينية) يمكن استثمارها في أحاديث ذاتية الاستدامة قد تدفع باتجاه النزاع، وهنا يصبح من الصعب التحدي بسبب الكثافة والتجانس في طبيعة المجموعة.

ومن الواضح الآن أن الأحاديث تشكل القصص المهيمنة والممارسات اليومية التي تربط وتدعم بعضها البعض سواء داخل كل طرف من أطراف النزاع أو بين الأطراف نفسها ضمن الدائرة الشريرة للنزاع أو ضمن الدائرة الصالحة باتجاه المصالحة. من هنا قد تبدأ المهمة الصعبة لزراعة القصص المهيمنة المتخذة لأطراف النزاع، بتحدي وتغيير هذه الممارسات المتجذرة في الروايات المهيمنة العاملة على

استدامة النزاع والتي تساهم في ترسيخ نفسها. إن أي مشروع مشترك يتم تنفيذه يمكن أن يفتح الباب أمام تطوير قصص مشتركة والعكس بالعكس. وفي الحقيقة، قد تشكل محاولة تحديد نظام تسلسلي في نقلة الروايات وفي العمل حاجة أكثر للمراقبة منها للحقيقة الفعلية. فهذان طرفان لعملية التوسط نفسها حيث يتم زعزعة الروايات القائمة على العنف والممارسات اليومية ذات الصلة بها وتحويلها ضمن الجهود لتقويض نظام النزاع باتجاه التعايش البناء.

ومن المأمول به أن تقدم هذه الخريطة التي عرضت هنا، توجهاً نافعاً نحو التخطيط لهذه الرحلة المعقدة

ملاحظات

1. M. Minow, *Between Vengeance and Forgiveness: Facing History After Genocide and Mass Violence* (Boston: Beacon Press, 1998).
2. R. Axelrod, *The Evolution of Cooperation* (New York: Basic Books, 1984).
3. A. Kreimer, P. Collier, C. Scott, and M. Arnold, *Uganda: Post-Conflict Reconstruction* (Washington, D.C.: World Bank, 2000), p. 67.
4. R. D. Laing, H. Phillipson, and A. R. Lee, *Interpersonal Perception: A Theory and a Method of Research* (London: Tavistock, 1966).
5. As conflict scenarios range from the interpersonal to the intercontinental, from relations between individual people to relations between blocs of nations, examples will be provided that sometimes refer to couples (such as a marriage on the rocks) and sometimes to socioeconomic and ethno-political entities (such as countries in dispute or disputes within countries).
6. G.J. Mitchell, *Making Peace* (Berkeley: University of California Press, 1999).
7. W. Ury, *The Third Side*, rev. ed. (New York: Penguin, 2000). (First published as *Getting to Peace*).
8. H. von Foerster, "Objects: Tokens for (Eigen-)Behaviors." *Cybernetic Forum*, 1976, 8(3—4), 91—96. Also in H. von Foerster, *Observing Systems* (Seaside, Calif.: Intersystems Publications, 1981). The original in French was included as a chapter in B. Inhelder, R. Garcia, and J. Voneche (eds.), *Epistemologie Génétique et Equilibration* (Neuchâtel, Switzerland: Delachaux et Nistlé, 1978).
9. M. Gladwell, *The Tipping Point: How Little Things Can Make a Big Difference* (New York: Little, Brown, 2000).
10. Prigogine and Stengers assert the universality of these processes, defining them as the essence of all evolutionary or coevolutionary dynamics. Complex systems, they assert, pass through periods of stability or equilibrium within fixed parameters, but they evolve toward parametric fluctuations that progressively push the system away from equilibrium until, reaching a threshold or 'point of bifurcation,' new baselines are set, and the cycle repeats

itself, but at a different evolutionary stage. 1. Prigogine and I. Stengers, *Order out of Chaos: Man's New Dialogue with Nature* (New York: Bantam Books, 1984).

11. Joyfully exclaimed by a military commander in the middle of violent carnage in Francis Ford Coppola's 1979 film *Apocalypse Now*, with screenplay by John Milius and Francis Ford Coppola.
12. Ury, *The Third Side*.
13. Utterance murmured in despair by the burned-out, doomed, suicidal Colonel Kurtz in Francis Ford Coppola's *Apocalypse Now*. The script was inspired by Joseph Conrad's 1899 novella *Heart of Darkness*, in which a character by the same name mumbles the same words.
14. Mitchell, *Making Peace*, p. xii.

الجزء الثاني

الممارسة

على أرضية خفية

استراتيجية للتعايش في أفريقيا الوسطى

مارك سومرز وإليزابيث ماكلينتوك

في أوائل عام 2001، عقدت سلسلة من اللقاءات بين وفد نسائي من بوروندي وبين قيادات نسائية من لاجئي بوروندي في دار السلام بتنزانيا. وقد عبرت هذه اللقاءات عن الصعوبات التي تواجه تحقيق التعايش السلمي في أفريقيا الوسطى. ولأن أولئك النسوة هنّ من بين الناجين من مذابح الإبادة الجماعية التي استهدفت جميع مثقفي الهوتو في بوروندي عام 1972⁽¹⁾، فقد صعقن حين علمن أن ضيوفهن من الهوتو والتوتسي يتشاركن معاً في غرف الفندق. «ألا تدركن أن هؤلاء التوتسي قد يقتلوكن خلال نومكن؟» هكذا كنّ يسألن نساء الهوتو القادמות من بوروندي. وقد وجّه الاجتماع معظم وقته نحو إقناع نساء اللاجئتين بالبقاء في نفس الغرفة مع الزائرات من نساء التوتسي اللواتي قدمن من أرض الوطن. وعاد الوفد النسائي إلى بوروندي محبطاً ومهزوزاً.

كذلك، فإن توقعات التعايش في رواندا التي عانت من إبادة جماعية عام 1994، ذهب ضحيتها 86٪ من مجموع مواطنيها من التوتسي، يمكن أن تكون محبطة على حد سواء. وقد وصف أحد الأعضاء التوتسي السابقين في الجبهة الوطنية الحاكمة في رواندا ردّ النسوة المشاركات في مشروع للتنمية الاقتصادية كما يلي: خلال أحد الاجتماعات، قامت بعض النسوة بكشف تفاصيل عن تورطهن في عمليات إبادة

جماعية. كما أن جميع النسوة اللواتي حضرن اللقاء كنّ من الهوتو وقد صرّحن جميعهن بأنهن سوف يستجبن لأي نداء آخر للمساعدة في قتل جيرانهن من التوتسي تماماً كما فعلن عام 1994.

ويمتد تأثير أعمال القتل والكراهية ليس عبر الحدود من أفريقيا الوسطى فحسب، بل عبر أجيالها أيضاً. وقد تم استنباط فكرة الخوف الحضاري لتفسّر لماذا يتصرف الجيل الثاني من الناجين من الإبادة الجماعية في بوروندي وكأنهم قد شهدوا واقعياً تلك المذابح التي ارتكبت قبل أن يولدوا⁽²⁾. وفي عام 1998، شملت رسومات أطفال اللاجئين الذين كانوا من بين الهاربين من بوروندي إثر اندلاع الحرب الأهلية عام 1993، صوراً عن إيجيومي Igihome وهو مخلوق يشبه الشبح يرد ذكره في القصص الفلكلورية الشعبية لأفريقيا الوسطى. ويعتبر الإيجيومي خطراً لأنه يسير في الغابات ويجوب القرى في الليل ولا يمكن التفاهم معه. ومن المعتقد أنه يجلب الحظ السيء فهو يصبّ لعناته على النسوة الحبالى اللواتي يعصين أعراف ومسلكتيات مجتمعهن ويتسبب في إغجابهن لأطفال مشوهين. وقد حدد أطفال اللاجئين، حتى هؤلاء الذين لم يطؤوا أرض بوروندي لسنوات عدة، الإيجيومي كمصدر لمخاوفهم، وسبب لكوابيسهم الدائمة⁽³⁾. وفي العديد من الرسومات، ظهر الإيجيومي وهو يضع قبعة خضراء - وهي اللباس الذي يرتديه جنود الحكومة البوروندية، الذين هم في معظمهم من التوتسي.

ويستوطن الخوف والشك في معظم أفريقيا الوسطى. ويعتبر أوسع وأعمق من مجرد حقد عرقي. إنه ما يسمى بالأرض «الخفية». فالتهديد بوضع السم يعتبر مسألة حقيقية. إذ تفتح زجاجة الجعة أمام الزبون للتأكد من أنها لم تسمم. وقد أفادت امرأة من بوروندي بأن الخوف من السم منتشر لدرجة أن بعض الناس يأخذون طعامهم إلى المرحاض معهم بدلاً من تركه على مائدة العائلة خلال الوجبات. وتعتبر مسألة وضع السم ظاهرة قابلة للتصديق لدرجة أن بعض الناس يشكون في أن أبناءهم أو أزواجهم قد يخططون لقتلهم.

في مواجهة خلفية الحقد العرقي وانتشار الشك وتعدد المخاوف والعنف المتطرف، يصبح التعايش في أفريقيا الوسطى تحدياً مروّعاً. ومع ذلك، فهناك جهود تبذل في كل من بوروندي ورواندا وتحقيق تقدماً. ورغم أن الدعم الدولي لهذه الجهود لم يكن كافياً ولا متماسكاً، إلا أن شعب أفريقيا الوسطى لم يستسلم. فهناك العديد من النشاطات، بما فيها تلك التي تعتبر غير ناجحة، التي تقدم دروساً حول طبيعة الهوية ومضامينها حول العنف وحول التعايش.

ملاحظات حول الهوس العرقي

أطلقت عمليات الإبادة العرقية التي جرت في رواندا سيلاً من التصريحات حول العرقية والعنف⁽⁴⁾ ولكن تاريخ بوروندي السابق والحالي في المعاناة والتعذيب لقي، وللأسف، اهتماماً أقل تقديراً⁽⁵⁾. وقد أكد معظم الكتاب الذين ساهموا في هذه الكتابات على صعوبة التمييز بين مجموعتين عرقيتين متداخلتين بشكل محكم. وقد ظلت العرقية في أفريقيا الوسطى تثير العديد من التكهّنات، في الحقيقة: إذ كيف يمكن افتراضياً لمجموعات متميزة، تقاسم تاريخ مشترك وجغرافيا ولغة وحضارة مشتركة وكيف يمكن لكل الخصائص الأخرى التي يعتقد بأنها مقتصرة على هوية عرقية محددة بأن تعتبر مجموعات عرقية منفصلة؟

هناك اعتقاد واسع بأن عرقية التوتسي قد دخلت المنطقة الجغرافية التي تسمى الآن ببوروندي ورواندا، منذ قرون خلت، واتخذت لها تدريجياً أدواراً في الطبقات العليا للمجتمع والنفوذ. ولكن من المعروف أيضاً أن هؤلاء الذين يدعون اليوم بالهوتو كانوا قد قدموا إلى المنطقة أيضاً منذ قرون عديدة. ويقول دي فورج «إن أسلاف هؤلاء الناس الذين يسمونهم اليوم الهوتو أو التوتسي، كانوا قد استقروا في المنطقة على مدى ألفي عام»⁽⁶⁾. والشعب الذي يُعتقد بأن له الإقامة الأطول في أفريقيا الوسطى هو شعب «التوا» Twa والذي يتمتع باعتبار أقل من الهوتو

والتوتسي كما أنه كان الأقل تزاوجاً مع الشعوب الأخرى في رواندا وبوروندي. ويعتقد بأن التوا هم أقرباء سكان الغابات الذين يعيشون اليوم في جمهورية الكونغو الديمقراطية الحديثة (التي كانت تسمى سابقاً زائير)⁽⁷⁾.

ولعل حجم هذه الجماعات الثلاث من ناحية السكان يعكس جزءاً من أساطيرهم: الهوتو يبلغون 84% والتوتسي 14% بينما يعد التوا 1%. ولكن هذه الأرقام تبقى مجرد تقديرات تقريبية.

وقد بدأت خطوات إثارة الوعي بالعرقية، والتي حولت الطبقات أو التمايزات الاجتماعية والطائفية والطبقية إلى تمايزات عرقية إثنية مع دخول واحد من أوائل القادمين الأوروبيين إلى المنطقة، وهو المكتشف البريطاني جون هانغ سبيكي. فخلال مروره عبر ما يسمى اليوم بأوغندا، كَوّن سبيكي فكرة مفادها أن حكام التوتسي الذين كان يقوم بزيارتهم قد تحدرّوا أصلاً من أثيوبيا⁽⁹⁾. وسرعان ما انتشرت الفكرة بين من سماهم «بروينير» بأوروبيي القرن التاسع عشر المهووسين بالأعراق⁽¹⁰⁾، وهي الفكرة التي تقول بأن الأثيوبيين والذين تحدرّوا منهم من سكان أفريقيا الوسطى يحملون ارتباطاً بيولوجياً ولو كان بعيداً مع العرق الآري في أوروبا. وفيما بعد، استحضر المستعمرون البلجيكي ومن رافقهم من البعثات التبشيرية وعلماء الإنسان والأجناس، في أذهانهم صورة سكان بوروندي ورواندا على أنهم عرقان من التوتسي والهوتو. وبناءً على دلائل مهلهلة وردية، اعتمد هؤلاء بشدة على تثبيت نماذج علنية من أجل إعادة تركيب البنية الاجتماعية لأفريقيا الوسطى على أساس أن الأوروبيين البيض الذين يدعون البازونجو هم في قمة الهرم الاجتماعي، يليهم بالترتيب التوتسي (وقد صنفوا بالعرق الأوروبي المنتمي إلى حام أصغر أبناء نوح، والذين يساعدون في الحكم، وكان هؤلاء الأكثر تفضيلاً لدى الأوروبيين. وبعد ذلك الهوتو (وهم البانتو الأفريقيون) الذين كانوا يقومون بالأعمال الوضيعة وكانوا يعتبرون كسالى وأقل درجة في جميع الأحوال من التوتسي في قدراتهم الذهنية والعاطفية (ما عدا العضلية)

وفي قاع الهرم جاءت فئة التوا (المنسية دائماً) والذين كان يعرفون بالبيجمويد، وكان يعتقد بأن لهم خصوصية معينة ولكنهم بدائيون جداً. وفي الحقيقة أن هذا الاستيعاب الغربي للأثنيات والقبليات والعرقيات لم يتداع أبداً بل استمر يؤثر في جهود التعايش في المنطقة.

ومنذ أن استتبت النظرة الاستعمارية للمجتمع بشكلها العمودي وعدم مساواتها بين الناس، بقي التوتسي يعتبرون أعلى درجة من الهوتو. وبذا استتج الأوروبيون أن التوتسي مؤهلون للحكم وتحمل المسؤولية والحصول على فرص الإثراء.

وقد أدت هذه الفكرة إلى استلهاهم ما دعاه يوفين «قوى الاستبعاد» في رواندا ما بعد الاستعمار. وقد تم تطبيقها على مناحي الحياة في بوروندي رغم أن الأجانب في كلا البلدين ظلوا يستخفون دائماً بقدرة هذه الفكرة على صياغة الحياة الاجتماعية وعلى التأثير فيها.

وفي الحقيقة، تبقى هذه الضبابية الموجودة بين الهوتو والتوتسي كبيرة جداً لدرجة يبدو معها أن من الأفضل أن توضع الجهود برمتها على حدة. ولكن مثل هذا الأمر لم يكن ممكناً بسبب شدة الإيمان بالعرقية وحدته. فالفروقات العرقية أصبحت جزءاً من المشهد الجغرافي تماماً مثلما هو الخوف الشديد والريبة العميقة والذكريات الجارحة للوحشية والظلم اللذين يغذيانها. فالأفكار حول الهوتو والتوتسي تعيش في قوالب فكرية حيوية لدرجة أن علاقتها بالواقع هي أقل أهمية من قدرتها على تفسير ما هو غير مرئي. ويمكن لهذه الأفكار أن تحدد المعتقدات الخفية التي تقف وراء العداء العرقي لدى كل شخص وأن تزعزع الأرضية المشتركة التي يقف المجتمع عليها وأن تلهم القيام بأعمال رهيبة ويائسة⁽¹²⁾.

ومع ذلك، فإن الأساس الذي تقف عليه عليها هذه القوالب الإثنية آخذ في التغير. فقد أقيمت تحالفات جديدة، خاصة في رواندا بينما ظلت التعريفات القديمة تحتفظ بمعناها. وفي نفس الوقت، ظلت القوالب المتعلقة بالتوتسي والهوتو - الأولى

توصف بالخداع والترفع (التوتسي) والثانية بالوحشية والوضاعة (الهوتو) - تعيش وسط التعريفات الأخرى.

والتمييز من خلال الطبقة موجود بقوة في بوروندي ورواندا. وفكرة الطبقة الراقية (واتو واجو باللغة السواحيلية) تحاول أن تشمل في تصنيفها طبقة المثقفين العليا بشكل عام. وهذه الطبقة تعتبر متفوقة من ناحية المهارات والمناصب على «الناس الجهلة» (واتو واهوين) أو «الطبقات الدنيا» (واتو وانشينيشيني) والذين يعتبرون أتباعاً جلفين وضعفاء.

كما أن التمييز بين الناس على أسس الصور النمطية الإقليمية ما زال يحتفظ بأهميته. فشمال رواندا على سبيل المثال، كان يعتبر تاريخياً موطناً للهوتو يقوم على القوة والنفوذ والهيبة. ولكن هذا تغير كله عندما جاء جوفينال هابياريمانا وهو شمالي (من الشمال الغربي على وجه التحديد) إلى سدة الحكم، فخلال فترة حكمه تبدلت الامتيازات التي منحها المستعمرون البلجيكي إلى التوتسي لتصبح بيد الهوتو. ولكن لم يكن بإمكان أي هوتو الارتقاء في المراتب الحكومية. فقد كانت النخبة القادمة من «المنطقة المباركة» أي الشمال الغربي هم المستفيدون الرئيسيون. وكان هدف نظام هابياريمانا من هذه المحاباة هو إصلاح أخطاء الماضي وفي نفس الوقت إعطاء التغيير صفة الثورة العرقية وليس الإقليمية. وقد جاء العديد ممن ارتكبوا المذابح العرقية عام 1994 إن لم يكن معظمهم من المناطق الشمالية الغربية. وقد استدعى هؤلاء قوة دعاية التمايز العرقي من أجل إرهاب الجماهير الرواندية الفقيرة وإثارتها للمشاركة في المذابح وتم تجاهل التنافسات الإقليمية عمداً.

ومع ذلك، يستمر وجود صور نمطية أخرى، فرواندا الشمالية ما زال يشار إليها باسم يوروكيغا وهي منطقة يعتقد بأنها تضم شعباً بدائياً متخلفاً. كما أن يوروكيغا ترتبط بمعتقدات الباكيجا الذين يعيشون على جانبي الحدود الرواندية البوروندية. وتعتبر روكيغا (بلغة الكيغا) لهجة الكينيارواندا (لغة رواندا) ولكن ضمن المعايير الثقافية، يعتبر العديد من الباكيجا أنفسهم متميزين عن سائر الروانديين. ويدعوهم

برونير بسكان التلال الذين ينتمون إلى قبيلة مختلفة تماماً⁽¹⁴⁾. وقد ذكر أحد الرهبان الأوروبيين الكاثوليك البيض أنهم مرادفون لمن يدعونهم الهيل بيليز في الولايات المتحدة. ولكن سمعتهم مشابهة لسمعة اليوروكيغا. أما رواندا الجنوبية فيشار إليها باسم ندوغا حيث يعيش شعب الأباندوغا المتطور والحكيم والراقي. كما أنها منطقة تحتوي على خليط من الروانديين التوتسي والهوتو الذين كانوا من أوائل معتنقي الديانة المسيحية وأتيحت لهم الفرص للتعليم خلال الحقب الاستعمارية.

كذلك ظهر تمايز آخر داخل مخيمات اللاجئين في بوروندي يعكس الاختلافات في بوروندي نفسها. فشعب الإيمبو الذي كان يعيش في الأصل في مقاطعة سيبيتوكي وعلى الأراضي الواطئة المحاذية لشواطئ بحيرة تنجانيكا، يتحدث ولكنه تختلف عن الكيروندي (وهي لغة الروندي) ويعتبر نفسه عرقاً نقياً من الهوتو لأن إيمبولاند كانت مسكونة من الهوتو في السابق. من ناحية أخرى، يعتبر البانياروغورو ضمن سكان التلال الذين يضمون الهوتو والتوتسي والذين اختلط بعضهم بالزواج. ويعتبر الإيمبو شعب البانياروغورو شعباً غير نقي العرق بينما ينتقد هؤلاء الآخرون شعب الإيمبو لكونه منفصلاً عن التيار الثقافي الرئيسي للشعب البوروندي⁽¹⁵⁾.

وما زالت هناك بعض الأمثلة التي يمكن ذكرها. فمن المعتقد أن جماعة التوتسي هيما في بوروندي هم أكثر فجاجة وأقل تهذيباً (تصنيف للهوتو) من التوتسي بانياروغورو. كما يعتقد بأن من يدعون بشعب الغيساكا الذي يتولى مقاطعة كيونغورو في رواندا، هم خبراء بالخداع ووضع السم ولديهم قوى سحرية أخرى (وهي صفات تعتبر جزءاً من الصورة النمطية للتوتسي). بينما يُعتقد بأن شعب الإباغانزا يميل إلى تجنب الحوارات الطويلة مفضلاً إخفاء أفكاره وراء أجوبة مقتضبة (وهي صفة أخرى ترتبط بالصورة النمطية للتوتسي).

والبُعد الديني لمثل هذه الازدواجية المتعلقة بالتفوق والوضاعة معقد، ولم يتم تفهّمه أو البحث فيه. والوقوف في صف الشيطان ضد العرق المعادي، أمر ملاحظ جداً

ضمن هذا البُعد ولكن، بدا معقولاً وبلا شك أن المذابح التي ارتكبت في الكنائس خلال فترة القتل العرقي في رواندا شكلت جزءاً من استراتيجية الإبادة العرقية من أجل إظهار أنه حتى الله نفسه لن يستطيع حماية ضحايا التوتسي من الذبح.

كذلك برزت تحالفات وتعريفات أخرى لا تتوافق بالضرورة مع التقسيمات المألوفة. فعلى سبيل المثال، برزت إلى السطح الألقاب الشعبية التي كانت تطلق على لاجئي التوتسي من الروانديين إثر مذابح الأعوام 1959-1964 منذ عودة اللاجئين مرة أخرى. فقد استخدمت كلمة واراغي (مأخوذة عن اسم خمر أوغندي يحمل نفس الاسم) لوصف العائدين من أوغندا. ووفقاً للنموذج المعروف، فإن من المعتقد أن هؤلاء أناس فظّون، غير متطورين أو معقدون، إضافة إلى كونهم فلاحين غير متعلمين - وهو نموذج للهوتو يلصق بفئة من السكان واسعة النفوذ. أما كلمة «دبي» (التي تعود إلى اسم المنطقة الحرة في إحدى دول الشرق الأوسط) فتطلق على العائدين من الكونغو والذين يثير شكلهم الإعجاب ولكنهم فارغون سطحيون في داخلهم. أما العائدون من بوروندي فيعرفون بال (G.P) وهي الأحرف الأولى لكلمة (Garde Presidentielle) أو الحرس الرئاسي ويعتقد بأنهم فظّون وجاقون في معاملتهم (جزء من الصورة النمطية للهوتو). كما أنهم في نفس الوقت مخادعون (جزء من الصورة النمطية للتوتسي).

وأخيراً، هناك السويكيا وهي كلمة تشير إلى محطة وقود في كيغالي اشتهرت بأنها لم تغلق أبوابها يوماً خلال فترة الإبادة الجماعية في عام 1994 وظلت تقدم الوقود لأي شخص يدفع ثمنه: سواء كان هذا الشخص من الناشطين في عمليات الإبادة العرقية أو من الهاربين من الإبادة أو من الغرباء. وقد أطلق هذا الوصف على التوتسي الناجين من المذابح العرقية والذين لم يكن بإمكانهم حماية أنفسهم خلال المذابح وبعدها وفعلوا ما بإمكانهم لكي يبقوا على قيد الحياة بما في ذلك ممارسة الدعارة.

الهدف من هذا الشرح المسهب هو تبيان مدى القدرة على ابتداع التعريفات وتغييرها في أفريقيا الوسطى. وفي نفس الوقت، تم تطبيق الأفكار التي برزت من هذه

الصور النمطية العرقية على عدد وافر من التمايزات الأخرى، وبذلك تمكنت من الحفاظ على قوتها في التحديد العرقي. ولكن معالجة القضايا العرقية الأساسية اكتسبت تعقيداً أكبر، لأن ذكر موضوع العرقية بشكل علني يعتبر أمراً مكروهاً في رواندا كما أن بوروندي، من الناحية الأخرى تشهد حالياً مفاوضات بشأن نقل الحكم. وقد تم الإعلان عن جزء من الاتفاقية التي تم توقيعها بين الحكومة التي تهيمن عليها أغلبية من التوتسي وبين الجماعات المعارضة من الهوتو. ويتجنب نموذج الأقلية الحاكمة الذي مارسه حكومة التوتسي في بوروندي، بحرص شديد وبقسوة إثر الإبادة الجماعية العرقية الانتقائية عام 1972، أي ذكر مكشوف، لموضوع العرق كما يصعب الأمر أمام أية مناقشة علنية للهوية العرقية والعنف وربما يعتبرها غير قانونية. ويجيء هذا على العكس تماماً مما يمارسه نظام الهايباريمانا الذي تهيمن عليه أغلبية من الهوتو في رواندا والتي تم احتضانه من قبل مجتمع المائحين الدوليين، إذ يقوم هذا النظام باتباع النهج الاستعماري الذي يقتضي الطلب من كل مواطن رواندي حمل هوية شخصية تعرف بانتمائه العرقي. واليوم يمكن مناقشة موضوع الإبادة الجماعية في رواندا، دون أن يسمح بمناقشة موضوع العرقية في معظم الأحيان على الأقل. ويبدو التبرير منطقياً ومقنعاً بالنسبة للروانديين: فلماذا التركيز على أمر ثبت تأثيره السام والتدميري العميق على المجتمع؟ ولكن تقييد الحديث عن العرقية لا يزيل نفوذها بل ربما يؤدي فقط إلى الحديث عنها في السر.

إحدى الطرق الكفيلة بمراقبة التغير في المواقف العرقية رغم الصمت المحيط بها، هي مراقبة كيف تمكنت الهرمية في مجتمعات أفريقيا الوسطى من البقاء ثابتة على حالها. فعلى الرغم من أن الحكومتين الحاليتين في كل من بوروندي ورواندا تتخذان خطوات ملموسة تجاه توسيع قاعدة المشاركة فيهما، إلا أن المقابلات التي تجري مع سكان من أفريقيا الوسطى تشير إلى أن الأشخاص غير المحظيين يشعرون دائماً بأنهم مراقبون، مسحوقون أو مخرسون من قبل السلطات أو من قبل القوم ذوي المراتب

العليا. كما أن الخوف من حدوث نوع من العقاب ما زال موجوداً مع بقاء السلطوية والسيطرة الاجتماعية عنصريين من عناصر نموذج الحكم في أفريقيا الوسطى. ولعل استمرار وجود نظام هرمي عمودي، مترافق مع فقر يطوق المنطقة وتراث من العنف الوحشي وشعور بعدم الاطمئنان إلى المستقبل، يفسح المجال لظهور نظرة يتشارك فيها معظم سكان أفريقيا الوسطى وهي أن عالمهم مقسوم إلى قسمين: الأقوياء من جهة والضعفاء من جهة أخرى والذين تطبق عليهم القوة دون أن يستفيدوا شيئاً⁽¹⁹⁾. كما أن حقيقة استمرار وجود حالات الحروب وعدم الاستقرار في كلا البلدين تعني استمرارية تقاليد السلطوية والسيطرة الاجتماعية في التحكم بمناحي الحياة اليومية.

ضمن هذا السياق الاجتماعي الأوسع، تبقى التعريفات العرقية، هي الرموز الأكثر فعالية لعدم المساواة والسيطرة الرأسية. ويمتد نفوذ النماذج العرقية بعيداً وراء حدود تصنيفات الهوتو والتوتسي. وكما حاولنا أن نبين، فقد أدت هذه التعريفات العرقية إلى استلهاام عالم من التعريفات الأخرى واستنتاجات واقتراحات وأفكار وأساليب الحياة مما أسهم في فصل الروانديين والبورنديين إلى أقطاب وجماعات متعارضة. ولعل المعاني المختلفة التي تنطوي تحت نماذج التوتسي والهوتو تفتح الطريق أمام وجهات نظر مختلفة تنظر إلى المجتمع على أنه مقسم بين مسيطر، ومسيطر عليهم وبين الأعلى مرتبة والأدنى مرتبة وبين الواثق من نفسه والذي يكره نفسه وبين المبارك والملعون والحاذق والغبي والثري والمعدم.

المصالحة وجهود التعايش في أفريقيا الوسطى

إذا كانت العرقية هدفاً متحركاً في أفريقيا الوسطى، فكذلك هي الأفكار مثل التعايش والمصالحة. ولعل التعامل مع الانقسامات العرقية وحده لا يضمن عدم تكرار وقوع نزاعات مسلحة. فالأسباب الكامنة وراء نشوب نزاع جديد هي أكثر تنوعاً وإلحاحاً. وقد أطلق أحد أعضاء النخبة الحاكمة في رواندا حديثاً على مشكلة نقص الأراضي اسم «قنبلتنا الزمنية» وتسبب مشاكل مثل تعرية التربة، والضغط السكاني،

والفقر المدقع والبطالة وغياب الإقراض والاستثمار في تقليص توقع الفرص وتسبغ على العديد من الروانديين شعوراً بانعدام القدرة. ويبقى تجنب العرق هو أقصى ما يأمل به الروانديون، وبالنسبة لمعظمهم فإن الأمر يعتبر مازقاً جديداً⁽²⁰⁾.

ولا تتم معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأساسية. كذلك تضخمت المشاكل المتعلقة بالفقر الطاحن وعدم المساواة نتيجة الخسائر الكبيرة والأضرار التي لحقتها بالناس الحرب الأهلية، والتشرد وعمليات الإبادة الجماعية الرهيبة. وانتشرت في مناطق الريف عائلات كاملة كان رب البيت فيها طفلاً أو أرملة. واستوطن الأطفال الأيتام في جميع أرجاء المدن. كان المجتمع المدني في ذلك الوقت لا يزال في طور النمو ومعظم المنظمات غير الحكومية موجودة في العاصمة. ولذلك لجأ العديد من الناس إلى التقليد المتبع في أفريقيا الوسطى وهو العيش على الهامش. إذ إن تجنب الظهور والانكفاء كان وسيلة زمنية مناسبة للتعامل مع السلطات رغم أن المشاكل التي تم تجاهلها لم تختف. ويوجد هناك 130 ألف مشتبه بارتكاب مجازر إبادة جماعية ومعظم هؤلاء ظلوا في سجون رواندا بانتظار إدانتهم رسمياً، على أن تتم محاكمتهم من قبل قضاة محليين يتم تدريبهم حالياً ضمن نظام غاكাকা الذي أعيد انبعائه وهو نظام تقليدي متبع في حل النزاعات في أفريقيا الوسطى. ولكن الحرب الأهلية التي أطلقتها جيوش وميليشيات الهوتو والتوتسي ظلت مستعرة في بورندي المجاورة منذ بدايتها في أواخر عام 1999 رغم مفاوضات النقلة السياسية التي بدأت في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2001. كما يستمر تورط رواندا المباشر عسكرياً في الحرب داخل الكونغو، كذلك يتواصل التهديد بالاعتداء من قبل جنود المشاة الذين يرتكبون مجازر الإبادة العرقية وهم جماعة حام المشتركة الأشرار.

باختصار، لا تبدو رواندا ضمن الوضع الحالي أرضية صالحة للتعایش.

ومع ذلك، تستمر جهود التعایش على العديد من الجبهات المختلفة. ومعظم هذه الجهود تعتبر برامج للمصالحة. وعلى الرغم من أن التعایش يتطلب جهوداً أقل من المصالحة، إلا أن خلط الأمور في أفريقيا الوسطى ليس شيئاً غريباً أو مفاجئاً.

فالمصالحة والعدالة وليس التعايش هما مبدءان يعتبران جزءاً من سياسة حكومة رواندا. والمصالحة تتضمن معنى التسامح وتترافق بشكل عام مع الاهتمامات الروحية في رواندا. ولكن المصالحة في رواندا تشكل تحدياً صعباً. فالعديد من الناجين من المذابح العرقية يسألون: كيف يمكنني أن أسامح أناساً لم يطلبوا التسامح؟ بينما تتضمن فكرة التعايش وهي الفكرة الأقل تطلباً معنى الاستمرار في الحياة. وفي الحقيقة بدا للعديد من المراقبين خاصة أن هذه الروح كانت موجودة في رواندا قبل أحداث الإبادة العرقية عام 1994. وقد يكون التعايش أسهل تحقيقاً، ولكن كما تبين أحداث الإبادة العرقية، فإنه قد يكون أيضاً أصعب استمرارية. وسوف نصف هنا البرامج التي تعتبر قادرة على تعزيز مبدأ التعايش أو المصالحة في هذه البقعة الجغرافية المعقدة والمترامية الأطراف، والتي تسمى رواندا.

إيميدوغودو

يتعلق مبدأ الإيميدوغودو بتطوير المجتمع، وهو عبارة عن نموذج مخطط للقرى تم تطويره من قبل الخبراء الاجتماعيين والاقتصاديين العاملين مع الجبهة الوطنية الرواندية خلال فترة الحرب الأهلية (أواخر 1990 وحتى أوائل 1994) كما تم تطبيقه بعد أحداث الإبادة العرقية. فقد شكل وجود مئات الآلاف من العائدين من مناطق ما كان يسمى بزائير، ومن بوروندي ويوغندا وتنزانيا، نقصاً هائلاً في الإسكان. وأمام هذه الحالة، ترأست المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) مبادرة إطلاق عملية بناء للمنازل عبر البلاد (إيميدوغودو) وشملت العملية عادةً بناء منازل على قمم التلال في صفوف منتظمة مشابهة للصفوف التي كانت موجودة في مخيمات اللاجئين⁽²¹⁾. وبقي أن نتظر ونرى إذا كانت هذه الطريقة في التعايش ستثبت نجاحاً، خاصة أن الروانديين كانوا ضمن تقاليد حياتهم يعيشون على مسافات بعيدة عن بعضهم البعض.

بعثة المصالحة والوحدة الوطنية (NURC)

كلّفت بعثة المصالحة والوحدة الوطنية بمسؤولية قيادة الروانديين في الفترة التي تلت المذابح العرقية نحو حالة لا يمكن فيها حصول أعمال إبادة أخرى في رواندا.

ومثل هذا التكاليف يعتبر هائلاً، فالخطط والقدرات ما زالت تحت التطوير رغم جهود المصالحة الجارية. وتركز جهود البعثة على ثلاثة أهداف:

تسريع عملية تحقيق العدالة، والمساعدة في إيجاد مساكن لثلاثمئة ألف يتيم ظهوروا نتيجة عمليات الإبادة العرقية، وأخيراً تنفيذ برامج للجمع بين مجتمعي التوتسي والهوتو في رواندا⁽²²⁾.

برامج الاتصال

تسعى برامج الاتصال إلى الجمع بين ضحايا الإبادة العرقية سابقاً وبين مرتكبيها، وتحاول هذه البرامج تسهيل إقامة حوار مفتوح حول تورط المشاركون في الأعمال الوحشية وسائر القضايا العرقية العريضة. وفي حين يعتبر العديد من الناس أن مثل هذه الخلوات هي أمور إيجابية، لا يجد إلا القليل من أهل الريف في رواندا وسائل أو فرص لحضورها. فبعض الذين شاركوا فيها لم يكونوا أصلاً متواجدين في البلاد خلال فترة الحرب الأهلية وأعمال الإبادة، بل ترعرعوا في مخيمات لاجئين في مواقع أخرى. إضافة إلى ذلك لا يملك منظمو ورش العمل هذه سوى قدرات محدودة على المتابعة، سواء متابعة تقييم التأثيرات أو مساعدة المشاركين على التعامل مع الأضرار والجراح التي خلفتها أعمال الإبادة⁽²³⁾.

غاكাকা

يعاني النظام القضائي في رواندا إضافة إلى هيئة محكمة جرائم الحرب الدولية من تأخير كبير في الإنجاز مع وجود أكثر من 130.000 مشتبه بممارسة الإبادة الجماعية، خلف القضبان. وقد اضطرت الحكومة إلى تجربة وسائل أخرى للتعجيل بالقضايا. ولذا فقد اختارت إعادة بعث نظام حل النزاعات القبلي التقليدي من أجل معالجة الجرائم الصغيرة والمتوسطة المرتكبة ضد الإنسانية. ومبدأ «الصغيرة إلى المتوسطة» هو مبدأ نسبي ضمن المعطيات المتعلقة بضخامة جرائم الإبادة التي ارتكبت عام 1994. وقد وضعت الأمم

المتحدة نظام غاكাকা كما يلي: سوف يقوم أكثر من 250.000 ألف من القضاة الذين يتخبون من قبل مجتمعاتهم المحلية على أسس استقامتهم وأمانتهم، بالاستماع إلى 115.000 حالة لمعتقلين متهمين بارتكاب جرائم متعلقة بالإبادة العرقية. وسيتم إعادة كل معتقل إلى ساحة الجريمة المزعومة واستدعاء السكان المحليين الذين شهدوا الأحداث من أجل تقديم الاتهامات أو الدفاع عن الشخص لاستخراج الحقيقة حول ما حدث⁽²⁴⁾. وأمام التحديات القضائية الكاسحة التي تواجه حكومة رواندا فقد لقي نظام غاكাকা اهتماماً ملموساً كما لقي دعماً كبيراً سواء داخل أو خارج رواندا، ومع ذلك فإن هذا النظام لا يخلو من عيوب أو نواقص. ووفقاً لأحد المسؤولين في منظمة العفو الدولية «أن التدريب المختصر الذي تلقاه القضاة لا يتناسب أبداً مع المهمة التي بين أيديهم، في مواجهة الطبيعة المعقدة للجرائم والسياق الذي ارتكبت فيه خلال عمليات الإبادة العرقية. كما أن الجلسات القضائية التي سبقت تطبيق نظام غاكাকা، والتي تمت مراقبتها عام 2001 شهدت أعمال تهريب وضغوطاً كلامية على هيئات الدفاع وعلى شهود الدفاع والسكان المحليين»⁽²⁵⁾.

والشيء المثير للاهتمام هو أن الجرائم التي تم ارتكابها خلال فترة الحرب الأهلية التي سبقت عمليات الإبادة العرقية، إضافة إلى النزاعات الأخرى في الكونغو، لن تكون جزءاً من مداولات غاكাকা. وفي معظم أنحاء رواندا، لا يمثل التركيز على المثة يوم من الإبادة العرقية، القصة الكاملة لأعمال العنف والقمع التي شهدتها البلاد على مدى الثلاثين عاماً السابقة، على الرغم من كونها أكثر الأحداث أهمية. وعلى الرغم من أن العديد من الروانديين متفائلون ومتأملون في هذه المحاكمات إلا أن علينا الانتظار لنرى إلى أي درجة يمكن لنظام غاكাকা أن يسهم في نهاية الأمر في المصالحة والتعايش أم في إطلاق المزيد من العنف.

الأمم المتحدة وجهود المنظمات العالمية غير الحكومية

هناك العديد من المنظمات العالمية والمنظمات غير الحكومية سواء المحلية منها أم العالمية التي تخاطب سلسلة واسعة من القضايا المادية والمجردة - على سبيل المثال:

مسألة التثقيف الصحي التي تشمل الجهود المبذولة لمكافحة الإيدز ولرعاية الطفولة والأمومة، وجهود التعليم على جميع المستويات والتنمية الاقتصادية وإيجاد الوظائف ومشاريع التعايش التي تقودها المفوضية العليا للاجئين.
(الوصف في الفصل الخامس)⁽²⁶⁾.

ويركز برنامج اليونيسيف في رواندا على تعليم الإناث ويشمل عمله تحسين الفرص لتنمية المهارات الحرفية والاجتماعية النفسية لكل من فتيات الهوتو والتوتسي خارج المدرسة. ويشمل هذا البرنامج الفتيات العاملات، والفتيات الجائحات اللواتي يواجهن مشاكل مع القانون، والفتيات اللواتي يعشن في الشوارع واللواتي يعانين من الاستغلال الجنسي إضافة إلى ربّات البيوت واليتيمات المصابات بالإيدز والضحايا الأيتام للإبادة العرقية⁽²⁷⁾.

ويشمل برنامج الأمم المتحدة للتنمية مبادرات تتعلق بجهود منع وقوع النزاعات وجهود حلّها. ويهدف برنامج «النساء والسلام» إلى تعزيز قدرات المنظمات النسائية على منع نشوب النزاعات وعلى حلّها خاصة على الصعيد المحلي، إضافة إلى تطوير شبكة وطنية من الائتلافات النسائية للعمل من أجل السلام⁽²⁸⁾.

ويبذل برنامج الشباب لخدمات الإغاثة الكاثوليكية (برنامج الشباب) في رواندا مساعي للحوار والتعليم، ويهدف البرنامج إلى تثقيف الشباب ودفعهم لإيجاد بيئة تساعد على المصالحة الوطنية. وتتركز النشاطات حول إقامة معسكرات تضامن يتلقى فيها الشباب المعلومات حول تاريخ رواندا وحول حركات اللاعنف وحقوق الإنسان ومشاريع تنمية مصغرة⁽²⁹⁾.

كذلك يدعم برنامج تروكير للمجتمع المدني ثمانية شركاء يعملون على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والسلام والمصالحة على مستوى المجتمع إضافة إلى نشاطات عملية مدوّنة للدخل⁽³⁰⁾.

وتعكس جهود المنظمات غير الحكومية في بوروندي أهدافاً مشابهة. فمشروع البحث عن أرضية شبابية مشتركة مصمم لتطوير الوحدة والفرص بين الشباب البالغين في بوروندي. كما تقوم المؤسسة الدولية لأنظمة الانتخابات بشن حملة لترويج برنامج يهدف إلى زيادة قدرات المجتمع البورندي وتعزيز المصالحة. ويقوم المركز الكندي للتعليم والتعاون الدولي PREVCONB بمشروع تدريب للمدربين ويدعم مشاريع التعليم التي تقوم بها المنظمات المحلية غير الحكومية. هذا العرض يشكل فقط مختارات من الجهود التي تبذل لمساعدة المنطقة. وتقوم العديد من هذه المبادرات بشكل متزايد بإدخال نهج حل النزاعات ووضع أطر لإدارتها وتبني الافتراض الأساسي بأن إصلاح المجتمعات الخارجة من مسلسل العنف لا يمكن أن يتم دون معالجة كيفية تعامل هذه المجتمعات مع بعضها البعض في المستقبل. وبعض هذه البرامج صمم لتطوير المهارات، والبعض الآخر يركز على الحوار. ومع ذلك، فهناك غياب للمعلومات التقييمية بالنسبة لهذه المشاريع بسبب كون معظمها ما تزال في مراحل عملها الأولى. وتبقى فعالية هذه البرامج صعبة التحديد.

طريق جديدة إلى الأمام

عند تصميمها لبرنامج يتعامل مع نتائج الإبادة العرقية، قامت مجموعة إدارة النزاعات (CMG) ونخبائها الملموسة في أفريقيا بتفحص جميع البرامج التي تصوّر بعض ظواهر إدارة النزاعات أو طرق حلّها. وكانت انطباعاتها - وهي فقط انطباعات ضمن المعطيات الموجودة - تدعم العديد من الاستنتاجات التي قدّمت في الفصلين 4 و 6. وإضافة إلى الحاجة لربط مهارات إدارة النزاعات وتنميتها مع برامج محسوسة، استنتجت مجموعة إدارة النزاعات في أفريقيا الوسطى أن تضميناً أوسع لمجتمع معين هو أمر ضروري للحصول على تأثيرات دائمة. كذلك، هناك حاجة أساسية لتواصل التقييم من أجل إدخال الإصلاحات المناسبة في سياق العمل.

إدخال المهمشين

كان هدف مجموعة إدارة النزاعات في أفريقيا الوسطى هو تطوير وتوثيق طريقة تعلم جديدة من خلال توسيع مهارات حل النزاعات والمفاوضات، ومواجهة المشاكل بشكل مشترك من قبل السكان المهمشين تقليدياً. في البداية لم يتم ربط البرنامج بأي برنامج تنمية محسوس ولكن تقييم المعلومات لاحقاً أظهر الحاجة إلى إجراء إصلاح في مسار البرنامج في منتصف الطريق وأصبح البرنامج الآن يركز على تقديم مهارات حل النزاعات في سياق التعاونيات العاملة على توليد الدخل. ويقوم البرنامج باختبار ثلاث نظريات هامة: (1) يتطلب التعايش في مجتمع ما شمول أو إدخال معظم المواطنين المهمشين بالإضافة إلى مواطني النخبة في تطوير مهارات حل النزاعات. (2) من الممكن تقديم وسيلة للتفاوض حول النزاع دون الرجوع مباشرة إلى التقسيمات العرقية و(3) يقدم التقييم المتواصل للبرنامج دروساً ملموسة، بالإضافة إلى فرصة لإجراء إصلاحات برامجية في منتصف الطريق، كما يولد تقاربات جديدة وفعالة.

ويأتي هذا البرنامج في زمن حرج لرواندا، فالحكومة الرواندية باشرت ببرنامج لإبطال المركزية وإشراك المرأة وعنصر الشباب في بنى صنع القرارات الخاصة بمجتمعاتهم. ولكن هذا التوسع المفاجئ في نشاطات الحكومات المحلية ترك العديد من المسؤولين الحكوميين الجدد دون المهارات المناسبة لإدارة العلاقات ضمن مجتمعاتهم. ومن خلال استهدافها للمهمشين من الشباب والنساء، ومن القادة كذلك، تأمل مجموعة إدارة النزاعات بتعزيز قدرات المجتمع برمته على القيام بالتنمية السلمية. ومثل هذه النظريات تختلف بشكل ملموس عن برامج أخرى في رواندا تستهدف النخبة فقط أو جماعات المثقفين أو تركز جهدها على شريحة صغيرة من المجتمع.

ومن الجدير بالذكر هنا أن كلمة نخبة لا تعني لدينا الأفراد ذوي المداخل العالية أو ذوي المناصب الحكومية فحسب، بل إن الإطار المتعلق بهذا المعنى في أفريقيا الوسطى يشمل أي شخص لديه إمكانية الحصول على تعليم ثانوي أو استطاع تحقيق

درجة من الشهرة في مجتمعه. ومثل هذه المجموعة الأوسع من النخبة تشمل أيضاً القيادات الدينية والنسائية والشبابية. ولعل التعريف الأوسع لمضمون افتراض تدريب النخبة هو أنه عملية تسهيل نشر مهارات حل النزاعات ضمن شرائح أكبر في المجتمع مما يؤدي بالنتيجة إلى تعزيز بنية القوة المتنورة. ويطلق شينغاس وغانسون على هؤلاء صفة الفوائض أو المؤثرات الهزيلة، كما سترى في الفصل الرابع. وقد كانت وجهة نظرنا من البداية أن انتقاء هذه النخب فقط - يؤدي في النهاية إلى استثناء أغلبية السكان من الحصول على فرص هامة لبناء القدرات. ففي رواندا التي يعيش 70٪ من سكانها تحت خط الفقر⁽³¹⁾، قد تؤدي مثل تلك الانتقائية إلى تعزيز الأنماط الحالية لعزل فئات من المجتمع وإلى تشجيع منظور استقواء الأقوياء على حساب المستضعفين. من الصعب تصور كيف يمكن لبرنامج حل النزاعات والمفاوضات أن يعطي نتيجة إيجابية دائمة إذا لم يشمل في عناصره مشاركة فقراء رواندا. لذلك كان هدف مجموعة حل النزاعات في أفريقيا الوسطى ينصبّ على الوصول إلى أفقر الفقراء - وهم الأغلبية هنا. إضافة إلى ذلك، فقد تم تصميم البرنامج ليشمل أعضاء المجتمع الذين كثر تجاهلهم مثل الشابات اللواتي لم يمثلن تمثيلاً كافياً ضمن الجماعات الشبابية والنسائية. كما أن توجه البرنامج في الأصل قد تم تصميمه ليشمل الأميين في رواندا كمشاركين متساوين في حقوق التدريب. ويمثل هؤلاء نسبة كبيرة من الفقراء المعدمين في رواندا الذين نادراً ما يملكون القدرة على المساهمة في جهود إدارة النزاع.

اختيار المجتمع

أجرت مجموعة إدارة النزاعات تحليلاً تشخيصياً مكثفاً لتحديد المجتمع الذي سيكون فيه التأثير الأكثر للمشروع. وقد وقع الاختيار على قطاع مورانزي في مقاطعة كيسارو بإقليم بيومبا وهو قطاع عانى بشدة خلال الحرب الأهلية الرواندية، على الرغم من ادعاء أعضاء المجتمع بأن أعمال الإبادة الجماعية التي انتشرت في أماكن أخرى من رواندا لم تشهدا منطقتهم عام 1994. ولكن كانت هناك أسباب عدة

مطروحة تبدأ من وجود قوات الأمم المتحدة في المنطقة إلى إيمان المجتمع القوي بالله. وبغض النظر عن الأسباب، فقد أبلغ جميع الذين تمت مقابلتهم بأن المجتمع هناك لم يشهد عنفاً خلال فترة الحرب الأهلية وأحداث الإبادة العرقية، حتى عندما قام سكان مورانزي بإيواء عشرات الآلاف من الروانديين الذين شردوا من منازلهم من المناطق القريبة والمجاورة. وقد بينت هذه النتائج أن أعضاء مجتمع مورانزي استطاعوا تطوير مهارات فعالة في حل المشاكل وبذا شكلوا أرضية مناسبة لاختبار تطبيق نموذج البرنامج الجديد. وفي نفس الوقت، ومنذ انتهاء أعمال الإبادة العرقية، قامت المنظمات الدولية بإدخال بعض الاستثمارات من أجل رفع حالة الفقر والمعاناة في مورانزي. وكواحد من البرامج القليلة من نوعها في إقليم بيبومبا، تلقت مجموعة إدارة النزاعات هناك دعماً قوياً ومتواصلاً لجهودها من قبل المؤسسات المحلية وممثلي الحكومة منذ بداية عملها.

التعامل مع الحكومة

التحدي الذي يواجه معظم المنظمات المشاركة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام أو في النشاطات المتعلقة بحل النزاعات في أفريقيا الوسطى يتمثل في إقامة توازن بين كسب الدعم الحكومي (وهو أمر جوهري لنجاح نشاطات أية منظمة) وبين فعالية الوصول إلى الناس. فالقدرة على إدراك أن الحكومة سلطوية جداً - حتى ولو لم تكن نواياها تدل على ذلك - يمكن أن تثير الخوف أو عدم الراحة لدى العديد من فئات السكان. وقد تترك لدى الروانديين وخاصة المهمشين منهم عدم الرغبة في المشاركة بأي برنامج يعتبرونه مرتبطاً أو قريباً من الحكومة بسبب خشيتهم من التعرض للمراقبة من قبل المسؤولين. ومثل هذا الأمر قد يؤدي إلى تعريض فعالية المشروع للخطر.

وفي نفس الوقت، وإدراكاً منها بأن نجاح المشروع يعتمد على دعم الحكومة، قامت المجموعة بإجراء اتصالات مكثفة ومتواصلة مع كل من الزعماء المحليين

والوطنيين وتم إشراك الزعماء المحليين في الجلسات التدريبية الأولية وفي عملية انتقاء المشاركين في التدريبات اللاحقة. ومع ذلك، يهدف البرنامج إلى البقاء ما أمكن بعيداً عن رقابة الحكومة الوطنية مع عدم بذل جهود تُذكر للدعاية. وهذا الحرص على البقاء بعيداً عن الظهور يتم بالتوجه نحو تلبية حاجات وهموم المشاركين من الفقراء.

وهذه الازدواجية المستخدمة في التوجه للوصول إلى السكان - أي تدريب الزعماء المحليين مع تأمين توفر التدريب لأفقر أعضاء المجتمع - ليس برنامجاً مطبقاً بشكل واسع في رواندا. ولكنه هنا، يعتبر مفتاحاً لنجاح أي برنامج. فقد كان هناك قلق في البداية بأن يتم تفسير برامج حل النزاعات على أنها تشكل تهديداً لمسؤولي الحكومة، وخاصة مع نجاح البرنامج في تعزيز قوة المشاركين لحل مشاكلهم وتقليل اعتمادهم على الحكومة. ولعل شمول الزعماء المحليين في عملية التدريب كان يهدف في تصميمه إلى تأمين مشاركة قيادات المجتمع وأعضائه المهمشين على السواء في لغة ومقاربة إدارة النزاع وتمكينهم من العمل معاً لمعالجة النزاعات الحالية والمستقبلية. وقد صممت عملية إدخال المجتمع بكافة مستوياته في البرنامج، من أجل التقليل من خطر أي تهديد قد يظهر منه ومن أجل تسهيل نجاحه.

العرقية

توجد صفة أخرى لبرنامج مجموعة إدارة النزاعات تميزه عن العديد من البرامج الأخرى في رواندا، وهذه الميزة في الحقيقة هي أنه لا يشير علناً إلى موضوع العرقية. ولكن هذه الميزة لا تزعم بالضرورة أن الانقسام بين الهوتو والتوتسي يعتبر التحدي الأكثر أهمية بالنسبة للتعايش. فالعرقية هي قضية مثيرة للنزاع قد تجتذب اهتماماً غير مرغوب فيه إذا ما تم تداولها في العلن. بدلاً من ذلك، يركز منهج البرنامج على المشاكل اليومية والمهارات المطلوبة لحلها بشكل فعال. كذلك يقدم البرنامج مهارات إدارة النزاعات كأدوات يمكن تطبيقها في حل أي نزاع (بما فيها النزاعات القائمة على أسس عرقية) وقد أثبتت النزاعات المنبثقة عن النقص الشديد في مساحات الأراضي

في المنطقة أنها الهم الأكبر بالنسبة للمشاركين. ولعل تجنب الإشارة إلى النزاع العرقي أسبغ نوعاً من الراحة على المشاركين سواء في محتويات ورشة العمل أو بين القائمين عليها. وقد ساعد هذا بالتأكيد على إبقاء البرنامج بعيداً عن الظهور. إلا أن موضوع العرقية كان يبرز أحياناً قليلة خلال التدريب، فقط نتيجة لمبادرة من المشاركين.

أهمية التقييم

بدأ تركيز البرنامج على التقييم مع تجميع المعلومات الأساسية التي سبقت التنفيذ. ويستمر هذا التقييم على مدى حياة البرنامج. وقد أدت عملية التقييم هذه إلى إجراء تعديلات في البرنامج، فقد أعيد تصميم منهج العمل على أسس المعلومات المقدمة من الزملاء الروانديين وعلى أسس التغذية الراجعة من المشاركين. وجاءت بعض النتائج غير متوقعة. ومع ذلك فقد تم قبولها فوراً. وكانت هذه التقييمات التي أجريت من قبل المشاركين ومن قبل الزملاء الروانديين هي التي دفعت إلى إدخال أعداد مقبولة من النساء الشابات إلى حلقات التدريب. كما أدت نتائج أخرى إلى إدخال مواضيع التنمية الاقتصادية.

التعلم من التقييم الجاري

تغطي المساحة العاطفية المخبة إلى حد كبير والإرث المتفجر للعنف الوحشي في أفريقيا الوسطى على فعالية الجهود المبذولة لتعزيز التعايش. وقد عززت تجربتنا التي خضناها هناك من فكرتنا الأساسية بأنه ضمن سياق وثقافة أفريقيا الوسطى، لا يمكن لجهود التعايش أن تنجح إلا إذا ما شملت هذه الجهود المهمشين والفقراء. وقد أبرزت التقييمات والخبرات العديد من الرؤى المفيدة واستمرت عملية التعلم إلى ما لا نهاية.

الانسجام

كان الوصول إلى أكثر الفئات تهميشاً يتطلب القيام بتجارب ملموسة - وهم الأميون والذين لم يدخلوا أي مدارس. وأصبح واضحاً أن علينا إيجاد طريقة للوصول

بين البنية البراجمية وبين الأهداف التدريبية. كما أصبح جلياً أن على منهج العمل القيام بتعزيز وضع المشاركين من البداية - وتجنب أي إشارة إلى الطرق التقليدية السلطوية. ولكي يتم ذلك، كان على البرنامج أن يوجد بيئة تعليمية منسجمة مع خبرات المشاركين أنفسهم. وكان علينا أن نراقب فريق التدريب عن قرب من أجل نمذجة المهارات التي تتكشف داخل وخارج قاعة الدراسة بهدف نشر شرعيتها وفائدتها. وقد تم استخدام مدربين من أمريكا ومن رواندا نفسها، كما تم تدريب الفريق الرواندي مسبقاً ومن ثم تم إلحاقه بفريق التدريب كفريق من الدرجة الثانية. كذلك تم تدريب المترجمين مسبقاً لأن وضعهم سيكون حاسماً في نقل الرسائل التي تحمل المبادئ والأفكار.

وقد تم اغتنام كل فرصة لتزويد المشاركين بطرق العمل، وأحياناً كان الأمر يكتنفه بعض الخطر. فخلال إحدى زيارات التقييم، طلب من مقيم مجموعة إدارة النزاعات أن يتصرف على أساس أنه أوموهوزا، أو كطرف ثالث - يتدخل لحل نزاع طال استعاره بين زعيمين من بين المشاركين في تنظيم السلسلة الأولى من حلقات التدريب. وكانت هناك أخطار تتعلق بقبول أو رفض دور الأوموهوزا الذي لا يمكن التنبؤ بنتائجه. ولكن الأمر أثبت فعاليته بتقديم فرصة لإظهار كيف يمكن لوسائل حل النزاعات التي يدور الشرح عنها في ورشة العمل، أن تستخدم في الحياة العادية. كما منح هذا العمل فرصة للمجموعة كي تختبر الطرق التي تعلمها المشاركون ممن شهدوا النزاعات، والمهارات التي طوروها خلال التدريب. وكشفت العملية المزيد من ديناميات المجتمع وحركته وبيئت الطرق التي يمكن فيها إدخال مقارنة مجموعة حل النزاعات ضمن وسائل المفاوضات الحضارية الخاصة بحل النزاعات ضمن هذا المجتمع. ولعل قدرة نموذج مهارات التفاوض لحل النزاع والتي نقوم بتدريسها تعتبر إثباتاً هاماً للانسجام المطلوب وتعطي مثلاً ملموساً لكيفية إسهام المهارات في فرض عملية التعايش. بالإضافة إلى خطر الفشل، فقد دفعنا القلق من تشجيع ظهور السلبية

في المجتمع إلى التردد في لعب دور الوسيط (الأموهوزا). إلا أن المعلومات التي أوردها التقييم دعمت تحركنا بهذا الاتجاه. وتصلنا تقارير الآن من المشاركين من خارج وداخل البنية الحكومية تفيد بأنهم يستخدمون الدروس التي تلقوها في حلقات التدريب، وبشكل منتظم من أجل مساعدتهم في حل المشاكل - سواء كانت مشاكلهم أم مشاكل الآخرين.

وجاء استخدام الثقافة المحلية - وهي عبارة عن نظم من الأمثال والأقوال - أساسياً في تحقيق الانسجام. مثلاً: «هؤلاء الذين يجمعون الحطب للنار معاً، يعملون معاً» وهو مثل مفضل. ويقول المشاركون إنهم يستخدمون الشروحات التي قدّمت لهم في منهاج التدريب، بشكل منتظم، في مساعدة أنفسهم ومساعدة الأشخاص الآخرين المتورطين في النزاعات على محاولة فهم منظور الطرف الآخر وإظهار أهمية العمل معاً والاستماع إلى وجهات نظر الآخرين. وتعتبر هذه الأفكار مهمة جداً للمتدربين لأنهم يبنوا أن الناس يمكنهم حل النزاعات دون العودة إلى الأموهوزا أو طلب الإنصاف من البنية السلطوية العليا.

التوازن بين الطرق المحلية والنماذج الجديدة

هناك انتقاد يوجه دائماً على مستوى برامج حل النزاعات في الدول النامية، ويقول بأن النقص في معرفة الوضع المحلي في تصميم البرنامج يدمر فعاليته. وتضيف وجهة النظر هذه، أن تصدير الأفكار والقيم الغربية ضمن سياقات البرامج يعني الحكم عليها بالفشل لأن هذه البرامج تُدخل أفكاراً جديدة لا تحترم العادات المحلية. إلا أنه ورغم أهمية احترام المعرفة المحلية والاستراتيجيات المحلية المثبتة في حل النزاعات، إلا أن المعلومات التقييمية التي وردت من رواندا، أظهرت وجود قيمة حقيقية في تقديم أفكار واعتبارات جديدة. وتكمن الأهمية هنا في الطريقة التي تُقدّم فيها هذه الأفكار وما إذا كان يسمح للمشاركين بالاشتراك في حوار حول اختيار واستخدام الأفكار الجديدة. ومثل هذه المقاربة يجب أن تتلاءم مع خبراتهم: يجب أن يكون الانسجام ظاهراً.

ويتطلب تصميم البرنامج وجود توازن جوهري بين تشجيع الأفكار الجديدة واحترام التقاليد المحلية. وكفريق تدريب، كان علينا أن نتبنى موقف الانفتاح والاستفهام حول التعلم وأن نأخذ بعين الاعتبار تغيير تصاميم برامجنا. فقد كان المنهج في الأصل مبنياً على عرض مجرد للأفكار، ولكن عملية البحث والاستفهام التي أجريت أولاً مع الشركاء الروانديين والمترجمين وثم مع المشاركين أنفسهم أدت إلى القيام بمراجعات وتغييرات عدة نتجت عنها مجموعة من الأفاضل والأشخاص أكثر ملاءمة حضارياً إضافة إلى تطبيق أوسع لمهارات حل النزاعات على قضايا مثل التنمية الاقتصادية وهي قضايا تحمل في طياتها تأثيراً مباشراً على معيشة المشاركين ولكننا تعلمنا أيضاً أن البحث والاستفهام يجب أن يتوازنا مع الشجاعة. فعلى سبيل المثال، تشدد منهجية مجموعة إدارة النزاعات على أنه لا يوجد شخص مخطئ في أي نزاع. وهذه الفكرة تحمل قوة كبيرة وتبدو متناقضة مع التجربة المحلية. ففي رواندا ترتبط عملية حل النزاع على نحو أكثر بتوجيه اللوم تماماً مثل ارتباطها بحل المشكلة. ومع ذلك فقد اختار منظمو ورشات العمل في المجموعة أن يعرضوا الفكرة ببساطة، رغم معرفتهم بأنها قد لا تجد قبولا، وفي نفس الوقت تبنا موقفاً تعليمياً بعيداً عن المنهجية السلطوية. ونتيجة لذلك، ظهر أن الإسهام المشترك هو أحد أقوى الدروس التي تعلمها المشاركون من ورشات العمل التدريبية. وخلال عملية التقييم، أبلغنا المشاركون أنهم قد تعلموا من البرنامج بأن تفهم وجهات نظر كل من طرفي الصراع يسهل عملية حله، ويظهر نقاط الاختلاف بين الأطراف المتعارضة ويساعد أيضاً في التقليل من إمكانية استمرار النزاعات بدون أن تجد لها حلاً.

تنقيح برنامج التركيز على الجنسانية

تولي العديد من المشاريع في الدول النامية تركيزاً خاصاً على النساء وتستهدف مشاريع أخرى قطاع الشباب. وأمام المعطيات التي تُظهر المسؤوليات الجسام التي تتحملها النساء في دعم مجتمعاتهن الريفية، وأمام قلة توفر الفرص لهن، يكتسب

التركيز عليهن أهمية كبيرة. ومع ذلك، يبقى هناك جزء هام من السكان لا يتم اعتباره دائماً في البرامج النسائية أو الشبابية، وهذا الجزء يتعلق بالشابات. فبرامج الشباب تركز غالباً على الشبيبة، وخاصة عملية تزويدهم بفرص التعليم أو بالنشاطات الاقتصادية. ويتم تهميش الشابات عادةً في البرامج التي تستهدف النساء، سواء كان بسبب المنافسة التي يمثلنها للنسوة الكبار (تهديد الزوجة الثانية أو الضرّة)، أو العبء الذي يمثلنه كعضوات غير متزوجات في العائلة. وإذا كان النجاح في تحقيق التعايش يُعزى جزئياً إلى الجهود المبذولة للوصول إلى أفقر الفقراء، فإن اهتماماً خاصاً يجب أن يولى إلى الاعتراف بمحاجات أولئك الفتيات المراهقات والشابات والتعامل معهن - وهنّ عادةً ما يشكلن الطرف الأكثر ضعفاً وتعرضاً في المجتمع.

القبول السريع للبرنامج

إحدى النتائج المفاجئة للبرنامج كانت الخفة التي تمّ فيه إحضار كل من القيادات والمشاركين إلى برنامج مصمّم في الأغلب للفقراء. ورغم احتمالات التهديد التي يحملها البرنامج لكونه يعمل على تعزيز قوة الفقراء، إلا أنه قوبل بترحاب شديد وتم احتضانه من قبل القيادات. وكان هذا لسببين: الأول أنه سمح لعدد أكبر من السكان باكتساب خبرات لمعالجة النزاعات بسرعة قبل أن تصبح صعبة المعالجة. وثانياً لأن الفكرة القائلة بأن باستطاعة الناس حل مشاكلهم بأنفسهم خففت من العبء الذي تتحمله القيادات المحلية التي هي في الأصل غارقة في المسؤوليات وفي المشاكل الناتجة عن النزاعات خاصة مع النظام اللامركزي الجديد للحكومة. كذلك كان ينظر إلى عملية شمول أعضاء المجتمع المهمّشين في التدريب على أنها وسيلة لتخفيف العبء عن النظام القضائي الرسمي المثقل بالأعمال. فقد كان النظام القضائي الحكومي يعتبر بطيئاً، ومرهقاً مالياً وغير منصف في معظم الأحيان. وقد أبلغنا المزارعون الفقراء الذين تمت مقابلتهم أن تدريبات مجموعة إدارة النزاعات قدّمت لهم وسيلة قوية جديدة واثمينة منحتهم القدرة على حل مشاكلهم بأنفسهم وتجنب «علية القوم»

في التركيبة الحكومية. فعندما تصل النزاعات إلى «علية القوم»، على حد قول المزارعين، تأتي الحلول النهائية اعتباطية، لا يمكن توقعها، أو تتعرض لنفوذ طرف دون آخر. لذلك، حتى القضايا التي كانت تبدو واضحة وقابلة للحل، كانت تحدد وينتج عنها نتائج غير متوقعة. مما جعل تجنب مثل هذا النظام هدفاً صريحاً لفقراء المورانزي.

وأصبح الطلب على المشاركين جلياً بارزاً، كونهم كانوا يحلون المشاكل التي تصلهم بعد أن أنهوا تدريبهم بمدة طويلة. ويتم اليوم دعوة المشاركين للعمل كاموهوزا أو كمستشارين للأموهوزا. كما يزداد الطلب عليهم من قبل المتنفذين وكبار الشخصيات على مستوى المحافظة والمقاطعة. وتشير الشهادة التي يتلقونها من مجموعة إدارة النزاعات إلى خبرتهم في حل المشاكل. وقد أدخلت هذه الشهادة اليوم كإحدى أوراق التعريف بالهوية التي يحملها الروانديون معهم في جميع الأوقات.

خلاصة

مع تقاطر معلومات التقييم، ظهر دعم لوجهة النظر القائلة بأن بذل الجهود النظامية لمساعدة أناس أكثر - خاصة أفقر الفقراء - وحل بعض من مشاكلهم على الأقل بطريقة سلمية يمكن أن يسهم في إيجاد مناخ تخفّ فيه التوترات الاجتماعية وتتعرّز فيه الأنفس ويتوقف فيه العنف. معظم أفراد الجماعات التي استهدفتها البرامج كانوا أميين أو على الأقل لم يدخل أحدهم غرفة صف مدرسي من قبل. لذلك كان من أكثر المظاهر غير العادية في برامج المجموعة في رواندا هو تصميم وتعديل منهج أو توجه قادر على الوصول إلى الأميين والمهمشين.

وفي محضر تقييم جهود التعايش في أفريقيا الوسطى والتحديات التي تواجهها هذه الجهود، من المهم أن نفكر ملياً فيما إذا كانت هذه المهارات المكتسبة ستترك تأثيراً أوسع على البنية الاجتماعية للمجتمع. إن برنامج مجموعة إدارة النزاعات في أفريقيا

الوسطى يحمل أهدافاً محدودة ويسعى إلى تقديم المهارات والأفكار نفسها لكل من القياديين والمعدمين. ولكن الكيفية التي يتم فيها في النهاية تطبيق المهارات الجديدة من قبل السلطات ومن قبل الناس في أدنى المراتب، هي التي ستلقي الضوء على محدودية الحركة الاجتماعية داخل المجتمع الرواندي وتكشف المسافة بين الأقوياء والضعفاء في المجتمع وبالتالي تبرز الحدود التي يتوجب على جهود التعايش أن تعمل ضمنها.

وقد سعت النسوة الفقيرات كما سعى الشباب الفقراء الذين تلقوا تدريبات لدى المجموعة إلى تطبيق المهارات الجديدة التي تعلموها من أجل تجنب النظام المؤسسي الذي يقوم بحل النزاعات. وكانوا يأملون باستثمار هذه المهارات في المزيد من الاستخدام الفعال للفرص الاقتصادية التي تقدمها التعاونيات المحلية بعيدين عن الأثرياء وذوي النفوذ في المجمعات المحلية وقريبين من العائلات الفقيرة التي تعيش على منحدرات مورانزي وفي وديانها حيث تقاسم المتدربون الفقراء معلوماتهم الجديدة حول حل النزاعات ووسائل حلها مع أقاربهم وجيرانهم واتخذوا لهم أدواراً في المجتمع - كحلّالين للمشاكل وكطرف ثالث أو أوموهوزا. وكان هؤلاء يؤمنون بأن تقاسم المعلومات الجديدة والمهارات سوف يساعدهم على تقليص أعداد النزاعات التي تبرز إلى السطح، وفي حل ما لم يبرز منها بسرعة أكبر. وكانت معظم هذه النزاعات تشمل مشكلة الازدواجية في ملكية الأراضي الشحيحة ومشاكل أخرى تتعلق بالوضع الاقتصادي البائس. ومثل هذا الاعتقاد لم يفاجئ «علية القوم» الذين كانوا يعيشون فوق مستوى «القوم الأدنى»، بوجه عام. بل اعتبروا أن تنامي قدرة الفقراء الذي يعيشون في الوديان على حل مشاكلهم هو مؤشر طيب. ولعل رغبة المهتمّين والفقراء في تجنب السلطات لم تكن تشكل تهديداً. وقد أبلغ العديد من القيادات أن المهارات التي قدّمتها مجموعة إدارة النزاعات ساعدتهم أيضاً على حل مشاكلهم بفعالية أكبر. إضافة إلى ذلك، سهّلت التدريبات إشراك أناس أكثر في حل المشاكل، وخاصة النسوة الفقراء، وفقراء الشباب. وفي النهاية بدا برنامج المجموعة وكأنه قد ساعد سكان مورانزي على حل مشاكلهم بفعالية أكبر.

وفي الوقت نفسه، استطاع البرنامج اختصار المسافة التي كان على جهود التعايش أن تقطعها للانتقال إلى دعم سلام دائم ومستقر داخل المجتمعات الرواندية. وربما تكون التدريبات قد ساعدت الأثرياء والفقراء على السواء داخل المجتمع بطرق ملموسة ولكنها لم تسهم كما يبدو في تقوية لحمة المجتمع بطريقة ملحوظة. فقد بقيت الثغرة واسعة بين الفئتين (الفقراء والأغنياء) وبدأ واقعياً أن من المستحيل أن يتم جسرها أمام معطيات شح الأراضي وتزايد أعداد السكان والفقير المدقع وإرث العنف الوحشي والتقاليد السلطوية، إضافة إلى الانقسام الهائل نسبياً بين الأثرياء والمعدمين من الفقراء. وقد ذكر يوفين كيف أن حياة الفلاحين في الريف الرواندي قبل حدوث الإبادة الجماعية العرقية، كان يُنظر إليها وكأنها سجن لا مهرب منه، تجتمع فيه أحوال الفقر والوضاعة الاجتماعية، والطفولة والضعف، لتخلق إحساساً بالفشل الشخصي لدى الأفراد⁽³²⁾. ويبقى السؤال المفتوح: كم هي المسافة التي قطعها الروانديون منذ ذلك الوقت.

ملاحظات

1. See M. Sommers, "Epilogue: The Forgotten People," *Fear in Bongoland: Burundi Refugees in Urban Tanzania*. Studies in Forced Migration Series, vol. 8 (New York: Berghahn Books, 2001).
2. M. Sommers, "Epilogue."
3. M. Sommers, *A Child's Nightmare: Burundian Children at Risk* (New York: Women's Commission for Refugee Women and Children, 1998).
4. The list is long. See, for example, special editions of journals such as *Issue: A Journal of Opinion* (1995) and the *Journal of Refugee Studies* (1996); African Rights, *Rwanda: Death, Despair and Defiance* (London: African Rights, 1995); C. Brackman, "Rwanda: Histoire d'un genocide" (Paris: Editions Fayard, 1994); B. Davidson, "On Rwanda," *London Review of Books*, Aug. 18, 1994; J.-P. Chrétien and others, *Rwanda: Les Médias du Genocide* (Paris: Karthala, 1995); A. Destexhe, *Rwanda and Genocide in the Twentieth Century* (East Haven, Conn.: Pluto Press, 1995); A. de Waal, "The Genocidal State: Hutu Extremism and the Origins of the 'Final Solution' in Rwanda," *Anthropology*, July 1994; P. Gourevitch, *We Wish to Inform You That Tomorrow We Will Be Killed with Our Families: Stories from Rwanda* (New York: Farrar, Straus & Giroux, 1998); A. J. Kuperman, *The Limits of Humanitarian Intervention: Genocide in Rwanda* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 2001); R. Lemarchand, "Rwanda: The Rationality of Genocide," *Issue*, 1995, 23(3), 8—11; M. Mamdani, *When Victims Become Killers: Colonialism, Nativism, and the Genocide in Rwanda* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2001); M. Sommers, "Representing Refugees: Assessing the Role of Elites in Burundi Refugee Society," *Disasters*, 1995, 19(1), 19—25; E. Reyntjens, "Rwanda: Background to a Genocide," *Bulletin des Séances*,

- Académie Royale des Sciences d'Outre-Mer, Brussels*, 1995, p. 4; C. C. Taylor, *Sacrifice as Terror: The Rwandan Genocide of 1994* (New York: Berg, 1999); and P. Watson, "Purging the Evil," *Africa Report*, 1994.
5. Significant works include Human Rights Watch, *Proxy Targets: Civilians in the War in Burundi* (New York: Human Rights Watch, 1998); R. Lemarchand, *Burundi: Ethnic Conflict and Genocide* (Cambridge: Woodrow Wilson Center Press/ Cambridge University Press, 1996); A. Ould-Abdallah, *Burundi on the Brink, 1993–95: A UN Special Envoy Reflects on Preventive Diplomacy* (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 2000); F. Reyntjens, *Burundi: Breaking the Cycle of Violence* (London: Minority Rights Group International, 1995); and W. Weinstein with R. Schrire, *Political Conflict and Ethnic Strategies: A Case Study of Burundi* (Syracuse, N.Y.: Maxwell School of Citizenship and Public Affairs, Syracuse University, 1976).
 6. A. L. Des Forges, *Leave None to Tell the Story: Genocide in Rwanda* (New York: Human Rights Watch, 1999), p. 31.
 7. Per the *United Nations World Factbook 2002*.
 8. G. Prunier, *The Rwanda Crisis: History of a Genocide* (New York: Columbia University Press, 1995), p. 38.
 9. J. H. Speke, *Journal of the Discovery of the Source of the Nile* (London: Dent, 1969). (Originally published 1864.)
 10. Prunier, *Rwanda Crisis*, p. 6.
 11. P. Uvin, *Aiding Violence: The Development Enterprise in Rwanda* (West Hartford, Conn.: Kumarian Press, 1998), p. 118.
 12. These ideas are detailed in Sommers, "Epilogue."
 13. Des Forges, *Leave None*, p. 46.
 14. Prunier, *Rwanda Crisis*, p. 69.
 15. The Imbo-Banyaruguru distinction is detailed at length in Sommers, "Epilogue." See also M. Sommers, "Young, Male and Pentecostal: Urban Refugees in Dar es Salaam, Tanzania," *Journal of Refugee Studies*, 2001, 14(4).
 16. Somers, "Epilogue." See also M. Sommers, *Reconciliation and Religion: Refugee Churches in the Rwandan Camps* (Uppsala, Sweden: Life and Peace Institute, 1998).
 17. R. Lemarchand and D. Martin, *Selective Genocide in Burundi* (London: Minority Rights Group, 1974).
 18. Uvin, *Aiding Violence*.
 19. This distinction regarding power is described in M. Sommers, "Power and the Powerless," *New Routes: A Journal of Peace Research and Action*, 1998, 2(4), 11–12.
 20. Uvin, *Aiding Violence*.
 21. Imidugudu triggered a vibrant debate in the years immediately following the 1994 genocide. This version of events is adapted from private interviews gathered since 2000.
 22. United Nations Integrated Regional Information Networks (DUN), "Rwanda: Rwandan Reconciliation Commission Making Progress, Says Official." June 27, 2001. On-line at <http://www.irinnews.org/report.asp?ReportID=8872&SelectRegion=GreatLakes&SelectCountry=Rwanda>.
 23. Information gathered from private interviews, 2000–2001.
 24. IRIN, "Rwanda: Gacaca Courts Get Under Way." June 21, 2002. On-line at <http://www.irinnews.org/report.asp?ReportID=28453&selectRegionGreatLakes&SelectCountry=Rwanda>.
 25. HUN, "Rwanda: Gacaca Courts Get Under Way."
 26. Organizations working in Rwanda include the World Bank, USAID, and other bilateral

donors such as the Norwegian and British governments, United Nations agencies, international NGOs such as Catholic Relief Services, Trócaire and the International Rescue Committee, and local NGOs like Profemme and IWACU.

27. UNICEF, "Girls' Education in Rwanda," 2002 [[http://www.unicef.org/ programme/girlseducation/action/cases/rwanda.htm](http://www.unicef.org/programme/girlseducation/action/cases/rwanda.htm)].
28. United Nations Development Programme, "Femmes et Paix," 2002 [<http://www.bi.undp.org/html/projet/fempai.htm>].
29. Catholic Relief Services, "Peacebuilding Programming," 2002 [http://www.catholicrelief.org/where_we_work/africa/rwanda/peace/index.cfm].
30. Trócaire, "Rwanda," 2002 [<http://www.trocaire.org/overseas/africa/rwanda.html>].
31. Central Intelligence Agency, *The World Factbook*, 2002 [<http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/rw.html#Econ>].
32. Uvin, *Aiding Violence*, p. 117.

رؤى كبيرة ومشاريع صغيرة

جهود التعايش في جنوب شرق أوروبا

ديانا شيفاس وبريان غانسون

لقد تم استثمار عدد هائل من الموارد السياسية، والمالية، والإنسانية من أجل إعادة تجميع المجتمعات المنقسمة في جنوب شرق أوروبا من خلال إعادة بناء المجتمع وتنظيمه، ومن خلال التنمية الاقتصادية والمشاريع المشتركة المتعلقة بالتعليم والتوظيف والفنون والرياضة. كذلك تم توظيف مهارات حل النزاعات في التدريب والحوار والمداخلات النفسية من أجل إتاحة المجال للجيران كي يعودوا إلى العمل معاً مرة أخرى ويتكيفوا مع الصدمة التي وقعت والأذى الذي حصل. وتحاول العديد من مشاريع الإغاثة والتنمية أن توجد حوافز للتعاون أو على الأقل لكف الأذى من خلال منع تفاقم أية انقسامات موجودة.

ومعظم مشاريع التعايش صغيرة ومحلية. ولا يمكنها تناول كل عنصر يسهم في النزاع. لكن يمكنها فقط التأثير على عدد محدد من الناس. وتعتمد تأثيراتها بشكل كبير على المشاركة الشخصية وعلى تجربة علاقة من نوع مختلف مع الطرف الآخر. وحتى حين يتم تصميم المبادرات للوصول إلى طيف عريض من السكان، يبقى التغيير الذي ينتج عن المشروع عملاً فقط لجزء من الخبرة اليومية التي يكتسبها منتفعوه. ولكن غالباً ما يتوقع المانحون أن يساعد الاتصال الاجتماعي، من خلال تغيير مواقف وعلاقات السكان بشكل عام، على بناء شريحة عريضة من أنصار السلام يمكنها أن تضغط على النخبة من أجل تعزيز سلام هش أو بارد⁽¹⁾.

ونحتاج مبادرات التعايش، بالنتيجة للاختبار على مستويين اثنين من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- 1- هل تحقق المشاريع أهدافها على المستوى الأصغر والذي يتمثل في إقامة تعايش بين المشاركين؟ هل تملك هذه المشاريع ديمومة كافية لكي تستطيع أن تترك أثراً دائماً للتغيير الذي يحصل في المواقف والأفعال؟
- 2- هل تؤثر المشاريع على مسار الصراع إلى مدى أبعد من المشاركين أنفسهم؟ هل يمكن إيصال إمكانية المشاريع الشخصية إلى الحد الأكبر من إسهامها في إحداث تغيير اجتماعي أوسع؟

تبين تجربتنا أن معظم المشاريع لا تملك ديمومة كافية لتحقيق نجاح حتى على المستوى الأصغر. كذلك تعتبر الإضافة التي تعطى إلى خبرة المشاركين الأوسع في الطرف الآخر ونقل هذه الخبرة صعباً من الفئات الشعبية إلى مستويات الحكم، مطروحة للدرجة أقل من ادعاء المانحين. فالمؤشرات والدلائل تبدو إيجابية غالباً عند قياس التأثيرات على المستوى الأصغر. ولكن نتائج هذه التأثيرات، عندما تقاس بالنسبة لحركة النزاع على المستوى الأكبر تبقى غير مثبتة.

يبين هذا أن تحدي التعايش هو أقل ابتكاراً منه دقة - خاصة إذا اعتبرنا التدخلات محفزات حقيقية للتغيير. وسوف نبحت هذه الأسئلة ضمن سياق ثلاث مبادرات ميدانية متعلقة بالتعايش في جنوب شرق أوروبا: (1) مشروع التدريب والحوار حول حل النزاعات في قبرص وهو مشروع يمتد على مدى عدة سنوات (2) تقييم لمشروع وتقدير لأفضل الممارسات في البوسنة والهرسك (3) مشروع تنموي اقتصادي لتعزيز اعتماد الأطراف المتنازعة على بعضها البعض في كوسوفو الشرقية.

قبرص - حوار للتعايش

ينتمي الصراع في قبرص إلى فئة من الصراعات المستعصية التي قاومت الحلول بعناد، حتى بعد أن حطّت الحرب الباردة أوزارها، وظلت على وتيرتها رغم جميع

الجهود الدولية المتواصلة التي بُذلت من أجل الوصول إلى حل لها. وقد أدى الإحباط الناتج عن عدم تتابع عملية المفاوضات الرسمية - دولياً وأمريكياً بشكل خاص في هذا الصراع الممتد على مدى عقود من الزمن إلى استثمار ملموس للموارد في الجهود المبذولة بشكل ثنائي وغير رسمي من أجل إيجاد صيغة تعايش.

وحتى عام 1993، بقي الحوار بين القبارصة اليونان والأترك يأخذ طابعاً محدوداً وعفويّاً. ولكن هذا التاريخ يعتبر نقطة تحوّل في جهود المقاربة الثنائية بين المجتمعين: تم بذل جهودين إيجابيين ورائدين، شملاً أطفال زعمي المجتمعين. وقد صمدت هذه الجهود أمام حملات شديدة من الإعلام. وبناءً على ما حققه هذان الجهدان من نجاح، قامت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID بتقديم تمويل ملموس إلى مجموعة إدارة النزاعات (CMG) وإلى معهد الدبلوماسية المتعددة الاتجاهات IMTD من أجل شنّ حملة «التجمع القبرصي» والتي تشمل بذل جهود مكثفة على مدى خمس سنوات من أجل الجمع بين المجتمعين من خلال التدريب على حل النزاعات. وكانت الجهود تهدف إلى المساعدة على تغيير المواقف، وتهيئة الفرص والوسائل لإقامة حوار ذي معنى يعمل على بناء تفاهم متبادل وثقة متبادلة، ويعزز قدرات الاتصال ومهارات حل المشاكل بشكل مشترك وكانت رؤية المشروع تقوم على تعزيز إنشاء شبكة من عناصر التغيير المحلي.

وقد جمعت ورشات العمل بين قبارصة أترك ويونان في منطقة محايدة (خارج قبرص أو في داخل المنطقة الحرام الفاصلة بين المجتمعين) من أجل تعلّم وممارسة مهارات الاتصال وتحليلات النزاعات والتعاون في حل المشاكل لإيجاد احتمالات جديدة في التعامل مع النزاع. وقد تم توجيه ورشات العمل (التي عززت بتفاعل اجتماعي وزيارات إلى طرفي الجزيرة) نحو قطاعات واسعة. وشملت هذه القطاعات المدنيين العاديين، وأصحاب المهن، والشباب، والنساء وغيرهم. كذلك، تم وبشكل ملموس، استهداف زعماء الأحزاب السياسية الرئيسة لدى كل من الطرفين، ولأول

مرة، من أجل تعزيز شرعية حل النزاعات بطرق ثنائية. ومع حلول نهاية عام 1994، كان قد تم تدريب عدة مئات من الأشخاص، وتم إنشاء هيئة من ثلاثين مدرباً قبرصياً تركياً ويونانياً، يقومون بالتدريب الأولي على حل النزاعات بين المجتمعين، كما تم تأسيس مكتب في المنطقة الحرام الفاصلة بين الطرفين، خصيصاً من أجل تمكين هؤلاء المدربين المحليين على إدارة وتوسيع نشاطاتهم الثنائية.

ومنذ عام 1994، تم تدريب ثمانئة شخص من قبل التجمع القبرصي، كما تم إرشاد أعداد أخرى لا تحصى من قبل المدربين القبارصة الأتراك واليونان. ووضعت سلسلة من البرامج المدعومة من الولايات المتحدة لجمع مئات آخرين من أجل إقامة حوار ومشاريع مشتركة وزيارات دراسية مشتركة. كذلك أقامت مجموعة المدربين (كما يسمي المدربون المحليون أنفسهم) بدعم من عدد من أساتذة برنامج فولبرايت المقيمين في الولايات المتحدة، عشرات من المشاريع الثنائية بين المجتمعين شملت قيام محامين بترجمة التشريعات التي مرّرت بعد عام 1974 من قبل الطرفين، كما شملت إقامة مركز إداري ثنائي للمجتمعين، وفرقة مغنين ثنائية، وعدة مجموعات شبابية ثنائية وأحداثاً ثقافية ثنائية أخرى، ومجموعة نسائية، ومجموعة تثقيفية تعمل على دراسة النصوص التاريخية⁽³⁾. ومع حلول عام 1997، أصبح من الإنصاف القول بأن حركة سلمية ثنائية أصيلة يعمل في داخلها آلاف الناس من الطرفين، قد انبثقت إلى الوجود. ورغم العوائق الهائلة التي ظلت توضع في الطريق من قبل السلطات السياسية عام 1997 (عندما ألغيت التصاريح المعطاة إلى الأتراك القبارصة للمشاركة في النشاطات الثنائية، إثر صدور قرار الاتحاد الأوروبي بقبول طلب قبرص الانضمام إلى عضويته) استمرت النشاطات الثنائية في عدد واسع من القطاعات، بما فيها بذل الجهود نحو دعم عملية المفاوضات السياسية بين الطرفين.

البوسنة والهرسك - التعايش في الحياة اليومية

وضعت اتفاقيات دايتون عام 1995 نهاية لتزيف الدماء والفظائع الهائلة التي ارتكبت في البوسنة والهرسك. ولكن السلام الذي فرضته قوات حلف الناتو ثبت أنه

صعب المنال في معترك السياسة. وبقيت الدول منقسمة عند الخطوط العرقية. وبينما تبدو مسألة العودة إلى الحرب بعيدة الاحتمال، فلا يعتقد سوى قلة من الناس في البلاد الجديدة بأن النظام السياسي المفروض دولياً سوف يثبت لمجاعته. إلا أن المجتمع الدولي إضافة إلى بعض المواطنين يعلّون أنفسهم بأمل أن تلقى رؤية وجود دولة متعددة العرقيات وقابلة للحياة، تصديقاً من المواطنين. فقد استثمر المانحون بقوة في مبادرات تهدف إلى تقديم خبرات بالتعايش السلمي بين الأعراق في مجالات مثل العمل والمدرسة والرياضة والفنون والحياة المدنية.

وقد قامت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة UNHCR بإدارة المشاريع التي قمنا ببحثها بالتفصيل كجزء من مبادرة تخيل التعايش⁽⁴⁾. وكانت المفوضية تأمل في تخفيف الاحتكاك في المجتمعات التي بدأت تشهد عودة اللاجئين، وتشجيع اللاجئين الآخرين الذين يرغبون بالعودة من خلال إظهار قابلية تطبيق التعايش بين الأعراق على المستويات الشعبية. وبناءً على مسح أجري لعدة مبادرات مشابهة في البوسنة والهرسك، يمكننا القول بأن مبادرة المفوضية تعتبر نموذجاً لسائر الجهود الأخرى المبذولة في هذا المضمار عبر البلاد.

وقد استهدفت جهود المفوضية في جهودها الريادية، مجتمعين صعبين بشكل خاص، الأول بلدية بريجيدور في جمهورية الصرب والتي كانت مسرحاً للاغتصاب والقتل والتدمير المنهجي للمجتمع البوسني. وقد وجدت لجنة خبراء الأمم المتحدة أن ما حدث فيها يلائم تعريف الإبادة الجماعية⁽⁵⁾. وكما جرت هنا محاولات لإعادة دمج الجيران الذين انقلبوا على جيرانهم. أما البلدية الثانية المستهدفة من قبل المفوضية فكانت بلدية درفار الواقعة ضمن حدود الفيدرالية الكرواتية المسلمة والتي تمثل مشكلة بالنسبة لدمج السكان الذين لا يملكون أي تاريخ قبيل الحرب. وقد تم إخلاء درفار التي تبلغ نسبة السكان الصرب فيها 97٪ من قبل الجيش الصربي الذي اعتبر أن الدفاع عنها غير ممكن. وأصبحت البلدة فيما بعد تعد 100٪ من الكروات الذين هُجروا من وسط البوسنة ووُعدوا بمساكن دائمة هنا.

وفي كلتا البلديتين شاعت حوادث الشغب والعنف المنظمة ضد العائدين. كما اتخذت خطوات من قبل القوميين في كلتا المنطقتين للحفاظ على الاحتكارات الاقتصادية والسياسية، حتى مع تسارع وتيرة العودة. ففي درفار على سبيل المثال، نقلت السلطات الكرواتية جميع المسؤوليات المالية والعقارية الحكومية من سلطة البلدية إلى سلطة الولاية أو الإقليم مبقية خيوط الموارد في يد الكروات حتى مع عودة البلدية إلى أغليبتها الصربية - كذلك قامت السلطات ببيع المشروع الاقتصادي الرئيسي في درفار إلى شركة كرواتية قيل إن لها علاقات وثيقة مع عائلة فرانكو تودجمان، الممول الرئيسي للمتطرفين القوميين من الكروات في المنطقة. كانت العودة لهاتين المنطقتين تشمل بمعظمها قرى الضواحي بدلاً من مناطق وسط المدينة. وقد تم تقسيم الدكاكين والمقاهي ضمن حدود عرقية. وانتهج الناس هذا النهج حتى في طريقة حياتهم.

وأمام هذه المعارضة القومية الرهيبة للعودة، انبرت المفوضية لتكفل مجموعة من المشاريع في بريجيدور ودرفار، والتي من شأنها إظهار قابلية التعايش في عدد من النشاطات الحياتية اليومية. واختارت المفوضية شريكاً محلياً لتنفيذ هذه المشاريع. وهي منظمة «Genesis» أو «سفر التكوين». وذلك جزئياً لخبرتها في التعامل مع الأمور النفسية والاجتماعية بين الأعراق. وقامت Genesis إثر ذلك بتجنيد رؤساء للمشاريع من كل عرق وقدمت لهم الدعم المشروط بإشراك أعداد متساوية من المشاركين من كل مجتمع في نشاطاتها. كما قررت المفوضية عدم تسييس مبادرة التعايش التي قامت بها ما أمكن، ومحاولة تجنب المشاريع التي يمكن أن تتورط في السياسة المحلية وكذلك تجنب رؤساء المشاريع المتعاملين بالسياسة.

وقد أبلغت Genesis أن قرار المشاركة في مبادرة التعايش كان غالباً أصعب على المشاركين من تجربة المشاركة نفسها. وأمام الانقسام الاجتماعي عبر الخطوط العرقية، تطلبت عملية طرح المبادرات السير بنهج بطيء وحذر في مسألة تعريف

قدرات رؤساء المشاريع سواء شمل الأمر شجاعتهم أو انفتاحهم أو قبولهم لمبدأ إمكانية التعايش في مجتمعاتهم ورغبتهم في تطبيقه. كذلك اتبع نفس النهج من البطء والحذر في تجنيد المشاركين الراغبين من كل عرقية مختلفة، وفي التغلب على العوائق العملية التي تقف أمام نجاح المشروع. ولمواجهة هذه التحديات، تم دعم رؤساء المشاريع من كل قومية بسلسلة من حلقات التدريب المشتركة التي تناولت تدريجياً مواضيع جوهرية متعلقة بالانقسام العرقي.

وبعد ستة أشهر من العمل التأسيسي، تم فتح مقهى في درفار يعمل فيه موظفون من كلا العرقين ويستقبل الجميع من كافة الأعراق. وتم دعوة الأطفال من كلا المجتمعين للدخول في نشاطات فنية ورياضية مشتركة. كما دُعيت عدة مشاريع صغيرة الحجم يعمل فيها الكروات والصرب والمسلمون (رغم ندرة عددهم، إذ كانوا يطلقون عليهم صفة الرّحل) جنباً إلى جنب. ونتج عن هذا على الأقل، نوع من التعاون والتنسيق والتفاعل على المستوى الشعبي.

كوسوفو: بناء روابط بنىوية

بعد حرب عام 1999، شكّلت عودة الصرب إلى كوسوفو، والتي جاءت بناءً على رغبة العديدين في المجتمع الدولي، إمكانية تهديد حياة كل من العائدين والعاملين الدوليين، وبالتالي تحويل الوضع الساخن إلى وضع متفجّر وفي منتهى الخطورة.

وقد اقترحت هيئة ميرسي (الرحمة) Mercy Corps، وهي منظمة إنسانية غير حكومية، على دائرة السكان واللاجئين والهجرة في وزارة الخارجية الأمريكية (PRM)، أن تبدأ بتشجيع الاستقرار بين الأعراق. كما اقترحت الهيئة وبالاشتراك مع مجموعة إدارة النزاعات برنامج للتنمية الاقتصادية في قطاع الزراعة من أجل تشجيع بناء بنية اعتماد الناس على بعضهم البعض وخاصة بين الألبان وبين من تبقى من الصرب، وإيجاد منبر للحوار بين المجتمعات. واختارت هيئة ميرسي كوسوفو الشرقية - مناطق

جنگيلان / جيلان وفيتينا / وفيتي - لكونها منطقة تعيش فيها تاريخياً مجتمعات مختلطة القوميات وكونها لم تتأذى كثيراً من الحرب مثل باقي مناطق كوسوفو وكذلك لأنها تحتوي على عدد لا بأس به من السكان الصرب.

وكان المبدأ يشمل إيجاد سلسلة من الروابط التسويقية الزراعية المختلطة عرقياً بين المنتجين، والوسطاء والمصنعين بهدف توسيع السوق وزيادة إمكانية الوصول إليه. وكان على برنامج استقرار كوسوفو الشرقية (EKSP) أن يقدم مكافآت ملموسة للألبان وللصرب على السواء نتيجة تعاملهم مع بعضهم البعض، إضافة إلى إطلاق صفة «العمل السعي على كل من يؤدي جاره»⁽⁶⁾. ويعتبر مشروع «Dairy Seven» وهو مشروع ألبان مملوك من قبل ألبان، وموجود في قرية مختلطة الأعراق، كان ينتج اللبن وتم توسيعه بمساعدة هيئة ميرسي بخطط لإنتاج الأجبان، مثلاً على ذلك وهكذا، ومن خلال ربط مشروع Dairy Seven مع منتجي الحليب الصرب في المجتمعات المجاورة، ساعدت هيئة ميرسي على كسب منفذ لسوق جديد. وقد تم تصميم عملية قهر التحديات الاقتصادية لتصبح القوة الدافعة لإرساء حوار بين الأعراق وبالتالي لحل المشاكل بشكل مشترك.

مبدئياً، لم تقم هيئة ميرسي بتعريف المشروع علناً على أنه جهد لتحقيق الاستقرار بين الأعراق. فقد فهمت هيئة الرحمة أن كشف مثل هذه الأهداف قد يدفع المتشددين إلى عرقلة تطبيقه وتقويض ما قد ينشأ عنه من تعايش. واستغرق الأمر ستة أشهر قبل أن يبدأ موظفو هيئة الرحمة بإبلاغ المشاركين علناً عن أهداف المشروع في التعايش. إلا أنه ومنذ البداية، سعت هيئة الرحمة لنمذجة التعايش من خلال ممارساتها الخاصة، كما قامت الهيئة بتوظيف كوادر محلية متعددة الأعراق ضمن العاملين لديها، حيث عمل هؤلاء معاً في القرى الألبانية والصربية على السواء. كذلك شكلت هيئة ميرسي مساحة محايدة من خلال مركز الموارد الزراعي الذي أقامته لتقديم المعلومات والتدريب ووسائل الدعم الأخرى.

ولم يكن مثيراً للدهشة، أن تبرز عوائق هائلة، أجبرت الهيئة على إجراء تغييرات في خططها التنفيذية. فقد زادت عمليات التهريب من القلق الأمني لدى المشاركين. وعُزلت أماكن تواجد الصرب بحيث افتقر هؤلاء إلى حرية الحركة. كما أدى غياب الإطار القانوني للعمل وافتقار المنطقة لوجود مؤسسات المهنية إلى إعاقة نجاح المشروع وعرقلة أحداث تغيير قطاعي أوسع. فقد كان من الصعب تحديد الأفراد الراغبين والقادرين على تطوير المشاريع. وأصبح الهدف القاضي بإقامة حوار واسع بين المجتمعات أمراً مستحيل الإنجاز خلال السنة التي حدّدت للمشروع. وكذلك كانت هناك صعوبات تواجه حل المشاكل بين المجتمعات وبناء الإجماع. ولكن رغم هذه العوائق، لعبت الكوادر المختلطة الأعراق دوراً جوهرياً في مساعدة المشاركين على تطوير خطط العمل وتحديد الشركاء من المجتمعات الأخرى، والتغلب على الشكوك والمخاوف من العمل مع الأمريكيين والألبان، خاصة في المجتمعات الصربية.

وكان فريق المشروع يؤمن بأن مجرد تقديم الحوافز الاقتصادية لن يكون كافياً بحد ذاته للوصول إلى تعايش مستقر ومستدام بين المجتمعات المختلفة الأعراق. وقد احتاج الفريق إلى مساعدة المشاركين على التعامل مباشرة مع مصادر التوتر بين الجماعات. وبيّنت اللقاءات التي أجريت مع المشاركين أن المسائل التي لم تحل في الماضي والشكوك حول النوايا المستقبلية شكلت عوائق كبيرة أمام التعاون بين الأطراف. لذلك قررت هيئة ميري سي ومجموعة إدارة النزاعات الجمع بين المشاركين من أجل مناقشة قضايا أكثر عمقاً. وفي مايو/ أيار من عام 2001، التقى ثلاثة عشر ألبانياً وعشرة من الصرب في مؤتمر عُقد في مقدونيا. وناقش المجتمعون الحقائق، والتحديات والفرص المطروحة أمام التعامل بين الأعراق. وقد شكّل المؤتمر فرصة للصرب والألبان لكي يستمعوا إلى خبرات بعضهم البعض قبل الحرب وخلاها وبعدها، ولكي يطوروا استراتيجيات للتغلب على العوائق الموضوعية أمام استدامة العمل في المستقبل. كذلك تم تعزيز العلاقات ومعالجة المواضيع الشائكة ووضع الخطط من أجل توسيع التعاون في المستقبل.

وقد استمرت هيئة ميرسي في العمل ببرنامج استقرار كوسوفو الشرقية خلال عام 2002. وشجّع توسيع برنامج الاستقرار على إحداث تنمية ريفية وزيادة التسامح بين الأعراق داخل المجتمعات المختلطة عبر كوسوفو من خلال الجمع بين المساعدات المالية والتقنية، والتدريب ودعم تطوير المؤسسات. كذلك استمرت هيئة ميرسي في إتاحة الفرص أمام تواصل الحوار بين المشاركين من خلال عقد مؤتمرات إضافية خارج المنطقة.

تأثير البرامج ضمن منظور المقارنة

تشكل هذه المشاريع عينة صغيرة فقط من مبادرات التعايش المتعددة في جنوب شرق أوروبا، لذلك لا يمكن اعتبارها أساساً للتوصل إلى استنتاجات محددة. ومع ذلك، فإن بعض المواضيع العامة يمكن أن تزودنا بروى حول قيمة هذه المشاريع وحدودها.

النجاحات على المستوى الأصغر

تمثل الحالات نجاحاً ظاهراً في القدرة على جمع المشاركين القادمين من مجتمعات معادية، مع بعضهم البعض. ففي قبرص، تبين التقييمات التي أجريت للمشروع بأن الأخير قد حقق أهدافه على المستوى الأصغر لا بل تعداها، كما حقق الأهداف التي يَبْنِيها المشاركون⁽⁷⁾. كما يَبْنِي التقييمات أن ورشات العمل كان لها أثر هائل على الأفراد المشاركين من النواحي التالية:

- كسر الصور النمطية التي اتخذت شكل صورة الأعداء.
- تطوير منظور مشترك للإنسانية بشكل عام.
- تصحيح المعلومات الخاطئة التي كان يحملها كل طرف عن الطرف الآخر.
- تنمية الثقة والصداقات.
- بداية شعور بالتراحم نحو الطرف الآخر.
- تطوير مهارات في الاتصال، وحل النزاعات، وحل المشاكل. وهي مهارات تم استخدامها في الحياة الشخصية والمهنية للمشاركين، وخاصة بين القبارصة الأتراك.

■ بناء الثقة التي تمكن المشاركين من التعامل مع الخلافات وتناول المشاكل بشكل مشترك.

وقد جرت أحداث وقصص مؤثرة تبين مثل هذه الاستنتاجات، بما فيها ذلك القومي الذي أصبح نصيراً للنشاطات بين المجتمعين، والصحفي الذي كان في السابق يقفل باب بيته خوفاً من القبارصة الأتراك ولكنه فقد وظيفته فيما بعد لرفضه التهجيم عليهم واستعدادهم.

أما تقييم نتائج كوسوفو فما يزال جارياً، ولكن التقديرات الأولية لبرنامج استقرار كوسوفو الشرقية بينت أن المشروع قد «حقق أهدافه ببراعة». وهي أهداف تتمثل في تزويد الأعضاء المشاركين من مختلف الأعراق بخبرة إيجابية حول العمل معاً، وفي مساعدتهم على قهر الشكوك والتغلب على العداء المتبادل بينهم⁽⁸⁾. ففي السنة الأولى، تم دعم وتطوير أربع وخمسين مؤسسة أو شركة ترتبط بعلاقات ملموسة بين الأعراق، وهو رقم تعدى كثيراً الهدف الأولي المتمثل بدعم وتطوير اثنتي عشرة مؤسسة فقط. كما نجح برنامج استقرار كوسوفو الشرقية برفع مستوى 959 عائلة وأوجد أكثر من 165 وظيفة في جنوب شرق كوسوفو.

ويظهر تأثير البرنامج بشكل مثير للإعجاب في نتائجه النوعية، التي يصعب توثيقها ضمن نصوص إحصائية. فالعلاقات التي نشأت بين المشاركين تواصلت خارج نطاق البرنامج وتحركت عبر حدود المشروع. كما نشأت علاقات ثانوية أو على الجوانب بين الباعة الألبان وزبائنهم من الصرب، وبرزت هذه العلاقات أساساً عندما كانت هيئة الرحمة تقوم بشراء المدخلات والبضائع لمشروع محدد. وقد استمرت هذه العلاقات حتى بعد انتهاء عمليات التمويل⁽⁹⁾. كما انعكست بعض المواقف التي تغيرت لدى الموظفين في أحد التعليقات التي أطلقت على مدير مصلحة ثلاثيات صربي حين قال: لقد ترك المؤتمر الذي عُقد في السنة السابقة تأثيراً إيجابياً على شخصياً. فقد التقيت بالعديد من الصرب والألبان، وتغيرت أفكارهم نحوهم كما

اكتسبت معلومات أفضل عنهم وعن أوضاعهم...⁽¹⁰⁾ كذلك قال أحد الصرب الذي يدير العمل في مستنقعات زراعية: لقد تعلمت أن بإمكاننا العيش معاً⁽¹¹⁾.

كذلك أظهرت الملاحظات الأولية حول مبادرة التعايش التي أطلقتها المفوضية العليا للاجئين والناطقة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، تأثيرات مشابهة، إذ يبدو أن المشاريع المتواضعة بدأت تعطي أكلها في إقامة اتصالات إيجابية. ولعل قصة المرأة المسلمة العائدة من بريجيدور تعكس حالات أخرى. فقد تم طردها من قبل الصرب وأضاعت عائلتها في معسكرات الاعتقال. ولما لم ترض بمفاتيح جيرانها السابقين عند عودتها إلى منزلها، فقد قوبلت بصمت من الناس الذين كانت في السابق تشاركهم أعيادهم وأفراحهم العائلية قبل الحرب. إلى أن أقيمت إحدى ورشات التدريب المشتركة حول إنتاج الفراولة حيث قام المدرب بإعادة تقديمها إلى جيرانها ومنذ ذلك الوقت عادت لتحدث معهم كجيران يمثل هذه الطريقة. استطاعت برامج المستوى الأصغر أن تطلق بداية التفاعل بين الأشخاص الذين لم يكونوا قادرين على إقامة اتصال أولي.

ومع عودة الناس إلى العمل معاً ضمن مختلف المبادرات داخل المجتمعات، أبلغ العديد منهم أنهم أصبحوا يثقون بالأشخاص المشاركين في المشاريع والقادمين من أعراق أخرى. ويبدو أن نظرية الاتصال لمشاريع التعايش قد لعبت دوراً هنا: فالأشخاص الذين يمضون أوقاتهم في الإنتاج معاً يبنون ثقة واعتمادية على الطرف الآخر ولكنهم لم يتقبلوا من بناء الثقة بالشخص إلى بناء الثقة في جماعته العرقية، بل ظلوا متخدين بعنق في شكوكهم حول التعايش وحول العرق الآخر. واحتفظوا بأرائهم حول السلطة السياسية والاقتصادية. وقد صرح العديد من المشاركين بأن لنجاح المشروع بالتعايش على هذا المستوى كان ممكناً فقط بسبب الاتفاق الضمني بعدم التطرق لأية مواضيع شائكة - مثل تجارب الحرب أو الآمال والمخاوف المتعلقة بمستقبل البلاد⁽¹²⁾. وعلى الرغم من أن ملاءمة المشروع وتأثيراته قد تتعمق مع الوقت إلا أنه تبقى هناك تأثيرات موازية من خارج المشاريع تعمل ضد التعايش في الحياة اليومية.

النجاحات على المستوى الأكبر وحدودها

لقد لاحظنا وجود تأثير أوسع لمشاريع التعايش الصغيرة، تعدى الحدود المباشرة للمشاركين ولكن لا يجب توقع الكثير من ذلك إذ أن الأمور تبقى هشة. ففي قبرص تكاثرت المجموعات ذات العرقين من مجموعة مشاركين لا يتجاوز عددهم أصابع اليد إلى آلاف الأشخاص مع حلول عام 1997. وتطورت المشاريع التي قام بها المشاركون المدربون من نشاطات اجتماعية وثقافية إلى حوار مشترك وإلى تأييد لقضايا أساسية في الصراع. كذلك ساعد البرنامج على إطلاق حوار عام واكتسب تغطية إعلامية ملموسة. وزادت أعداد الحضور إلى نشاطات الأمم المتحدة في المنطقة المحايدة كما ازدادت الطلبات على برامج التدريب التي يشترك فيها أشخاص من العرقين. وتدرجياً أخذت الجهود تأخذ وضعاً مؤسسياً، رغم السلبيات الهائلة التي واجهتها بعد عام 1997. وقد بين هذا الأمر أن العمل الأولي الذي تم ساعد على بناء أنصار لمعسكر السلام رغم هشاشة هذا المعسكر وبقائه عرضة للأخطار. وقد وضعت العلاقات والمهارات والشبكات في مكانها من أجل تعزيز اتفاقية السلام المستقبلية، ونمت بذلك بعض القدرات على القيام بعمل وقائي ضد أي تصعيد في النزاع. فعلى سبيل المثال، وعلى إثر أحداث العنف التي جرت على الخط الحدودي أو الخط الأخضر الفاصل بين شطري قبرص عام 1996، استطاع المدربون من كلا المجتمعين حشد المشاركين في تظاهرة مضادة للتظاهرة القومية المؤيدة للحرب⁽¹³⁾. وقد دفع هذا مسؤولي الأمم المتحدة إلى تنظيم حدث دعوه يوم الأمم المتحدة جذب إليه عدة آلاف من الأشخاص كما استطاعوا منع تفجّر نزاع حدودي محتمل.

كذلك تركت ارتباطات الأعمال الزراعية التي أقامها برنامج استقرار كوسوفو الشرقية أثراً على المجتمعات المحلية، خاصة منذ تغيير حكومة بلغراد وتحسن الوضع الأمني. وتؤكد تقارير هيئة ميرسي تزايد الاتصالات عبر العرقية. كما أن المواقف على مستويات أوسع داخل المجتمع تأثرت مع ارتفاع أعداد المتفعين وكشفهم علناً عن مشاركتهم في النشاطات التي تشمل أعراقاً مختلفة⁽¹⁴⁾.

ما زال من المبكر رؤية تأثير أوسع للتعايش في مشروع البوسنة أو حتى في تطوير جمهور من أنصار السلام إذ إن المؤشرات الأولية لا تبدو مشجعة. فكما يجري في مناطق أخرى، تبقى هناك عوامل تطلق ضغوطاً معادية. وفي حين لاحظنا أن مشاريع التعايش الصغيرة يمكن أن تترك أثراً أوسع على المجتمعات، متعددة بذلك حدود المشاركين، إلا أنها تمثل فقط خيطاً واحداً في نسيج معقد يكبح تأثيرها على المستوى الأكبر. وفي كل حالة من هذه الحالات، توجد عدة عوامل معاكسة تعمل ضد أي تقدم نحو التعايش ومنها:

- وجود بيئة سياسية معادية تشجع على الانقسام العرقي وتمنع تطوير المشاريع.
- وجود تحديات عرقية متعارضة ومعززة بشدة داخل المجتمعات وداخل الشبكات الاجتماعية الأخرى. كذلك حدوث تغير محدود في المواقف والتصرفات حتى بين المشاركين أنفسهم.
- كان متوقعاً من المشاريع أن تترك أثراً أوسع رغم عدم كفاية التمويل، وضيق الوقت وقلة المتابعة.

البيئة السياسية المعادية

تميل جهود التعايش في جنوب شرق أوروبا، كما هو الحال في سائر المجتمعات التي تمزقها الحروب، إلى السير عكس التيار السياسي المحلي والوطني (للمزيد حول هذا الموضوع - انظر الفصل 7). وهذه الجهود هي عرضة دائماً للمفسدين، الذين يكونون غالباً من زعماء الفكر والسياسة أنفسهم. ففي كوسوفو، تعرض المشاركون للمضايقة، والترهيب، والعنف من قبل عصابات جيش تحرير كوسوفو سابقاً. وفي قبرص هوجم المشاركون من قبل زعماء الفكر في الإعلام وفي السياسة، كذلك أدت الأعمال البيروقراطية الأقل عدائية من قبل السلطات السياسية إلى جعل تطبيق البرامج أكثر صعوبة⁽¹⁵⁾. على سبيل المثال، رفض مدير مدرسة كرواتية في درفار السماح باستخدام المدرسة للقيام ببرامج تجمع بين العرقين. كما قامت حكومة

الإقليم التي يديرها الكروات بتقييد استخدام الأماكن العامة من أجل القيام بمشاريع اجتماعية مشتركة. وفي بريجيدور، رفضت البيروقراطية الصربية الحاكمة السماح بإقامة منشأة بسيطة لمشروع تعايش يقوده البوسنيون. كذلك الأمر في قبرص، حيث رفضت حكومة الشطر اليوناني من قبرص حماية المشاركين في برنامج التعايش من المضايقات الجسدية التي قام بها المتظاهرون القوميون. كما أدانت حكومة الشطر التركي من قبرص موظفيها المدنيين الذين شاركوا في النشاطات المشتركة بين العرقين متذرعة بوجود قانون يمنع مثل هذه الاتصالات. وقد ترك هذا الهجوم المتواصل والقاسي على المساحة السياسية المتاحة للتعاون والتعايش، أثراً مؤلماً ورادعاً على المعنويات، وتسبب في إحباط جميع العاملين ما عدا الجسورين منهم. فكم من الأشخاص يستطيعون تحمل الأعباء الاجتماعية، والاقتصادية وأحياناً الجسدية للتورط علناً في مواجهة زعماء سياسيين أو قيادات اجتماعية تملك من القدرة والقوة ما تستطيع به التأثير على حياتهم؟

تعزيز التحديدات العرقية العدائية داخل المجتمع

عملت بعض القوى القريبة الارتباط بالسياسة على تعزيز الانقسام العرقي، سواء في تصميم المشاريع أم في سياق عملها. والمشاريع التي تم بحثها في هذا الفصل والتي تستند جميعها إلى تعزيز التعايش عبر تقديم الخبرة المباشرة والعلاقة المباشرة مع الطرف الآخر تبدو وكأنها تملك تأثيراً محدوداً على المواقف العرقية الأوسع، وبشكل خاص على الأفكار السياسية للمشاركين. وإلى حد بعيد، ظلت مسألة الثقة والعلاقات والرغبة في التعاون محدودة مع المشاركين الآخرين ومع النشاطات التي يعملون فيها مع بعضهم البعض. وظل المشاركون يميزون زملاءهم من العرقية الأخرى ضمن مشروع التعايش على أنهم مختلفون عن مجموعتهم العرقية الكبرى. وبقيت العلاقات تستند بشكل واسع إلى التجارب الشخصية مع وجود عدد قليل من التعميمات. كذلك بقيت المواقف والقوالب الفكرية حول الفئات العرقية نفسها على ما هي دون أن تشهد أي تغيير.

وقد أظهر المشاركون تغييراً محدوداً في علاقاتهم كأعضاء في المجتمع الوطني. وشمل العمل التعايشي - مثله مثل المشاريع العرقية القومية التي كان يحاول مجابهتها - عدة مستويات من التوافقات بين المشاركين سواء الشخصية منها (الأفكار الشخصية الفردية) أو الاجتماعية (أفكار الفردية حول تعريفنا)⁽¹⁶⁾. ففي حين أن الهوية الشخصية تبقى ثابتة (على الرغم من أنها قد تتغير) عبر مختلف السياقات، تبقى الهوية الاجتماعية متعددة. فهناك عدة سياقات تحفز الفرد على التفكير، والإحساس والتصرف بناء على هوية معينة بارزة في ذلك الوضع سواء تعلق الأمر بالعائلة، أو بالمنطقة أو بالمهنة أو بالحزب أو بالقومية. ففي البوسنة مثلاً: انسحبت اثنتا عشر فتاة كرواتية من فرقة رقص شعبي ظللن يتدربن معها لعدة أشهر كي لا يقمن بعرض رقصات خاصة بالعرق الصربي (بما فيها رقصات بلقانية خاصة بالمسلمين والكروات) في العلن. وفي قبرص لم تنجح التحولات الشخصية والعلاقات القوية التي تحققت خلال ورشات العمل في تغيير الأفكار أو السلوكيات السياسية للعديد من المشاركين. ربما تم تنشيط هوية اجتماعية جديدة وذات مغزى بالنسبة لأحد المشاركين ولكن بقيت هناك العديد من القرائن الاجتماعية التي تعزز هوية هذا المشارك كعضو في جماعة عرقية أو قومية معينة - مع كل ما يرافق ذلك من قوالب فكرية ومخاوف وأحكام مسبقة.

وعلى النقيض من افتراضات المانحين والمنفذين في البوسنة، لم تؤدّ النشاطات التعاونية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية إلى تحقيق نقلات ملموسة في الصور النمطية والمنظورات أو التصورات عن العدو. وكذلك الأمر في قبرص حيث تبين لنا أنه حتى الحوار الذي تم تطويره بجذر بين المجتمعات لاستكشاف وجهات النظر والمواقف لم يؤدّ بالضرورة أساساً إلى عمل أو تصرف تعاوني واسع. لم يكن هناك تعزيز كافٍ يضمن استدامة البرامج وقدرتها على تحقيق تأثير اجتماعي أوسع. فقد تعرّض المشاركون لتأثيرات ناتجة عن معلومات جديدة حول الطرف الآخر (وبشكل

غير مباشر حول أنفسهم). وهذا يمكن أن يؤدي إلى قبول شخصي وإضفاء صفة ذاتية على المواقف والصور الجديدة. ولكن هذه الأمور كلها تبقى عرضة أيضاً لتأثيرات معيارية قادمة من مجتمعاتها ذاتها حيث تفرض الضغوط الداعية إلى التطابق مع المواقف المهيمنة نوعاً من الشدّ المعاكس والقوي التأثير⁽¹⁷⁾. لذلك حتى وإن استطاع الحوار أن يوجد تغييراً شخصياً، فإن المشاركين قد يضطرون إلى إطاعة الأعراف الاجتماعية الخاصة بعرقهم لكي يستطيعوا الحفاظ على مواقعهم لدى جماعاتهم. كما أننا لاحظنا أن بإمكان المشاركين العمل معاً ضمن مجموعة تسمح لها أعرافها بمحاولة إظهار الترحيب بالآخرين وإرضائهم ضمن مجموعة مشتركة، ولكن مع الاحتفاظ بمواقفهم الأصلية السابقة دون أدنى تغيير⁽¹⁸⁾. لذا نرى أنه يتوجب على جهود التعايش أن تأخذ مسألة تحديد الهويات في الاعتبار.

جداول أعمال المانحين وحدود الوقت

هناك عامل ثالث يقيد مشاريع التعايش، وهذا العامل يتعلق بجداول أعمال المانحين والوقت المحدود للبرامج. وتعتبر دورات التمويل بالنسبة للمنظمات الإقليمية والدولية الكبرى، قصيرة، لا تتعدى أحياناً السنة في مدتها. وغالباً ما تكون المدة بين موعد انطلاقها وبين الوعود التي قطعت لها، طويلة. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص وصحيح على الاتحاد الأوروبي الذي يتخلف غالباً سنة ونصف السنة بعد موعد إعطاء التزاماته. كذلك تدخل المنظمات غير الحكومية غالباً في أزمة لاحقة، خاصة عندما يشح تمويلها المالي.

كل مانح يملك نظرية الضمنية حول بناء السلام. ولعل النظرية المهيمنة على تجربتنا في جنوب شرق أوروبا هي الاتصال البسيط حول موضوع يحمل اهتماماً مشتركاً يمكن أن يؤدي إلى تعزيز التعايش بشكل أوسع. فإذا تم شمول قطاعات أوسع من المجتمع ضمن هذا الاهتمام، كما تقول النظرية، فإن هذا من شأنه أن يشكل ضغطاً أكبر على الزعماء السياسيين من أجل تخفيف معارضتهم للتقارب التي تتم

عبر الأعراق. فقد أدى مثل هذا الضغط في كل من قبرص والبوسنة إلى تمويل النشاطات المشتركة بين الأعراق فقط وإلى الانتشار بالعرض بدلاً من العمق في محاولة الوصول إلى أوسع عدد من الناس في مختلف المقاطعات. ومع ذلك فبينما أعطت هذه السياسات نتائج إيجابية في إظهار فائدة التعايش في العديد من مناحي الحياة، وفي الوصول إلى عدد كبير من الناس، إلا أنها في نفس الوقت تسببت في تعريض المشاريع لتقلبات المناخ السياسي والاجتماعي.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن الفترة التي شهدت أفضل التأثير وأفضل النمو لحركة التفاعل عبر المجتمعين في قبرص كانت بين الأعوام 1994-1996، عندما كانت الجهود مركزة على بناء القدرات المحلية لدفع مختلف المشاريع والمجموعات الثنائية الأعراق نحو إقامة شبكات للتعامل مع بعضها البعض وبناء أسس مؤسسية لتواصل هذه الشبكات ومع نمو هذه المجموعات في السنوات التي تلت، أدى تفضيل المانحين لخيار جلب أعداد جديدة من الناس وتعريضهم للتجربة الثنائية الأعراق بدلاً من تعميق ومأسسة الشبكات الموجودة إلى تقويض قدرة المجموعات على التنظيم في مواجهة التيارات المعادية. ول سوء الحظ، تم تهميش هذه الحركة الثنائية الأعراق بشكل متزايد مع تكثيف النقاش السياسي والاجتماعي الذي ظل متواصلاً حول مستقبل قبرص.

كما جاءت التجربة البوسنية شبيهة بما حصل في قبرص. فقد أدى الإسهاب في إدخال الخبرات الاجتماعية والتوسع في الأعداد المستهدفة إلى تبديد الموارد وتشتيت تركيز مبادرة «تخيل التعايش» نحو اتجاهات منعت المشاريع من تلقي اهتمام مستدام. وجاء توسع البرامج مترافقاً مع موعد زمني صارم لتنفيذه إلى تقليص مدى تأثيره. فقد انتهى عدد كبير من المشاريع بمجرد انتهاء تمويل المفوضية. وعانى عدد آخر من ضعف المشاركة مما أثبت عدم قدرة على الاستدامة لوحدها.

وقد بدأ مدراء المشاريع الذين التأم شملهم خلال عمليات التدريب التي صممت بدورها من قبل الشريك المنفذ للمفوضية، بمناقشة علنية للعوائق الأساسية

التي تقف في وجه التعايش داخل مجتمعاتهم. ويبدو أن هذه الجماعة كانت قادرة على تحويل نفسها لتصبح شبكة فعالة للقيادات التي تنادي بالتعايش في مجتمعاتها. إلا أن ضيق الوقت وشح الموارد حدّ من تطورها إلى صوت عام ينادي بالتعايش.

هناك ضرورة لإيجاد تمويل مستدام يعمل على تعزيز «التحالفات عبر خطوط النزاع». والتي تشكلت داخل هذه المشاريع⁽¹⁹⁾. يجب أن تكون المساعدة مستمرة، وحساسة لحقيقة أن قدرة المشاركين على التأثير في مجتمعاتهم تعتمد إلى حد كبير على نظرة هذه المجتمعات لهم عندما يعودون إلى منازلهم. فالتحالفات والصداقات القائمة على التعايش تبقى صعبة في وجه الارتباطات القوية للمشاركين بمجتمعاتهم وبفئاتهم العرقية. لأن أي تحالف يصبح متماسكاً لدرجة تجاهل المشاركين لتقسيمهم العرقي، يقوّض من فعاليتهم داخل مجتمعاتهم⁽²⁰⁾. وفي نفس الوقت يجب على التحالف أن ينشط بما فيه الكفاية حتى يكتب له البقاء وسط التقلبات الصاعدة والهابطة التي يحتملها المناخ السياسي والنفسي. فمبادرات التعايش في قبرص وكذلك المبادرات الأكثر تمويلاً وتأسيساً في البوسنة وكوسوفو، لم تكن كافية لمواجهة الشدّ العكسي باتجاه الصراع والعنف خلال فترات انفجار الأزمات⁽²¹⁾. ولم تستطع سياسات المانحين ولا الزمن الذي حدّده للمشاريع أن تشكل استثماراً كافياً من البنى والأسس والنشاطات التي تسمح للمشاركين بالمحافظة على تحالفهم وبأن يصبحوا صوتاً للتعايش يقف في وجه العداء السياسي الثابت. وقد أدى فشل المشاريع في قبرص والبوسنة بتطوير مستقبل المشاركين كقيادات في مجتمعاتهم، وكذلك فشلها في الاستثمار في المشاركين أنفسهم وفي قدراتهم ومواردهم من أجل إدارة العلاقات مع مجتمعاتهم القومية أو من أجل مأسسة الشبكات التي يعملون بها لمنع نشوب النزاعات، إلى تقويض الهدف الدولي الساعي إلى خلق تيار قوي يعمل لنصرة التعايش.

المضامين والنتائج

من الممكن أن نذكر فقط عدداً قليلاً من الاستنتاجات البارزة في عينة صغيرة. فالمشاريع التي تمت دراستها هنا، نفّذت في منطقة جغرافية فردية - هي جنوب شرق

أوروبا - وتتمتع هذه المنطقة بخلفية تاريخية فريدة، تحيط بها شكوك جدية حو مستقبلها، وروايات مستمرة عن التعصب العرقي والقومي ووجود دولي فريد ضمن السياق الأوروبي، كل هذا يؤثر في مدى إحداث أي تأثير لمشاريع التعايش. ومع ذلك فإن ظهور موضوعات مشتركة ضمن هذه التجارب يمكن أن يساعد على تخطيط وتنفيذ المداخلات المتعلقة بالتعايش وبشكل أوسع في المستقبل.

غياب الفيض المتوقع «الانتشار»

تعتمد المنظمات والأطراف المانحة إلى تقديم التمويل والتنفيذ لمشاريع التعايش بناءً على افتراضات وضمنية مطلقة. أولها أنه إذا وُجد ما يكفي من الأشخاص الذين يمتلكون تجربة إيجابية عن الطرف الآخر، فإن تأثيرهم سوف ينتشر في أصعدة أخرى من خلال تغيير المواقف وتقديم نموذج للتعايش. وثانيها، أن تحسين العلاقات الاجتماعية وعلاقات التعاون على المستويات الشعبية سوف يجد طريقه صعوداً نحو القيادات السياسية من خلال إيجاد قاعدة أنصار للسلام تمارس نوعاً من الضغط على النخب الحاكمة. وبهذا تضطر الحكومة إلى التجاوب مع أعداد متزايدة من المواطنين المستعدين للتسامح والتعاون بين مجتمعاتهم. ففي قبرص، قامت الحكومة الأمريكية وعلى وجه التأكيد بتضمين تلك الافتراضات في تمويل نشاطاتها الثنائية بين المجتمعين. فقد كانت العملية السلمية مثوقة على الصعيد الرسمي، وجاءت مبادرات التعايش، كما وضعها أحد المسؤولين في كلماته، كمحاولة لممارسة الضغط على القيادات وإفشال المساعي القومية المتشددة للقيادات السياسية من خلال إظهار إمكانية التعايش بين القبارصة الأتراك واليونانيين.

إلا أن خبرتنا في كوسوفو والبوسنة وقبرص دلّتنا على أن التغييرات الشخصية العميقة، والنشاطات التعاونية الناجحة والتبدلات في العلاقات عبر خطوط النزاع لم تؤدّ إلى إحداث تغييرات في المواقف السياسية ولم تترك أي أثر ظاهر على عملية السلام. وقد يكون من المبكر في حالي البوسنة وكوسوفو أن نقوم بقياس التأثير

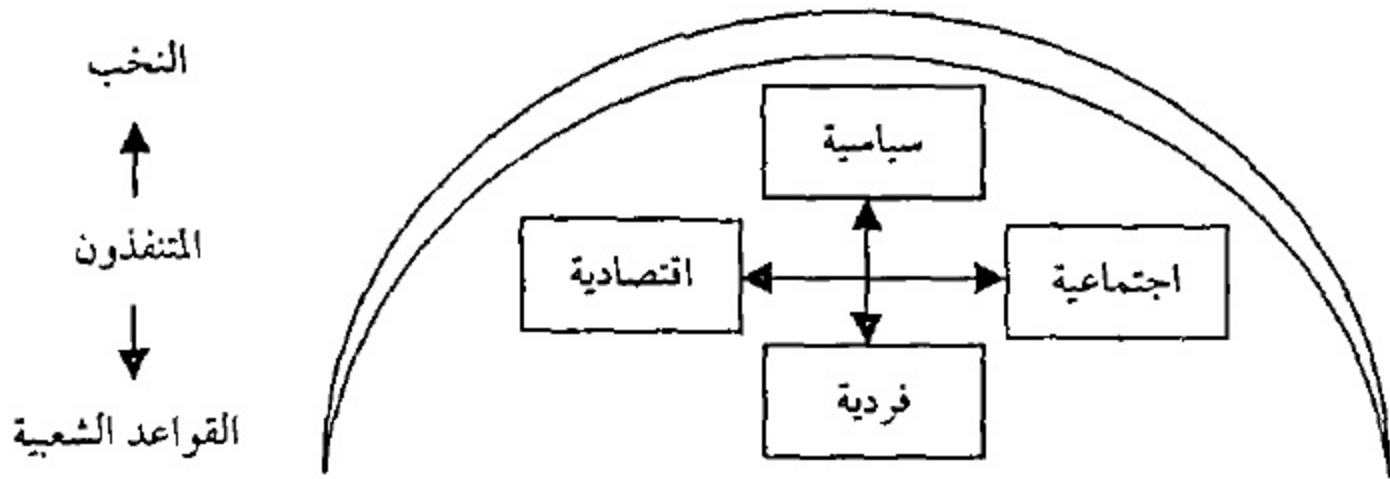
الأوسع لتلك المبادرات. ولكن من الجدير أيضاً التفكير بأن الافتراض المتضمن ضمن هذه المبادرات والقائل بأن التغييرات التي تحصل داخل بُعد واحد من أبعاد الحياة أو تجاربها سوف تنتشر بشكل طبيعي إلى داخل أبعاد أخرى وأن هذا الأمر يجد ذاته قد يكون كافياً ومناسباً.

وتبين لنا تجربتنا أن العيش بسلام واحترام⁽²³⁾ مع الأعداء السابقين يتطلب تغييرات جوهرية في العلاقات بين المشاركين، من عدة أبعاد وذلك من أجل إحداث تغيير مستدام يتعدى حدود المشروع. وهذه التغييرات مصورة في الرسم (1-4).

فعلى على كل مستويات المجتمع - الشعبية منها والوسطى والنخبة، يتطلب التعايش إحداث تغييرات في المواقف العاطفية والنفسية والفكرية للأفراد الذين عاشوا المعاناة التي لا يمكن تصوّرها والذين ما يزالون يعيشون في رعب من العدو الذي سبّب لهم كل هذا الأذى وحقدوا عليه.

كذلك يتطلب التعايش تغييرات في النواحي التي يتفاعل فيها الناس عبر خطوط النزاع. وهذه التفاعلات ليست أحادية البعد. وتدّلنا تجربتنا على أن بناء عملية سلام قوية يتطلب التغيير على عدة أصعدة متميزة في العلاقات. فهناك ضرورة لإحداث تغييرات فردية وهي تغييرات يجب أن تنجز أولاً. أما البعد الاجتماعي فيتناول تغييرات أوسع في العلاقات مع المجتمع الآخر - من المواجهة والعنف إلى اتصال بناء وتفاهم متبادل وثقة واعتماد على الغير ويأتي بعد ذلك البعد البنيوي - المؤسسي، القانوني، والاقتصادي، وهذا البعد يمكن أن يحدث تغييرات في النهج السلوكي تدعم التعايش. ثم يأتي البعد السياسي المعقد ليغمر كامل سياق العلاقات بين الأطراف بما فيها العلاقات السلطوية والإيديولوجية والبني المستخدمة في صنع القرار، والعمليات المتبعة⁽²⁴⁾. والسياسة يمكنها بطرق صغيرة وكبيرة أن تقوّض نحو أي شكل من أشكال التعاون بين الأعداء السابقين. وبدون بذل جهد واعٍ، لا يرجح لمشاريع التعاون أن تؤثر في النهج السياسي المهيمن بل ربما على الأكثر تتأثر به.

رسم (1-4): التكامل الضروري



لا يستطيع أي مشروع أو أي نشاط، بالطبع، أن يتعامل مع كل ناحية من نواحي التعايش مجتمعة. فهناك تشابك بين العديد من أسباب الصراع والقوى الدافعة باتجاه التعايش. إلا أن الافتراض الوارد في مبادرات التعايش التي تم بحثها هنا، هو أن المكاسب التي تتحقق على صعيد معين يمكن أن تنتشر إلى أصعدة أخرى وأن تأثيرات النشاطات في العديد من الأصعدة يمكن أن تجتمع معاً لدعم السلام. وهذا الافتراض لم يثبت نتيجة حقائق. فكما ذكرنا سابقاً، لم نر إلا القليل من الدلائل على أن التجربة الاجتماعية يمكن أن تنتشر ضمن العلاقات السياسية أو الاقتصادية أو أن التعاون العملي يمكن أن يؤدي فوراً إلى إحداث تغييرات في المواقف.

كذلك لم نجد أي دليل يشير إلى أن تجربتنا مع الأوساط الشعبية سوف تتسرب صعوداً وتغير فوراً من النهج السياسي المهيمن. على النقيض من ذلك، فقد كان هذا الربط في قبرص وفي البوسنة سلبياً. إذ عندما وصلت درجة النشاط إلى حد معين، وأصبح ينظر إليها بوضوح على أنها تهديد، اتخذت السلطات (وغيرها من المفسدين) إثر ذلك إجراءات لتقويض فاعليتها. ولعل رد الفعل الذي أبداه الرئيس القبرصي التركي حيال تزايد التحركات بين المجتمعين الثنائيين يعكس مواقف القوى الحاكمة والتيارات السياسية القائمة على النزعة القومية في المناطق الثلاث التي نفذت فيها

المشاريع: «الأمر بدأ يخرج عن السيطرة» هكذا كان تعليقه الذي أتبعه بأوامر لوقف الاتصالات كي لا يؤمن الناس أن بإمكانهم العيش مع بعضهم البعض وثم يرتبطوا باتفاقية لن تحميهم أبداً.

البُعد السياسي: تلازم السياسة والتعايش

من الصعب الفصل بين السياسة والتعايش. فمشاريع التعايش تهدف إلى نقل رؤية مختلفة للمجتمع. رؤية تنقل الأعراف الاجتماعية من الانعزالية القومية والعرقية إلى التسامح والتعايش والتعاون وحتى التعددية العرقية في بعض الأحيان. لذلك فإن نشاطات التعايش في جنوب شرق أوروبا تعتبر بطبيعتها نشاطات سياسية، وفي كل الحالات، كانت المبادرات تقيد وفي أغلب الأحيان تقوض من قبل القوى السياسية نفسها التي كانت تفترض أنها معزولة عنها.

ومع ذلك، فقد لمجحت الجهود في تعزيز التعايش حتى في بعض أكثر الأوضاع السياسية تفجراً حيث كانت قضايا السلطة والمركز السياسية ومسائل مثل السلام المفروض وعدالة المنتصر، وهي قضايا لا تجد لها حلاً، تخترق المناحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للحياة وكان التعايش يعكس تكليفاً دولياً مثيراً للجدل حول التعددية العرقية والسياسية وهو تكليف لا يجد سوى قليلاً من الجاهزية فيما يتعلق بالرغبة المحلية أو السياسية أو الشعبية.

وضمن هذا السياق، أصبح ينظر إلى كل تدخل على أنه جهد لتوجيه دفة لميزان نحو حلّ سياسي معين أو غيره. وتعتمد فاعلية تقويض جهود التعايش على المدى الذي وصلت إليه القوى السياسية أو الاقتصادية في اعتمادها على استمرارية الانفصال والعداء، لأن هذه الجهود التي تبذل من أجل إقامة التعايش يمكن أن تضعف هذه القوى أو أن تنهي نفوذها. فمبادرات التعايش تضع الناس في مواجهة مباشرة مع زعاماتهم السياسية، الذين وفي الحالات الثلاث التي تم العمل فيها، يشكلون المؤيدين الرئيسيين للإطار القومي. وتشكل هذه المبادرات تحدياً مباشراً

لتعريفات الهوية القومية وأدبياتها وللرؤى الانعزالية للأحزاب القومية التي تتنافس على الهيمنة، لذلك فإن تسييس الحدود العرقية من قبل أصحاب الرؤية العرقية والقومية هو أمر متوقع مستقبلاً⁽²⁵⁾. ولا يجب أن نصاب بالدهشة حين نرى السياسيين يحاولون تقويض النشاطات الساعية إلى إقامة التعايش.

إضافة إلى ذلك، من المهم أن ندرك أن الناس أنفسهم، وخاصة أولئك المشاركين المتحمسين في مشاريع التعايش، يبقون عالقين في خضم النزاع السياسي.

وحتى عندما يتزايد إيمان الناس بحقوق الطرف الآخر في العيش وفي تأمين الرزق، يبقى لديهم ذلك الشعور بالانقسام العميق أمام قضايا الهوية السياسية والسلطة: أية مصالح وجدت البلاد لتخدمها؟ من الذي يحق له أن يكون عضواً كاملاً في المجتمع؟ كذلك تبقى الشكوك حول اقتسام السلطة من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل البلاد السياسي والاقتصادي. ومثل هذه القضايا التي تبقى بلا حل، تخلق تيارات من التوتر داخل مشاريع التعايش، وهي تيارات، إذا لم تجد من يديرها، يمكن أن تجعل حتى القرارات الحميدة، مشحونة سياسياً. وإذا تم تجاهلها، تجعل من المشاريع ذاتها صوراً مصغرة للصراع الأوسع الدائر في المنطقة.

ولكن هذا لا يعني أن الجهود المبذولة لمنع تسييس الاتصالات، هي جهود لا قيمة لها. ففي الحقيقة، تبين تجاربنا المباشرة في قبرص، كما في كوسوفو أن الجهود الأولية التي بذلت من أجل عزل النشاطات عن الحوار السياسي المحيط بها وحصر العلاقات من خلال تحديد الاتصالات بالمستوى الاجتماعي والمهني فقط، كانت جهوداً ضرورية لنجاح المشاريع، وهذا يعني أن التخطيط والبرمجة على مستوى المشروع يجب أن يأخذاً في اعتبارهما تعرض التعايش لتأثيرات سياسية معادية وأن يدركا ماهية النزاعات السياسية الداخلية التي يواجهها المشاركون في المشروع أنفسهم. يجب أن يتم التخطيط على أساس حماية عمل المشاركين وتأمين سلامتهم. ففي مشاريعنا التي أقيمت في البوسنة وكوسوفو وقبرص، قامت أطراف دولية ثالثة - مثل

المنظمات الدولية غير الحكومية والمأنحين الدوليين والثنائيين الداعمين للمشاريع بتأمين هذه الحماية. ويبقى السؤال المطروح: ماذا سيحدث عندما يغادر الطرف الثالث؟ فهؤلاء نادراً ما يبقون حتى يتغير الوضع السياسي. كيف يمكن للأطراف المشاركة في أعمال التعايش أن تواجه الضغط السياسي وتصبح صوتاً فعالاً للتعايش في مجتمعاتها؟ ما هي البنى المؤسسية، والشبكات والمهارات التي سيحتاجها الأمر لتأمين قدرة على تجنب النزاع أو على منع نشوبه؟ ما هو الدعم المطلوب لتطوير وتعزيز قيادات التعايش؟ وإذا ما أريد من المشاركين أن لا يخسروا مصداقيتهم أو نفوذهم المحتمل كمناصرين للتعايش في داخل مجتمعاتهم العرقية، كيف يمكنهم المحافظة على هذه المصداقية وفي نفس الوقت يعيدون ارتباطهم بالبيئة السياسية العريضة؟ مثل هذه الأسئلة يجب أن يتم معالجتها وإدخالها في أي خطة تشمل جهوداً للتعايش.

إن إحداث تأثير باتجاه تغيير دائم في المجتمع يتطلب أكثر من خطة تصميم أو تنفيذ للمشروع. يتطلب الأمر تعاوناً أكثر وعياً مع باقي السلطات الدولية - مثل تلك التي تقدم الحماية، والتي تساعد على إيجاد بنية حاكمة، والتي تتولى أمر تنظيم القضايا المتعلقة بحكم القانون والعملية الديمقراطية، إذ لا يمكن لأي مشروع تعايش أن يحيا في فراغ سياسي.

الأبعاد الاجتماعية والبنوية وحدود التسرب صعوداً

هناك استنتاجان ينبثقان عن الانتشار المحدود بين أبعاد العلاقات. الأول، وكما أشرنا سابقاً، يظهر وجود عوامل مؤثرة كثيرة تؤثر في تجربة الناس حول تحديد هويتهم على مختلف الأصعدة الشخصية والاجتماعية. وحيثما هيمنت حركات الانقسام والعداء، وتواجهت الحوافز القوية لوضع العراقيل أمام تطور التعايش سياسياً واجتماعياً، نجد أن تأثير مبادرات التعايش المتعلقة بالأوساط الشعبية، يظل محدوداً ولا يستطيع التغلب على القوى الأخرى ما لم يبذل جهد واعٍ للتعامل مع سائر المستويات المتعلقة بالهوية أيضاً. ويبدو أن العديد من المساعي المبذولة لإيجاد

التعايش تنجح في التخفيف من ظاهرة الهوية العرقية ضمن حدود عمل المشروع. ولكن نقل هذا النجاح إلى أصعدة أخرى من حياة المشاركين لا يتم على الأرجح إلا إذا أدخلت تعزيزات في مجالات هامة أخرى - مثل المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمهنية والشخصية. كذلك، وأمام معطيات الثبات الملحوظ للهويات العرقية والحزبية مقارنة بالهويات الاجتماعية الأخرى⁽²⁶⁾. فإن عملية النقل ستتطلب أيضاً اهتماماً أكبر داخل المشاريع نفسها بالتغيرات التي تحدث ضمن الهويات الجماعية للمشاركين. إذ يجب إعطاء مساحة تفكير أكبر لفهم الأعراف والخصائص التي تمتلكها كل فئة⁽²⁷⁾. وهناك حاجة على كل المستويات المتعلقة بالهوية من أجل أن يصبح التعايش جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي.

ثانياً، يمكن للجهود الصغيرة المبذولة ضمن المجتمع أن توصل أثرها إلى المستويات العليا فقط في حال شمل نشاط التدخل مستويات مختلفة من هذا المجتمع - مثل إلحاق المسؤولين والنخب - أو في حال تضمنت خطة التدخل كيفية ربط هذه النشاطات مع نشاطات أخرى على كل مستوى من مستويات المجتمع. مثل هذه الروابط، يمكن أن تساعد على إيجاد مساحة سياسية آمنة لنشاطات التعايش كما يمكن أن توسع تأثير المشروع إلى مدى أبعد من المشاركين مباشرة فيه. لم يتم إحداث مثل تلك الروابط عضوياً في قبرص ولا في البوسنة ولا في كوسوفو فقد ظلت المشاريع والمبادرات تترك تأثيراً تراكمياً محدوداً. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يشهد مشروع قبرص إحدى أفضل مراحل نجاحه ما بين عامي 1994 و 1996، عندما قام المشاركون المتعددون (مسؤولون وغير مسؤولين) بتشكيل روابط بين بعضهم البعض وبين برامجهم المختلفة والعمل على تسهيل إقامة شبكات بين مختلف المشاريع الثنائية التي أقيمت بين العرقين وكذلك بين الجماعات على أصعدة مختلفة من المجتمع، من الطبقات الشعبية إلى النخب السياسية، أقلها كانت عندما كان المشاركون والجماعات التي تعمل معهم يتابعون نشاطاتهم بشكل متوازٍ.

تضمينات البرمجة

ليس في نيتنا هنا أن نقلل من أهمية مبادرات التعايش على المستويات الشعبية أو على مستوى قاعدة المواطنين ولا في نيتنا أيضاً أن نحمل هذه الفئات عبء حل كل تلك المشاكل السياسية المعقدة التي تصعب معالجتها. فلا يستطيع أي مشروع للتعايش، ولا يتوجب عليه أن يخاطب جميع أبعاد العلاقات، أو أن يحيط بكل مستويات المجتمع. ولكن تجربتنا تشير إلى أن أية بادرة فردية تتم في مجال معين يجب أن تتضمن أو أن تضع مسبقاً في برامجها خططاً للترباط مع أبعاد أخرى ومع مستويات أخرى من المجتمع، بطريقتين هامتين على الأقل:

الربط بين النشاط والحوار: لا يبدو أن النشاط وحده أو الحوار وحده يمكنهما تحقيق أهداف التعايش فكلما الاثنان يجب أن يسير بالتراصف مع الآخر، تماماً مثل عجلات الدراجة. ومن الأفضل أن يُزوّد مصممو البرامج بالتخطيط لربط نشاطهم مع زيادة وتيرة الحوار المعمّق. ففي قبرص أدى الحوار إلى إحداث تغييرات شخصية قوية، ولكن كان من المستحيل تطبيقها رغم أن العديد من المشاريع المشتركة انبثقت من المشاركين أنفسهم. إذ على الرغم من تدفق بعض الفوائد الملموسة الناتجة عن روح التعاون التي ظهرت في المشاريع إلا أن الوضع السياسي وضع العمل المشترك والعمل الاقتصادي في موقف حرج. على سبيل المثال، أوقف العمل بتركيب عشرين خط هاتفية بعد نيل موافقة مجموعة العمل الثنائية التي سهّل إيجادها ريتشارد هولبروك عام 1996، إثر رفض السلطات القبرصية التركية. وتم قطع الخطوط الثلاثة التي أوصلتها بعثة الأمم المتحدة بين شطري الجزيرة وأدى فرض رسوم دولية باهظة على الاتصالات بين الشطرين إلى غياب استخدامهما، مما ترك قنوات الاتصال بين الطرفين في حال أسوأ من قبل. وبعد ذلك أوقفت المبادرات من أجل إقامة أعمال مشتركة بين الطرفين بسبب حظر حكومة الشطر اليوناني إقامة أية علاقات عمل مع القبارصة الأتراك. ووضعت حواجز قانونية تمنع العمل مع طرف ليس له كيان. وأدى هذا الفشل إلى إحباط المشاركين في مشاريع التعايش وإيقاف اندفاعهم.

وعلى العكس من ذلك، فقد شهدت البوسنة اندفاعاً نحو نشاط متعدد الأعراق، ملموس ومحسوس مع نسبة أقل من الاستثمار في بناء العلاقات والحوار. وأدى تركيز النشاطات على حساب الحوار الحسي وبناء الثقة إلى خسارة مشابهة في الالتزام من ناحية المشاركين. وقد أوجز أحد الأشخاص العاملين في مشروع زراعي ثنائي العرق، المواقف الأوسع كما يلي: أنا أذهب إلى العمل، وأقوم بوظيفتي، وهذا كل شيء⁽²⁸⁾. وقد أدى غياب الحوار والتفكير إلى ترك المشاركين عرضةً لصراعات داخلية متعلقة بمشاعرهم حول التعايش. وأظهرت مشاريع درفار بشكل خاص اهتماماً متضائلاً في استمرارية المشاركة وفي الحفاظ على العلاقات مع الطرف الآخر.

وتبين مبادرة كوسوفو قيمة إقامة حوار موجه نحو بناء العلاقات بالتزامن مع النشاطات التعاونية. فقد اختارت هيئة ميرسي أن تضيّق تركيزها في نشاطاتها - وأن تحصرها في الروابط الزراعية مستهدفة بذلك عدداً محدداً من الأشخاص. ولكن كان على المشاريع أن تكون واعدة اقتصادياً من أجل كسب الدعم، وكان بالإمكان جلب المشاركين إلى الحوار على أسس المصلحة المشتركة العميقة ووجود لغة مشتركة سابقاً أو علاقات سابقة في بعض الحالات، إلا أن علاقات العمل لم يتم تعزيزها كمجرد أداة للاتصال عبر العرقي بل انبثق التعاون عندما أصبح ينظر إليه كطرق مفيدة لتحقيق الربح الاقتصادي. وقد أسس هذا الأمر لبناء قاعدة صلبة ومستدامة من التعاون. وقامت هيئة ميرسي لاحقاً بتكملة التعاون الاقتصادي من خلال دعم مدراء المشاريع بمهارات تؤهلهم للبدء بالتعامل مع قضايا تمس العلاقات. وهذا الجهد المترافق مع النشاط تراكم في المؤتمر الأول حول الأعمال المتعلقة بالزراعة الذي عقد في كوسوفو الشرقية والذي لاقى نجاحاً مبهرًا. وبدورها، سمحت العلاقات التي تم بناؤها في عمليات الحوار هذه للمشاركين، بتعزيز تعاونهم الاقتصادي - وفي العديد من الحالات ساعدت على تحريكهم باتجاه المأسسة.

ربط الأوساط الشعبية بسياق سياسي أوسع: ما الذي يمكن عمله لمواجهة العراقيل السياسية التي تضعها الحكومات القومية على جميع المستويات في وجه

استمرارية مشاريع التعايش. وتبين لنا خبرتنا وخبرة آخرين، إضافة إلى العديد من الأعمال النظرية وجود مقاربتين:

1- أن يقدم المانحون تمويلاً كافياً وفترة كافية تسمح بتحويل مشاريع التعايش إلى مؤسسات ونمو قاعدة تأييد قوية للتعايش داخل المجتمع.

2- أن يستمر كافلو مشروع التعايش بالضغط على باقي المجتمع الدولي من أجل توفير مناخ سياسي يسهل العمليات، إذ لا يمكننا عزل مشاريع التعايش ومن ثم توقع استمراريتها.

ومع وجود إطار نظري يدعم تجربتنا بأن الانتشار والتسرب صعوداً أمران لا يحدثان بشكل أوتوماتيكي، يقترح جون بول ليديراك إقامة نشاط متعلق بعملية بناء السلام يطلق عليه اسم «نموذج متداخل» يأخذ في اعتباره حقيقة أن القضايا الملموسة والفورية متضمنة داخل علاقة أوسع بين الأحزاب، وداخل بيئة سياسية واجتماعية أوسع تسمح باستمرار النزاع وإدامته. يمكن أن يتم هذا الأمر بل يجب أن يتم ضمن المبادرات الفردية عبر تصميم مشروع يستكشف الهموم الشاملة والعلاقات الصعبة إضافة إلى القضايا الفورية والملموسة⁽²⁹⁾.

ولكن التداخل يجب أن يأخذ منحى أكثر اتساعاً من خلال ربط عملية بناء السلام على مختلف المستويات في المجتمع - على مستوى الأوساط الشعبية - والوسط - وصناع القرار من أهل السياسة⁽³⁰⁾، أولاً من خلال إعطاء التمويل والوقت الكافي بحيث تتمكن المشاريع من تحديد وتطوير بعض المشاركين ليصبحوا قادة وعناصر تغيير. ويتطلب هذا الأمر وجود برامج دعم خاص. والعديد من المشاركين يمكن اعتبارهم رواداً طلائعيين: أي أن نشاطاتهم تشكل روايات أو صوراً للشجاعة. فلطالما اعتمدت المشاريع في نجاحها على شجاعة المشاركين والتزامهم وقيادتهم. وصفات القيادة تحتاج إلى تطوير وإع يساعده على إيجاد قاعدة تأييد للتعايش يمكنها التأثير على الحكومة المحلية على أقل تقدير. كذلك على مصممي المشاريع أن يسعوا

لإيجاد طرق تمكنهم من اختيار أشخاص يكونون بمثابة «موصلين»⁽³¹⁾ ويشجعونهم على إقامة روابط مع آخرين يعملون لتحقيق نفس الأهداف الرئيسية، على مستويات الأوساط الشعبية والنخب السياسية على السواء، وذلك من أجل بناء مجتمع يقف بصلاية مع فكرة التعايش ويقدم لها الدعم المتبادل.

ثانياً: على المجتمع الدولي أن يدرك أن التعايش ليس بديلاً للحكم. وقد كان اللاعبون الدوليون، عندما يواجهون بيئة سياسية صعبة ومتصلبة، يلجأون أحياناً إلى إطلاق مبادرات أكثر على المستوى الشعبي بدلاً من الاستمرار في الدفع نحو أحداث تغيير سياسي أوسع. فمشاريع التعايش الصغيرة، يمكن أن تساعد على تجهيز أرضية خصبة لتحقيق التعايش في المجتمع ككل، وهي بالتأكيد قد صممت لتفعل ذلك، ولكن مثل هذه المشاريع الصغيرة تبقى عرضة للقوى السياسية المعادية.

وتؤكد الحالات الثلاث التي جرى عرضها في هذا الفصل على الحاجة إلى أن يقوم المجتمع الدولي بتشجيع إيجاد بيئة تسهل الجهود لإقامة التعايش، لأنه إذا توقفت التراخيص الضرورية للعمل، وقطعت الاتصالات الهاتفية الثنائية بين المجتمعين، أو إذا وجد التهيب تساهلاً في التعامل معه، فإن التعايش سوف يذوي. لأن المشاريع لا يمكنها أن تزدهر دون وجود أمان وحرية حركة وحماية أساسية لحقوق الإنسان وبداية تسهيل قيام أطر إدارية وقانونية. وعلى مصممي المشاريع أن يضغطوا بشدة من أجل إقامة اتصالات قوية مع اللاعبين الدوليين في هذا المضمار، والحفاظ عليها.

لا يمكن لمشاريع التعايش أن تحمل العبء الكامل المطلوب لخلق بيئة سلمية شاملة تنمو فيها قواعد بشرية مؤيدة للتعايش. فمثل هذا التغيير يتطلب جهوداً تنسيقية وتعاونية من قبل اللاعبين الدوليين من أجل مساعدة الدولة على شقّ طريقها باتجاه سلام دائم.

ملاحظات

1. L. Olson, "Measuring Peace: Indicators of Impact for Peace Practice," Reflecting on Peace Practice Issue Paper, Collaborative for Development Action, July 2001

- [<http://www.cdaine.com>].
2. Olson, "Measuring Peace."
 3. For an extensive description of the development of the citizens' peace-building movement and a list of past and present bicomunal projects, see O. Wolleh, "Cyprus: A Civil Society Caught Up in the Question of Recognition," in *Searching for Peace in Europe, the Caucasus and Central Asia* (Utrecht, Netherlands: European Platform for Conflict Prevention and Transformation, 2001); O. Wolleh, *Local Peace Constituencies in Cyprus*, Berghof Report no. 8 (Berlin: Berghof Center for Constructive Conflict Management, 2001); Technology for Peace, "Peace Groups and Initiatives," June 2002 [<http://www.tech4peace.org>].
 4. An evaluation of the Imagine Coexistence initiative in Bosnia and Rwanda was commissioned by UNHCR and implemented by the Center for Human Rights and Conflict Resolution at Tufts University's Fletcher School of Law and Diplomacy, under the direction of Assistant Professor Eileen Babbitt. The observations and conclusions reached in this chapter on UNHCR's initiative in Bosnia are based on this study, which was conducted in Bosnia by coauthor Brian Ganson, but are solely those of the authors.
 5. United Nations, *Final Report of the United Nations Commission of Experts, Established Pursuant to Security Council Resolution 780* (New York: United Nations, 1992); S/1994674/Add.2 (Vol.), Dec. 28, 1994, Annex V, Part 2, Section IX, Subsection D.
 6. Mercy Corps Kosovo Mission Director James White, personal communication, Nov. 2000.
 7. Evaluations were undertaken in 1994 by a separate evaluation team and were ongoing through to the closure of the Cyprus Consortium's second grant in 1997. D. Klein, *Evaluation Report: Cyprus Conflict Management Project* (Cambridge, Mass.: Conflict Management Group, 1994); Conflict Management Group, *Final Report to AMIDEAST: Cyprus Conflict Management Project* (Cambridge, Mass.: Conflict Management Group, 1994, 1997).
 8. Mercy Corps, *Eastern Kosovo Stabilization Program: Proposal to the Bureau of Population, Refugees and Migration, U.S. Department of State* (Washington, D.C.: Mercy Corps, 2000).
 9. Mercy Corps, *Eastern Kosovo Stabilization Program, Year 1 Final Report, August 1, 2000—August 31, 2001* (Washington, D.C.: Mercy Corps, 2001).
 10. Mercy Corps, *Interviews with Participants in Agribusiness in Eastern Kosovo: Stability, Opportunity and Sustainability Conferences (2001—2002)* (Washington, D.C.: Mercy Corps, June 2002).
 11. Mercy Corps, *Interviews*.
 12. B. Ganson, interviews with community members and participants in the Imagine Coexistence initiative, Drvar and Prijedor, 2001—2002.
 13. Wolleh, *Local Peace Constituencies*, p. 17.
 14. Mercy Corps, *Eastern Kosovo Stabilization Program*.
 15. See Wolleh, *Local Peace Constituencies*.
 16. J. D. Fearon, "What Is Identity (as We Now Use the Word)?" Unpublished manuscript. [[http://www.wcfia.harvard.edu/nisc/initiative/identity/Identity Workshop/fearon2.pdf](http://www.wcfia.harvard.edu/nisc/initiative/identity/Identity%20Workshop/fearon2.pdf)], Nov. 3, 1999, p. 11; M. B. Brewer and W. Gardner, "Who Is This 'We'? Levels of Collective Identity and Self-Representations," *Journal of Personality and Social Psychology*, 1996, 71(1), 83—93.
 17. J. C. Turner, *Social Influence* (Pacific Grove, Calif.: Brooks/Cole, 1991).
 18. See D. D. Laitin, *Identity in Formation: The Russian-Speaking Populations in the Near Abroad* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998), p. 24. Laitin suggests that identity shifts occur in a kind of "tipping game" or cascade based on individuals' weighing alternative social identities through comparison with others in their community. This dynamic works against coexistence "spillover," as the status quo ante is one of division and antagonism, and anti-coexistence forces raise roadblocks to cues

- for a "cascade" toward coexistence.
19. H. Kelman, "Coalitions Across Conflict Lines: The Interplay of Conflicts Within and Between the Israeli and Palestinian Communities," in S. Worchel and J. A. Simpson (eds.), *Conflict Between People and Groups: Causes, Processes, and Resolutions* (Chicago: Nelson-Hall, 1993).
20. Kelman, "Coalitions Across Conflict Lines."
21. J. Bock, "The Exercise of Authority to Prevent Communal Conflict," *Peace and Change* 2001, 26, 188—190.
22. A United States embassy official, personal communication, 1996.
23. See Coexistence Initiative, July 2002 [http://www.coexistence.net/coexistence/index.asp?page_id=164&catid=79].
24. L. Diamond, *What Is Peacebuilding?* (Washington, D.C.: Institute for Multi-Track Diplomacy, 1993).
25. J. D. Fearon and D. D. Laitin, "Explaining Interethnic Cooperation," *American Political Science Review*, 1996, 90, 715—735. Fearon and Laitin suggest that in-group policing of ethnic boundaries can in fact offer an equilibrium supporting cooperation if the group sanctions its own members for cross-group violations. But if captured by ethnic entrepreneurs with an interest in mobilizing ethnic groups for conflict, it can fuel conflict escalation.
26. L. Huddy, "From Social to Political Identity: A Critical Examination of Social Identity Theory," *Political Psychology*, 2001, 22(1), 121—156.
27. See Brewer and Gardner, "Who Is This 'We'?"
28. Interviews with community members and participants in the Imagine Coexistence initiative, Drvar and Prijedor, 2001—2002.
29. J. P. Lederach, *Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies* (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 1997).
30. See Lederach, *Building Peace*, pp. 37—55.
31. M. Gladwell, *The Tipping Point: How Little Things Can Make a Big Difference* (New York: Little, Brown, 2000).

تخيل التعايش معاً

مشاريع ريادية في رواندا والبوسنة

سيثيا بيرنز، لورا ماكغرو، وإيليجا تودوروفيتش

يحمل الكادر الميداني للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) مسؤولية خاصة لمشاريع التعايش ومنظوراً خاصاً بهذه المشاريع. وكما شرحت إحدى مسؤولي المفوضية السابقات ساداكو أوغاتا، فإن التعايش يبدو وكأنه يقدم مقاربة للمشكلة الرهيبة الكامنة في إعادة إدخال اللاجئين إلى مجتمعاتهم بعد انتهاء الحرب وأعمال العنف. وكان الأمر في يد الكادر الميداني لتولي ترجمة الفكرة إلى برنامج فعال للأمم المتحدة على أرض الواقع. وهذا الفصل يقدم وصفاً لبداياتنا في هذه المشاريع وللأسئلة التي طُرحت في بداية عملنا الأولي وآمالنا في المستقبل.

مشروع تخيل التعايش في رواندا

تقع رواندا في قلب أفريقيا، وهي بلد صغير مؤلف من تلال منحدرية ووديان. وتبدو رواندا اليوم هادئة ساكنة. ولكنها في عام 1994 شهدت قتلاً وحشياً لما يقارب مليون شخص من الرجال والنساء والأطفال خلال موجة جنون ولدت موجات من الصدمات عبر الكرة الأرضية، ما تزال رواندا تلمس آثارها حتى تاريخ اليوم. ضمن مثل هذا السياق بدأت المفوضية مشروعها «تخيل التعايش معاً» في رواندا.

خلفية

بدأت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة عملها مع اللاجئين الروانديين عام 1959، بمساعدة الأشخاص الهاربين من النزاع العرقي الذي نشب في

المنطقة. وقد شهدت المنطقة موجات أخرى من اللاجئين عبر السنين، أكبرها كانت تلك التي تبعت حملة إبادة التوتسي ومذبحة الهوتو المعتدلين والتي بدأت أحداثها في شهر إبريل/نيسان عام 1994، ومع حلول شهر تموز من ذلك العام، كان نصف سكان رواندا قد تعرضوا للقتل أو هربوا من المنطقة⁽¹⁾. أما الروانديون الذين بقوا هناك فقد عاشوا مشردين داخل بلادهم، وكان معظمهم في حالة صدمة بعد أن لجأوا من المذابح. كذلك كانت البنية التحتية في البلاد مدمرة، بعد أن تعرض معظم الأشخاص المثقفين والمتدربين فيها للإبادة والقتل أو الهرب إلى المنافي. بين الأعوام 1994 و 1996، عملت المفوضية على إعادة توطين 1.3 مليون رواندي. وفي عام 1996، وفي فترة لا تتعدى أسابيع قليلة عاد 1.1 مليون لاجئ إضافي من زائير (المعروفة اليوم باسم جمهورية الكونغو الديمقراطية) ومن تنزانيا. وحالياً يقدر عدد الروانديين الذين بقوا خارج بلادهم بما يقارب 100 ألف فيما ينتظر 45 ألف جندي أن يتم تسريحهم. ويبقى الوضع الأمني في رواندا هشاً بسبب استمرار القتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبسبب هشاشة عملية السلام الجارية في بوروندي المجاورة. ويعتمد استمرار السلام والاستقرار على نجاح عملية إعادة دمج اللاجئين حاضراً ومستقبلاً والتطوير الجغرافي والسياسي الشامل لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا.

وفي يوليو/تموز من عام 1994، تولت الحكم حكومة جديدة مؤلفة بشكل رئيسي من الروانديين الذين كانوا يعيشون في المنفى. ومنذ بداية عملها، دعت الحكومة الجديدة إلى عودة جميع اللاجئين بحجة أن الطريق الوحيدة لحل مشكلات الأمة العالقة منذ زمن هي في جمع جميع الروانديين بغض النظر عن خلفيتهم العرقية لكي يحلوا خلافاتهم بأنفسهم. وكمؤشر على التزام الحكومة بإعادة دمج اللاجئين وإجراء المصالحة، أنشئت هيئة الوحدة الوطنية والمصالحة عام 1999. ويعمل مشروع «تخيل التعايش معاً» عن قرب مع الهيئة، وعلى المستوى الدولي، وتقدم الهيئة نموذجاً هاماً للمصالحة الوطنية بعد فترة الصراع.

مواقع المشروع: إقليم بيوتاري، روهينجيري، وأوموتارا

تم اختيار ثلاث مناطق بارزة لتنفيذ مشاريع ريادية تحت اسم «تحليل التعايش» ويعتبر إقليم بيوتاري العاصمة الفكرية للبلاد لأنه يضم الجامعة الوطنية وهي من أوائل الجامعات القليلة الموجودة في البلاد وأكبرها ويوجد فيها مركز إدارة النزاعات. تاريخياً، عرفت بيوتاري بروح التسامح فيها حيث شهدت أكبر نسبة للتزاوج بين الهوتو والتوتسي مقارنةً بمناطق أخرى. كما شهدت أيضاً مذابح وحشية خلال عمليات الإبادة التي جرت عام 1994 لأن العديد من التوتسي والهوتو المعتدلين لجأوا إليها خطأً في سعيهم للأمان. واستمرت بيوتاري تلعب دوراً رئيساً في تطور رواندا الاقتصادي والقانوني.

كذلك يأوي الإقليم الآخران مشروع «تحليل التعايش معاً»، ويقدم هذان الإقليمان مقارنات وتباينات مع بيوتاري. ويقع الإقليم الأول روهينجيري، في شمال غربي البلاد، ويقطنه أغلبية من الهوتو، ويتقاسم حدوده مع أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبسبب قربها من هذه المناطق الساخنة، غير المستقرة، تظل المنطقة غير آمنة ولا تصلح لاستقبال جهود إعادة التأهيل. ويعيش أغلب سكان المنطقة دون مأوى كافٍ بعد أن فقدوا معظم ماشيتهم. كما يوجد في المنطقة العديد من المشردين داخل بلادهم، ويعاني هؤلاء من الفقر والجوع اللذين يضربان المنطقة. وقد تلقت روهينجيري أقل نسبة من المساعدات منذ بدء عمليات إعادة التوطين الضخمة. كما عانى مواطنو روهينجيري من الحروب التي اندلعت بين قوات الحكومة وقوات المتمردين أكثر مما عانوا من الإبادة العرقية. وأثرت هذه الأحداث على المواطنين المحليين، إذ ولدت بينهم نقمة متصاعدة ضد الحكومة.

أما أوموتارا فهو إقليم أنشئ حديثاً في الجهة الشمالية الشرقية من البلاد عند حدود يوغندا وتنزانيا. وقد تمتع بفترة سلام نسبية منذ عام 1995. وتوجد في أوموتارا مناطق جبلية أقل من المنطقتين الأخريين، تتخللها مساحات واسعة من أراضي الرعي

نُثرت فيها المنازل التقليدية لمربي الأبقار الذين كان معظمهم من اللاجئين العائدين من يوغندا.

الشركاء والمشاريع

تطورت مشاريع «تخيل التعايش معاً» الريادية في رواندا على مستوى المجتمع وكانت تدور بشكل عام حول النشاطات الاقتصادية، فقد وزعت منح نقدية لشراء المواد والخدمات عبر شريك منفذ. وكانت القضية الرئيسية في مسألة الشركاء المنفذين هي الطريقة التي يتم فيها اختيار المشاريع والنواحي المتعلقة ببناء القدرة والتي تكمن في عمليات صنع القرار ومراقبة المشاريع. كان الشركاء المنفذون للمفوضية في مشاريع تخيل التعايش في رواندا هما أوكسفام البريطانية و NPA (منظمة مساعدة الناس النرويجية). وقد بدأ العمل المشترك حول مبادرة «تخيل التعايش معاً» على أشده في يوليو/ تموز 2001.

أوكسفام البريطانية

نشطت أوكسفام في رواندا منذ عدة سنوات، وكان عملها يدور مع المجتمعات بشكل رئيسي حول مشاريع المياه وإعادة البناء. بدأ تعاونها مع مشاريع «تخيل التعايش معاً» أوائل عام 2001 بعد إجراء تقييم مطول للمجتمعات التي ظلت تعمل معها منذ عام 1994. ووسط هذه المجتمعات المتقاة، سهّلت أوكسفام عملية اختيار لجنة ممثلة من قبل المجتمع مؤلفة من 25-30 شخصاً من أجل المشاركة في حلقات التدريب التي صُمّمت لتعزيز مهارات حل النزاعات. وبعد إتمام عملية الاختيار، قامت أوكسفام بتقديم أول ثلاث جلسات، ركزت فيها على مسائل بناء القدرة، والاتصال، ومهارات الإصغاء وحل المشاكل بشكل مشترك. وبعد إنهاء هذه الجلسات التدريبية، قامت اللجان بتحديد المشاريع التي يرغب المجتمع بتنفيذها والتي ستلقى الدعم من أوكسفام. وفي روهينجيري، اختارت اللجان ثلاثة وأربعين مشروعاً حتى الآن، كانت في معظمها مشاريع تربية ماشية، أما في أوموتارا، فقد اختير عشرون مشروعاً في مجال الفنون، والزراعة، وتمويل القروض، وتربية الماشية.

(«مساعدة الناس» النرويجي) NPA

استخدمت NPA مقاربة مختلفة في اختيار الشركاء المحليين الذين ستعاون في العمل معهم. فبدلاً من إيجاد لجان جديدة، قامت NPA بمشاركة المؤسسات والجماعات التي كانت تعمل حالياً على مشاريع التعايش. وقد تم اختيار ثلاثة شركاء محليين حتى الآن هم: مجموعة سيكولونغو وهي مجموعة شابة تهتم بالفن والثقافة. ومجموعة Equipes de Vie (معدات الحياة) وهي مجموعة كبيرة تتألف من 1800 امرأة يتوزعن على ثمانين مؤسسة، ويتكون معظمهن من الأراامل اللواتي لحين من المذابح العرقية والنساء اللواتي أودع رجالهن في السجون بتهمة ارتكاب الإبادة الجماعية. كما تتبع NPA مقاربة أخرى في بناء القدرات وتجميع المجموعات الصغيرة في لقاءات وفي تدريبات رسمية من أجل مساعدة هذه المجموعات على اختيار المشاريع وتطوير طرح المشاريع على المستوى الأصغر.

المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة UNHCR وشبكة التعايش
من أجل جمع المعلومات حول الدروس المستفادة، وتعبئة فراغ محدد في عملية التنسيق، كأساس للقيام بعملية مسح، تم تطوير شبكة تعايش رواندية من قبل المفوضية العليا. وقد عملت المفوضية مع هيئة المصالحة والوحدة الوطنية ومع مجموعة إدارة النزاعات في جامعة رواندا الوطنية من أجل تنسيق وتسهيل الاجتماعات الشهرية حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى التي يتركز عملها حول التعايش⁽²⁾. وتشمل هذه المواضيع تأثيرات إعادة دمج السجناء المتهمين والمدانين في مسيرة التعايش في رواندا، وقضايا متعلقة بهيئة المصالحة والوحدة الوطنية، والشباب، والنساء وقضايا الأراضي ومرض الإيدز وإعادة دمج الجنود المسرّحين من الخدمة في المجتمع.

ومن المثير للدهشة، في العديد من الحالات، أن هذه الاجتماعات والشبكات قدمت الفرص الأولى للمشاركين للقاء بعضهم البعض، والتعلم من تجارب التعايش

في مناطق أخرى وكذلك خلق روابط بين المنظمات والأفراد الذين يعملون من أجل نفس الأهداف. وقد ساعدت العلاقات التي بنيت عبر هذه الشبكة على تسهيل إطلاق مبادرة موازية أوجدتها منظمة غير حكومية محلية تدعى «بيت أصدقاء السلام» والتي تقيم «غداء سلام» كل شهر وتعرض مسلسلات سينمائية من أجل تعزيز عمل الشبكة.

ورشات العمل من أجل التعايش

عقدت المفوضية العليا اللاجئيين التابعة للأمم المتحدة عدة ورشات عمل تشاركية مع شركاء رئيسيين في شبكة التعايش. وقد أنجزت هذه الورشات هدفاً يتعلق ببناء الفريق وقدمت معلومات هامة عن الدروس المستفادة من التجارب أو ما يمكن تسميتها بأفضل الممارسات المتعلقة بالتعايش. وشملت المواضيع التي تمت مناقشتها أفكاراً عن التعايش، ومعايير لاختيار المشاريع، ومؤشرات عن التعايش وعن لمجّاح المشروع.

القيود

تسبب المشاكل الأمنية التي تحدث في بعض المناطق من البلاد بتقييد تنفيذ المشاريع الريادية. كذلك يشكل التوفر المحدود للكوادر المحلية والمجموعات المحلية المشاركة في رواندا قيداً آخر على عمل لمشاريع. فبعد سنين من الاضطرابات وهلاك السكان، لم يتبقّ إلا القليل من ذوي المهارات في تنفيذ المشاريع. كما أن سنين الإبادة العرقية والحروب التي مرّت تركت أضراراً تتعلق بغياب الثقة وتزايد المخاوف.

ولعل أهم ما يجب ذكره هنا، هو وجود انقطاع بين التركيز الوطني على المصالحة وبين عدم قدرة أغلبية الروانديين على الحديث عن العرقية أو عن الاختلافات بين الجماعات والذي أدى إلى نشوب نزاع عام 1994. فإثر المذابح العرقية التي وقعت في رواندا، تم حذف خانة العرق من الهويات الشخصية، ولم يعد يصح سياسياً التحدث بموضوع العرقية. وقد أدى منع الحديث عن العرقية إلى عرقلة قدرة المنظمات غير

الحكومية على تناول أسباب العنف الذي ظهر حديثاً في رواندا وتسهيل البدء في معالجته.

العدالة الانتقالية في رواندا

العدالة الانتقالية هي موضوع على درجة عالية من الأهمية في رواندا من حيث تأثيرها على قدرة الروانديين في التعايش والاندماج. ويعتقد الروانديون بوجود ترابط بين السلام والعدالة والتراحم والمصالحة، لذلك فهم يقولون بأنه لكي يحدث التعايش، يجب أن يتحقق هناك نوع من العدالة. ولكن عملية العدالة في رواندا تعتبر عملية معقدة بسبب الأعداد الهائلة من مرتكبي جرائم الإبادة وبسبب عدم الانتظام الحالي للنظام العدلي. وفي مواجهة هذه القيود، تعمل الحكومة الرواندية على إدخال نظام قضائي تقليدي يمكن فيه محاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم محددة ومتعلقة بالإبادة العرقية، على مستوى المجتمع من قبل نظراء لهم. وأمام النسبة العالية المطلوبة من المشاركة الجماهيرية، وحساسية المواضيع التي ستتم مناقشتها بالإضافة إلى حتمية نبش جراح الماضي، يبرز هناك تخوف بين العديد من المراقبين من أن مثل هذه العملية الملقبة «بغاكাকা»، رغم تناولها لمواضيع على غاية من الأهمية، سوف تصعد وبشكل غير متعمد من وتيرة النزاع وعدم الثقة داخل المجتمع. (انظر الفصل 3)، مما سترك أثراً مباشراً على إعادة الاندماج في المجتمع الرواندي ويؤثر في إمكانية التعايش في رواندا. لذلك تخضع عملية غاكাকা إلى المراقبة والمناقشة ضمن سياق المشروع.

مشروع تخيل التعايش في البوسنة والهرسك

دولة البوسنة والهرسك، التي تم الاعتراف بها عام 1992 كدولة مستقلة، هي واحدة من ست جمهوريات كانت تشكل سابقاً ما كان يعرف بجمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية الاشتراكية⁽³⁾. وتقع دولة البوسنة والهرسك جغرافياً في قلب تلك الفيدرالية. ويتألف سكانها من جميع العرقيات الموجودة في يوغوسلافيا. وهم البشناق (المسلمون) والصرب والكروات وهذه العرقيات الثلاث تشكل الأغلبية الساحقة من السكان.

وأمام هذه المعطيات من مزيج مختلف العرقيات، حققت منطقة البوسنة والهرسك أعلى نسبة من حالات الزواج غير العرقي وشكل هذا الأمر من نواح عديدة نموذجاً مصغراً لعلاقات الانسجام بين المجتمعات العرقية الرئيسية في يوغوسلافيا على المدى الأوسع. ولكن هذا الأمر تغير برمته عام 1992 عندما اندلعت الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك إثر نشوب النزاع بين سلوفينا وكرواتيا. وخلال أسابيع ضاعت جميع الأفكار التي جمعها التعايش بين الأعراق وجاءت نتيجة الحرب بعد ثلاث سنوات ونصف السنة بمحصلة بلغت مائتي ألف قتيل ومليون ومائتي ألف مهجر إضافة إلى مليون آخر من المشردين. كما أضاف هذا النزاع كلمة «التطهير العرقي» إلى قاموس الحروب العالمية.

وكانت النتيجة، مع حلول نهاية عام 1995، ظهور دولة جديدة، انفصلت كما ينفصل الزيت والخل، بكل مزيجها العرقي. وعاش الصرب في كيائها الشمالي المدعو جمهورية صربيا فيما تقاسم الكروات دون رغبتهم كياناً فيدرالياً في الجنوب مع البشناق. وانتهت الأمة إلى حطام جسدي واجتماعي واقتصادي. وكانت الطريقة الوحيدة لمحاربة أي تجدد للتطهير العرقي هي المساعدة على إعادة الإصلاح والتأهيل - مساعدة الأفراد على العودة إلى منازلهم وبدء حياة جديدة - وقد ساعدت جهود الإصلاح التي بادر بها المجتمع الدولي الآلاف من السكان حتى اليوم. والآن تولى مشاريع التعايش التي تدعمها المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، انتباهها إلى هذه المسألة: كيف يمكن المحافظة على عودة اللاجئين والمشردين ضمن البيئة العرقية المختلطة ما بعد الحرب، كخطوة في إعادة تثبيت التعايش؟

ما بعد النزاع

منذ عام 1996، والمفوضية العليا تقوم بمساعدة الأقليات على العودة إلى منازلهم التي عاشوا فيها قبيل الحرب، وكانت هذه المساعدة تتم عبر الجهود لإعادة إصلاح الملكيات المدمرة أو عبر الضغط على السلطات المحلية من أجل إعادة تثبيت العائدين

في منازلهم السابقة التي تم احتلالها مؤقتاً من قبل آخرين. ومنذ عام 1998، عندما بدأ توثيق عودة الأقليات في سجلات، عاد ما يقارب 287.000 شخص إلى منازلهم في البوسنة والهرسك. ورغم هذه الأرقام المشجعة، إلا أن المفوضية تقدّر عدد اللاجئين والمشردين الذين بقوا في المنطقة بما يقارب 600.000 شخص. وهؤلاء الأشخاص بحاجة إلى حل مقبول ينهي معاناتهم.

لم توفر اتفاقيات دايتون أي إطار سياسي يخدم عملية التعايش، ناهيك عن الهدف الأصعب وهو المصالحة. فقد تُركت فكرة تحقيق العدالة بيد محكمة الجنايات الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولعل من الأهمية بمكان أن أحداً من قبل السلطات، سواء القومية منها أم الكيانية أم المحلية في البوسنة والهرسك لم يرقم بأي خطوات ملموسة باتجاه فتح باب الحوار حول ما حدث خلال النزاع. لذلك لا يوجد حتى الآن قيادة سياسية تتبنى جهود المصالحة بين العرقيات المتناحرة وإذا ما حدث أمر من هذا القبيل، باتجاه نشاطات التعايش في البلاد، فهي تلك المبادرات على مستوى الأوساط الشعبية، والتي انطلقت وتلقت تمويلها بشكل عام من المجتمع الدولي. وقد عملت تلك المبادرات كنموذج لتطبيق مشروع «تخيل التعايش معاً» في البوسنة.

مواقع المشروع: درفار وبريجيدور (كوزارك)

اختارت المفوضية منطقتين في البوسنة لتكونا مواقع ريادية لمشروع «تخيل التعايش معاً» والموقعان هما درفار، وكوزارك وهذه الأخيرة هي خاصية من ضواحي بلدة بريجيدور.

ودرفار هي بلدة تعمل في الأخشاب، وتقع في الجزء الغربي من المنطقة المعروفة بكراجينا البوسنية. قبل الحرب، كان يسكن درفار ما يقارب الستة عشر ألف نسمة، بينهم 97% من العرقية الصربية. وفي عام 1995، طردت الأغلبية الساحقة من صرب درفار بالقوة من قبل القوات الكرواتية وتم لاحقاً توطين كروات البوسنة فيها. ورغم

أن البيثة بقيت هشة جداً، إلا أن عام 1997 شهد بداية عودة أوائل الصرب إلى بلدتهم. ورغم أن الظروف المساعدة على العودة قد تأثرت سلباً في مناسبات عدة، تخللتها أحياناً أحداث عنف وشغب، إلا أن صرب البوسنة عادوا إلى البلدة بأعداد ملموسة. وفي نفس الوقت بدأ عدد من اللاجئيين الكروات الذين استوطنوا درفار بالعودة إلى بلداتهم ما قبل الحرب متيحين المجال للصرب البوسنيين بالعودة إلى بلدتهم وإعادة اقتناء ممتلكاتهم. واليوم يقدر عدد سكان درفار بتسعة آلاف شخص ينقسمون بالتساوي بين كروات مهجرين وصرب عائدين. وعلى الرغم من أن عدداً آخر من الصرب قد يعود إلى درفار إلا أن التقديرات تدل على أن 80% من المهجرين الكروات تقريباً يرغبون بالبقاء في البلدة.

ولسوء الحظ، ما زالت القوة السياسية والاقتصادية في درفار بيد كروات البوسنة. كما أن الاستثمار الرئيسي في البلدة وهو مصنع أخشاب يسمى فينفست، يدار من قبل كروات البوسنة ولا يوظف سوى كروات. كذلك يحتل الكروات أغلبية وظائف البلدية، كما أن جيش البوسنة الكرواتي ما زال يحتفظ بوجوده في وسط البلدة.

أما بريجيدور وهي ثاني كبرى البلدات في جمهورية صربيا، فتقع على مسافة خمسين كيلومتراً من بنجا لوكا. وقبيل الحرب كان عدد سكان بريجيدور يقارب 120.000 نسمة ينقسمون بالتساوي بين صرب وبشناق. وخلال الحرب، أنشئت القوات الصربية ثلاثة معسكرات اعتقال في المنطقة مما اضطر البشناق إلى الهرب، بحيث أصبحت بريجيدور بعد ذلك معقلاً صربياً. ومع هروب البشناق تحرك المهجرون الصرب للإقامة في بريجيدور وضواحيها بما فيها بلدة كوزاراك. ومنذ عام 1998، شهدت منطقة كوزاراك الكبرى عودة 2500 من الأقليات (معظمهم مسلمون) إلى منازلهم نتيجة جهود ضخمة لإعادة الإعمار بذلها المجتمع الدولي. وفي نفس الوقت بقي ما يقارب 1300 من المهجرين الصرب في كوزاراك. وعلى الرغم من أن الاهتمام الملموس والمساعدة اللذين أبداهما المجتمع الدولي في إعادة إعمار البيوت والبنية

التحتية أوجدا ظروفاً أساسية لحياة طبيعية نسبياً بالنسبة للعائدين، إلا أن الدمار الذي لحق ببنية الاقتصاد خلال الحرب ترك أثره على المنطقة من ناحية غياب الوظائف وفرص العمل.

مشروع genesis (التكوين) الشريك المنفذ للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة

كانت منظمة Genesis وتعني بالعربية (التكوين) هي الشريك التنفيذي المباشر للمفوضية العليا عام 1999، وذلك عبر أحد مشاريع المبادرات النسائية البوسنية، وقد تكفلت مشروعاً يخدم أفراد المجتمع وأطفال المدارس وغيرهم من المتفاعلين الذين اختارتهم المفوضية، عُرف باسم فيديو باص أو الحافلة الفيديو، والمكتبة المتحركة. ومنظمة Genesis نفسها هي نموذج للتعايش إذ إنها تضم بين كوادرها، أعضاء قادمين من مختلف الأعراق.

المشاريع

حيث أن جهود التعايش، كانت جميعها مصممة على مستوى الأوساط الشعبية، فقد نشطت جينيسيس في موقعين داخل دولة البوسنة والهرسك، والتقت مع السلطات المحلية ومع المنظمات غير الحكومية والقيادات البارزة في المجتمع. كما أسهمت في تحديد احتياجات المجتمع وتطوير شبكة من المجموعات التي توجه عملها نحو التعايش من أجل معالجة هذه الاحتياجات عبر مبادرات محلية. ومنذ ذلك الوقت تمكنت المفوضية العليا بمساعدة مستشاري جينيسيس من تحديد 19 منظمة غير حكومية رسمية وغير رسمية، ترغب في مساعدة المفوضية وجينيسيس على تنفيذ ستة وعشرين مشروعاً للتعايش في درفار وكوزاراك؛ ونصف هذه المشاريع تدرّ دخلاً أما الباقي فكان عبارة عن مشاريع ثقافية وتثقيفية ونفسية اجتماعية أو مبادرات رياضية. وقد قامت المنظمات المحلية غير الحكومية بتنفيذ معظم هذه النشاطات المختارة وساعدتها في ذلك جماعات كوّنّت لنفسها سمعة في العمل التعايشي. بينما بقيت منظمات وجماعات أخرى تأسست حديثاً بحاجة إلى بناء القدرات من أجل تفعيل نشاطاتها.

وكانت المعايير الأساسية التي طُبِّقت خلال جولتين من الاختيارات للمشاريع وللجماعات، تركز حول عدة مواضيع رئيسية. فالمشاريع الصغرى يجب أن:

- تكون على مستوى المجتمع، مدعومة بالكامل من المنظمات المحلية غير الحكومية ومن الجماعات الأخرى، وتشمل القيام بنشاطات مشتركة بين أطراف النزاع ويستفيد منها الجميع.
- توجد سياقاً للعمل يمكن أن تبنى من خلاله العلاقات، ويمكن ضمنه إصلاح الضرر الذي وقع بين الناس.
- تعتنق مبدأ المعاملة غير المميّزة بين الأعراق.
- تستطيع أن تكرر نفسها وتتكيف مع أماكن أخرى.
- تعد بترك مفعول أو أثر مستدام يتعدى مدى حياة المشروع.
- تملك مداخل متعددة، يمكن أن تبنى نشاطات التعايش على أساسها.

ورشات العمل حول التعايش

عملت جينيسيس، ضمن استشارة المفوضية، بتنظيم عدة ورشات عمل للمشاركين المحتملين الذين تم اختيارهم لمشاريع التعايش. وشملت المواضيع التي تم بحثها في ورش العمل، تعريف التعايش، وطرق تحقيقه من خلال نشاطات مقترحة ومبنية على أسس المجتمع، إضافة إلى المؤشرات المحتملة لقياس نجاحه، ومعايير اختيار المشاريع.

وكانت إحدى نتائج هذه الورش، ظهور لُحمة بين الجماعات العرقية خلال تقاسمها النجاحات والقيود التي تواجهها المشاريع ضمن المجتمع وخارجه. كذلك أتاحت الورش لبعض منظمي المشاريع، رؤية التعاون مع الجماعات الأخرى كوسيلة إيجابية من أجل دفع قدراتهم إلى الأمام نحو تحقيق أهداف مشروعهم. وعلى أية حال، استطاعت هذه المشاريع تحقيق تقارب بين الصرب والبشناق في كوزاراك وبين الصرب والكروات في درفار من خلال فتح مسارات للحوار وتقاسم خبرات وتجارب العمل معاً.

العدالة، عبر محكمة الجنايات الدولية

خلال فترة تأسيسها، اعتبر المجتمع الدولي محكمة الجنايات الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على أنها خطوة للأمام نحو معاقبة المذنب ومساعدة الضحايا على إقفال ملف الجرائم الرهيبة التي ارتكبت. ولكن هذا الأمر لم يحدث حتى الآن. فمعظم الجماعات في المنطقة تعتبر المحكمة ميسيّة جداً ومتحيزة جداً، وتضع الملامة بشكل رئيسي على الصرب. كذلك يشعر العديد من البشناق بأن المحكمة قد استهدفت فقط كبار الزعماء ولم تتعامل مع جنود الجيش النظامي، ولا مع السلطات المحلية أو رجال الشرطة الذين أسهموا في ارتكاب جرائم الحرب خلال فترة النزاع. وبشكل عام، يتوحد سكان البوسنة في نظرتهم بأن الفكرة التي تبنتها المحكمة من أجل المصالحة لم تفلح. وقد ترك هذا الفشل، بالإضافة إلى غياب حوار مصالحة تكفله الحكومة، معظم الجماعات العرقية على اختلاف أنواعها، متمسكة بوجهات نظرها المختلفة حول كيفية اندلاع الحرب وما خلفته وراءها إضافة إلى اختلافها حول مبدأ المسؤوليات الفردية والجماعية في الوقائع التي حدثت خلالها.

ملاحظات أولية حول الدروس المستفادة في رواندا والبوسنة

الملاحظات التالية هي جزء من المنظور الميداني الذي أدخل في تصميم البحث الأولي المذكور في الفصل السادس. وقد تم تعديل العمليات الميدانية بدورها، إثر جهود البحث والتقييم الجارية التي تقوم بها المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة.

تعريف وقياس التعايش

خلال مرحلة تطور مشروع «تخيل التعايش معاً»، لم يكن تعريف التعايش واضحاً بما فيه الكفاية. إلا أنه مع تقدّم المشروع، أدرك مكتب المفوضية العليا في البوسنة أن مفهوم التعايش في الممارسة هو نفسه ما كان يعمل به لسنين عديدة منذ توقيع اتفاقية دايتون تحت أسماء مثل مشاريع إغاثة أو إعادة دمج.

في رواندا، كان الكثير من الحوار يدور حول تعريف التعايش. فقد كان تعريف المفهوم صعباً أمام الانقسامات اللغوية والحضارية في البلاد، وكانت ترجمة فكرة التعايش في منطقة كينيا رواندا بشكل خاص أمراً شائكاً. وخلال ورش العمل والاجتماعات التي عُقدت في رواندا، تم طرح عدة تعريفات للتعايش، كان أكثر شمولية منها ما يلي: «التعايش هو العملية التي تتحقق من خلالها المصالحة، وتجمع بشكل متساوٍ بين السلام والحقيقة والعدالة والتسامح».

كذلك تم طرح موضوع آخر في كلا الموقعين، يتعلق بصعوبة تعريف وقياس مدى النجاح في تحقيق التعايش. فبينما كانت بعض مراحل المشروع سهلة التحديد، ظل الاختبار الحقيقي للتعايش كامناً في تغير مواقف السكان وهي أمور يصعب تصنيفها.

تركيز المشروع على المدى القصير مقابل عملية التعايش على المدى الطويل

في رواندا وفي البوسنة، كما في معظم البلدان الخارجة من نزاع، كان تطوير الثقة هو المفتاح للتعايش. فأمام وجود شبكات اجتماعية مبعثرة، كانت مسألة بناء الثقة وتطوير نشاطات المجتمع تأخذ بالضرورة وقتاً طويلاً جداً، على نقيض شديد لمشاريع المفوضية العليا القصيرة المدى في الأحوال الطارئة.

كان على عمليات إعادة اللاجئين أن تبدأ بسرعة، مع وجود ستة أشهر فقط لمتابعة العائدين؛ وكان على المفوضية بعد ذلك أن تركز على الخطوات الأولية لبناء نوع من الثقة المطلوبة لتحقيق التعايش.

التدريب على حل النزاعات والتغيير

يبدو أن هناك إجماعاً على أن التدريب المتعلق بحل النزاعات، والذي نعتقد بأنه جوهري في تشجيع التعايش، لا يمكن فصله عن مشاريع التطوير الاقتصادي أو مشاريع الإغاثة الإنسانية. وقد ذكر الشركاء مراراً أنه عندما يقدم التدريب وحده فقط

«لا يستطيع الأشخاص الجياع التركيز». إلا أنهم لاحظوا أيضاً أن النشاطات الاقتصادية وحدها فقط يمكن أن تتسبب بظهور علاقات متناحرة، أو حتى حدوث أعمال عنف كما ذكرت ماري إندرسون في نموذجها «لا تؤذي»⁽⁴⁾.

مقاربة بناء القدرة مقابل مقاربة التنفيذ التقليدي للمشروع

ركّز كل من الشركاء المنفذين على عملية اختيار وتحديد المشاريع الصغرى وقاموا بإدخال نواحٍ متعلقة ببناء القدرة مثل تحليل النزاعات، ومهارات حل المشاكل، ومهارات الاتصال. وكانت الفكرة من وراء هذا هي أن تلك المهارات ضرورية لبناء التعايش وأنها إذا لم تتم بشكل صحيح، فإن المشروع نفسه لا يمكن أن يؤدي إلى التعايش.

دور الدين في رواندا

أغلب الجماعات التي تعمل على بناء التعايش أو المصالحة في رواندا هي إما منظمات غير حكومية تحمل ارتباطات دينية أو منظمات ذات بنى دينية مؤسسية. وهذه القاعدة الدينية تطرح موضعين هامين يؤثران على العمل في مشروع «تحليل التعايش معاً». أولاً: أن الأمم المتحدة هي منظمة علمانية، والتركيز القائم على الإنجيل لدى العديد من الجماعات يجعل العمل صعباً أحياناً. ثانياً: في العادة لم يتم ضمن المجتمع مناقشة دور الكنائس قبل وبعد حروب الإبادة. لأن الكنائس نفسها أحياناً، قد اتهمت بارتكاب المذابح أو في أغلب الأوقات أشخاص ينتمون إليها (وبعضهم أدين في المحاكمات المختلفة التي جرت). كذلك هناك العديد من المواضيع الحساسة المتعلقة بهذا الموضوع والتي تحتاج إلى دراسة أعمق.

اختيار الشركاء المنفذين

تتطلب المشاريع التي تقوم على خدمة المجتمع الكثير من الوقت، ومن الموارد والخبرات الخاصة لتنفيذها. وأمام المسؤوليات الكبيرة التي تضعها المفوضية، يصبح من الضروري وجود شركاء محليين أو دوليين لإدارة تنفيذ المشاريع يوماً بيوم.

اختيار مواقع المشروع في البوسنة والهرسك

أظهر اختيار درفار وبريجيدور شيئاً فشيئاً أنه عمل صعب ويحمل معه بعض المشاكل. ورغم أن الموقعين كانا يحتويان على مزيج من الأعراق زمن الاختيار في أواخر عام 2000، إلا أنهما أخذاً يتحولان شيئاً فشيئاً إلى العرق الواحد بسبب ازدياد فعالية تطبيق تشريع الملكية عبر البوسنة والهرسك. وسوف يستمر اتجاه التحول إلى العرق الواحد في السنين القادمة. وعلى المرء أن يتساءل إلى أي مدى يمكن أن تتواجد مشاريع التعايش الناجحة في مناطق تشهد تزايداً في التحول إلى العرق الواحد.

اختيار متلقي المنح

اكتشفت المفوضية العليا أن عملية اختيار الشركاء والمشاريع لم تكن عملية سهلة أبداً، لأن المجتمعات الخارجة من العنف الجماعي غالباً ما تبقى مستقطبة لفترة من الوقت بعد انتهاء النزاعات، وكل شيء حولها ينظر إليه من منظور سياسي. لذلك يجب أن يقام توازن حذر حين يتم اختيار المنظمات التي تمثل مختلف الجماعات العرقية إضافة إلى تلك التي تمثل الأشخاص المشردين من منازلهم والعائدين.

أهمية المشاريع التي تدّر الدخل

هناك عنصر آخر يُعقّد عملية تعزيز التعايش، في الحالة البوسنية، وهو الوضع الاقتصادي السيئ في البلاد. فدولة البوسنة والهرسك تعاني من نسبة بطالة تتعدى الخمسين بالمئة. فهل يمكن لمجتمع منقسم أن يتصالح مع نفسه بعد حرب ضروس خلّقت أعداداً كبيرة من الناس بلا عمل وتركتهم يتذكرون أحقاد الماضي؟ أمام مثل هذه المعطيات، سوف يواجه أي مشروع يرغب بصدق في بناء التعايش مشاكل في الاستمرار والتطور والنجاح على المدى الطويل. وسوف يحتاج الأمر إلى برنامج وطني للمصالحة مترافق مع استثمار اقتصادي واسع وتنمية من أجل خلق الوظائف. وفي رواندا كانت جميع المشاريع الصغيرة المقدمة على شكل منح، مشاريع مدرة للدخل ما

عدا واحد فقط. كذلك أظهرت هذه المشاريع أن القضايا الاقتصادية هي في مقدمة اهتمامات المتفاعلين.

جهود المصالحة الوطنية في البوسنة ورواندا

هناك درس آخر يجب أن نلفت الانتباه إليه وهو أن التعايش الذي ينجز من خلال مشاريع شعبية صغيرة يبقى محدود الإنجاز. فمحكمة الجنايات الدولية لم تترك أثراً يذكر على مسألة المصالحة كما أن دولة البوسنة والهرسك لا تملك برنامجاً على مستوى الدولة لتحقيق هذا الغرض، بسبب غياب الإرادة السياسية لذلك في جميع مراتب الحكومة. لذلك فإن نشر مشاريع شعبية في البوسنة والهرسك لن يترك إلا أثراً ضئيلاً على مجتمع يفتقر إلى برامج موجهة للسلام في سياسته، ووظائفه وتعليمه وإعلامه. أما في رواندا فقد كانت هيئة المصالحة والوحدة الوطنية الشريك الأساسي للمفوضية العليا للاجئين في تعزيزها للتعايش. وعلى الرغم من أن أحد الأهداف المعلنة لمحكمة الجنايات الدولية في رواندا مشابه لمحكمة الجنايات الدولية ليوغوسلافيا السابقة من حيث تعزيز المصالحة إلا أن المحكمتين لم تتركاً سوى أثر بسيط إيجابي على مسألة المصالحة حتى اليوم.

تقييم التعايش

ظلت المشاريع الريادية في رواندا والبوسنة تخضع لتقييم متواصل، وسوف يستمر هذا التقييم وتؤخذ الدروس المستفادة من تصميمه وتطبيقه. وقد أثبتت البيئات التي ظهرت بعد الحرب والتي تختلف كثيراً في كلتا المنطقتين بأنها أرض غنية لتلك المشاريع الريادية. فالقدرة، والثقافة، والبنية التحتية والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل من المنطقتين قدّمت تناقضات هائلة. إلا أن القاسم المشترك بينهما كان الحقد العميق الذي سببته وحشية النزاع الذي بدوره تسبب في وقوعها. سواء كانت الإبادة العرقية في إحداها أو الجرائم القائمة على العرقية في حالة الأخرى.

سوف تتم مراجعة القرار باعتماد معظم الجهود على النشاط الاقتصادي. فعندما وضعنا تصميم المشاريع، كنا مدركين لمدى الفقر والحرمان اللذين يواجههما كلا المجتمعين في رواندا والبوسنة ومدى تأثيرهما على تقويض جهود المصالحة. وكان يتم تذكيرنا باستمرار بأن المعدة الخاوية لا تفكر بشيء أكثر من الطعام. كما أننا كنا واعين بأنه في كلا النزاعين، ظلت قضايا العقارات وملكيتهما، وقضايا المهن والأعمال والتعويضات تعتبر جوهرية قبل النزاع وخلالها وبعده. فقد كان الاقتصاد يشكل تأثيراً على العلاقات.

معظم المشاريع التي نفذت على المستوى الشعبي والتي جاء ذكرها هنا، نفذت من قبل مجموعات نسائية في كلا البلدين. لذلك يتوجب تقييم دور النساء في صنع السلام وفي إعادة بناء حياتهن وحياة مجتمعاتهن، ضمن سياق هذه المشاريع الريادية. كذلك كان دور الشباب وإسهامهم مهماً جداً ويتوجب التحقق منه، إضافة إلى أدوار الأكبر سناً من الذين شاركوا في المشاريع.

وهناك عنصر آخر يضاف إلى نجاح هذا المشروع، وهذا العنصر هو الحاجة لتكريس وقت كافٍ للعملية نفسها. فتنفيذ المشاريع لا يدنو من أهمية الخطوات المطلوبة للوصول إلى تنفيذها. والتدريب، وتطوير العلاقات بين أعضاء المجموعة وتصميم واختيار المشاريع والإجماع على أدوار أعضاء المجموعة، هي أمور تقع في قلب هدف التعايش. وتنفيذ المشروع هو في الحقيقة اختبار فيما لو كانت إعادة إحياء العلاقة التعاونية تعمل بنجاح.

وقد شكّلت شبكة التعايش التي أنشئت بنجاح في رواندا مصدراً للكثير من الأفكار الجيدة والآراء المتبادلة حول السلام، والمصالحة، وحل النزاعات. ولعل أحد العوامل التي سهّلت تنفيذ المشاريع في رواندا كان تكفل الحكومة الوطنية لمبدأ المصالحة الذي وجد مأسسته في هيئة الوحدة الوطنية والمصالحة. مثل هذا العامل لم يكن موجوداً في البوسنة، ومثل هذا الفرق في التأثير سيكون جزءاً من التقييم.

هناك مواضيع أخرى هامة تحتاج إلى دراسة أبعده، وقد تمّ تحديدها لتشمل ما يلي:

- ما هي الشركات وما هي الاختلافات بين مقاربات الشركاء المنفذين في رواندا وفي البوسنة؟
 - ما هو الدور الذي يلعبه التدريب على حل النزاعات في مشاريع التنمية الاقتصادية والإنسانية؟
 - ما هو الدور الذي تلعبه عناصر التغيير - الأفراد النشطون الملتزمون الواعون الذين قاموا بأعمال عظيمة؟ لم يستطع المشروع أن يستكشف هذه الفكرة تماماً في سياق أعماله.
 - ما هو تأثير مختلف الأحداث والعمليات الداخلية والخارجية على احتمالات التعايش؟ استطاع المشروع حتى الآن تحديد عدة مواضيع رئيسية: ففي رواندا ستلعب غاكاكا دوراً هاماً جداً في عملية تعزيز التعايش - سواء العملية القانونية نفسها أم القضايا المتعلقة بإعادة دمج السجناء المتهمين والمدانين. كذلك فإن شعّ الأراضى، وتنميتها واستخدامها؛ الفقر؛ فرض اللامركزية؛ الجنود المسرّحين من الخدمة؛ معدلات البطالة العالية؛ وازدياد نسبة الشباب الذين لا يحقّ لهم الاقتراع بين السكان. كل هذه تحمل معها تأثيراتها على عودة الحياة إلى حالة تعايش.
 - ما هي الأدوار المحددة للنساء، وللمفوضة العليا للاجئين، ولكوادر المنظمات غير الحكومية ولغيرهم من الأفراد الخارجيين الذين لهم تأثير هام على المصالحة؟ كما أن دراسة مثل هذه العوامل تعتبر مفيدة من ناحية المعلومات.
- هذه الأسئلة وغيرها سيتم طرحها فيما يجلب البحث معه دروساً هامة للمفوضة ولغيرها من العاملين في المجالات الإنسانية⁽⁵⁾.

ولعل مقارنة «تخيّل التعايش معاً» نحو إعادة بناء المجتمعات ومصالحاتها لا تبدو من الوهلة الأولى شيئاً مبتكراً أو جديداً. فالمنظمات الإنسانية مثل المفوضة العليا

لللاجئين، ظلت ومنذ عقود تنفذ مشاريع إغاثة على المستويات الصغيرة في حالات بعد النزاع. ولكن ما تفعله، مع ذلك هو أن تطلب منا أن نسأل سؤالاً آخر ولحلل تحليلاً آخر في موضوع التنفيذ قبل أن نقوم بذلك: هل هذا المشروع، رغم كونه صغيراً كما يبدو، يصنع التعايش بين المجتمعات المتنازعة؟

قد تثير المشاريع الريادية أسئلة إضافية أكثر مما تجيب. ولكن البحث يعتبر متطلباً ضرورياً لمنظمة مثل المفوضية العليا للاجئين من أجل أن تبقى سبّاقة ونشطة ومتجاوبة. ففي كل يوم نواجه تحديات تسببها المواقف اللاإنسانية وتحتاج إلى أن نجد لها حلاً إنسانياً. نحتاج أن نتخيل - فقط نتخيل - ما الذي يمكن عمله أكثر؟

ملاحظات

1. United Nations High Commissioner for Refugees, *Rwanda Recovery: UNHCR's Repatriation and Reintegration Activities in Rwanda from 1994-1999* (Geneva, Switzerland: Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, 2000).
2. The initial group consisted primarily of the key international NGOs or "key partners": Catholic Relief Services, Trócaire, Norwegian People's Aid, Oxfam, GTZ, and World Vision. Gradually donors and international and local NGOs were added.
3. The six republics in SFRY were Croatia, Slovenia, Bosnia and Herzegovina, Serbia, Montenegro, and Macedonia. Serbia contained two autonomous provinces, Kosovo-Metohija and Vojvodina.
4. See Mary B. Anderson, *Do No Harm: How Aid Can Support Peace—or War* (Boulder, CO: Rienner, 1999).
5. The research component is being conducted by a team from the Fletcher School, Tufts University, Medford, Mass.

تقييم التعايش

منظورات وتحديات

إيلين. ف. بايت

وُجدت مشاريع التعايش منذ عقود عديدة، رغم أنها كانت تسمى بأسماء أخرى (انظر الفصل 1)، ولكن مع تصاعد وتيرة الحروب الأهلية في عقد التسعينات، أصبحت الرئيسة السابقة للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، السيدة ساداكو أوغاتا، مهتمة بأعمال التعايش كوسيلة محتملة تساعد المفوضية على إدارة عمليات إعادة دمج اللاجئين في المجتمعات التي أصبحوا غير مرغوبين فيها، أو تم رفضهم فيها بعنف في العديد من الحالات. وكما ذكرنا في الفصل الخامس، فقد قامت المفوضية بشن حملة «تخيل التعايش معاً» عام 1999 واختارت البوسنة ورواندا كمواقع لمشاريع التعايش الريادية. ومن أجل ضمان فاعلية هذه المشاريع، ارتأت المفوضية القيام بتقييمات متواصلة لهذه الجهود، ومبينة على معلومات محدثة حول كل من نظرية التعايش وممارساتها. وشكل هذا الأمر تحدياً كبيراً، لأن تقييم هذه الجهود كان مجزئاً ولم يحظَ بإجماع حول كيفية إتمامه. ومع ذلك فقد وافق فريق من الباحثين من كلية فلتشر بجامعة تفتس Tufts على تولي هذه المهمة⁽¹⁾.

في هذا الفصل، سوف أقوم بفحص الافتراضات التي وضعناها مع بداية هذه الدراسة، ومراجعة استنتاجاتنا الرئيسة، على أمل أن تؤدي منهجيتنا إلى تحسين معايير ممارساتنا. ومن المهم أن نذكر هنا أن أساليبنا في العمل قد طوّرت لتناسب الاستخدامات العملية من قبل الكوادر الميدانية العاملة في مؤسسة دولية كبيرة، ولم

تطوّر لتلائم ذوق علماء اجتماع درّبوا لجمع معلومات أكاديمية صرف. وأخيراً، سوف أقوم بالتعليق على التغييرات التي سوف ندخلها في منهجيتنا تلك، بناءً على تجاربنا وخبراتنا في هذه الدراسة.

الافتراضات المستمرة

بداننا هذه الدراسة بالافتراضات التالية، المبنية على خبراتنا السابقة في السعي من أجل التعايش، وعلى التوقعات التي سمعناها من المفوضية العليا للاجئين:

- 1- من المهم استكشاف كيف يصف أعضاء المجتمع المنقسم، مسألة التعايش، وذلك من أجل تأطير هذه المبادرة بطرق تعكس آراء المشاركين المحليين.
- 2- من المهم أيضاً استكشاف كيف يصف أطراف التدخل الخارجية، مسألة التعايش، من أجل معرفة النزعات والاتجاهات التي يحملونها معهم إلى عملهم هذا.
- 3- إن الجمع بين الأشخاص الذين شردوا من منازلهم، أو اللاجئين العائدين إلى منازلهم وبين السكان المقيمين، للقيام بنشاطات مختلفة، هو أمر جيد يساعد على تطوير علاقات كل طرف مع الطرف الآخر.
- 4- المشاريع المدّرة للدخل هي أكثر أنواع النشاطات فاعلية في تعزيز التعايش، وذلك بسبب شحّ الفرص الاقتصادية في المجتمعات المنقسمة.
- 5- جميع النشاطات يجب أن تُستهل بالتدريب على حل النزاعات من أجل تحسين مهارات الاتصال، والتفاوض وحل المشاكل.
- 6- ولأن معظم الناس داخل المجتمعات المنقسمة، عانوا بشدة من أضرار العنف في بلادهم، فإن تشجيعهم على الحديث حول تجاربهم السابقة، يساعد على وضع العلاقات في إطارها الإنساني وعلى تسريع عملية الشّام جروحهم.
- 7- يجب أن تستهدف النشاطات، النساء والشباب بشكل خاص، لأن النساء هنّ الأكثر قدرة على بناء الجسور داخل المجتمعات، كما أن الشباب هم أمل المستقبل.

- 8- للقيادة أهمية خاصة في نشاطات التعايش، كما أن الطريقة التي تتم فيها إدارة المشاريع، يجب أن تكون نموذجاً ممثلاً لأنواع القيم والمبادئ التي يسعى التعايش إلى تعزيزها.
 - 9- هناك تأثير ملموس للسياق الذي تتم ضمنه أعمال التعايش، على نجاح النشاطات في كل موقع.
 - 10- يجب أن يركز تقييم نجاحات المشروع على العملية التي تحققت من خلال النتائج إضافة إلى النتائج نفسها.
 - 11- تتأتى استدامة المشاريع من العلاقات التي تُبنى خلال فترة السنة الأولى من تطبيق المشروع الريادي.
 - 12- يمكن للمفوضية أن تعمل كعنصر تغيير في تلك المجتمعات، من خلال تقديم الموارد والدعم المؤسسي الأولي اللازم لإطلاق جهود التعايش.
- ومن أجل تقييم صحة هذه الافتراضات، قمنا بمقارنة ثلاث مجموعات من المعلومات، هي: تحاليل المناطق الريادية الخمس (بريجيدور ودرفار في البوسنة، وإقليم روهينجيري، وأوموتارا، وبوتاري في رواندا، كذلك المقاربات التي استخدمت من قبل الشركاء الثلاثة الذين قاموا بتنفيذ المشاريع، وذلك من أجل تنظيم التدخلات (منظمة جينيسيس في البوسنة، وأوكسفام البريطانية، ومنظمة إغاثة الشعوب النرويجية في رواندا). وأخيراً تطور وتطبيق أربعين مشروعاً قامت بتنفيذها مجتمعات تلك المناطق.

استنتاجات ملموسة

رغم أن هذه الاستنتاجات، تعتبر أولية فقط، في مواجهة قصر المدة الممنوحة لتطبيق هذه المشاريع، إلا أن بعض النتائج أثارت دهشتنا.

أهمية الشريك المنفذ

لم نكن نضع ضمن توقعنا أهمية الشريك المنفذ، والذي أصبح واضحاً أنه العنصر الأساسي في نجاح أعمال التعايش. فقد قام هؤلاء الشركاء المنفذون،

وبالتعاون مع الكوادر الميدانيين في المفوضية، بتحديد الاستراتيجية التي يجب أن تتبع في كل مجتمع، وشكلوا الخط الأمامي في منظور النشاطات وفي دعمها. كذلك، كان يُنظر إليهم كنماذج للمواقف والسلوكيات المطلوبة حيال التعايش، والتي كانت المبادرة ترغب في تثبيتها داخل المجتمعات المستهدفة. أيضاً شكل هؤلاء العدسة الهامة التي يمكن من خلالها رؤية الأحداث والقضايا والمواقف والمنظورات المحلية الأساسية لجهود التعايش، وتفسيرها.

كان على الشركاء أن يتخذوا قرارات استراتيجية هامين هما: أولاً كيف تجعل المجتمع يشارك في النشاطات، والثاني كيف نضع معايير لاختيار المشاريع.

جينيسيس: منظمة بوسنية غير حكومية، وشريكة منفذة للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة

قامت جينيسيس بالجمع بين طالبي وظائف محتملين من كل مجتمع، من أجل التعريف بالمشروع وشرح معاني التعايش المتضمنة فيه: الاتصال، التفاعل، التعاون، والثقة. وقامت المجموعة من أجل ذلك بدعوة قيادات المجتمع، ورؤساء المنظمات غير الحكومية الأخرى، وعدد من منظمات المجتمع. وشملت ورشة العمل الثانية بعد ذلك أفراداً وجماعات من كل مجتمع، أبدوا اهتماماً بطلب منح، وساعدتهم جينيسيس خلالها على تطوير أفكارهم كما شجعتهم وبيّنت لهم عناصر التعايش المتضمنة داخل كل اقتراح، ثم عملت على التخلص من الأفكار المتشابهة. كذلك بدأت جينيسيس في تلك المرحلة بتقييم من كان برأيها يحمل إيماناً حقيقياً بالتعايش، لكي يتم فرزهم عن الذين جاؤوا فقط لتحصيل المنح. إضافة إلى ذلك ظلت جينيسيس تبحث عن مرشحين يمكنهم وضع أهداف حقيقية ضمن الإطار الزمني المحدد، كما يمكنهم إظهار عنصر التعايش بشكل واضح ضمن مشروعهم، إضافة إلى قدرتهم على إدارة ذلك النشاط المقترح من قبلهم.

كانت استراتيجية المفوضية في البوسنة تعمل ضمن مجالات اجتماعية متعددة وتستهدف مجموعات مختلفة ومتعددة أيضاً. لذلك قامت جينيسيس بتصنيف مشاريع

تتعلق بالرياضة، والتوظيف، والتعليم، والأوضاع الاجتماعية والعلاجية. كذلك استهدفت مشاريعها مختلف الفئات المشاركة في مبادرات التعايش، كالرجال، والنساء، والشباب وكبار السن، وسكان المدن والريف، وبالطبع الأشخاص من مختلف الخلفيات العرقية. وكانت هذه المشاريع تحمل ضمنها إيجابية إظهار إمكانية التعايش في مختلف التفاعلات الاجتماعية وضمن مجموعات سكانية مختلفة، كما أنها أعطت فريق البحث سلسلة غنية من المواد لتحليلها. ومع ذلك فقد حملت معها احتمالاً سلبياً ببعثرة موارد المبادرة بحيث يصعب التركيز على أي من هذه الأصعدة ويمنع تلقيه الاهتمام المركز الكافي.

المنظمة النرويجية لإغاثة الشعوب

طلبت المفوضية العليا للاجئين من المنظمة النرويجية لإغاثة الشعوب بأن تقوم بشن مبادرة في مقاطعة بوتاري الرواندية، وإثر ذلك قررت المنظمة أن تنفذ مشروعها من خلال المؤسسات المحلية الموجودة في المنطقة والتي تحمل ضمن مفاهيمها أهدافاً تعايشية. وقامت المنظمة بتحديد عدد من تلك المؤسسات، وأجرت عدة مقابلات مع كوادرها ومنتفعيها واختارت أخيراً ثلاثاً منها للعمل معها، مظهرةً تقييم هذه المؤسسات لاحتياجات المجتمع من أجل مساعدتها في تطوير مقترحات المشاريع التي تحتوي على عناصر تعايش في نصوصها. لم يكن لدى المنظمة النرويجية أية خبرة سابقة في العمل داخل بوتاري (رغم أنها نفذت عدة برامج في أنحاء أخرى من رواندا) وكان لغياب هذه العلاقة، بالإضافة إلى غياب المعرفة العميقة للوضع المحلي أثر في تقويض فاعليتها، خاصة في الحالات التي كان يمكن للتنفيذ السياسي فيها أن يساعد على دفع المشاريع إلى الأمام.

أوكتاف – بريطانيا العظمى

في صيف عام 2000، شنت أوكتاف مبادراتها الخاصة بها، بعد عملية مراجعة مطوّلة لكامل برنامجها في رواندا. وشهدت نتائج هذه المراجعة إعادة توجيه تركيزها في رواندا على اتخاذ قرارات مبنية على المجتمع وعلى إدارة النزاعات⁽²⁾.

ولتحقيق هذا الأمر، قررت أوكسفام العمل مع المجتمعات ككل بدلاً من العمل مع جماعات موجودة ضمن هذه المجتمعات. وطرحت المنظمة تساؤلاً حول الافتراض القائل بأن المدخل الأفضل للعمل التعايشي هو عبر مشاريع تنفذ ضمن مؤسسات موجودة، أو مشاريع مبنية على التغذية الراجعة القادمة من المجتمع، وذلك بعد أن لاحظت المنظمة أن هذه المؤسسات نفسها قد تشكل مصدراً للانقسامات (فهي موجهة عادةً نحو مجموعة محددة ولذلك لا تقدم نفعها إلى المجتمع بكامله). لذلك قامت أوكسفام بتحديد «خلايا» معينة في إقليمي روهينجيري وأموتارا، وعملت مع مجالس تنمية المجتمع في كل خلية. في البداية حضرت أوكسفام عدة لقاءات للمجتمعات، وفي هذه اللقاءات حددت أوكسفام أهداف ومعايير مشروعها وأبلغت كل مجتمع بأنهم سيتلقون كمية معينة من النقود. وكانت الخطوة المهمة هنا هي أن المجتمع نفسه ككل وليس قيادته فقط، كان عليه أن يقرر كيف سيتم تخصيص الأموال. وكما بينت أوكسفام في تقريرها الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2001: «أظهرت الاجتماعات التي عقدت داخل المجتمعات المستهدفة أن هذه الأخيرة تبحث عن طرق للوصول أموال المنح الصغيرة إلى المجتمع بدلاً من الأفراد. فني روهينجيري، على سبيل المثال، اقترحت المجتمعات أنه بدلاً من تقديم المنح عبر مؤسسات تركز عملها على فئات أو مصالح معينة (على سبيل المثال، نقابات المزارعين أو مؤسسات الأرملة) فإن النقود يجب أن تقدم إلى مشاريع تخدم المجتمع وتنفذها أجهزة تقليدية صُممت خصيصاً لمنفعة المجتمع برمته: مثلاً «سيارة إسعاف» وهي جهاز تقليدي يمثل هذه الفكرة - وهي بنية موجودة حالياً ويمكنها الوصول إلى كل فرد في المجتمع». ولعل حقيقة أن المجتمع كان مدركاً بأن المنح سوف تذهب لمنفعة المجتمع برمته، أسهمت في زيادة المشاركة في اللقاءات التي تمت داخل المجتمع وفيما تلاها من عملية اتخاذ القرارات.

مثل هذه المقاربات والقدرات المختلفة تركت أثراً أكبر من أي عنصر آخر على تحديد تأثير مشاريع التعايش لكل منطقة. فكل منها يملك نقاط قوته ونقاط ضعفه.

وقد أرسى أوكسفام برنامجها الذي يركز على المجتمع برمته، أكثر الأسس صلابة لتحقيق تغيير دائم.

عدم ملائمة نظرية الاتصال وإدارة الدخل

لدينا نظريتان أولويتان تتعلقان بنوعية النشاطات الأكثر قابلية لتسهيل التعايش: الأولى تقول إن إعادة اللاجئين وجمعهم مع السكان بطرق مختلفة، يمكن أن تعزز العلاقات بينهم، والأخرى تبين أن النشاطات المدرة للدخل يمكن أن تكون أكثر فاعلية في هذا المضمار. ولكن أيًا من النظريتين لم تثبت صحتها.

إعادة تجميع الناس كمنطلق للعلاقات

يعتبر هذا الموضوع نوعاً من نظريات الاتصال المعروفة، والتي تحمل افتراضاً رئيسياً يقول بكل بساطة بأن جمع الناس مع بعضهم البعض كفيل بطريقة ما بأن يحدث تغييراً: فهم سيتحدثون وسيشربون القهوة وسيضحكون ويكتشفون أن لديهم مصالح مشتركة وأنهم جميعاً بشر وليسوا وحوشاً. وبناءً على هذه النظرية، تم البحث عن مشاريع توجد الظروف التي تمكن الناس من الاجتماع مع بعضهم البعض حول نشاط معين. وبذا تحفّ حدة النزاع بين مجتمعات العائدين من خلال تطبيع الاتصال مع الطرف الآخر.

أحد الاستنتاجات كان أن الاتصال لن يسهّل عملية التعايش إلا إذا كان النشاط موجهاً في الأصل ومصمماً لكي يفعل ذلك. على سبيل المثال، لم تستطع النشاطات التي جمعت بين الناس لحضور فيلم سينمائي أو تلقي دروس حول ولادة الأطفال، لوحدها أن تطوّر أي علاقات. هناك أشياء أخرى يجب إدخالها في هذا السياق، مثل: تسهيل الحوار، التدريب على إدارة النزاعات، تقاسم اتخاذ القرارات - وذلك من أجل تثبيت العلاقات وتحسينها.

المشاريع المدرة للدخل

حازت هذه المشاريع على اهتمام خاص من المفوضية العليا لأنها كانت تشكل واحدة من الفرضيات المعمول بها والقائلة بأن أفضل استراتيجية هي استخدام هذه

المشاريع كحافز للناس من مختلف الهويات والجماعات للاتصال ببعضهم البعض. مثل تلك المشاريع يمكنها أن تحقق هدفين هامين في وقت واحد. التعايش والتنمية الاقتصادية. لذلك كنا مهتمين جداً باختبار هذه الفرضية ووجدنا أنه وضمن الوقت القصير المتاح لتنفيذ المشروع، لم يحقق أي من تلك المشاريع المدرة للدخل كفايته المالية، على الرغم من أن العديد منها كان يحمل إمكانية لذلك. أيضاً، لم تكن المشاريع المدرة للدخل ضرورية أو حتى كافية لإنجاح جهود التعايش. لم تكن ضرورية للتعايش بسبب وجود مشاريع عديدة أخرى غير مدرة للدخل تعطي نتائج إيجابية في التعايش. ولم تكن كافية لإحداث التعايش لأن مشاريع الدخل التي تحمل منافع تعايشية كانت تكتمل بنشاطات خارج بيئة العمل نفسها وهذه النشاطات هي التي كانت توجد الظروف لتحسين العلاقات، وحتى مع وجود وقت قصير ومحدد، ووجود مجموعة صغيرة من المشاريع. والجدول (1-6) يشير إلى وجود العديد من المشاريع غير المدرة للدخل والتي كان لها أثر إيجابي على مسألة التعايش بينما لم يحصل ذلك مع مشاريع أخرى مدرة للدخل. ويبين هذا الأمر وبقوة أن إدراج الدخل لا يشكل عنصراً ضرورياً للنجاح. كما أنه ليس كافياً أيضاً، إذ إن أية نظرة فاحصة للائحة المشاريع المدرة للدخل ذات المنافع التعايشية الإيجابية يمكن أن تظهر ذلك.

في البوسنة، أظهر مشروعان من المشاريع المدرة للدخل بعض المؤشرات الإيجابية فيما يتعلق بالتعايش (مقهى إنترنت، زراعة الفطر) ولكن السبب في ذلك يعود إلى مدراء المشروعين. ففي حالة مقهى الإنترنت اتخذ المدير موقف عدم التدخل في إدارة المقهى لذلك وجد الموظفون فرصاً عديدة للإسهام في جهد مشترك. وقد أدى هذا إلى إقامة علاقات عمل أفضل من المشاريع الأخرى التي ظلّ موظفوها يعملون تحت سيطرة مشددة، وظلّوا ينظرون إلى المشروع كموقع عمل فقط. أما في مشروع إنتاج الفطر فقد كانت المديرية سيدة كرواتية ملتزمة بوضوح بعلاقة متساوية مع موظفيها

الصربية. وكانتا كلتاهما تشعران بالراحة بالعمل مع الواحدة مع الأخرى وكانت المديرية تسلم العمل لموظفتها عندما تغادر درفار.

جدول (1-6): العلاقة بين إدارار الدخل ومنافع التعايش

منافع التعايش	المشاريع المدرة للدخل التي تدرّ دخلاً حالياً على المتفعين	المشاريع غير المدرة للدخل
منافع إيجابية	دخل إيجابي	لا دخل
البوسنة	البوسنة	البوسنة
مقهى	بيت زجاجي ⁽¹⁾	تدريب على
رواندا	إنتاج فطر	الصحافة
ماشية (تربية ماعز	مقهى إنترنت	برامج نفسية للأطفال
وإنتاج أغنام)	رواندا	والنساء وكبار السن
زراعة (تسويق	هاتف عمومي	كرة يد
خضراوات - مطحنة	نادي صحي	فرقة موسيقية
قمح)		كرة سلة
قروض صغرى		نادي رقص شعبي
حافلة (للتنقل داخل		صحيفة محلية
البلدة مع دفع رسوم)		نادي للجودو
		صف دراسي
		للحاسوب
لا منافع	البوسنة	البوسنة
	مصنع أكياس	صفوف معلومات
	بلاستيكية	حول الحمل
	تربية دواجن	أفلام سينمائية
	زراعة فراولة	
	رواندا	
	مصنع طوب	

(1) المشروع يهدف إلى درّ دخل خلال ستين أو ثلاث من بدء عمله.

في مشروع المقهى، لم يكن التعايش قوياً بين الموظفين ولكن المقهى نفسه كان يجذب مزيجاً من الزبائن سواء من المجتمع الصربي أو الكروات، على النقيض من الأماكن الأخرى في البلدة. وعلى العموم، كان السبب في ذلك يعود إلى هوية المكان كمقهى آمن، موجه للعائلات من الأهل وأطفالهم. ويمثل هذا المقهى نقيضاً لأماكن التجمع الأخرى في البلدة فهو لا يقدم الخمر ولا تحدث فيه مشاكل أو مشاكسات كما أن أجواءه الجامعة للأطفال تجعل منه مكاناً أفضل للتعايش.

أما في رواندا، فقد تم تنفيذ مشاريع زراعية ومشاريع تربية ماشية في روهينجيري وأموتارا، كجزء من عملية تنفيذ قرار اتخذ على مستوى المجتمع وقامت أو كسفام بدعمه. وقد شمل المشروع استيراد أغنام وتربية ماعز، وتسويق خضراوات بالإضافة إلى طحن القمح. لذلك، فقد نمت المشاريع نفسها من خلال عملية مشاركة تامة ولم ينفرد أحد بها. وكما صرح مدير أو كسفام «إن تحديد الهدف بتحسين معيشة الناس كنتاج متوقع من المنح يناقض هدفنا. فهدفنا هو أن يقوم المجتمع نفسه بتحديد أولوياته - سواء كانت أسباب كسب العيش، أو درّ الدخل، أو بناء مدرسة، أو التدريب على مبادئ حقوق الإنسان أو أي شيء آخر. هدفنا ليس أن نقرر للناس - في الحقيقة، إن مفتاح القضية موجود في عملية أخذ القرار نفسها. وإذا ما أصررنا على أن نوجه هدفنا نحو أسباب كسب العيش بذاتها فإننا بذلك نقوض هذه العملية تماماً».

أما المشاريع الباقية التي تنفذ في رواندا والتي اختارتها المنظمة النرويجية لإغاثة الشعوب فقد تم تنفيذها من قبل منظمين محليين غير حكوميين - موجودتين على الساحة - الأولى كانت مجموعة من الشبيبة والثانية مجموعة من النساء - وكلتا المجموعتان ملتزمتان بالعمل في خط التعايش وكانتا تمارسان نشاطاً في الساحة قبل ظهور المشاريع المدرة للدخل، ولم تزدهما الصعوبات التي واجهتهما من أجل النجاح هذه النشاطات سوى قوة أضافتها إلى علاقاتهما الداخلية القوية مع المجتمع.

كذلك قمنا بتحديد محاذير أخرى جعلتنا نتساءل حول الأولوية التي أعطتها المفوضية للمشاريع المدرة للدخل. أولاً: إن هذه المشاريع تعتبر أكثر تكلفة، على

حساب الفرد الواحد، من المشاريع غير المدرة للدخل. ففي البوسنة، وصل معدل تكلفة كل متفع من المشاريع المدرة للدخل إلى 3469 مارك قابل للتحويل أو 1734 دولاراً أمريكياً. بينما ظلّ معدل تكلفة المتفع الواحد من المشاريع الأخرى غير المدرة للدخل 589 مارك قابل للتحويل فقط أي 294 دولاراً أمريكياً وهو رقم يقل عن 20٪ من تكلفة المشاريع المدرة للدخل. بالطبع، كان الأمل بأن تحافظ المشاريع المدرة للدخل على ديمومتها الذاتية، يجعل من الاستثمار العالي الأولي فيها أكثر جدارة واستحقاقاً. ولكن هذا الافتراض يجب أن يخضع لاختبار في المراحل اللاحقة لمعرفة مدى صحته. ولم يكن من الممكن فعل ذلك خلال الأربعة شهور المحددة لعمليات المشروع.

كذلك، سيكون من المهم أيضاً تحديد ما إذا كانت هذه الأعمال مستتمة في اختيار موظفيها من أعراق متعددة. ففي البوسنة أظهر بعض مدراء المشاريع نفوراً من اضطرارهم الالتزام بهذا المطلب مقابل حصولهم على التمويل. فعندما تصبح مشاريعهم مكتفية ذاتياً، أو عندما تصبح بعيدة عن مراقبة منظمة جينيسيس، فإن من الجدير ملاحظة إذا كان هؤلاء سيحافظون على التعددية العرقية ضمن كوادرمهم. لقد كان السؤال الجوهرى الذى واجه المشاريع المدعومة من أوكسفام في رواندا هو: هل مستتمة هذه المجتمعات في شمولها كافة الأعراق عند صنع القرار أو اقتسام السلطة. في حالة المنظمة الترويجية لإغاثة الشعوب، كانت المؤسسات نفسها التي تكفل تنفيذ هذه المشاريع، متعددة العرقية، لذلك كانت التقسيمات المتواصلة تشمل المدى التي تستطيع فيه المشاريع والمؤسسات على السواء أن تحافظ على تعدديتها.

والمحظور الثالث هو أن المشاريع المدرة للدخل تصل أحياناً إلى عدد أقل من المتفعين، من أولئك الذين تصلهم المشاريع غير المدرة للدخل. ففي البوسنة، بلغ معدل عدد المتفعين من المشاريع المدرة للدخل عشرة أشخاص بمدى يتراوح بين شخصين وستة وعشرين شخصاً ووصل مجموع المتفعين إلى 104 أشخاص توزعوا على كل المشاريع. أما المشاريع غير المدرة للدخل فقد وصل معدل عدد المتفعين منها

إلى 102 بمدى يتراوح بين 4 إلى 730 مشاركاً بمجموع 1537 منتفعاً موزعين على خمسة عشر مشروعاً. وهذا فارق ملموس بين الاثنين.

ولكن المعلومات التي تقدمها أوكسفام تأتي مخلوطة ببعض الشيء، ويعود السبب في ذلك إلى أن تصميم هذه المشروعات يضم مجتمعات بأكملها، كما أن الأعمال المدرة للدخل تنال أعداداً كبيرة من السكان. وهنا أيضاً لا يمكننا حتى الآن معرفة مدى استدامة أي من هذه المشاريع اقتصادياً أو تعايشياً. ولا يمكننا تأكيد هذا إلا مع استمرار التقييم الجاري على مدى الثلاث إلى الخمس سنوات القادمة.

والأكثر إزعاجاً من كل هذا هو ملاحظتنا حول المشاريع المدرة للدخل في البوسنة والتي ربما كانت في الحقيقة تسبب في إدامة الخلافات بدلاً من معالجتها. إذ إنها تضع المفوضية في وضع تقدم فيه الوظائف ضمن ظروف لا تشكل الوظيفة فيها شأنًا معيشياً فقط بل شأنًا سياسياً. فسياسات إيجاد الوظائف ليست أموراً يمكن تجاهلها. وقد اكتشفنا أن خيارات التوظيف حتى في المشاريع الصغيرة هي عامل تحكمه المحسوبيات والانتماءات الحزبية. وأن الذين يتدخلون في سير هذه الأمور يمكنهم أن يجعلوا الأمور أسوأ من قبل بالنسبة للأقليات أو لجماعات العائدين، إذا لم يتم تناول مسألة التوظيف بحذر وحساسية.

وفي العديد من الحالات، يمكن أن تسبب بيئة العمل المتعددة الأعراق بإزعاجات وتعقيدات، خاصة عندما يستفرد شخص من جماعة معينة بالإدارة والسيطرة ولا يقدم للأعضاء المنضمين للعمل من الجماعة الأخرى سوى رواتب فقط. إن عدم بذل أي جهد يذكر باتجاه إقرار التعايش يجعلنا نتساءل عن مدى قابلية تطبيق المشاريع على المدى الطويل. ولكن عدم وجود متابعة طويلة الأمد لهذه المشاريع، يجعل من المستحيل معرفة ما إذا كانت هذه الأوضاع ستعمل ذاتياً، لاحقاً مع مرور الزمن أم ستقلب إلى الأسوأ. تقدم أوكسفام والمنظمة النرويجية بديلاً يضع المشاريع المدرة للدخل ضمن سياق أوسع من النشاطات أو يرفقها بحوار وجلسات

لحل المشاكل بالمشاركة. ورغم أن هذه الأمور لم تمنع نشوب نزاعات ضمن المشاريع، إلا أنها سمحت بإدارة تلك المشاريع بطريقة بناءة.

وأخيراً وكما ذكرنا، كان من الصعب إيجاد مشاريع تتمتع بنجاح مالي وتعطي نتائج تعايشية في نفس الوقت. ففي البوسنة، لم يظهر أي مشروع سوى مشروع المقهى بعض النجاح المالي إضافة إلى منافع تعايشية داخل المجتمع، وكانت منافع التعايش، وكما أشرنا سابقاً تتوزع أساساً بين زبائن المقهى أكثر منها بين العاملين فيه.

أما في رواندا فقد بدا أن العديد من مشاريع أو كسفام قد استطاعت توليد الدخل وإقرار التعايش في نفس الوقت وذلك بسبب طبيعة تطبيق المشروع. فالنجاح بالنسبة لخلق الثروة (على سبيل المثال شراء وبيع الماشية) كان ممكناً فقط في حال وجدت المجتمعات طريقاً للعمل مع بعضها البعض. وإلا فلن تتمكن من الحصول على منح لشراء الماعز. بينما انصب اهتمام المقوضية في البوسنة في مقاربتها على البحث عن مدراء مشاريع لهم مصلحة في التعايش حتى ولو لم يمتلكوا خبرة عملية. وكانت الفكرة من وراء ذلك أن تعليم مهارات العمل أسهل بكثير من غرس مبادئ التعايش لدى شخص يملك خبرة كبيرة دون أن يكون له أي مصلحة في التعايش. ولكن بحثنا لم يحقق في نجاح هذه الاستراتيجية ولعل إدخال هذا السؤال في الدراسات المستقبلية يحمل أهمية كبيرة.

أحد الأشياء التي تعلمناها من مشاريع بوتاري في رواندا، هو أنه يجب أن تكون هناك طريقة سليمة لتقييم قابلية المشاريع المدرة للدخل للتطبيق قبل أن يتم تمويلها. على سبيل المثال: أحد المشروعات التي اقترحت من قبل إحدى المنظمات النسائية اشتمل على شراء حافلة نقل وتشغيلها بين القرية التي تقطن فيها أولئك النسوة وبين المدينة الرئيسة المجاورة. وكان القصد هنا أنه من خلال تقديم خدمة يحتاجها المجتمع، تستطيع النسوة أيضاً أن يولدن عملاً ودخلاً لهن. ولكن، خلال فصل الشتاء تصبح الطريق بين القرية والمدينة المجاورة غير قابلة للعبور سوى بواسطة عربة ضخمة ذات

دفع رباعي. كان قد تمّ شراء الحافلة ولم يكن بإمكان أحد استخدامها قبل إصلاح الطريق. كان الأمر يتطلب تحليلاً حذراً قبل شراء الحافلة، إذ ربما ساعد هذا التحليل على تعديل المغالطات التي لحقت في تخطيط المنظمة النسائية، بحيث يصبح المشروع أكثر قابلية للتطبيق من الناحية المالية.

خلال التعايش مع المشاريع المدرة للدخل بشكل خاص، ظهر أن الشفافية في إدارة المشروع هي مفتاح هام في توليد التعايش. فهناك درجة كبيرة من الشك في كلا البلدين بأن الأشخاص الذين يديرون المشاريع، يحتفظون بالنقود المخصصة لتنفيذها لأنفسهم بحيث لا تصل إلى أيدي المتفعين. إن أي غياب للشفافية أو للمحاسبة في طريقة أخذ القرارات حول موارد المشروع أو حول إدارة تمويله، يمكن أن يفاقم من حالة عدم الثقة وبالتالي يقوّض أهداف التعايش التي يسعى إليها. فمشاريع أو كسفاً على سبيل المثال وعدد من المشاريع التي نُفذت في بوتاري، كانت قوية من ناحية بُعدها التعايشي في قسمها الأكبر بسبب البنية الإدارية وبسبب المشاركة المتساوية من قبل جميع المتفعين. وقد توفّرت نتيجة هذه الأمور، الشفافية المطلوبة والمحاسبة، وجعلت الجميع متساوين أمام مسؤولية النجاح أو الفشل.

عدم كفاية المشاريع الصغيرة

في كلا البلدين، كان واضحاً أيضاً أن المشاريع الصغيرة وحدها لا يمكنها أن تعالج القوى التي تقف وراء استمرار نشوب النزاعات والتوترات الداخلية في المجتمعات. فهناك قوى بنيوية أوسع تعمل في هذا المضمار، ويتوجب أن تصمم النشاطات خصيصاً لمعالجة هذه القوى من أجل التأثير عليها. كذلك، وكما تبين لنا من الفصل الرابع، فإن المشاريع الصغيرة نفسها هي عرضة لأن تُمحى تماماً من قبل هذه القوى الأكبر منها. وقد لاحظنا أن عدة مشاريع في درفار وبريجيدور وبوتاري قد تعرّضت للتقويض بسبب عدم وجود تعاون سياسي. ففي كل من البوسنة ورواندا، سألنا المشاركين المنفذين ومدراء المشاريع إذا كانوا يعتقدون بأن نشاطاتهم قد أوجدت

علاقات يمكنها أن تتحمل الضغط في حالة تصاعد العنف. وقد أجابوا جميعهم بالنفي - أن على العلاقات أن تتطور أكثر بكثير إذا وصلت الأمور عند هذه النقطة - وقد صرح أحد البوسنيين بأن تقاسم العيش لخمس وأربعين سنة خلت لم يمنع نشوب الحروب اليوغوسلافية وبأن تمديد هذه الفترة من التعايش القسري كان في الحقيقة وراء نشوب النزاعات في حقبة التسعينات. ومن الواضح أن الأمر يتطلب أكثر من مسألة الوقت من أجل معالجته.

منهجية البحث

إن المتغير الذي نعتمد عليه في دراستنا، أو العنصر الذي يحمل المصلحة الأكثر لنا في تفسيره هو تحسين العلاقات بين أفراد الجماعات المتناحرة سابقاً ضمن ما يسمى بالمجتمعات المنقسمة. وهذه المجتمعات هي تلك التي يقطن داخلها جماعتان أو أكثر ممن يحملون هويات مختلفة وليس لهم سوى اتصال ضعيف مع بعضهم البعض. فهم يتعاملون مع متاجر مختلفة وفي أماكن مختلفة، ويرسلون أطفالهم إلى مدارس مختلفة ويتعبّدون بطقوس مختلفة ويعيشون في شوارع مختلفة. لذلك يصبح تعريفنا العملي للتعايش كما يلي:

«هو علاقة بين اثنين أو أكثر من الجماعات المختلفة الهوية التي تعيش بتقارب يشمل أكثر من مجرد العيش بجانب بعضهم البعض كما يشمل درجة معينة من الاتصال والتفاعل والتعاون».

واضعين هذا التركيز في أذهاننا، قمنا بمراجعة المقاربات التقييمية المستخدمة عادةً من قبل وكالات التنمية العالمية والمنظمات غير الحكومية المشاركة في حل النزاعات وفي التنمية الاقتصادية والمساعدات الإنسانية.

واعتماداً على هذه المقاربات وتكيفاً معها، قررنا اتباع طريقتين متممتين لبعضهما البعض من أجل تقدير قيمة مبادرة «تخيل التعايش معاً» - تتبع العملية وتحليل تأثير المشروع مقابل استخدام معايير الفعالية.

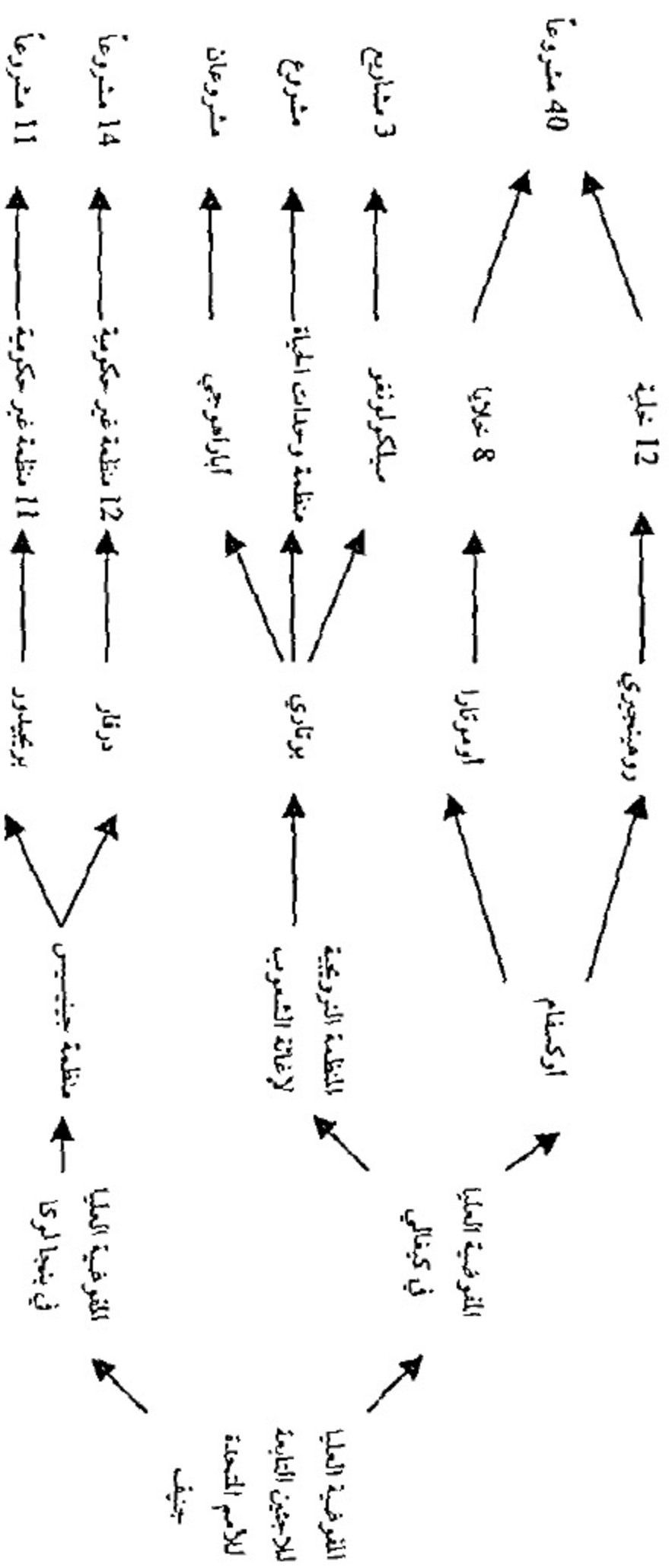
تتبع العملية

قمنا بتحديد مسألة تتبع العملية على أنها مفتاح منهجي في استنباط النتائج ضمن معايير المشروع. وتعرّف مسألة التتبع بأنها طريقة توليد وتحليل المعلومات حول الآليات المسببة، أو العمليات، والأحداث، والأعمال والتوقعات والمداخلات المتغيرة الأخرى التي تربط بين الأسباب المفترضة والتأثيرات التي تتم ملاحظتها⁽³⁾. وقد أُلِّغ هذا المنهج نتيجة لتزايد القلق من أن الوسائل الإحصائية والوسائل الأخرى المتبعة في تقييم الارتباطات لا تشكل أساساً متيناً لاستنتاج المسببات التي تقف وراء الأحداث⁽⁴⁾. بكلمة أخرى، يمكن لهذه الوسائل أن تقدم قياساً للمدى الذي يمكننا فيه ملاحظة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة، ولكنها ليست فعّالة في تبيان كيفية عمل الحدث. لذا فإن تتبع العملية يملأ هذا الفراغ من خلال تفهم الأشياء عبر النظر إليها، وهي أشياء تشمل «النيات، والتوقعات، والمعلومات، وحركة الجماعات الصغيرة وبيروقراطية اتخاذ القرارات إضافة إلى حركة التحالفات والتفاعلات الاستراتيجية». كل هذا يشكل السلسلة المعقدة للأحداث المؤدية إلى النتائج التي نقوم بملاحظتها⁽⁵⁾.

ويظهر الرسم (1-6)، الممرات التي يمر فيها هذا النظام والذي تمر عبره عملية التتبع. وقد شملت هذه العملية مركز قيادة المفوضية العليا في جنيف، والمكاتب الميدانية التابعة للمفوضية في كيغالي ورواندا وبنجا لوكا، والبوسنة والتي تقوم بدورها باختيار الشركاء المنفذين ومراقبة أعمالهم: المشاركون المنفذون الثلاثة (منظمتان دوليتان غير حكوميتين في رواندا ومنظمة محلية غير حكومية في البوسنة)؛ خمسة مجتمعات يتم فيها تنفيذ المشاريع الريادية؛ المنظمات المحلية غير الحكومية التي قامت بتصميم المشاريع والمشاريع المتعددة التي تم تنفيذها في نهاية الأمر. واعتماداً على أدبيات تحليل النزاعات وحلّها، ولثم الجراح، ونظرية الأنظمة والتنظيم، والتنمية الاقتصادية والسياسية وتقييم المنهجية، وضعنا فكرتنا الأساسية القائلة بأن التعايش بين الفئات المتناحرة سابقاً يتطلب إحداث تغيير اجتماعي ملموس على المستويين

الفردى والمؤسسى. لذلك رغبتنا بأن تقوم عملية التتبع بتحليل عدة تصنيفات واسعة للتغيير. الأولى وهي الأهم، كانت تتبع العلاقات بين الأفراد والجماعات. وقد افترضنا أن التغييرات الإيجابية في المواقف والمنظورات نحو الطرف الآخر هي واحدة من الوسائل الأساسية لتطوير التعايش⁽⁶⁾، وذلك في ظل غياب القدرة على اختبار أي تغيير في الموقف بشكل مباشر (بسبب القيود المتعلقة بالوقت والموارد). وكان منطقنا يقول إن التغييرات التي تتم ملاحظتها في نوعية العلاقات تعتبر تفويضاً جيداً. ومن أجل توليد أكثر ما يمكن من الملاحظات، ومن أجل السيطرة على تعقيدات العلاقات الناتجة من صلب المشروع، قمنا بإدخال معلومات حول نوعيات معينة من التفاعلات، مثل اتخاذ القرارات، واستراتيجيات إدارة النزاعات، وحركات القيادات، مفترضين أنه كلما تطورت القدرة على التعايش، كلما تحسّنت نوعية هذه العلاقات، ونحن بصدد متابعة المؤشرات التي تدل على حدوث مثل ذلك. أما التصنيف الثاني فكان التعلم والتفكير المطول بالأمر فمن أجل إحداث التغيير في المواقف والمنظورات، يتوجب على الأفراد والمنظمات أن يمتلكوا بعض القدرة على تلقي المعلومات التي قد تتضارب مع أفكارهم السابقة (الواعية وغير الواعية) ومع تحيزاتهم وقوالبهم التي ينظرون من خلالها إلى الفئة الأخرى، وأن يقوموا بتحليل واختبار تلك المعلومات، وتعديل أفكارها وأفعالها وفقاً لذلك. مثل هذا الأمر يتطلب انفتاحاً على التعلم واهتماماً بمراقبة وربما تغيير أنماط التفكير والعمل التي كانت مثبتة سابقاً في كل فرد. لذلك أبدينا اهتماماً بتتبع تلك القدرات في كل من الأفراد والجماعات المرتبطة بمبادرة المفوضية العليا. وكنا نعلم أن الأذى الذي وقع سابقاً يمكن أن يحجب مثل هذا التعلم والتفكير، ولكن بما أننا كنا نعمل في مناطق حروب لحقت بها أعمال الأذى والضرر، فإننا أدخلنا مثل هذا العامل في تحليلنا أيضاً.

الرسم (1-6): عملية تتبع الممرات



وأخيراً، أردنا أن نفهم أيضاً كيف يترك السياق الذي يتفاعل الناس والجماعات ضمنه، تأثيره على علاقاتهم وعلى قدراتهم من أجل التعلم. وقد سنحت لنا الفرصة في هذه الدراسة أن ننظر في دولتين مختلفتين وخمسة مجتمعات مختلفة، واجه كل منها تجارب تتعلق بالعنف وتبعياته بطرق اجتماعية وسياسية متميزة. لذلك رغبتنا في استخدام هذه الفروقات لرؤية كيف يؤثر النظام الأوسع في إحداث التغييرات التي قد تحدث على المستويات الفردية أو على مستوى الجماعات.

معايير الفعالية

بالإضافة إلى عملية التتبع، أردنا أن نقيم ما هي التأثيرات على التعايش، إذا وجدت، التي يمكن أن تقدمها المشاريع المجتمعية الفردية من داخلها وحولها. قمنا بمراجعة الأدبيات الموجودة حول تقييم التأثيرات، ووجدنا أن أكثرها واعدة «تلك المتعلقة بمشروع» التفكير بممارسة السلام الذي تديره ماري أندرسون من الدائرة التعاونية لتطوير العمل.

ويقوم هذا المشروع باختبار سلسلة واسعة من الحالات الموضوعية تحت الدراسة والتي توثق العمل في بناء السلام كما يُمارس من قبل المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء الأرض. ومن بين هذه الأبحاث، قام فريق البحث التابع للدائرة باختبار ستة معايير مستخدمة ميدانياً لتقييم الفعالية، وقمنا نحن بدورنا باستخدام خمسة من هذه المعايير. كما قمنا بتبني نص «معايير الفعالية» المستخدم من قبل الدائرة مقابل نص «مؤشرات التأثير». ووجدنا، كما وجدت الدائرة، أن كلمة مؤشرات محدودة بالسياق نفسه بينما تعتبر كلمة معايير الفعالية أكثر تعميماً في أطرها⁽⁷⁾.

ويجدر التوسع في هذه النقطة لأن تجربتنا، وكذلك تجربة مشروع الدائرة، بيّنت أن كلمة «مؤشرات» تستخدم بكثافة من قبل العديد من منظمات الإغاثة والتنمية من أجل تقييم عملياتها الميدانية. إلا أن فصل المعايير عن المؤشرات يتيح للمنظمة وضع أهداف

أكثر عمومية وقابلية للتقييم (معايير) مع إتاحة الفرصة لتطوير أهداف معينة (مؤشرات) محلياً في سياق العمل. مثالياً، يتوجب تطوير المؤشرات بمشاركة المنظمة غير الحكومية التي تقوم بالتنفيذ وبمشاركة المجتمعات نفسها. وهذا يضمن أن يتم قياس النجاح بلغة تجدها معنى محلياً بحيث يستطيع المجتمع توثيق أي تقدم يتم بطرق يفهمها. إن محاولة تطوير واستخدام مؤشرات عامة للتعايش، تؤدي إلى تعريض المحاولات الأخرى للخطر، ومنها محاولات تعزيز التعايش، ومحاولات تفهم تأثير المشاريع المحلية على المجتمع، لأن المؤشرات العامة لا تلائم المجتمع الذي يخضع للتقييم.

ويعتبر بناء العلاقات أو إصلاحها، خاصة في أعقاب أحداث عنف شديد، عملية طويلة الأمد. ففي الوقت القصير الذي كان متاحاً لنا لتخطيط وتنفيذ النشاطات في المجتمعات الريادية الخمسة، كنا نتوقع أن نشهد تقدماً متواضعاً.

وكنا نبحث عن تتبع إلى أي مدى وصلت هذه المجتمعات منذ بداية تدخلنا، وليس إذا كانت قد وصلت إلى نقطة نهاية محددة مسبقاً. ولكي نفعل ذلك، اعتمدنا على خمسة عشر معياراً للفعالية نذكرها فيما يلي:

- 1- زادت عدد الأشخاص العاملين بنشاط أو الداعين إلى التعايش (أو قللت عدد الأشخاص المنخرطين بحماس في تغذية النزاعات).
- 2- أثرت على قيادات المجتمع من ناحية العمل لصالح التعايش.
- 3- عززت النشاطات، والشبكات والمنظمات التي، عندما تفاقمت أعمال العنف وأعمال التهديد سوءاً، استطاعت أن تحافظ على استدامة جهودها وعلى عضويتها.
- 4- أسست روابط بين القيادات والجمهور مما أتاح لها إمكانية الاتصال بشكل أكثر فعالية من أجل إقرار التعايش.
- 5- أوقفت أعمال عنف معينة، أو تم حل أسباب نزاعات معينة.

- 6- أحرز المشروع تقدماً نحو أهدافه المحددة أو أتم إنجازها.
- 7- كانت قيادة المشروع وإدارته وتنفيذه تتم بمشاركة الناس من مختلف الأعراق والجماعات.
- 8- كان يُنظر إلى المشروع على أنه مسعى مشترك من قبل كوادره.
- 9- كان كوادر المشروع يشعرون بأنه مشروع قيم (يستحق الوقت والجهد المبذول للعمل معاً).
- 10- وسّع المشروع مساحة العلاقات الاجتماعية بين المنتفعين.
- 11- حقق المشروع نقلة باتجاه منظور أكثر إيجابية بين أعضاء الجماعات بعضها لبعض.
- 12- استضاف المشروع أو ساعد على إيجاد نشاطات مشتركة أخرى.
- 13- استخدم المشروع كمورد لدعم آخرين رغبوا بالاشتراك في نشاطات مختلطة.
- 14- تمكّن كوادر المشروع أو منتفعوه (أو كلاهما) من تطوير مهارات تتعلق بحل المشاكل والتخطيط والاتصال.
- 15- كذلك تمكّن كوادر المشروع أو منتفعوه (أو كلاهما) من تطوير مستوى متزايد من الثقة في علاقاتهم مع بعضهم البعض.

لدى تطبيق هذه المعايير على المشاريع الأربعين التي تنفذ ضمن المبادرة، واجهتنا عدة تحديات. أولها كان أن الوقت المحدد للتنفيذ كان أقصر من أن يتيح لنا ملاحظة أي تغيير دائم في أي من المعايير. فقد كان باستطاعتنا تحديد بعض الخطوات الصغيرة المتقدمة ولكن لم يكن هناك أي مجال للحكم عليها دون وجود متابعة زمنية لمعرفة أي منها ستثبت ديمومته. على سبيل المثال، ظهرت هناك نقلات في العلاقات، في رواندا في المجتمعات باتجاه رؤساء محليين بحيث أصبح أعضاء المجتمع أنفسهم يعالجون مشاكلهم العائلية دون الطلب من السلطات بأن تحلّها لهم. وفي الحقيقة، لقي هذا الأمر ترحيباً من السلطات، لأنه أراحها من بعض الأعمال الجانبية ومنحها نوعاً من الفخر بمهارات مجتمعتها وبقدراته. ورغم أن هذا الأمر يجد ذاته لن يوقف الإبادة العرقية، ولكنه يعتبر بداية نقلة من السلبية التي أتاحت لمثل هذا العنف بأن يحدث.

وكان التحدي الثاني يتمثل في التغلب على الفكرة التي كانت المفوضية تحملها (إضافة إلى غيرها من ممولي المشاريع الدولية) والتي تقول بأن الناتج فقط هو ما يجدر تقييمه. ولكن، وبناءً على خبرتنا وعلى أدبيات التقييم في حل النزاعات، والتنمية، وإصلاح الأضرار، وجدنا أن العملية نفسها، الطريقة التي تتم بها الأشياء - تحمل أهمية لا تقل عن أهمية الناتج. ويعود هذا بشكل أساسي إلى أن الناس يتعلمون عن العلاقات ضمناً وعلناً من خلال تفاعلهم مع بعضهم البعض. والنتيجة هي أن العديد من التفاعلات المعقدة - وهي في مثالنا هذا تشمل المفوضية، وشركاءها المنفذين، ومدراء المشاريع، والمتفاعلين، والسلطات المحلية والمجتمع الأوسع - تشكل جميعها مركباً أساسياً في العمل التعايشي. لذلك يعتبر تحليل عملية التتبع بأهمية تحليل الناتج فيما يتعلق بفهم تأثيرات مبادرات التعايش. ولم نكن نرغب أن تضع تلك النقطة في خضم النقاش حول المعايير والمؤشرات.

وأخيراً، يبقى هناك التحدي الذي ذكرناه سابقاً حول فصل معايير الفعالية عن مؤشرات النجاح. فبعض أكثر النقاشات الهامة حول التقييم كانت تدور مع الشركاء المنفذين بينما هم يكافحون من أجل ترجمة المعايير إلى مؤشرات محلية ملائمة. ويظهر لنا ذلك المثال المعروض في العرض (1-6) وهو عبارة عن لائحة تخطيطية طوّرتها أوكسفام حول عملها في رواندا. وكما نرى من المثال، فإن المؤشرات التي تم اختيارها تشكل بذاتها نافذة هامة لرؤية كيفية النظر إلى مسألة التعايش في مجتمع أو في حضارة معينة. إذ إنه بدون أن ننزل إلى مستوى تفاصيل مثل هذه، يصبح من السهل أن نخطئ في جمع معلومات هامة حول نتائج المشروع.

إلا أننا، وفي سبيل جمع مثل تلك المؤشرات، كنا نحتاج إلى الوقت والجهد الكافيين للقيام بهذه العملية. وضمن مبادرتنا، كان الشركاء المنفذون ملتزمين بإعطاء الوقت الكافي للتنفيذ وإحضار الخبرات اللازمة لعمل ذلك. وقد أعطت هذه العملية أكلها، من ناحية نوعية المعلومات وكذلك من ناحية تعزيز الاهتمام المحلي بالمشاريع.

تقدير المخطط التقييمي

تم استخدام الطرق التالية لوضع مخطط للتقييم، ورغم أنه ناقص من بعض النواحي، إلا أن وسائله كانت عملية جداً لأنها أتاحت تطبيقه ضمن حدود الموارد وحدود الزمن الذي أتيج لتنفيذ المشروع.

تتبع العملية

لقد تبين لنا أن هذه المنهجية مفيدة وصالحة للاستخدام من قبل الباحثين ذوي التدريب الجيد، لذلك نوصي باستخدامها من قبل الكادر الميداني مع إرشادات مسبقة أما بالنسبة للمشاريع نفسها، فإن الأمر يتطلب استخداماً متواصلاً وأطول من أجل الحصول على نتائج موثوقة.

معايير الفاعلية

بعد أن استخدمنا المعايير الخمسة عشر التي ذكرناها سابقاً، فإننا سوف نقوم بعد ذلك بتعديلها بطرق مختلفة. أولاً، سوف نقوم بتغيير تلك التي تفترض أن تكون النشاطات مختلطة من أجل القيام بعمل تعائشي. فقد لاحظنا أنه وضمن بعض الظروف، من الأفضل أن يتم العمل التعائشي بشكل منفصل أي مع كل مجموعة على حدة قبل أن يتم الخلط. وهذه الطريقة قد تتبع عندما يكون كلا الطرفين أو أحدهما ما زال معادياً أو غاضباً جداً تجاه الطرف الآخر بحيث أنه يرفض مقابله. على سبيل المثال، يمكن أن تشمل هذه الطريقة المشاريع التي تنال اللاجئين في المنفى قبل عودتهم، كذلك مع المجتمعات التي من المرجح أن تستقبلهم. ثانياً، وبينما كان يتم تحضير تقريرنا، قام مشروع التفكير بممارسة السلام بمراجعة سلسلة من معايير الفعالية، وما تزال هذه السلسلة تخضع للمراجعة حتى مع كتابة هذه الصفحات. ويبين هذا استمرارية التعلم وتحديث المعلومات المتوفرة في مجال عمل التقييم. ولعلنا نتمكن من إدخال هذه المعلومات في أي مراجعات قادمة⁽⁹⁾.

كذلك قمنا بتحليل كامل لخطة الدراسة لاكتشاف مدى فعالية المقاربات التي استخدمناها في تقييم المبادرة وقد خرجنا بالاستنتاجات التالية:

المسوحات على مستوى البلاد بأجمعها

قمنا بإجراء مسح لمشاريع التعايش التي يتم تنفيذها عبر كل من البلدين الرياديين وتم الحصول على مئة إجابة في البوسنة وخمسين في رواندا. وقد أجريت المسوحات من قبل فرق أبحاث محلية في كل بلد، وظلت هذه الفرق تقوم باستشارتنا حول تصميم المسح ونصوص الأسئلة.

وقد ساعدتنا هذه المسوحات عبر البلاد من ثلاث نواح، فقد أعطتنا فكرة عن المشاريع الأخرى التي يتم تنفيذها، وبيّنت لنا كيف تقوم المنظمات الأخرى بتقييم التعايش على أرض الواقع كما أتاحت لنا المجال لرؤية ما لو بدأت تظهر تأثيرات للمشاريع الجارية التنفيذ منذ مدة طويلة وخاصة المشاريع المشابهة لتلك التي تنفذ في المجتمعات الريادية. لقد شكلت المسوحات عبر البلاد جهداً جيداً خلال فترة قصيرة من الزمن، ولكنها كانت ستوضح معلومات أكثر فائدة لو أنها شملت عينة أكبر من الأشخاص أكثر توزيعاً وتحديدًا، ويحملون خبرة أطول من التدريب والعمل مع الباحثين. كذلك، كانت هناك حاجة للمتابعة من أجل جلب معلومات أكثر في العديد من الحالات ولم يكن الوقت كافياً لإتمام ذلك. لقد أدت الأسئلة دورها جيداً. ولكن الأشخاص الذين أجروا المقابلات كانوا بحاجة إلى توجيه أكثر حول الوسائل المتبعة في المقابلات نصف المركبة. ومن الواضح أنه في التعامل مع قضايا حساسة مثل التعايش، فإن المسح المركب لا يشكل أفضل وسيلة لاستيضاح المعلومات. وكانت هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لتدريب الباحثين وتطوير أدوات ملائمة لجمع المعلومات.

دراسات أساسية

في كلا البلدين، سعينا لإجراء دراسات أساسية من أجل ترسيم سلسلة المواقف والمنظورات والمشاعر التي تحملها كل جماعة تجاه الجماعة الأخرى في كل من

المجتمعات الريادية. ففي رواندا كانت أوكسفام قد أجرت تقييماً مكثفاً في روهينجيري وأوموتارا، ارتكز على النزاعات داخل المجتمعات وكيف كانت تتم معالجتها. أما في البوسنة فلم يتم إجراء دراسة مشابهة، لذلك قمنا بتكليف فريق بحث محلي لإجراء المقابلات في درفار وبريجيدور. لم يتم كذلك أي بحث مشابه في بوتاري بسبب الافتقار إلى الوقت الكافي وإلى القدرة من ناحية الشريك المنفذ.

وقد أجريت الدراسة الأساسية الأولية في البوسنة بعد أن قطعت العملية شوطاً بعيداً بحيث لم يعد من الممكن اعتبارها مقياساً مسبقاً. كذلك استخدمت في رواندا دراسات كانت موجودة وتحتوي على أسئلة مختلفة عن الأسئلة التي وضعناها، بحيث أنها وعلى الرغم مما جلبته من معلومات مفيدة إلا أنها ظلت تفتقر إلى التماسك الذي تتطلبه معلومات الدراسات الأساسية الأولية عبر جميع المجتمعات الريادية. لذلك فنحن بحاجة إلى استخدام نفس الآلية التي أثبتت في كل موقع ولكن ربما مع وجود عينة أوسع.

السجلات الدورية

طلبنا من مدراء المشاريع والشركاء المنفذين أن يحتفظوا بسجلات دورية من أجل تتبع عملية تعلمهم الشخصية عبر مرحلة التنفيذ. وقد لقي هذا الأمر نجاحاً كبيراً. وأجاد فريق جينييسيس في حفظ السجلات الدورية رغم تقاعس مدراء المشاريع عن فعل ذلك. وقد حاول الشركاء المنفذون في رواندا إدخال بعض أفكارهم في التقارير الشهرية ولكنها لم تكن شاملة كما كنا نرغب أن تكون. وفي كلا البلدين، لم تكن مسألة الالتزام بإدخال الأفكار والمشاعر في الكتابة أمراً مألوفاً. وقد لمسنا في البوسنة ممانعة في إدخال مثل تلك المعلومات أو توثيقها كتابةً. كذلك كان العديد من المشاركين في المشاريع في رواندا أميين وكان هناك تخوف من التوثيق ومن الفائدة التي سيعود بها استخدامه. وقد قمنا باستئجار فريق بحث بوسني من أجل إجراء مقابلات مع مدراء المشاريع ولكن النتائج لم تكن واضحة. كذلك عملنا مع أوكسفام في رواندا

من أجل المساعدة في تطوير وسائل لتعقب وجمع المعلومات حول التغييرات التي تحدث بالنسبة للتعايش بين المجتمعات، وما زالت هذه العملية جارية حتى لحظة كتابة هذا الكتاب، لذلك لا يوجد لدينا نتائج محددة. وسنبقى بحاجة إلى الاستمرار في تطوير وسائل فعالة من أجل معرفة المنظورات والمواقف التي تطرأ على مدراء المشاريع والمتفاعلين عبر مراحل العملية.

البحث كوسيلة تدخل تعليمية

عندما تم تكليفنا بالعمل في شهر مايو/ أيار من عام 2001، كانت الرؤيا لا تشمل التخطيط لأي تدخلات بل تقييم ما كانت المفوضية تقوم بتنفيذه مع شركائها. ولكننا أدركنا أننا خلال عملية جمعنا للمعلومات، كنا نمارس وظيفة تعليمية عبر مساعدة الشركاء المنفذين على وجه الخصوص بأن يفكروا جيداً حول أية معلومات يتوجب عليهم جمعها، وكيف يقومون بجمعها، وكيف يطوّرون وسائل التحليل. وكانت التغذية الراجعة التي تلقيناها من الشركاء الثلاثة تقول إن العنصر التعليمي كان مفيداً جداً لهم. وصرنا نرغب إثر ذلك بإلحاق هذا العنصر بشكل أكثر منهجية في أي جهد للبحث يبذل مستقبلاً.

خلاصة

عبر إجراء هذا البحث، ظلّ تعلمنا واقعياً ومنهجياً. وقد استطعنا أن نبدأ بتقييم العديد من الفرضيات التي تشكل دافعاً لعمل التعايش، وهي عملية نأمل أن تبقى مستمرة في كل من البوسنة ورواندا مع استمرار المشاريع. كذلك اعتمدنا أدوات تقييم موجودة وأوجدنا غيرها، مضيفين إلى الأدوات النامية عن تقييم التعايش ومحققين خطوة أخرى في ميدان تفهّم هذا التدخل الهام الذي يسبق عملية الاستقرار. فقد كانت هناك حاجة لاستثمار وقت أطول في تدريب الباحثين وتطوير أدوات أكثر ملاءمة لجمع المعلومات.

المعرض (1-6): أو كسفام بريطانيا

فرضيات	وسائل التحقق	مؤشرات يمكن قياسها	نتائج
1.1 أ تم قبول المقاربة السريادية للمشروع من قبل المجتمعات في مناطق لم يتم اختيارها، دون أي أثر سلبي على المدى الطويل.	تقارير أبحاث إقليمية (أوموتارا، روهينجيري) لائحة تحليل شاملة.	تحديد ما لا يقل عن 8 لاعبين مع وجود 4 اهتمامات لكل لاعب (اثنان خفيان واثنان ظاهران) كذلك 5 نزاعات في كل مقاطعة و 5 ردود مألوفة لكل نزاع.	1.1 النتيجة 1.1 أ تفهم مفيد للحركات الاجتماعية المتعلقة بإدارة الصراع على مستوى المجتمع.
2.1 أ تم قبول المقاربة السريادية للمشروع من قبل المجتمعات في مناطق لم يتم اختيارها، دون أي أثر سلبي على المدى الطويل.	تقارير أبحاث إقليمية (أوموتارا، روهينجيري) لائحة تحليل شاملة.	تحديد أداتي ممارسة، ومن ثم تبنيهما وتنفيذهما وتحليلهما. إصدار معلومات متعلقة بالدراسة الأساسية.	1.1 ب المساهمة في وضع «أفضل الممارسات» من أجل تجميع المعلومات المطلوبة للتفهم المقيد للحركات الاجتماعية المتعلقة بإدارة الصراع على مستوى المجتمع.
2.2 أ أصبح الأشخاص الذين تم تدريبهم جاهزين لاستخدام مهاراتهم الجديدة في وجه أي معارضة محتملة من قبل أفراد المجتمع والسلطات.	خطط عمل إقليمية ومناطقية. رسالة تسجيل محلية. محاضر اجتماعات للمنطقة. إحصاءات للمنطقة. مقابلات مع أفراد من المجتمع. محاضر اجتماعات النجايانا.	موافقة رسمية على المشروع من قبل: - مقاطعتين وخمس مناطق و 20 خلية - اختيار 20 خلية من قبل سلطات المناطق بناءً على معايير الاختيار - موافقة شفهية على المشروع من قبل 20 نجايانا ممن شاركوا في البحث.	2.1 النتيجة 2.1 تطوير مشروع ريادي لإدارة النزاعات بمشاركة جميع الأطراف ذات المصلحة.

ناتج	مؤشرات يمكن قياسها	وسائل التحقق	فرضيات
2.2 النتيجة 2.3	أفراد المجتمع المدربون يصعبون تقارير المدربين	جاهزين لاستخدام مهاراتهم الجديدة	(12.2) الأفراد المدربون يصبحون
تحسين مهارات وعادات الأشخاص الرئيسيين في المجتمع، فيما يتعلق بإدارة النزاعات.	قادرين على إدارة بعض النزاعات الشخصية والعائلية والاجتماعية.	تقرير تقييم التدريب	في مواجهة أي معارضة عتملة من أفراد مجتمعهم ومن السلطات.
2.3 النتيجة 2.3	ملاحظة استخدام الرسائل من قبل الأشخاص المدربين خلال اجتماعات نجائاناما: (1) الإصغاء. النشاط. (ب) العملية وليس السبب. (ج) العملية وليست النتيجة (د) العمل والوقت والموارد.	هيئة مراقبة آليات . إدارة النزاع.	- (12.3) الأشخاص الذين تم اختيارهم لحضور التدريبات هم أشخاص محترمون ومصدقون من قبل مجتمعاتهم بما فيه الكفاية لكي يقوموا بإدارة النزاعات.
استخدام الطرق اللاعنفية في إدارة النزاعات من قبل المجتمع المدني ومغلي السلطة داخل هيئات المجتمع.	الاستماع	إدارة النزاع.	- (12.3) يغطي التدريب الأفراد قدرة على قيادة إدارة حل النزاعات وتسمح المجتمعات لأنفسها أن تقاد من قبل أشخاص متدربين.
			- (12.3) النجائاناما هي هيئة مجتمعية ملائمة.

فرضيات	وسائل التحقق	مؤشرات يمكن قياسها	نتائج
(13.3) عملية اللامركزية شفافة والمعلومات المتوفرة يمكن الوصول إليها.		هناك على الأقل 60% من العائلات، ممثلة في اجتماعات النجايانا. جميع المشاريع، موافق عليها من قبل النجايانا وليس (DCPA/CDC). 80% من المشاريع تبدأ خلال ثلاثة أسابيع من تلقي التمويل. تسليم القود بوضوح على مستوى الخلايا. توثيق 50% من النجاح الذي حققته المشاريع المنفذة وكتابة تقاريره على مستوى القطاع والمنطقة. تطوير مشروع للتقييم/ ومحاسبة وآلية إغلاق للنجايانا. (3.1) الهدف الثاني الخاص تم تنفيذه تماماً. (3.2) ازدياد الطلبات على (أ) المعلومات. (ب) زياد المشاريع. (ج) المشاركة في اللقاءات والمؤتمرات التي تتعلق بإدارة النزاعات.	النتيجة 2.4 استخدام آليات اللامركزية فيما يتعلق بمشاريع الصغيرة الممولة عن طريق مشروع المنح الريادية.
		تقييم خارجي	النتيجة 3.1 التحقق من استراتيجية التطبيق (المنح/ التدريب) يترك تأثيراً إيجابياً باتجاه الإدارة اللاعنفية للنزاعات.
			النتيجة 3.2 ازدياد وعي العاملين القادرين على التجاوب مع وضع النزاعات في رواندا.

نتائج	مؤشرات يمكن قياسها	وسائل التحقق	فرضيات
النتيجة 3.3 تفهم أفضل للتطبيق العملي لسياسات اللامركزية في إقليمين من أقاليم رواندا.	(3.3) تطويره توصيات تتجاوب مع المشاكل الرئيسة التي تم تحديدها في عملية تطبيق سياسة اللامركزية.	تقرير استشاري خارجي.	

(1) CDC هي اللجنة المنتخبة من قبل المجتمع للتنمية وتتألف من 6 ممثلين للقطاعات. أما CPA فهي اللجنة المنتخبة من قبل المجتمع للإدارة السياسية وتتألف من 4 سلطات إدارية.

ب) الحظية هي الوحدة الأكثر قاعدية للسلطة الإدارية في رواندا، وكل عدد من الخلايا تشكل قطاعاً، وعدد من القطاعات تشكل منطقة، وعدد من المناطق تشكل إقليماً أو مقاطعة وهناك ما مجموعه 18 مقاطعة في رواندا.

ملاحظات

1. The members of the team in addition to myself were Rebecca Dale, senior researcher for Rwanda; Brian Ganson, JD, senior researcher for Bosnia; Ivana Vuco, senior research associate; Branka Peuraca, research assistant; Holly Benner, research assistant; Odette Nyirakabyare, Rwanda research assistant.
2. Oxfam's thinking is summarized in its original project proposal submitted to UNHCR in June 2002:

Oxfam believes that there is a need to focus on the current issues that perpetuate divisions and conflict within Rwanda while working towards transforming this environment into one where sustainable peace can be fostered. As outlined in the conditions leading to the geno-politicide, one of the key factors that still exists in Rwanda is the prevalence of centralised leadership structures that do not allow for participation in decision-making. In the past, this disenfranchisement led to abusive power relationships, as well as highly inequitable resource distribution resulting in a deepening of the level of poverty and frustration for the majority of Rwandans—with disastrous consequences.

Thus, Oxfam GB in Rwanda is the only organisation to specifically propose reinforcing decentralisation structures for the dual purposes of promoting participatory decision-making in the pursuit of community development and managing destructive conflict in a way that is inclusive of all community members.
3. A. Bennett and A. L. George, "Process Tracing in Case Study Research," paper presented at the MacArthur Foundation Workshop on Case Study Methods, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard University, Oct. 17–19, 1997. [<http://www.georgetown.edu/bennett/>].
4. Bennett and George, "Process Tracing."
5. Bennett and George, "Process Tracing."
6. The other primary mechanism for promoting coexistence is through law, as was the case with civil rights legislation in the United States.
7. Collaborative for Development Action, Reflecting on Peace Practice Issue Paper, "Effectiveness Criteria: Difference Between Criteria of Effectiveness and Indicators of Impacts," 2002. [www.cdaine.com].
8. The first five of our criteria were adapted from the RPP project, as noted. An earlier incarnation of the Imagine Coexistence research group, chaired by Martha Minow of the Harvard Law School from fall 1999 to spring 2001, developed criteria 6 through 14; criterion 15 was added later. The list can be further grouped into two categories: criteria that reflect behavior, perceptions, and attitudes within the projects themselves (criteria 6–11, 14, and 15) and criteria that capture behavior, perceptions, and attitudes of the broader communities within which the projects operate (criteria 1–5, 12, and 13).
9. The RPP's evidence to date suggests that peace programs are more effective—that is, they are able to make an impact on peace writ large—if the following conditions hold true:
 - The effort is marked by participants' sustained engagement over time. The involvement of people is not one-off and is sustained in the face of difficulty or even threats and overt pressure to discontinue.
 - The effort has a linking dynamic. It links upward (to bring in people with existing influence on the political process or support new alternative leaders) or downward (to bring in larger numbers of people and build public support at the grassroots level). It links key people to more people or more people to key people.

- The effort does something substantive about root and proximate causes of conflict. It does not simply talk about peace but also seeks and finds solutions to the key problems driving the conflict.
- The effort is geared toward creating institutional solutions. It is not sustained only by ephemeral personal relationships or ad hoc initiatives but is institutionalized and enduring.
- The effort causes people to respond differently from before in relation to conflict. This can involve increasing people's ability to resist manipulation or to undertake proactive efforts. This can occur through increased skills for analyzing, managing, and responding to conflict or changed values and attitudes.

The experience gathered through RPP to date suggests that these criteria are additive. If a single effort meets all five, it is more effective than one that accomplishes only one.

الجزء الثالث

العراقيل

ثمن الحرية الخفي

تأطير عراقيل التعايش الاقتصادي
سفن م. سينجيمان

لكي تتخيل التعايش، فإن عليك أن تفترض وجود مهمة صعبة وشديدة التعقيد ضمن الجهد المبذول لإعادة إعمار مجتمع مزقته الحروب. فالصراعات الداخلية ونتائجها تستمر لترسم طريقها عبر الكرة الأرضية، في أفريقيا، والشرق الأوسط، والبلقان، وأمريكا اللاتينية، فيما تتحدى التعقيدات التي تواجه إعادة الإعمار بعد الصراع، جميع العلماء والمهنيين العاملين على السواء. ويقدم نص كلمة «التعايش» نموذجاً لاستئناف حياة منتجة آمنة، ونظاماً اجتماعياً يمكن للأفراد الذين اغرطوا في أعمال عدائية سابقة ضد بعضهم البعض أن يعيشوا ويعملوا معاً دون أن يدمر أحدهم الآخر. فالتعايش إذن هو الطريقة التي يجب أن تدار بشكل حذر من أجل تجنب تجدد العداءات وفي بعض الأحوال، قد يصبح التعايش شكلاً لدولة مستقرة نسبياً ولكنها غير مندجة. أو في حالات أخرى، قد يحمل معه احتمالات تحقيق اندماج اجتماعي واقتصادي أكثر عمقاً.

ويظهر هذا الفصل أن التفاعل الاقتصادي، يجد ذاته بين الخصوم والضحايا السابقين لا يمكن أن يضمن حدوث التعايش كما أنه لا يشكل شرطاً مسبقاً لحدوثه. وهذا الاستنتاج مبني على تحليل وتوفيق لروايتين بديلتين حول طبيعة وأصل الصراع الداخلي المسلح الذي يشمل، للأسباب هذه، الحروب الأهلية. وبسبب الافتقار لتصنيفات أفضل فقد أطلقت على هذه المقاربات اسم النظريات الاقتصادية

والسياسية. وهي ليست نظريات متضاربة فكرياً ولا شاملة تبادلياً في عملها بل هي تميل إلى التفاعل مثل تفسيرات مسببة معقدة. وتعتبر إسهاماتها النسبية ذات خصوصية عالية بحالة معينة. لذلك فإن جزءاً من الهدف هو تطوير خريطة يمكن إدراكها للعوامل ذات الصلة بالموضوع ولتأثيرها المتوقع. وكل نظرية تشير في النهاية إلى استراتيجية للتعايش. ومع ذلك فإن معنى التعايش يأخذ معانٍ إضافية متميزة ضمن جميع الأحوال. في كل مقارنة من أجزائه الثلاثة الأولى، سوف يجلب هذا الفصل الاهتمام إلى تأثير الحوافز الاقتصادية للعنف على توقعات التعايش باستخدام حالة بلدة ميتروفيكا في مقاطعة كوسوفو بيوغوسلافيا، ومن ثم سوف نقوم بتحديد إطار متعدد العوامل وثابت لتطوير وتقييم برامج التوظيف في مناطق ما بعد الحرب.

الأصول السياسية للنزاع

تقدم الفرضية السياسية تفسيراً كلاسيكياً للحرب والنزاع الأهلي، تقول فيه إن الحرب هي استمرار للسياسة عبر استخدام وسائل إضافية⁽¹⁾. فالصراع السياسي يمكن أن يحدث عبر تقسيمات إيديولوجية، وعرقية، وثقافية، ولغوية، ودينية وطبقية وإقليمية. وغالباً ما يظهر هذا النزاع صوراً لأطراف متنافسة تحاول أن تسوي نزاعاً معيناً، ولو حتى من خلال العنف بدلاً من المساومة والتشاور. وفيما تشمل النزاعات السياسية عادةً مظالم حول المساواة وحقوق الإنسان أو حق تقرير المصير، يُنظر إلى العنف على أنه غير عقلاني، وغير منطقي وتمزيقي، وأنه انهيار للنظام الاجتماعي يتوجب حله بسرعة عبر انتقال سريع وفعال نحو السلم⁽²⁾.

والحروب بين الدول يُنظر إليها على أنها نتيجة لما يلي:

- 1- قيود معلوماتية تمنع الأطراف من وضع الخيارات التكتيكية والاستراتيجية الصحيحة.
- 2- مشاكل تتعلق بالالتزام.
- 3- عدم تجزئة القضايا التي تحول دون حدوث مفاوضات فعالة.

وهنا يتم تحدي التفسيرات البديلة التي تشمل إغراء الانخراط في حرب وقائية أو في حروب ذات توقعات نفعية إيجابية، على الأقل نظرياً، بادعاء وجود بدائل تفاوضية دائماً⁽³⁾.

وقد بني التحليل السياسي الكلاسيكي، بفضل إرثه الواقعي، على مبدأ الدولة الوطنية، على أساس أنها اللاعب الموحد والرئيسي في العلاقات الدولية، ويميل أنصار هذا الفرع من علم الاجتماع للتركيز على التكلفة الإجمالية للحرب. وعلى هذا الأساس، فإن الحرب غير كفوءة في جميع الظروف. إذ إنه بعيداً عن الإصابات العسكرية والمدنية والمباشرة بما فيها القتلى والجرحى والمشرّدون، فإن البنية التحتية الاجتماعية والمادية للدول المشتركة في الحرب تتعرض للدمار؛ كما تتزايد مشاعر عدم الثقة بين الدول وترتفع إلى حدودها الأقصى؛ كذلك تتعطل التدفقات التجارية وتتمزق. ويزداد ضغط العمليات العسكرية والتحالفات واستراتيجيات التسلّح على الموارد الوطنية وعلى السكان وتدخل مسألة حماية الحقوق الإنسانية والمدنية في معاناة رهينة.

وحتى الوقت الذي بدأت فيه الحروب الأهلية داخل الدول تتصاعد خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، ظلّ التحليل الاجتماعي يوطر النزاعات السياسية وحلّها على أنها مشاكل سياسية من القمة إلى القاعدة أو تراكمات تنطوي على تفسيرات جهازية أو مؤسسية أو حكومية. وبذلك بقيت الجهود المبذولة لدراسة الحرب كعامل من عوامل الكراهية العرقية تصبّ في هذا الإطار السياسي نفسه⁽⁴⁾. وتمّ التعامل مع الصراع العرقي على أنه مشكلة التزام من حيث أن الأقليات العرقية لا تستطيع أن تثق بحكومة أغلبية مؤلفة من عرق مختلف من أجل أن تمنحهم حماية كافية. خلال الحرب الباردة، استطاعت القوى العظمى، كطرف ثالث، أن تضمن الاتفاقيات السياسية بين الأعراق المختلفة للسكان⁽⁵⁾. ولكن في غياب نفوذ طرف ثالث يعمل لصالح الاستقرار والتهدئة، أفلتت مشاعر عدم الثقة والكراهية من عقالها عبر الانقسامات العرقية وأدت بالنتيجة إلى أحداث عنف في العقد الماضي لا يمكن وصفها (انظر التمهيد لهذا الكتاب). وفيما يمكن للكراهية العرقية أن تؤدي إلى

حدوث انهيارات اجتماعية وحروب، فإن العرقية بذاتها لا يمكنها أن تقدم تفسيراً كافياً. إذ يتوجب على النموذج السياسي أن يفسّر لماذا تندلع الحروب في بعض الحالات التي تنطوي على انقسامات عرقية ولماذا لا تندلع في حالات أخرى. وينظر إلى العمل التعايشي على أنه أداة تسهيل لعقد وفاق بين القاعدة والقمة واتفاقيات سياسية بعد أن يضع العنف المسلح أوزاره. إذ إن من المتوقع لاستراتيجيات إعادة الإعمار أن تعوّض عن الحماية الخارجية الضعيفة وأن تخفف من التأثير المتواصل للمستويات المرتفعة من عدم الثقة.

وحتى أكثر التحاليل السياسية الدقيقة التي لا تضع في حساباتها الحوافز أو الخيارات الفردية تشير إلى وجود أخطاء في أي مقارنة متشددة سياسياً بالنسبة إلى تطوير السياسات. فالقيد الرئيسي الذي يقع تحت النموذج السياسي أو «المظلمة» يتعلق بحرية التصرف. فالأفراد الذين يعانون من التعديات على حقوق الإنسان قد يرغبون في رؤية حكومتهم وقد أطيح بها. ولكن، وكما يفسّر بول كولير، فهم يفضلون لو أن أحداً غيرهم يقاتل نيابة عنهم. وفي نفس الوقت، ولأن احتمال نجاح أي تمرد يعتمد على حجمه، فإن الناس يميلون إلى الانضمام إلى حركات التمرد الأكبر أكثر من الحركات الصغرى. كذلك، يعمل زعماء المعارضة تحت ظل المستقبل ويدرك أتباعهم المحتملون أن الوعود التي تُعطى لهم قد يصعبُ الوفاء بها. والتأثير الكلي لكل هذا الفعل الجماعي إضافة إلى مشاكل التعاون، هو فشل معظم حركات التمرد ذات الدافع السياسي من أن تكتسب دافعاً كافياً يفسّر نشوب واستمرار الحروب الأهلية⁽⁶⁾. فهذه القيود تعتبر أقل أهمية، خاصة عندما تضاف الحوافز الاقتصادية إلى التحليل.

الأصول الاقتصادية للنزاع

تزعم وجهة النظر المنافسة للفرضية السياسية أن تضمين الدوافع الاقتصادية يقدم تفسيراً أكثر إقناعاً لنشوب الحروب الأهلية. وهذه النظرة تعروها غشاوة بسبب التركيز الاختياري على العوامل السياسية، مثل الكراهية العرقية وانهيار المؤسسات. وبكلام

مبسّط، تبين الفرضية الاقتصادية أن بعض اللاعبين في مضمار النزاعات الأهلية يكتسبون مصلحة اقتصادية في استمرارها⁽⁷⁾. وفي مساق العولمة، وتحرير التجارة والدول المتشابكة، يصبح النظر إلى الحرب والسلم لا كمراحل مميزة، بل كأفكار تقف في وضع نسبي لبعضها البعض. واقتصاديات الحرب الإقليمية أو المحلية تكشف وجود قواسم مشتركة بينها وبين كل من الاقتصاد العالمي واقتصاديات السلام الوطنية أو الإقليمية المتعلقة بها⁽⁸⁾. فاقتصاد الحرب، على سبيل المثال يمكن أن يعمل تحت حرمان فعال من العدالة الجنائية، ولكنه يعتمد على مجموعات من الأنماط التجارية الموجودة من قبل وعلى العلاقات وعلى البنى المالية الدولية. وهذا الاعتماد الثنائي الأبعاد للاقتصاد العالمي يساعد على تفسير كل من استمرارية النزاع وطبيعته المعتدلة نسبياً. فالحروب الأهلية نادراً ما ترقى إلى مستوى العنف الذي يهدد الاقتصاديات ذاتها التي تقف وراءه. وباختصار تتحدى الفرضية الاقتصادية استنتاجين مألوفين هما: أن النزاع له فقط عواقب سلبية وأن النصر هو الهدف العام للمتحاربين⁽⁹⁾.

وهذا التحليل ينتقل من تصوير الدول على أنها المشارك الرئيسي الأوحد في النزاعات إلى مقارنة أكثر دقة تميز الأفراد والجماعات التي تعمل تحت ظل الدولة⁽¹⁰⁾.

عندما أنهت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق بشكل فعال، تحالفاتهما أو علاقتهما التوكيلية مع بعض الدول الضعيفة، ورثت هذه الدول مزيداً من الحرية السياسية ولكنها أصبحت أقل حصانة من الناحية الاقتصادية⁽¹¹⁾. وقد شكّل التغيير تحدياً أمام هذه المحميات السابقة بأن وضعها أمام بدائل إما أن تتطور لتصبح دولاً قوية أو أن تبقى ضعيفة. والقوة، ضمن هذا المعنى، لا تعكس القدرة العسكرية ولكنها تضع مقياساً لقدرة الحكومة على توفير خدماتها الحكومية من خلال بيروقراطية فعالة وبنية تحتية وتمثيل منصف وفعال للسكان تحت حكم القضاء⁽¹²⁾.

وبدورهم، يقوم زعماء الدول الضعيفة بتقديم الحماية، والخدمات والامتيازات المحابية على أسس تمييزية وشخصية مقابل كسب الولاء السياسي. ولأنه يتوجب

عليهم السيطرة على مصادر كافية من الدخل من أجل الحفاظ على قاعدة قوتهم، ينزع هؤلاء الزعماء إلى تجميع الأموال الطائلة التي تخدمهم في إدامة وتوسيع الولاءات السياسية⁽¹³⁾. وعادةً ما تشمل مصادر هذه الأموال، كيانات اقتصادية رئيسية، مثل المصانع أو مصاهر المعادن والموارد الطبيعية، التي يمكن حمايتها من خلال العنف اللامركزي وأيضاً من قبل المجتمع المدني على العموم. ويؤدي تكرار الصفقات المباشرة والحماية وعلاقات المحسوبية بين الزعماء الحكوميين وبين أمراء الحرب إلى إزالة التمييز بين المداخل الخاصة والحكومية ويتسبب فعلاً بأن تقوم الدولة الضعيفة بفقدان ادعائها باحتكارها الشرعي لاستخدام القوة.

ورغم أن حصيلة كل حالة تتشكل عبر سياقها الفردي، إلا أن عدة عوامل تدعم الجمود السياسي للدول الضعيفة والطرق المؤدية للعنف الاقتصادي. أولاً: أن الدول الضعيفة غالباً ما تكون غير قادرة على أن تنقل نفسها لتصبح دولاً قوية دون وجود اقتصاد وطني يتمتع بالحياة والقوة، ودون وجود قاعدة موارد هامة أو دعم خارجي ملموس. ثانياً: لدى اختيارها تقوية الدولة، يتوجب على القيادة الحالية أن تتخلى عن السلطة لصالح المؤسسات الإدارية والسياسية. فالدول القوية تحصل على تمويلها من خلال نظام ضريبي فعال، يُجبر السياسيين العاملين ضمن عالم حكومي واضح المعالم، بأن يقوموا بحماية هذا العالم اللامركزي المنتج. كما أن الدولة القوية تعتمد على الشرعية لتحقيق نفوذها السياسي وبذا تمنع الزعماء من ضمان ولاء الأفراد التابعين لهم عبر المحسوبية كما تمنع ممارسة سيطرة شخصية غير مضبوطة على ممتلكات الدولة.

ويمكن العثور على معوقات إضافية لتطوير دولة قوية ضمن عدة سياقات. ولكن توقف الدعم الخارجي ربما يشكل أكثر المحفزات الفردية أهمية⁽¹⁴⁾. فعندما كان الغرب والكتلة السوفياتية يقدمان الدعم لعدة بلدان أو يتعاطفان مع فئات فيها، لم يوليا إلا القليل من الانتباه إلى الطريقة التي تعامل فيها هذه الحكومات أو هذه الفئات

المتمردة، مواطني تلك البلدان⁽¹⁵⁾. وإثر سحب الدعم السياسي راحت الولايات المتحدة تقدم دعماً إنسانياً مشروطاً بتقدم الديمقراطية وتحسن أوضاع حقوق الإنسان. ولكن، وخلافاً للتوقعات، فقد ازدادت حدة العنف في الفترة التي تلت الحرب الباردة، واتخذت على وجه الخصوص شكل حروب أهلية داخلية⁽¹⁶⁾. كذلك فُتح الباب أمام عوامل أخرى أسهمت في تفاقم الأوضاع بعد انسحاب الراعين الشرقيين والغربيين، ومنها تهريب المخدرات، وانتشار الدعارة.

وتنطلق الطرق المؤدية إلى العنف الاقتصادي من مجموعة أوضاع متميزة. فالعديد من الدول التي انخرطت في حروب أهلية، كان قد تم الاعتراف بسيادتها، حتى ولو كانت تفتقر تماماً إلى القدرة على ممارسة مهامها وتقديم خدماتها الحكومية. ولعبت مسألة السيادة دوراً محورياً في اجتذاب المصالح الدائمة للقوى العظمى. فهي سهّلت أولاً إقامة علاقات تحالف إذ إن زعماء الدول الضعيفة الحليفة، بدورهم تمتعوا بحماية رسمية عبر السيادة ولكنهم اعتمدوا على الدعم الخارجي بدلاً من تطوير واستخراج موارد بلادهم العامة داخلياً⁽¹⁷⁾. وثانياً: استطاعت معظم الدول التي كانت قد حصلت في السابق على دعم القوى العظمى قبل عام 1991، أن تحصل على بعض القدرات العسكرية. فقد قام كل من الاتحاد السوفياتي سابقاً والولايات المتحدة بشحن كميات وفيرة من الأسلحة الخفيفة والرخيصة الثمن إلى حلفائهم الحكوميين وغير الحكوميين، بالإضافة إلى توفير تدريب تشغيلي لهم على هذه الأسلحة. وقد تسببت هذه الأسلحة بازدهار تجارة داخل الدول نفسها ساعدت حتى تاريخ اليوم أسواق سلاح وربما أسواقاً خارجية أيضاً. كذلك تم إقامة بنى قيادية عسكرية بحيث أصبحت الحكومات تدار من قبل رجال أقوياء. وهو أمر متمم وبشكل ساخر لهذه الدول الضعيفة. واستطاع هؤلاء القادة العسكريون أن يكافئوا جنودهم من خلال الحفاظ على بيئة تكسبهم حصانة فيما يتعلق بسرقة ونهب بعض الموارد العامة والممتلكات الشخصية.

وفي بيئة تستطيع فيها القيادات العسكرية والأفراد المتناحرون أن يغتنموا فرصاً واسعة لتجميع الثروات على المدى القصير، وخاصة من خلال مكاسب تهريب المخدرات أو استخراج الموارد⁽¹⁸⁾، تنقلص الحوافز أمام النظام لاستبدال وتعويض ما لا توفره قوة التمثيل الشرعية والإدارة البيروقراطية الحكومية بالقوة العسكرية والمحسوبة. وفي مثل هذه الظروف، تكون المحصلة الأكثر احتمالاً هي العنف الاقتصادي.

درجات العنف، حكومات الظل، والانفلات

يُميز ديفيد كين بين العنف الاقتصادي من القمة إلى القاعدة وبين ذلك الذي يظهر من القاعدة إلى القمة: فالحكومات الضعيفة تتورط في عنف يمتد من القمة إلى القاعدة من أجل تعزيز مواردها أو مجالات نفوذها أو من أجل تأخير ظهور الديمقراطية. ولعل التحريض على النزاع العرقي كغطاء لأعمال القمع والحفاظ على الذات لا يعتبر أمراً غير مألوف في هذا السياق؛ ومثله كذلك تشجيع العنف عبر ادعاء وجود أعداء مزعومين. والزعماء الحكوميون، وكذلك الجماعات المتمردة عن ينخرطون في أعمال عنف تمتد من القمة إلى القاعدة ينتفعون من الاختباء خلف ما يسمى غالباً بحرب مزعومة أو مفبركة تؤمن لهم تبريراً علنياً للانتهاكات التي يمارسونها ضد حقوق الإنسان⁽¹⁹⁾. وهناك سبعة ظروف تسهل حدوث مثل هذه العنف:

- وجود دولة ضعيفة.
- وجود حركات تمرد لا تملك دعماً مالياً خارجياً ملموساً.
- وجود نظام غير ديمقراطي وغير شمولي تحت التهديد.
- وجود أزمة اقتصادية.
- وجود انقسامات عرقية عبر الحدود الطبقية.
- وجود مواد خام ذات قيمة.
- وجود صراع طويل الأمد.

ولعل احتمال انخراط نظام ما في العنف الاقتصادي يزيد من وجود مجموعات من هذه الظروف، خاصة عندما تتعرض حكومة دولة ضعيفة للتهديد من قبل تمرد

ما، دون أن تملك موارد كافية مباشرة تحت يدها تمكّنها من الدفاع عن نفسها⁽²¹⁾. والعامل السابع المتعلق بطول أمد الصراع يقدم عدة افتراضات هامة، أولاً: هو يحدد درجة إشراك الأجيال الحالية والمستقبلية من المواطنين في تقبل الانقسامات العرقية على أنها مصدر مزعوم للحرب الأهلية. كذلك يتيح طول أمد الصراع المجال أمام اقتصاديات الحرب لأن تهمد وتصبح غير فعّالة. فكلما طال أمد الصراع كلما انتشر إحلال مصادر بديلة للدخل من قبل اقتصاد الحرب. فالحكومات والمتمردون على السواء سيجدون سهولة أكبر في إلحاق مجندين جدد بقواتهم المسلحة مع تفاقم الكراهية بين الأعراق ومع تقلص فرص الأعمال التجارية والزراعية التي يواجهها المجتمع المدني في ظل هذه الظروف⁽²²⁾.

وبالإضافة إلى تحديد الظروف التي تسهل نشوب العنف الاقتصادي من القمة إلى القاعدة، يعرض كين نماذج متعددة من الاستيلاء باستخدام العنف على الموارد والممتلكات. وهذه النماذج تشمل النهب، ودفع الخاوات، والسيطرة الاحتكارية على التجارة، وتسهيل استغلال العمالة، والادعاء المباشر بتملك الأراضي، وانتزاع المنافع من المساعدة الخارجية والاستحواذ على المكتسبات المؤسسية لصالح العسكر⁽²³⁾. وعلى نمط مشابه، يميز كولير أربع مجموعات من الفرص المتاحة لتحقيق المكاسب خلال الحروب الأهلية، أولها أن الحروب الأهلية تقلل من القدرة على التنبؤ بالسلوكيات الاجتماعية مجبرة الأهالي على التشكيك في المستقبل بشدة. وثانيها، أن التصرفات الإجرامية سوف تتفاقم مع تحول الموارد باتجاه الإنفاق العسكري وبعيداً عن قوى الشرطة المدنية وغيرها من أدوات تنفيذ القانون. وكنتيجة لذلك، سوف يحاول المجرمون نقل مقتنياتهم أو مكتسباتهم من البلاد مما قد يتسبب في تآكل قاعدة الموارد التي تمول الجيوش والفئات المتمردة، وهذا بدوره يفاقم الضغط الاقتصادي على شبكات التجارة وعلى السكان المدنيين. وثالثها يتعلق بتخريب فعالية السوق. فالصراعات العنيفة تؤدي إلى تناقص المنافسة التجارية مع ارتفاع تكلفة الحصول على

المعلومات. وفي نفس الوقت، يزداد نمو النشاطات الاحتكارية وغيرها من التشوّهات، وخاصة تلك النشاطات ذات الصلة بتصدير الموارد الطبيعية⁽²⁴⁾. وأخيراً، تزداد عمليات فرص الخاوات والسلب في قطاع التجارة وسط بيئة تتميز بتقوُّض التدقيق إن لم يكن الإفلات من العقوبات. وفي نهاية الأمر، سوف يدفع مثل هذا الوضع إلى بروز ظاهرة «Sobel» حيث يعمل جنود الحكومة كمتبردين في الليل ويسطون على ممتلكات الدولة والمجتمع المدني.

أما العنف الممتد من القاعدة إلى القمة فهو نتيجة لرد فعل معين يقوم به الأفراد في وجه شحّ الموارد الاقتصادية، والتشكيك وانعدام الأمن. وهو ردّ مشروط، جزئياً، ببعض العناصر ذاتها التي تسهّل نشوب العنف من القمة إلى القاعدة. فالصراع طويل الأمد، على سبيل المثال، يمكن أن يتسبب بشكل خاص بإشعال فتيل النزاع من القاعدة إلى القمة. إذ إن الشباب في مناطق النزاع يميلون إلى حمل السلاح كجزء من القوات الحكومية أو الجماعات المتمردة المسلحة عند انعدام وجود توقعات لبدائل اقتصادية أو تقلصها. ولعل المشاركة في النزاع المسلح لا تشكل طريقاً نحو أمان أفضل وحكم ذاتي فحسب، بل تقدم أيضاً أفضل ضمان للبقاء اقتصادياً وسط حركة الحروب الأهلية. كما أنها ومع تزايد عمليات الاستيلاء المسلح من قبل المحاربين على موارد البلاد، تضع السكان المدنيين تحت ضغط متزايد مما قد يضطر الأفراد إلى حمل السلاح والدفاع عن أنفسهم⁽²⁶⁾.

هنالك ثلاثة عوامل إضافية تشجع على العنف الممتد من القاعدة إلى القمة. (1) الانعزال الاجتماعي والاقتصادي الملموس. (2) الافتقار إلى وجود منظمات ثورية قوية و(3) عدم معاقبة أو محاسبة مرتكبي الجرائم المسلحة⁽²⁷⁾. والتمرد الذي ينطوي على العنف ضد جماعات عرقية معينة يمكن أن يُكافأ بمكتسبات اقتصادية أو بزيادة نفوذ أو بفرصة لاستثارة مشاعر الغضب أو الكراهية ضد أفراد الأعراق الأخرى. ولعل مشكلة التحرك الجماعي، التي، ووفقاً لكولير، تفسّر غياب حركات تمرد قوية

ومدفوعة سياسياً، يمكن أن تؤدي إلى الخيار الاستراتيجي بمهاجمة الأفراد المدنيين بدلاً من النظام نفسه.

والإفلات من العقوبة في حال ارتكاب الجرائم يمكن أن ينبع بدوره من غياب القدرة على تطبيق القوانين من القمة إلى القاعدة، ربما بسبب غياب التدريب أو الموارد أو تحويل مكتسبات الموارد إلى القوات العسكرية. وعلى النقيض من ذلك، وعند مستوى القاعدة إلى القمة ثمل مسألة الإفلات من العقوبة لتعكس الافتقار إلى الالتزام بالإيديولوجي والتماسك بالنسبة لحركات التمرد. ويتوجب على المعارضة التي تحركها الإيديولوجيا، ومن أجل أن تجتذب العدد الكافي من الأتباع، أن تبقى شرعية في أعين الجماهير. ولذلك يتوجب عليها أن تعاقب أو تمنع جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان التي تسعى هي إلى إزالتها على المستوى الحكومي. ولكن عندما ينهار مثل هذا النظام فإن العنف الاقتصادي من القاعدة إلى القمة يصبح المحصلة المتوقعة للأمر، خاصة عندما يلاقي تشجيعاً من السلطة الحاكمة عبر التمييز في القمع والطرده أو في تقليص قاعدة الموارد لدى الحركات المتمردة⁽²⁸⁾.

وتعرض الفرضية الاقتصادية المكملات الرئيسة لدوافع العنف على المستويات الممتدة من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة. فالدول الضعيفة وحركات المعارضة الإيديولوجية القوية، واجهت بعضها البعض خلال الحرب الباردة، مدعومة بالسلح والمال من حلفائها من القوى العظمى. ومع انهيار القواعد الاستراتيجية والإيديولوجية لهذه المنظومة، أدى الفراغ الناتج في السلطة إضافة إلى تراجع الدعم الاقتصادي الخارجي إلى فتح المجال أمام فرص تحقيق الثروات الفردية وعلى مستوى النخبة التي تمت تغذيتها في مرحلة ما بين الحرب والسلم. وتهدد الحرب بشكل عام وجود هذه النخبة عند كلا الطرفين - داخل الحكومة وأوساط حركات التمرد - بينما يفشل السلام الشامل في المحافظة على الحصانة المطلوبة من العقوبات، وفي إيجاد الغطاء لحرب تفتح المجال أمام تعطيل حقوق الإنسان.

لذلك، تعتمد فترة امتداد الحرب الأهلية المدفوعة اقتصادياً، وبشكل جزئي، على مستوى التضارب بين الحكومة وبين قوات التمرد. وإذا قامت الأطراف بتبني وجهة نظر طويلة الأمد حول المكاسب المتدفقة عليهم نتيجة استغلالهم للمدنيين، فإن الفرضية الاقتصادية تبين أنهم سوف يسعون للحفاظ على مستوى متوازن من العنف. وفي المقابل، إذا ارتفعت نسبة الشك في المستقبل لدى المشاركين في النزاع، فإن التنافس حول الاستيلاء على المكاسب الاقتصادية والرغبة في احتلال أراضي أخرى أو ادعاء ملكيتها سوف ترفع من وتيرة العنف. وهذه الحركة تظهر نفسها على مستويين: إذ يتوجب على حكام الظل أن يسيطروا على الانفلات وعلى انتزاع منافع الدولة الغائبة من أجل منع أي خسارة قد تلحق بنفوذهم الشخصي لصالح أمراء الحرب⁽²⁹⁾. وعلى نقيض ذلك، وفي المناطق التي لا ترغب الدولة في تقديم خدماتها الحكومية أو لا تستطيع ذلك، فإن المتنفذين يستطيعون إدارة وتدير الشؤون الاقتصادية والأمنية عن طريق العنف وقد يحصلون على مكاسب سياسية خلال تلك العملية.

قضية ميتروفكا

تمثل ميتروفكا الواقعة في شمال كوسوفو، من ناحية واحدة على الأقل، تحدياً معقداً لسياسة التعايش. والمدينة مقسمة بدقة بين خطوط الأعراق عبر نهر إيبار. ويهيمن الصرب على القسم الشمالي من المدينة رغم كونه أكثر اختلاطاً بينما يضم القسم الجنوبي غالبية سكان المدينة ويتألف معظم سكانه من العرقية الألبانية. وتعيش أعداد قليلة من السكان من كل عرقية على كل جانب مقابل، فهناك منطقة صغيرة يعيش فيها الصرب قرب الكنيسة الأرثوذكسية الواقعة جنوب نهر إيبار، ويتمتع هؤلاء بحماية قوات كوسوفو التابعة لحلف الناتو (KFOR)⁽³¹⁾. وتعاني ميتروفكا من ارتفاع نسبة البطالة، والسبب الرئيسي هو أن المستثمر المحلي الأكبر وهو شركة تريبيكا الصناعية التعدينية قد توقفت عن العمل منذ زمن⁽³²⁾. وليس مثيراً للدهشة أن يظهر اقتصاد ظلّ في مثل هذه الأوضاع، يلتقى رعاية من الجريمة المنظمة. بالمقارنة، نجد أن

القسم الألباني من ميتروفيكا يتمتع باقتصاد أكثر حيوية مع وجود دكاكين للبيع وأعمال صغيرة، بينما تأثر الاقتصاد في القسم الشمالي سلباً نتيجة العقوبات التي فُرضت على صربيا⁽³³⁾. وتشمل بعض الصناعات الكبرى في ميتروفيكا، صناعة الدقيق والخبز، والخدمات العامة والنقل العام⁽³⁴⁾.

ويظهر بوضوح في ميتروفيكا غياب الثقة بين السكان الألبان والصرب، وتسجل أحياناً حوادث عنف تندلع من حين لآخر. وفي ظل غياب الحوافز السياسية والشعبية المطلوبة، فشلت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو (UNMIK) بإقامة مؤسسات فعالة متعددة الأعراق. لذلك ظل الصرب يشعرون بعدم الثقة حيال وجود الأمم المتحدة، وقد قاموا بتشكيل بنية بلدية موازية في شمال ميتروفيكا إضافة إلى قوة أمن محلية وغير رسمية، أطلق عليها اسم «حراس الجسور». وتتألف من مجموعة من الصرب يتراوح وصفهم بين قوات نصف أمنية إلى مجرد قطاع طرق، ويرتدي هؤلاء ملابس موظفين تابعين لعدة مؤسسات صربية ويقومون بأعمال الدورية في القسم الشمالي من جسور ميتروفيكا⁽³⁵⁾. كما يقومون بالحراسة ضد أي توغل للألبان ويتلقون تمويلهم من النشاطات الإجرامية بما فيها أموال الخاوات المفروضة على المصالح المحلية والمطاعم. وفي نفس الوقت، تمارس بلغراد سيطرة إدارية ملموسة على هذا الجزء من المدينة، من خلال القضاء العدلي والتعليم والخدمات الصحية، إضافة إلى الاتصالات ورواتب القطاع العام والضرائب ومدفوعات التقاعد⁽³⁶⁾. ومع ذلك بقيت الخدمات العامة في شمال ميتروفيكا ضعيفة.

تجزئة المصالح الصربية

يتبنى السياسيون في بلغراد وجهات نظر متضاربة حول ميتروفيكا. فمن ناحية تجد هناك من يعتبر شمال كوسوفو، جزءاً من صربيا ويدعو إلى فرض شكل من أشكال الانفصال الجغرافي والعرقي عن المناطق التي يديرها الألبان. وهذه الفئة معنية بتقويض جهود بناء المؤسسات التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وقوات

الناتو من أجل الحفاظ على حجة أن السكان غير الألبان لا يتمتعون بحماية كافية في كوسوفو وهم لذلك مضطرون للعيش في مجتمعات منفصلة. وفي نفس الوقت، أدى ضعف الاقتصاد في منطقة ميتروفيكا، بالترافق مع عدم قدرة صربيا على تقديم دعم مالي إلى استمرار نزوح الصرب حتى من المناطق التي بقيت تتمتع بأغلبية صربية⁽³⁸⁾. من ناحية أخرى، يركز العديد من المراقبين في بلغراد اهتمامهم على مسألة الحكم الذاتي وعلى مصالح الصرب الذين ما زالوا يعيشون وسط أكثرية ألبانية وتتراوح خياراتهم بين العيش في وسط من التعايش السلمي أو مغادرة كوسوفو كلية. وهذه الفئة من الصرب تنتقد بلغراد لموقفها المعادي لمصالح الصرب المتعلقة بالعملية الانتخابية، وكعائق أمام الإدارة المركزية لكوسوفو⁽³⁹⁾.

وتميل مصالح الصرب القاطنين في شمال ميتروفيكا إلى الاختلاف عن الإدارة في بلغراد. فقد أنشأ هؤلاء عدة هيئات حاكمة محلية وغير رسمية، بما فيها المجلس الوطني الصربي. ويعمل الزعماء السياسيون الرئيسون ماركو جاكسيتش وميلان إيفانوفيتش ورئيس المجلس الوطني الصربي أوليفر إيفانوفيتش كمجموعة استشارية شمالية لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، ولكن وفقاً لمجموعة حل الأزمات الدولية (ICG) فإن هؤلاء يرتبطون أيضاً بمصالح الجريمة المنظمة التي يتولاها المتطرفون الصرب في ميتروفيكا، ويقومون بأعمال تشمل تهريب السجائر وابتزاز الأموال. ويقف جاكسيتش وميلان إيفانوفيتش موقف عدم رضا من القسم الصغير في ميتروفيكا الذي يعيش تحت سيطرة الصرب ومن غياب الحكم الذاتي الذي يجب أن تتمتع به ميتروفيكا الشمالية في مواجهة بلغراد. ويبدو أن طموحهما يمتد إلى تقسيم شمال كوسوفو، وإقامة كانتونات في القسم الباقي.

وعلى الرغم من أن أوليفر إيفانوفيتش قد أبدى موقفاً أكثر تصالحية تجاه بعثة الأمم المتحدة إلا أنه أبقى على علاقات قوية مع بلغراد مما يعزز احتمال أن يدعم ادعاء الحكومة الصربية بكون كوسوفو جزءاً من صربيا⁽⁴⁰⁾. وقد انخرط أوليفر

إيفانوفيتش في جدال مفتوح وملتهب ضد الناتو ويبدو أنه يُحكّم السيطرة على حراس الجسور. وقد وردت تقارير تفيد بأن هذه المجموعة قد اعتدت على السكان الصرب الذين رفضوا التظاهر ضد الألبان⁽⁴¹⁾.

المنظور الألباني

يشجب ألبان ميتروفيكا تحاذل بعثة الأمم المتحدة عن فرض حضور قوي لها في القسم الشمالي. ويدّعون بأن إنشاء هيئات بلدية موازية في الجزء الصربي يمثل فشلاً من قبل البعثة وقوات الناتو في حماية الحق الأخلاقي للألبان للعيش في مجتمع آمن منسجم. ولعل استمرار بعثة الأمم المتحدة في الإذعان للوضع القائم حالياً بالإضافة إلى تعاملها المتباين مع الألبان من ناحية التفتيش عن الأسلحة ونزعها، يستمر في إثارة النقمة والسخط بشكل ملموس. ففي إبريل/نيسان من عام 2002، أصدرت القيادة الألبانية لائحة من المطالب عبر تجمع بلدية ميتروفيكا الذي يسيطر عليها الألبان، شملت المطالبة بحرية الحركة والأمن عبر المدينة، وعودة (الأشخاص المهجرين داخلياً) إلى خمسة إحياء من القسم الشمالي، وممر يتيح حرية الحركة للألبان من مناطقهم حتى الجسر الرئيسي إضافة إلى إقامة مستشفى مفتوح تُشرف عليه الإدارة الدولية وعمل سريع من أجل تفكيك عصابة حراسة الجسور⁽⁴²⁾. كذلك أبدى السياسيون الألبان قلقهم من الطبيعة اللاشفافة التي تتسم بها عمليات بعثة الأمم المتحدة. فقد ظهرت إشاعات مفادها أن البعثة وافقت على طلب الصرب بإقامة بلدية جديدة في شمال المدينة تتسم بطابع رسمي إضافة إلى تقديم تنازلات للصرب بخصوص إطلاق سراح السجناء⁽⁴³⁾. ولأن ميتروفيكا تعتبر مؤشراً رئيساً لمستقبل المقاطعة، فإن أي اعتراف بتقسيم المدينة سوف يؤدي إلى خلق بيئة مناسبة لتقسيم إقليم كوسوفو الشمالي والذي سيقابل بدوره بردً عنيف من قبل الألبان⁽⁴⁴⁾.

ولكن ألبان كوسوفو، مثلهم مثل صرب كوسوفو أيضاً، لا يحملون رأياً موحدًا، فقد قام باجرام ريكسهيبي، رئيس وزراء كوسوفو الحالي ومحافظ ميتروفيكا سابقاً

والمدعوم من عناصر جيش تحرير كوسوفو، بتوجيه اتهام حاد إلى أعمال المجتمع الدولي في ميتروفيكا بعد حرب عام 1999 واصفاً جهود حفظ السلام بأنها حركة تبديلات سريعة في القمة، تفتقر إلى التنسيق، وتشير بإصبعها فقط بشكل متبادل عندما تقع المشاكل⁽⁴⁵⁾. ولكن رغم هذه البلاغة السياسية، لا تبدو دوافع جيش تحرير كوسوفو السابق والجماعات التي جاءت بعده لتتطابق بشكل لائق مع طموحات بعثة الأمم المتحدة وقوات الناتو من أجل بناء كوسوفو مستقرة وموحدة. فبينما تعمل أغلبية الفئات المختلفة ضمن قوة حماية كوسوفو (KPC) وهي القوة التي خلقت جيش تحرير كوسوفو KLA، والمسموح لها بالعمل، بقيت ميتروفيكا تعيش في الحقبة التاريخية السابقة لجيش تحرير كوسوفو وبذلك وضعت نفسها إلى جانب الاتجاه الذي يمثلها هاشم تقي⁽⁴⁶⁾.

وقد برزت معارضة جيش تحرير كوسوفو لبعثة الأمم المتحدة وقوات الناتو، إلى السطح عندما خرج هذا الجيش باستنتاج يقول إن اللاعبين الدوليين الذين تدخلوا في ساحة كوسوفو ظلوا مصرين على موقفهم من معارضة الاستقلال. وفي فبراير/شباط من عام 2000، اصطدمت قوات حفظ السلام التابعة للناتو مع مقاتلين من العرق الألباني، وفي إبريل/نيسان من السنة نفسها قاطع تقي المجلس الإداري المؤقت. وكان يُنظر إلى قرار تقي من قبل البعض على أنه رفض لمذكرة وشيكة الظهور، تعرض فيها الأمم المتحدة لتقديم إجراءات حماية خاصة إلى الصرب، وهي إجراء يؤشر إلى حدوث انفصال عرقي في كوسوفو. إلا أنه كانت هناك تخمينات بأن حركة تقي عكست شعوره الشخصي بالإحباط من قوات التدخل، مما منعه من تعزيز نفوذه والتحرك بكوسوفو نحو الاستقلال⁽⁴⁷⁾.

ومنذ أواسط عقد التسعينات، تم توثيق تورط جيش تحرير كوسوفو في الجريمة المنظمة وخاصة تلك المتعلقة بتهريب المخدرات عبر أوروبا⁽⁴⁸⁾. فإثر انسحاب القوات الصربية من كوسوفو في يونيو/حزيران من عام 1999، وبدلاً من المشاركة في الفكرة

الغربية المناهية بكوسوفو ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان، قام جيش تحرير كوسوفو بشكل منهجي بطرد السكان من الصرب ومن غير الألبان خارجاً واستولى على الممتلكات والأعمال وصادر الأموال وأرهب الألبان المعتدلين وخصومه السياسيين⁽⁴⁹⁾. وبعد مدة قصيرة من استبدال جيش تحرير كوسوفو رسمياً بقوات حماية كوسوفو، أبلغت المجموعة الدولية لحل الأزمات أن جيش تحرير كوسوفو.. وبجميع مظاهره وأشكاله يبقى عنصراً قوياً ونشطاً في معظم مناحي كوسوفو. وبينما بقيت بعض فئات جيش التحرير السابق تعمل في العلن وعلى نفس الوتيرة السابقة، ... غير آخرون من شكل تواجدهم، فقد أضيفت عناصر جديدة إلى الجيش؛ وتحوّل آخرون إلى العمل السري⁽⁵⁰⁾. ووفقاً للأمم المتحدة فقد قام جيش تحرير كوسوفو باعتقال وتعذيب وقتل مواطنين محليين، كما قام بتطبيق نشاطات قانونية دون تفويض شرعي، وأجبر أصحاب الأعمال المحليين على دفع «ضرائب التحرير» كما قام بتهديد رجال الشرطة التابعين للأمم المتحدة عندما حاولوا التدخل⁽⁵¹⁾. وقد ذكرت صحيفة كوها ديتوري أن رجال جيش تحرير كوسوفو تورطوا في أعمال غير قانونية، واستغلوا مواقعهم ونفوذهم لتحقيق مكاسب شخصية كما تدخلوا في حياة المواطنين وفي التطور السياسي بشكل عام⁽⁵²⁾. ويبدو أن حوادث أخرى مثل ابتزاز الأموال وجمع الضرائب والرسوم الجمركية بشكل غير قانوني وفرض الأتاوات وأعمال الدعارة والفساد والرشوة⁽⁵³⁾، قد أسهمت في الخروج باستنتاج واحد هو «الحقيقة المرة القائلة بأن مسؤولي الأمم المتحدة والناثو كانوا وما يزالون يجدون أنفسهم متورطين ليس في عملية حفظ للسلام بل في عملية إدارة جيش تحرير كوسوفو»⁽⁵⁴⁾.

الاستنتاج

بناء إطار سياسي تعددي الفئات

ركّزت الدول المانحة على الصالح العام للمنطقة التي مزقتها الحروب، ورغبت في تقديم المعونات الإنسانية بشكل متساوٍ إلى فئات متناحرة وإلى مدنيين من الطرفين

أهلكهم القتال على السواء، وفي التركيز على الإصلاح وعلى إعادة إعمار البنية التحتية بشكل عام. ولكن مقاربة إطلاق النار في عملية الإصلاح التي تنطوي على تقديم المساعدة دون تمييز بالنسبة للمنطقة التي تتلقى المساعدة، يمكن أن تسبب من الضرر أكثر مما تعطي من المنفعة. لذلك تضع سياسة التعايش تشديداً أكبر على التنمية الاقتصادية وعلى التوظيف بدلاً من مجرد الإعالة فقط. ويتوجب عليها العمل في وقت واحد على أصعدة مختلفة والاعتماد على عناصر سببية متعددة، تقع ضمن فئتين: تتكون الأولى من أعمال تمتد من القمة إلى القاعدة وتهدف إلى تحطيم اقتصاد الحرب وبالتالي كسر حلقة العنف. ومن أجل إنجاح هذا الأمر، يتوجب أن نقوم بخطوات تنزع حوافز المتفعين من إطالة أمد الحرب، سواء كان هؤلاء من الحكومة أم من المتمردين. وتقود الثانية التحول المتعلق بالحوافز الممتدة من القاعدة إلى القمة والتي تقف وراء قرارات السكان بمغادرة المنطقة أو بالبقاء فيها. ويجب على أي سياسة تعايش أن تتعامل مع الكراهية العرقية كسبب محتمل وكتيجة للعنف والتباين الاقتصادي، وما لم يتقبل الإنسان حدوث ركود أو تراجع اقتصادي كمحصلة مسموح بها، فإن أي تقدم يتمثل في دعم التنوع والتوسع الاقتصادي من الزراعة والصناعات الخفيفة إلى التصنيع والخدمات، مثل التعليم والمال والمهن الأخرى يعتبر كافياً.

على المستوى الأكبر: تحطيم اقتصاد الحرب

يمكن لحلقة العنف الاقتصادي المستمر أن تنهار في حالتين: الإرهاق الاقتصادي وتقلص الحوافز. أولاً، يجب أن يصل السكان إلى حد الإرهاق الاقتصادي الشديد بحيث لا يستطيعون دعم المزيد من الاستيلاء على أموالهم بالعنف من قبل الحكومة أو من قبل المتمردين. فمن ناحية، يمكن لمجرد تسريب أي نوع من المساعدة الاقتصادية أن يسهم في استقرار منطقة شهدت نزاعاً سابقاً، لأنه حتى سرقة البضائع يمكن أن تؤدي إلى تخفيض أسعار السوق وتخفيف مستويات العنف⁽⁵⁵⁾. ولكن إذا لم يحصل هناك تغيير جوهري في الدوافع أو في القيادات فإن النتيجة ستكون سلاماً مسلحاً يحتفظ فيه

أمراء الحرب والحكومة بمناطق نفوذهم مع تقييد النزاع المباشر من أجل اجتذاب المساعدات الخارجية⁽⁵⁶⁾. وعندما يتوقف تدفق المساعدات في نهاية الأمر أو يتقلص، تعود الأوضاع بسرعة إلى ما كانت عليه. فمشاريع التعايش التي تعزز من القدرة الاقتصادية للمجتمع المدني عبر تطوير الأعمال الصغيرة وتبادلات السوق، والزراعة والتوظيف، دون إزاحة الدوافع البنيوية العليا للعنف، يمكن بالنتيجة أن تعزز بدلاً من أن تخفف احتمالات استمرارية الحرب الأهلية.

من ناحية أخرى، يستدعي التحول إلى دولة قوية، خيارات صعبة ومكلفة من أجل تخفيف حوافز العنف الاقتصادي. ففي الحالات التي تنطوي على وجود نزاع طويل الأمد ومربح، يصبح من غير المحتمل إقناع المتفعين الرئيسيين بتسليم سلطتهم العسكرية مقابل مناصب مدفوعة الرواتب في بيروقراطية الدولة، كما أن الأمر لا يبدو واضحاً إذا كان بإمكان هؤلاء الأفراد أن يعملوا بكفاءة كممثلين في مثل تلك المؤسسات دون الرجوع إلى عاداتهم السابقة أو إعادة الممتلكات التي استولوا عليها بالتوازي مع جهود المصالحة مع المجتمع المدني. لذلك فإن أي سياسة تعايش ناجحة لا يمكنها أن تلغي من حسابها استبدال أمراء الحرب والأفراد الحاكمين قسرياً، خاصة أن بعض هؤلاء قد يكونون قد تلقوا الدعم في السابق من دول ظلت تتدخل في الوضع. ومع استبدال هؤلاء الحكام بسياسيين منتخبين وممثلين، يتوجب إزالة مظاهر تجارة السلاح واقتنائه، وتهريب المخدرات وغيرها من وسائل تمويل العنف. وسوف يساعد استبدال القيادات على كسر حلقة الكراهية العرقية التي عملت كغطاء رئيسي للعنف الاقتصادي الممتد من القمة إلى القاعدة. ولكن بناء المؤسسات وتطبيق حكم القانون هي مشاريع معقدة مكلفة يجب أن يتم توقيتها والعمل فيها بحذر. وعلى الرغم من أن الدوافع الإيجابية يمكن أن يتم توليدها عبر إيجاد مراكز خدمة مدنية داخل الإدارات المحلية والإقليمية المؤقتة، جيدة الأجر ويسهل الوصول إليها، إلا أن أي ملاحظة في تأسيس الدولة القوية، تتزامن مع وجود تسريب في شحنات الأسلحة أو غيرها من البضائع المحظورة، قد تتسبب في تشجيع انبعاث حكم أمراء الحرب من جديد.

ويتطلب الانتقال من دولة ضعيفة إلى دولة قوية، دفعاً قوياً من الدعم والمساعدات، ومن تطوير البنى التحتية والخبرات التقنية. وتُظهر التطورات التي حصلت في ميتروفيكاً أن تقديم المساعدات عبر المجتمع الدولي يمكن أن يضيف درجة أخرى من عدم الثقة بين الشعب وربما يخلق عدواً مشتركاً، من منظور أمراء الحرب المتنافسين وأصحاب النفوذ. وتكتمل الأزمة حين ندرك أن أي تطوير اقتصادي شامل لا يمكن أن يتم دون حل المسألة السياسية الجوهرية وهي وضع كوسوفو. فمناصب الخدمة المدنية، على سبيل المثال، لا يمكن أن تخصص بإنصاف حتى يتم الاتفاق على الترتيبات التي ستحكم الحياة اليومية في مجتمع مختلط الأعراق، وتعلق هذه الترتيبات بالتمثيل المناسب، والمساواة العددية أو العمل الإيجابي. كذلك، سوف يتردد كبار المستثمرين الأجانب في دخول المنطقة حتى يتم وضع نظام مشابه لنظام دستوري، قادر على ضمان حكم القانون. وهذه الخطوة بدورها تعتمد على حل مسألة وضع المنطقة.

ومع ذلك، يمكن الوصول إلى مقارنة مؤقتة قابلة للتطبيق. وتقوم هذه المقاربة على تطبيق برنامج توظيف على مستوى القاعدة، خفيف التجهيز لدرجة تكفي لتشغيله في منطقة ذات درجة أولية محدودة لا تؤهلها استيعاب المساعدة، ولكن يمكنه تقديم حوافز تكفي لبقاء الإنسان في منطقته. وعلى الرغم من أن مثل هذا البرنامج يظل بعيداً لعدة خطوات عن الاندماج السياسي، إلا أنه يمكنه إيجاد مساحة أولية لالتقاط الأنفاس بعد حلقات متكررة من العنف والاستغلال. ويجب أن يركز هذا البرنامج على المشاريع الفردية أو الصناعة الخفيفة، أو المهارات الصناعية والفنية أو الفرص الزراعية من أجل تجنب المشاكل المفرقة التي قد تنشأ عن تركيز الوظائف بأيدي كبار أصحاب الأعمال الذين كانوا سابقاً تحت سيطرة مجموعة عرقية واحدة. بهذه الطريقة، يدعم برنامج التنمية أيضاً تشكيل قاعدة أنصار شاملة من قلب المنطقة يمكنها تحديد المستقبل السياسي للمنطقة، بدلاً من السماح للمنتفعين من استمرار عدم الاستقرار باختطاف هذه المسألة وتوقيتها. وكشرط جوهري مسبق لنجاح برنامج

اقتصادي، يتوجب رفع الحصانة عن مرتكبي العنف وعدم تركهم يفلتون دون عقاب، ويجب أن يتزامن هذا مع إزالة المقتنيات المسروقة من المنطقة واجتذاب أموال الحماية. وهذا الشرط بدوره يتطلب إنشاء قوة شرطة مؤقتة فعالة وتعاون الدول المجاورة في فرض وتطبيق العقوبات المتعلقة بأعمال الإجرام. أما البرنامج الأكثر طموحاً والذي سيكون أساسياً لتنمية اقتصادية طويلة الأمد، فيتضمن مع ذلك تطوير نظام فعال لقانون العقار والملكية الشخصية. وبذا يستطيع حكم القانون، ضمن تلك المقاربة، أن يحل محل القوة العسكرية كطريقة أساسية لحماية الملكية، كما سيسمح للمالكين بأن يفعلوا موجوداتهم في الأسواق الرئيسية وبأن يبنوا الثروة الشخصية والوطنية⁽⁵⁷⁾.

على المستوى الأصغر: تنمية الكرامة، والاكتفاء، والتسامح

تتنوع مصادر الكراهية على مستوى الفرد، فالكراهية يمكن أن تبنى عبر الهيمنة السياسية والقمع، وعبر التباينات الاقتصادية بين المجموعات العرقية، وعبر تلقين المبادئ الدينية والسياسية من القمة إلى القاعدة أو عبر الروايات المتناقلة بين الأجيال أو العزلة الاجتماعية أو كما هو الحال بين القوات الصربية والألبانية في ميتروفكا، عبر أعمال عنف ارتكبتها أفراد من مجموعة ضد مواطنيهم. وعلى الرغم من أن إعادة إحياء الفرص الاقتصادية لا تحمل توقعاً بإزالة مشاعر الكراهية بشكل عام، إلا أنها تبقى أداة لإعادة تركيز طاقات السكان باتجاه تحقيق أهداف إيجابية تعزز بدورها من كرامة الفرد وقدرته على تقرير مصيره وحكم نفسه بنفسه، كما يبين شيغاس وغانسون في الفصل الرابع.

وحتى عندما تبدأ سياسة التعايش بإزالة أول مجموعة من الحوافز التي تشجع على استمرار العنف وأكثرها مباشرة، يبقى هناك احتمال وارد باستمرار الكراهية والعداء، خاصة إذا كان الوضع يحمل في طياته تاريخاً من النزاع الطويل. في الأساس، قد يختار المواطنون ببساطة أن يغادروا المنطقة حتى لو كانت الأجواء المحيطة بهم، كما هو الحال في شمال ميتروفكا، تخضع لسيطرة عرقية مماثلة لعرقيتهم. فالكثير يعتمد على الوضع

الاقتصادي العام الذي تلا فترة النزاع. ومع ذلك، يمكن لسياسة التعايش أن تصبح أكثر من وسيلة أساسية للبقاء: إذ يتوجب عليها أن تقدم فرصة لكسب العيش على مستوى يعطي دافعاً كافياً لقيام الفرد بمبادرة جديدة أو مشروع ما. بالنسبة لبعض السكان، فهذا يعني وظيفة أفضل من مجرد الزراعة من أجل البقاء، وبالنسبة للبعض الآخر، فقد يتطلب هذا شجاعة للعمل إلى جانب أفراد من الأعراق الأخرى. ويمكن أن تتم السيطرة على الحقد والخوف إلى حد ما عندما يعمل أفراد ينتمون إلى عرقيات مختلفة ويتفاعلون مع بعضهم البعض داخل أماكن عملهم. وفي المدن أو البلدات الأقل اختلاطاً بين العرقيات، يمكن للطموحات أن تصبح أقل تواضعاً بسبب قلة حدة التفاعل. وفي مثل هذه الأماكن يمكن تحقيق نجاح مبكر عبر إعادة إحياء التدفقات التجارية بين القرى والبلدات من خلال إنشاء سوق أسبوعي عام.

وعبر قنوات نفسية مشابهة، تربط الوظيفة أو العمل بمشاعر الكرامة والإحساس بقيمة النفس، يمكن للتباين الاقتصادي المنهجي أن يطيل أمد الكراهية والعنف، كما أن المساعدات الاقتصادية نفسها يمكن أن تفاقم أو تقوّض التباينات التي وجدت سابقاً، خاصة إذا اتخذت هذه المساعدات شكل مشاريع توظيف، واستطاعت تعديل مستويات المداخل والمنزلة الاجتماعية بشكل ملموس. لذلك يجب التعامل مع المنظور المحلي للمساواة والإنصاف بحذر عبر شقين لا يتقاطعان بالضرورة: المحاربون السابقون وضحايا العنف من المدنيين من ناحية، والأغليات والأقليات العرقية من ناحية أخرى. ويجب إيلاء اهتمام خاص للمعاملة المنصفة وغير المتحيزة في الحصول على المناصب العامة، وهياكل الرواتب ومراكز الإشراف وفرص تحسين الوضع. كذلك يجب عدم التمييز في مسائل مثل منح عقود العمل والاستثمار، ومتطلبات التراخيص الانتقالية، وضرائب الدخل والأعمال، وغيرها من الوسائل التنظيمية والقانونية، سواء شمل الأمر ظاهر الأشياء أو تطبيقها. وسوف تتمكن المراقبة الدقيقة المترافقة مع المرونة في التعديل من تحديد مسألة النجاح أو الفشل.

ويتطلب وجود الكراهية المستمرة والعداء وضع سياسات أمنية فعالة وذات أسس مرتبطة بالمجتمع، لأن تكرار أحداث العنف ضد المدنيين مهما صغرت، يؤدي إلى تقويض جهود التعايش بقدر ما يرفع من وتيرة القمع من القمة إلى القاعدة. ويتوجب على القوى الأمنية أن تكون قادرة على مواجهة سيناريوهات الأحداث المختلفة، خاصة في الفترة التي تلي انتهاء أحداث العنف الرئيسة، وتشمل هذه السيناريوهات التهديدات أو الاعتداءات في أماكن العمل نفسها أو داخل طرق التنقل عبر المناطق المعادية عرقياً.

في الوقت نفسه، قد يشكل النجاح في نزع الأسلحة والمصالحة بشأن قضايا سلب الممتلكات شروطاً مسبقة لقبول المحاربين السابقين ودمجهم في الاقتصاد المحلي. وتعتمد أهمية هذا الموضوع جزئياً على عدد المحاربين السابقين المنوي دمجهم. فبعد نزاع طويل، يمكن أن تكون أغلبية القوى العاملة، عبارة عن جنود سابقين أو رجال عصابات سابقين، في حين تجد مقابل ذلك أغلبية من المدنيين الذين سقطوا ضحايا للعنف الاقتصادي.

حتى سياسة التعايش المتواضعة أو الأولية يجب أن تكون مرنة ومتقدمة بما فيه الكفاية كي تستطيع دعم قيام تحولات لاحقة. وبشكل خاص، يعتمد النمو الاقتصادي المتواصل على درجة التعليم المتوفرة أمام الأجيال الحاضرة والمستقبلية. فالإقتصاديات القوية، على سبيل المثال تتميز بوجود علاقات واسعة ومتحركة بين المؤسسات الثانوية السابقة وبين الصناعات. ويمكن لسياسة التعايش أن تبدأ بوضع أرضية المراحل اللاحقة من التنمية عبر تشجيع الأطراف على صياغة مجموعة أدلة وإرشادات للاعتراف المتبادل بالشهادات المهنية من مختلف الجامعات الموجودة في المناطق أو في البلدات المجاورة، وكذلك تقديم البعثات الخارجية وبرامج التبادل المهنية من أجل تمكين المهنيين الشباب القادمين من مختلف الخلفيات العرقية، من العودة وممارسة مهنتهم في مناطق النزاع السابقة. أما المشاريع الأكثر خصوصية والتي تسعى

إلى استكشاف التفاعلات التي يمكن إدراكها في مثل هذه الأحوال، مثل الفرق الطيبة المشتركة من مختلف الأعراق، فلم تعطِ بعد نتائج مباشرة في مواجهة التعصب والعداء العميق الجذور⁽⁵⁸⁾. ولكن المساعدة الخارجية المخطط لها جيداً يمكن أن تحدث تحولاً في البيئة الاقتصادية والأمنية بشكل فترة راحة أساسية من القمع والعنف. وفي الوقت نفسه، إذا استطاع الإنسان تقبل حقيقة أن التحول الصحيح داخل أي مجتمع مزقته الحروب يجب أن ينطلق من داخله، فإن الجهود التي تبذل لإشراك المثقفين الذين بدأوا يظهرون داخل هذا المجتمع، في مواجهة التحديات داخل موطنهم، سوف تهيئ أوضاعاً أفضل للتفاهم المتبادل، ومستويات أعلى من التسامح والتحمل إضافة إلى تطوير منظور مشترك للمستقبل.

ملاحظات

1. C. von Clausewitz, *On War* (M. Howard and P. Paret, eds. and trans.) (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984).
2. D. Keen, *The Economic Functions of Violence in Civil Wars* (Oxford: Oxford University Press, 1998).
3. J. D. Fearon, "Rationalist Explanations for War," *International Organization*, 1995, 49, 379.
4. See P. Collier, "Doing Well out of War: An Economic Perspective," in M. Berdal and D. M. Malone (eds.), *Greed and Grievance: Economic Agendas in Civil Wars* (Boulder, Cob.: Rienner, 2000).
5. J. D. Fearon, "Commitment Problems and the Spread of Ethnic Conflict," in D. A. Lake and D. Rothschild (eds.), *The International Spread of Ethnic Conflict: Fear, Diffusion, and Escalation* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1998).
6. Collier, "Doing Well out of War."
7. W. Reno, "Shadow States and the Political Economy of Civil Wars," in Berdal and Malone, *Greed and Grievance*.
8. M. Duffield, "Globalization, Transborder Trade, and War Economies," in Berdal and Malone, *Greed and Grievance*.
9. Keen, *Economic Functions of Violence*.
10. This approach is consistent with liberal international relations theory. See A. Moravcsik, "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics," *International Organization*, 1997, 51, 513. See also A. Slaughter, "International Law in a World of Liberal States," *European Journal of International Law*, 1995, 6, 503.
11. Duffield, "Globalization."
12. Even an ultraliberal, minimal state is defined as a "strong state," as the rule of law forms the central pillar on which a liberal society is built.
13. Reno, "Shadow States."

14. Whereas twelve major internal wars (with casualties in excess of one thousand people) took place in the former Soviet bloc and postcolonial states in 1989, that number had risen to thirty-seven by 1997. Reno, "Shadow States," p. 43.
15. Keen, *Economic Functions of Violence*.
16. Keen, *Economic Functions of Violence*.
17. Reno, "Shadow States."
18. Keen, *Economic Functions of Violence*.
19. Keen, *Economic Functions of Violence*.
20. Keen, *Economic Functions of Violence*, p. 24.
21. Keen, *Economic Functions of Violence*.
22. Keen, *Economic Functions of Violence*.
23. Keen, *Economic Functions of Violence*.
24. Collier, "Doing Well out of War"; see also Indra de Soysa, "The Resource Curse: Are Civil Wars Driven by Rapacity or Paucity?" in Berdal and Malone, *Greed and Grievance*.
25. A. Abraham, "War and Transition to Peace: A Study of State Conspiracy in Perpetrating Armed Conflict," *Africa Development*, 1997, 22, 103.
26. Keen, *Economic Functions of War*.
27. Keen, *Economic Functions of War*.
28. Keen, *Economic Functions of War*.
29. Reno, "Shadow States."
30. Reno, "Shadow States."
31. International Crisis Group, "Kosovo's Linchpin: Overcoming Division in Mitrovica." Balkans Report no. 96, May 31, 2000. [<http://www.crisisweb.org/projects/showreport.cfm?reportid=13>].
32. International Crisis Group (ICG), "UNMIK's Kosovo Albatross: Tackling Division in Mitrovica." Balkans Report no. 131, June 3, 2002. [<http://www.crisisweb.org/projects/showreport.cfm?reportid=672>].
33. International Crisis Group, "Kosovo's Linchpin."
34. Organization for Security and Cooperation in Europe, "Municipal Profile (Mitrovica)" Report, Department of Democratization, Aug. 2001. [http://www.osce.org/kosovo/documents/reports/municipal_profiles/Municipal_prof_Mitrovica..final.pdf].
35. ICG, "Kosovo's Linchpin"; ICG, "UNMIK's Kosovo Albatross."
36. ICG, "UNMIK's Kosovo Albatross."
37. ICG, "UNMIK's Kosovo Albatross."
38. ICG, "UNMIK's Kosovo Albatross."
39. ICG, "UNMIK's Kosovo Albatross."
40. ICG, "UNMIK's Kosovo Albatross."
41. ICG, "Kosovo's Linchpin."
42. ICG, "UNMIK's Kosovo Albatross," p. 10.
43. ICG, "UNMIK's Kosovo Albatross."
44. ICG, "UNMIK's Kosovo Albatross."
45. ICG, "Kosovo's Linchpin," p. 7.
46. International Crisis Group, "What Happened to the KLA?" Balkans Report no. 88, Mar. 3, 2000. [<http://www.crisisweb.org/projects/showreport.cfm?reportid=24>].
47. G. I. Dempsey and R. W. Fontaine, *Fool's Errands: America's Recent Encounters with Nation Building* (Washington, D.C.: CATO Institute, 2001).
48. Dempsey and Fontaine, *Fool's Errands*; see particularly the sources listed in note 88.
49. Dempsey and Fontaine, *Fool's Errands*; footnotes omitted.
50. ICF, "What Happened to the KLA?" p. 4. See also Dempsey and Fontaine, *Fool's Errands*.

51. Dempsey and Fontaine, *Fool's Errands*.
52. "Kosovo Protection Corps and Its Involvement in Incidents in Kosovo," *Koha Ditore* (Prishtina), July 11, 2000, p. 3.
53. Dempsey and Fontaine, *Fool's Errands*, p. 149.
54. Dempsey and Fontaine, *Fool's Errands*, p. 144.
55. D. Keen, "Incentives and Disincentives for Violence," in Berdal and Malone, *Greed and Grievance*.
56. Keen, "Incentives and Disincentives"; see also K. Menkhaus and J. Prendergast, "Political Economy of Post-Intervention Somalia," "Somalia Task Force Issue Paper no. 3, Apr. 1995. [<http://www.netnomad.com/menkhaus.html>].
57. See H. de Soto, *The Mystery of Capital* (New York: Basic Books, 2000).
58. H. S. Desivilya, "Jewish-Arab Coexistence in Israel: The Role of Joint Professional Teams," *Journal of Peace Research*, 1998, 35, 429.

الفصل الثامن

العوائق البيروقراطية أمام «تخيل التعايش معاً»

بقلم: أنتونيا تشيس

لقد ثبت أن إجراء المصالحة بين فئات متناحرة سابقاً ضمن الأمة، هو عمل مضمّن وطويل. فعندما بدأ المجتمع الدولي بالتدخل في شؤون الصراعات الداخلية خلال حقبة التسعينات، كان يحمل آمالاً غير واقعية بتدخل سريع وانسحاب عاجل. وكانت توقعاته أن يساعد على إخراج المجتمعات الديمقراطية الجديدة من الدمار الذي حلّ بها، خلال سنوات قليلة. ولكن هذه الحروب الصغيرة أثبتت أنها أكثر صعوبة وتعقيداً. في معظم المناطق التي شهدت نزاعات داخلية دينية وعرقية عنيفة خلال السنوات الأخيرة، كانت الأطراف متشابكة لدرجة لا تسمح بالانفصال الكامل، حتى ولو بقي هذا الفصل ضمن الطموحات. لذلك بدأ وكان تدخل المجتمع الدولي قد حمل معه التزاماً بالمساعدة على راب هذا الصدع بين هؤلاء الذين مارسوا العنف ضد بعضهم البعض. كذلك فإن الجهود التي تُبذل للعثور على إطار مرجعي متماسك لإعادة هيكلة وبناء المجتمع تواجه مهمة جوهرية ودقيقة. وحتى في المناطق التي يمكن فيها وضع تصوّر جغرافي للحل - فإن هذا الأخير، سواء كان نوعاً من الكونفدرالية أو الانفصال التام قد يتطلب اهتماماً دولياً للتأثير على التعايش السلمي. ورغم النفور السابق الذي يشعر به الأمريكان تجاه فكرة بناء الأمة، إلا أن الأمر أصبح يتضح تدريجياً بأن الصراعات لا يمكن حلها بل لا يمكن منع تكرارها ما لم تعط مسألة إعادة لُحمة المجتمعات معاً، تفكيراً واهتماماً حذراً.

وضمن مشروع «تخيل التعايش معاً»، ركّزنا اهتمامنا على المجتمعات التي لا يمكن حل نزاعاتها العرقية من خلال الفصل الجغرافي، لذلك فقد يتطلب الأمر درجة من التفاعل السلمي. لقد قمنا بتعريف التعايش على أنه أكثر من العيش بسلام إلى جانب الطرف الآخر، لأنه يشتمل على درجة من الاتصال والتفاعل وصولاً إلى بعض درجات التعاون أيضاً. ففي وضع لا يمكن فيه إيقاف العنف إلا من خلال طرف ثالث أو من خلال نقلة سياسية لضبط العنف وليس للتخفيف منه فقط.. يعتبر التحرك نحو مرحلة من التعايش إنجازاً⁽¹⁾. كان افتراضنا يقوم على أن التطبيق المنهجي للفكرة يحمل في طياته إمكانية مساعدة المجتمعات المدمرة على النهضة من جديد، في العديد من حالات ما بعد الحرب. وهو هدف أقل بدرجة كبيرة من طموح المصالحة، ولكنه يوفر الخطوات التي تلي وقف إطلاق النار وتوقيع المعاهدات. كذلك قد يوفر جسراً للعبور نحو المصالحة النهائية، إلا أنه يترك للأطراف المتنازعة أيضاً خياراتها فيما يوقف نزيف العنف المتكرر. ولعل التركيز على فكرة التعايش من قبل الأطراف الدولية المتدخلة يمكن أن يقدم للسكان الممزقين تجربة للتعامل مع بعضهم البعض تستطيع أن تذيب بعض الصور النمطية للشر والتي نمت من خلال الفوضى والتحريض على العنف والضرر الذي لحق الناس. أيضاً يمكن أن يوفر للسكان مساحة للتنفس من أجل الانتقال التدريجي فيما بعد إلى مواقف أخرى، حين يتم الإدراك بالتالي حقيقة كم تحتاج عملية راب الصدع إلى وقت طويل بالتزامن مع وضع معايير لتعليم التسامح والتحمل.

وإذا كان لنظرية التعايش أن تنجح وتُستخدم، فإن عليها أن تصبح قاعدة إرشادية للمتدخلين الدوليين. وأن تصبح جزءاً متكاملًا من الأطر والمعايير التي توجه عملية اختيار البرامج الواقعية في حقل إعادة الإعمار المؤسسية والمادية وفي طريقة إدارتهما. ويجب طرح السؤال ذاته في كل مرة: إذا قمنا بدعم هذا المشروع، هل سيعزز التعايش؟ وعندما تتم الإجابة على هذا السؤال بشكل قطعي، يمكن عندها

فرض الخيارات الصعبة. والعثور على جواب إيجابي قد يبطئ من عملية إعادة البناء المادي. كان هذا هو الحال مع المؤسسة الحكومية الألمانية للتعاون THW في بريجيدور، في القسم الشمالي من الجمهورية الصربية في البوسنة. ففي المقابلات التي أجريتها مع إداريي مشاريع الإعمار، وجدت أنهم قد حلّوا معضلة بناء مساكن بسرعة للاجئين المسلمين من خلال الاعتماد على فريق بوسني صربي مدرّب، منذ عودة العدد القليل من المهجّرين المسلمين، إلى المنطقة التي شهدت فظائع خلال الحرب. وخلال الفترة التي كان يتقاطر فيها المهجّرون، العائدون إلى مناطقهم، ظلت فرق الإعمار تعمل بجهد ونشاط وظلّ المشرفون الألمان مترددين في عرقلة عملية جارية فعالة في بناء وتوفير المأوى للمشردين. في مثل هذه الحالة وفي العديد غيرها، يؤدي تطبيق مبدأ التعايش إلى ظهور أزمة وإلى التفاوض عن قيم أخرى.

ومع ذلك، إذا ما تمت صياغة التعايش على أنه مبدأ سياسي سواء كان مركزياً أو ميدانياً، فإن عدداً من الأزمات التي قد تظهر يمكن أن توضح ويتم التعامل معها باكراً. وقد واجه التحرك الإيجابي الذي جاء ردّاً على التمييز العنصري، مقاومةً انطوت تحت اسم كفاءة القوى العاملة وانسجامها. ومع ذلك فقد أصبحت على مرّ السنين سياسة عاملة بدت معها العديد من الحجج أقل إقناعاً مع ازدياد ثقافة الناس وتفهمهم للعدالة الكامنة في مثل هذه السياسة. أما في حالة المجتمعات التي مزقتها الحروب، فقد يتطلب الهدف البسيط لإعادة بناء البنية التحتية المادية وتأمين المأوى بشكل سريع، مزجاً مع الأهداف الاجتماعية.

وتلعب سياسة التعايش أدوارها من خلال طرق صغيرة ملموسة، فإذا كانت مسألة توفير اتصالات هاتفية لكل من صربيا واتحاد البوسنة، الفيدرالي تعني أن الكيانين المنفصلين في البوسنة لن يتم وصلهما هاتفياً بسبب صعوبة التفاوض حول هذا الموضوع، فهل كان يجدر أن يتم الانتظار وتأخير المشروع حتى يتم تطوير تعاون بين الكيانين أو هل أن تحقيق الاتصال الداخلي بين القطاعات وتأمين الوظائف هما

الهدفان الأهم؟ وإذا كان بناء المدارس يتم فقط بمفهوم يتضمن فصلاً صارماً للطرفين لأن ديانتهم ووجهة نظرهما التاريخية تتباعد بحدة، فهل يمكن لسياسة التعايش أن تسمح بهذا الفصل وأن تبني لهما مدارس منفصلة أم هل يتطلب الأمر بناء أرضية مشتركة يتفاعل الأطفال من خلالها؟

حين يتم طرح مسألة التعايش، فسوف يتم حل الأزمات بطريقة أقل ما يقال عنها إنها واعية كما سيتم تفهم عواقب القرارات. وقد يعمل تطبيق مبدأ التعايش، وخاصة في السنين الأولى القليلة التي تعقب انتهاء الحرب، على إبطاء عملية إعادة الإصلاح ولكنه يساعد على ضمان استدامة السلام. والمبدأ سهل القول ولكنه يصبح أكثر صعوبة وتعقيداً عند تنفيذه بشكل ملموس. وأي عبارات بلاغية تصدر عن قيادة تنظيمية تكون مفيدة كإلهام فقط ولكنها تصبح حلاً لا سبيل لتحقيقه إذا لم تكن مرتبطة بالميزانية وتصنع القرار ميدانياً.

يناقش هذا الفصل بعض العقبات التي تواجه تطبيق سياسة التعايش بين المنظمات الدولية وداخلها، ومن ثم يحاول أن يجد الطرق الكفيلة بالتغلب على هذه العقبات ويقدم أمثلة على جهود ناجحة. وقد اعتمد معظم البحث والتحليل على كتاب «التخطيط للتدخل» بقلم أبرام تشيس، وكذلك على مقابلات وحوارات جرت لاحقاً في البوسنة.

العقبات التي تقف في طريق تطبيق مبدأ التعايش

من أجل إحداث نقلة رئيسة في توجه الأطراف الدولية المتدخلة، يجب توفير درجة أعلى من التعاون والمشاركة بينها. فالمقاربات التقليدية في التعاون لم تؤد نفعها كما أن المنظمات المظلة لم تنجح في درء المطر. والمنظمات القائدة التي تم تعيينها لم تحظَ بطاعة دائمة رغم ملاحظتنا لظهور تحسن في البنية وفي أمور أخرى داخل كوسوفو⁽³⁾ وتيمور الشرقية⁽⁴⁾. ومع ذلك فما زالت العقبات التالية تظهر حتى الآن:

1- عادةً ما يتدخل عدد كبير من اللاعبين في كل نزاع. ويقوم هؤلاء بتنفيذ مهمات واسعة ومتنوعة وتحمل مختلف المنظورات وجداول العمل وغالباً ما يمارسون نشاطات تتداخل أو تتناقض مع بعضها البعض. كما أن كلاً منهم يتعامل على الأغلب مع أطراف معنية بالصراع يعبر من خلالها عن تلك الاختلافات بحيث يصبح الوصول إلى التماسك أمراً ليس بالسهل. وتضم نماذج المشاركين عادةً الأمم المتحدة وبعض دوائرها، إضافة إلى الهيئات غير الحكومية المتخصصة والتابعة لها مثل منظمة الصحة العالمية، والمنظمات المالية الدولية، خاصة البنك الدولي، والمنظمات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي: OSCE، أو منظمة الوحدة الأفريقية: OAU، كذلك الاتحاد الأوروبي القوي الذي يمتد نفوذه خارج أوروبا ودول أخرى، وهذه المؤسسات تعمل كلاعب سياسي في الحلبة أو كطرف مانح في برامج المساعدة الثنائية، وأخيراً المنظمات العسكرية وحشد من المنظمات المحلية والدولية غير الحكومية. مثل هذه المنظمات تحمل تكاليفات مختلفة (موجودة غالباً في دساتيرها وأنظمتها الداخلية) كما تحمل مصادر تمويل مختلفة، وأنصاراً مختلفين وحاجات مختلفة لا يتم تقديرها تماماً من قبل الآخرين. وتعمل المنظمات غير الحكومية، الكبيرة منها والصغيرة، ضمن تقليد متشدد من الاستقلالية والسيطرة الذاتية. وتوجد فرصة شحيحة لوضع هذه المقاربات المختلفة في انسجام مسبق، كما أن السيطرة عليها من قبل قياداتها يجعل التعاون بينها على الأرض أكثر صعوبة.

2- تنتشر البيروقراطية الصارمة والحسد بين العديد من المتدخلين. وحتى مجرد تسجيل أعداد اللاعبين يظهر بوضوح عدم وجود مسؤول أو منظمة تحمل سلطة قانونية، ناهيك عن نفوذ عملي أو موارد سياسية واقتصادية، كي تستطيع فرض النظام. وهناك ترحيب بأي نصيحة تقدم باتجاه قيادة واضحة ولكنها تمر دون أن تجد من يلتفت إليها. وبالمقارنة مع أوائل عقد التسعينات، لاحظت حالياً ظهور

بعض الإدراك والتقدير لمختلف المقاربات البيروقراطية إضافة إلى بعض التخفيف من حدة صرامتها وخاصة في الميدان. ولكن الوعي بوجود مناطق نفوذ إضافة إلى الحسد يتضخمان مع دخول الإرهاق إلى جسم المالحين. ويصبح التنافس على الموارد الشحيحة شديداً. فالمنظمات المدنية تتنافس على الأولوية وعلى الظهور، وتتوسع القوات العسكرية بينما تحاول بعض الدول مثل الولايات المتحدة تحديد توقيت عملها والتزامها. وتفتقر دول أخرى إلى وجود الموارد من أجل إسهام طويل الأمد في عملية السلام.

3- ولعل أكثر المعوقات سوءاً - والتي لا يستطيع أي تغيير بنيوي أو مؤسسي أن يحلها - هي غياب التوجيه السياسي الواضح لدى الدول القوية والمشاركة. فالزعماء السياسيون والمحللون السياسيون ينادون من أجل إعطاء تكاليف متواصلة وإرسال بعثات محددة الهدف من أجل تنظيم التدخلات وتوجيهها. ولكن الدول التي تتصرف وفق رغباتها وضمن المؤسسات الدولية التي هي عضو فيها، تتابع جداول أعمال مختلفة وفقاً لمصالحها المختلفة. وتكافح السياسات المتضاربة على فرض هيمنتها ضمن المنظمة الدولية الواحدة وحتى ضمن الحكومة الواحدة. ولا تملك الآلية التي يتخذ فيها المجتمع الدولي قراراته أية قدرة على إنتاج أكثر من حل وسط يكتنفه الغموض وعدم الوضوح بالنسبة لأفق التدخل وأهدافه. وتتمثل هذه الاختلافات السياسية الجوهرية من خلال تفحص أي مجموعة من قرارات مجلس الأمن ذات صلة بصراع معين. إذ إنها تشكل في معظمها حلولاً وسطاً تغلف على الأغلب خلافات سياسية عميقة (القرارات المتعلقة بالبوسنة خلال الحرب هي مثل رئيسي). كما أن الكثير من هذه القرارات كتب من أجل الناخبين المحليين ولا يتلاءم داخلياً مع الوضع. وهذا الغموض متضمن في صلب الأوضاع السياسية التي ترزح قرارات المنظمات الدولية وحتى الدول نفسها، تحت وطأتها. ولا يمكن علاج مثل هذه الأمور بتقديم النصائح.

صحيح أن القيادة الحكيمة والجريئة على الأرض يمكن أن تحد أحياناً من تأثير أي قرار غير عملي صادر عن مجلس الأمن، تماماً كما فعل ياسوشي أكاشي في كمبوديا لفترة من الزمن، ولكن يبقى من الصعب أن تعمل في أجواء فوضى سياسية وسط أزمة متسارعة الوتيرة.

4- وأخيراً، يرغب المجتمع الدولي في إجراء إصلاحات قليلة الكلفة كما أنه يفتقر إلى الصبر والمثابرة في ضمان عدم تكرار النزاع مرة أخرى. ويعتبر غياب التمويل مشكلة رئيسية، خاصة حين تظهر أزمات جديدة وتستنزف الأموال من حروب قديمة. كذلك يوجد شعخ في القوة العاملة المدربة، وتؤثر الأخطار غير المستحبة ضد الكوادر المدنية والعسكرية العاملة بشكل سلبى على المؤيدين السياسيين المحليين. فقد استغرقت مسألة استيعاب بعض الدروس حول غياب الرد على مذابح رواندا، عدة سنين ولكن عمليات الاختطاف التي جرت في سيراليون قد تعيد التردد والإحجام مرة أخرى.

في السنين الأخيرة، أدرك المجتمع الدولي هذه المعوقات وبدأ بمعالجتها ولكن الأخطاء القديمة نفسها تظل تكرر دائماً من قبل أناس جدد يعملون في ظروف جديدة.

صرامة البيروقراطية ومعارضة التغيير

وتعتبر النقطة الأولى - أي تعدد اللاعبين - حقيقة واقعية مدركة في تدخلات النزاعات⁽⁵⁾. وقد ساعدت الحلول الحالية إلى حد ما ولكن ليس بشكل كافٍ. فالأهداف وجداول العمل المختلفة تشكل عقبات. وتعقدها البيروقراطية الصارمة التي تميز تعامل المنظمات الدولية الكبيرة ومقاومة هذه الأخيرة لأي تغيير من أي نوع. وتشير الأبحاث التنظيمية والتجارب إلى أنه حتى ولو كان المنطق يدعو إلى إجراء تغييرات تنظيمية رئيسية، فإن العملية الحقيقية تجري ببطء وبصعوبة شاقة⁽⁶⁾. ويوافق على هذا المحللون عبر سلسلة الدراسات التنظيمية، من الأعمال إلى البيروقراطيات

الحكومية. فالتغيير الحضاري الرئيسي هو دائماً مؤلم ومشتت ويحتمل أن يواجه مقاومة على جميع المستويات داخل المنظمة.

وحتى ولو قام المدير التنفيذي بتوفير الدافع للتغيير، فإن باقي كبار الإداريين قد لا يحملون الحماس نفسه نظراً لما قد يرونه من أخطار سواء على المنظمة أو على مناصبهم. ويناقدش ألفريد شاندلر، في دراسته الكلاسيكية عن الأعمال، «الاستراتيجية والبنية»، العراقيل التي تواجه تطبيق تغيير بنيوي رئيسي في أربع شركات كبرى. ويستنتج أن أحد أكبر الأسباب التي تؤخر البنية عن اللحاق بالاستراتيجية هي أن الإدارة الموجودة غير قادرة على تغيير طرق عملها⁽⁷⁾. فهناك دائماً الخوف من أن تظهر نتائج لم تدخل في الحساب، أو أن التغيير نفسه قد يولد مشاكل جديدة غير متوقعة. ورغم ما قد يظهر جلياً بأن البيئة التشغيلية الخارجية قد تغيرت بشكل جذري، إلا أن الشكل الحقيقي للتكيف مع البيئة الجديدة قد لا يكون ظاهراً. لذلك فقد تفتقر الإدارة المسؤولة إلى الثقة بأن شكلاً خاصاً من التغيير غير الكمي قد يسهم في تحسين الوضع. ومهما دارت الشكوك حول أمور أخرى، سيبقى هناك وبالتأكيد مجال للانقطاع والفوضى والتشتت⁽⁸⁾، وقد تبدو المنظمة وكأنها فقدت السيطرة. وحتى حينما لا تكيف المؤسسة مع المطالب التي تطرحها بيئة معينة، يبقى باستطاعتها التحمل.. فالمكاسب المتوقعة من التغيير قد تغطي على تكاليف إحداث ذلك التغيير⁽⁹⁾.

بالنسبة للمنظمات الدولية، تكون الصعوبات أكثر تعقيداً. فالسمات التي تجعل من الصعب عليها التجاوب مع متطلبات الأحداث الطارئة والسريعة التي لمجتمعت بعد الحرب الباردة، تُشكل هي نفسها مصدر المعارضة لأي تغيير حضاري داخلي. فمعظم المنظمات الدولية الموجودة حالياً ضمن منظومتنا، انبثقت مع فجر الحرب العالمية الأولى. وكانت تلك أوج أيام تلك المنظمات المركزية التنظيم ذات الشكل النموذجي المؤلف من هرم سلس يعلو قمته رجل إداري قوي. وقد استطاع هذا الشكل من التنظيم أن يتواصل في معظم البيروقراطيات الحكومية خاصة في المنظمات

الدولية. إذ إن كلاً منها أنشئ لأداء هدف معين ومهمة معينة. وركز كل منها على إسهامه الخاص وعلى أداء مهمته بشكل جيد. أما العيوب التي برزت هنا فكانت ضيق الأفق، والرؤية المحدودة، والأسوأ من كل ذلك، الغيرة البيروقراطية وإخفاء أو تخزين المعلومات التي تبلورت عبر السنين. وقد أدى هذا التخصص الوظيفي مع الزمن إلى بروز التعصب المؤسسي. وكان مزاج تلك الفترة يتمحور حول المثل القائل: «كل حوض يستريح على قاعدته»، إذ لم يشكل الاتصال والتعاون مع الآخرين نماذج يُحتذى بها.

ومع ضغوط متطلبات بعثات التدخل لحل النزاع خلال حقبة الحرب الباردة، اضطرت المنظمات الدولية لتنفيذ مهمات عامة على نفس الأصعدة. وفي الحقيقة، يتوجب أن تكون حدودها مصدر قوة أكثر مما هي عليه. فهي منظمات متخصصة وذات خبرة. ولا توجد منظمة تمتلك المهارات الكافية للقيام بجميع المهمات المطلوبة لوحدها ولكنها عندما تعمل معاً تقترب من تحقيق ذلك. على مستوى تجريدي عالٍ، تتشارك المنظمات في أهدافها العامة وهي منع نشوب النزاع أو إيقافه وإغاثة السكان الذي عانوا من ويلاتهم وإعادة بناء ما تهدم وإقامة المؤسسات الديمقراطية التي يمكنها التعامل مع النزاع. وهذا الهدف المشترك يجب أن يشكل أساساً للعمل التعاوني.

إلا أن الإصرار على الاحتفاظ بالمبادئ البيروقراطية، ازداد تشدداً مع شح موارد التمويل. فكل منظمة حاولت أن تحفر لها موقعاً في المشهد الدولي، وأن تطور دعماً خارجياً خاصاً بها ومصادر تمويل، وأن تفرض هويتها من أجل أن تبقى على قيد الحياة. لذلك أصبح التركيز باتجاه الداخل أقوى من قبل ولم يسمح التنافس البيروقراطي على الأولوية بإدراك أهمية اعتماد كل الأطراف المتدخلة العسكرية منها والمدنية على بعضها البعض. ولم يدرك كبار المدراء العاملين في المنظمات الدولية أهمية بذل الجهود لتقدير مهارات اللاعبين في المنظمات الأخرى ولا الإسهام الذي يمكن أن يقدموه والآراء التي يمكن أن يقدموها لحل المشاكل أو التصورات التي

يحملوها لأدوارهم بعيداً عن الأهداف التنظيمية. وقد عجل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بالتصريح حول الإصلاح في يوليو/ تموز من عام 1997: «حيث كان يجب أن نكون مرنين ومتكيفين، كنا في الأغلب بيروقراطيين. وحينما كان يجب أن نصل عبر الخطوط القطاعية ونجتاز العوائق المؤسسية، كنا نقبع وراء بنى صارمة ونعمل منفصلين عن بعضنا البعض دون أدنى تعاون»⁽¹⁰⁾.

وتكمن نواحي الخطر في التغيير التنظيمي بشكل خاص وسط أجواء تخفيف الكلفة وتصغير حجم العمل في جميع المنظمات، حيث تتم ترجمة إعادة الترتيب كما يبدو بخفض أعداد العاملين. وفي مثل هذه الأجواء، يُنظر إلى التغييرات الجذرية التي قد يتم الأخذ بها أساساً من أجل أهداف أخرى على أنها نوع من قطع الأرزاق ويتم محاربتها على هذا الأساس. وإذا ما اتخذت التغييرات شكل تهديد شخصي وشيك الحدوث يتوجب عليهم تطبيقها، فإن المعارضة المتوقعة ضد التغيير تصبح أكثر شدة ويصبح الشعور بالتغيير وكأنه شعور بالخسارة - بحيث يحتاج الناس إلى وقت أطول للحزن قبل أن يتمكنوا من التكيف معها⁽¹²⁾.

والممارسات التي يقوم بها العاملون في المنظمات الدولية تخلق مصاعب خاصة. فسياسات التوظيف كانت تتجاوب تقليدياً مع طلبات الدول الأعضاء بالمساواة في التمثيل من خلال زيادة الموظفين على جميع المستويات، وخاصة في المناصب الإدارية العليا. ومع تراكم المناصب الجديدة، تضاعفت الاتهامات بوجود بيروقراطية متضخمة، وأدى ذلك لاحقاً إلى التركيز على الإصلاحات وخاصة في جهاز الأمم المتحدة من خلال تخفيض أعداد الموظفين⁽¹³⁾. وقد اضطر كوفي عنان في أحد أول قراراته كأمين عام للأمم المتحدة للإذعان للضغوط بتخفيض الكلفة وسعى لإلغاء 1000 منصب (حوالي 2٪) في تقريره لشهر يوليو/ تموز عام 1997⁽¹⁴⁾. واضطر من تبقى من الموظفين إلى التحصن في مواقعهم من أجل حماية مناصبهم. ولم يؤد هذا في النهاية إلى قبول الأفكار الجديدة أو إعادة توجيه السياسة⁽¹⁵⁾.

وإضافة إلى كل هذه المشاكل، تظهر حقيقة أن التغيير التنظيمي يجب أن يتم استيعابه حتى يواجه المطالب الطارئة الجديدة للتدخل الذي يجري فيه النزاع. وأمام النقص الحاصل في التمويل وكادر العمل، تبدو الجهود الداخلية الضرورية لإحداث التغيير نوعاً من الإرباك المزعج. فمن الصعب حشد جهود العاملين في المنظمة للتصدي للعمل الشاق الذي يتطلبه التغيير عندما يظل المسؤولون منشغلين عن ذلك بمعالجة الأزمات الطارئة المستجدة. كانت هذه هي تجربة جهود الإصلاح الواسعة التي قامت بها الأمم المتحدة. وفي تقرير «التخطيط للتدخل». رحبنا بشدة بجهود المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) من أجل تفكيك مركزية عملياتها، وهو مطلب استنتجنا أنه كان ضرورياً من أجل إقامة تعاون فعال ومشاركة مثمرة ميدانياً. وفي مراجعتنا للإنجازات خطة دلفي التي تم تنفيذها في السنوات اللاحقة، وجدنا أن التنفيذ قد تم ببطء وأن التقليد المتبع في مركزية الإدارة الدنيا ما يزال سارياً بثبات.

وأخيراً، تتعزز المعارضة للتعاون حتى ميدانياً بسبب تقلب اللاعبين الآخرين الذين يتشبثون بتقاليد متشددة لاستقلالية منظماتهم. فالمنظمات غير الحكومية تدافع بشراسة عن استقلاليتها. وبعض المنظمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر تنأى بنفسها دائماً لأنها تؤمن بأن قدرتها على الوصول إلى الناس الذين تحمل التزاماً بمساعدتهم تتطلب حياداً لا مهادنة فيه وابتعاداً عن النشاطات السياسية. ومع ذلك، وعلى الرغم من الميل للاندفاع بعيداً عن المركز، فإن الواجب يدعو إلى دفع هذه المنظمات نحو عمل الفريق. فمع بدايات التدخلات في فترة الحرب الباردة، وصلت هذه المنظمات إلى المشهد من خلال مبادراتها الخاصة ومواردها وبعثاتها الخاصة. لم يستطع أحد أن يطلب منها المغادرة. وخلال سنوات التدخل، أصبحت هذه المنظمات عناصر أساسية في أعمال التدخل لحل النزاع بشكل أكثر رسمية. وتم إيصال معظم أشكال المساعدة التي قدّمتها المنظمات الوطنية والدولية - المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة إغاثة الكوارث، وفريق DART التابع لمكتب الإغاثة الخارجية

الأمريكي ضمن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID، والمكتب الإنساني للاتحاد الأوروبي ECHO - عبر المنظمات غير الحكومية التي تم التعاقد معها. لذلك أصبحت هذه المنظمات تعتمد أكثر وأكثر على المنظمات الدولية الكبرى من أجل تلقي تمويلها، وعلى الهيئات العسكرية من أجل عملياتها، بحيث أصبح الاعتماد متبادلاً.

غياب الوضوح في السياسة والتوجيه

يشكل غياب التوجيه السياسي الواضح من قبل الدول القوية والمشاركة، المعضلة الأكثر جدية، وهي مشكلة لا تستطيع التغييرات البنيوية أو المؤسسية أن تعالجها. ويدعو الزعماء السياسيون والمحللون إلى تفويض واضح وثابت وبعثات محددة الأهداف من أجل توجيه وتنظيم التدخلات. وقد يساعد الوضوح والتماسك والتوافق داخل المجتمع الدولي، خاصة داخل مجلس الأمن الدولي، على تأسيس سياسة تعايش، ولكن مثل هذا الأمر نادراً ما يحدث.

وحتى لو أدت وحدة الهدف إلى الوصول لتفويض واضح، فإن الأمر يمكن اعتباره ضرورياً ولكنه لا يشكل شرطاً كافياً لوضع سياسة تعايش يمكن تطبيقها. فالجهود المبذولة للحصول على تفويض واضح تشكل بالتأكيد خطوة أولية وهامة ولكنها ليست دواء لجميع الأمراض. إذ يجب أن تتبعها جهود مستديمة من جانب الدول ذات الصلة من أجل تقديم التوجيه والإرشاد للمنظمات الدولية، بالترافق مع موارد كافية من الأموال والبضائع والخبرات الإنسانية المدربة بحيث تضمن عدم خروج سياسة العمل عن الخط المرسوم لها. وطالما بقيت مسألة الفصل النهائي بين الأطراف المتناحرة هدفاً واقعياً للأطراف المشاركة، فسيظل من الصعب جداً على المجتمع الدولي أن يعزز التعايش دون وجود قوة عسكرية دائمة جاهزة للتدخل. ومن غير المحتمل أن يتم تنفيذ التعايش ما لم تدرك الأطراف المشاركة أن الفصل النهائي أمر لا يمكن تحقيقه عملياً. ويغطي التعليم والخبرة أجزاء كبيرة من جهود التعايش، كذلك قد يتطلب الأمر تاريخاً من التعايش السلمي على مستوى معين من أجل إعادة إيجاد

مثل هذا الإطار والحالات الثلاث التالية ترسم لنا صورة للتعقيدات التي تواجه الوصول إلى إرشاد سياسي واضح.

البوسنة

توافقت اتفاقيات دايتون حول النزاع في البوسنة والتي وقّعها ممثلو الأطراف المشاركة في ديسمبر/كانون الأول من عام 1995 مع شروط الدخول في التعايش. صحيح أن استسلام الصرب البوسنيين قد يكون نتيجة لما يشبه الهزيمة التي تلقوها على يد قوات الناتو والقوات الكرواتية البرية، وصحيح أيضاً أن الإجماع الدولي قد تم فرضه من قبل الولايات المتحدة أكثر من تطوره بشكل تعاوني داخل مجلس الأمن أو حتى داخل حلف الناتو، إلا أن جميع الأطراف أذعنت للقرارات وقام مجلس الأمن الدولي لاحقاً بتثبيت البرنامج المفصل لاتفاقيات دايتون ووضع الالتزامات المتعلقة بكل الأطراف والمنظمات الدولية⁽¹⁶⁾. وجاءت سياسة التعايش متضمنة في خطة الحكم، كما أعادت التأكيد بشكل خاص على البنية غير السليمة لطريقة الرئاسة المشكلة من الأطراف الثلاثة، وتطوير الدولة البوسنية بناءً على قواعد الديمقراطية، ومبدأ وجود كيانيين هما فيدرالية البوسنة والهرسك وجمهورية الصرب. كذلك رسمت اتفاقيات دايتون بدقة حدود كل كيان والمؤسسات المشتركة أو المنفصلة المنوي استئناؤها. كما وفّرت أيضاً دستوراً جاهزاً قام الأمريكيون بتحضيره⁽¹⁷⁾.

يتطور تاريخ البوسنة في التعايش منذ عام 1996 بشكل سلس، كما أظهرته لاحقاً بعض الكتابات (انظر الفصل 4)⁽¹⁸⁾. فقد قبلت أطراف النزاع حقيقة التعايش ولكن على مضض، رغم أن صرب البوسنة لم يقطعوا الأمل أبداً في أن يصبحوا جزءاً من صربيا. وحديثاً، اضطرت السلطة الدولية الانتقالية، مكتب الممثل الأعلى، إلى التعامل مع محاولة أولية قام بها كروات البوسنة للانسحاب من الاتفاقيات وإقامة كيان مستقل لهم⁽¹⁹⁾.

ومع ذلك، ورغم اندلاع حالات عنف عبر البوسنة منذ عام 1996، إلا أن حدة هذه الحالات وعددها انخفض بشكل ملموس، متيحاً المجال لتزايد أعداد اللاجئين العائدين إلى منازلهم. فقد ارتفع عدد اللاجئين العائدين من الأقليات إلى 778.651 (من بين 1.5 مليون من اللاجئين) وشهد عام 2000 ارتفاعاً مشهوداً. ويقوم 17.500 جندي من قوات SFOR (وهي قوات من الناتو مخصصة لفرض الاستقرار) بحماية هؤلاء العائدين. إلا أن هناك ضرورة لاستمرار تواجد هذه القوات لزمان طويل قادم. والعوائق التي تقف أمام المصالحة في البوسنة هائلة، رغم وضوح التفويض الممنوح لها. إلا أن هناك الآن أمثلة عن التعايش - شيء أكثر من العداء ولكنه عمل مواز. فهناك أمثلة على المستويات الصغرى لتعاون حقيقي على الأرض بين الأطراف المشاركة في المشاريع الصغيرة. ويمكن للمرء التكهن بأن العملية كانت ستتم بطريقة أسرع وأكثر سلاسة لو أنها تلقت تشجيعاً من سلطة دولية أفضل تخطيطاً تستطيع أن تجاري الأمور⁽²²⁾.

لم يكن على الممثل الأعلى الجديد الذي تم تعيينه - وهو منصب أوجدته اتفاقيات دايتون - أن يبدأ من الصفر فحسب بل إن مكتبه لم يمتلك أية ميزانية حتى تاريخ عقد مؤتمر السلام التنفيذي الذي التام بعد توقيع العقود والتماس المنح. كان على المنظمة أن تقوم بتجميع الموظفين، وتحديد مكان العمل والتمويل، وسط بيئة عدائية تشهد أحداث عنف يومية. أما المنظمات الأخرى، الأكثر خبرة، مثل المفوضية العليا للاجئين فقد فهِمت تماماً التفويض المطلوب منها. ورغم أن منظمة OSCE لم تكن لديها أية خبرة في إدارة الانتخابات، إلا أنها على الأقل امتلكت تجربة العمل في مناطق النزاع بالإضافة إلى كادر موجود عند الحاجة. ولكن مع ذلك لم تكن تحمل هناك شمولية في العمل. وعلى الرغم من كل شيء، كان لخصوصية وتفصيلية اتفاقية السلام، إضافة إلى الدعم الدولي، دور في المساعدة. فقد قدمت الاتفاقيات وقرارات مجلس الأمن الإرشاد لكل من القوة العسكرية ذات الخبرة والسلطة المدنية الحاكمة المنشأة لهذا الغرض والتي لم يكن لديها خبرة على الإطلاق.

قبرص

إذا نظرنا إلى الخلف أربعين سنة، نجد أن قبرص تقدم مثلاً نموذجياً على تكليف لا يطبق السياسة الدولية بوضوح. وهو تكليف يأتي بالعادة نتيجة للاختلافات الحادة بين أعضاء المجتمع الدولي الذين يرون المشهد من خلال عدسات مختلفة.

فقبرص تملك تاريخاً من المجتمعات المختلطة جغرافياً خلال الحقبة الاستعمارية. إذ انتزع البريطانيون الجزيرة من تركيا عام 1875 وحكموها حتى عام 1960. وتم منح الجزيرة الاستقلال إثر التوصل إلى اتفاقية ثلاثية تم التفاوض حولها بين بريطانيا واليونان وتركيا وتقيّد بها المجتمعان القبرصيان. وقد أسست الاتفاقية دستوراً يقضي باقتسام السلطة والحكم بناءً على مبدأ حق النقض (الفيتو) المتبادل بين المجتمعين.

وقد استمرت هذه الخطة في العمل لمدة ثلاث سنوات ولكنها عادت وانهارت عندما رفض كل مجتمع قبول اقتراحات عامة من المجتمع الآخر. واندلع القتال في الجزيرة في ديسمبر/كانون الأول عام 1963 دون أن تفلح نداءات وقف إطلاق النار بإيقافه. بعد ذلك فشلت تجربة الحكم المشترك التي تم تفعيلها إثر انتهاء العنف والحرب الأهلية. ولم تستطع القوات التركية واليونانية التي أدخلت ضمن قوات حفظ السلام إثر اتفاقية عام 1960 أن تمنع نفسها من التورط في القتال.

ودعا البريطانيون إلى عقد مؤتمر للدول الثلاث الضامنة بعد وصول إشاعات عن غزو تركي وشيك. وأصبح من الواضح أن الخلافات لا يمكن حلّها بسهولة وأن هناك حاجة لتدخل قوة دولية أوسع لحفظ السلام. تم رفض الاقتراحات البريطانية بتدخل قوات الناتو واستؤنف القتال حتى فبراير/شباط 1964، عندما انتهت المناقشات الحامية في مجلس الأمن إلى قرار يدعو إلى استعادة النظام والقانون. وقد دعا القرار الذي اتخذ في 4 مارس/آذار 1964 إلى إيجاد قوة لحفظ السلام، توافق عليها حكومة قبرص، ولكن القرار لم يكشف عن مدى سلطة أو أهداف هذه القوة ولم يدع إلى إقامة سلطة مدنية تهيئ للانتقال إلى السلام. وقد نصّح القرار حكومة قبرص

باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لوقف العنف وإراقة الدماء وحث جميع الدول الأعضاء على الامتناع عن أي عمل أو إطلاق أي تهديد من شأنه أن يجعل الأمور أسوأ.. كما أوصى بأن تستخدم القوة التي تم إيجادها حديثاً، أفضل جهودها من أجل استعادة القانون والنظام وإعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي⁽²³⁾.

أربعة عقود مرت على انفصال القبارصة الأتراك واليونانيين الذي فرضته قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام على خط أخضر صارم، وقد أدى الأمر إلى فرض سلام متوتر دون تحقيق أي تقدم باتجاه إقامة حكومة موحدة أو إنشاء دولتين منفصلتين. وفيما جرت عدة اتصالات غير رسمية بين كل من المجتمعين، لم يتخلل تلك الفترة سوى القليل من العنف، ولا يوجد الكثير من العراقيل على طريق التعايش. فقد بذلت عدة جهود رسمية ومن قبل منظمات غير حكومية من أجل الجمع بين القبارصة اليونان والأتراك ولكن الانفصال بقي على حاله. سواء كان أي تكليف من نوع اتفاقيات دايون سيكتب له النجاح، أم لا فإن هذا السؤال يبقى مطروحاً. وأمام استمرار العداء بين اليونان وتركيا، فإن مثل هذه الاتفاقية ما كانت لتحظى بدعم دولي كافٍ كمسألة سياسية. وبدون القيام بدراسة أكثر عمقاً، يصعب القول إذا كان يمكن للتعايش أن يصبح أكثر احتمالاً لو كان اللاعبون الدوليون يمتلكون سياسة أكثر وضوحاً وأكثر تماسكاً، تتمثل ليس فقط في التكاليف الممنوحة بل في جهود وساطة قوية ومتماسكة ومبكرة، وحوافز ومواقع أكثر قوة مثل وضع معايير أكثر صرامة للقبول في عضوية الاتحاد الأوروبي. وبالتأكيد، تمتلك كل من اليونان وتركيا، كونهما عضوين في حلف الناتو، تأثيراً استقطابياً.

كوسوفو

بالكاد كانت شروط الدخول من أجل التعايش موجودة في كوسوفو. فقبل الحرب كان السكان يتشكلون 90٪ من الألبان و 7٪ من الصرب، وكل فئة تحمل طموحاتها القومية التي تعود إلى فترة بعيدة من التاريخ⁽²⁵⁾. وقبل اندلاع أعمال

العنف، كان الألبان يعانون من تمييز قانوني، ومن فقدان الملكية والوظائف، ومن الاعتداءات على حقوق الإنسان والضرب على يد الصرب الذين أشعل بروز سلوبودان ميلوسوفيتش شعورهم القومي وزاد من تصليبهم قيامه بإلغاء الحكم الذاتي لكوسوفو عام 1990. وبعد فترة من المقاومة السلمية، غير العنيفة، التي تخللها إنشاء مؤسسات موازية، بدأ جيل جديد وشاب من الألبان يعبر عن مقاومته بواسطة السلاح. ومع حلول عام 1991، لم يعد ألبان كوسوفو يطالبون بحقوق دستورية وقانونية فحسب بل صاروا ينادون بالاستقلال. وتعزز هذا النداء لديهم مع الاعتراف بدول أخرى انفصلت عن يوغوسلافيا السابقة.

وقد انهارت التكتيكات السلمية أمام المواجهات المسلحة العنيفة التي انطلقت مع ظهور جيش تحرير كوسوفو (KLA). ولم تنجح الجهود المتأخرة التي بذلها الوسطاء غير الرسميين أولاً ثم الوسطاء الدوليون في إيقاف الانهيار. وتصاعد العنف مع ازدياد الصرب قسوة في معاقبتهم للمقاومة. وازدادت وتيرة عنف العمليات الداخلية المسلحة وشبه المسلحة مع اقتصار رد المجتمع الدولي على موقف أكثر من النصيح بقليل، إذ لم ينجح طلب مجلس الأمن الدولي لوقف إطلاق النار في سبتمبر/أيلول 1998 في ترك أي أثر⁽²⁷⁾، وكذلك الأمر مع خطوة تصعيدية أخرى شملت فرض حظر على الأسلحة⁽²⁸⁾. وأخيراً قام الغرب بقيادة ريتشارد هولبروك الأمريكي، بأسلوبه الجريء بالتفاوض مع ميلوسوفيتش في أكتوبر/تشرين الأول عام 1998 من أجل فرض اتفاقية تشمل وضع مراقبين للتحقق من الأوضاع ومراقبة جوية من قبل حلف الناتو لضمان تطبيق الاتفاقية، ولكن الالتزام الأولي بالاتفاقية والذي تزامن مع قرارات مجلس الأمن سرعان ما انهار مع تصاعد الكمائن الحربية بين الصرب وجيش تحرير كوسوفو، وعمليات الاختطاف واسعة النطاق التي نفذها جيش تحرير كوسوفو.

دعت مجموعة الاتصال التي أنشأتها الدول الغربية إلى إجراء مفاوضات أخرى، ومن ثم وضعت خطة في عام 1999 دعت فيها إلى انسحاب القوات الصربية، وتجريد جيش

تحرير كوسوفو من أسلحته وإدخال قوة حفظ سلام من الناتو تعدادها 30.000 جندي. كما دعت الخطة إلى إعادة الحكم الذاتي إلى كوسوفو ولكنها تركت مسألة الاستقلال مفتوحة لمدة ثلاث سنوات. وجرت مفاوضات مكثفة خلال شهري فبراير/شباط ومارس/آذار من عام 1999، تتوجت بعقد مؤتمر دولي في رامبويه بفرنسا، ولكن المؤتمر لم ينجح في إيقاف الحرب الأهلية. وبينما وافق ألبان كوسوفو على بنود اتفاقية مارس/آذار، فقد رفض الصرب ذلك. ولم يترك هذا الأمر سوى خيارات قليلة أمام الغرب الذي أصبح متورطاً بشدة في هذه القضية، كان من بينها التدخل العسكري بعد فشل مؤتمر رامبويه. وبدأ قصف طائرات الناتو في إبريل/نيسان، تلاه وقوع عمليات طرد منهجية للألبان. فوفقاً لتقرير بعثة كوسوفو، تحول 863.000 من الألبان إلى لاجئين كما هُجر عدد آخر وصل إلى 590.000 داخل مناطقهم. ولم يكن أحد يتوقع أن تطول الحرب أو أن يتم طرد هذا العدد من اللاجئين. أضف إلى ذلك مصرع ما يقارب 10.000 ألباني.

استسلم ميلوسوفيتش في شهر يونيو/حزيران، بعد ثمانية وسبعين يوماً من بدء الحرب. وقام مارتي أهتيساري من فنلندا وفكتور شيرنوميردين من روسيا بإجراء مفاوضات الاتفاق بعد مناقشات حادة بين مجموعة الثماني⁽³⁰⁾. وقد قدّمت هذه الاتفاقية أساساً للتدخل التقني العسكري ولقرار مجلس الأمن الدولي الذي تلاها. ولم يكن من المستغرب، أمام الاختلافات الحادة في وجهات النظر داخل التحالف الذي وضع نهايةً للحرب، أن لا يتم تقرير مستقبل كوسوفو - ذكر فقط أن سكان كوسوفو سوف يتمتعون بحكم ذاتي حقيقي داخل جمهورية يوغوسلافيا. وعلى شكل مغاير لاتفاقيات دايتون، لم تحدّد اتفاقية أهتيساري - شيرنوميردين ولا الاتفاقية التقنية العسكرية أي مستقبل سياسي لكوسوفو، رغم أن قرار مجلس الأمن رقم 1244، وضع التصميمات والمهمات والأدوار التي سوف تقوم بها إدارة الحكومة الانتقالية في كوسوفو، مع استمرار الغموض حول الحكم الذاتي الحقيقي وحول مبدأ الإدارة الذاتية الحقيقية رغم أنه أوجد العملية السياسية والتوقيت الزمني الذي سيتم فيه تحديد الوضع النهائي بعد ثلاث سنوات⁽³¹⁾.

ومع حلول عام 2000، كان نصف السكان الصرب قد غادروا المنطقة فيما عُزل الذين آثروا البقاء في مناطق معادية مثل ميتروفিকা في الشمال. وقد حاولت إدارة الأمم المتحدة المؤقتة وقوات الناتو KFOR أن تقلل من ردّات الفعل العنيفة والمناوشات التي اندلعت. فقد كانت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو (UNMIK) قد أطلقت سياسة التعايش في محاولة لجمع الصرب والألبان في ترتيبات انتقالية لحكم ذاتي. وكان الصرب الأكثر تردداً ونفوراً فيما كان الدعم الشعبي لدى الألبان ضعيفاً، رغم أن بعض المشاريع الاقتصادية المعزولة استطاعت تحقيق نجاح أفضل. ومع ذلك، بقيت الصورة غير مشجعة.

لذلك، قامت بعثة كوسوفو، في غمار تقييمها للواقع المرّ الذي بقي على الأرض باعتبار خمسة خيارات لمستقبل كوسوفو: (1) استمرار الحماية، (2) التقسيم، (3) الاستقلال الكامل، (4) الحكم الذاتي ضمن جمهورية يوغوسلافيا الديمقراطية، (5) الاستقلال المشروط. واستنتجت البعثة أن الاستقلال المشروط هو أفضل الحلول، وذلك بعد أن أجرت استشارات كاملة مع جميع الفرقاء ووضعت إطاراً حذراً للقيام باستفتاء. وقد شمل تصوّرها، انتقالاً آمناً وطويلاً، بحماية عسكرية وأمنية دولية مع رضا الأغلبية وشمول الأقليات. وكان أحد أسباب هذا الاستنتاج ينبع جزئياً من استمرار العداء الذي لم يحن بعد الوقت لشفائه مع تواصل القمع من طرف نظام ميلوسوفيتش.

ومن الصعب القول الآن إن شروط التعايش موجودة في كوسوفو. ورغم أن الهدف المعلن للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة هو التعايش، إلا أن النجاح لم يحالفه. فقد رفض الصرب المشاركة في عملية الانتخابات أو في المؤسسات الانتقالية التي أنشأتها بعثة الأمم المتحدة إلى كوسوفو UNMIK. ولم تفلح الجهود التي بذلتها ولا جهود العديد من المنظمات الدولية في إحراز أي تفاعل أو تعاون بين الأطراف، إذ إن الوقت الضروري لعملية الشفاء لم يكن قد حان بعد.

كما لم ينجح التأثير الكبير لسقوط ميلوسوفيتش ومحاكمته لاحقاً من قبل محكمة الجنايات الدولية التي أنشئت لمحاكمة مجرمي حرب يوغوسلافيا السابقة، وتسليمه إلى «لاهاي» في إثارة أي تفاعل أو تعاون يُذكر بين الجماعتين. وحتى الاستقلال النهائي لن يؤدي إلى استقرار المسألة. فالمجتمع الدولي، وبعد أن اتخذ أخيراً موقفاً ضد التطهير العرقي وغيره من أشكال العنف العرقي، لن يتحمل مثل هذا الأمر بالنسبة للأقلية الصربية في كوسوفو. ومن المرجح أن يصدر قرار يتعلق بفصل كامل أو شبه كامل وسلمي على شكل كونفدرالي عن يوغوسلافيا في السنوات القليلة القادمة. ولكن حتى ذلك الوقت، سيبقى بعض الصرب في كوسوفو وستبقى معاملتهم موضع اهتمام وقلق المجتمع الدولي.

هل كان يمكن لسياسة دولية صريحة وتكليف واضح أن تؤثر في النتيجة؟ من الناحية العملية، لم يكن باستطاعة أي اتفاقية دولية أن تضمن، سواء دمج كامل أو انفصال كامل. فالانفصالية تبقى تهديداً كبيراً حتى لروسيا والصين، كما أن التعاطف يختلف بين الأعضاء الثلاثة الدائمين الباقين من مجلس الأمن. وبعيداً عن الحقائق السياسية، تمثل كوسوفو قضية انفصال ملحة كما هو الحال في دول البلطيق. ومع ذلك، وحتى لو وقع الانفصال، فإن الحاجة إلى التعايش تبقى موجودة. فالأقليات ستظل داخل الحدود. وحتى في إسرائيل، إذا ما تمّ إيجاز الدولة الفلسطينية، فستبقى هناك أقليات على جانبي الحدود. وهذا الاحتكاك عبر الحدود يتطلب درجة من التعاون كما يتطلبها الواقع الاقتصادي.

ومع ذلك، ورغم الصعوبات التي تواجه تشكيل تحالف من أجل القيام بسلسلة النشاطات المتمثلة في تلك الحالات الثلاث وكذلك الصعوبات في المحافظة عليها، فقد استمر تجاهل النداءات من أجل طرح تكليف عملي وواضح⁽³³⁾.

في معظم حالات الحروب الأهلية التي قمنا بدراستها، كانت الدول التي تشكل المجتمع الدولي تنظر إلى الوضع ومن ثم إلى مصالحها بشكل مختلف. وحتى الاعتداء

الإرهابي الذي طال مركز التجارة العالمي يوم 11 سبتمبر/ أيلول عام 2001 تطلب جهداً مضميناً لبناء تحالف ضده، على الرغم من الدعم الدولي الهائل والفوري للولايات المتحدة. وخلال شهر، بدأ يشهد المحللاً فيما المعارضة الداخلية ضد الهجوم العسكري على أفغانستان تعالت أصواتها وشهدت بعض العنف، كذلك أدت التهديدات بالهجوم على العراق إلى زعزعة التحالف بشكل أكبر. إن صياغة تحالف يعتبر عملاً صعباً ومضميناً، وخاصة عندما يتطلب الأمر تدخلاً عسكرياً أو تكاليف عالية. كما أن الحفاظ على التحالف هو عمل أشد صعوبة، على ضوء التضحيات المتواصلة كما شهدنا في السنين التي تم فيها فرض عقوبات على العراق. وتواجه الدول معارضة من داخلها، ولذا تأخذ التصريحات العلنية في حسابها مدى هشاشة الوضع السياسي الداخلي. ويتطلب الحصول على شرعية في مثل هذه الأوضاع، شكلاً وحيداً من التصريحات المشتركة التي يقدمها القانون الدولي، وهذا الشكل هو قرار مجلس الأمن الذي يضع حيز التنفيذ الفصل السابع من دستور الأمم المتحدة، ويتطلب الدستور على الأقل اتفاقاً عريضاً بين القوى الخمس التي تشكل الأعضاء الدائمين في المجلس من أجل تفادي فرض حق النقض أو الفيتو. كما يتطلب جسر الخلافات ذلك الغموض الذي طالما لاحقته الشكاوى بوصفه تكليفاً غامضاً⁽³⁴⁾.

والعمل من أجل وضوح أكبر، هو أمر جدير بالمتابعة، ولكن يجب أن يكون مفهوماً لدينا أنه في معظم الحالات المعقدة، يتوجب على المتدخلين أن يقبلوا بسياسة عامة واسعة فقط، على أن يتم تطوير وسائل أخرى من أجل تنسيق الجهود على أرض الواقع. ولكن لسوء الحظ، ينتهي الأمر في معظم الأحيان إلى تراخٍ وافتقار إلى الحسم من طرف البيروقراطيات الدولية. «إنها بيروقراطية هلامية»، كما يصفها أحد كبار الدبلوماسيين «أن هذه المؤسسات تكافح من أجل الوصول إلى أقل قاسم مشترك سعياً لتجنب إحداث موجات أو هزات»⁽³⁵⁾. وأمام هذه الحقيقة الحياتية، يتوجب على المنظمات الدولية مثلها مثل المؤسسات الإدارية المحلية أن تكون أفضل توقّعاً في إعلان خطوط سياسة واضحة، وأن لا تخشى خطر قيام دولة عضو برفض الأمر.

غياب التمويل وإجهاد المانحين

إن عدم كفاية التمويل، وغياب الالتزام المطلوب من أجل مساعدة دولة مزقتها الحروب، يمكن أن يتسبب في صعوبة انتقال هذه الدولة لتصبح عضواً مسالماً وفاعلاً في المجتمع الدولي.

بشكل عام، قام المجتمع الدولي بدعم طموحات عالية ولكن بأقل التكاليف العملية. إضافة لذلك، أدت استمرارية ظهور أزمات جديدة إلى إعاقة التمويل والحيلولة دون أن يستطيع الأشخاص العاملون لإنهاء عملهم في مساعدة المجتمع على إعادة بناء نفسه.

وحتى قبل أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، كانت الولايات المتحدة، وهي دولة ريادية في تمويل إعادة إصلاح المجتمعات ومعالجة الأزمات الداخلية، قد بدأت تتحرك بعيداً عن استراتيجيتها الخارجية النقية منذ أوائل حقبة التسعينات. وكانت الفكرة الأصلية تنصّ على أن القوات العسكرية سوف تلتزم بالبقاء حتى يتم إجراء انتخابات ديمقراطية، حيث يفترض بعد ذلك أن تقوم حكومة ديمقراطية ومن ثم تنسحب القوات. ولكن توقعاتنا ظلت تواجه إحباطاً منذ أحداث البوسنة كما تقلص حديثنا حول وجود مخرج للأزمات. فقد فشلت الولايات المتحدة في الإيفاء بتعهداتها المالية للأمم المتحدة لسنوات عديدة ولم تبدأ بتقليص دينها لهذه المؤسسة إلا حديثاً، رغم أنها ظلت بين أكرم الدول المانحة في أوجه أخرى. أما الاتحاد الأوروبي وهو مصدر آخر للتمويل بعد النزاع فهو محكوم بشدة لإجراءاته البيروقراطية المعقدة بحيث لا يستطيع الوفاء بالتزاماته ووعوده. بقي أن ننظر إلى ما إذا كان المنطق الحالي الذي يعتمد الصبر والمواظبة على محاربة الإرهاب سوف يحظى بدعم دولي قوي لعملية إعادة بناء المجتمعات المدمرة، وهي عملية بطيئة ومضنية. ولعل أفغانستان لا تشكل مثلاً واعداً على هذا الصعيد.

ولكن العديد من المنظمات غير الحكومية، وللأسف، عندما تواجه تراجعاً في التمويل، تتجه نحو الأزمة المأساوية التالية، ذلك لأن مثل هذه الأحداث الدرامية

تجذب كلاً من المانحين والكوادر القادرة على العمل. وفي كتابنا حول «التخطيط للتدخل» تقدمنا بالحجة التالية:

تعتبر سجلات العقد السابق أكثر الحوافز إقناعاً وقوة لإحداث تغييرات في الآلية الدولية التي تتناول المتطلبات العملية للتدخل في الصراع. فقد هيمنت النزاعات التي نشبت منذ عام 1990 على مسار عمل المجتمع الدولي واشغلته. وفي نفس الوقت، إذا لم تبد القيادة البيروقراطية وزعاماتها تجاوباً مع الوضع... فإن قدرة التغيير السياسي والمادي وما يتعلق بحقوق الإنسان تخلق حوافز قوية لمقارعة أي تعاون أكبر. وهناك مقولة في القطاع الخاص تروي أن نظام الخط الأدنى هو الذي يجبر المنظمات على ترك الاستراتيجيات التي لا تنجح وتبني التغيير الحضاري. كما يقال إنه لا يوجد دافع مشابه يعمل لدى المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. فالتأييد الذي تحظى به هذه المنظمات متضارب وسهل التسرب وقد تعمل الأصوات المتضاربة للدعم ولعدم الرضا إضافة إلى وجهات النظر المتناحرة للدول الأعضاء وللمانحين وللحكومات، على إلغاء بعضها البعض، تاركةً المنظمات تنعم بإحساس خاطئ من الحرية والإدارة الذاتية. ولأن النزاعات هي نفسها معقدة وعسيرة ولا يمكن تتبعها، فإن من الصعب تحديد أسباب عدم النجاح.

في كتاب «التخطيط للتدخل»، رحنا نبين وبتفصيل أكبر أن هناك مشابهة قوية بين الحاجة لدى الأعمال من أجل التجاوب مع الظروف الاقتصادية المتغيرة وتلك التي لدى المنظمات الدولية لتفعل الشيء نفسه. لقد كان توقعنا أن النقد الواسع الذي وُجّه إلى الأمم المتحدة وإلى غيرها من المنظمات الدولية والذي أدى في جزء منه إلى نحو الدعم والمصداقية، سوف يؤدي أيضاً إلى أداء أفضل وأكثر فعالية - تدريب أفضل، بيروقراطية أقل وتحسين الأداء بشكل عام - لقد كنا مفرطين في التفاؤل.

فقد أثبتت هذه الطريق أنها كانت أبطأ من المتوقع، وأن العلاقة بين زوال الدعم والأداء الضعيف لا تبدو وكأنها تنال مؤسسة إثر مؤسسة، حتى ولو كانت هذه

المؤسسات معترفاً بها لدى أمانة الأمم المتحدة. لم نقدر تماماً المهرب الذي تقدمه النتائج السيئة والمحبطة لأي منظمة، لأن الأسباب التي تقف وراء هذه النتائج السيئة معقدة جداً. من الأسهل أن تتخذ موقفاً دفاعياً بعد تكرّر الفشل كما حصل مع بعثة الأمم المتحدة للصومال في المرحلة الثانية لعملها في الصومال أو مع سير العمليات خلال حرب البوسنة، على أن تقوم بتفحص الدور الذي أسهمت به المنظمة من خلال عدم كفاءتها. فاختلاط المؤشرات السياسية يضيف غموضاً على العلاقة بين الأداء غير الكفء وبين تراجع الدعم المالي.

وما لاحظناه هو أن المنظمات عندما تواجه شحاً في التمويل مترافقاً مع متطلبات القيام ببعثة أخرى في مكان آخر، تنزع إلى التباطؤ وتخفيف كادرها ومن ثم إرسال الأكثر خبرة منهم للتعامل مع الأزمة الجديدة. يرافق ذلك توسيع عبء العمل على الكادر المتبقي واستبدال الموظفين بعمال مؤقتين وبعد ذلك تقوم المنظمات بإيقاف البرامج. ولكن الكادر المؤقت، على الرغم من النية الطيبة في العمل، لا يتلقى غالباً ما يكفي من المعلومات حول الوضع وبذا يرتكب أخطاءً كان من الممكن تجنبها لو كانت هناك استمرارية. فالحاجة المتواصلة لوقت بدء العمل تعتبر مضیعة للوقت ومدمرة في معظم الأحيان. وفيما تتباطأ مهمة إعادة اللاجئين إلى أوطانهم، تعتمد استراتيجية التعايش بأكملها على إعادة استقرار المهجرين والعائدين وضمان عودتهم إلى حياتهم الطبيعية مرة أخرى.

وعلى الرغم من أن التشابهات بين شركات الأعمال والمنظمات الدولية لا يجب أن يبالغ فيها، إلا أنه يمكن لأي شركة أو مؤسسة أعمال أن تستمر في البقاء دون الربط بين أدائها وتقلص دخلها. كذلك، ولوجود عدة أسباب لتدني الموارد، فإنه من الأسهل كثيراً إلقاء اللوم على إجهاد المانحين وعلى الحاجات الجديدة إلى الموارد الدولية، بدلاً من التعامل مع البيروقراطية الداخلية الصارمة التي تقاوم التغيير على أي صعيد. هناك حاجة إلى القيام بربط تدني الميزانيات مع الأداء الضعيف، ولكن

بتعقل ودقة ومواظبة. ففقدان الصلة الذي حدث مع العديد من المنظمات، هو المعادل الأخلاقي للخط الأدنى.

تضمينات التعايش والحلول المحتملة

لا تلقي فكرة التعايش عبئاً كبيراً من التغيير الجذري على المنظمات الدولية التي تعمل في هذا الميدان. فالفكرة مقبولة من المنظمات الدولية ومن المنظمات غير الحكومية في كثير من المشاريع القائمة في البوسنة ورواندا.

ومع ذلك، هناك عمليتان منهجيتان هامتان تعتبران أصعب تأثيراً فيما يتعلق بالتغيير التنظيمي ولكنهما ما تزالان غائبتين: الأولى إيجاد ثقافة من التخطيط المشترك بين المنظمات. والثانية: زيادة في سياسة عدم المركزية المخططة. ومثل هذه التغييرات المؤسسية تضيع أمام جميع أشكال المعارضة البيروقراطية التي تمت مناقشتها في هذا الفصل ولكنها تبقى ضرورية للمساعدة على توفير أساس لأداء أفضل وللحد من الخسارة في الموارد. ولا يوجد أي شك في أن الصراع ضد الإرهاب قد بدأ يهز الأنماط البيروقراطية التقليدية ليس في الولايات المتحدة فقط ولكن في جميع الدول المنضمة إلى التحالف أيضاً. إن الحاجة لشيء أكثر من تنسيق غير متماسك لمنظمات متفرقة أصبحت ضرورية من أجل إعادة بناء الدول ما بعد الحرب والسؤال هو كيف يمكن تطوير هذا الأمر؟

التخطيط المشترك

في المجتمعات التي عانت من النزاعات العنيفة، يوجد العديد من الأعمال المتبادلة التي يتوجب على المتدخلين القيام بها من أجل مساعدة المجتمع على النهضة ومن أجل منع تكرار العنف. والجمع بين لاعبين متعددين وأعمال متعددة في بوتقة واحدة متماسكة يعتبر التزاماً هائلاً. فالتعامل مع الأزمة دون وجود تفهم شامل لعواقب أي تدخل، يمكن أن يؤدي إلى زيادة الضرر على المنفعة. والتخطيط المؤسسي

الداخلي يعتبر شيئاً هاماً، ولكنه ليس كافياً. فالتأثيرات المرجوة يمكن تشويبهها من قبل الآخرين. والتخطيط المدني - العسكري الشامل الذي يبدأ باكراً ويستمر، يوفر أفضل الأمل لإعادة البناء الفعال، مادياً واجتماعياً.

وهنا، تنبثق عدة أسئلة: أين ومتى يتوجب للعمل التعاوني أن يحدث؟ من الذي يجب أن يشترك فيه؟ ما هو النوع الأكثر فعالية من العمليات؟ أولاً يجب أن يعتبر التخطيط عملاً مستمراً، يواكب التغيرات في الأوضاع بحيث لا يقتصر عمل المسؤولين على ردّات فعل للمفاجئات التي قد تحصل.

والتخطيط ضروري على مختلف المستويات، على أن يكون التركيز مختلفاً نوعاً ما تبعاً لكل مرحلة:

1- هناك حاجة لتخطيط سياسي استراتيجي على أعلى المستويات بين اللاعبين الرئيسيين - الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وهذا الأمر يجب أن يحظى بتركيز واهتمام رئيسيين على مستوى القيادات في أي عملية يتم الإعداد لها. ولعل أكثر النماذج توفراً هو النموذج العسكري. ولكن مع نوعية النزاعات التي شهدتها الحقب السابقة، فإن أكثر التخطيطات العسكرية كفاءة وتعقيداً لم تكن كافية لأنها استثنت من حسابها العنصر المدني الأكثر ضرورة. كما أن القليل من التخطيط كان قد جرى في المراحل التي تلت النزاعات على الرغم من مخاطر تكرار نشوبها.

2- كما أن التخطيط الذي يجري خلال العمل في الميدان يعتبر ضرورياً ومتلائماً مع روح المقاربة العسكرية. فتفاصيل الأعمال التي تجري يوماً بيوم لا يمكن توقعها مسبقاً أو على المستويات العليا، بل يجب أن يتم التعامل معها محلياً، وعلى أسس قصيرة المدى بمرونة وبصيرة. والقضايا التي قد تتطلب نقلاً أساسية في السياسة أو في المقاربة الاستراتيجية العامة، ترقى إلى مستوى أعلى، لذلك يوجد تبادلية متواصلة بين الميدان والقيادة في عملية التخطيط. وهذه الحاجة إلى التخطيط محلياً هي التي أوصلتنا إلى توصيتنا (التي ستم مناقشتها لاحقاً) لصالح عدم المركزية. فالسكان

الذين يتأثرون بالأوضاع السائدة يجب أن يشاركوا على المستوى المحلي. وإذا لم يتم ذلك، فإن نتائج العمل تبقى مجهولة، إضافة إلى أن الإدارة الانتقالية لا تعمل في مجال تادية المهمة المطلوبة منها للمساعدة على نقل السلطة الحكومية إلى السكان المحليين.

3- هناك مفتاح رئيس ثالث في هذا السياق، وهو التخطيط الإداري الداخلي - أي التخطيط الذي يتيح لكل منظمة أن تؤدي واجباتها المخصصة لها بكفاءة وبموارد كافية لتنفيذ العمل. مثل هذا المستوى من التخطيط يؤدي إلى إعادة طمأنة صنّاع السياسة بأن عملية التخطيط الاستراتيجية الكبرى تعمل جيداً مما يؤهل صنّاع السياسة على استخدام توقعات كل فئة مشاركة من أجل التنبؤ بالثغرات والهفوات التي يتوجب على كل عملية ناجحة أن تتجاوزها.

وليس في نطاق هذا الفصل أن يقوم بوصف تفصيلي لعملية التخطيط، ولكن الأمر يجب أن يبدأ بالتخطيط العسكري، وينمو ليشمل عمل الشركات ومن ثم يربط بين التخطيط العسكري والمدني.

والهدف من مثل هذا التخطيط ليس توقع المستقبل بل تطوير خيارات للتعامل مع سلسلة واسعة من الاحتمالات المتوقعة. ولعل العملية نفسها تُعلّم الناس الانتباه إلى التوقعات المختلفة والعمل معاً بشكل أكثر تعاوني، وهو أمر أكثر فعالية من مجرد التعاون البسيط. كما تمكنهم من تحديد التداخلات الثغرات. فعندما يحاول المسؤولون من مختلف الوحدات العاملة ضمن مؤسسة أو من مختلف المؤسسات العمل معاً عبر متطلبات مشكلة ما يتوجب التعامل معها بشكل مشترك، فإنهم يأخذون بالتعرف على بعضهم البعض، وتفهم القدرات الفريدة لدى الأفراد والمؤسسات، وتطوير درجة من التعاون والانخراط في العمل بشكل أفضل مما تحقّقه عملية أخرى. واختلافات وجهات النظر بين الأفراد والمؤسسات يمكن التعامل معها في عملية التخطيط، بدلاً من معالجتها خلال مسار العمل. وفي أفضل الحالات، تبدأ الثقة بالظهور وهي إحساس بأن كل عنصر يمكن الاعتماد عليه لإنجاز الجزء المطلوب منه

في العمل. ولعل الأوضاع التي نواجهها في المجتمعات الخارجة من النزاع مثل البوسنة ورواندا لا تمثل حالة طارئة كالتى تمثلها دولة في أزمة. ويأتى زمن تحتاج فيه عملية التخطيط لإخراج مجتمع ما بعد الحرب من الأخطار الكبرى العالق فيها إلى الانخراط في المجتمع الدولي. فعملية المشاركة في البلقان يجب أن تستمر مدنية - عسكرية. كما أن رواندا تواجه مسألة محدودية التمويل ووجوداً للمنظمات غير الحكومية أكبر من وجود المنظمات الدولية. وهذه الظروف تجعل من العملية أكثر صعوبة في إثبات كفاءتها. فيما ثبتت أفغانستان أنها أكثر تعقيداً. وعلى الرغم من أن بعض التخطيط قد تمّ إجراؤه من قبل منظمات الأمم المتحدة، إلا أنه لم يتم تطوير أية عملية مدنية - عسكرية.

وقد بدأ تقليد التخطيط المألوف جداً لدى المؤسسات العسكرية الشرقية والغربية، يظهر حتى ضمن وزارات الخارجية المزدحمة بالموظفين - وما زال يُنظر إلى هذا التقليد ببعض الاحتقار من قبل المنظمات غير الحكومية الذين يعارض مشاركتهم التحليل والتخطيط الاستراتيجي في أغلب الأحيان لأنهم يفضلون التجاوب مع الأزمات. والبعض يقول إن القضايا معقدة وسريعة التحرك لدرجة يصبح من الضروري أن تقف على أرض الواقع بسرعة حتى تتمكن من فهمها أو «أننا نحتاج إلى التحرك باكراً - أي في الوقت الذي تكون الحاجة فيها إلينا أكثر - بحيث لا يصبح لدينا الوقت الكافي للدخول في عملية تخطيط أو أننا لا نملك التمويل والكادر الكافي لكي نخطط ثم نتحرك». إن مثل هذه التعليقات قد تعكس حقائق ولكنها قد تؤدي إلى ردّ فعل سريع يتسبب بالضرر أكثر من النفع.

إن التخطيط للرد على الأزمة قد يكون اليوم أكثر قبولاً من عقد مضى ولكن التخطيط لمواجهة التوقعات يبقى هدفاً بعيداً، وخاصة بالنسبة للمنظمات المدنية التي تنظر إلى مسألة تخطيط التوقعات على أنها ترف أو مضيعة للوقت والمال، إذ إن هذه التوقعات قد لا تحصل أبداً مع وجود أزمات عديدة تحتاج إلى اهتمام فوري. ولكن

التخطيط لمثل هذه الاحتمالات قد يشكل المفتاح للتدخل في الأزمات. فعلى الرغم من أن الاحتمالات تختلف عما يحدث في النهاية من أحداث، إلا أن التفكير الأولي بظروف مشابهة لها ساعد كثيراً على تدريب الأشخاص والمؤسسات للعمل بتماسك. فعملية التخطيط لا تشكل فقط الشكل الأفضل للتنسيق بين المنظمات والمؤسسات ولكنها قد تكون الوسيلة الأكثر مردوداً لكلفة تدريب كوادر العمل.

والمشكلة التي تعد أكثر صعوبة هي الحساسية السياسية الدولية تجاه التخطيط في ظل غياب إجماع دولي، وهو أمر يندر الوصول إليه قبل اندلاع الأزمة. «يمكننا التدخل فقط عندما نحصل على إجماع من الأعضاء، وهذا أمر يستغرق وقتاً طويلاً»، كما يقول أحد المسؤولين الكبار في الأمم المتحدة⁽³⁷⁾. ولعل الإبادة الجماعية في رواندا تشكل حالة بارزة من الفشل. وعندما تبدأ أزمة ما في الغليان، تزداد خشية المسؤولين من أنه حتى المناقشات النظرية التي تدور حول تدخل دولي يمكن أن تنعكس سلباً على إقرار السلام. وحقيقة الأمر هو أن المؤسسات العسكرية ذات الصلة يمكن أن تشارك في التخطيط للاحتتمالات في ذلك الوقت، ولكن بسبب وجود عدة سيناريوهات - بالنسبة للأمريكيين، والعراق، وكوريا الشمالية، وكولومبيا، وكوسوفو، على سبيل المثال فقط، فإن حساسية أي طرف لا ترتفع بالشكل الذي نطلق عليه اسم نشاط عادي (وسري للغاية).

وترتفع وتيرة التردد لدى الإدارة المدنية بسبب قضايا تطبيق القانون والسيطرة على المستويات العليا للمنظمات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة. فأعضاء مجلس الأمن لا يُظهرون تعاطفاً مع أية مبادرة يمكن أن تسلبهم امتيازات نفوذهم. كما أن الدول لا ترغب في التنازل أمام المنظمات الدولية عن أي نفوذ للسيطرة على واقع أو توقيت أو مدى التدخل المقترح. وعدم الرغبة السياسية لدى الأعضاء في تسليم النفوذ أو حتى الوصول إلى حل وسط بشأنه يجعل الأمر أكثر صعوبة على أي منظمة لكي تشارك في تخطيط منهجي. وهذه المشكلة لا تقتصر على الأمم المتحدة فقط، ففي

منظمة OSCE، تعكس قاعدة القرار بالإجماع، وقلة الموظفين المتعمدة، وعدم رغبة الأعضاء في إيجاد أمانة عامة قوية، عدم الرغبة في تعزيز المنظمة من أجل التصرف بقوة وبسرعة⁽³⁸⁾. ولكن وجود تخطيط تعاوني وفعال يمكن أن يذهب بجهوده بعيداً لكي يضع أمام صناع القرار النهائي، أية خيارات مطلوبة.

تاريخياً، لم يتم العسكر بتسهيل عملية الجهود المدنية العسكرية المشتركة، على الرغم من التفهم الكبير للاعتماد المتبادل الذي انبثق عن أعمال اللجنة العسكرية المدنية في بريطانيا (CIMIC). ويقوم تقليد السرية الذي يخدم العسكر جيداً في حماية إيجابية عنصر المفاجأة وحماية أمن القوات، بوضع الحواجز أمام فتح عملية التخطيط أمام المدنيين. كذلك، وبالنسبة للعديد من الدول، تؤدي الرغبة في حماية مصادر الاستخبارات واساليبها إلى فرض قيود أخرى على تقاسم المعلومات المتعلقة بالتخطيط التشغيلي. وحتى خلال حرب الخليج، وهي حرب شهدت مشاركة عسكرية أكثر من البوسنة، كان هذا الأمر يشكل مشكلة داخل التحالف العسكري الصرف ضد العراق⁽³⁹⁾. إلا أن الكمين الكارثي الذي وقعت فيه القوات الأمريكية في الصومال يفرض حجة قوية للمزيد من التعاون في التخطيط المدني - العسكري، حتى على أسس ضيقة مثل سلامة الأفراد العسكريين. والمنطق الذي يقف وراء عدم القيام بالتخطيط يصبح أقل إقناعاً في الحالات التي تلي النزاع، خاصة عندما يزداد توتر الأوضاع. فالمجتمع الدولي موجود على الساحة وهناك بعض أشكال العلاقات التي بدأت تظهر بين المنظمات، ومع ذلك تبقى الجهود أقل فاعلية مما يجب عليها أن تكون، حتى حالياً. فقد تعلمت الولايات المتحدة بعض الدروس الهامة بعد فشلها في توقع عواقب أعمالها في الصومال. وتشكل الجهود التي تلت النزاع في هايتي عام 1993 تحسناً ملحوظاً على الرغم من أنها لا تمثل إلا شكلاً بدائياً من التخطيط العسكري - المدني.

وتوضح البوسنة في أوائل المراحل التي تلت انتهاء النزاع، تكاليف غياب التخطيط التعاوني. فقد تم تخطيط النواحي العسكرية في البوسنة بشكل دقيق من قبل

كادر الناتو المؤهل جيداً للتخطيط والذي ظلّ يعمل على حلّ قضية البوسنة لسنوات قبل اتفاقية دايتون. كما تمّ تحديد طبيعة وخصوصيات أشكال تدخل الناتو مسبقاً. ومن الواضح أيضاً أنه قد تمّ تفصيل حدود الالتزامات في مجلس شمال الأطلسي (NAC). وعلى الرغم من كبر حجم قوة التدخل (IFOR)، فقد بقيت الأهداف العسكرية متواضعة ومحددة ضمن الطريقة التقليدية لحماية السلام، رغم أنها وعلى عكس جهود حفظ السلام الكلاسيكية، قد خوّلت قوة التدخل باستخدام القوة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، تواصل التدخل العسكري دون توقف وتمّ ضمان الأهداف العسكرية خلال أسابيع قليلة، وهي مدة سبقت كثيراً الإطار الزمني المحدد لها.

والتناقض في الجانب المدني من التدخل في البوسنة ليس أكثر تبايناً. فالمشاكل التي ابتلت بواكير إعادة الإصلاح في البوسنة تظهر العديد من العواقب التي قد تنتج عن غياب التخطيط بين المنظمات⁽⁴⁰⁾. صحيح أن لا أحد يعرف متى وكيف ستنتهي الحرب ولكن الجميع يعلمون أنها ستنتهي بالتأكيد قبل أن ينتهي القرن، بسبب الإنهاك فحسب قبل كل شيء آخر. وكان من المتوقع أن النتيجة قد تكون نوعاً من السلام المتفق عليه الذي مهما بقي عرضة لعدم الاستقرار، فإنه على الأقل ليس سلاماً مفروضاً نتيجة انتصار طرف على الآخر. لقد كان ممكناً على أساس التجارب التي اكتسبت في مناطق أخرى شهدت نزاعات ما بعد الحرب الباردة، توقع العناصر المادية والاجتماعية التي يمكن أن تشارك في إعادة بناء مجتمع سلمي:

- يجب إطعام اللاجئين والأشخاص الذين شردوا من منازلهم، كما يجب إيجاد مأوى لهم وحمايتهم ومن ثم إعادة توطينهم. وقد تمّ تناول بعض تلك المتطلبات خلال النزاع.
- برزت الاحتياجات الإنسانية الأساسية للطعام والمأوى والعناية الصحية بالنسبة للقطاع الأوسع من السكان، بوضوح مع استمرار النزاع.

- هناك حاجة لإصلاح البنية التحتية - المياه، الطاقة، الطرق، النقل وما شابهها. كذلك يجب استعادة عمل الاتصالات.
- يجب توقع ظهور متطلبات رئيسية لإعادة بناء المساكن والمرافق العامة والحكومية.
- ويجب إعادة تدريب أو تبديل عناصر الشرطة المحلية الذي قد تكون الحرب قد فرقتهم أو أفسدتهم.
- هناك حاجة لوجود وسطاء مهرة للتعامل مع الأزمات الذي قد تظهر حتماً حتى ضمن ظروف السلام، بحيث يستطيع هؤلاء الوسطاء أن ينهوا النزاعات ويسهموا في إعادة التواصل بين الأطراف.
- يجب أن تبذل الجهود من أجل تسريح المحاربين ونزع الأسلحة، ضمن شروط اتفاقية السلام، كما يتوجب نزع الألغام وكما يحصل عادة في أي مكان آخر يجب أن يتم دمج المحاربين ضمن المجتمع.
- هناك حاجة لإيجاد الوظائف والتدريب من أجل تأمين سبل العيش في المجتمع الذي دمرته الحرب السابقة. إن التنمية الاقتصادية كانت دائماً المفتاح الرئيسي لسلام دائم.
- وأمام التزام القوى الغربية الرئيسة بإشاعة الديمقراطية، يجب أن تُجرى الانتخابات وأن تبذل الجهود لبناء بنية قانونية ديمقراطية ومجتمع مدني.

جميع هذه النشاطات تتطلب تخطيطاً حذراً وتدريباً. وقد أبدى المجتمع الدولي بعض التفهم التنظيمي خلال ردّه على الأزمات في كوسوفو وتيمور الشرقية وتم إجراء بعض التحسينات بالتأكيد في إيجاد البنية لإقامة الإدارة المدنية. ولكن في حالة كوسوفو، لم يتمكن المخططون العسكريون والمدنيون من العمل معاً مسبقاً، ربما لأنهم لم يُقدّروا تماماً جميع التأثيرات التي يحملها العمل العسكري. ولكن إذا تم زرع فكرة التخطيط، الذي يسمح ببعض المتطلبات الأمنية، جيداً في المجتمع الدولي، فإن الخيارات ستصبح أكثر وضوحاً. والآن ومع إدراكنا أن الجهود الطيبة قد تحمل معها

عواقب غير متعمدة، وقد تخلق مشاكل جديدة، فإن من الواضح أن التخطيط المنسق جيداً والذي قد يساعد في توقع النتائج، يحمل معه قيمة حقيقية.

في الأيام الأولى لأزمة البوسنة، لم تكن هذه العناصر قابلة للمعرفة فحسب، بل كانت قد أصبحت معروفة وتناقش على صعيد واسع⁽⁴³⁾. وبعض هذه العناصر كانت قد عولجت بفضل التخطيط الجاري داخل بعض المنظمات الرئيسية. ولكن التحضيرات ضمن جميع المؤسسات التي كانت تحتاج فوراً إلى وسائل كافية للعيش، لم تكن موجودة. وحتى الخطط التي وُضعت لجمع الأموال اللازمة من أجل بناء سلام صعب كانت بعيدة عن الإنجاز، على الرغم من أنه كان واضحاً أن هناك حاجة لضخ الأموال. أما بالنسبة للتخطيط التعاوني والمشارك فقد كان غائباً تماماً. إذ تم ببساطة تجاهل النواحي التعاونية أو التشاركية ولم تبذل أي محاولات لدفع المحفظة التقليدية لخطط الناتو لكي تشمل التخطيط المدني - العسكري. ورغم أن الجهود التي بُذلت من أجل عبور الحاجز المدني - العسكري، ومن أجل الخروج بتوزيع مقبول للعمالة بين العديد من المنظمات المدنية العاملة ضمن المشهد، كانت جهوداً مساعدة لدى انطلاق العمليات، إلا أن التقاط الأمر، ومتابعته كان صعباً بعد أن تشكلت التوقعات الأولية. في البداية، كان التنسيق على الأرض غائباً، ولم يتم توجيه الدعوة لعقد اجتماعات التنسيق المشتركة إلا بعد مضي أشهر من بدء العمليات.

ولم تكد تمر ست سنوات على اتفاقية دايتون، حتى كانت هناك دروس كثيرة قد تبينت. فقد عملت OHR ضمن دورها التنسيقي، وتم التخطيط على مستوى البلاد عبر الاجتماعات الدورية التي عقدتها مجموعة العمل المتعلقة بالعودة وإعادة البناء. وعلى مدى توفر التمويل، تم التعامل مع المشاكل الجديدة، إن لم يكن قد تم التنبؤ بها على الأقل. فعلى سبيل المثال، ظهر هناك قلق متنام بأن الاقتصاد لا ينمو بالسرعة الكافية التي تجعله يتحمل الانسحاب التدريجي لأموال المساعدات الخارجية، وأن المنظمات الدولية قد ضاعفت من جهودها لإقامة مشاريع صغيرة. وقد تسارعت هذه

الحاجة مع الزيادة المضطردة في أعداد اللاجئين والعائدين منذ أصرت OHR على قانون صارم لحقوق الملكية في كل من الكيانين البوسنيين. وهناك لمجاعات أخرى حققها التخطيط المشترك: فالشرطة المدنية والعسكرية (SFOR) تعمل الآن على أرضية أكثر سلاسة. ولكن المسائل المتعلقة بالفساد والجمارك، لم يبدأ التعامل معها إلا حديثاً. إن ست سنوات تعتبر مدة طويلة كما أن إجهاد المالحين قد ظهر منذ مدة طويلة أيضاً.

ويعتبر الحضور الدولي كبيراً جداً، فبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (UNMIBH) تتشكل من 340 كادراً دولياً و 1600 كادر محلي، إضافة إلى ما يقارب 1800 ضابط شرطة ضمن قوة العمل، وتملك البعثة بناية ضخمة للقيادة في سرايفو تسلمتها على شكل قرض من جامعة سرايفو. وفيها طورت OHR جهازها الضخم لكي يوفي مهماته. وبأكثر من 700 شخص و 19 مكتباً ميدانياً، تعمل RRTF على تنسيق الجهود ووضع الأولويات ولكنها لا تمثل جهداً تخطيطياً شاملاً⁽⁴⁴⁾. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من أن مشاريع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، و CIMIC البريطانية وغيرها من المنظمات، تتعامل جميعها مع مشاريع تطوير اقتصادي صغيرة الحجم، وتبادل المعلومات بينها، إلا أنه لم يتم بذل جهود تخطيطية شاملة للجمع بين الذين يعملون في إيجاد الوظائف وبين المؤسسات التي تعمل على الأمور نفسها ذات الصلة بإيجاد المساكن للعائدين وبناء المساكن وإيجاد الوظائف للمشردين الذين لا يرغبون بالعودة إلى منازلهم الأصلية، وكذلك العاملين في الرعاية الصحية العامة والتعليم ومعالجة الفساد وإصلاح النظام الجمركي.

وكما ذكرنا، فقد أظهر تحليل بسيط لكوسوفو أن المؤسسات قد تعلمت شيئاً ما منذ أحداث البوسنة، ولكن هذا الأمر ليس كافياً. هناك تخطيط مشترك يدور في الأمانة العامة للأمم المتحدة ولكن هذا التخطيط ليس مدنياً - عسكرياً مشتركاً. وقد المخرط ممثلون عن الأمانة العامة للأمم المتحدة وبعض مؤسساتها الأخرى في عملية

هادئة للتخطيط المشترك قبل عمليات القصف التي قامت بها طائرات الناتو في ربيع عام 1999، وقد ألجز هذا التخطيط إقامة بنية مدنية أكثر فاعلية من تلك التي ألجزت في البوسنة. ودخل الناتو في عملية تخطيط لم تشمل الأمم المتحدة. وفي رأيي أن الخلافات المزعجة التي برزت حول مهمات الشرطة المدنية والعسكر، كان يمكن حلها مبكراً عن طريق التخطيط المشترك. مبدئياً، كانت كوسوفو نسخة مكررة لما جرى في البوسنة وفي نزاعات أخرى.

يجب أن يأخذ التخطيط المشترك طريقه باكراً وعلى أسس مستمرة. كما يجب على المنظمات والمؤسسات أن تمتلك المهارة في التخطيط لفترة ما بعد الحرب عندما تكون الدولة ممزقة أو في حالة فوضى وعندما يكون الناس في وضع معاناة وجوع وفقر. وكما أشرنا سابقاً، إذ على الرغم من أن كل حالة تحمل معها خصوصيتها وفراقتها، إلا أن هناك مشاكل واحتياجات متوقعة بعد كل نزاع عنيف. وكما رأينا سابقاً أيضاً فقد أصبح لدينا نماذج الآن. فبحسب توجيه قرار الرئاسة الأميركي رقم 56 أدى قرار لمجلس الأمن القومي إلى التخطيط المشترك بين الوزارات الأميركية ذات الصلة، سواء المدنية والعسكرية، وعلى مستوى عال. وقد تم تعديل ذلك من قبل إدارة بوش ولكن الموضوع تردد بقوة وسط الصراع ضد الإرهاب إثر أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001. وقد أسس قرار مجلس الأمن الوطني عملية تخطيط تقليدية طورتها المؤسسات العسكرية الغربية على مدى الأجيال إضافة إلى الخبرة الحديثة في التجارب وعمليات المحاكاة السياسية العسكرية الحديثة. كما حدّد عملية خاصة ومفصلة للتخطيط والتعاون بين المؤسسات في التدخل لحل النزاعات، كما أن القرار يعتبر محاولة طموحة لمأسسة التخطيط المشترك والعمليات المشتركة. وقد تطوّر القرار عبر عدة سنين وتم إجراء تعديلات وإصلاحات في التدريب المرافق للقرار لكي تتناسب مع الاحتياجات الأمريكية. ورغم ذلك فقد بقي القرار محدوداً لأنه ليس جهداً دولياً.

وقد طوّرت الأمم المتحدة عملية مشابهة لعملية التخطيط الأمريكية المبنية على القرار 56. ويتم إجراء تخطيط مشترك تحت إشراف عدة فرق عمل مشكلة للقيام

بعملية تخطيط شاملة للسلام بما فيها إعادة إصلاح ما خلفته الحرب. ومثل هذه القوى يمكن إقامتها باقتراح من أي مسؤول في مكاتب الأمم المتحدة وإدارتها، يتلقى مؤشرات عن وجود أزمة تتفاعل. ولكن الأكثر احتمالاً هو أن تأتي المبادرة من قبل الأمين العام نفسه أو من اللجنة التنفيذية للسلام والأمن التي أنشئت في فبراير/شباط عام 1997 كجزء من الإصلاحات البنوية الأولية التي دعت إليها الأمانة العامة⁽⁴⁶⁾. وهذه المبادرة آخذة في التحسن مع تزايد الخبرة ولكنها تبقى مترددة وغير كاملة وضعيفة التمويل. كما أنها ليست كافية من ناحية المستوى، فهي لم تشمل ضمنها البنك الدولي الذي يجب أن يلعب دوراً رئيساً في إعادة البناء، ولم تشمل أيضاً المؤسسات الإقليمية إلا بعد أن يتم تحديد الأدوار والمسؤوليات وهو أمر عادة ما يجري بعد أن تكون اتفاقية السلام قد وقّعت بينما يجب أن يبدأ العمل على الفور. ولكن الأهم من كل هذا هو أن هذه المبادرة لم تعمل سابقاً مع المؤسسات العسكرية. فإذا كان الناتو هو المجموعة العسكرية المرشحة للعمل، كما حصل في كوسوفو، فإن التخطيط المشترك يجب أن يبدأ مبكراً. وإذا كانت القوات التابعة للأمم المتحدة منقولة، فإن إجماعاً سياسياً يجب أن يتم إضافة إلى تجميع القوات قبل إجراء أي تخطيط مشترك. وهو أمر جاء متأخراً. كذلك، شهدت عمليات دائرة حفظ السلام (DPKO)، نكسات مختلفة في أوقات مختلفة بسبب تخفيض الموازنات والرفض السياسي لأي دعم من الدول الغربية الغنية. وشكّل رفض تطبيق توصيات تقرير الإبراهيمي من أجل وضع هيكل استراتيجي وتحليلي (الأمانة العامة للمعلومات والتحليل الاستراتيجي) فرصة ضائعة لإيجاده قدرة تحليلية خيرة⁽⁴⁷⁾. ولكن التخطيط من أجل التعايش لا يجب أن يشكل معضلة صعبة. فسياسة التعايش يجب أن تُرسم على أعلى المستويات الدولية ضمن عملية تخطيط بين المؤسسات كما أن قيمة تكريس الموارد من أجل التعايش والنتائج المحتملة التي تترتب على ذلك في مجتمعات مزقتها الحروب، تحتاج إلى تقييم: ما هي الأولوية التي يجب أن تحظى بها مثل هذه السياسة مقارنة مع الاستراتيجيات الأخرى؟ هل يجب دمجها لتصبح جزءاً من استراتيجيات أخرى مثل

تقديم المأوى للاجئين وحمايتهم، وتوفير التعليم والتنمية الاقتصادية، حتى ولو أدى تطبيقها إلى تباطؤ هذه الاستراتيجيات الأخرى؟ ما هي التكاليف والمنافع؟ إذا لم يتم مناقشة هذه الاعتبارات السياسية على المستويات العليا، فمن المحتمل أن لا يتم تطبيقها على الأرض بطريقة منهجية.

إن التخطيط للتعايش على المستوى الميداني، يتطلب أيضاً جهداً منهجياً. ففي البوسنة، تقف القصة الألمانية لبناء المساكن متناقضة مع جهود التعايش التي تبذلها SFOR البريطانية مع وكالة التنمية الاقتصادية البريطانية DFID. فالأجهزة العسكرية البريطانية تختار مشاريع تنمية صغيرة وتربط تمويلها بالرغبة المحلية على توظيف عمال من مجموعات الأقلية العائدة إلى المنطقة. ومثل هذه السياسة ليست ثابتة عبر البوسنة. وهناك أمثلة جيدة على التعايش وأمثلة أقل جودة، ولكن عملية التخطيط المشترك تجعل تنفيذ السياسة ضمن مجموع متماسك، كما أن فعاليتها تبقى دائماً تحت الفحص ضمن خطة مشتركة متماسكة أيضاً. والأهم من هذا كله أن مثل هذا التخطيط المشترك يجب أن يبدأ بإشراك السكان المحليين بحيث تغدو آراؤهم جزءاً من العملية وبحيث يستطيعون في النهاية أن يجزموا بوجود تعايش حقيقي.

اللامركزية المخطط لها

تطورت الفكرة القائلة بأن اللامركزية قد تشكل مقارنة أفضل لتحقيق التعاون والمشاركة بين فئات المتدخلين المتعددة في الصراع، من الملاحظات الميدانية ومن التجارب العملية. وضمن هذه الفكرة، كان يتم تحديد المسؤوليات العملية في الميدان، ولكن نجاحها يعتمد على عدد من العوامل، بدءاً من التوجه السياسي الناتج عن عملية التخطيط الاستراتيجية المشترك على مستوى القيادة.

وهذا يعني وضع استراتيجية واسعة وإرشادات سياسية، رغم وجود الاختلافات القومية. ومن المهم أيضاً وجود بنية للتعاون والتخطيط المستمر على الأرض، على الرغم من أن هذه البنية قد انبثقت في معظم الأمثلة البارزة من الشعور

بالحاجة. كذلك وعلى الرغم من التقدم الضئيل الذي حصل في التخطيط السياسي الحقيقي حتى الآن، إلا أن بعض التحسّن قد طرأ في تفهم أهمية وجود بنية للتعاون والمشاركة.

ولأن الاختلافات السياسية بين الدول على المستويات العليا، لن تختفي من خلال الجدل والمناشدة، فإن على جهود التخطيط أن توضح لأعضاء الدول في المنظمات الدولية والإقليمية ما هي مضامين السياسات التي يبنونها - وأن تكشف عدم الفاعلية والأخطاء والعواقب السلبية غير المتعمدة. ولكن التخطيط لا يشكل علاجاً للأخطاء السياسية - ولا توجد عملية سياسية عقلانية بالكامل. وعلى المرء أن يأمل بوجود عقلانية أفضل وتفكير مستقبلي. فعندما فرضت بنود اتفاقية دايتون، أساساً من قبل الأمريكيين، ظهرت هناك خلافات قوية داخل الدولة حول جدوى إعادة بناء دولة متعددة الأعراق في البوسنة. ولكن، بعد مضي خمس سنوات، ظهرت بعض التحركات باتجاه تعايش سلمي، إن لم يكن مصالحة، وبعد بداية بطيئة جداً، كانت المنظمات قد بذلت جهداً ميدانياً جيداً وشاقاً، وبشكل تعاوني، كي تطبق بنود دايتون. ولا تعتبر البوسنة دولة قابلة للبقاء بعد ولكن المسؤولين الميدانيين تمكنوا من إقناع المسؤولين على أعلى المستويات بأن العملية تأخذ مدة أطول مما كان يعتقد سابقاً وأن كلاً من الوجود العسكري والمدني قد حافظ على وجوده.

ولعل الحجة الداعية إلى وضع المسؤوليات بين يدي العاملين في الميدان فيما يتعلق بالعمليات، مبنية جزئياً على استحالة إدارة الأمور الصغيرة مركزياً. والكادر في الميدان هو الوحيد الذي يمكنه تقدير خصوصيات العضلات ومدى ملائمة الجهود الدولية لأوضاع تتسم بتغير متواصل. وعلى الرغم من أن الاحتياجات الواسعة يمكن أن تلقى تفهماً لدى القيادة، إلا أن تنفيذها يتكيف بشكل أكبر مع المهارات التي يوفرها المجتمع. كذلك، يمكنها في هذا السياق أن تبدأ بإدخال المجتمعات المحلية والإصغاء إلى وجهات نظرهم وإلى اهتماماتهم.

وضمن أدبيات التغيير في الشركات، ظلّ المنظرون في إدارة الأعمال يشددون في دعواتهم منذ أوائل عقد السبعينات على الحاجة إلى الابتعاد عن المؤسسات الهرمية الجامدة والتوجه نحو أشكال من العمل المؤسسي أكثر مرونة، وأفقية ولا مركزية. ومع انتقال بيئة العمال والشركات، لكي تصبح العديد من هذه الشركات أقل تنافسية وأقل ربحاً في سوق تزداد فيه درجة العولة، بدأت مؤسسات الأعمال تتساءل حول طريقة بنيتها وتشغيلها. وكان العديد منها جاهزاً لإجراء تغييرات جذرية في ثقافة الأعمال من أجل مواجهة تحديات التقنية المتسارعة في التغير، ومواجهة تزايد المنافسة في السوق العالمي، وخسارة حصتها من السوق.

وقد قامت الشركات الأمريكية بتطبيق ما دعا إليه المنظرون الأمريكيون، عبر العقود الثلاثة الماضية. إذ شهدت هذه الفترة تحولات جذرية في الشكل المؤسسي للشركات الأميركية من مؤسسات شديدة المركزية إلى وحدات تعتمد اللامركزية وفرق تتقاطع في مهماتها، وجاء ذلك تجاوباً مع الاحتياجات التي فرضتها المنافسة الدولية، وسرعة تغير الأسواق والتقنيات. وبدأت هذه الشركات بتطوير نماذج مبتكرة في محضر ردّها على التعقيدات التي تواجهها، وخاصة من خلال تحركها لإقامة بنى يمكنها التكيف بسرعة مع احتياجات العمل المستمرة في التبدل. وعلى الرغم من البدايات والأخطاء والتجارب الطويلة التي امتدت عبر خمس عشرة سنة إلا أن التغيير أصبح الآن مستقراً. وبالنسبة للشركات، كان الدافع المهيمن هو «الخط الأدنى»، والقدرة على إيجاد وضع يمكنها من التكيف مع تغييرات متسارعة في الأسواق والتقنيات، أو تحمل مخاطر الفشل. وقد نجحت بعض الشركات في ذلك فيما فشلت أخريات. وأصبح واضحاً أن توجيه سياسة المؤسسة يبقى في يد المراكز العليا، ولكن تم إخضاع القدرة على الإبداع في الوصول إلى الأهداف العريضة لإدارة لامركزية.

وقد تأثر البيروقراطيون العالميون بشدة عندما تحدّثنا معهم في بداية بحثنا، لدى رؤيتهم التوازيات مع مؤسسات العمل، ولكن الأمر يجب أن يكون واضحاً لديهم

بأن هنا أيضاً يوجد خط أدنى. وقد شهدت المؤسسات الدولية جفاف التمويل وعدم رغبة المانحين في استمرار تقديم الدعم لعملية الإصلاح البطيئة ولإعادة التطوير بعد انتهاء العنف، على الرغم من أن هذه المؤسسات لم تتصور تماماً وجود صلة لهذه الأمور مع شعور المانحين بالإجهاد، ولكنها شهدت سمعتها تتلطمخ أو تتعرض لانتقادات شديدة. وقد ردّ الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان على بعض هذه الانتقادات في تقرير إصلاحي قال فيه: «حيثما كان يجب أن نتصرف بمرونة ونتكيف مع الأوضاع، كنا في أغلب الأحيان بيروقراطيين. وحيثما كان يجب أن نخترق عبر حدود القطاعات والعوائق المؤسسية، بقينا نعمل ضمن أطر جامدة، معزولين بحد أدنى من التنسيق أو بدونه»⁽⁴⁹⁾.

كانت المفوضة العليا للاجئين أول مؤسسة دولية تقدم جهداً باتجاه اللامركزية عبر مشروع دلفي. ورغم أنها لم تنجح تماماً ولم تظهر قوة مقاومة المؤسسات، إلا أنها شكلت بداية. وحيثما أبدت القيادة البيروقراطية عدم تجاوب، بقي هناك إدراك للحاجة إلى عمل منسق في الميدان، ردّاً على إلحاح القضايا التي يجب التعامل معها على الأرض. فقد أثبتت الوحدات الأصغر الأكثر مرونة وقدرة على استقبال الابتكارات بأنها أكثر قدرة على تقديم ردّ خلاق أمام الأوضاع المعقدة والمتسارعة التغير⁽⁵⁰⁾.

وفي معظم الحالات، يتجاوز التعاون على الأرض، التنسيق على مستوى القيادة، فبينما يتم فرض التنافس الإداري jurisdictional غالباً من فوق، تنقلص الحاجة على أرض الواقع إلى تلك البيروقراطيات الجامدة، ولكن هذا الأمر للأسف لا ينطبق على النزاعات التي تقل درجة حدتها إذ تعود المنظمات لتلجأ إلى خوض المعارك البيروقراطية التي هيمنت على علاقاتها عبر السنين. ولكن هذه الأحقاد البيروقراطية المتخندقة يمكن أن تؤدي إلى ظهور احتياجات براغماتية، رغم أن الحال ليس دائماً كذلك. فبينما لا يمكن مواجهة غياب التمويل الكافي في الميدان، إلا أنه يمكن تجنب حدوث بعض التكرار في التعاون الميداني. وهذا الأمر يمكن على نطاق

أصغر أن يخفف من إجهاد المانحين الذي يبدو وكأنه يتشكل عادةً من الكلل الناتج عن امتداد النزاع ومن الردود غير الفعالة. ولعل عدم تماسك السياسة بين الدول الرئيسة لا يمكن تخطيه إلا من خلال عمليات ميدانية أفضل، ومع ذلك فلا يمكن للتخطيط أو اللامركزية أن يحلّاً تماماً مثل هذه المشكلة.

وقد ظهرت نماذج فعالة من العمل اللامركزي المتناسق، ليس من خلال المخططات السياسية فحسب بل من خلال بناء إجماع رائع داخل القيادة بين البلدان المشاركة في قوة العمل الموحدة UNITAF خلال مرحلة التدخل في الصومال. فلعدة أشهر مضت من أوائل عام 1993، ظهرت مجموعة من المواقع القليلة التنظيم ميدانياً في الصومال ولجحت في تنسيق عملية إغاثة إنسانية شديدة التعقيد ومتعددة الأوجه. وكان قلب هذه الشبكة، هو مركز العمليات الإنسانية الذي أصبح فيما بعد مركزاً لإدخال جميع المساعدات الإنسانية إلى الصومال. وقد تمكن المركز من حَبْك هذين العاملين معاً ضمن آلية تنسيقية فعّالة. وكانت الآلية الرئيسة هي عقد اجتماعات منتظمة كل صباح⁽⁵¹⁾. وخلال أسابيع، أصبحت هذه الاجتماعات تستقطب حشداً من مئة شخص كان من بينهم ممثلون عن المنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة العاملة في الصومال إضافة إلى الهيئات الأخرى، والعسكر والصوماليين العاملين مع UNITAF وفي مشاريع الإغاثة.

وكانت الاجتماعات تبدأ في العادة بتقرير موجز عن الأمن وعن حالة الطقس، ثم تقدّم المنظمات غير الحكومية معلومات حول نشاطاتها، ومواقع عملها واحتياجاتها وملاحظاتها الميدانية. وكان كل شخص يحظى بفرصة للتحدث بينما النقاش يدور في غرفة الاجتماعات حول مواضيع معينة ومواقع وعمليات الإغاثة. وكانت هناك فرصة لإبداء النقد وإظهار الاهتمامات. بعد ذلك كان ينبثق إجماع حول ما الذي يجب عمله وكيف سيتم تنظيم هذا العمل، ومن ثم ينقسم الاجتماع إلى مجموعات صغيرة لمناقشة مهمات محددة. وكان يتم تسهيل مثل هذه الاجتماعات

المصغرة من قبل ممثل متجول للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، كان يقوم بمهمة تحرير المعلومات من مجموعة إلى أخرى، وعقد لقاءات فورية بين ممثلي مختلف الفئات عند الحاجة. وهكذا استطاع مركز العمليات الإنسانية أن يحافظ على إجماع دائم ومستمر حول جميع العمليات الإنسانية إضافة إلى المهمات اليومية.

وكان الارتباط بين المشاركة العسكرية والمركز يتم من خلال مركز العمليات المدنية العسكرية الملحق به OMOC. وقد غما هذا المركز كترتيب خاص تم تطويره بعد حرب الخليج من أجل تنسيق العمليات العسكرية والمدنية المخصصة لمساعدة الأكراد⁽⁵⁸⁾. وقد أوجدت هذه الآلية إحساساً بوجود هدف مشترك وانبثق عنها جدول أعمال خاص، ولو حتى لعدة أيام سبقت. وكان عمال الإغاثة الإنسانية وكوادر المركز والضباط العسكريون يعلمون ما الذي يتوجب على كل شخص أن يفعله وما هي احتياجات ومتطلبات كل حالة. وقد شجعت الاتصالات الشخصية التي كانت تتم وجهاً لوجه، إضافة إلى الجهود المشتركة في مواجهة الاحتياجات، ظهور علاقات عمل جيدة بين الأشخاص المنخرطين مباشرة في العمل - أشخاص في منظمات مختلفة تماماً - من الأمم المتحدة إلى العسكر إلى مجتمع المنظمات غير الحكومية - وتطور أثر ذلك تفهم بين الجميع لرؤاهم وإحساساتهم التي جعلتهم يشعرون بأنهم يعملون معاً في قضية واحدة. ولكن ذلك تغير تماماً عندما استلمت اليونوسوم زمام الأمر. فقد تحول الأمر إلى فشل في التعلم من التجارب. وتلا ذلك وقوع عدد من الكوارث من بينها مقتل 18 جندياً أمريكياً. وقد عزى ذلك إلى غياب الجهود التعاونية⁽⁵⁴⁾.

وتم تطوير آليات مشابهة لبعض نواحي العملية السلمية في السلفادور وفي الجهد الإنساني الذي بُذل لمساعدة الأكراد في شمال العراق، وفي حالات أخرى⁽⁵⁵⁾. وفي جميع هذه الحالات، تم تأسيس منبر خاص على المستوى الميداني، كان جميع اللاعبين يجتمعون فيه بانتظام ويتقابلون وجهاً لوجه. كان منبراً غير رسمي، مفتوحاً أمام الجميع، شفافاً وليس له بنية معينة ولا هرمية في التسلسل. وشملت نشاطاته الرئيسة تقاسم

المعلومات، وبناء الإجماع على الرأي. وأدت هذه العوامل كلها إلى ظهور ردود متماسكة واستخدامات أكثر فاعلية للموارد المتوفرة ضمن ظروف صعبة ومتطلبة بشكل غير معقول. وكان المسؤولون الكبار في مركز القيادة بنيويورك، وفي العواصم الأخرى بعيدين جداً عن الواقع الحقيقي لكي يستطيعوا إبداء النصيح والإرشاد، كما أنهم وفي كل الأحوال، ظلّوا منخرطين في صراعات ليس لها حل حول السياسة العامة.

ومنذ ذلك الوقت، تم تطوير النموذج وتوسيعه ليصبح أداة للتنسيق المدني والعسكري في التدخلات الإنسانية في حالة مشاركة قوات غربية. وقد طوّر العسكريون البريطانيون هذه الفكرة لمدى أبعد وأصبح النموذج مفهوماً ومستخدماً بشكل جيد من قبل الناتو. وبالتأكيد فقد كان مركز العمليات المدنية العسكرية نفسه مثلاً لفريق لامركزي يتجاوب بمرونة مع المتطلبات التنسيقية والعمل الميداني في حالات تتطلب تدخلاً سريعاً.

وقد تم تصميم اللامركزية المخططة على أنها طريقة منهجية لمضاعفة هذه النجاحات في الميدان. ولكن بعد ما تبينت الفوضى التنظيمية المبكرة التي حدثت في البوسنة، لم يعد مؤكداً أن باستطاعة مثل هذا الشكل من أشكال التعاون أن يتوالد ذاتياً، وسيأخذ وقتاً طويلاً لكي يفعل ذلك، إذا استطاع أن يفعله. لذا من الأفضل أن يتم إنشاء بنية أو هيكل يضمن له أن يفعل ذلك. وتمثل منظمة UNMIK في كوسوفو، ولو بشكل جزئي، رداً بنوياً على غرار ما تفعله في تيمور الشرقية. هناك بعض التعلم المؤسسي، ومع ذلك فإن نوعية الإجماع القيادي الذي تمت تجربته من قبل الدبلوماسي الأمريكي روبرت أوكلي، لا تتوفر دائماً ولا يمكن لأي بنية أن تولد التعاون على أسس لم تثبت قدرتها.

أما النموذج اللامركزي للشركات (مثل فرق تطوير المنتجات) فقد أظهر في الحقيقة متوازيات لنوعية الإجماع القيادي الذي تمت تجربته من قبل السفير أوكلي. حيث أن جميع أعضاء الفريق، بمختلف مهاراتهم، يعتبرون أساسيين في تفصيل الأداء.

والدرس الآخر الذي تتعلمه من شركات الأعمال هو أن الأدوار القيادية تتغير مع الزمن، ومع تطور العمل. فعلى سبيل المثال، يهيمن مصممو المشروع في المرحلة الأولى، ثم يهيمن التصنيع في المرحلة التالية، وهكذا دواليك. وفي مجتمع مزقته الحروب، قد تهيمن الفئات التي تتعامل بالأمن، وإصلاح البنية التحتية وإعادة اللاجئين في المراحل الأولى، بينما تأتي الفئات التي تتولى الإصلاح الاقتصادي في المرحلة التالية. وأفضل توقيت ومرونة لمواجهة الحاجات التي تظهر مع الوقت، يمكن أن يتم إبرازهما في الميدان، وليس في مراكز القيادة. هذا هو المنطق العريض الذي يقف وراء اللامركزية المخططة.

خلاصة

قد يشكل التعايش أداة قيمة وفعالة للاستخدام من قبل المجتمع الدولي في عملية المساعدة على راب الصدع وإعادة إعمار المجتمعات التي مزقتها الحروب الداخلية. ومبدأ التعايش ليس مبهماً ولا صعب الاستيعاب. وتتم اليوم مقارنته عبر التعامل على أساس قضية وراء قضية ومشروع وراء مشروع. ومن المرجح أن تستمر هذه الطريقة، ولكنها إذا استمرت فإنها ستحدد من قوته وقدرة استخدامه. وهذا الفصل يطلب المزيد. إذ يتطلب الإصرار على ممارسة العمليات التي ستزود المجتمع الدولي بشيء أكبر من القدرة على تطبيق سياسة التعايش. فالتحرك نحو ثقافة من التخطيط المشترك سيؤدي إلى تعزيز المؤسسات الدولية من أجل وضع خيارات أفضل لأنه سيؤهل هذه المؤسسات لتحقيق تفهم أفضل للقضايا وللتأثير الذي يتركه عملهم. كذلك، إذا بدأت هذه المؤسسات بالابتعاد عن البنى والأطر الشديدة المركزية التي تقود إدارة الجزئيات، فإنها ستكون في وضع أفضل يؤهلها لتطبيق سياساتها بحساسية. ولكنها ستحتاج في هذا الحال إلى قيادة قوية ودائمة وإلى تدريب مناسب يساعدها على أن تحل محل ثقافة التخندق واستبدالها بثقافة أكثر مرونة وتجاوباً وبراعة.

ملاحظات

1. M. Minow, "Imagine Coexistence: Working with People Who Return to Divided Communities." Memorandum for UNHCR Conference 10, Cambridge, Mass., 2001.
2. A. H. Chayes and A. Chayes, *Planning for Intervention: International Cooperation in Conflict Management* (Cambridge, Mass.: Kluwer Law International, 1999).
3. S.C. Res. 1244, UN SCOR, 54th sess., 4011th mtg., UN Doc. no. S/RES/1244 (1999).
4. Interview with Peter Galbraith, minister of political affairs and Timor Sea, Oct. 10, 2001.
5. Much of the discussion in this section is based on Chayes and Chayes, *Planning for Intervention*.
6. D. A. Nadler, "Concepts for the Management of Organizational Change," in J. R. Hackman, E. E. Lawler III, and L. W. Porter (eds.), *Perspectives on Behavior in Organizations*, 2nd ed. (New York: McGraw-Hill, 1983).
7. A. D. Chandler Jr., *Strategy and Structure: Chapters in the History of the American Industrial Enterprise* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1962). p. 320.
8. R. M. Kanter, D. A. Stein, and I. D. Jick, *The Challenge of Organizational Change: How Companies Experience It and Leaders Guide It* (New York: Free Press, 1992), p. 216.
9. W. W. Powell and R. J. Di Maggio, "Introduction," in W. W. Powell and P. J. DiMaggio (eds.), *The New Institutionalism in Organizational Analysis* (Chicago: University of Chicago Press, 1991).
10. K. Annan, statement to the Special Meeting of the UN General Assembly on Reform, New York, July 16, 1997. [<http://www.un.org/reform/track2/sgstatmn.html>].
11. As discussed later in this chapter, perhaps the most notable exception is UNHCR, which is systematically trying to change its approach and self-image by moving to regional joint planning, early cooperation with other organizations, and significant decentralization to the field as part of reform efforts in its Delphi Plan.
12. Nadler, "Concepts."
13. See W. Gordon, *The United Nations at the Crossroads of Reform* (Armonk, N.Y.: Sharpe, 1994).
14. K. Annan, *Renewing the United Nations: A Programme for Reform*, UN Doc. no. A/51/950 (New York: United Nations, 1997).
15. See K. Annan, *Report of the Secretary General on the Implementation of the Recommendations of the Special Committee on Peacekeeping Operations and the Panel on United Nations Peace Operations*, UN Doc. no. A/55/977 (New York: United Nations, 2001).
16. S.C. Res. 1088, UN SCOR, 51st sess., 3723rd mtg., UN Doc. no. S/RES/1088 (1996).
17. Dayton Accords, U.S. Department of State Supplement, vol. 7, no. 1, 1995. <http://www.state.gov/www/regions/eur/bosnia/bosagree.html>.
18. S. Berg and P. Shoup, *The War in Bosnia-Herzegovina* (Armonk, N.Y.: Sharpe, 1999).
19. D. Holley, "Croat Nationalists Imperil Goal of Unified Bosnia," *Los Angeles Times*, May 10, 2001, sec. A1, p. 5.
20. "The returns proceeded slowly in the first few postwar years because of ethnic mistrust and violence. But this year, 30,236 people returned to the Muslim-Croat federation and 17,899 to the Serb republic. Another 2,314 people returned to Breko, a northern district run by the central government. Of nearly 1.5 million refugees the war produced, 778,651 have been registered by the UNHCR as having returned in the past six years." "Bosnia: UN Agency Reports Significant Increase in Returning Refugees," *AP World-News*, Oct. 9, 2001.

21. North Atlantic Treaty Organization, "SFOR Organization," Mar. 6, 2002. [<http://www.nato.int/sfor/organisation/sfororg.htm>].
22. The UN was excluded because of American pique at the UN's restrictions on the conduct of war termination.
23. S.C. Res. 186, UN SCOR, 19th sess., 1098th mtg., UN Doc. no. S/5575 (1964).
24. These efforts are typified by "bicomunal" programs funded by both the United States and nongovernmental organizations like the Institute for Multitrack Diplomacy. The United States allocates \$15 million annually in economic support funds "to bring peace to Cyprus" in the words of Sen. Olympia Snowe; those funds go to economic and social development projects as well as training in practical fields. Other initiatives have brought Turkish and Greek Cypriots together for training in conflict management. For more information, see Embassy of the United States of America, "The Cyprus Peace Process" [<http://www.americanembassy.org.cy/cyprus.htm>], and Institute for Multitrack Diplomacy, "Initiatives: Cyprus" [<http://www.imtd.org/initiatives-cyprus.htm>].
25. Independent International Commission in Kosovo (IICK), *The Kosovo Re-port: Conflict, International Response, Lessons Learned* (New York: Oxford University Press, 2000). See also M. Zucconi, "The European Union in the Former Yugoslavia," in A. Chayes and A. H. Chayes (eds.), *Preventing Conflict in the Post-Communist World: Mobilizing International and Regional Organizations* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1996).
26. IICK, *The Kosovo Report*.
27. S.C. Res. 1199, UN SCOR, 53rd sess., 3930th mtg., UN Doc. no. S/RES/1199 (1998).
28. S.C. Res. 1160, UN SCOR, 53rd sess., 3968th mtg., UN Doc. no. S/RES/1160 (1998).
29. S.C. Res. 1160. See also S.C. Res. 1207, UN SCOR, 53rd sess., 3944th mtg., UN Doc. no. S/RES/1207 (1998).
30. IICK, *The Kosovo Report*.
31. S.C. Res. 1244, UN SCOR, 54th sess., 4011th mtg., UN Doc. no. S/RES/1244 (1999), sec. 10. See also IICK, *The Kosovo Report*.
32. IICK, *The Kosovo Report*.
33. B. Boutros-Ghali, "An Agenda for Peace," UN Doc. no. A/47/277-S/2411 (1992), in Chayes and Chayes, *Planning for Intervention*, p. 33. See also I. M. Shalikashvili, "Foreword," in A. J. Goodpaster, *When Diplomacy Is Not Enough: Managing Multinational Military Interventions* (New York: Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, 1996) [<http://wwics.si.edu/subsites7/ccpdc/pubs/dip/dipfr.htm>].
34. The history of the Bosnian war is a classic example. The United States disagreed with its allies and undermined the European proposals embodied in the proposed Vance-Owen agreement yet several years later drove an agreement at Dayton that was not materially different. In Rwanda, failure of political agreement among potential interveners frustrated UN action until after the genocide. See S. A. Power, *A Problem from Hell: America in the Age of Genocide* (New York: Basic Books, 2002).
35. Confidential interview with a senior diplomat, Aug. 2001.
36. Chayes and Chayes, *Planning for Intervention*, pp. 91–92.
37. Confidential interview with a UN official, Aug. 2001, notes on file with author.
38. D. Chigas, with E. McClintock and C. Kamp, "Preventing Diplomacy and the Organization for Security and Cooperation in Europe: Creating Incentives for Dialogue and Cooperation," in Chayes and Chayes, *Preventing Conflict*.
39. Confidential interviews with senior U.S. commanders following the Gulf War, spring and summer 1991.
40. J. Moore, *The UN and Complex Emergencies* (Paris: RISD, 1996); N. Ball with T. Halevy,

- Making Peace Work: The Role of the International Development Community Policy* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996).
41. Compare the situation in El Salvador: C. Cervenak, *Learning on the Job: Organizational Interaction in El Salvador—1991–1995* (Cambridge, Mass.: Conflict Management Group, 1997).
 42. Ball, *Making Peace Work*; Moore, *UN and Complex Emergencies*; L. Rohter, "Guatemala Foes Now Train for Peace," *New York Times*, Mar. 11, 1997, p. A3.
 43. R. Ullman, "Introduction: The World and Yugoslavia's Wars," in R. Ullman (ed.), *The World and Yugoslavia's Wars* (New York: Council on Foreign Relations, 1996).
 44. It brings together OHR, UNHCR, the Commission for Real Property Claims for Refugees and Displaced Persons (CRPC), SFOR, the European Commission (EC), ECHO, the World Bank, UNMIBH, OSCE, the United Nations Development Programme (UNDP), the International Management Group (IMG), the International Organization for Migration (IOM), and the U.S. and German governments.
 45. See M. J. Dziedzic and R. B. Oakley (eds.), *Policing the New World Disorder: Peace Operations and Public Security* (Washington, D.C.: National Defense University Press, 1998).
 46. The Executive Committee on Peace and Security, which meets biweekly, is made up of the heads of the Department of Peacekeeping Operations, the Department of Humanitarian Affairs, the Department of Political Affairs, UNHCR, UNDP, and other UN agencies or departments.
 47. *Report of the Panel on United Nations Peace Operations* ("Brahimi Report"), UN Doc. no. A/55/305-S/2000/809 (New York: United Nations, 2000); Annan, *Report of the Secretary General*.
 48. Nadler, "Concepts"; Chandler, *Strategy and Structure*; Kanter, Stein, and Jick, *Challenge of Organizational Change*; Powell and DiMaggio, *New Institutionalism*; L. Gulick, "Notes on the Theory of Organization," in L. Gulick and L. Urwick (eds.), *Papers on the Science of Administration* (New York: New York Institute of Public Administration, 1937); J. P. Kotter, *Leading Change* (Boston: Harvard Business School Press, 1996); E. H. Schein, *Organizational Culture and Leadership*, 2nd ed. (San Francisco: Jossey-Bass, 1992); M. Hammer and J. Champy, *Reengineering the Corporation: A Manifesto for Business Revolution* (New York: HarperCollins, 1993).
 49. K. Annan, statement to the Special Meeting of the UN General Assembly on Reform, New York, July 16, 1997. [<http://www.un.org/reform/track2/sgstatmn.htm>].
 50. Chayes and Chayes, *Planning for Intervention*.
 51. T. Seybolt, *The Success and Failures of Humanitarian Coordination in Somalia* (Cambridge, Mass.: Conflict Management Group, 1999); R. Oakley and J. L. Hirsch, *Somalia and Operation Restore Hope* (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 1995).
 52. S. Rosegrant and M. D. Watkins, *A "Seamless" Transition: United States and United Nations Operations in Somalia, 1992–1993*. Kennedy School of Government Case Program no. C09-96-1324.0 (Cambridge, Mass.: Kennedy School of Government, Harvard University, 1996).
 53. C. Seiple, *The U.S. Military/NGO Relationship in Humanitarian Interventions* (Carlisle, Pa.: Peacekeeping Institute, U.S. Army War College, 1996).
 54. M. Bowden, *Black Hawk Down: A Story of Modern War* (New York: Atlantic Monthly Press, 1999).
 55. Chayes and Chayes, *Planning for Intervention*.

ثقافة الفساد في الدول الخارجة من النزاع والدول النامية

بقلم غلين. تي - وير وغريغوري بي. نوون

برز الفساد في مجتمعات بعد الحرب كواحد من أكثر العقبات خطورة في وجه الانتعاش الاقتصادي⁽¹⁾. فقد خرجت المجتمعات التي مزقتها الحروب، وخاصة تلك التي انخرطت في حروب أهلية أو أعمال عنف عرقية، من حربها ببنية تحتية مدمرة أو محطمة؛ تفتقر إلى الغذاء والدواء وحتى المياه، وشهد تدفق البضائع الرئيسية والخدمات إليها تمزقاً وتشتتاً. وقد يبدأ الفساد بالتفشي في المراحل الأولى من إعادة البناء حينما يكون المجتمع الدولي منهمكاً في توفير المساعدات الإنسانية وحين تتدفق كميات كبيرة من الأموال إلى داخل المنطقة. وقد يؤدي تحويل اتجاه النقود إلى كيل ضربة مدمرة لتلك المناطق التي تتأرجح على الحافة بين إعادة إصلاح الوطن أو العودة إلى النزاع. كذلك «تبين للأكاديميين ومحليي السياسة أن الفساد هو نشاط تتزايد صعوبة تفكيكه عن التأثيرات الأوسع لعمليات الاحتيال الواسعة والجريمة المنظمة وغير المنظمة والسرقات على المستويات الدولية الواسعة النطاق»⁽²⁾.

ومن أجل تحديد أكثر الطرق فعالية للتخفيف من الآثار المدمرة للفساد، من الضروري أن نتفهم خصائصه وأشكاله التي تمثل التهديد الأكبر للمجتمعات الخارجة

من النزاع. وهذا الفصل لا يناقش الفساد على المستويات الأصغر كفساد المسؤولين الصغار بل يتناول الفساد على مستوى آلة الدولة التي تلتهم ملايين الدولارات من العملة الصعبة الثمينة التي يحتاجها المجتمع بشدة لكي ينهض من دوامة العنف⁽³⁾. سوف نناقش أولاً خصائص فساد آلة الدولة، وثم سنبين أن الموضوع المألوف الذي يقول بأن الفساد في الدول النامية أمر حتمي لا يمكن حله بسبب جذوره الحضارية هو موضوع مضلل. كما سنبين أن الجشع المزوج بانتهاز الفرص، يقبع في جذر الفساد ويمثل التهديد الأكبر للاستقرار في المناطق الخارجة من النزاع. وسوف نقدم في الجزء الأخير مجموعة من الردود الجماعية التي يمكن للمجتمع الدولي تبنيها للسيطرة على الفساد في الدول النامية وفي المناطق الخارجة من النزاع.

ما هو الفساد ؟

أعداد كبيرة من المجلدات وكميات لا تحصى من المقالات الدراسية، كتبت حول أشكال الفساد وأنواعه، من مختلف المنظورات كالاقتصاد والقانون وعلم الاجتماع والأعمال والتجارة الدولية⁽⁴⁾. وكل من هذه المنظورات ركّز على ناحية مختلفة. وفيما يركز المراقبون القانونيون اهتمامهم على الحاجة لوضع حكم قوي للقانون، فقد يثير الاقتصاديون موضوع استغلال العائدات الاقتصادية. وهذا الفصل لا يختار منظوراً نظامياً فردياً، كما أنه لا يحلل الاختلافات بين كل منها ولكنه يحاول بدلاً من ذلك أن يقدم صورة واقعية للمعوقات التي يضعها فساد آلة الدولة أمام عودة نهوض مجتمعات ما بعد الحرب ويقدم اقتراحات حول ما يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله لمحاربة الفساد. ولعل اهتمامنا على وجه الخصوص ينصبّ على دور المؤسسات المالية الدولية (IFTs) في محاربة الفساد وفي نشره على السواء⁽⁵⁾.

تعريف

تم تعريف الفساد على أنه: «وجود مسؤولين حكوميين يسيئون استخدام السلطة الممنوحة لهم من أجل انتزاع أو قبول الرشوات من القطاع الخاص لتحقيق منفعة

شخصية»⁽⁶⁾. وقد عرّفه كُتّاب آخرون على أنه «إخضاع المصلحة العامة أو الصالح العام للمصالح الشخصية»⁽⁷⁾. وهناك تعريف آخر معقول، يقول إن الفساد يتميز بوجود مسؤول ينحرف عن تأدية واجباته الرسمية في الدور العام بسبب نظرتة لمحو تحقيق مكسب مالي شخصي (فردى أو عائلي أو شللى)، أو يتهاك القوانين من أجل ممارسة تصرف شخصى⁽⁸⁾. ولا يبدو أن هناك تعريفاً واحداً للفساد يمكنه أن يعبر عن وضعه من جميع المنظورات التى تمثلها الأنظمة أو السياقات التى تجري ضمنها⁽⁹⁾. ولكن من أجل تحقيق أهداف هذا الفصل فإننا سنعرّف الفساد عل أنه استخدام المرافق العامة (الحكومية) لتحقيق المكاسب الشخصية⁽¹⁰⁾. ويقارن أحد الكُتّاب بين صعوبة تحديد مقدار الفساد وبين الإشارة الشائعة إلى المواد الإباحية، إذ يقول: «لقد أصبح الفساد عبر الدول شيئاً أكبر من أن نتجاهله»⁽¹²⁾. وبينما قد تلقى التعاريف الضوء على كل من سياق ومنظور الكاتب، إلا أنه لا يوجد منظور يستطيع أن يغض الطرف عن تأثير الفساد. فالرشوة والابتزاز والاحتياى والاختلاس والمحسوبية والمحاباة، تمثل جميعها ظواهر شائعة للفساد⁽¹³⁾. والمكاسب الشخصية تعد خسائر للمجتمع. وضمن هذا السياق، فإن من المفيد الأخذ بالاعتبار ما يمكن لبعض الجهات الخاصة أن تشتري من سياسى معين أو بيروقراطى⁽¹⁴⁾. فالفساد يشمل العقود التى توقعها الحكومة والمكاسب التى تقدّمها الحكومة، والخصومات الضريبية، وتفادي القوانين (ومعها توفير فى الوقت) وأخيراً التأثير على نتائج العملية القانونية أو النظامية.

خصائص وتطور الفساد ما بعد النزاع

كان التركيز فى الجهود والتحليلات المناوئة للفساد منصباً على العالم النامى، حتى فترة انتشار العنف الداخلى والحروب الأهلية فى حقبة التسعينات. وكان هذا التركيز يدور حول الكلفة الاقتصادية وعدم الكفاءة القانونية. وليس هناك أدنى شك فى أنه فى أى مجتمع، تسبب آلة الفساد فى الدولة برفع تكاليف الصفقات ودرجة عدم التيقن فى الاقتصاد وتزيد من عدم فاعليته⁽¹⁶⁾. كذلك، يهدد انتشار الفساد وتوسعه

حتى أكثر الأحكام القانونية الأساسية الموجودة، من خلال إظهار مدى ضعف النظام القضائي وتجاهل حقوق الملكيات والعقود⁽¹⁷⁾. ولكن التحليلات الاقتصادية والتقليدية للفساد تتجاهل تأثيراً جوهرياً ثالثاً للفساد ذا صلة خاصة بالمجتمعات الخارجة من الحرب. فانتشار الفساد يتسبب في إيقاف نمو وتطوير المؤسسات الحكومية الفاعلة والأساسية في إعادة بناء المجتمع على المدى الطويل، على الرغم من الجهود الهائلة التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا الصدد.

وتقدم المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المانحين الأموال إلى هذه المجتمعات من أجل دعم سلسلة كاملة من النشاطات الهادفة إلى إعادة الإصلاح. وكل دولة خارجة من الحرب يتوجب عليها إعادة إصلاح وتنمية بنيتها التحتية التي تشمل الطرق والمدارس والمستشفيات والمباني الرسمية والكهرباء والاتصالات والإسكان. وضمن أي محاولة من هذا القبيل، يتوجب إدخال كميات هائلة من البضائع والسلع والخدمات اللازمة لإعادة الإعمار. ومثل هذا التدفق السريع للأعمال يخلق بيئة ملائمة لترعرع الفساد وازدهاره. فأمم الحجم الكبير من المساعدات المادية، يحاول المسؤولون والسياسيون في مجتمعات ما بعد الحرب أن يكرسوا جهودهم للحصول على قدر أكبر وأكبر من المنح، وغالباً لتحقيق مكاسب شخصية، بدلاً من العمل لتحسين ظروف وأوضاع البلاد وإدارة حكومة فاعلة⁽¹⁸⁾. وحتى بدون وجود الفساد، تنزع الدول التي أنهكتها النزاعات إلى الاعتماد بشكل كبير على المساعدات المادية الدولية وعلى التوظيف الثانوي والعائدات التي تحصلها من الموظفين الدوليين. ويرفع انتشار الفساد من درجة هذا الاعتماد، بشكل يؤدي إلى شلّ أية إمكانية للنهوض المبني على الاقتصاد الذاتي. ويؤدي الفشل في تنمية وتوظيف الموارد والمواهب والأفكار المحلية إلى ضعف المؤسسات المحلية وتركها في حالة من عدم القدرة على العمل عندما تجف المساعدات الخارجية⁽¹⁹⁾. وعندما تنفشي ظاهرة المحاباة والمحسوبية، أو عندما لا يستطيع موظفو الحكومة العيش إلا من خلال الرشوة، وعندما تصبح الوظائف

عرضة للبيع أو التراجع، فإن الحوافز الضرورية لتطوير خدمات مدنية فعالة تضعف كلياً⁽²⁰⁾. وفي الحقيقة، يجسد الفساد صورة غاية في المحاباة والإغواء، تحمل في مجاهلها عواقب وخيمة وخطرة يُستبدل فيها حماس الموظف الحكومي الشاب بالانفلات والسخرية من النظام⁽²¹⁾. ويؤدي انتشار الفساد إلى كبح تنمية كيانات حكومية فعالة كما يقوِّض في طريقه الشرعية الحكومية⁽²²⁾. والمشكلة التي تواجهها العديد من الدول الخارجة من الحرب هي القدرة على الاستيعاب. فبشكل عام، وبعد مرور سنين من الحروب والمجاعات وطرده الاستعمار أو الانهيار العام للمؤسسات، تفتقر الدول إلى وجود أنظمة متطورة وفعالة وقادرة على إدارة أو استيعاب الأموال القادمة لإعادة الإصلاح والتطوير، إذ تكون الأنظمة المصرفية في حالة انهيار، والأدوات الإدارية المالية غير موجودة والبنائات والبنية التحتية في حالة دمار شديد، والخبرات التقنية اللازمة لإدارة مشاريع إصلاح بتكاليف متعددة الملايين من الدولارات، محدودة على الأغلب. بالإضافة إلى ذلك، فإن المانحين لا يقدمون عدداً كافياً من الكوادر التي يمكنها الإشراف على استخدام الأموال ومراقبة تلك الأموال التي تقدّم إلى الحكومات حديثة العهد. وحتى عندما تمتلك المجموعات المانحة القدرة الكافية للسيطرة على هذه الأموال، فإن الباب يظل مفتوحاً أمام خطط إبداعية خارقة توظف من أجل سحب هذه الأموال الثمينة بطرق غير قانونية.

ومانحو المساعدات الدولية، والدول، إضافة إلى المنظمات غير الحكومية يمتلكون غالباً مقدرة ضعيفة على ضمان استخدام الموارد التي يقدمونها لتحقيق الغايات المرجوة منها. فتحويل الأموال إلى حسابات في البنوك في الخارج أمر واسع الانتشار. والأموال التي تخصص للمساعدات الإنسانية وإعادة الإصلاح، غالباً ما يتم تقديمها مباشرة إلى السلطات المالية في الحكومات التي تتلقى المساعدات دون قيود وغالباً بحرية تصرف غير محدودة⁽²³⁾. وفي أغلب الأحيان يغلب إغواء الطمع على أداء الواجب. ففي إحدى الحالات التي وقعت حديثاً في تيمور الشرقية، وبينما لم تكد

أحداث الفوضى والاضطراب تضع أوزارها، والمساعدات تبدأ بالتدفق، حتى اكتشف المحققون وجود خطة تآمرية لإحالة عقود الإعمار على أفراد فاسدين. وقد تم وضع هذه الخطة ليس من قبل مواطنين محليين فحسب بل باشتراك مواطن أجنبي مزعوم ادعى وجوده هناك للمساعدة في إعادة الإعمار⁽²⁴⁾.

وقد أشار مسح غير رسمي أجري على بعض المنظمات المانحة غير الحكومية إلى أن هذه المنظمات تفتقر إلى قدرة أساسية على القيام بالتحقيقات. ويؤدي غياب المحاسبة والهياكل القانونية (الجنائية) لدى المنظمات المانحة غير الحكومية إلى خلق بيئة ملائمة للاحتيال والفساد مما يجعل هذه المنظمات عرضة لإساءة استخدام الأموال والتلاعب. والعديد من هذه المنظمات واعية تماماً لنواقصها. وقد أبدت تعاوناً مدهشاً وتقديراً للجهود التي قام بها البنك الدولي في التحقيقات حول الفساد والاحتيال. كما أن العديد من هذه المنظمات أيضاً بدأت تفهم أنه بدون وجود آليات قوية لمراقبة ومحاسبة إنفاق الموارد، فإن المساعدات يمكن أن تحمل معها آثاراً سلبية وغير متعمدة⁽²⁵⁾. وعندما يصبح الفساد جلياً، تتسارع نسبة إجهاد المانحين فيما يقع هؤلاء في تضليل أمام غياب أي آثار إيجابية لعملهم.

وبالإضافة إلى عدم كفاية الإدارة المالية، تفتقر الدول الخارجة من النزاعات وكذلك العديد من الدول النامية إلى وجود أنظمة حكومية ممثلة ومتطورة، ووجود آليات تنفيذية فعالة للسيطرة على الأموال الممنوحة. ووفقاً لذلك، تفتقر الحكومة أيضاً إلى القدرة على استيعاب المساعدات المالية، إذ لا يمكنها السيطرة على الكميات الكبيرة من الأموال أو محاسبة مسؤوليها. كما لا يمكنها منع تسرب الفساد أو طمأننة المانحين بأن أموالهم ستجد طريقها نحو الهدف المنشود من استخدامها. ولعل جهود الإصلاح التي بُذلت في البوسنة تقدم مثلاً على كيفية الانحراف الفاسد للمساعدات الدولية، مترافقاً مع فقدان العائدات بسبب نقصان الكفاءة القانونية لمراقبة آلية التطبيق وعدم كفاءة النظام الضريبي واهلهة الآلة البيروقراطية الإدارية التي تسببت في

إعاقة الاستثمار الدولي. فقد اكتشفت إحدى وحدات مكافحة الاحتيال التي أنشأها مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة (OHR) عام 1999 أن ما لا يقل عن عشرين مليون من بين الخمسة بلايين دولار التي تلقتها البوسنة من المساعدات الخارجية قد سُرقَت في الفترة ما بين الحرب عام 1990 والتحقيق الذي تم عام 1999⁽²⁶⁾. كذلك اكتشف التحقيق ضد جرائم الاحتيال ضياع بليون دولار من الأموال العامة البوسنية نتيجة للفساد⁽²⁷⁾. ويمكن العثور على تقرير أكثر تفصيلاً حول فساد القطاع العام في البوسنة والإجراءات المتخذة لمكافحته ضمن تقرير لبعثة الخبراء القانونيين الدوليين حول الفساد وإجراءات مكافحته داخل اتحاد البوسنة والهرسك⁽²⁸⁾.

ولسوء الحظ، فبينما كانت الأموال تتدفق على مجتمع ما بعد الحرب، كان هناك اهتمام ضئيل موجّه لضمان قدرة إدارة تلك الأموال وقدرة الآلة الحكومية على الاستيعاب والمحاسبة. وبدلاً من ذلك، تم إنشاء أجهزة بيروقراطية بشكل سريع من أجل إدارة وتزويد مشاريع الإعمار التي تعد قيمتها بعدة ملايين من الدولارات والتي تنطوي على مئات العقود⁽²⁹⁾. وبدورها لم تال الجهات الفاسدة جهداً في إبداء براعتها بتمويل تلك الأموال عن اتجاهها الصحيح. فقد تم تسريب رؤوس الأموال خارجاً وتم فتح حسابات خاصة آمنة في بنوك خارجة مما حدّ من قدرة الدول الخارجة من النزاع والدول النامية على حد سواء من تطوير اقتصاد سليم قوي وحكومة فاعلة. فعلى سبيل المثال، بين السيد أوغسطين روزيندانا وهو عضو برلمان ورئيس لجنة المحاسبة العامة في يوغندا، أن في مناطق عديدة من أفريقيا، تم الشروع بإقامة مشاريع مثل الطرق والمصانع ومن ثم هُجرت هذه المشاريع بسبب الفساد⁽³⁰⁾. ومثل هذه الخطط الفاسدة لم تكن جديدة على الوضع بل كانت موجودة ضمن البنية الحكومية وأطرها البيروقراطية مما جعل كشفها أكثر صعوبة⁽³¹⁾.

وئسْرُب رؤوس الأموال إلى الخارج يحرم البلاد من مكاسب الإنفاق الدولي والاستثمار الخاص في الاقتصاد وهما أمران يدخلان ضمن أهداف أموال الدعم

لمساعدة البلاد. كذلك تشكل الآلة الفاسدة في الحكومة بالاشتراك مع المسؤولين متاهة أو شبكة داخلية. وتعمل الوزارات الحكومية عبر البلاد بتناغم مع بعضها البعض وسرعان ما يتطور الأمر إلى آلية فعالة لتسريب الأموال. وغالباً لا يكون المستفيدون من هذا الأمر من بيروقراطيي الحكومة فقط بل تتواطأ معهم كذلك الشركات الخاصة والمستشارون الذين يوقعون العقود لإعادة الإعمار والتطوير. كذلك توجد حالات يشارك فيها موظفو المنظمات الدولية التي تقدم المساعدة، بل يبادرون بالفساد من خلال تلقيهم الرشاوى عبر المسؤولين عن المشاريع والوسطاء أو مباشرة من المقاولين الكبار، وذلك من لكي يوافقوا على النفقات⁽³²⁾. وتمت أخيراً إدانة أحد أعضاء موظفي البنك الدولي لقيامه بانتهاك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة من خلال دوره في تلقي الرشاوى وتمريضها إلى مسؤولين حكوميين وغيرهم⁽³³⁾.

وتشكل عقود الإعمار الضخمة فرصة مريحة للفساد. ففي بعض البلدان، يتم التلاعب بالأموال الممنوحة من المؤسسات الدولية أو المقدمة من المالحين من قبل وزير فاسد في الحكومة يهيئ الفرص لضمان إحالة العقود على مقاولين معينين - غالباً ما يكونون من عائلته أو ممن يعملون في شركات تمتلك عائلته أسهماً فيها. وتأخذ الخطة مجراها عندما يتم دعوة الشركات المتقدمة للمناقصة لحضور جلسات التخطيط الحكومية التي تعد هذه المناقصات حيث يعلن الموظفون الحكوميون بصفقة عن العمولات التي يتوقعون الحصول عليها مقابل منح عطاء أو عقد معين. وبعد أن تتم إحالة العطاء، تبدأ الوزارة الحكومية بإعداد آلية تسريب الأموال من العقد المحال. على سبيل المثال، يتم إنشاء جهاز للتعامل مع الفواتير بحيث تمرر هذه الفواتير عبر متاهة من الموافقات والتوقيعات البيروقراطية داخل الوزارة المسؤولة عن الدفع. ومع كل خطوة من خطوات التمريض، يتم انتزاع رشوة من صاحب العقد من قبل مسؤول حكومي لكي يوافق على تمريرها للمرحلة التالية من العملية. وهذه الخطة تؤدي إلى مضاعفة تكاليف المشروع لأن المناقصين يضطرون إلى وضع هذه التكاليف ضمن

حساباتهم من خلال تضخيم قيمة المناقصة أو استبدال البضائع بسلع أدنى نوعية من تلك التي نصّ عليها العقد، وتكون النتيجة النهائية وبالأعلى على البلاد لأن العطاءات تسعّر بأعلى من قيمتها آخذة قيمة الرشاوى بعين الاعتبار. ويتم ضخ أموال هذه الرشاوى إلى حسابات في الخارج، وتنتهي المشاريع بمعايير ذات نوعية أدنى وضعت لكي تحسب حساب دفعات الرشاوى. وتزداد حلقة الفساد سوءاً عندما يضخ المانحون المزيد من الأموال في البلاد للاستمرار في تقديم الدعم لبنية تحتية منحلّة ولإبقاء النظام عائماً على السطح.

وكما ذكرنا في السابق، تعمل آلة الفساد داخل الدولة على عرقلة تطوير إدارة قادرة وتعيق إعادة الإصلاح الاجتماعي. فالفساد يكبح التمثيل الجيد والمحاسبة، ويضعف المؤسسات ويحمي المكتسبات غير الشرعية، ضمن عملية إضعاف المنافسين والمصلحين المحتملين⁽³⁴⁾.

وفي الدول الخارجة من النزاع، على وجه الخصوص، تتم عرقلة إعادة بناء إدارة الحكم بسبب الفساد الحكومي بطرق مكلفة جداً، تشمل تقليص الدعم للدولة من قبل المواطنين. ومن السخرية أيضاً أن الفساد يقصّر من الفترة الزمنية المحددة لفرض الاعتماد الذاتي من قبل المساهمين بسبب إجهاد المانحين. وقد لوحظ وجود علاقة متبادلة بين نتائج التنمية الأفضل وبين الإدارة الجيدة⁽³⁵⁾. ولذلك فإن أي عرقلة للتنمية يتسبب بها فساد حكومي، كما حصل في هايتي عندما فُقدت المدخرات العامة الضرورية للتنمية نتيجة الفساد الحكومي، تؤدي إلى استحالة إنشاء إدارة فعالة⁽³⁶⁾. ولكن بدون وجود إدارة فعالة، تزداد هيمنة إغراءات فساد آلة الدولة. ونورد هنا مثلاً واسع الانتشار حول تأثيرات الفساد الحكومي على أداء الحكم، في ردّ فعل حكومة كازاخستان على ظهور مزاعم بالفساد تتعلق بتسريب ما قيمته بليون دولار من أموال الدولة إلى حساب في بنك سويسري من قبل رئيس الدولة، حيث تم اعتقال زعماء المعارضة وإغلاق الصحف ومحطات التلفزيون والاعتداء على الصحفيين الذين

وجهوا النقد للحكومة⁽³⁷⁾. ولا يشكل قمع المعارضة السياسية أو إسكات الأصوات الإعلامية بأي شكل من الأشكال انعكاساً لإدارة حكم جيدة. وكما بينا سابقاً، فإن الاعتماد الفاسد على المساعدة الخارجية، يؤدي إلى عرقلة تطوير الحلول المحلية طويلة الأمد لمشاكل الدولة الخارجة من النزاع، أكثر مما يؤدي الاعتماد الصادق. فهو يدخل ليعبث في قلب عملية النهوض ويخلق عراقيل صعبة التذليل أمام الجهود المبذولة لإقامة التعايش بين مرتكبي العنف ضد بعضهم البعض.

الارتباطات الثقافية بالفساد

هناك اختلافات ثقافية معروفة جداً عبر الكرة الأرضية تتعلق بمعايير التصرف المقبول وغير المقبول. ولكن الفساد المنتشر في آلة الدولة لا يمكن تفسيره من خلال الاختلافات الثقافية. كيف يمكن للمجتمع الدولي المهتم بإعادة بناء المجتمعات أن يتناول سياق القيم المتداولة والممارسات المقبولة؟ مثل هذه الأسئلة تثار من البلقان إلى أفريقيا إلى أفغانستان. ويدور نقاش مطوّل حول أهمية العلاقة النسبية الثقافية في ظاهرة الفساد⁽³⁸⁾. ففي بعض الثقافات، توجد صعوبة غير عادية في التمييز بين الهدية وبين الرشوة⁽³⁹⁾. وهناك اختلافات حقيقية في الإدراك وفي الموقف حول النقطة التي تتداخل فيها الهدية مع ظلال الرشوة والفساد⁽⁴⁰⁾. وفي بعض الثقافات، يؤدي الاستياء من العلاقة غير الممتدة وغير الشخصية، في الحقيقة إلى تعزيز الفساد. على سبيل المثال: في بعض البلدان الأفريقية والآسيوية، يُنظر إلى مسألة تقديم الهدية على أنها التزام يشكل ناحية محورية في التفاعلات الاجتماعية الشائعة⁽⁴¹⁾. فتقديم الهدايا مثله مثل الولاء للعائلة والأصدقاء، مغروز داخل أطر المجتمع⁽⁴²⁾. والتصرفات المقبولة في مجتمع ما قد تكون جرائم جنائية في آخر. وهناك دراسات تشير إلى أن بعض القوميات تضع حدوداً أعلى من غيرها قبل وضع أي عمل في خانة الفساد⁽⁴³⁾. ويذكر أحد المراقبين أن الحد المقبول للهدايا المالية المقدمة إلى مسؤولي الحكومة في تايلاند أعلى من غيره في دول أخرى⁽⁴⁴⁾. وفي معنى واضح، تم تعريف الفساد

اجتماعياً بأنه خاضع لما يعتقد الناس أنه فساد. ولكن الرأي العام ليس متناغماً وغالباً ما يكون منقسماً، وغير مستقر وغامضاً وجاهلاً. كما أن الوعي الشعبي في الغالب منخفض والوصول محدود إلى الإعلام فيما تنتشر الرقابة الحكومية. كذلك لا تتلاءم القيم في المجتمعات الريفية مع تلك التي تحملها النخب في المدن وقد تحدث صدامات بين أفكار الفئات الدينية والعرقية المختلفة⁽⁴⁵⁾.

وفي نهاية الأمر، يتم التلاعب على المستوى الاستراتيجي من قبل من هم في السلطة من خلال إعطاء الوظائف، والعقود والقروض والمنح لمجموعات معينة من النخبة لتحقيق مكاسب مالية شخصية⁽⁴⁶⁾. وحتى حينما يبدو الانقسام العرقي وكأنه يعزز المحسوبية، تحاك الانقسامات داخل المجتمع من قبل آلة الفساد في الدولة⁽⁴⁷⁾. وقد تضع الاختلافات الثقافية حدوداً مختلفة بين الهدايا المقبولة والرشاوى غير القانونية وقد تهيئ الفرص لوضع خطط أوسع لتسريب كميات كبيرة من الأموال. ولكن هناك أدلة ملموسة تبين وجود توافق كبير بين الثقافات فيما يتعلق بما يمكن اعتباره تصرفاً فاسداً⁽⁴⁸⁾. إذ إن الاختلافات الثقافية يمكن أن تصعب أمر وضع حدود عالمية دقيقة بين التصرف المقبول وغير المقبول ولكن تظل هناك معارضة دولية للرشاوى على المستوى الواسع، ولضياح الأموال العامة من أجل تحقيق مكاسب شخصية.

ويزدهر الفساد إلى درجة ما في معظم المجتمعات تقريباً وفي كل زاوية من الكرة الأرضية، رغم وجود خلاقات ثقافية واسعة. وتسجل الولايات المتحدة وحدها فقدان 600 بليون دولار سنوياً نتيجة عمليات الاحتيال، على الرغم من آلة التنفيذ القانونية الفعالة⁽⁵⁰⁾. وهكذا نرى أن الحجة التي تنادي بلوم الثقافة النسبي على ما يحصل من فساد هي حجة لا تقنع كثيراً⁽⁵¹⁾. إضافة إلى ذلك، فهي توحى بموقف مسالم تجاه إزالة الفساد على المستوى الواسع. وباختصار، فإن هذه الحجة لا تقنع أحداً ولا تساعد أحداً. فالفروقات الثقافية ليست المشكلة الرئيسة. وقد تخلق الثقافة قيوداً أمام تطوير معايير عالمية للتصرف المقبول، قابلة للتطبيق، ولكنها في النهاية يمكن

أن تنسجم مع نظام دولي يتحرك باتجاه إزالة فساد آلة الدولة⁽⁵²⁾. وبرأينا فإن التركيز يجب أن يوجه إلى هؤلاء المسؤولين الذين يستخدمون سلطتهم لكي يحولوا اتجاه الموارد عن المجتمع برمته من أجل تعزيز ثروتهم الشخصية.

الردود الدولية على الفساد

كان المجتمع الدولي على دراية بانتشار الفساد عالمياً. ولكن الرد جاء بطيئاً وعشوائياً من قبل المنظمات المالية الدولية وهي أكبر المنظمات المألوفة. ففي حالة البنك الدولي، اعتبر الفساد مشكلة لا يمكن معالجتها من قبل المؤسسة بسبب الاعتقاد بأن الفساد ملازم للسياسة⁽⁵³⁾. ومنذ صدور البند 4 من الجزء العاشر لبنود الاتفاقيات في البنك الدولي والذي حظر بشكل خاص أي نشاط سياسي، واصفاً جهود مكافحة الفساد بأنها سياسية، تم إقصاء هذه النشاطات بعيداً عن مجال عمل ميثاقه. ولكن هذه الفكرة تغيرت عام 1996 عندما قام جيمس ولفنسون، مدير مجموعة البنك الدولي بتعريف الفساد على أنه ليس شأناً سياسياً بل شأن يتعلق بالتنمية والفقر. ومع صدور هذا القرار، انزاح قيد ثقيل عن هذه المنظمة المالية الدولية القائدة وأصبحت تملك الحرية في تناول المشكلة مستخدمة آليات مختلفة.

ولكن حتى هذه المعالجة الحاسمة من قبل إحدى المنظمات الدولية أظهرت أن المهمة هائلة جداً. فالفساد يزدهر بشكل أكبر في الدول التي لا تملك السيطرة الكافية ولا تملك آليات قوية لفرض التقيد إضافة إلى عدم كفاية أدوات التنفيذ القادرة على منع الأشخاص المتواطئين مع الشركات والمشاريع الكبيرة من تسريب ملايين الدولارات من القروض الهادفة لتحسين أوضاع البلاد. فقد كانت القضية تشمل أين تبدأ وكيف تضمن معالجة فعالة للفساد في البلدان التي تتلقى كميات هائلة من المساعدات الدولية؟.

وقد وضع الكونغرس الأمريكي المسؤولية على كاهل المنظمات المالية الدولية المدعومة من قبل الولايات المتحدة. وطلب بذل جهد منسق لتقويض عمليات

الاحتيال والفساد المتعلقة ببرامج الإقراض تحت التهديد بسحب نسبة من إسهامات الولايات المتحدة. وينص القانون الحكومي 106-429 على ما يلي:

القسم 588 (أ) تداعيات التمويل = من بين الأموال التي تتوفر تحت عنوان «مؤسسات مالية دولية» في هذا البند، يتم إيقاف دفع ما نسبته 10٪ من استحقاقات الولايات المتحدة إلى المؤسسات المالية الدولية، من قبل وزير المالية حتى يقوم الأخير بالتصديق أمام اللجنة على المستحقات بأنه إلى الحد الذي يتعلق ببرامج الإقراض فإن على المؤسسة أن...

(3) تتخذ خطوات لتطوير مكتب أو مؤسسة للتحقيقات في أعمال الاحتيال والفساد...

الهدف من هذا التشريع هو ضمان استخدام الأموال المقرضة من قبل المؤسسة لتحقيق الأهداف المرجوة منها. وتنص بنود الاتفاق التي أوردها البنك الدولي على أن تذهب عائدات القروض إلى الأهداف التي حددت لها. وهناك مؤسسات مالية دولية أخرى تضع متطلبات مشابهة في المواثيق أو المعاهدات التي تبني عليها وجودها. فالقانون العام 106-429 قسم 588 يقدم كل الحوافز الممكنة للمؤسسات المالية الدولية من أجل وضع برامج إشراف فعالة ومستقلة لمكافحة الفساد، ولكن القانون، مع ذلك، لم يشترط ما الذي سيفعله بنتائج هذه التحقيقات الخارجة من مكاتب مكافحة الفساد في المؤسسات الدولية. ولا هو وضع وصفة للعقوبات المحددة التي قد تفرضها هذه المؤسسات في حال الكشف عن عمليات احتيال وفساد في برامج الإقراض. كما أن المرسوم لم يفرض مستوى صارماً من الالتزام من قبل المؤسسات المالية الدولية بل اكتفى بالاشتراط عليها بأن تقوم بخطوات لتطوير مثل هذه المستويات أو الهيئات. ومقرراً مع حقيقة أن المرسوم ينص على إيقاف دفع ما نسبته 10٪ من الالتزامات المالية المستحقة على الولايات المتحدة، مهما كانت هذه النسبة مؤثرة، فإن القانون يمكن أن ينظر إليه على أنه دفعة أولية بسيطة فقط لهذه المؤسسات من أجل أن تبدأ عملية تفعيل أدوات للتحقيق وللعقوبات أكثر صرامة ضد الفساد والاحتيال.

وكان البنك الدولي، وحتى قبل تمرير القانون العام 106-429، قد قطع شوطاً في إحداث وظيفة للتحقيق في عمليات الاحتيال، تفي بالمتطلبات التي ينص عليها القانون العام. ويقوم البنك الدولي بإجراء تحقيقات موسّعة حول ادعاءات الاحتيال والفساد المتعلقة بالمشاريع الممولة أو المنفذة من قبله. وعندما يحصل البنك على دليل يؤكد حدوث احتيال أو فساد، فإنه يمتلك عدة خيارات تحت تصرفه أولها أن بإمكانه حرمان أي شركة يثبت عليها القيام بدفع الرشاوى مقابل الحصول على عقود عمل. وحتى إعداد هذا المقال، قام البنك الدولي بحرمان أكثر من سبعين شركة وفرداً بسبب تواطئهم في أعمال احتيال وفساد ضمن مشاريعه⁽⁵⁴⁾. وثانيها، أن بإمكانه إحالة دليل الاحتيال أو الفساد إلى قاضي جنائي موجود في أي بلد من البلدان التي تملك نظاماً قضائياً مناسباً⁽⁵⁵⁾. ولكن للأسف، فإن معظم أنظمة العدل القضائية في العديد من البلدان التي ينتشر فيها الفساد قد تم تدميرها أو تعطيلها. وما لم يتم توجيه انتباه دولي مناسب وتقديم موارد مناسبة لإقامة أنظمة عدل فعالة، فإن مثل هذا الخيار سيبقى عديم الفائدة.

وبسبب البنود الواردة في القسم 588، تقوم عدة مؤسسات مالية دولية أخرى بتطوير، إن لم تكن قد طوّرت، وحدات تحقيق داخلية في أعمال الفساد والاحتيال. وحالياً لا توجد أية اتفاقيات رسمية بين مختلف المؤسسات المالية الدولية تنصّ على تقاسم المعلومات حول الفساد والاحتيال أو المشاركة في العمل على أسس تقدّمها نتائج تحقيقات قامت به إحدى هذه المؤسسات.

ويتطلب القيام بالحظر الجماعي من قبل مؤسسات التنمية التعددية والثنائية والإقليمية، إضافة إلى الهيئات المانحة، اتفاقيات واضحة ودقيقة بين هذه المؤسسات. كما أن هذه الأخيرة تحتفظ بحق مراجعة نتائج غيرها من المؤسسات بشكل مستقل واتخاذ القرارات المستقلة فيما هي تعمل على توافق القوانين التي تعرف الفساد والمعايير المطلوبة لإثبات سوء التصرف. وتساعد الاتفاقات الواضحة التي تتطلب

ضمن بنودها تعاوناً بدلاً من التنافس بين المؤسسات المالية الدولية، على التخفيف من مخاطر عدم التعاون. كما أن تعاون المؤسسات يشكل عائقاً قوياً أمام الفساد. على سبيل المثال، إذا قام البنك الدولي بجرمان شركة إي بي سي للمقاولات من الحصول على عقود مقاولات ممولة منه في أي دولة مقترضة، وذلك بسبب الممارسات الفاسدة لهذه الشركة، فإن تأثير هذا المنع سيكون مضاعفاً بشكل هائل إذا تحركت باقي المؤسسات المالية باتجاه المنع. كذلك إذا كشفت المعلومات المشتركة بين المؤسسات المالية الدولية عن وجود خطط للاحتيال ضمن حكومات محددة، فإن ضغطاً جماعياً يمكن أن يُمارس على تلك الحكومات من أجل دفعها للقيام بعمل محدد يعالج هذه الممارسات الفاسدة.

مثل هذا التحرك الجماعي ضد الاحتيال والفساد يشكل تطوراً هاماً وجديداً من قبل المقرضين الدوليين الأساسيين. ولكن كما تشير أنتونيا تشيس في الفصل الثامن، فإن الحسد البيروقراطي والمعارك على مناطق النفوذ تجعل مثل هذا التعاون أمراً صعباً. فالحكم البيروقراطي الذاتي يبقى قوة رئيسة في كل مؤسسة دولية. إضافة إلى ذلك فإن الخوف من تحريك حظر سياسي ضد هذه المؤسسات يبقى موجوداً، ومترافقاً مع تنافس معروف بين هيئات التنمية. كذلك تحمل هيئات التنمية الإقليمية في داخلها أحقادها البيروقراطية الخاصة. فعلى سبيل المثال، قد تفضل إحدى المؤسسات المالية الإقليمية أن لا تحترم حظراً معيناً مفروضاً من قبل مقرض إقليمي في الحالات التي قد يتطلب الأمر فيها محاباة شركة تعمل في إقليم آخر. مثل هذه المخاوف حول وقوف مصالح شركات من منطقة محددة ضد الحظر يمكن أن تؤدي إلى المزيد من الشكوك في التوجه الجماعي لفرض العقوبات.

ولكن رغم العراقيل البيروقراطية، يبدو أن هناك عُرفاً قد بدأ يظهر داخل المجتمع الدولي ضد الفساد الواسع وضد ممارسات الاحتيال في الدول الخارجة من النزاع والدول النامية التي تتلقى دفعات كبيرة من الأموال. ويمكن العثور على دليل

لمثل هذا التصرف المعياري في العدد المتزايد للترتيبات التعددية والإقليمية المتخذة للتوافق بين الإجراءات المدنية والجنائية وإجراءات الحظر ضد الفساد من قبل الدول التي تقف على الطرف المتلقي للمساعدات. ومثل هذه الترتيبات القانونية تعزز التعاون بين الدول من أجل محاربة الفساد والممارسات الاحتيالية. وهناك ثلاث اتفاقيات دولية لمكافحة الفساد هي: اتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة الفساد التابعة لمنظمة الدول الأمريكية (OAS)، واتفاقية ومعاهدة محاربة رشوة المسؤولين الأجانب في صفقات الشركات الدولية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، واتفاقية القانون الجنائي لمحاربة الفساد التابعة للمجلس الأوروبي - وتشمل هذه الاتفاقيات الثلاث عشرات الدول الملتزمة بمكافحة الرشوة وغيرها من الممارسات الفاسدة⁽⁵⁶⁾. وفيما تتطلب الاتفاقيات درجات مختلفة من التوافق القانوني من قبل موقعيها، فإنها تحتفظ بالسيطرة القضائية بين يدي كل دولة موقعة⁽⁵⁷⁾. ويمكن لهذه الاتفاقيات أن تخدم كنماذج للتوافق بين مكاتب المؤسسات المالية الدولية التي تكافح الفساد وللتعاون فيما بينها.

كان بعض الأكاديميين وناشطو حقوق الإنسان يدعون من أجل أن تتولى محكمة الجنايات الدولية قضايا الفساد في آلة الدولة من خلال تصنيف الفساد على أنه جريمة ضد الإنسانية⁽⁵⁸⁾. ولكن مثل هذه التسمية الخطيرة لم تلقَ تأييداً واسعاً في أوساط المجتمع الدولي ومكافحة الفساد فيما لقي الاتجاه الذي يفرض عقوبات قضائية على الفساد تأييداً ودفعاً متسارعاً، ولكن من الواضح أن الأمر بقي في دائرة اختصاص الهيئات العدلية الوطنية.

لذلك وحتى لو قامت المؤسسات المالية الدولية بمراقبة تطبيق قروضها ومنحها، إضافة إلى مساعدة المانحين الآخرين في تلك العملية، فإن فشل المجتمع الدولي في المساعدة على تطوير حكم قانوني قوي يعني أن الفساد يمكن أن يزدهر مرة بعد مرة في البلاد نفسها. لذلك يجب أن يخضع جزء من مكافحة الفساد لتطوير أنظمة عدلية

جنائية قوية ومتقيدة ضمن الدول التي تتلقى المساعدات. ولعل الجهد المبذول لبناء مثل هذا النظام يعتبر مهمة جبارة إذ يتطلب تدريب قضاة وشرطة مدنية وحكام، كما يتطلب إيجاد سجون مناسبة مما يعني تكاليف مادية ووقتاً طويلاً مضمناً. إلا أن المجتمع الدولي لم يظهر لا كرمماً ولا إصراراً من أجل بذل الجهد اللازم في جميع البلدان التي تحتاج للمساعدة.

ولكن يبقى هناك بعض الأمثلة الإيجابية، التي تشمل معهد الدفاع للدراسات القانونية الدولية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، وبرنامج دعم التدريب في التحقيقات الجنائية التابع لوزارة العدل الأمريكية. ومكتب التطوير والدعم والتدريب القضائي للتحقيقات الجنائية والمعهد الأميركي لبرنامج قانون حكم السلام وبرنامج المبادرة القانونية لوسط وشرق أوروبا التابع لوكالة الحامين الأميركيين والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهذه الأمثلة قليلة من كثير⁽⁵⁹⁾.

لذلك، وإذا أردنا أن نضمن نجاح الحرب على الفساد، علينا أن نرعى سلسلتين من المقاربات الجماعية: الأولى هي التحرك الجماعي للمقرضين الدوليين. ويشير اعتماد المنظمات غير الحكومية على النتائج التي خرج بها البنك الدولي حول مكافحة الفساد إلى وجود طريق مشجع للمؤسسات الدولية المقرضة. وكما لاحظنا سابقاً، سيكون الأمر أكثر صعوبة من الناحية السياسية بالنسبة للمقرضين الإقليميين، وبالتأكيد للمقرضين الثنائيين، لأن يتقبلوا نتائج تحقيقات المؤسسات المالية الدولية. ومع ذلك، يجب تشجيعهم على عمل ذلك، على الأقل لأن يقوموا بنسخ الجهود والتحقيقات المستقلة تماماً وقصيرة المدى. ورغم أن أي نظام حظر جماعي لن يمر دون أخطاء في جميع الحالات، إلا أن القوى المعيارية الدولية موجودة لدعم إيجاد مثل هذا النظام. ولعل نموذج التعاون بين المنظمات الإقليمية مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة الدول الأمريكية ضد الفساد يقدم أساساً هيكلياً رئيساً لمثل هذا النظام من التعاون.

والمقاربة الثانية - والتي تتمثل في تحقيق الانسجام بين القوانين الجنائية الحكومية والقوانين المدنية باتجاه تنفيذ فعال للقانون - بدأت للتو كما بينا سابقاً. وقد تعمق مجالها وتوسع بحيث لم تعد فكرة العقوبات الجنائية بديلاً فارغاً من محتواه بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية، إذ أصبحت تحوّل القضايا إلى محاكم الدولة. ولكن كما ذكرنا سابقاً أيضاً، فإن الدول نفسها التي تعاني من انتشار آلة الفساد في حكوماتها، تعاني أيضاً من نقص في أجهزتها القضائية. لذلك، ومن أجل أن يصبح التعاون الحكومي في تطبيق القانون أمراً له معنى، يتوجب على المالحين الدوليين المساعدة على توفير الموارد للدول المكافحة، وتزويد المؤسسات الدولية بالمساعدة التقنية بحيث يصبح الاثنان قادرين على تطوير حكم قوي للقضاء.

خلاصة

ربما يعتبر الفساد في بيئة ما بعد الحرب، المشكلة الأكثر تعقيداً، التي تواجه المناطق التي مزقتها الحرب خلال كفاح هذه الأخيرة من أجل الاستقرار. فهو عامل مستمر وموهن ومعقد للتنمية كما أنه ثقل الوطأة عليها. أما خرافة الحضارات الفاسدة فيجب أن تفسح الطريق إلى الإدراك بأن الأمر يتعلق بمجسع الأفراد وانتهازهم للفرص - كما يتعلق بآلة الفساد في الدولة بشكل خاص والتي تؤدي إلى تقزيم التقدم الحقيقي. وقد لا يكون هناك وجود لرصاصة فضية للقضاء على الاحتيال والفساد في عالم الدول الخارجة من النزاعات، ولكن هناك الكثير مما يمكن عمله بالنسبة للمجتمع الدولي. ولا تنتهي المسؤولية عند حدود تحرك المنظمات الدولية بل يحتاج الأمر إلى مكافحة من عدة جوانب. ولا يجب أن نتجاهل هنا دور الإعلام المسؤول في هذه المعركة المستمرة. كما أن وجود منظمات دولية ومحلية غير حكومية مكرسة لمكافحة الفساد ونصرة الشفافية والمحاسبة المالية والحكومية مثل منظمة الشفافية العالمية، يعتبر ضرورياً بالنسبة للعالم المتطور والنامي على السواء⁽⁶⁰⁾. وعلى الحكومات أن توجه الضربات ضد الفساد من خلال تأسيس مكاتب تحقيق في الشكاوى، وخطوط هاتفية

مباشرة تسهل تلقي الشكاوى، وكذلك توفير رواتب تنافسية للموظفين المدنيين، على أسس الأمانة والمشاركة في المعاهدات الدولية التي تحظر ممارسات الأعمال المرتبطة بالفساد⁽⁶¹⁾. وهناك ضرورة لتكثيف الجهود الدولية، من قبل كل من المؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية الصغيرة، إضافة إلى الدول الفردية، من أجل انتزاع جذوة الفساد في مجتمعات ما بعد الحرب. وستبقى الجهود المبذولة لتسهيل إعادة الإعمار في المناطق التي مزقتها الحروب، والجهود التي تعمل على إقامة التعايش، عقيمة غير مجدية ما لم يواجه الفاسد على المستوى الأكبر هجوماً أكثر شدة وقوة.

ملاحظات

1. World Bank, *Helping Countries Combat Corruption* (Washington, D.C.: World Bank, 2000). "In a recent survey of more than 150 high ranking public officials and key members of civil society from more than 60 developing countries, the respondents ranked public sector corruption as the most severe impediment to development and growth in their countries." C. W. Gray and D. Kaufmann, "Corruption and Development," *Finance and Development*, Mar. 1998, p. 7. "Foreign investors still prefer to go to less corrupt countries, other things being equal.... Systematic research conducted recently by a number of authors finds that the more corrupt a country, the slower it grows." S. Wei, "Corruption in Economic Development: Beneficial Grease, Minor Annoyance, or Major Obstacle?" Paper presented at the UNDP/Transparency International Thailand Workshop on Integrity in Governance in Asia, Bangkok, June-July 1998, pp. 16, 24.
2. A. Doig and S. Melvor, "Corruption and Its Control in the Developmental Context: An Analysis and Selective Review of the Literature." *Third World Quarterly*, 1999, 20, 660. See also M. Hampton, *The Offshore Interface: Tax Havens in the Global Economy* (Old Tappan, N.J.: Macmillan, 1996), and M. Levi, *Regulating Fraud* (London: Tavistock, 1987).
3. See N. M. Rubin, "A Convergence of 1996 and 1997 Global Efforts to Curb Corruption and Bribery in International Business Transactions: The Legal Implications of the OECD Recommendations and Convention for the United States, Germany, and Switzerland," *American University International Law Review*, 1998, 14, 257-320. "Petty" or "five and dime" forms of corruption occur in large bureaucracies and throughout organized society. An example would be paying the mechanic at the state motor vehicle inspection garage \$20 to ensure that a vehicle passes the required inspection.
4. I.F.I. Shihata, "Corruption: A General Review with an Emphasis on the Role of the World Bank," *Dickinson Journal of International Law*, 1997, 15, 451-485. See also A. Posadas, "Combating Corruption Under International Law," *Duke Journal of Comparative and International Law*, 2000, 10, 345-414, and F. Heimann, "Combating International Corruption: The Role of the Business Community in Corruption and the Global Economy," in K. A. Elliot (ed.), *Corruption and the Global Economy* (Washington, D.C.: Institute for International Economics, 1998).

5. International financial institutions include the International Bank for Reconstruction and Development (IBRD), the International Financial Institution, the European Bank for Reconstruction and Development, and the African Development Bank, to name a few. The IBRD (World Bank) was established in 1944 at the Bretton Woods Conference to confront the destruction resulting from World War II and to promote economic development.
6. Wei, "Corruption in Economic Development," p. 4.
7. R. Williams, "New Concepts for Old," *Third World Quarterly*, 1999, 20, 505.
8. O. Azfar, Y. Lee, and A. Swamy, "The Causes and Consequences of Corruption," *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 2001, 573(42), 44. Nathaniel Leff defined corruption as "an extra-legal institution used by individuals or groups to gain influence over the actions of the bureaucracy. As such, the existence of corruption per se indicates only that these groups participate in the decision making process to a greater extent than would otherwise be the case." Quoted in Williams, "New Concepts for Old," p. 506.
9. "To date, no all purpose definition is available and there are grounds for believing that the search is futile. Corruption is complex and multifaceted and resists simple labeling. How corruption is defined depends on the context in which it is located, the perspectives of the definers and their purpose in defining it. Different questions demand different responses and the choice of question depends on what it is we are trying to identify and understand." Williams, "New Concepts for Old," p. 512.
10. Gray and Kaufmann, "Corruption and Development," p. 7.
11. Wei, "Corruption in Economic Development," p. 4.
12. Rubin, "Convergence," pp. 259—260.
13. Article 1 of the Organization for Economic Cooperation and Development's Convention on Combating Bribery of Foreign Public Officials in International Business Transactions (effective Feb. 15, 1999), Treaty Doc. 105—43, 1997 U.S.T. Lexis 105, states that it is a criminal offense "for any person intentionally to offer, promise or give any undue pecuniary or other advantage . . . in order to obtain or retain business or any other improper advantage in the conduct of international business."
14. Gray and Kaufmann, "Corruption and Development," pp. 7—8.
15. Gray and Kaufmann, "Corruption and Development."
16. Gray and Kaufmann, "Corruption and Development," p. 8.
17. Azfar, Lee, and Swamy, "Causes and Consequences of Corruption," p. 46.
18. S. S. Gibson, "The Misplaced Reliance on Free and Fair Elections in Nation Building: The Role of Constitutional Democracy and the Rule of Law," *Houston Journal of International Law*, 1998, 21, 1—49, citing M. Laurent, "Forces Against the Development of an Independent Judiciary in Haiti," *National Business Association Magazine*, Mar.-Apr. 1996, p. 13.
19. G. Anglade, "Rules, Risks, and Rifts in the Transition to Democracy in Haiti," *Fordham International Law Journal*, 1997, 20, 1176-1214.
20. Wei, "Corruption in Economic Development."
21. R. Theobald, "So What Really Is the Problem About Corruption?" *Third World Quarterly*, 1999, 20, 491.
22. Gray and Kaufmann, "Corruption and Development."
23. M. Lloyd, "Aid Summit Stresses Accountability," *Boston Globe*, Mar. 24, 2002, p. A6.
24. We base this statement on unpublished empirical fieldwork shared with us by fraud and corruption investigators.
25. M. B. Anderson, *Do No Harm: How Aid Can Support Peace—or War* (Boulder, Colo.: Rienner, 1999).

26. C. Hedges, "Leaders in Bosnia Are Said to Steal Up to \$1 Billion," *New York Times*, Aug. 17, 1999, p. A1.
27. Hedges, "Leaders in Bosnia."
28. Commission of International Legal Experts on Corruption and Anti-Corruption Measures in the Federation of Bosnia and Herzegovina, *Final Report*, Feb. 25, 2002.
29. We base these conclusions on unpublished empirical fieldwork shared with us by fraud and corruption investigators.
30. A. Ruzindana, "The Importance of Leadership in Fighting Corruption in Uganda," in K. A. Elliot (ed.), *Corruption and the Global Economy* (Washington, D.C.: Institute for International Economics, 1998). Ruzindana (p. 135) writes: "Ugandan president Yoweri Museveni describes how the dilution of drugs by corrupt medical staff led to the development of disease-resistant microbes."
31. W. M. Kramer, "Corruption and Fraud Stunt Third-World Growth," *White Paper* 2002, 16(3), 24—25, 43. Kramer's article provides a survey of fraud and corruption schemes in the developing world.
32. Kramer, "Corruption and Fraud," p. 24. Often the aid organization participates in corrupt practices not to profit but rather to ensure "security" with a payoff, however small.
33. "A World Bank Glass House?" *AFNWS*, Reuters Business Briefings, May 20, 2002.
34. M. Johnston, "Corruption and Democratic Consolidation," paper presented at the Conference on Democracy and Corruption, Princeton University, Mar. 1999.
35. D. Kaufmann, A. Kraay, and P. Zoido-Lobaton, *Governance Matters*, Policy Research Paper no. 2196 (Washington, D.C.: World Bank, 1999).
36. S. J. Schnably, "The Santiago Commitment as a Call to Democracy in the United States: Evaluating the OAS Role in Haiti, Peru, and Guatemala," *University of Miami Inter-American Law Review*, 1994, 25, 393—483.
37. P. Baker, "New Repression in Kazakhstan; Journalists Targeted After President Implicated in Scandal," *Washington Post*, June 10, 2002, p. A12.
38. S. Schwenke, "The Moral Critique: Corruption in Developing Countries," *Journal of Public and International Affairs*, 2000, 11, 137—156.
39. Schwenke, "Moral Critique."
40. S. R. Salbu, "Are Extraterritorial Restrictions on Bribery a Viable and Desirable International Policy Goal Under the Global Conditions of the Late Twentieth Century?" *Yale Journal of International Law*, 1999, 24, 223—303. Businesses in some countries are culturally less inclined to have arms-length economic relationships, which in turn may lead to more ingrained corruption." Wei, "Corruption in Economic Development," p. 14. "Largely due to cultural differences, what may be considered an illicit punishable payment in one country may well be permitted in another." J. Kim and J. B. Kim, "Cultural Differences in the Crusade Against International Bribery: Rice-Cake Expenses in Korea and the Foreign Corrupt Practices Act," *Pacific Rim Law and Policy Journal* 1997, 6, 557.
41. B. C. Harms, "Holding Public Officials Accountable in the International Realm: A New Multi-Layered Strategy to Combat Corruption," *Cornell International Law Journal*, 2000, 33, 185.
42. Harms, "Holding Public Officials Accountable," pp. 185—186.
43. Wei, "Corruption in Economic Development."
44. Wei, "Corruption in Economic Development."
45. Williams, "New Concepts for Old," p. 506.
46. Theobald, "So What Really Is the Problem?"

47. Theobald, "So What Really Is the Problem?"
48. Azfar, Lee, and Swamy, "Causes and Consequences of Corruption."
49. Salbu, "Are Extraneous Restrictions,
50. Association of Certified Fraud Examiners, *Report to the Nation: Occupational Fraud and Abuse* (Austin, Tex.: Association of Certified Fraud Examiners, 2002).
51. Schwenke, "Moral Critique."
52. Kim and Kim, "Cultural Differences."
53. J. D. Wolfensohn, speech at the Third Annual Conference of International Investigators, Washington, D.C., Mar. 7, 2002.
54. World Bank Group, "World Bank Listing of Ineligible Firms: Fraud and Corruption." [<http://www.worldbank.org/html/opr/procure/debart.html>].
55. World Bank Group, "Procurement Guidelines," secs. 1.15 and 1.25. [<http://www.worldbank.org/html/opr/procure/debart.html#Procurement>].
56. Organization of American States, Inter-American Convention Against Corruption, Treaty Doc. no. 105-39; Organization of Economic Cooperation and Development, Convention on Combating Bribery of Foreign Officials in International Business Transactions, Treaty Doc. no. 10543, 1997 U.S.T. Lexis 105; Council of Europe, Criminal Law Convention on Corruption, ETS no. 173, entered into force July 1, 2002.
57. P. Henning, "Public Corruption: A Comparative Analysis of International Corruption Conventions and United States Law," *Arizona Journal of International and Comparative Law*, 2001, 18, 793-865.
58. Harms, "Holding Public Officials Accountable."
59. For details of these programs, go to the following Web sites: <http://www.dsca.osd.mil/diils>; <http://www.usdoj.gov/criminal/icitap>; <http://www.usdoj.gov/criminal/opdat.html>; <http://www.usip.org>; <http://www.abanet.org/cecli/>; and <http://www.usaid.gov>. See also A. Chayes and A. H. Chayes (eds.), *Planning for Intervention: International Cooperation in Conflict Management* (Cambridge, Mass.: Kluwer Law International, 1999).
60. For details on Transparency International, go to <http://www.transparency.org>.
61. Wei, "Corruption in Economic Development." In Singapore and Hong Kong, cabinet ministers' salaries are commensurate with those of the CEOs of large multinational firms, and both countries have "very low corruption levels." Wei, "Corruption in Economic Development," p. 18.

الجزء الرابع

التوجهات

التعليم من أجل التعايش

بقلم: مارثا ميناو

تطاردني قصتان. الأولى رواها على مسامعي الدكتور جيمس أوربنسكي⁽¹⁾ المدير الحالي «لأطباء بلا حدود»، عندما كان يعمل رئيساً لبعثة تلك المجموعة في رواندا وسط استعار أحداث الإبادة الجماعية، إذ سمع ذات يوم عن وجود مستشفى ياوي عدة مئات من الأطفال، ولكنه كان تحت سيطرة قبائل الهوتو. فانطلق إلى زعيم الهوتو المسؤول وطلب منه أن يأخذ الأطفال وينقلهم إلى مكان أكثر أمناً. إلا أن الزعيم رفض ذلك. وعندها بادره أوربنسكي بالسؤال: «هل لديك أطفال؟» «نعم» أجابه الزعيم وهو يخرج صورهم، «ولماذا تسأل؟». وهنا تابع الطبيب الموضوع قائلاً: «ولكن هؤلاء هم أطفال أيضاً. أجابه الزعيم: «كلا هؤلاء صراصير». وفي اليوم التالي، تم قتل نصف هؤلاء الأطفال.

أما القصة الثانية⁽²⁾ فيظهرها فيلم وثائقي حديث بعنوان «وعود». ويصور الفيلم بشكل منفصل حياة عدة أطفال يعيشون في القدس وجوارها. بعضهم يهود إسرائيليين والآخرين عرب إسرائيليين. هناك صورة لولد يهودي يعيش في إحدى المستوطنات، وصورة لعربي متدين، ولتوأمين إسرائيليين ينتميان إلى العلمانيين، وثم صورة لحفيد أحد اللاجئين العرب الذين ما زالوا يعيشون في المخيمات، وصورة أيضاً لطفل فلسطيني سجن والده من قبل الإسرائيليين لأسباب أمنية. بعض هؤلاء الأطفال أبدوا فضولاً حول الآخرين الذين تم تصويرهم وعلى إثر ذلك، قام مصورو

الفيلم بترتيب لقاء بين التوأم الإسرائيلي ياركو ودانييل وبين بعض الأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيم للاجئين يبعد 20 دقيقة عن القدس.

يصور الفيلم هؤلاء الأطفال، في أوائل سني المراهقة وهم يتغلبون على الارتباك الأساسية، ويتشاركون في تناول الطعام، ويلعبون كرة القدم ويمارسون المصارعة ويناقشون الشعور الذي انتابهم بعد لقاءهم ببعضهم البعض. قال دانييل، أحد الطفلين الإسرائيليين إنه لم يستطع أبداً فهم كيف يمكن لأحد أن يدعم حماس، المنظمة الفلسطينية المتطرفة ولكنه بناءً على ما شاهده اليوم، أخذ يفهم. واستنتج أنه، لو كان في موضع أصدقائه الجدد، لفعل ذلك أيضاً. أما فرج وهو أحد الفتيان الفلسطينيين فقد شرع بالبكاء قائلاً إنه يخشى أن يزول بريق هذا التفاهم المشترك بعد رحيل المصورين. وينتهي الفيلم بتصوير زيارة لاحقة لنفس الأشخاص بعد أن كبروا في عمر المراهقة. ويذكر دانييل أن العلاقات قد ضعفت عل الرغم من أن فرج، الصديق الفلسطيني حاول أن يبقى على اتصال. بالنسبة له، يبدي الإسرائيلي ملاحظة أنه كان لديه أعمال أخرى ليهتم بها مثل حياته الخاصة، ومدرسته وكرة القدم، أما فرج فقد ظهرت عليه بعض التغيرات منذ وقت تصوير الفيلم، إذ بدا أصلب من ذي قبل، وبدت عيناه غائرتين وقد أعد نفسه لنضال سياسي طويل قد يمتد حتى عبر حياة أحفاده في المستقبل.

ما الذي يمكن أن يمنع الناس من التفكير بأطفال الآخرين على أنهم صراصير، يستحقون الإبادة؟ ما هي النقلات النفسية والعملية الضرورية من أجل أن يعمل الناس على الدرب الطويل الذي يؤهلهم في النهاية للتغلب على التحيزات والاختلافات السياسية؟ ما هي فرص التعليم المناسبة، إذا وجدت، التي يمكن أن تساعد الناس على السعي نحو إنسانية الأفراد رغم النزاعات المتواصلة التي تدور حول هوية الجماعات ورغم الصراعات السياسية؟ النبض المؤلف الذي يدق عادةً بعد انتهاء النزاعات بين الفئات المختلفة - سواء كانت فئات دولية أو عرقية أو إثنية

- هو الدعوة إلى التعليم. فالتعليم يوفر الفرصة المناسبة لصقل عقول وقلوب ومسلكتيات الأجيال اللاحقة. وتعتبر الردود التعليمية عن مثل هذا الأمر: فإذا كان بإمكاننا تعليم الشباب الناشئ على احترام الآخرين، وعلى تفهم تكاليف الأحقاد، وعلى تجنب الصور النمطية وتطوير أدوات لحل النزاعات واختيار مواجهة الغوغائية والعمل من أجل السلام، فإن بإمكاننا عندئذ أن نأمل في تجنب النزاعات المسلحة والعنف في المستقبل.

بعد أحداث العنف الجماعي، لا يكمن التحدي في العودة إلى الظروف الطبيعية بعد النزاع، لأن هذه الظروف الطبيعية هي التي أطلقت النزاع. لقد قام باحثان في علوم الإنسان ببلورة هذا المنظور عندما كتبا ما يلي:

«لا يستطيع نداء مرتجل نحو «إنسانيتنا المشتركة» أن يعيد الثقة إلى النفوس مرة أخرى. ولكنه بدلاً من ذلك يعيد تركيب أفكارهم عن التطبيع كمبدأ متغير يستطيع الرد على تدمير الثقة في الحياة اليومية⁽³⁾».

فالتغير التعليمي يجب أن يكون جزءاً من جهود شاملة تبذل من أجل تغيير الظروف التي تنبثق منها النزاعات الجماعية بين الفئات المختلفة.

والعمل مع الشباب أمر جوهري بشكل خاص. فمن الواضح أن المستقبل هو في أيديهم. والأهم من ذلك هو أن الدراسات التي أجريت حول الذاكرة تشير إلى أن الخبرات التي تتشكل خلال فترة المراهقة وأوائل الشباب تصبح الأساس لمعظم الذكريات الأكثر حيوية واستمراراً في أذهان الناس عبر مسيرة حياتهم، ولكن شكل كل ذاكرة يتأثر بالقصص التي يتعلمها الإنسان في سياق حاضره⁽⁴⁾. لذلك يميل المراهقون الذين يعيشون عبر فترة من النزاع بين الجماعات إلى أن يتعلقوا بذاكريات هذه الفترة طوال حياتهم، ولكن المعاني التي يسبغونها على هذه الذكريات تتأثر أيضاً بالروايات الجماعية التي يتعلمونها وبالحاجات والمصالح التي تظهر خلال حياتهم بعد أن يصبحوا بالغين. ومن أجل منع الانتقام من أن يصبح هو الرد على ماضيهم ومن

أجل منع تجريد الفئات الأخرى من صفاتها الإنسانية، تبرز تجربة التعليم للشباب كأمر حيوي. كذلك، تشير الدراسات التي أجريت حول تطور الإنسان إلى أن الناس، خلال فترة المراهقة، يطورون أول التزاماتهم القوية بالمثل المجردة . والأفكار التي يحملها الشباب والتي تتشكل حول نضالهم الوطني سوف تلتقي بأفكارهم المنبثقة حول الحق والباطل وحول الحقيقة والإنصاف، وحول الهوية والظلم، وسوف تترك أثراً عميقاً في باقي مسيرة حياتهم.

التعليم من أجل التعايش

سوف أناقش خمسة مقاربات للتعليم من أجل التعايش، وكل مقاربة تنبثق من تقدير خاص لاحتياجات تعزيز التعايش. كما أن كل واحدة تصور صراعات سياسية حقيقية، سواء من الناحية الجيوسياسية أو من ناحية القضايا الداخلية التي بدورها تعكس الجهود المبذولة لكسر حلقة الكراهية والتعصب. وسوف أعتمد، حيث أمكن على تقييمات أربعة أنواع من المبادرات تتعلق بالتعليم في حل النزاعات هي التعليم عبر الاتصالات الاجتماعية، والتعليم في حقوق الإنسان، والتعليم في المنطق الأخلاقي، والتعليم في تواريخ النزاعات بين الفئات. كيف يمكن لكل منها أن يساعد في تعزيز التعايش وسط هذا العالم الهش والمرعب أحياناً؟

حل النزاعات

التركيز الرئيسي في التعليم من أجل التعايش هو حل النزاعات. فتعليم الشباب الناشئ حل النزاعات يتراوح من التدريب على مهارات التفاوض والتوسط إلى الدراسات حول الجهود الدولية لبناء السلام. وتسعى هذه الجهود إلى تعزيز مهارات الطلاب في حل النزاعات وتجاوزها، وإلى تشجيع المجتمع على تبني الأفكار الشاملة ومقاومة التحزب الإثني والقومي.

وتركز برامج حل النزاعات عادةً جزئياً على الأقل على تنمية مهارات الطلاب في تجنب العنف عبر التفاوض والتوسط. ويعتقد الخبراء بأن تعليم الطلاب على

التفاوض وتبادل الأفكار والتوسط في النزاعات يمكن أن يعزز قدراتهم على التعاون وممارسة ضبط النفس، مقللاً بذلك من حوادث الاعتداء في المدارس⁽⁶⁾. ففي الولايات المتحدة تقدم 15-20٪ من المدارس الحكومية إلى تلاميذها إرشادات حل النزاعات كجزء من مادة الاجتماعيات، كما تعلمهم التوسط بين الأقران أو توفر لهم برامج خاصة تهدف إلى تنمية مهارات التوسط. ومثل هذه البرامج المستدامة، التي تصل حلقاتها إلى خمس وعشرين، تترك أثراً في الطلاب بينما لا تترك البرامج الموجزة التي يتم إدخالها بعد حدوث الأزمة أي أثر في تخفيف العنف بين التلاميذ⁽⁷⁾. وهناك بعض الغموض حول ما إذا كانت هذه البرامج تستطيع حقيقة تعزيز قدرات الطلاب على معالجة النزاعات التي تحدث بسبب التوترات العرقية أو الإثنية أو الدينية. كما لا يوجد إلا القليل من الأدلة حول قدرة هذه البرامج على إدخال تحسينات ملموسة في أجواء المدارس⁽⁸⁾.

بعض البرامج، يشارك فيها طلاب أو وسطاء في مدارسهم. وتختلط بعض الجهود الأكاديمية الساعية لدراسة حل النزاعات مع مهارات التدريب على تبادل الأفكار والتوسط. فعلى سبيل المثال، تلقى أحد المناهج الذي يُعرف باسم «النزاعات وتبادل الأفكار» دعماً من مؤسسة المجتمع المنفتح التابعة لجورج سوروس والتي تنفذ برامجها في مدارس شرق ووسط أوروبا، مثل مقدونيا ورومانيا، والتي بدأت عملاً ريادياً في هذا المضمار في دول أوروبية شرقية أخرى⁽⁹⁾. وباستخدام تمارين عملية لتوليد الخبرات، يعمل المنهج على إشراك الطلاب في تطبيق استراتيجية لحل النزاعات على خمس مراحل هي: (1) إدراك نوعية النزاع، (2) تفحص مشاعرك ومشاعر الآخرين، (3) إدراك ماذا تريد أنت وماذا يريد الآخرون من هذا النزاع، (4) وضع أفكار تساعد كلا الطرفين على الوصول إلى رغبتهما في نفس الوقت، (5) وضع أو العمل على وضع خطة للوصول إلى هذه الغاية مع تعزيز العلاقة بين الخصوم الظاهرين. وتبين الأبحاث أن مثل هذه البرامج تؤثر بعمق على الطلاب

الذين يصبحون بالتالي وسطاء. ويبدو الأمر واقعياً على وجه الخصوص حين نلاحظ في هذه اللحظة بالذات ما يبذل في الشرق الأوسط من تركيز ملموس لجهود تعليم بناء السلام. وتحدد دراسة عميقة أجراها محمد أبو نمر، العراقي التي تقف في وجه تعليم بناء السلام في الشرق الأوسط بعد توقيع بنود اتفاقية أوسلو⁽¹⁰⁾. وقد وجد السيد أبو نمر أن تعليم السلام عندما وصل إلى مدارس الفلسطينيين، كان يعني التركيز على استمرارية النضال من أجل التحرر الوطني دون متابعة التوجهات الدولية للسلام والمصالحة. كذلك تأثرت أدوات التعليم الإسرائيلية بهجوم مسيئ دعاً إلى تجنب الخوض في قضايا الفلسطينيين حتى وهم يتابعون ضروريات التعايش وإحلال السلام بين العرب واليهود داخل إسرائيل.

ولكن مخاطر التدريب على حل النزاعات وتعليم السلام قد لا تنطوي إلا القليل من الفائدة إذا قامت بتجاهل الإطار السياسي الأكبر التي تترعرع داخله نزاعات معينة. كما أن معالجة الإطار السياسي الأكبر تؤدي إلى توريث المنهاج في النزاعات ذاتها التي يسعى إلى إعادة تشكيلها أو تجاوزها. فالتحرك من العلاقات بين الأشخاص إلى العلاقات بين الفئات يتطلب أكثر من تشبيه الأفراد للمجموعات؛ بل هو يتطلب تحليلاً سياسياً وتاريخياً عميقاً، واهتماماً بالروايات المتعددة المحتملة وذات الصلة التاريخية دون أن يفقد الاتجاه الأخلاقي للبوصلة. والبرامج التي تتجاهل أبعاد القوة والسياسة تبقى ضعيفة الصلة أو تفقد صلابتها.

الاتصال بين المجموعات

في حين تسعى برامج حل النزاعات إلى إعداد الطلاب كي يصبحوا صناع سلام ووسطاء، تستمر مبادرات الاتصال بين المجموعات لتقدم لهم تجارب إيجابية مع أناس آخرين ينتمون لمجموعات أخرى من أجل أن تشكل هذه التجارب سلاماً لهم يساعدهم في التغلب على الصور النمطية ومن أجل بناء علاقات تقوم على المساواة والقبول المتبادل⁽¹¹⁾. ونحن في الولايات المتحدة، معتادون على برامج قانونية تفرض

تطبيق الدمج العنصري وعلى الجهود الساعية إلى الدمج العنصري التطوعي المدارس. ولكن هناك أيضاً خبرة تعليمية مكثفة قصيرة الأمد في الجمع بين الفلسطينيين والإسرائيليين لعدة أسابيع، وعقد اللقاءات بين المراهقين من الجانبين المتحاربين في إيرلندا الشمالية أو بين المراهقين في الضواحي والمدن في الولايات المتحدة.

وكما تذكر سيندي كوهين في الفصل الثالث عشر من الكتاب، فقد ركزت الدراسات حول تأثير الدمج العنصري في المدارس في الولايات المتحدة بشكل واسع على آثار مشاعر التعصب، ويعني ذلك المواقف السلبية القائمة على أسس معلوماتية مضللة وغير وافية. وتظهر العديد من الدراسات نتائج غامضة تعود في أسبابها جزئياً إلى صعوبة ضمان حصول مثل هذه التفاعلات على أرض الواقع. أما الاتصالات السطحية العرضية - مثل مرور الواحد بالآخر في الكافتيريا - فمن المرجح أن لا تؤثر على مواقف الطلاب أكثر مما تؤثر عليها المشاريع المدرسية المشتركة أو الخبرات المتعلقة بالعمل ضمن فريق رياضي غير منافس. بينما يميل العمل التعاوني وليس العمل التنافسي إلى تحسين العلاقات بين المجموعات.

ومع ذلك، فإن مجرد إقامة اتصال بين الفئات يعد في حد ذاته مشكلة ويعارضه الكبار. فالمدارس نفسها تقوم أحياناً بإعادة عزل التلاميذ سواء بطرق غير رسمية أو رسمية (مثل القيام بالتبعية الأكاديمي في مدرسة تم فيه الدمج العنصري رسمياً).

وفي مثل هذه الظروف، يمكن للاتصال بين المجموعات أن يصبح أسوأ حالاً بالنسبة للعلاقات بين المجموعات، فالدمج الذي يتم عبر أوامر المحاكم دون أي تخطيط عاقل يمكن أن يؤدي إلى الفشل، كما أن ترك التلاميذ يختارون أماكن جلوسهم في غرفة الصف أو خلال فترة الغداء وسيحمل كثيرين على العزل العنصري وقد يُولد مشاعر بالبُعد والخطر وعدم الراحة. أما الاتصال السطحي فيمكن أن يولد نزاعاً بدلاً من الانسجام. وتظهر الدراسات أن الطلاب البيض يميلون لأن يكونوا أكثر نشاطاً وهيمنة في مجموعات الأعراق المختلفة دون وجود برامج مخططة بجذر تشمل أطفالاً غير بيض حين يتم تعليم أطفال بيض مهارات جديدة⁽¹²⁾. كما أن الفكرة القائلة بأن

الاتصال الاجتماعي سوف يحدث بشكل طبيعي وأنه سيؤدي حتماً إلى نتائج إيجابية لم تثبت حتى الآن.

ويمكن لخطط العمل التعاوني بين المجموعات والتي يتم تصميمها بحذر، أن تترك آثاراً إيجابية على العلاقات بين المجموعات. فقد أظهرت الأبحاث المبكرة قيمة المهمات المشتركة والخبرات التي يتم فيها اعتماد البعض على الآخر خلال عملية التعلم⁽¹³⁾. وقد بادر روبرت سلافن، وهو عالم ومدرّس إصلاحي بإجراء دراسات حديثة حول تأثير مهمات التعاون التعليمي التي يتم فيها تقييم التلاميذ على شكل فريق. ويتم تقييم أعضاء الفرق المتعددة العرقية الإثنية على ضوء تحسن أدائهم عن السابق، على أساس أن أي تحسن لدى أي تلميذ يساهم في تحسين رتبة الفريق⁽¹⁴⁾. وقد أدت مثل هذه الجهود إلى تحسين مواقف التلاميذ وتعزيز الفرص لظهور صداقات بين المجموعات المختلفة⁽¹⁵⁾.

إلا أن تجربة الدمج الوطنية التي تمت في المدارس لم تمضِ دون مقاومة شديدة، رغم النجاح الذي أحرزته في بعض الأحيان. فاستخدام الاتصال الاجتماعي بين التلاميذ لتحسين العلاقات بين الأعراق، يعتبر أداة ضعيفة جداً أمام اندفاع السكان البيض للسكن في الضواحي وتسجيل أبنائهم في مدارس خاصة، وأمام التمييز والفصل في أنماط الإسكان، وتراجع السياسيين والقضاة. ومع تحوّل أجزاء عديدة من البلاد إلى أكثرية - أقلية - خاصة مع تزايد أعداد السكان من العرق الأسباني - أصبح نموذج الدمج العرقي المستخدم من قبل المحاكم محدوداً جداً على أي حال. فالمستقبل يحمل في طياته جيوباً من مجتمعات البيض المنعزلة خارج مناطق المدن التي ازدحمت بالأعراق الأسبانية والإفريقية الأمريكية والطلاب الآسيويين الذين أصبح العديد منهم من المهاجرين. ولأن الفروقات العرقية ترتبط بقوة مع الفروقات الطبقية، فإن الصور النمطية الموضوعة لهذه الفروقات العرقية تتشابك مع الفروقات في القوة الاقتصادية. لذا فإن مصير عملية الدمج العنصري في المدارس تتطلب حذراً عاقلاً لأي مجتمع يسعى لتعزيز التعايش بين فئاته بالاعتماد على الدمج بين الطلاب.

وتهيمن العوائق السياسية والقانونية على مسألة دمج التلاميذ من مختلف الفئات الدينية والعرقية في الشرق الأوسط، وأوروبا الشرقية، وإيرلندا الشمالية وحتى كندا. فعشرون سنة من الجهود التي بُذلت لإيجاد مدارس مندمجة تجمع الكاثوليك والبروتستانت في إيرلندا الشمالية لم تسفر في النهاية إلا عن وجود سبع وثلاثين مدرسة يدرس فيها أقل من 10٪ من مجموع التلاميذ في إيرلندا⁽¹⁶⁾. ولعل التأييد الكبير الذي تلقاه مثل هذه المدارس يشير إلى تحقيق بعض النجاح. إلا أن المعارضة التي تبديها الحكومة، والكنائس، وأخيراً الجماهير العريضة، تفسرُ شح تمويل هذه المدارس والفشل في تحقيق أهدافها لخدمة ثلث مجموع التلاميذ حتى عام 2000.

وهناك تجربة جرت في مسألة الدمج المدرسي في إسرائيل، وتعتبر هذه التجربة جزءاً من جهد أكبر يهدف نحو تحقيق التعايش. فقد أسس اليهود والفلسطينيون العرب الذين يعدّون مواطنين إسرائيليين معاً قرية نيفيه شالوم (واحة السلام) وقاموا بإدارتها معاً. والمدرسة تدرّس باللغتين. وقد أبدى البعض في المنطقة خشيتهم منها فيما عارضها البعض الآخر⁽¹⁷⁾. أنا معجب بها. لأن اتخاذ خطوة طموحة تشمل دمج البلدة بأكملها يشكل مبادرة ترفع باقي المسؤولية الكاملة عن كاهل التلاميذ.

ومع ذلك، تبقى هذه التجربة أمراً غير عادي، فالقليل من الناس في مناطق النزاع الساخنة أو القمع يؤسسون مجتمعات مندمجة. وهناك جهد أسهل إدارة ولكنه شجاع ويُعنى بإقامة الاتصالات بين المجموعات من خلال التركيز على إقامة حلقات دراسية قصيرة المدى، تمتد لعدة أيام أو لعدة أسابيع، وتبتعد عن موطن كل مجموعة. ويعتبر معسكر «بذور السلام» رائداً في هذا المضمار. وهو معسكر أقيم في ولاية مين يضم طلاباً عرباً وإسرائيليين في عمر المراهقة، ويقضي هؤلاء ثلاثة أسابيع يتقاسمون فيها السكن ويتشاركون في ألعاب رياضية وفنية ويناقشون قضايا النزاعات في منطقتهم⁽¹⁸⁾. ويتم اختيار هؤلاء المشاركين من قبل حكوماتهم. وقد امتد نشاط بذور السلام ليشمل شباباً من دول أوروبا الشرقية في معسكرات صيفية ضمّت طلاباً من

تركيا واليونان وقبرص. كما أقيم مركز في القدس يعمل على مدار السنة لمساعدة الخريجين على الاحتفاظ بصدقاتهم، وقد تلقت معسكرات بذور السلام دعماً واعترافاً من الزعماء السياسيين في المنطقة وفي الولايات المتحدة واستهدفت في عملها تعزيز قدرة التلاميذ على كسر حلقات العنف، وعلى تفتيت الصور السلبية التي تحملها المجموعات المعارضة لبعضها البعض وإشراك هذه المجموعات في تفكير سياسي ناقد لأنفسها ولعالمها. ويقوم كل قائد مجموعة بتعيين التلاميذ في موائلهم ومقاعدهم وفريق الرياضة ضمن خطة تعتمد إلى تشجيع التفاعل بين أعضاء مختلف المجموعات. ويعطي المخيمون فرصة الالتقاء مع أفراد من مجموعتهم السابقة مرة في الأسبوع، يرافقهم فيها أساتذتهم وممثلون عن وزارات التعليم في بلدانهم.

وقد وصفت إحدى المستشارات كيف دعت المخيمين لديها إلى تسمية «وردة» و«شوكة» كل ليلة قبل النوم. «كنت أجبر طلابي المخيمين على تلخيص ناحية سلبية وناحية إيجابية عن كل يوم قضوه. وقد أتاحت لهم هذه الفرصة إدراك الطيف الواسع للمشاعر التي يمكن أن تؤثر بهم مع مضي كل يوم»⁽¹⁹⁾. وأدى هذا إلى نقاشات حول وجبات الطعام السيئة وعن تمارين سباحة ممتعة وعن منافسات رياضية أو محادثات بناءة. ولكن في إحدى الليالي، وقع حوار ساخن حول من له الأحقية في حكم القدس. وقد شرحت المستشارة أن دورها اقتصر على الوقوف كمستمعة حيادية، أو التوسط إذا اقتضى الأمر، وذلك لإتاحة المجال للتلاميذ لإكمال النقاش. وقد أشارت سخونة الحوار وطبيعة القضايا المتنازع عليها إلى نجاح المخيم في إسباغ شعور على المتناقشين بوجودهم في مكان آمن وأبدت المستشارة ارتياحاً كبيراً بعد أن ذهب الجميع للنوم.

وتشير القصص المروية عن هذه المخيمات إلى أن الصداقات التي تتكون من خلالها، والتجارب العميقة حول التعايش تؤثر في محتوى تصورات المشاركين وفي أملهم بالمستقبل. فالأحداث اليومية المتعلقة بالوجبات المشتركة، والرياضات

والفنون تبدو أكثر تأثيراً من المناقشات الصريحة حول النزاعات في المنطقة. ولكن ما يحدث هو أن بذور السلام تتيح للتلاميذ إقامة صداقات حميمة ومن ثم ترسلهم عائدين إلى أوطانهم ومدارسهم حيث تواجه هذه الصداقات الجديدة التي أقاموها رفضاً وسوء تقدير. وتتيح الاتصالات عبر الإنترنت لاستمرار صداقات قصيرة المدى. ولكن شدة النزاعات السياسية في الوطن يمكن أن تخلق أزمات ولاء تخادعة بالنسبة للمشاركين.

لم يتم توثيق التأثير الطويل المدى لتلك المبادرات، ولكنها ظلت تتفادى وجهة النظر المبسطة والقائلة بأن التوافق الاجتماعي يتم ببساطة من خلال الجمع بين الأطراف والفئات المتحاربة. ويجب أن تبذل جهود أكثر عمقاً تجمع الشباب حول مصالح وتجارب مشتركة في نفس الوقت الذي يتم فيه خلق شعور بالانتماء للمجتمع.

حقوق الإنسان

تركز العديد من الجهود التعليمية الرامية إلى تحقيق تعايش سلمي في مناهجها على حقوق الإنسان. ومن خلال ابتداعها لمبادئ نظرية حول حرية ومساواة الإنسان عالمياً، وبنائها لمؤسسات وأدائها لأعمال تقوم على هذه المبادئ، تسعى حركة حقوق الإنسان ومؤسسات تعليم حقوق الإنسان إلى إبعاد الناس عن نزاعات معينة وعن المظالم وأعمال القمع من خلال الالتزام بمثاليات عريضة. فيوضعها كرامة الإنسان في جوهر عملها، تتقاسم أعمال تعليم حقوق الإنسان مع وثائق حقوق الإنسان الإيمان في حكم القانون، وقوة الحركات الاجتماعية، ووجود قدرة للغة حقوق الإنسان على بناء الاحترام المتبادل بين الناس. وتقوم الفكرة الأساسية لكل من نشطاء حقوق الإنسان ومعلمي حقوق الإنسان على أن الأفراد، والجماعات والدول، والعالم كله يمكنهم بناء لغة مشتركة ومجموعة من المؤسسات التي من شأنها تحسين ظروف الحياة للجميع في طموحات مشتركة نحو المساواة والحرية.

وتدعم الأمم المتحدة بذاتها وكذلك العديد من المنظمات غير الحكومية، هذا التوجه نحو تعليم حقوق الإنسان كنشاط مستمر⁽²⁰⁾. وقد أصدر مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة دليلاً تعليمياً بعنوان «أ، ب، ت (ABC): لتعليم حقوق الإنسان، والنشاطات التي يجب أن تمارس في المدارس الابتدائية والثانوية»، ويوزع هذا الكتاب عبر عنوانها الإلكتروني. وتقدم الوثيقة سرداً لموقف الأمم المتحدة العريق في الالتزام بتعليم حقوق الإنسان وللقرار الذي اتخذ في المؤتمر الدولي حول حقوق الإنسان والذي «دعا جميع الدول لضمان توفير جميع وسائل التعليم من أجل استخدامهما في تزويد الشباب بفرص النمو والحياة بروح من المساواة واحترام حقوق الإنسان».

والأقسام الأولى من دليل التعليم تشبه المواد التعليمية المتوفرة حول حل النزاعات. وتركز على المجتمع وعلى التفهم الذاتي وعلى الكرامة الذاتية، إلا أن الدليل يتحول فيما بعد إلى الوثائق الأساسية لحقوق الإنسان في القانون الدولي، واضعاً لائحة طويلة من الحقوق الأساسية في وسط البرنامج التعليمي: «إن إنكار حقوق الإنسان والحريات السياسية لا يشكل فقط مأساة فردية أو شخصية، بل يخلق أيضاً ظروفاً من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وينشر بذور العنف والنزاعات داخل المجتمعات والدول وفيما بينها».

وكما تذكر الجملة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن احترام الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان هو الأساس الذي تقوم عليه الحرية والعدالة ويقوم عليه السلام العالمي والدليل التعليمي. وإذا ما تم تبنيه في أي مكان، فإنه يؤثر في الحقيقة وبشكل مباشر على الإرشادات المدرسية المنتظمة في جميع أنحاء العالم. فهو يرفض الإرشادات التقليدية والهرمية ويدعو إلى اتباع وسائل تعليمية أكثر توافقاً مع محتوى حقوق الإنسان من المساواة وحرية التعبير. وهذا يعني فضح ومنع الطريقة المناقشة في إلقاء المحاضرات حول حرية التعبير والتي يبدأها المعلم بالطلب من التلاميذ

أن يخرسوا. مما يعني أيضاً التحول إلى التعليم التجريبي والحاضر الذي قد يكون غريباً عن العديد من المعلمين حول العالم⁽²¹⁾. وفي اقتراحه القيام بتمرينات لعب أدوار من أجل إشراك التلاميذ في استنباط وثائق حقوق الإنسان الخاصة بهم، يقوم الدليل التعليمي بترجمة إعلان حقوق الإنسان ومعاهدهاته ترجمة مبسطة⁽²²⁾. وبصراحة، فإن هذا الدليل يشكل نفعاً للبالغين الذين يريدون تعلم واستخدام الوسائل القانونية الدولية كذلك.

وأكثر ما يمنح جاذبية لتعليم حقوق الإنسان، هو ارتباطه بالمؤسسات الدولية وممارسات حركة حقوق الإنسان والأمم المتحدة. فالمدراس والمعلمون ممن يتابعون تعليم حقوق الإنسان، يمكنهم أن يستشعروا جزءاً من هذا الجهد الدولي ويؤثروا إلى اللغة والأفكار التي تجمع بطموحها على الأقل كل شخص ضمن هذه الشبكة من الاعتراف المتبادل، والكرامة الفردية والمساواة. وإذا ما شرع التعليم بالعمل بهذه الأفكار والمواد، فإن بإمكانه ولوج طرق أقل سخونة من تلك الطرق المغموسة بالنزاعات العرقية والإثنية.

ومع ذلك، فإن تعليم حقوق الإنسان يحمل خطر كونه أكثر تجريداً من أن يصل إلى أذهان التلاميذ، وأقل واقعية من أن يبدو أمراً ذا معنى. وقد يكون المنظور الذي أحمله من الولايات المتحدة مشوهاً بشكل خاص. فالكفاح من أجل حقوق الإنسان تركّز في العشرين سنة الأخيرة في المناطق التي انتقلت إلى الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية. كما جاء رداً على أحداث العنف في البوسنة وكوسوفو ورواندا والسودان مروراً بالشرق الأوسط والأرجنتين والبرازيل. أما نحن في الولايات المتحدة فلم نتبنَ اتفاقية حقوق الطفل ولم ننجح بدخول المحكمة الجنائية الدولية فيما دخلتها العشرات من الدول الأخرى. ولعل لغة حقوق الإنسان تظهر أكثر واقعية في مناطق أخرى ولعل هذا الانتشار السريع لبرامج تعليم حقوق الإنسان قد يضم شباباً يافعين إلى الحركات السياسية الدولية والوطنية النامية بدلاً من أن تبقى مهمة نشر السلام في العالم وكأنها ملقاة على عاتقهم.

المنطق الأخلاقي

بدون الاستخدام الصريح لوثائق حقوق الإنسان، تعتمد الوسيلة الرابعة لتعليم التعايش إلى استخدام الحقوق والمبادئ النظرية الصرفة كنقطة تركيز في تعليم المنطق الأخلاقي. فالتعليم الأخلاقي - والتعليم المدني والمتعدد الثقافات - يستخدم مناهج متنوعة ولكنه يتقاسم الفرضية القائلة بأن التعليم المباشر الذي يرشد إلى التسامح وغيره من القيم الأخرى يمكن إن لم يكن يجب أن يدخل في محتوى منهاج التدريس⁽²³⁾. ففي الولايات المتحدة، لم يولد التعليم المدني أي تأثير محسوس على التسامح أو على المواقف تجاه الآخرين⁽²⁴⁾. وربما يعود هذا إلى التناقض بين طريقة التعليم النموذجية ومحتوى الأفكار؛ أي تعلم الحرية والنقاش الصريح في أوضاع تستثنى فيها آراء المعارضة والأقلية أو تعتبر خطراً يجب إخضاعه، مما يترك لدى التلاميذ شعوراً بالنفاق أو الملل⁽²⁵⁾.

وقد طور أحد علماء النفس في جامعة هارفارد ويدعى لورنس كوهلبرغ منهاجاً في التعليم الأخلاقي يركز على المنطق المجرد والمبادئ المشتقة من الدستور الأمريكي⁽²⁶⁾. وقد بنى كوهلبرغ عمله هذا على نظرية تقول بأن الأطفال يمرون عبر مراحل من المنطق الأخلاقي موازية لنظرية تطور المعرفة التي أطلقها جان بياغيت. فقد افترض كوهلبرغ أن الشباب اليافعين وهم يتقدمون أكثر في قدراتهم المتعلقة بالمنطق الأخلاقي، ينمو فيهم ارتباط أكبر بالتسامح. لذلك وفي سبيل تعليم التسامح، يتوجب على المعلمين أن يساعدوا الشباب اليافعين على التقدم إلى الأعلى في مراحل المنطق الأخلاقي⁽²⁷⁾. وقد درس العلماء الجهود المبذولة لتطبيق هذه الفكرة في الصفوف الدراسية الفردية وفي سلسلة من التجارب الطموحة من أجل إيجاد مدارس بأكملها على شكل مجتمعات تدار على نفس الخط مع المبادئ الأخلاقية للتسامح والديمقراطية⁽²⁸⁾. وقد وجدت هذه الدراسات دليلاً محدوداً على تقدم المنطق الأخلاقي لدى التلاميذ، ولكن المدارس لم تستطع الاستمرار في التزامها بأن تصبح

«مجتمعات» بعد أن انتهت الدراسات ورحل الطلاب الخريجون الذين أسهموا فيها⁽²⁹⁾. ومع ذلك لم يتمكن الباحثون من إظهار تأثير كبير لبرنامج كوهلبرغ على النضوج الأخلاقي للأطفال⁽³⁰⁾.

ويتعرض عمل كوهلبرغ لانتقاد شديد من عدة نواح. فقد جادل توماس ليكونا بأن أعمال كوهلبرغ لم تتمكن من فك ارتباط المنطق عن المحتوى - كما أن كوهلبرغ لم يدرّس المحتوى المطلوب⁽³¹⁾. وقد حث ليكونا المدارس على تدريس الاحترام والمسؤولية كقيم مركزية، وعلى إدخال المشاعر الأخلاقية والتمثيل إضافة إلى المعرفة الأخلاقية لمساعدة كل تلميذ على تطوير شخصية مستقيمة. كذلك وجدت كارول غيلليغان أن عمل كوهلبرغ كان منحازاً إلى جنس واحد وكان مخطئاً في اختيار الحقوق الفردية وتغليبها على علاقات الرعاية الإنسانية⁽³³⁾.

وانسجماً مع انتقادات غيلليغان، مع تتبع تفهم بديل لنمو الأطفال، طور هاررد غاردنر نظرية المعلومات المتعددة التي تركز على المعلومات المتناقلة بين الأشخاص كبديل للإدراك وللأبعاد الأخرى للقدرة الإنسانية⁽³⁴⁾. كما تابع دانييل غولمان خطأ مترابطاً في حجته حول إهمال المشاعر في وسائل تعليم التسامح وخاصة تلك المشاعر التي تأتي من المعتقدات؛ ويقترح غولمان بدلاً من ذلك، أن تساعد البرامج التعليمية على اقتلاع المنظورات الخاطئة التي تقف وراء التهديد والتي تولّد الريبة والعداء داخل المجموعات⁽³⁵⁾.

والتعليم المتعدد الثقافات، إضافة إلى برامج تعليم التسامح يركزان على قوة المجتمع الذي يتألف من أناس ينتمون إلى ثقافات متعددة كما يركزان على قيمة الثقافات الفردية. أي من الثقافات يجب شمولها وتثمينها؟ وهذا الأمر يشكل سؤالاً مشحوناً سياسياً. وكذلك يتحول التعليم المتعدد الثقافات في حال تقديمه بطريقة ضعيفة الاستيعاب والفهم إلى مجرد تعرض سطحي لأطعمة وأعياد العرقيات والأديان الأخرى دون تناول جذور عدم التسامح أو الأسباب الأكثر عمقاً والتي تدعو إلى احترام

الآخرين. بعض البرامج التي تسعى مباشرة إلى مكافحة العنصرية والعداء للسامية وغيرها من التحيزات الأخرى، تتبع طريقاً أكثر عمقاً ولكنها لم تلتقَ تقييماً منهجياً.

ويحمل كل من التعليم الأخلاقي، والتعليم المتعدد الثقافات، والتعليم غير المتحيز، عناصر واعدة لتنمية التسامح والتعايش، خاصة إذا أسهم هذا التعليم في تجسير الأبعاد المعرفية والعاطفية، لأن مثل هذه الإرشادات يمكنها أن تعد التلاميذ للمزيد من العلاقات الإيجابية بين المجموعات. وأنا أتساءل إذا كان بإمكان المدارس أن تعمل بشكل أفضل من خلال تركيزها على ردع المواقف التمييزية وتصرفات الأساتذة والتلاميذ بدلاً من أن تحاول تنمية جو عام من التسامح إذا ما أرادت للتغيير أن يحدث من خلال التعليم⁽³⁸⁾.

وهذه النصيحة بالذات يقدمها برنامج تعليم التسامح الذي يريعه مركز الجنوب لقانون الفقر في نشرته بعنوان: «الرد على الكراهية في المدارس دليل للمعلمين والمستشارين والإدارات». على البالغين أن يأخذوا موقفاً ضد أدوات الحقد والكراهية وأن يوجدوا بيئة غير مرحب بها للتعبير عن الكراهية والتعصب⁽³⁹⁾.

التاريخ المقارن والتأمل الذاتي

تركز المقاربة التعليمية الخامسة، ممثلة بمبادرة ماساشوسيتس التي تحمل عنوان «مواجهة التاريخ وأنفسنا» (FHAO)، تحقيقاتها على فترة من الرعب التاريخي كأساس لإشراك الطلاب في التفكير بأوضاعهم الخاصة وبأهمية التحرك لمنع العنف والكراهية بين المجموعات⁽⁴⁰⁾. والهدف الأساسي لهذه المبادرة هو تعزيز قدرات الشباب على التفكير الناقد، والتفهم، والتسامح والرعاية والرافة والتحرك عند الحاجة لمقاومة الظلم. وتقوم المبادرة بتطوير أدوات منهجية كما تقدم دعماً مهنيّاً مكثفاً للمعلمين. ويعمل المعلمون في المدارس الخاصة والعامة مع منهاج المبادرة لتزويد التلاميذ بنظرة مكثفة إلى فشل الديمقراطية في جمهورية ومار، وعلى نهوض الدكتاتورية وأحداث الإبادة العرقية في الحرب العالمية الثانية. وإلى جانب تنمية تفهم

تاريخي دقيق، تسعى الصفوف المدرسية التي تتبنى منهاج المبادرة إلى إشراك التلاميذ في التفكير بما من شأنه أن يمنع ارتكاب المذابح الجماعية، وما هي نوعية المشاركة المواطنة اللازمة لاستدامة المؤسسات الديمقراطية؟ كذلك، ما هي نوعيات الأفراد والأعمال الجماعية اللازمة لمقاومة أي تجريد من الصفات الإنسانية قد يحصل للأفراد أو الجماعة؟ .

ومنذ بداية تطبيقها في أواخر عقد التسعينات، استمدت المبادرة استمراريتها جزئياً من وجهة نظرها القائلة بأن المعلم هو شخص يتعلم وهو المفتاح لأي تغيير تعليمي. وتقوم المبادرة بتنظيم نشاطات مهنية تنموية على شكل مؤتمرات وورشات عمل تمتد إلى مدى يومين أو أسبوع وتدعو فيها المعلمين بالمشاركة مع الرواد من العلماء والمفكرين، إلى مناقشة القضايا التاريخية والمعاصرة، وإلى اكتشاف المقاربات الخلاقة في علم التدريس التي تشمل الفنون المرئية، والشعر وخدمة المجتمع. وقد أفاد أحد المعلمين أن من الصعب إيجاد الكلمات المناسبة لوصف تجربة برنامج التعليم الصيفي «جزئياً» لأن أحداثاً كثيرة وقعت خلاله وعلى جميع المستويات المختلفة. ومن خلال لعب أدوار التلاميذ والأساتذة بشكل متبادل، استطعنا الحصول على معلومات عن التاريخ نفسه، واكتشفنا مشاعرنا ومعتقداتنا الشخصية، والفرضيات المتعلقة بالإبادة الجماعية، والتمييز العرقي، والعنف. والمقاومة. وأصبحنا نشكل مجتمعنا الخاص في نفس الوقت الذي بقينا فيه نمثل مجتمعات متفرقة ومتعددة كما هو الحال في الوطن⁽⁴¹⁾.

وتطور المبادرة مواد منهجية تجمع بين المصادر التاريخية الأولية، وأعمال القصص والخيال وغيرها من القرارات. ومن خلال مكاتب إقليمية ودولية، يقوم البرنامج بدعم الأساتذة باقتراحات حول علم التدريس، ويسهل لهم الوصول إلى مصادر للمعلومات كالأفلام والمحاضرين، وقيم نقاشات رائدة حول تلاميذهم وحول البرنامج نفسه. وحديثاً قامت المبادرة بتطوير برامج في أوروبا الشرقية وجنوب أفريقيا.

وتتم دعوة الطلاب إلى التفكير بالخيارات التي يضعها اللاعبون التاريخيون مقابل خياراتهم الشخصية، من أجل رؤية أخطار اللامبالاة وعواقب الأفكار الجامدة والكراهية، ومن أجل أن يتعلم هؤلاء من النماذج الإيجابية للأشخاص الذين حققوا فرقاً حقيقياً في حياتهم. وإحدى الأدوات الهامة المستخدمة في هذا المضمار هي مجلة الطالب، إذ تتوقع المبادرة من الطلاب أن يكتبوا أفكارهم وتأملاتهم حول قراءاتهم وحول المناقشات التي تتم في قاعة الدراسة، بحيث أنهم إذ يفعلون ذلك، يدرّبون أنفسهم على تطوير مفرداتهم للكتابة وللتحدث في التعامل مع الفروقات الإنسانية.

وقد دأبت المبادرة على ممارسة تقييمات ذاتية كما سعت إلى سماع التقييمات الخارجية⁽⁴²⁾. وقد أظهرت هذه الأخيرة أن الطلاب المشاركين أبدوا معرفة متزايدة بالمحتوى التاريخي، وقدرة أكبر في المنطق الأخلاقي وتفهم مشاعر الآخرين والاهتمامات الاجتماعية، إضافة إلى تحسن نظرتهم الذاتية. وأشارت إحدى الدراسات إلى أن التلاميذ الذين ساروا مع المبادرة يظهرون كفاءات عالية في علاقاتهم الشخصية والجماعية، ونضوجاً متزايداً في إقامة الروابط مع الآخرين إضافة إلى انخفاض في حدة تصرفهم وتراجع مواقفهم المتعصبة عرقياً وإثنية مقارنة مع التلاميذ الآخرين⁽⁴³⁾. ويبين المراقبون أن البرنامج يساعد الطلاب المراهقين على كسر الإحساس بالانعزالية من خلال تجربة أنفسهم كأعضاء في مجتمع يتعلم ويشارك في عمل جوهري ينطوي على الأهمية وعلى التحدي⁽⁴⁴⁾.

وتتزايد في الولايات المتحدة مشاركة تلاميذ اللاجئين والمهاجرين في الدورات التي تقدمها المبادرة ويذكر هؤلاء دائماً أن الدورة ساعدتهم على معالجة تجاربهم الشخصية التي كانت دائماً تتصف بالعنف والاضطراب. وكتب أحد اللاجئين الكمبوديين ويدعى كيم مايلي: «لا أريد أن أحتفظ بغضبي في صدري بعد الآن... منذ أن اشتركت في دورة «مواجهة التاريخ» أصبحت أكثر انفتاحاً على الكراهية العرقية وعلى الماضي الذي عشت فيه... لقد ساعدني برنامج مواجهة التاريخ كي

أفصح أكثر عن نفسي وعن الآخرين. وجعلني أدرك أنني أملك شيئاً هاماً أقوله وإنني لست وحيداً». كذلك ذكرت عائدة وهي إحدى المهاجرات البوسنيات أنه ضمن الأبحاث التاريخية التي قدمتها المبادرة «لم يكن الحديث يدور عن أناس لجهلهم. كانوا أنت وأنا، مثلنا تماماً. لذلك أدركنا أن ما حدث لهم سوف يحدث قريباً لأي واحد فينا». وقالت اليس وهي معلمة في الدورة «إن الطلاب ينظرون إلى الأمثلة الواردة في التاريخ التي فشلت فيها الإنسانية بحيث يستطيعون رؤية كيف يمكن للإنسانية أن تنجح». واستنتج أحد التلاميذ ويدعى إيريك أن «الرسالة التي يطلقها برنامج مواجهة التاريخ واضحة تماماً: علينا جميعاً أن نرفع صوتنا ضد الظلم»⁽⁴⁵⁾.

عندما كانت السماء مظلمة تماماً

قمت بمراجعة مجموعة متنوعة من البرامج التعليمية وصنفت هذه البرامج ضمن خمس فئات سبق وناقشتها في هذا الفصل. وقد يحصل أن تتقاسم نماذج التعايش التعليمي الكثير من الأفكار المتضمنة في القانون الأميركي. فهي تتشارك مع هذا القانون في الاعتراف بأن النزاعات الحادة والعميقة بين الناس هي أمر حتمي ولكنها تشاركه أيضاً التفاؤل بأن الإجراءات والتجارب، والمبادئ الصحيحة إضافة إلى التفكير والمنطق السليم يمكنها أن تمنع حدوث أسوأ أشكال العنف والأذى. كما تشاركه التزامه بالتجارب الخاصة، والقرينية التي يعيشها التلاميذ أنفسهم، مع إبقاء العين مفتوحة على المبادئ والمثاليات التي تتعدى ما هو خاص وما هو حقيقي. ففي كلية القانون، نتبع هذا الأمر عبر تفصيل الحالة. أما في التعليم من أجل التعايش فإن الحالات تشمل هي نفسها حياة المشاركين.

وهذه المقاربات الخمس: حل النزاعات وصنع السلام، والاتصال الاجتماعي، وتعليم حقوق الإنسان، والمنطق الأخلاقي، والمقارنات التاريخية من أجل التفكير الشخصي، يدعو كل منها بطريقته الخاصة، المشاركين لإدراك الحقيقة القاسية

للعداءات في نفس الوقت الذي يطمح فيه إلى التخفيف منها. والتعليم من أجل التعايش هو الآن الأولوية الأساسية للأمم المتحدة وللدول الخارجة من نزاعات شديدة. كما أنه وفي مختلف أشكاله، يحمل أهمية جوهرية للمجتمعات التي تبدو أكثر بُعداً عن النزاعات الفورية. وهو رغم كونه مجرد عبارة مدركة، إلا أنه يحمل في طياته أفكاراً لجهود شجاعة تتم في جميع أنحاء العالم.

وتقدم هذه الجهود التعليمية التي وصفتها مقومات قد تجعل الفارق كبيراً، رغم أنها لو أخذت لوحدها، فإنها تحمل نواقص ملموسة. فحل النزاعات وتعليم السلام يمكنهما أن يعدّا الأفراد بأدوات فعالة للتوسط في النزاعات وإطفاء فتيل نزاعاتهم الشخصية. إلا أنه وبدون وجود إطار سياسي وأخلاقي أكمل، فإن مثل تلك البرامج قد تفشل في صقل قدرات التلاميذ لمعرفة متى يتوجب عليهم التصدي ومعارضة الإساءة والظلم الذي يلحق بهم وبالأخرين. وإذا تم توسيع هذه البرامج بحالات دراسية تاريخية وبحوث أخلاقية، فإن الأفكار التي تنتج حول نظريات وممارسات حل النزاعات قد تهيئ التلاميذ لمنع تصعيد النزاعات المحلية وتنمية التزامهم في نفس الوقت بالعدالة والإنصاف.

كذلك الأمر، يغامر كل من تعليم حقوق الإنسان والمنطق الأخلاقي بالعمل بطريقة مفرطة التجرد في شحذ قلوب التلاميذ والتأثير على التزاماتهم وطموحاتهم. فالمفردات الأخلاقية الشاملة والمجردة تحمل معها خطر العمل على مستويات بعيدة لا ترتبط بالمشاكل المضطربة بحيث لا تبدو مهمة بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في اضطراب، فالشباب الذين ينوون تعلم حقوق الإنسان أو المنطق الأخلاقي قد يجدون أن هذه التعبيرات غير قابلة للحفظ أو للإدراك. وتبين مراجعة التعليم الأخلاقي أن اللغة الغنية والمفصلة، التي يتم تدريسها على شكل روائي خاص ويتم ترديدها من خلال ممارسات متبعة، هي الأكثر احتمالاً بأن تترك أثراً دائماً على الأطفال من مجرد الإرشاد التعليمي⁽⁴⁶⁾. وإذا ما تم ربطها بنشاطات مباشرة لحلول النزاعات، وتطبيقات

لسياقات تاريخية غنية، فإن التعليم في مجال حقوق الإنسان والمنطق الأخلاقي يمكن أن يحفز التلاميذ ويضمن وجود الأنواع الدائمة من الدروس التي تنتج عند دمج التعليم العقلي والعاطفي. والصفوف الدراسية المشتركة في مواضيع ذات أهمية عملية - مثل تقنية الحاسوب أو الفيزياء - يمكن أن توفر مناسبات لتجارب مشتركة وبناءة، ولكن هذا الأمر لم يكن ضمن تركيز جهود التعايش في السابق.

هناك ثلاثة عوائق تعرض التعليم من أجل التعايش لخطر جدّي، هي أولاً تجارب التلاميذ أنفسهم حول الصدمة. فهذه الأخيرة إذا تُركت دون رعاية أو اهتمام، تبطل قدرات العديد من الناس على الاهتمام بالآخرين. كما أنها تفتح الطريق أمام نزوات الانتقام (أو حقائقه). والعائق الثاني هو الاستمرار في الحديث حول انتصارات المجموعة أو الدولة أو حول مؤهلاتها. فعندما تكون هذه المواد هي التي تملأ الذاكرة أو الخيال، يصبح من الصعب على الناس أن يستجمعوا الشهامة والتواضع للوصول إلى التعايش. أما العائق الثالث فهو غياب الظروف الكافية على أرض الواقع لتهيئة الأمن والأمل أو التخلص من التفرقة والتهديد لبعض المشاركين أو جميعهم.

يمكن معالجة العائقين الأولين، ببعض الصعوبة، من خلال التعليم. وخاصة في المناطق التي شهد الأطفال فيها عنفاً شديداً. إذ إن الصدمة التي وقعوا فيها تتطلب انتبهاً حذراً. ولكن هذا لا يعني بالضرورة القيام بعلاج نفسي للأطفال. فمبادرات التعليم والدعم لقدرات الناجين كمجموعة من أجل أن يحزنوا أو أن يعيدوا البناء، يمكن أن تأخذ الأولوية. وقد ذكر عمّال الإغاثة الإنسانية في بيروت، أنفسهم خلال النزاع المسلح بما يحتاجه الأطفال من البناء والوقت والحديث والنشاطات المنتظمة ورعاية الأهل. وأن الأولوية يجب أن تُعطى لإعادة بناء الخدمات التعليمية والصحية.

والعائق الثاني الذي يتمثل في تواصل تناقل الروايات حول انتصارات أو مؤهلات مجموعة أو دولة، يعتبر عائقاً صعباً، إن لم يكن مستحيلاً أمام تعليم التعايش لتلاميذ يتلقون بشكل متواصل معلومات من الكتب التاريخية تذكي فيهم نار الانتقام

أو يحتفظون بروايات غير متوازنة ومضللة من الماضي - والروايات التاريخية التي تُلقن للأطفال تحمل ضمن نصوصها وضعاً لمواقف واقعية أو جزئية من الماضي. هل يجب تجاهل تعامل الحكومات السابقة مع الأقليات أم هل يجب الاحتفاء بها أو إدانتها؟ كذلك هل يجب تجاهل مسلكيات الأمة خلال فترة الحرب، أم هل يجب الاحتفاء بها أو إدانتها؟ أي من النسخ الروائية المتنافسة حول النزاعات العرقية يتوجب إدخالها في نصوص الكتب الدراسية؟ أم هل يمكن إيجاد إطار يعترف بهذه النسخ المتنافسة دون أن يتجاهل مشروع الحديث عن التاريخ الواقعي؟ هناك مبادرات تعمل على مراجعة كيفية معالجة لوقائع التاريخية في نصوص الكتب المدرسية، بهدف تقديم روايات متعددة حول النزاعات العرقية الحديثة، وفحص الروايات التي قمعت أو تم تجاهلها سابقاً حول التجارب السلبية التي عاشتها الأقليات، حتى تتم معالجة هذه القضايا في نهاية الأمر.

وتهدف مشاريع مراجعة التاريخ الموجهة للتلاميذ، إلى تقديم روايات عن الماضي بقصد التأثير على التفهم الذاتي الحالي لهؤلاء التلاميذ وعلى توجهاتهم المستقبلية. وتشمل إحدى المقاربات في هذا الاتجاه مراجعة نصوص الكتب المدرسية وغيرها من المواد التعليمية من أجل مقاومة الروايات التي توضع من جهة واحدة حول النزاعات أو من أجل استبدال المواضيع العدائية الحربية والمغالية في التعصب القومي: فبعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت مراجعة كتب التاريخ التي كانت تُدرس للطلبة في ألمانيا موضع تركيز واهتمام من قِبَل الحلفاء وموضوعاً حمل في طياته خلافاً ملموساً بين الحلفاء والسوفييت. واستغرق الأمر سنتين بعد انتهاء الحرب لإصدار الكتب الجديدة، التي قام بكتابتها علماء ألمان تحت إشراف الحلفاء. وحتى حينها، بقيت مسألة التعامل خلال الحرب موضع مراجعة وخلاف في المدارس الألمانية لعقود، وظلت تعكس حلقات من الأسى والإنكار والإدراك على مدى أجيال متعاقبة وتؤثر عليها. ورغم الصعوبة التي واجهتها هذه التجربة، إلا أن التطورات

اللاحقة في القانون الدولي توجّهت نحو منع أي دولة خارجية من توجيه الإصلاحات التعليمية للدول الأخرى عقب انتهاء أي نزاع مسلح⁽⁴⁷⁾.

ويمكن للعمل مع المؤرخين في مشاريع وضع روايات تعليمية أكثر صدقاً وغنى، أن يشمل الشباب في عمليات لجمع الأحداث التاريخية المنقولة شفهيّاً وحفظها، والإبلاغ عن الأحداث التاريخية التي يرويها الناس العاديّون ممن تمّ تجاهل وجهات نظرهم تقليديّاً. مثل هذا النوع من العمل يمكنه أن يولد إحساساً بالفخر بين الفئات المحرومة واحتراماً للتنوع بين التلاميذ، إضافة إلى تعزيز تقييمهم للمنظورات والتجارب المتعددة التي تنتمي إلى التاريخ الجماعي للدولة أو للمجتمع.

أما العائق الثالث - وهو غياب الظروف اللازمة لضمان الأمن والأمل والخلاص من التمييز والفرقة، سواء كانت ظروف منظورة أو حقيقية - فيعتبر العائق الأكثر صعوبة. إذ كيف يمكن أن نتوقع من الشباب أن يغامروا بتفهم مشاعر الآخرين، ويصبحوا صناعاً للسلام، وقيموا العلاقات ضمن أوضاع الدمج الاجتماعي أو يؤمنوا بحقوق الإنسان والمثل الأخلاقية، إذا لم يضمن لهم عالمهم الذاتي الأمن أو يزودهم بالأمل؟ إن دائرية مشكلة السلام تكمن في هلاكها المحتوم الظاهر. فبدون السلام، كيف يمكن للناس أن يتعايشوا؟ وبدون احترام متبادل، كيف يمكنهم أن يخاطروا بذلك؟ .

وهنا سأذكر قولاً ماثوراً للمؤرخ تشارلز بيرد الذي وصف أحد دروس التاريخ بقوله: «عندما تكون السماء مظلمة تماماً، يمكنك رؤية النجوم».

افتتحت هذا الفصل بقصتين مؤلمتين تلازماني، ولكنني سأنتهي بصورتين مشرقتين في الظلام. الأولى تظهر في برنامج تلفزيوني للأطفال: وهو تجربة الشبكة التلفزيونية الأميركية العامة «شارع السمس»⁽⁴⁸⁾، والتي تُظهر بأن الأطفال في مراحل قبل المدرسة يمكنهم تعلم مهارات القراءة والمهارات الداخلية الذاتية من خلال مراقبة العروض التي تقوم على أسس من الأبحاث التعليمية العالية الجودة، والتمتع بها. وقد

قام فريق من الكتاب والمنتجين الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين، مستوحين إلهامهم من هذا الجهد بتطوير، نسخ جديدة من شارع السمسسم للمشاهدين الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين على السواء. وأوجد المنتجون فكرة وجود شارع، يتقاسم سكناه أعضاء من مختلف الجماعات، وكان الأمر ببساطة شيئاً لا يُصدق. وقد اعتمد العرض على زيارات يقوم بها السكان من شوارع مختلفة. ولكن العرض نفسه دخل في وضع حرج بسبب النزاعات العنيفة والفشل السياسي إلا أنه تلقى دعماً من أعلى المستويات الدبلوماسية والحكومية⁽⁵⁰⁾.

أما الصورة الثانية، فقد تعلّمتها من معلمة كينية تقود جهود التعايش في أفريقيا، فقد أخبرني عن إقامة ورشة عمل في رواندا صيف عام 2002، شملت مجموعة من النساء الهوتو والتوتسي في رقصة مشتركة وقفت فيها امرأة من الهوتو مع امرأة من التوتسي. وعقدت النسوة أيديهن معاً بخيط كلما تحركت واحدة منهن، تتحرك الأخرى معها. وقمن جميعهن بتعلم الرقص بخطى منسجمة. وقد أدّين هذا الدور برشاقة ثم جلسن مندهشات لما استطعن فعله.

ملاحظات

1. J. Orbinski, speech given at the Conference on Justice, Memory and Reconciliation, Monk Centre for International Studies, University of Toronto, Feb. 16, 2000, by the leader of the Nobel Prize—winning Medecins Sans Frontières.
2. The film was produced and directed by Justine Shapiro and B. Z. Goldberg.
3. V. Das and A. Kleinman, "Introduction," in V. Das and others (eds.), *Remaking a World: Violence, Social Suffering, and Recovery* (Berkeley: University of California Press, 2002), p. 23.
4. D. L. Schacter, *Searching for Memory: The Brain, the Mind, the Past* (New York: Basic Books, 1996).
5. See D. Sandole, "Strengthening Transitional Democracies Through Conflict Resolution," *Conflict Resolution Education*, 552 Annals 125 (1997).
6. A. Tugend, "Peacable Playgrounds: Do Conflict Resolutions Deliver on Their Promise?" *New York Times*, Nov. 11, 2001, p. 18. A University of Washington study indicated a 29 percent decline in fighting incidents at schools and a 20 percent decline in verbal incidents in six schools teaching conflict resolution, compared with a 41 percent increase in violent incidents and 22 percent increase in verbal incidents in schools without such programs.
7. Tugend, "Peacable Playgrounds."

8. Tugend, "Peacable Playgrounds." See also W. S. Haft and E. R. Weiss, "Peer Mediation in Schools: Expectations and Evaluations," *Harvard Negotiation Law Review*, 1998, 3, 213-270.
9. See D. Shapiro, *Conflict and Communication: A Guide Through the Labyrinth of Conflict Management* (Budapest: Open Society Institute, 1995). Thanks to Daniel Shapiro for conversations about the curriculum and the topics it reflects.
10. M. Abu-Nimer, *Dialogue, Conflict Resolution, and Change: Arab-Jewish Encounters in Israel* (Albany: State University of New York Press, 1999); M. Abu-Nimer, "Education for Coexistence in Israel: Potential and Challenges," in M. AbuNimer (ed.), *Reconciliation, Justice, and Coexistence: Theory and Practice* (Lan-ham, Md.: Lexington Books, 2001).
11. W. P. Vogt, *Tolerance and Education: Learning to Live with Diversity and Difference* (Thousand Oaks, Calif.: Sage, 1997). The idea of social contact as a basis for positive outcomes began with Gordon Allport's work. See G. W. Allport, *The Nature of Prejudice* (Boston: Beacon Press, 1954).
12. E. Cohen and others, "The Center for Interracial Cooperation: A Field Experiment," *Sociology of Education*, 1976, 49, 47-58.
13. See E. Aronson, C. Sikes, N. Blaney, C. Stephin, and M. Snapp, *The Jigsaw Classroom: Building Cooperation in the Classroom* (Thousand Oaks, Calif.: Sage, 1978); M. Sherif and others, *Intergroup Conflict and Cooperation: The Robber's Cave Experiment* (Norman: University of Oklahoma Book Exchange, 1961); and E. Staub, "Breaking the Cycle of Genocidal Violence: Healing and Reconciliation," in J. Harvey (ed.), *Perspectives on Loss: A Sourcebook* (Bristol, Pa.: Taylor & Francis, 1998).
14. See R. Slavin, "Cooperative Learning: Applying Contact Theory in Desegregated Schools," *Journal of Social Issues*, 1985, 41, 45-56.
15. W. P. Vogt, *Tolerance and Education*. See also R. Slavin, "Cooperative Learning: Theory, Research, and Practice," 1990, and R. Slavin, "Cooperative Learning: Applying Contact Theory."
16. E. Cairns and M. Hewlone, "The Impact of Peacemaking in Northern Ireland on Intergroup Behaviour." [<http://construct.haifa.ac.il/~cerpe/book/cairns.pdf>]. See also E. Cairns, "The Role of the Contact Hypothesis in Peacemaking in Northern Ireland: From Theory to Reality" [<http://construct.haifa.ac.il/~cerpe/papers/cairns.html>]; and A. M. Gallagher, *Majority Minority Review 1: Education in a Divided Society* (2nd ed.) (University of Ulster: Colerzine, 1995). See also E. Cairns and I. J. Toner, *Children and Political Violence in Northern Ireland: From Riots to Reconciliation* (Oxford: Blackwell, 1966), esp. pp. 215-223, documenting the gap between those who in theory support integrated education in Northern Ireland and those actually sending their children to integrated schools.
17. For information, go to <http://nswas.com/index.html>. Another group, Hand in Hand, tried to foster the development of integrated bilingual schools for Jews and Arabs in Israel; see "Teaching the Language of Peace." [<http://www.handinhand12.org/TheLangu/TheLangu.html>].
18. Its founder has written a book describing Seeds of Peace. See J. Wallach, *The Enemy Has a Face: The Seeds of Peace Experience* (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 2000). See "Seeds of Peace: Empowering Children of War to Break the Cycle of Violence." [<http://www.seedsofpeace.org>].
19. M. Terc, "Sowing the Seeds of Peace," 2000. [<http://www.abroadviewmagazine.com/archives/fall00/seeds.html>].
20. See, for example, United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (UNHCHR), "ABC: Teaching Human Rights: Practical Activities for Primary and Secondary Schools" [<http://www.unhchr.ch/html/menu6/2/abc.htm>]; Human Rights

- Education Associates [<http://www.hrea.org>]; and the Human Rights Resource Centre [<http://hrusa.org>].
21. "Already implicit above is the idea—central to this booklet—that teaching about human rights is not enough. The teacher will want to begin, and never to finish, teaching for human rights. Students will want not only to learn of human rights, but learn in them, for what they do to be of the most practical benefit to them. That is why the main part of the text consists of activities. The purpose of the activities is to create opportunities for students and teachers to work out from the basic elements that make up human rights such as life, justice, freedom, equity, and the destructive character of deprivation, suffering and pain—what they truly think and feel about a wide range of real world issues."
 22. This version is based in part on the translation of a text prepared in 1978 for the World Association for the School as an Instrument of Peace by a research group at the University of Geneva led by Professor Leonardo Massarenti. In preparing the translation, the group used a basic vocabulary of twenty-five hundred words in use in the French-speaking part of Switzerland. Teachers may adopt this methodology by translating the text of the Universal Declaration into the language in use in their region.
 23. Vogt, *Tolerance and Education*.
 24. Vogt, *Tolerance and Education*.
 25. Vogt, *Tolerance and Education*.
 26. See F. Power, A. Higgins, and L. Kohlberg, *Lawrence Kohlberg's Approach to Moral Education* (New York: Columbia University Press, 1989).
 27. Vogt, *Tolerance and Education*.
 28. See Power, Higgins, and Kohlberg, *Lawrence Kohlberg's Approach*.
 29. Vogt, *Tolerance and Education*. For a picture of the implementation problems, see J. Reimer and C. Power, "Educating for Democratic Community: Some Unresolved Dilemmas," in R. Mosher (ed.), *Moral Education: A First Generation of Research and Development* (New York: Praeger, 1980).
 30. See L. Leming, "Curricular Effectiveness in Moral Values Education," and R. Enright and M. Levy, "Moral Education Strategies," in M. Pressley and I. Levin (eds.), *Cognitive Strategy Research: Educational Applications* (New York: Springer-Verlag, 1983).
 31. See T. Lickona, *Educating for Character: How Our Schools Can Teach Respect and Responsibility* (New York: Bantam Books, 1991). See also E. R. De Roche and M. M. Williams, *Character Education: A Guide for School Administrators* (Lanham, Md.: Scarecrow Press, 2001).
 32. Lickona, *Educating for Character*. See also J. D. Hunter, *The Death of Character: Moral Education in an Age Without Good or Evil* (New York: Basic Books, 2000). Hunter rejects the individualism and abstract universalism of moral education such as Kohlberg's in favor of education grounded in particular moral or religious traditions. This is part of a more general criticism of contemporary American culture for encouraging selfishness and undermining ideas about restraint and personal sacrifice.
 33. C. Gilligan, *In a Different Voice: Psychological Theory and Women's Development* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982).
 34. H. Gardner, *Multiple Intelligences: The Theory in Practice* (New York: Basic Books, 1993).
 35. D. Goleman, *Emotional Intelligence: Why It Can Matter More Than IQ* (New York: Bantam Books, 1995).
 36. Vogt, *Tolerance and Education*.

37. Vogt, *Tolerance and Education*.
38. See A. Cabrera and A. Nora, "College Students' Perceptions of Prejudice and Discrimination and Their Feelings of Alienation," *Review of Education, Pedagogy, and Cultural Studies*, 1994, 16, 387—409. Analogously, I have argued that altering the conditions that make students think it is permissible to engage in hate speech would be more productive than regulating hate speech. See M. Minow, *Breaking the Cycles of Hatred* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2003), and M. Minow, "Speaking and Writing Against Hate," *Cardozo Law Review*, 1990, 11, 1393-1408.
39. *Teaching Tolerance, Responding to Hate at School: A Guide for Teachers, Counselors, and Administrators* (Montgomery, Ala.: Southern Poverty Law Center, 1999).
40. See M. Fine, "The Politics and Practice of Moral Education: A Case Study." Ed.D thesis, Harvard Graduate School of Education, 1991.
41. Margot Stern Strom, a former teacher who founded FHIO, wrote that FHIO encourages young people "to understand different perspectives and to express their own ideas without becoming mired in relativism." M. S. Strom, "Do I Have to Know Where I'm Going in Order to Start?—Or Do We Make the Road as We Go?" Paper presented at Theological Opportunities Program Spring Symposium, Harvard Divinity School, Cambridge, Mass., Mar. 2002.
42. See, for example, M. Brabaeck and others, "Human Rights Education Through the 'Facing History and Ourselves' Program," *Journal of Moral Education*, 1994, 23, 333-347; M. Lieberman, *Evaluation Report 78508D to the Joint Dissemination Review Panel* (Brookline, Mass.: Facing History and Ourselves Resource Center, 1986); M. T. Glynn and others, *American Youth and the Holocaust: A Study of Four Major Holocaust Curricula* (New York: National Jewish Resource Center, 1982); B. Bardidge, "Things So Finely Human: Moral Sensibilities at Risk in Adolescence," in C. Gilligan, J. V. Ward, and J. M. Taylor (eds.), *Mapping the Moral Domain: A Contribution of Women's Thinking to Psychological Theory and Education* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1983); and D. Barr and others, "Improving Intergroup Relations Among Youth: A Study of the Processes and Impact of the Facing History and Ourselves Program," Final Report to the Carnegie Corporation of New York, Facing History and Ourselves, and the Group for Study of Interpersonal Development, 1998.
43. D. Barr and others, "Improving Inter-group Relations Among Youth."
44. D. Barr and others, "Improving Inter-group Relations Among Youth."
45. D. Barr and others, "Improving Inter-group Relations Among Youth."
46. Hunter, *Death of Character*.
47. G. P. Wegner, "Germany's Past Contested: The Soviet-American Conflict in Berlin over History Curriculum Reform, 1945—48," *History of Education Quarterly*, 1990, 30(Spring), 1—16.
48. Cynthia Cohen wrote a workbook explaining how oral history projects can be devised to serve these purposes. C. Cohen, *Working with Integrity: A Guidebook for Peacebuilders Asking Ethical Questions* (Waltham, Mass.: International Center for Ethics, Justice, and Public Life, Brandeis University, 2001).
49. C. Beard, quoted in H. R. Mayes, *An Editor's Treasury*, Vol. 2 (New York: Atheneum, 1968), p. 1312.
50. Personal discussion with Eli Evans, president of the Revson Foundation.
51. Personal discussion with Atama Eclai, Mar. 19, 2002.

التعايش والإصلاح

إليزابيث في. سيلمان

تحمل الرغبة في إصلاح الأشياء لدى الإنسان قوة وأهمية مثلها مثل الرغبة في الإبداع أو التدمير. وتعتمد إمكانية التعايش في الفترة التي تعقب أحداث العنف والموت والتشريد على نوع من الإصلاح الأساسي وإعادة إحياء الأشخاص والأماكن والمؤسسات والخدمات، إلا أنه وبالقدر الذي تنظر فيه الأطراف المتصارعة إلى التعايش كشيء أكثر اعتدالاً وتوازناً من ذلك النوع من الإصلاح الصارم الذي يظهر ضمن أهداف المصالحة، تبدو مشاريع التعايش وكأنها تفرض بعض الضغوط عن النبض الإصلاحي. ولأن التعايش يظهر وكأنه يدعو أو يختبر النبض الإصلاحي، فإن من المفضل وجود درجة من الوضوح حول طبيعة هذا الإصلاح - ما الذي يهدف إليه؟ وما هي المهارات التي يتطلبها؟ من الذي يضع الأفكار التي تنطوي عليها أشكال التدخل؟ ومن الذي يسمح بها أو ينفذها؟ ولعل تكرار ذكر بعض الملامح البارزة للإصلاح، يساعد في توضيح معنى التعايش وظروفه وأهدافه، وفي نفس الوقت، ينشط اكتشاف التعايش بشكل خاص العديد من أشكال الإصلاح التي يمكن أن تنفذ، إضافة إلى المهارات المعقدة التي تنطوي عليها هذه الأشكال، بما فيها القدرة على الحكم الدقيق إلى أي مدى وفي أي اتجاه يمكن للإصلاح أو يتوجب عليه أن يسير.

الإصلاح الإنساني: صورة جزئية

يعتبر الإصلاح أمراً كلياً وشاملاً، يخرط فيه البشر في حياتهم اليومية وفي كل بُعد تقريباً من أبعاد معيشتهم. ولعل أكثر أنواع الإصلاح وضوحاً هو ذلك الذي

تتعلق بالأشياء غير الحية التي نحيط بها أنفسنا - الشباب التي تحتاج إلى رثي، والسيارات التي نقوم بتصليحها والبنائات التي نجددها والأعمال الفنية التي نحافظ عليها... ولكن أجسادنا وأرواحنا هي بصلب طبيعتها أيضاً عرضة للكسر والصدع مما يجعلنا نسعى لوصفات عائلية من أجل معالجتها ومنحها راحة وعزاء، أو ربما نلجأ إلى مساعدة الخبراء من الجراحين والأطباء وغيرهم من المصلحين من كل أنواع اللعنات الإنسانية. كذلك تتعرض العلاقات بين الأفراد أنفسهم وبين الدول إلى الشر والأذى، بحيث نضطر إلى طرح الاعتذارات وغيرها من المحاولات غير الرسمية أو رفع الأمور إلى المحاكم، أو التوسط في النزاعات وإرسال بعثات تقصي الحقائق والمصالحة. أي نحاول أن نعيد حياة ما نطلق عليه النسيج الاجتماعي. لا عجب إذن في أن تكون المهارات الإصلاحية للناس دائماً تحت الطلب في كل مكان وأن سلالة البشر هي أيضاً سلالة إصلاحية، فالعالم الذي نعيش فيه والأشياء والعلاقات التي نوجدها هي بطبيعتها أمور معرضة للكسر والنخر والتدمير والتفتت إلى قطع صغيرة.

وما أوسع هذه المجموعة الإصلاحية التي نملكها، وهي تقف جاهزة وغنية ومدعومة من مصادر عديدة تمتد من قصص مجلة ريدرز دايجست Reader's Digest التي تحكي عن رجال أسطوريين⁽¹⁾ صمدوا في وجه الصعاب إلى مواضيع تنشر في المجلات الفلسفية المهنية حول أخلاقيات الإصلاح البيئي⁽²⁾؛ من كتابات ديف باري حول أوهام الرجال بقدراتهم الإصلاحية الفائقة⁽³⁾ إلى أبحاث قانونية توازن بين الإصلاحات النقدية وبين عمل بعثات تقصي الحقائق والمصالحة⁽⁴⁾؛ من الكتب التي تعلن أنك لست بحاجة إلى رجل لإصلاح شيء ما: إلى «دليل المرأة للتعليمات المنزلية إلى «تكون» وهي المجلة التي تحمل العبارة «تكون أولام» أي «إصلاح العالم» باللغة العبرية. وتخرنا الصحف اليومية الصادرة في عموم أميركا وأوروبا الغربية أن المهمة الأصعب في الشرق الأوسط هي «إصلاح الثقة المفقودة»⁽⁶⁾، وأن مديعة أخبار سابقة تواجه بعض العقبات أمام إصلاح صورتها⁽⁷⁾، وأن البابا جون بول الثاني ما زال يبذل الجهود لإصلاح خلافات تاريخية⁽⁸⁾، وأن لامبالاة الناخبين في الولايات المتحدة دليل على وجود نسيج سياسي سيئ يحتاج إلى الإصلاح⁽⁹⁾، وأن أصعب

المهارات المطلوبة من أفراد العائلة هي العمل العاطفي المتعلق بإقامة وتعميق وإصلاح العلاقات العائلية⁽¹⁰⁾. ويصور أحد الملصقات الإعلانية الداعية إلى التوظيف ضمن القوات الجوية الأميركية فتى يطلق التعليقات الطموحة التالية: تاهل للفريق الأولي الأميركي، اتخذ قراراته الخاصة، أحصل على التعليم، وأصبح بطلاً لشخص ما، واطهر للعالم أنك تستطيع إصلاح أي شيء».

وربما تجد هذا الإنسان المصلح يتساءل أحياناً إذا كان الجزء الأفضل من الحكمة يقتضي ترك الأخطاء وأجزاء الحطام وحدها: فقد كان يتعين على الفنيين الذين قدموا نسخة جديدة من فيلم «ذهب مع الريح» أن يقرروا إذا كان يجب إصلاح الخطأ الذي ظهر في النسخة الأصلية للفيلم أو تركه كجزء متضمن في ذلك الإبداع الأصلي⁽⁷⁾. وتقول إحدى المعلقات التي تكتب عموداً في عدة صحف ناصحة قرارها بأنهم غير مجبرين على تلقي الإساءة أو الخيانة من أجل أن الإبقاء على زواج سيء - زواج لا يمكن إصلاحه حتى بمساعدة جميع المعالجين في الحي الغربي الراقي (بمدينة نيويورك) أو جميع الوعّاظ في لويزيانا⁽¹²⁾.

واللغة الإنكليزية مليئة بكلمات تحمل مضامين أعمال الإنسان المصلح مثل إصلاح، ترميم، إعادة تأهيل، تجديد، مصالحة، تخليص، شفاء، معالجة ورتق. وهذه الكلمات فقط هي البداية. فمثل ذلك التنوع اللغوي لا يأتي دون مقابل. بل يشمل تمايزات تخلق فروقاً: هل تريد إصلاح السيارة بحيث يمكنك الاستمرار في استخدامها لتنتقل إلى مكان عملك؟ أم هل تريد إعادة إصلاحها بحيث تعود إلى مجدها السابق؟ هل الرقعة على تلك السترة كافية أم هل أنت مصرّ على رثيها بحيث تصبح غير مرئية؟ أي أن تبدو وكأنها لم تشهد أي فتق من قبل؟ هل يجب إعادة إصلاح هذه القطعة الفنية أم المحافظة عليها فقط؟ لماذا يرغب بعض البيئيين أن يحافظوا على البيئة بدلاً من أن يحاولوا إصلاح الضرر الذي وقع لها؟ هل باستطاعة الغفران أن يعيد بالضرورة علاقة ممزقة أو فقط يساعد على إنقاذها؟ هل يستطيع الاعتذار أن يحقق ما لا يمكن للنقود أن تحققه؟ والعكس بالعكس. ما الذي يمكن أن يراهن عليه مواطنو جنوب أفريقيا الجديدة بالمقارنة بين العدالة الإصلاحية والعدالة القضائية وبين المعالجة

التي وعدت بها بعثة تقصي الحقائق والمصالحة، والعقاب الذي يفرض من خلال نظام قضائي يفرضه.

ومهما بدت هذه التمايزات جوهرية، فإن العائلة التي تنتمي إليها النشاطات الإصلاحية تشارك في هدف الحفاظ على نوع من الاستمرارية مع بقاء الماضي في مواجهة أي تجزئة أو مقاطعة لتلك الاستمرارية. وهذه التمايزات تعود بطريقة أو بأخرى إلى حالة سابقة - إلى الوعاء قبل كسره، وإلى الصداقة قبل أن بدأت تنهار تحت ثقل الشكوك، وإلى الأمة قبل أن تمزقها الأحقاد والحروب. وعلى الرغم من أن استخدام مادة شديدة اللصق يؤدي إلى تركيب الوعاء دون إعادته تماماً إلى الوضع الذي كان فيه قبل تحطّمه، إلا أن كل من اشترك في تصليحه أراد التقاط خيط من الماضي. والعمل الذي يقوم به كل من هؤلاء يظهر وكأنه ينطوي على شيء متميز تماماً عن الظروف التي صنعت الوعاء منذ الأصل ولكنه شيء يختلف أيضاً عن ظروف تحطّمه المتعمد أو غير المتعمد، وعن هجره أو عن استرجاعه بالصدفة من أجزاءه المفتتة ليعود إلى وضعه السابق كأناء للزهور. وعلى المنوال نفسه، هناك فرق بين إعادة الصداقة إلى وضعها السابق وبين ترك الأمور تسير على هواها بحيث تنتهي بشكل قاطع أو تجد لنفسك صديقاً جديداً.

وباختصار، مهما بدت نشاطات الإنسان المصلح متنوعة، فإنها تبقى نشاطات مختلفة عن أي أنواع أخرى من العلاقات أو من المواقف تجاه الماضي. فصانعو الأشياء يبدأون شيئاً جديداً ولا يصلحون ما هو موجود حالياً (رغم وجود سبب وجيه لمناقشة هذا الفرق الدقيق بين صنع شيء جديد أو إصلاح شيء قديم). أما الذين يحطّمون الأشياء، فإنهم يريدون التخلص مما هو موجود وليس إصلاحه أو إنقاذه، كذلك يفعل اللامبالون أو الذين لا يتدخلون حيث إنهم لا يعيقون ولا يساعدون بل يسمحون فقط للأشياء بأن تنحل وتنتهي. ويأتي في النهاية هؤلاء الذين يستبدلون الأشياء إذ يعتقدون أنه لا يمكن إصلاح الشيء أو أن هذا الشيء لا يستحق الإصلاح، لذلك يرغبون في إبقاء الأمر تحت المساءلة تماماً مثل جامعي التحف

والقطع الأثرية، فهؤلاء يجمعون القطع من الماضي ويتفنون بها ولكنهم لا يحاولون أبداً إعادتها إلى وظيفتها السابقة.

والإصلاح لن يكون ضرورياً إذا لم يكن هناك شيء ينكسر أو يتحطم أو يتفتت إلى قطع - أو إذا لم نكن نهتم فيما لو حدثت تلك الأشياء، ربما لأننا شعرنا بعدم وجود رابط يربطنا بها أو ليس لنا فيها أي استثمار أو لأننا، حتى ولو كنا نهتم بها فإننا نتقبل بسهولة فكرة استبدالها. والعالم الذي لا توجد فيه ضرورة للإصلاح سيكون عالماً مليئاً بأشياء خالدة غير قابلة للكسر أو للتغيير (ربما نسخة عن عالم افلاطون)، أو عالماً نعتبره مكباً لأكوام من فضلات الأشياء والناس والعلاقات التي هجرت بعد أن فقدت قدرتها على العمل بالطريق المطلوبة منها. والإصلاح يعني الإدراك والتجاوب مع قابلية هذا العالم الذي نعيش فيه للكسر بطريقة خاصة جداً - ليس رفع أيدينا استسلاماً وياساً بكل بساطة أمام الدمار، أو القبول دون مساءلة باستحالة جمع الحطام وإعادة لحمه الأشياء، أو إشغال الأذهان والأيدي والقلوب (أحياناً في اندماج مدهش) باستذكار لحظة سابقة في تاريخ شيء أو علاقة من أجل إتاحة المجال له أو لها بالاستمرار.

وقد عُرف الإنسان المصلح بالرضا الكبير عند ممارسته القدرة على الإصلاح، وبالفخر الشديد لدى رؤيته لنتائج إصلاحه لسيارات محطمة أو لشبكات العيون الممزقة أو للعلاقات التي دُمّرت سابقاً. وفي الحقيقة أننا نشعر بمتعة رائعة عند امتلاكنا لشيء تم إصلاحه بشكل جيد، أكثر من متعة امتلاكنا لشيء محطم (إذا كنا محظوظين في خياراتنا). فنحن نفضل العيش في ضاحية مؤلفة من مساكن خضعت للتجديد بدلاً من السكن في بنايات تم بناؤها حديثاً. كما أننا نعزّز بالصداقات التي شهدت تسامحاً واعتذارات أكثر من تلك التي نتعب في حمايتها من مخاطر الضياع. ونبدو وكأننا نرحب بالشعور الذي يقول بأن الأشياء تصبح أقوى في الأماكن المحطمة (رغم أن هذا الوضع لا يناسب جيداً... خطوط الطيران).

وفي نفس الوقت، فإن الشهية النهمّة المفتوحة للإصلاح يمكن أن تؤدي إلى إصدار حكم سيئ على ما نريد وما لا نريد أو ما يمكن وما لا يمكن إصلاحه.

فلاعتزاز بقدرتنا على الإصلاح قد يدفع بنا إلى الظن بأن بإمكاننا إصلاح أي شيء ينكسر أو أنه يتوجب علينا إصلاحه. ولعل إدراكنا للمناسبات التي تكون فيها مثل هذه الأحكام خاطئة، يضعنا في موقف راحة قد تنطوي على بعض الهزل: مثلاً قولنا «لقد استطعت، بفضل خبرتي كمالك لمنزل وإحساساتي الطبيعية بالعمل الميكانيكي أن أدخل قطعاً من مواد العزل في أنفي»⁽¹³⁾. من ناحية أخرى، فإن الحزن أو الأسى على فقدان شيء لا يمكن إصلاحه - مثلاً وفاة طفل - يذكرنا كم من الأشياء التي لا يمكن إصلاحها موجودة على وجه الأرض. وكم هو خطأ أن ننسب بالثقة من عدم وجود أشياء لا يمكن إصلاحها. ومع ذلك فإننا لا نتحجب دائماً على ما لا نستطيع إصلاحه. فأحياناً يشكل هذا الشيء الذي لا يمكن إصلاحه مصدراً لأفراحنا كما تشير لنا تأملات روز مأكولي وغيرها حول المتعة التي تجدها في الآثار التاريخية⁽¹⁴⁾، أو حول الإعجاب الذي يظهر في عنوان أحد الكتب الذي يحمل اسم «تدمير: فن التدمير، والتفكيك والإسقاط والتقويض»⁽¹⁵⁾.

التعايش والمشاريع الإصلاحية

ولغة الإصلاح، بلا عجب تضع النقاط على حروف أدبيات التعايش، ومعظم سمات الإصلاح الذي حددتها تقدم دليلاً واضحاً على ذلك. ففي الفصل الثامن من هذا الكتاب، على سبيل المثال، تذكرنا أنتونيا تشيس آسفةً بالأشكال والمواقع المتعددة للكسور التي حدثت في أعقاب النزاعات العرقية مما يستدعي نداءً للإصلاح في العديد من أبعاد الحياة البشرية: فالناس أنفسهم يعيشون في أوضاع ممزقة؛ كما يجب إيلاء العناية لمسألة إعادة دمج المجتمعات، وقد يشعر القادمون من الخارج بالتزام للمساعدة في رآب الصدع بين هؤلاء الذين أساءوا إلى بعضهم البعض من خلال العنف. وهناك عناصر مادية واجتماعية تدخل في إعادة بناء مجتمع سلمي: مثل إصلاح البنية التحتية التي تشمل الماء والطاقة والطرق والنقل وما شابهها «إضافة إلى إعادة وسائل الاتصالات إلى حالتها الأصلية». وكما هو واضح أيضاً في تحليل تشيس، لا يوجد تشابه بين نصوص كلمات عائلة الإصلاح المختلفة بل إن الفروقات بينها تشكل

تمايزات جوهرية. فعلى سبيل المثال، بينما تشير تـشـيـس إلى التعائش نفسه على أنه أداة بيد المجتمع الدولي يستخدمها في عملية معالجة المجتمعات التي مزقتها الصراعات الداخلية، وإعادة بنائها، تؤمن هي، مثل الكثيرين غيرها بأهمية التشديد على أن أنواع الإصلاح والترميم وإعادة البناء، والتي يتألف منها التعائش، ليست هي نفس مجموعة الأدوات التي تدخل في عملية المصالحة الحقيقية بين الفئات المتنازعة في السابق وقد يرغب المدافعون عن مبدأ التعائش، أن يساهموا في إصلاح العلاقات بين الأطراف المتنازعة، ولكنهم لا يرغبون بالتأكيد بل ويخشون أيضاً إعادة الأمور إلى العهد السابق الذي كانت فيه الأطراف منهمكة في نزاع دموي. كذلك، وكما تشير تـشـيـس، لا يمكن إعادة الشرطة المحلية إلى وضعها السابق، بل يجب إعادة تدريبها أو استبدالها.

تواضع الإصلاح وعجرفته

يبدو الإصلاح وكأنه عملية متواضعة، وخاصة حين تتم مقارنته مع مدى شجاعة الخلق وصفاقة التدمير، بحيث تمر عجرفته وسلطته دون أن يلاحظها أحد. فقبل كل شيء، يعتبر الإصلاح محافظاً من ناحية، ومن ناحية أخرى يسهل إمكانية استمرار الوضع السابق وامتداده إلى ما بعد الوضع الحالي، والإصلاح يعيد تسيير العجلة مرة أخرى، ويوقف الزواج مرة أخرى على قدميه، ويعطي المجتمع القدرة على استئناف مهماته السابقة. ولكنه من أجل أن يعيد هذه الروابط إلى الماضي ومن أجل أن يصلح الخراب الذي حصل، فإن عليه أن يفعل شيئاً بخصوص الانهيارات والتمزقات التي وقعت. بهذا المعنى يصبح الإصلاح متدخلًا، والتدخل سمة يلاحظها أفراد العائلة بوضوح عندما يتساءلون عما إذا كان عليهم السماح للجراحين بتجربة عملية جراحية أخرى أو ترك أحبائهم يموتون ببساطة موتاً طبيعياً. وبالعادة يتلقى مرُمو البنائيات التاريخية تعليمات من السلطات، بأن عليهم أن يفكروا ميدانياً بالخيارات التي أمامهم بخصوص مدى درجة التدخل: أي أن بإمكاننا تصنيف درجات التدخل بموجب مقياس متزايد لمدى جذريته ونذكر هنا (1) المحافظة على البنائيات (2) ترميمها (3) حمايتها وتدعيمها (4) إعادة تأسيسها (5) التكيف في استخدامها (6) إعادة بنائها (7) بناء نسخة عنها⁽¹⁶⁾.

ولدى المنحائه العميق نحو الماضي، للسماح بحال سابق أن يفرض عليه ما الذي يجب عمله، يتطلب الإصلاح نوعاً من التواضع، يعتبره لويس ممفورد إنجازاً للإنسان المصلح صعب التحقيق:

... «عند التعامل مع قوى الطبيعة، لا تستطيع روحانية الإنسان أن توصله إلى أي مكان. فبإمكان الإنسان أن يعزو وقوع خطأ متعمد إلى إناء يسيل أو إلى سلة تناثرت قطعاً عند ملئها... ولكن لا يمكنه الوصول إلى تفاهم مع هذه الأشياء الصعبة المراس ضمن أي طريقة من الاتصال المتعاطف. وفي النهاية، يتوجب عليه التغلب على غضبه أو سخطه بما يكفي لرقع الثقب الذي يسيل منه الماء أو إعادة حياكة السلة التي تمزقت، هذا إذا رغب أن يعيد هذه الأشياء إلى سابق عملها. مثل هذا التواضع أمام الأشياء، ومثل هذا الاحترام لوظيفتها، كانا ضروريين للإنسان في تطوره الذهني والعاطفي»⁽¹⁷⁾.

ومع ذلك، يبقى الإصلاح متجاسراً في إصراره على أن فترة تاريخية أو ظرفاً معيناً، هما أهم من أي فترة أو ظرف آخرين. إذ بينما يكرم الإصلاح الماضي من ناحية معينة من خلال تكريم لحظة سابقة، يقوم من ناحية أخرى بمحو الماضي من خلال إبطال عمل ما يحدث في نفس الوقت. ومن هنا تنشأ النزاعات بين الذين يريدون الحفاظ على المواقع التاريخية وبين أولئك الذين يريدون إصلاحها وترميمها، إذ يختلف الاثنان على اللحظة التاريخية التي يتعين على المجتمع أن يركز عليها: هل يجب إعادة ترميم غرف الغاز المتداعية في بيركناف، أو ترميمها قليلاً أو تركها لتغيب في النسيان⁽¹⁸⁾.

سياسات الإصلاح

الإصلاح إذن، يعني اتخاذ موقف معقد تجاه الماضي وتجاه ما كان في السابق موجوداً. ورغم كون الإصلاح محافظاً إلا أنه يتدخل في الأمور، ورغم تواضعه إلا أنه يتناول على أمور كثيرة أيضاً، فهو يكرم بعض اللحظات التاريخية ولكنه يمحو لحظات أخرى. وهو دائماً يشير إلى قرارات تتعلق بتكريس الموارد والطاقات من أجل

إبقاء الوضع مستمراً بدلاً من هجره أو استبداله. ولعل قضية بيركناف تشير بوضوح إلى ما يمكن أن ينبثق عن الدراسات الموضوعية من أجل إيجاد تعايش بين المجتمعات: فالقرارات التي تتخذ من أجل الإصلاح، غالباً ما تكون مشحونة بمخاطر أخلاقية وسياسية. وتذكر ديانا شيفاس وبريان غانسون في الفصل الرابع أن أولئك الذين رغبوا بإصلاح العلاقات العرقية في كوسوفو، اعتبروا من قبل بعض أطراف النزاع بين الصرب والألبان «خونة» - وكان هناك بعض العلاقات التي يجب عليك أن لا تفكر أبداً في إصلاحها. فالدعوات لرأب الصدع بين النفوس بعد انتهاء النزاع، قد تكون مفعمة بمعانٍ اجتماعية وسياسية. وقد أبدى جان أميري الذي لحا من «الهولوكوست» قلقه من أن تؤدي تلك العملية الطبيعية التي يقوم الزمن فيها بشفاء الجروح الناتجة عن أعمال النازيين وأعدائهم، إلى تدمير ما تبقى من بوصلته الأخلاقية وتمحو الاندفاع العاطفي الذي يحثه على طلب اعتراف كامل بهذه المذابح والمحاسبة عليها بعد أن أقرها الشعب الألماني ثم قام بدفنها بسرعة. وقد سعى جان أميري لوسائل إصلاح لا تنطوي في نظره على تنازلات سواء سياسياً أم أخلاقياً⁽¹⁹⁾.

وبالتأكيد، فالسلطة نفسها التي يؤكد فيها المرء أحقيته في تبرير مدى الدمار الحاصل وأين يقع مكان حصوله وما هي إجراءات الإصلاح التي يجب أن تتخذ لإصلاحه، تعكس أو تمثل محاولة لتهديم العلاقات الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية الموجودة. ويطلق ديف باري النكات حول تلك النقطة بصورة ضمنية حين يقول: في أحد الأيام، حين بدأ سقف المنزل يدلف، أشارت زوجته إلى احتمال وجود ماء على السطح يتسرب إلى داخل المنزل. ولكنني قلت، كنت أعرف من خبرتي بالجنس الذكوري أنها كانت على خطأ، كنت أعلم أن المشكلة تكمن في تركيب أنابيب المياه⁽²⁰⁾.

وفي منحى أكثر جدية، يجادل جيمس بالدوين بشكل رائع، بأن النزاع العرقي المستوطن في الحياة الأميركية لا يمكن إصلاحه ما لم تبدأ الأمة بالتركيز، ليس على تهذيب سلوكيات السود بل على مدى حاجة البيض إلى إصلاح تام. بالطبع لم يكن بولدوين يعتقد أن الأميركيين السود معصومون عن الخطأ، ولكنه كان يصرّ على أن

أميركا لا يمكن أن تسترد عافيتها أو تأمل في النهاية بتحقيق وعدّها بالعدالة والمساواة ما لم تؤمن بأن نفوس البيض نفسها هي موقع رئيسي للإصلاح. فالمقولة الثابتة التي تدعي بتفوق البيض - والتي جاءت جزئياً نتيجة مخاوف لم تهدأ بعد - يتم تلقيها للبيض منذ الولادة وهي تعني فيما تعنيه أنهم دمروا ويدمرون مئات الآلاف من الأرواح وأنهم لا يعرفون ذلك ولا يريدون أن يعرفوا ذلك⁽²¹⁾. وعلى الرغم من أن تحليل بالدوين الذي ورد في كتابه «النار المرة التالية» جلب له الثناء من العديد من المتنفذين البيض في حقبة الستينات (نشر جزء من الكتاب لأول مرة في مجلة النيويوركر، وتم وضع صورة بالدوين على الغلاف) إلا أنه يبدو بأن الكثير من البيض عارضوا بل وسوف يعارضون ويتصلّون من تحليل بالدوين حول المواقع التي تتضمن التدمير العرقي المنهجي

وقد أثارت كلمات بالدوين مخاوف مريرة مع البدايات الأولى للقرن الواحد والعشرين، فقد ترددت الكلمات نفسها (وبالتأكيد قبل ذلك) منذ أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001: هل يعلم المواطنون الأميركيون عن أحداث العنف والتدمير التي تتم باسمهم وبدعم من دافعي الضرائب يوماً بعد يوم حول العالم؟ هل نرغب في أن نعرف؟ لعل عدم معرفتنا تشكل مقياساً لمدى المناعة التي تمنحها قوة بلدنا؟ كذلك ما الذي يجب أن نعرفه وأن لا نعرفه، وما نختار أن نعرفه ولا نعرفه. كل هذا يؤثر على حكمنا على الأمور وعلى كيفية ومكان الإصلاح الذي يجب أن نقوم به والذي أصبح أكثر هشاشة بعد التهديدات الإرهابية.

ولعل إدراك المجتمع الدولي بأن التعايش قد يكون هدفاً أكثر ملاءمة من المصالحة - وهو الإدراك الذي يحيط بأسس المبادرات الساعية إلى استكشاف معنى التعايش وماذا يحمل معه - إذ يبدو وكأنه يعكس وعياً واضحاً بأن تدخل الطرف الثالث تحت اسم الإصلاح يحمل معه أيضاً فرضياته الخاصة به حول مواقع الأضرار وطرق إصلاحها. وكما توضح أنتونيا تشيس في الفصل الثامن فإن إيقاع المشاريع الإصلاحية نفسها قد يصبح مثاراً لتزاع علني أو خفي بين المنظمات القادمة من الخارج وبين المجتمعات الممزقة التي جاءت هذه المنظمات لمساعدتها.

التعليم من أجل الإصلاح، والتوقعات التي ينطوي عليها التعایش

إن أي فحص دقيق للإصلاح، يجعلنا لا نتساءل فقط حول من هو الذي يملك صلاحية اتخاذ قرارات الإصلاح وتنفيذ المشاريع المتعلقة به، بل أيضاً حول من الذي يملك المهارات المطلوبة لعمل ذلك. فحياة الإنسان المصلح التي تضجّ بالعمل قد تشكل إرشاداً كبيراً لنا بهذا الخصوص: لأن العديد من أعمال الإصلاح التي يقوم بها البشر عادةً تتطلب دمجاً نشيظاً ومعقداً للمعرفة والمهارات والحكم على الأشياء.

وحتى تلك الحالات الإصلاحية التي تبدو واضحة ومباشرة، تُشغل العديد من القدرات الإنسانية بشكل تبادلي. لنأخذ على سبيل المثال، ويلي، وهو ميكانيكي ماهر يعمل في منطقة ريفية بشمال ولاية نيويورك، ورد وصفه بشكل محبب وحذر في كتاب دوغلاس هاربر «المعرفة العاملة: المهارة والمجتمع في مشغل صغير»⁽²²⁾. ويلي هذا - الذي لم نعرف أبداً ما اسم عائلته - متخصص في سيارات Saab، ولكنه يعمل أيضاً في تصليح الجرارات والأفران وأي معدات أخرى ضرورية للحياة في المناطق النائية من الولايات المتحدة التي تعزلها الثلوج في بعض المواسم، وعلى الرغم من أن العديد من ميكانيكي السيارات قد اضطروا آسفين إلى أن يصبحوا بائعي قطع غيار، إلا أن ويلي اكتسب خلال حياته خبرة بالعديد من الآلات والمحركات، كما اكتسب معرفة بعمله، إضافة إلى قدرة على إصلاح الأخطاء في التصميم الأصلية للسيارات والجرارات التي يحضرها له عملاؤه ليحقق المعجزات في إصلاحها. وكأي مصلح بارع، يقوم ويلي بحساب عدة طرق لاستخدام مختلف الأطراف والقطع التي يعتبرها الآخرون خردة لا تصلح، وبذا يطيل من عمر محرك سيارة أو عمل بوابة. ويعتمد الناس على ويلي في إيجاد طرق لإصلاح الأشياء التي يتخلى عنها الآخرون بأساً من كونها غير قابلة للتصليح.

ومثلهم مثل ميكانيكي السيارات الماهرين، تمتلك المصلحات الفنيات الماهرات معرفة عميقة بالمواد التي يستخدمونها في أعمالهن: فلكي تؤدي، تحتاج المصلحة إلى خبرة تقنية مدعومة بمعرفة مستقاة من عدة ميادين: علم التحليل الطيفي، علم الكيمياء والعلوم المادية وغيرها... كذلك تحتاج إلى خفة يد كتلك التي يملكها جراحو

الأعصاب إضافة إلى أعصاب من حديد. لعل حساب ما ينبغي عليها عمله فقط يتطلب منها معرفة تامة بالعمل الذي تقف عليها وبسياقه التاريخي، إضافة إلى القدرة على الأداء الدقيق ورقة التمييز⁽²³⁾.

ولكن، على العكس من وبلي، لا يمكن للمصلحات الفنية أن يفكرون حتى بإعادة تصميم العمل الأصلي لمصمم ما، وهن بالتأكيد لا يجب أن يفكرن أيضاً باستخدام أي دهان قديم تقع عليه أيديهن. فهن بحاجة إلى إصدار حكم مبني على معلومات واسعة وموثوقة من أجل أن يميزن بين علامات القدم في رسم ما وبين التغييرات التي تعتبر مدمرة لهوية ولقيمة العمل.

وإذ كان العمل في إصلاح السيارات أو إعادة إحياء الأعمال الفنية ينطوي على أشكال خاصة من المعرفة والمهارة والحكم، فإن الأمر هو كذلك في حالة الاعتذار. وكما يذكرنا نيكولاس تافوشيس: عندما يؤدي الاعتذار غرضه جيداً، لا يساهم فقط في حل النزاعات بل يعيد وضع نظام اجتماعي وأخلاقي من خلال إعادة تأكيد أهمية الحفاظ على القوانين الظاهرة وغير الظاهرة التي تجعلنا نعيش سوية.

والاعتذار هو عمل يصبح ممكناً من خلال تقاليد تحكم استخدام اللغة وتسهم في إدراك المسؤولية وتعبر عن أسف أصيل لما فعله شخص ما، بينما نتجنب تقديم التبريرات والمبررات لهذا العمل، ومثل هذا العمل قد يرتد على صاحبه في غياب بعض المعلومات والأحكام. فالاعتذار يبقى فارغاً من مضمونه إذا لم يعرف المرء ولم يحاول أن يعرف كيف يبحث في طبيعة الأذى الذي تسبب به. وهو يتطلب الحكم على أن ما فعله هو خطأ قابل للاعتذار وليس شيئاً آخر. على سبيل المثال: استغلال مناسبة ما لإنهاء صداقة أو ارتكاب مظلمة لا يقبل الاعتذار عنها⁽²⁴⁾.

تأسست بعثة المصالحة وتقصي الحقائق في جنوب أفريقيا بناءً على فرضية تقول بأن المصالحة المطلوبة غير ممكنة في ظل غياب جهود تعلم الكثير عن تاريخ العنف في البلاد والأعمال الخفية واللاإنسانية التي ارتكبت - أكثر مما يمكن التقاطه أو سماعه في كواليس المحاكم القضائية. ولعل جمع تلك المعلومات ووضع الحسابات حول ما يجب

عمله بخصوصها، استدعى، وظل يستدعي طلب مهارات وأحكام هامة: مثلاً ما هي أنواع المعلومات المطلوبة لدمل الجروح والأضرار وكم هي المعلومات المطلوبة لذلك؟ كذلك ينطبق السؤال نفسه على كم هي المعلومات وما هي المعلومات المطلوبة لمعرفة من فعل ماذا وبمن؟ وهو سؤال قد يكون في الحقيقة مدمراً لكل من الأفراد والمجتمع برمته على حدٍ سواء.

ولعل من الواضح أن الإصلاح بكافة أشكاله - إصلاح الأشياء حولنا؛ إصلاح علاقاتنا مع العائلة والأصدقاء والزملاء، وارتباطاتنا بالآخرين - يتطلب مزيجاً غنياً من المعرفة والمهارة والحكم. ولكن مثل هذا الإدراك قد يضيع أو يحجب عن عيوننا وسط نداءات الإصلاح والترميم والمعالجة والمصالحة التي تحيط بنا. ما الذي يتوجب علينا نحن المصلحون أن نعرفه وما الذي نستطيع أن نفعله. ما الذي نحتاج إليه في تفكيرنا من أجل أن نصلح الثقة الضائعة في الشرق الأوسط وأن نعيد الوجوه المحترقة إلى شكلها الصحيح أو أن نقوم الانحرافات التاريخية أو أن ندخل في صلب العمل العاطفي المتعلق بتأسيس وتعميق وإصلاح العلاقات العائلية؟ ما هي الموارد المعلوماتية والعاطفية التي يحملها ملصق القوات الجوية حين يقول إن بإمكانه إصلاح أي شيء؟ أحد الأسباب التي تجعل من قراءة كتاب ديف باري حول الرجال والأدوات وعالم الإصلاح الساحر عند الذكور، إرشادية، هو أن الفكاهة في المواقف التي يصفها تعتمد على تناقض هائل بين طموحاته الإصلاحية وبين حقيقة معلوماته الواهية، ومهاراته المثيرة للشفقة وحكمه المريع على الأشياء: «لقد كنت قادراً بسبب خبرتي كمالك منزل وطبيعة إحساساتي في الميكانيك أن أدخل قطعاً من أدوات العزل جوف أنفي».

ومهما كانت ميولهم الطبيعية، يحتاج الناس إلى التدريب ليصبحوا خبراء في إصلاح السيارات أو الأنابيب أو القطع الفنية. ولكن هناك العديد من أشكال الإصلاح - خاصة تلك التي تتعلق بالانقسامات بين الناس - والتي لا يمكن إصلاحها من قبل الأخصائيين. يمكنك إصلاح أي فتق في ثوبك عند الخياط ولكنك

لن تجد أحداً غيرك لكي يقوم بالاعتذار عنك. والزواج يمكن أن يتم بمساعدة من هم خارج نطاقه ولكن بالتأكيد لا يمكن إصلاح أي زواج ما لم يكن كل من الشريكين طرفاً في هذا الإصلاح. لذلك لا يمكننا أن نحيل السؤال المتعلق بمن يحتاج المعلومات والمهارات والأحكام المطلوبة للإصلاح دائماً إلى أخصائي من أجل أن يعالج الأمر.

بالتأكيد، ظلّ بعض النقاد في نظامنا القضائي الجنائي المتعثر يحثون على إخراج مسألة حل النزاعات التي يتسبب فيها شخص بالأذى لشخص آخر، من أيدي القضاة والمحامين والمحلفين ووضعها في أيدي مجموعات من المواطنين المصلحين. ففي ميليووكي، على سبيل المثال، يمكن لمكتب المدعي العام أن يسمح بالتعامل مع حالة سرقة، ليس من خلال وضع المتهم أمام القضاء ومن ثم إيداعه السجن، بل من خلال إشراك المتهم نفسه، والأطراف التي وقعت عليها الجريمة وأعضاء من المجتمع في طريق عمل إصلاحي مشترك. ويأتي ضمن مهمات هؤلاء وصف طبيعة الأذى الذي وقع، وطبيعة وموقع الإصلاح الذي يحتاجه والأدوار التي سيلعبها كل من المتهم والضحية والمجتمع في راب الصدع الذي أحدث تمزقاً في النسيج الاجتماعي نتيجة لهذه الجريمة⁽²⁵⁾.

الخلاصة: التعايش والعمل الإصلاحي

لن يستمر التعايش طويلاً بين الأطراف المتنازعة في السابق، ما لم يملك هؤلاء أو يطورون أو يرغبون في استخدام المهارات المعقدة والمتعلقة بوصف ومعالجة مهمات الإصلاح المتعددة الموضوعة أمامهم. فقبل كل شيء، لا يمكن للتعايش، مثله مثل أي من الأمور الإنسانية، أن يبنى فقط، بل علينا الاستمرار في المحافظة عليه وإصلاحه، خاصة في المناطق التي أثر فيه العيش وسط العنف والخوف من العنف، على إيقاع الحياة اليومية، وحيث لم يتم بعد تطوير مهارات إقامة التعايش والمحافظة عليه وإصلاحه. وبالتأكيد، فإن تلك المهارات قد لا تكون متطورة حتى في مجتمعات البلدان التي تنعم بالسلام حيث تتسم طريقة الحياة هناك بفضّ النزاعات من خلال الرجوع إلى القانون والقضاء. ويبدو حل النزاعات العرقية وكأنه يمثل نوعاً من الإصلاحات التي تتطلب مشاركة أطراف النزاع في تنفيذها. فلا أحد يستطيع القيام بالإصلاح نيابة عنهم،

وعليهم أن يتفقوا على ماهية هذا الإصلاح. ولكن ماذا لو جاءت ظروف القضية نفسها لتقف ضد نداءاتهم للإصلاح أو حتى ضد ما طوروه من معرفة ومهارات وأحكام يتطلبها هذا الإصلاح؟ لعل جزءاً من التحدي الذي يواجه المدافعين عن التعايش والعاملين لأجله هو مساعدة الأطراف المتنازعة على إيجاد الطرق التي يُنظر فيها إلى تحديات الإصلاح (حيث يشمل الإصلاح شيئاً آخر غير الانتقام) على أنها تضغط عليهم وتشغلهم أكثر من عادات التدمير. وحتى عندئذ، لا يُحسب الكثير لحسابات الرغبة في الإصلاح في ظل غياب المهارات التي يتطلبها.

ولكن كيف يحصل الناس على المعلومات والمهارات والأحكام المطلوبة لإنجاز ذلك الإصلاح الذي يرغبون به في نهاية الأمر أو يحتاجون لإنجازه والذي لا يستطيعون ولا يجب عليهم أن يضعوه في النهاية بين أيدي الخبراء البارعين.

ويعالج نيكولاس تافوشيس هذا التعارض في قسم من كتابه «ميا كولبا» والمسمى: «أصول علم تربية الاعتذار»، حيث يذكرنا بأن علينا بالطبع أن نعلم أطفالنا الاعتذار. وأمام البنية المعقدة للاعتذار، فإن هذا يعني تعليمهم أكثر بكثير من قول «أنا آسف» في بعض المواقف، لأن الاعتذار لا يكون اعتذاراً أصيلاً إلا إذا فهم المعتذر مدى الضرر الذي لحقه، وأدرك كم هو ملام لما فعله، إضافة إلى شعور حقيقي بالأسف لما سببه من أذى. وتعلم الاعتذار يشمل أيضاً تعلم ما هي أنواع الأضرار التي تجب للمراء طلب أو توقع الاعتذار. بحيث يكتسب الأمر نوعاً من الغضب الحق والاستياء⁽²⁶⁾. كلنا بحاجة إلى إرشاد فيما يشير تافوشيس، بالفنون الدقيقة لتهدئة الخواطر والاسترضاء⁽²⁷⁾. وهي ممارسات قد تصبح أكثر صعوبة في أجواء تنطوي على فروقات ثقافية بين الأطراف تختلف فيها الأفكار حول ما يمكن غفرانه وما لا يمكن.

وتعتبر مهمة الحصول على المعلومات والمهارات والأحكام اللازمة للدخول في عملية الإصلاح مهمة معقدة بسبب حقيقة كون المراء يستدعى باستمرار لتقرير ما إذا كان الإصلاح ممكناً أو حتى ملائماً. وبالتأكيد، فإن التمرين الناجح لكل مهارة تنطوي على معرفة حدود انتشارها فأحياناً قد يكون الشخص الإصلاحية غير مرغوب فيه.

على سبيل المثال، يعتبر لورنس لانجر واحداً من عدة محللين، استطاعوا إدراك أن لغة الإصلاح ترد غالباً في تفسيرات شهادات الناجين من الهولوكوست، وقد قام بعمل الكثير من أجل تحديد ومحاولة تقويض ما يعتبره منطقاً استردادياً وغير ملائم⁽²⁸⁾. ويبدى لورنس قلقه من أن التجارب التي خاضها الناجون من الهولوكوست قد استحوز عليها النبض الإصلاحي الذي يظهر جلياً ليس في شهادات الناجين أنفسهم بل في الحماس الذي يبديه العديد من المحققين الصحفيين والمعلقين من أجل العثور على عناصر إصلاحية في تلك الشهادات⁽²⁹⁾. وقد شكّل عمل لانجر التماساً طارئاً ومستديماً من أجل التخلي عن لغة الإصلاح التي ميّزت التفسيرات المتعلقة بأقوال الناجين لما تحمّلوه ولما يواصلون تحمّله من تبعات تلك التجربة. إذ إن ذكريات أي ناج أو ناجية تشكل انقطاعاً في سلسلة حياته أو حياتها، لا يمكن للحديث أن يصلحه: وتصبح الذكرى نصباً للهدم بدلاً من إعادة البناء⁽³⁰⁾. مثل هذه التجربة المؤلمة تعتبر جزءاً من الواقع الداخلي للناجين. ورغم أن المزاج الأميركي المتفائل يجفل أمام تلك الفكرة، فإن الناجين يعلمون أن ما نجوا منه هو ذكرى يجب تحمّلها وليس ضرراً يجب معالجته⁽³¹⁾. ومن المؤكد أن لانجر يعتقد بأنه في حالة تجريدينا فقط من نغمة التعزية المصحوبة بالأمل في لغة الإصلاح، نصبح مدفوعين للتوسط في حالات الأعمال الوحشية قبل أن تنفذ طاقتها، واضعين المفاوضات من أجل المصالحة كمسار عملي وحيد للعمل.

ومثل هذه الملاحظات الحذرة التي يبدئها لانجر في ادعائه بأن الإصلاح ممكن دائماً وأن الرغبة في المساعدة على الإصلاح مرحّب بها دائماً، تمتد بالضرورة إلى أشكال الإصلاح المتعلقة بالمشاركين في مشاريع التعايش. ومع ذلك، فلا يمكن لأي فحص للتوقعات التي ينطوي عليها التعايش بعد نزاع عرقي أن يدّعي الكمال دون الأخذ بعين الاعتبار إذا كان ما يزال هناك بعض النزاعات التي قد لا تنتفع من ممارسة أعمال الإصلاح الإنسانية. ومثل هذه النتيجة تبدو وكأنها قد واكبت بعض الاستنتاجات، كما ورد في بعض التقارير المتضمنة في كتاب «الاعتداءات والنزاعات: موسوعة عبر الحضارات»⁽³³⁾، حيث يصف المدخل للنزاعات العرقية الأشكال المتعددة التي تتخذها

هذه النزاعات (قانونية، دينية، ... ، الخ) والأهداف المختلفة للأطراف المتنازعة (الانفصالية، توحيد الأقاليم التي تتكلم اللغة نفسها... الخ) إضافة إلى الأسباب المعهودة التي تقف وراء تلك النزاعات (القمع الممارس من طرف مهيمن، اقتصاد دولي يفاقم الاستغلال الاقتصادي الموجود حالياً... الخ). ويبدأ القسم الأخير من المدخل بعنوان «إدارة وحل النزاعات العرقية»، بالتقييم الجدّي التالي: يعتقد العديد من الخبراء اليوم أن معظم النزاعات العرقية تعتبر مقاومة بشكل فريد للحلول، وأن من الأجدر للمجتمع الدولي والحكومات الوطنية استثمار مواردهم في محاولة إدارة تلك النزاعات والسيطرة عليها بدلاً من محاولة حلها. وتبين التجارب الحديثة مدى سلامة هذه النصيحة - فبينما تنتج عن جهود المصالحة اتفاقيات رسمية، إلا أنها نادراً ما تؤدي إلى سلام دائم وانسجام، فقد تم تسوية النزاعات العرقية في قبرص وإيرلندا الشمالية والبوسنة وسريلانكا وشمال غرب الهند، من خلال الاتفاقيات ولكن النزاعات سرعان ما عادت واشتعلت مجدداً ولم تتوقف.

ويورد المدخل في الخلاصة لائحة ببعض الأسباب التي تجعل النزاعات العرقية تبدو وكأنها مقاومة للحلول، ومنها: القوة الضارية للتضامن العرقي، وحقيقة أن الرهانات عالية بما يكفي من أجل أن يقتل الإنسان أو يموت في سبيلها، المشاعر الحادة التي تقف في طريق أي مباحثات أو أحكام عاقلة، ندرة الأمثلة الموجودة حول الدول المتعددة الأعراق والتي تعيش بانسجام، إضافة إلى حقيقة أن حلّ مثل تلك النزاعات يبقى مسألة داخلية متعلقة بالدولة المشاركة أو بالجماهير المشاركة فيها، مع بقاء التدخل الدولي محدداً بمسألة الإغاثة وإحلال السلام.

ولكن التقارير القادمة من الميدان تبين أنه وحتى بعد وقوع أشرس المواجهات العرقية وأكثرها دموية، فإن أعضاء مختلف الجماعات العرقية يمكنهم أن يشقوا طريقهم نحو الإصلاح وإعادة بناء الارتباطات الاجتماعية والاقتصادية التي تسمح لهم بالعيش معاً. والتعايش لا يعني فقط العيش جنباً إلى جنب بل ينطوي إضافة إلى بقائك حياً، العيش ضمن سمات الحياة الإنسانية، التي لا تشمل فقط عيشاً ضمن التقاليد

والأعراف المتبعة بل عيشاً يمرّ مع وعبر الأشياء المادية المرتبطة بهذه القيم والأعراف (الماوى، الغذاء، اللباس والفن على سبيل المثال) ولعل الطلاب الذين يدرسون النبض الإصلاحي في العلوم الإنسانية لا يسعهم إلا أن يصابوا بالصدمة أمام حقيقة كون العمل الإصلاحي أحياناً والذي يقوم الناس بتجميعه ضمن بنية تحتية مادية - مثل إعادة تأهيل المدارس أو إصلاح نظام الصرف الصحي - يظهر وكأنه - يجهزهم بطريقة ما للعمل الدقيق المتعلق بإصلاح العلاقات الاجتماعية. على سبيل المثال، يذكر أنيلا أفضالي ولورا كوليتون مشاريع يمكن لإعادة البناء المادي فيها أن تشكل مساراً جيداً باتجاه إعادة البناء النفسي والاجتماعي في المجتمعات الخارجة من النزاعات.

مثل هذه النقلة للمهارات الإصلاحية من بُعد إلى آخر في الحياة الإنسانية - من إصلاح الأشياء المادية إلى إصلاح العلاقات الإنسانية - ليس شيئاً يمكن أخذه كقضية مسلّم بها. ويكمن أحد الأسباب في أنه بينما لا يمكن انتهاك حرمة البنايات حين نحاول إصلاحها (إلا إذا تم التوصل إلى حل وسط فيما يختص بسلامة بنائها)، توجد قيود أخلاقية تحكم محاولات إصلاح الآخرين من أجل تصليح اعوجاجهم رغم إرادتهم أو تحت عنوان طريقة أخرى لعمل الأشياء. كذلك، إن امتلاك ويلي، على سبيل المثال، للمهارات والمعلومات والأحكام التي تؤهله ليصبح ميكانيكي بارع لسيارات Saab ، لا يعني أنه سيكون وسيطاً جيداً في أمور النزاعات الإنسانية، تماماً مثلما لا يعني كونك سياسياً ماهراً أن باستطاعتك أن تكون خياطاً جيداً. ولعل الدرس المستقى من هذا الكفاح من أجل التعايش لا يكمن في أن بإمكان الناس الذين يصلحون الطرقات أن يتوسّطوا في النزاعات، بل إن الناس الذين يمكنهم الشروع في إصلاح الطرقات معاً يمكنهم أن يبدأوا بوضع الأسس لإعادة تجميع علاقاتهم الممزقة (وربما ذلك فقط)، ولكن تصوير الأمر بهذه الطريقة يمكن أن يظلل الحقيقة التي تقول بأن كونك تملك القدرة على جمع الأشياء مع بعضها البعض يتطلب درجة عالية من التفاعل والثقة. وكما يذكرنا أفضالي وكوليتون بأنه ما لم تتفق الأطراف المتنازعة مسبقاً على أن تأمين المياه النظيفة هو أمر له الأولوية، فإن من الصعب أن نتوقع منهم إنجاز إصلاحات الصرف الصحي بشكل جيد. وحتى في

العلاقات الحميمة مثل الزواج، تبقى هناك أسئلة حول ما الذي يحتاج إلى الإصلاح وما الذي لا يحتاج ومن الذي يجب أن يصلح ومن الذي لا يجب، ومن الذي لا يمكنه أو لا يتوجب عليه أن يملك حججاً جاهزة للجدال.

عندما ينضم المتحاربون السابقون إلى إصلاح الأشياء من أجل أن يصبح التعايش ممكناً لكل منهم - أي ترميم المنازل، إعادة بناء المدارس، إصلاح الطرقات، إعادة تركيب أنابيب المياه - لا يحصل الأمر بسبب أنهم قد تحولوا أو أنهم على وشك أن يتحولوا إلى وسطاء في النزاع. ولكن رغبتهم وقدرتهم على القيام بمثل هذا العمل الأساسي والضروري معاً - ليس فقط بتجنب النزاع بل بعدم السماح له أن يمزقهم - تبين أنهم قد بدأوا للتو الكفاح الصعب نحو تحقيق التعايش.

ملاحظات

1. P. Walsh, "Mr. Rhoades's Neighborhood," *Reader's Digest*, Jan. 1995, pp. 62—66.
2. For example, R. Elliot, "Ecology and the Ethics of Environmental Restoration," in R. Attfield and A. Belsey (eds.), *Philosophy and the Natural Environment* (Cambridge: Cambridge University Press, 1994).
3. D. Barry, "The Tool Man Cometh," *Ellsworth American*, June 27, 1997, pp. 9—10.
4. M. Minow, *Between Vengeance and Forgiveness: Facing History After Genocide and Mass Violence* (Boston: Beacon Press, 1998); E. Yamamoto, *Interracial Justice: Conflict and Reconciliation in Post-Civil Rights America* (New York: New York University Press, 1999).
5. J. Webb and B. Houseman, *The You Don't Need a Man to Fix It Book: The Woman's Guide to Confident Home Repair* (New York: Doubleday, 1973).
6. *International Herald Tribune*, Oct. 7, 1996, p. 11.
7. *New York Times*, May 22, 1995, p. A10.
8. *Daily Hampshire Gazette*, May 22, 1995, p. 32.
9. *Wall Street Journal Europe*, Aug. 30—31, 1996, p. 8.
10. A. R. Hochschild, "There's No Place like Work," *New York Times Magazine*, Apr. 20, 1997, p. 55.
11. A. Pollack, "Digital Film Restoration Raises Questions About Fixing Flaws," *New York Times*, Mar. 16, 1998, p. D1.
12. K. Pollitt, "What's Right About Divorce," *New York Times*, June 27, 1997, p. A29.
13. Barry, "Tool Man Cometh," p. 9.
14. R. Macauley, *Pleasure of Ruins* (New York: Walker, 1966).
15. H. Liss and the Loizeaux Family of Controlled Demolition, Inc., *Demolition: The Art of Demolishing, Dismantling, Imploding, Toppling and Razing* (New York: Black Dog and Leventhal, 2000).
16. J. M. Fitch, *Historic Preservation: Curatorial Management of the Built World* (Charlottesville: University Press of Virginia, 1990), p. 46.
17. L. Mumford, *Art and Technics* (New York: Columbia University Press, 1952), p. 42.
18. J. Perlez, "Decay of a 20th Century Relic: What's the Future of Auschwitz?" *New York*

- Times*, Jan. 5, 1994, p. A6.
19. J. Amery, "Resentments," in J. Amery, *At the Mind's Limits: Contemplations by a Survivor of Auschwitz and Its Realities* (New York: Schocken Books, 1986).
20. Barry, "Tool Man Cometh," p. 9.
21. J. Baldwin, *The Fire Next Time* (New York: Dell, 1963), p. 15.
22. D. Harper, *Working Knowledge: Skill and Community in a Small Shop* (Berkeley: University of California Press, 1987).
23. C. Elgin, "Restoration and Work Identity," in C. Elgin, *Between the Absolute and the Arbitrary* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997), p. 105.
24. N. Tavuchis, *Mea Culpa: A Sociology of Apology and Reconciliation* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1991), p. 25.
25. See D. Lerman, "Restoring Justice," *Tikkun*, Sept.-Oct. 1999, pp. 11—13.
26. Tavuchis, *Mea Culpa*, p. 65. Tavuchis doesn't mention it, but here he echoes Aristotle's view that among the moral virtues young people must acquire is learning to be angry at the right people, in the right amount, at the right time, and in the right way.
27. Tavuchis, *Mea Culpa*, p. 2.
28. L. Langer, *Holocaust Testimonies: The Ruins of Memory* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1991); L. Langer, *Preempting the Holocaust* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1998).
29. Langer also finds evidence of the logic of redemption and salvation in some of the written testimonies of survivors, the message of which is belied by the less guarded, less narratively structured and guided accounts that they give orally. Of Jean Amery, for example, he says that "his writing constitutes the reconciliation or the integration whose success oral testimony dramatically disputes." Langer, *Holocaust Testimonies*, p. 91.
30. Langer, *Holocaust Testimonies*, pp. 50, 146.
31. Langer, *Preempting the Holocaust*, p. 72.
32. Langer, *Preempting the Holocaust*, p. 67.
33. D. Levinson, *Aggression and Conflict: A Cross-Cultural Encyclopedia* (Santa Barbara, Calif.: ABC-CLIO, 1994).
34. Levinson, *Aggression and Conflict*, p. 56.

الفصل الثاني عشر

الدين كعامل مساعد وكمعيق للعمل من أجل التعايش بعد الخروج من النزاع

بقلم مارك غوبين

تتسم فترة ما بعد الحرب الباردة باتجاهين متضاربين. الاتجاه الأول يتعلق باندماج اقتصادي وتناغم ثقافي غير مسبوقين، خاصة على يد تلك الثقافة المادية المتعلقة بأشكال الاستثمار الغربي، والإعلام والدعاية وأدوات الترقية الغربية. أما الاتجاه الثاني فيشمل أيضاً تجزئة ثقافية ودينية غير مسبوقة. والناس عبر العالم يتمردون ضد التناغم المادي، ويبحثون عن أصول هويتهم ويحاولون اكتشاف الميزات الفريدة لخلفيتهم والأنظمة الأصولية لمعانيها. هذا العصر ليس عصر النظام العالمي الجديد ولكنه عصر شديد الثقل اجتماعياً، وثقافياً، ونفسياً، في سياق هيمنة الاندماج الاقتصادي على العالم.

العديد من الناس، يتحولون الآن إلى الدين - ولكن ضمن طرق متفرقة. والمتناقض في أمر هذا الزمان أننا نشهد إبداعاً هائلاً في الحياة الدينية في نفس الوقت الذي نشهد فيه انتعاشاً لا مثيل له في الأغاط القديمة للإيمان وللممارسات. فمن ناحية، يشغل الناس في استكشافات جديدة للدين أو للمنظورات العلمانية، باستقلال تام أحياناً عن السلطات الدينية التقليدية وعن العقيدة أو القانون. وينمو هذا الاتجاه مع اختلاط الناس من كل الأديان ببعضهم البعض وخاصة في المراكز العالمية الكبرى، ومع اشتراك النساء بمستويات غير مسبوقة في الحياة الدينية، ومع

سمّاح الدول ذات الفكر المتحرر للأبحاث والتجارب الدينية. إلا أنه وفي نفس الوقت، وكجزء من مواجهة هذه التوجهات، يعبر آخرون عن حماسهم الشديد للممارسات والمعتقدات الدينية التقليدية كطريقة لمعارضة السلطات العلمانية أو الثقافة العلمانية الدولية. ويشمل التوجه الأول للاستكشاف الإبداعي الاتصالات الجارية بين الديانات المتعددة والتعاون الذي لم يحمل التاريخ الإنساني مثيلاً له. وهذا التوجه أيضاً يسهم في تغيير الحياة المعاصرة وخلق ثقافة دولية مشتركة، لذا وفيما تظهر السمة التقسيمية للانتعاش الديني أكثر بروزاً وأحياناً أكثر عنفاً، نجد أن هناك ثورة من الاندماج تجري بهدوء.

لذلك فإن الدين هو أحد أكثر الظواهر البارزة التي من المحتمل أن تتسبب بإحداث عنف هائلة في هذا العصر. ولكن الدين سوف يلعب أيضاً دوراً جوهرياً في تأسيس مجتمع دولي يحمل التزامات ورؤى أخلاقية مشتركة. وقد أعطى الدين، بسعة رؤياه وتعاليمه التي تنطوي على نكران الذات قيادات فذة مثل غاندي، ومارتن لوتر كينغ الابن، والدالاي لاما والقس دزموند توتو، وهي قيادات تركت بدورها تأثيراً جذرياً من دفع المجتمع الدولي باتجاه التزامات أكبر بحقوق الإنسان والرحمة بالنسبة للحياة البشرية وغير البشرية، بغض النظر عن العرق أو المواطنة. وبين الناس الذين يعتبرون أقل شهرة دولياً ولكنهم تركوا تأثيراً ثورياً متساوياً في هذا المضمار، بادشاه خان، الزعيم الإسلامي للبتان الذي لا يؤمن بالعنف، والحاخام إبراهيم جوشوا هيشيل، المشهور منذ فترة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، ودوروثي داي إحدى أبرز دعاة السلام الكاثوليك في القرن العشرين، وغيرهم كثيرون. بكلمات أخرى، ساعد الدين على تهيئة المسرح لوجود المجتمع الأخلاقي الدولي بكامل طاقته والذي قد يمر وقت طويل جداً قبل أن يتحول إلى المادية. ولكن هذا الأمر أصبح الآن وبلا شك أقرب للنضج من قبل قرن. فقد كانت هناك دائماً رؤى دينية متميزة لعالم يعيش في سلام، ولكن لم يحدث أبداً في التاريخ أن كان هناك هذا العدد من الزعماء والمناصرين العاملين ضمن رؤية شاملة، تعددية الثقافات ومؤيدة للدين.

على أن طرق المعالجة المضادة لهذا التوجه، تظهر بشكل مؤلم في أعمال الاغتيالات والتعذيب التي جرت في التاريخ الحديث والإسهامات المالية المدفوعة دينياً على شكل دعم لأنظمة حكم وحشية. فمنذ عام 2001، لا يستطيع أحد أن ينسى مدى قدرة المتشدددين الدينيين على قتل أعداد من المدنيين بشكل غير مسبوق. وقد أثار هؤلاء دهشة العالم أمام إرادتهم الانتحارية في سبيل تحقيق مكاسب في العالم الآخر. الانتحار يعتبر من أكثر الحروقات الأمنية صعوبة، لأنه يستدعي مساءلة كل شخص تقع عليه عينك إضافة إلى تفتيشه ومعرفة ما يحمل معه سواء كان الأمر واقعياً أو صورياً. ويجب أن لا ندع شبكة القاعدة تعمينا عن حقيقة أن تيموثي ماكفيه، الذي فجر المبنى الفيدرالي في أوكلاهوما سيتي، كان تحت تأثير عميق لنوع من التفكير المسيحي المتطرف والغريب عن المجتمع. كذلك كانت الاغتيالات الدينية في السابق تتطلب وقتاً أطول للتنفيذ بسبب وجود تقنية ضعيفة، ولكن تأثيرها الجمعي تاريخياً معروف بمذابحه الرهيبة كالحروب الصليبية والدينية. وفي نفس الوقت، هناك درجة لا يمكن أن نخطئها، من الالتزام الدولي بالقيم المشتركة التي تحملها وتدافع عنها يومياً المئات من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية عبر العالم والتي تلتزم عملياً وقانونياً بالاتفاقات الدولية التي رعتها الأمم المتحدة، ومع أن الأمر قد يكون صعب التصديق، إلا أنه لولا وجود هذا الإجماع العالمي، لكانت الفظائع الوحشية التي ارتكبت في البوسنة وكوسوفو والتبت وبورما أشد بكثير مما كانت عليه. وسوف أذكر هنا الإسهامات المتضاربة للدين ضمن النظام الاجتماعي (أو الفوضى الاجتماعية) في الأمكنة التي يوجد فيها على الأقل بعض الجهود الجماعية المبذولة لتعزيز التعايش بين الأطراف المتعادية.

التعلم من التاريخ

التواضع، الإصغاء الجيد، والطقوس

ظهر التدين المتشدد، كقوة مدمرة ومزعزعة للاستقرار في التاريخ البشري منذ أوائل مراحل ظهور الأديان التوحيدية. فالديانات التي تقوم على أسس التوحيد.

وهي اليهودية والمسيحية والإسلام تصر على قدسية ما ورد في «التوراة» أو الإنجيل اليهود، الذي يَبين أن إبادة بعض الأمم الوثنية ليس أمراً مسموحاً فحسب بل هو في الحقيقة أمر ملزم، وسواء حدثت مذابح حقيقية عندما دخل الإسرائيليون أرض كنعان أم لم تحدث، فإن الأمر يبقى صعب التحقق ولكن مثل هذا النص السابق للقتل الجماعي أفسح المجال خلال القرون اللاحقة لإبادة سكان البلاد الأصليين، الذين يؤمنون بتعدد الآلهة حيثما وجدوا في هذا العالم. وهو الإرث المحزن الذي حملته الانتصارات المسيحية في أوروبا وأفريقيا والأمريكتين. إذ إن اللاهوت كان يُثار دائماً في اللحظات الجوهرية من أجل تبرير المذابح. ويمر الأمر دون ذكر أن الملايين من المؤمنين يشمئزون بشدة ممن هذه الممارسات، إلا أنه وبشكل عام، كانت المراتب الكهنوتية المنظمة تصمت أمامها أو تتواطأ معها. فمنذ عهد الصليبيين في القرون الوسطى وحتى عهد القرارات الأميركية الداعية إلى تنصير الفلبين مع بداية القرن العشرين، كانت النتائج دائماً هي نفسها: مصرع مئات الآلاف من الأبرياء الذين سقطوا ضحية هذه النظم اللاهوتية المشؤومة.

أما الإسلام فقد بنى نجاحه على الفتوحات واستمرت هذه الفتوحات بعد وفاة النبي محمد، وكانت النتيجة أقل دموية بالمقارنة ولكنها ظلت نتائج لا يمكن احتمالها ضمن معايير الحقوق المدنية المعاصرة خاصة بالنسبة للوثنيين. وقد مرّت على الوضع الإسلامي فترات من التشدد على يد متطرفين تسببوا في مصرع العديد من غير المؤمنين، كما ظهرت أنماط معيارية في التعامل مع الأوثان أو الذين يعبدون عدة آلهة من خلال تدمير دياناتهم واستعبادهم وقد بقيت هذه الأنماط مستمرة حتى يومنا هذا (في السودان على سبيل المثال).

وقد حملت الأديان الشرقية والمحلية معها مشاكل ونتائج مشابهة. فالديانات المحلية التي انطلقت من أفريقيا والتي ما زالت موجودة فيها كانت تستخدم دائماً قوى السحر من أجل تدمير أعدائها، بينما امتدت الحروب وأعمال العنف المنبثقة عن

مبادئ ديانات التاو والبوذية كما هو معروف من اليابان إلى سريلانكا وخاصة خلال القرن العشرين.

كان للدين دور هام يلعبه في تعبئة الحركات السياسية والعرقية الفاشية الجديدة في جنوب أفريقيا والبوسنة ورواندا. وفي كل من الحالات، كان التواطؤ من قبل الزعامات والمؤسسات الدينية أساسياً في نجاح الاضطهاد. كذلك وفي أي من الأوقات التي اقترب فيها الإسرائيليون والعرب في الربع الأخير من القرن العشرين، لتحقيق الحلول، كان المتطرفون الدينيون يتولون اغتيال زعماء كبار بمن فيهم أنور السادات وإسحاق رابين ويقتلون المئات بطرق وحشية، متسببين في إيجاد ظروف سياسية عطلت جميع جهود السلام، وتتم عمليات قتل اليهود في معظمها على يد متطرفين دينيين ممولين جيداً بينما في الطرف المقابل يشكل المستوطنون المتدينون وأنصارهم العقائديون في الحكومة الإسرائيلية العمود الفقري للمستوطنات التي تُقام في الضفة الغربية.

ومع ذلك، فإن من الخطأ تجاهل الدين كقوة تعمل على المحبة والتعايش بين الفئات المختلفة. فقط العلمانيون الموغلون في علمانيتهم، يفصلون بين الدليل الرهيب للتأثيرات السلبية للدين وبين الدليل المساوي في قوته والذي يظهر أن الإبداع الخلاق للعباقرة الدينيين من عاموس إلى أشعيا إلى المسيح إلى رومي وغوتاما سيدهارتا قد أنقذ ملايين الناس من أسوأ المصائر، وبهذا مهّد هؤلاء العباقرة لعالم أكثر سلاماً مما كان سيكون عليه. وإضافة إلى خلق عقيدة تولّد السلام، قدّم الإلهام الديني إلى العالم سياسيين عباقرة مثل غاندي وكنغ والدالاي لاما الذين أنقذوا مئات الآلاف إن لم يكن الملايين، عبر قيادة أنصارهم نحو مقاومة لاعنفية وطرق بناءة من أجل إحقاق العدل والسلام.

ما هي الأسس المعرفية والعاطفية التي بُنيت عليها هذه الأرواح المتدينة؟ وما هي المعتقدات والممارسات والنظم العقلية التي تنفخ الحياة في شجاعتهم الفذة وإبداعاتهم؟ وكيف يمكن استخدام هذه السمات في العمل التعائشي؟ وبينما أنا

استكشف هذا الموضوع بشكل أكبر، عثرت على سلسلة من المعتقدات والممارسات التي تعتبر ثانوية في طبيعتها، إضافة إلى عادات ذهنية وعاطفية لإطلاق أنماط من المسلكيات بين الناس، ومثل هذه المعتقدات والعادات يمكن أن تكون ذات نفع للفاعلين فوق الساحة الدينية وغير الدينية على السواء.

وعبر الديانات المختلفة، طور الزعماء العظام معتقداتهم فيما يتعلق بجميع نواحي الحياة الحسية، وبجرمة كل مخلوق بشري، وبإمكانية تطور الإنسان وتحوله نحو الأفضل إضافة إلى توبته. وتشمل هذه الممارسات سلسلة من الفرضيات والتركيزات الذهنية التي أفضت إلى اعتناق عادات التراحم والسلم والعدالة، التسامح والاعتذار والحداد على الأموات كشيء مقدس. وأخيراً، يتفهم صناع السلام من المتدينين مدى قوة وتأثير القصة والأساطير وقبل كل شيء، الطقوس كعمل تغيير.

وعلى الرغم من وجود مثل هذه الشخصيات الدينية الفذة، سواء في الماضي أو في الحاضر، فإن الحقيقة هي أننا نواجه بعض الظروف غير المسبوقة من حيث بروز ملايين الناس المتدينين المتنافسين وسط عالم مزدحم ومضطرب، بحيث يصبح السؤال هنا: كيف نأخذ الأفضل من المعتقدات والممارسات الدينية ومن ثم نطبقها على مستويات غير مسبوقة من التفاعل؟ هنا نكشف كيف أن مثقفي العالم، الذين وقفوا على مدى قرون طويلة في مقدمة الاستكشافات الشجاعة بين الأديان قد كانوا سبباً في إحداث ضرر هائل. فقد ركّز هؤلاء على مهاراتهم وليس على مهارات الآخرين وتجاهلوا أهمية المهارات التي كانوا يفتقرون إليها، كما شددوا على الأفكار والأعمال والحوارات المجردة للاهوت، وحتى على الدراسات التي كانت تقارن الأساطير، دون أن يولوا أي اهتمام خاص للعنصر الأهم في التعايش: وهو العلاقات واللحمة العاطفية التي تشكل الأساس المتين لكل التفاعلات الأخلاقية. ما نحن بحاجة إليه دولياً، ليس الحوار والنقاش فقط بل بناء العلاقات التي تقف جزئياً على أسس النقاش والحوار الثقافي. ولعل الإيماءات والأشكال التي تحمل أصداً دينية، تعتبر

أساسية في بناء العلاقات وسط عالم تغمره النزاعات بين الفئات المختلفة المصطفة وراء هويتها الدينية.

وتعتمد العلاقات على إيماءات الشرف، والتفهم المشترك للمواطنة، وحسن الضيافة، والكرم، وتعابير الأسف والدفاع المشترك ضد المعاناة غير الضرورية. كل هذه الصفات الضرورية لبناء العلاقات يمكن أن بل يجب أن تركز على مصادر دينية، خاصة وأن المتشددون سوف يحضرون معهم مصادرهم وتفسيراتهم الدينية الخاصة من أجل إنكار أي إمكانية للسماح بإقامة علاقات مبنية على الاحترام والمساواة.

يمكن للزعماء الدينيين والأخلاقين، لدى جميع الأطراف، لعب دور جوهري في إطلاق مثل تلك العلاقات، ولا يجب أن يسمح للزعماء الطغاة أو المتخلفين أو ذوي المصالح الذاتية أن يخنقوا العملية السلمية أو أن يهدموها. ويتوجب على المبادئ الخلاقة لحل النزاعات بما فيها تلك المدعومة دينياً أن تعمل معاً ولكن عليها أيضاً أن تراوغ ذلك النوع من الزعامات السطحية التي تعتبر جزءاً من المشكلة.

هناك صفة تعتبر الأكثر أهمية من غيرها بالنسبة لصانعي السلام، وهذه الصفة هي التواضع. والقدرة على الإصغاء للآخرين في صمت ينبع من تهذيب النفس على التواضع. ويحضرني هنا ذلك اللقاء الحار الذي يلقاه المعلمون البوذيون عندما يأتون إلى إسرائيل. وكم هو غريب أن يلقى هؤلاء الذين يؤمنون بألهة عدة مثل هذا الاستقبال الحار، خاصة من قبل الشباب الإسرائيلي. ولعل الشباب يساعدوننا دائماً على رؤية ما تفتقر إليه حضارة ما وما هي نقاط الضعف فيها. فالشباب في العادة لا يضطرون إلى اتباع أية أنماط اقتصادية وسياسية معينة بحيث يشكلون مقياساً للأخطاء الفاجعة في الثقافة المهيمنة. ويمارس هؤلاء المعلمون البوذيون الصمت، ويطلقون النكات على أنفسهم بطرق لا يمكن للمراتب الكهنوتية في الأديان التوحيدية أن تفكر بها، فهؤلاء المعلمون يتحدثون بشكل متكرر حول التواضع والتراحم بين كل المخلوقات الحية. كما يجذب هؤلاء الأساتذة الشباب الإسرائيلي المستاء من الأوضاع

بحثاً عن تعزية روحية لما يفتقده العديد من الناس في حياتهم وسط تلك المنطقة. ونادراً ما يشهد الشباب العرب واليهود الذين يعيشون في هذه الدولة وسط أجواء متوترة من الاحرب واللاسلم، تلك اللطافة والإنسانية واللاعنفية التي يعرضها هؤلاء المعلمون البوذيون العظام.

ويبدو واضحاً من وجهة النظر الدينية، أن سمات التواضع والصمت والحكمة المتمثلة في الإصغاء المتسم بالرحمة، ترد على ما كان يعتبر خطأ في منطقة النزاع، ولعل من السخرية أن نجد أن هذه الصفات كان لها وجود سابق وواسع في أدبيات التوحيد سواء في التوصيات التي وضعتها هذه الأدبيات للمسلكتيات الأخلاقية أو إضافتها إلى التجربة الدينية العميقة⁽²⁾. ويستطيع المسلمون واليهود والمسيحيون أن يجدوا داخل الأدبيات التوراتية والقرآنية دليلاً على أن التواضع صفة إنسانية محبة أمام الله كما أنه عمل إيماني جوهري⁽³⁾. ومثل هذه الصفة تعتبر في الديانة اليهودية صفة إلهية يتوجب تقليدها⁽⁴⁾. فقد اعتبر النبي موسى، في الديانات الإبراهيمية، أكثر رجالات الدنيا تواضعاً⁽⁵⁾.

قد لا يبدو الصمت أمراً مركزياً في الديانتين الإسلامية واليهودية كما يظهر في الديانة البوذية، على الأقل عندما يتعلق الأمر بالصلاة، ولكن من أين يمكن للأنبياء والأبطال الموحدين أن يتلقوا حكمتهم سوى عبر الإصغاء الصامت في الصحارى والبراري؟

ومع وجود التواضع، والصمت والإصغاء، يظهر هناك تحالف سعيد لمختلف التقاليد الدينية إضافة إلى ممارسة مسبقة لحل النزاعات. ولعل أفضل صنّاع السلام الذين تسنى لي مراقبتهم خلال عملهم - وأفضل صنّاع التغيير الاجتماعي بشكل عام هم الأشخاص الذين يتفهمون الصمت والذين يثمنون القدرة على تنظيم تطور العلاقات الإنسانية دون الهيمنة عليها أو مواجهتها. ومثل هؤلاء الأشخاص لا يخافون من الحوار العلني بل يرحّبون به ولكنهم لا يرحّبون بالإكثار منه لمصلحته. كما أنهم لا ينظرون إلى كل حوار على أنه منافسة بين رابح وخاسر ولا يخطئون في فهم التقدم والنجاح العام في مساعيهم وبين الحاجة إلى الظهور بمظهر المنتصر في كل

مواجهة أو حوار، حتى ضمن مساعيهم السلمية. ويتطلب هذا الأمر انضباطاً شخصياً كبيراً، ونظرة مطوّلة للزمن وللنتائج، إضافة إلى درجة عالية من السلام الشخصي الداخلي. أيضاً يتطلب الأمر شعوراً عميقاً بالصبر وثقة أساسية في الإنسانية وفي العالم ينظر إليها عبر الزمن، مع محبة حتى للناس الذين يخطئون.

ونوع الصمت الذي يبني العلاقات، ليس في الحقيقة صمتاً كاملاً. فالصمت التام للغرباء، حتى ضمن حدود الاحترام، قد يثير الشك أو القلق لما قد يقف خلفه من إحساس بالازدراء مثلما يقف الحقد خلف الابتسامة. ولعل الإصغاء النشط والمتعاطف يتطلب طرح أسئلة حاذقة تشير إلى الطرف الآخر أكثر من مجرد الصمت باحترام.

العديد من الناس الذين أعرفهم من بين محبي السلام لم يقوموا بإدخال هذه القيم بما يكفي في شخصيتهم وبذا لم ينجحوا في أن يكونوا صنّاع سلام حقيقيين رغم نواياهم الحسنة. ويمكن لعملية استحضار وغرس هذه القيم وسائر وجهات النظر الدولية أن تستفيد من الدمج بين القيم الروحية والتدريب على حل النزاعات. وحتى الآن، انصبّ معظم التركيز في حل النزاعات على نسخ العملية لاستخدامها في جميع السياقات وكان عملية صنع السلام هي عملية تجميع قطع سيارة في شركة جنرال موتورز بحيث يتم فكّ قطعها وشحنها إلى جميع أنحاء العالم ومن ثم إعادة تجميعها بغض النظر عن الظروف. مثل هذه المقاربة لن تكون غير فاعلة فحسب، بل يمكن اعتبارها همجية لأنها تتجاهل تماماً السياق الحضاري. ولعل من الأفضل توفير وسائل لتشجيع تطوير صنّاع السلام العاملين ضمن كل ثقافة وكل دين⁽⁶⁾ واستخراج شخصية صانع السلام الذي يلقي احتراماً من قبل جميع التقاليد الدينية. إن شخصية صانع السلام تلقى الاهتمام الأساسي في الأدبيات الدينية ويجب أن يتم تطبيقها على نفس المنوال في مسائل حل النزاعات النظرية منها والعملية.

وأخيراً، تتشابك سمة التواضع بالضرورة - كما تتشابك العديد من الإيماءات الأخلاقية والعاطفية - مع هبة الكرامة والشرف، ويتوق البشر، وخاصة الذين عانوا

منهم من الإذلال والأذى، إلى الشعور بكرامتهم وإلى أن يكون صوتهم مسموعاً ومفهوماً تماماً مثلما يحتاجون إلى تنفس الهواء وشرب الماء. وفي خضم اندفاعنا نحو إجراء مفاوضات تتناول النواحي الجغرافية والاقتصادية من النزاع، نتناسى باستمرار هذه الحاجة الأساسية. ويمثل مشروع ليا غرين Leah Green حول الإصغاء المتعاطف، نوعاً من المأسسة الواعية للإصغاء كأحد أسس صنع السلام المندمج بالتعاطف، وقد تخصص المشروع في جلب مجموعات إلى إسرائيل للإصغاء بتعاطف إلى كامل طيف الحياة السياسية والدينية للفلسطينيين واليهود⁽⁷⁾. وقد أثبت هذا الإصغاء قدرة على تغيير تحويل العديد من المشاركين، ولعل من الواجب أن يتم التوسع في دراسته.

وتشمل بعض الأمثلة الإضافية حول الإبداع في صنع السلام وبناء العلاقات، دراسة مشتركة للنصوص المقدسة في القدس عبر خطوط الأعداء. ولم تصبح هذه الدراسة إيماءة للاحترام والمصالحة فحسب بل أساساً أيضاً لبناء العلاقات، والحداد المشترك على الأموات، وبدايات بناءة. وقد شكّلت مسألة إعادة بناء المواقع الدينية المهتمة جزءاً هاماً لعملية المصالحة في البوسنة. وأثبتت عمليات ترميم وإصلاح المقابر التي تهدمت أو تعرضت للانتهاك، بأنها على درجة عالية من الأهمية، وكذلك الزيارات التفقدية التي كانت تتم لمواقع المجازر، والتي ترافقت مع إدراك الكلمة والعمل للألم الذي يعانيه الطرف الآخر. وفي الحقيقة، فقد تمت معظم أعمال المصالحة الناجحة بين اليهودية والمسيحية خلال الثلاثين سنة السابقة في تلك المواقع.

مثل هذه الأمثلة قد يصعب تصوّرها وسط حرارة النزاع، إلا أن ما حصل في القدس تماماً بعد يومين من قيام إسلاميين متطرفين بتفجير انتحاري قضى على حياة العشرات من المراهقين اليهود، من مشاركة لأعياد رمضان والهانوكا من قبل شخصيات دينية رفيعة ظلّت متمسكة ولو بخيط رفيع بعلاقاتها وبإنسانيتها مع بعضها البعض، يعتبر أمراً رائعاً. وقد شهدت الولايات المتحدة وكندا والهند مسيرات

استخدمت لأغراض مخالفة لتلك التي استخدمت لها في إيرلندا. والمسيرات تعتبر عملاً مقدساً سواء في الحرب أم في السلم. وتشكل المسيرات المشتركة وسائل حيوية ومتواصلة للمصالحة، فمن مسيرات ماها غوزاناندا إلى غاندي إلى المسيرات التي تتبعت طرق العبيد في ريتشموند بولاية فرجينيا ومسيرات أعضاء الكونغرس من السود والبيض التي تتبعت المسيرات الحياتية لمشاة الحرية عبر الجنوب في الولايات المتحدة. كل تلك المسيرات شكلت أحداثاً روحية عميقة، وطقوساً امتلكت قوة هائلة للتغيير بالنسبة للذين شاركوا فيها أو شاهدوها.

كما شكلت الصلوات أساساً جوهرياً لبعض الجهود التي بذلت من أجل تثبيت المفاوضات الصعبة في أميركا اللاتينية. وعملت كوسيلة لتوسيع المجال والحضور الأخلاقي وسط مساومات شاقة، وكانت بمثابة واحة من الرؤيا ضمن مشهد متوقع وضروري من المعاناة والجراح. وبشكل متزايد بدأت المؤسسات الثقافية العلمية، مثل مؤسسة آدم في إسرائيل⁽⁸⁾، تدرك أهمية تغطية ثقافتها التعليمية الموجهة نحو تعليم الديمقراطية وحقوق الإنسان على أسس دينية وحضارية تستحضر النواحي الروحية للشباب الذين يدرسون لديها. هذه فقط بضعة أمثلة. ونحن بانتظار توثيق كامل وسرد صحيح لهذه القصة العالمية.

والمثل الأخير الذي سأقدمه هو مثل قريب إلى قلبي. وهو جهد يُبذل من قبل شيوخ الدين والحاخامات في فلسطين وإسرائيل من أجل وضع معاهدة سلام دينية، تشكل رمزاً للسلام ونموذجاً لوقف إطلاق النار⁽⁹⁾ أو الهدنة وهي تعبير إسلامي له تاريخه في الشرق الأوسط من حيث وجود إشارة فيه إلى إمكانية التعايش. والهدنة هي موضوع يثير نقاشاً حاداً لأن الهدنة الدينية تحمل في مضمونها وقفاً مؤقتاً للعداءات وليس سلاماً حقيقياً. وقد ساد الاعتقاد بين من عمل منا على وضع مثل هذه الاتفاقيات الدينية بقدرة الرمزية الدينية على خوض فرض توقف مؤقت للعنف والكراهية بشكل يكفي لتوليد إيماءات رمزية أخرى وتحقيق تقدم أوسع في القضايا

الصعبة. إضافة إلى أنه يعطي دفعاَ للدين كمصدر للعلاج وليس للكرهية، يمكن تحقيقه ببذل جهود أوسع. والأهم من ذلك كله أنه يطلق صوت الزعماء الدينيين الذي تعرضوا للتهديد والإسكات من قبل المتطرفين المدعومين مالياً بشكل جيد من قبل الزعماء المستبدين المنتشرين في الشرق الأوسط.

لقد أضعنا الكثير من الجهود على مدى زمن طويل، والتقينا العديد من الدبلوماسيين ما استطعنا، وعرضنا طريق الحكمة هذا على السياسيين والدبلوماسيين المتمرسين وقد اقتنع العديد منهم ولكنهم التزموا الصمت. استطعنا الحصول على دعم مبدئي عبر رسالة تلقيناها من رئيس الولايات المتحدة. وقابلنا الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في عدة مناسبات خرجنا منها بنتائج رائعة. ومهما بدا الرئيس عرفات متردداً ومزدوج المواقف في مشاركته للسلام إلا أننا شعرنا أن مجرد الحصول على موافقة كبار الزعماء قد تفتح أمامنا إمكانيات جديدة. وقد فعلت. ومهما كانت أهمية الزعماء يبقى هدف العمل هو تطوير تصلبهم وعنادهم والتقليل من أهمية حضورهم، عبر المراحل التاريخية.

ورغم الشكوك التلقائية للجميع، إلا أننا استطعنا الآن الوصول إلى وضع، عبر فيه رجال أعمال عرب مرموقين، وأعضاء البرلمان الإسرائيلي، وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، والمدعي العام في إسرائيل والرئيس الإسرائيلي، علناً عن اهتمامهم بالرموز الثقافية والدينية للمصالحة وعن اهتمامهم الخاص أيضاً بشأن الهدنة. وهذا الأمر يعتبر في منتهى الروعة وخاصة وأنه يحدث في خضم الانتفاضة ومباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001.

وقد بينا في جدالنا أن مثل تلك الإيماءات لا تشكل في عملها محاولة للحلول محل التعاون الأمني وإجراءات مكافحة الإرهاب، ولكن لا عمل لإجراءات مكافحة الإرهاب في محاولة تشكيل بديل كوسيلة لتغيير الشيء الوحيد الذي يطيل أمد الحروب وهو الخوف الذي يتولد من الكراهية والحقد. فهذا الأمر يتطلب وجود ثقة وتسامح وغيرها من كنوز العقل البشري التي لا يستطيع أي درب سوى درب الطقوس والثقافة أن توفرها.

دعم التعايش من خلال العدسة الدينية

في هذا الجزء من الفصل، سوف أقوم بإيضاح سلسلة من الاقتراحات لكل من يريد العمل على تعزيز التعايش بين الفئات المتنازعة، حيث يلعب الدين دوراً في النزاع أو حيث يمكن للمصادر الدينية المساعدة على بناء السلام.

1- إدراك التناقض الموجود بين الحق الديني والمحبة الدينية، وبين قيم العنف والقيم الاجتماعية، ومواجهة مضامينها: الخطوة الأكثر أهمية هنا هي تجنب الأفكار الساذجة حول الدين والتي تعتبره ذهنياً في موضع إيجابي أو سلبي بصورة مطلقة فيما يتعلق بالتعايش. إذ إن هناك دائماً مصالح سياسية تعمل من أجل تسفيه الدين أو تكريمه مثل محاولات الرئيس بوش الحالية للنظر إلى الإسلام فقط من خلال نصوص جيدة. ولكن بالنسبة لاستراتيجي التعايش، فإن من الأساسي فحص وفهم كيفية قيام كل دين منخرط في النزاع بتعزيز المساواة بين القيم. ولعل من الأسباب الرئيسية التي تكسب هذا الأمر أهميته هو أن الفئات المتناحرة تعلم تماماً ما هو الأسوأ وما هو الأفضل في دياناتها وتستخدم كلاً منها لتعزيز حركة النزاع «بيننا وبينهم» على أساس أن كلاً منها هو الضحية التي تقف مع الحق بينما الطرف الآخر هو المعتدي. وهم يعلمون متى يقودون عجلة الدين بهدوء ومتى يغطون على إسهامات زعمائهم الدينيين في تأجيج النزاع. ومثل هذا الأمر لن يساعد على تسوية الأمور. فمن الضروري أن ندرك تماماً كلاً من الإسهامات الإيجابية والسلبية في النزاع ومن المهم أن نشرك الدين بطريقة يمكن للمراقبين الذين يلزمهم الشك أن يصدقوها.

2- كبح جماح الأضرار والأحقاد التي تنبعث من نصوص وتقاليد الديانات المنظمة، والتي يطلقها الزعماء الدينيون وممثلو الأديان: كيف يمكن للمرء احتواء الضرر الناتج عن الديانات المنظمة ضمن سياق الحرب؟ من خلال إعلان الاستنكار لنشاطات بعضهم خلال الحرب، خاصة حين يستخدمون رموزاً أو تقاليد أو نصوصاً دينية في معرض تبريرهم أو ارتكابهم للمذابح. كل استخدام للدين في الأعمال الوحشية يجب أن يرد عليه بشكل تفسيري وبنفس الطريقة.

والزعماء الدينيون أو ممثلوهم الذين نشطوا خلال الحرب، يجب أن يشجعوا أو يجبروا على استنكار مثل هذه الاستخدامات للدين. كما أن عليهم أن ينبذوا وإذا أمكن أن يتبرأوا من مرتكبي الجرائم باسم الدين.

وإذا لم يستطع هؤلاء الزعماء الاستنكار أو يرفضوا ذلك بناءً على تفسيرات دينية مسبقة، فإن من المهم عندئذ تشجيع ظهور زعماء بديلين أو أفراد يملكون الشجاعة الكافية لإعلان ذلك الاستنكار. ولكن مثل هذه الإنجازات لا يمكن تحقيقها بنجاح عند وجود استراتيجيات طرف ثالث تعمل على إثارة ردات فعل مثل هذه بشكل ثنائي أو متعاقب أو في وقت واحد. فردّات الفعل هذه يجب أن تتم من خلال الاعتراف بالأذى الذي وقع ومن خلال الاعتذار. وهذا الأمر قد يستغرق سنوات، ولكن الجهود يجب أن تبدأ بأسرع وقت ممكن وعلى مستوى محدود.

3- تفهم تناقضات التفسيرات المختلفة للنصوص الدينية باختلاف الزمان والمكان. وتفهم الحرب الدائرة ضمن كل ديانة سواء بالطريقة التقليدية أم بالمفهوم المعاصر: إذا تعمق المرء في فهم التفسيرات المختلفة للتقاليد والحرب داخل المجتمعات حول اختيارات قيمها ومبادئها، يصبح في وضع أفضل يؤهله تعزيز قدرة المنخرطين في المعركة. إلى الجانب الاجتماعي في التقاليد الدينية من المهم أيضاً معرفة موضوع الحوار إضافة إلى معرفة المحاورين لأنه في حينها يصبح الطرف الثالث المتدخل في مسألة حل النزاعات أو التعايش في موقف أقوى يؤهله لوضع استراتيجية سلام لائقة تتناسب بشكل جيد مع طريقة كل مجتمع في تحديد خياراته الأخلاقية والروحية.

4- العثور على صنّاع السلام وتقوية موقفهم داخل المجتمعات وفيما بينها: تقوية موقف صنّاع السلام يعني دعمهم مادياً وروحياً كما يعني منحهم ما يحتاجونه للاستمرار. فهم في الجزء الأكبر يستطيعون تفسير احتياجاتهم في سبيل أن يصبحوا أكثر تأثيراً وفعالية. ولكن توجد حالات يكون فيها صنّاع السلام هؤلاء بعيدين عن موقع التأثير بحيث لا يقدمون بالضرورة أي خبرة في مجال التأثير الاجتماعي. وعلينا

أن نبقي في حسابنا أن وسط كل مجموعة مؤسسية دينية، يوجد صنّاع سلام ينسحبون من المجموعة ويكافحون من الخارج بينما يبقى آخرون ليكافحوا من الداخل. ويتوجب على آليات الدعم المقدمة لصنّاع السلام الدينيين أن تكون جاهزة لدى الطرف الثالث من أجل استخدامها عند التدخل. مثل هذا الأمر يشكل صعوبة تاريخية أمام صنّاع السلام الذين يميلون إلى العمل وحيدين مثلهم مثل أي مجموعة داخلية. لذا يتوجب على الطرف الثالث عدم السماح للانقسامات الناشئة عن أجنحة يمينية أو فئات مؤيدة للعنف ضد السلام أن تخندق نفسها في المجتمعات الدينية بل يجب أن تبقى العملية دائماً مرنة وخلّاقة وقادرة على توسيع قاعدة الاتصالات والإبداعات.

5- بناء تحالفات قائمة على تفسيرات دينية جديدة ورموز أخرى من أجل دعم التعايش: هناك احتمالات أكثر على المدى الطويل لعمل صنّاع السلام المحليين، كان تنبثق تحالفات عبر الأديان لتدعم التفسيرات والتأويلات والرموز الجديدة للتعايش. وكلما تنوعت أعداد اللاعبين ضمن أي مجموعة دينية كلما واجهت هذه المجموعة أعداداً متزايدة من اللاعبين لدى الطرف الآخر. فالتحررون سيجدون متحررين والمحافظون سيجدون محافظين، ومن وسط هذا التحالف الأوسع لهؤلاء الذين التزموا بالتعايش، سوف يأتي النصر بطيئاً وثابتاً ضد الذين التزموا بالعنف.

6- التركيز على الأفعال بدل النقاشات والأقوال وجعل هذه النقاشات ملازمة لنظام من الأفعال الصحيحة المتعلقة بالجانبين أو متفاعلة معها: هناك مبالغة في تقدير الحوار. قد يشكل الحوار أرضية جيدة للزعماء من أجل عرض مدى نفوذهم وأهميتهم كسياسيين، ولكنه غالباً ما يطلق الشكوك وخاصة عندما يأتي مبكراً. والمحرك الجوهرى للدين والحرب هو الغضب الجماهيري الذي لا يمكن إيقافه بسدادة مياه. صحيح أن الزعماء يشكلون رموزاً أساسية للتغيير الاجتماعي، وصحيح أن تعزيز علاقاتهم ببعضهم البعض هو أمر جوهري، ولكن علينا أن لا نبالغ في تقدير مدى إسهام الحوار في هذا الأمر. فالجماهير تفهم، بحكمتها الخاصة، أن الدليل

للمصالحة والندم والاعتراف موجود في عالم الأفعال وليس في بلاغة الخطابات السياسية المتضاربة.

7- إدراك واستخدام التفاعل بين حقائق الاقتصاد وعلم النفس وقوة العلاقات والعمل العسكري، في موازنة الاتجاهات الدينية من أجل تنسيق الجهود العلمانية والدينية بشكل أكثر فعالية لخدمة السلام والأمن والتنمية.

تواجه الجهود المبذولة على مستوى التعايش الديني معوقات من قبل الانقسامات البيروقراطية والأفكار الضعيفة التنسيق بخصوص طبيعة النزاع. وتماماً مثلما هي الأفعال ضرورية لكسب الثقة الدينية، كذلك تقف التنمية وإزاحة الفقر في صلب حل النزاع الجذوي. وهذان المنظوران يجب أن يتم دمجهما على شكل برامج خلاقة ونشاطات مشتركة تخطط لها المجتمعات المتنازعة بمساعدة آخرين. كذلك يتوجب أن تعمل آليات راب الصدع بين الأديان وإنهاض النفوس جنباً إلى جنب. ويجب أن يدرك كل منها المقاربات الخاصة بالآخر ويحاول أن يعمل بشكل متواز ومتعاون. وكذلك هي الحال مع الشؤون الأمنية. وقضايا السلامة العامة والجرائم والعدالة يجب أن توظف ضمن القيم الدينية حيثما أمكن. ومثل هذا الاقتراح لا يعني تسليم النظام العام للسلطة الدينية. ففي نهاية الأمر، لا يمكن إحلال السلام عندما تترك مجموعة دينية أو غيرها لتسيطر على المجالات العسكرية أو القضائية أو العامة. ومعظم أتباع الديانات في جميع أنحاء العالم أصبحوا يدركون أن الدين يبقى في أفضل حالاته عندما لا يكون مسيطراً على مجال دنيوي، وتعتمد الديمقراطية وحقوق الإنسان على هذا المبدأ. أما وقد ذكرنا هذا، فلا نجد سبباً يمنع أن يتم تأطير الأشكال التحررية للنظام الاجتماعي، القضاء والشرطة والديمقراطية، بشكل تفسيري ديني ضمن الطرق الدينية. فهناك العديد من المناصرين من جميع أنحاء العالم ينخرطون لتحقيق هذه العملية - وبطرق متعمقة - ولا يجب النظر إلى هذا التحالف من المجتمع المدني كعدو للدين، بل يجب دعم هذه العملية بالأموال بشكل مكثف في جميع أنحاء العالم. فنحن لسنا منخرطين الآن في حرب بين الأديان بل في حرب داخل الأديان

والحضارات حول مستقبل الحريات المدنية وعلى الأخص حرية المرأة. ولدي انطباع بأن معظم أتباع الديانات يرغبون في الديمقراطية، والحقوق المدنية ولكن ليس باعتبارها وسيلة لسحق هويتهم وحضارتهم، علينا أن نعمل بشكل أكبر على جعل هذه القضية أكثر تعاطفاً بإيجاد أنظمة اجتماعية صديقة للثقافات والأديان. كما نريد من المؤسسات والشركات الدولية وممثلي المجتمع الرأسمالي أن يصبحوا مصدر دعم لهذا الكفاح وليس عائقاً له.

8- مواجهة والتركيز على القدرة النفسية الهائلة للدين من أجل تحريك تغييرات الأمزجة. واستخدام إيماءات الاعتراف والاعتذار والندم لتحقيق المصالحة مع بقاء الجاهزية متوفرة لمحاربة عامل الحقن الناشئ عن تبريرات أخلاقية: يستطيع الدين أن يطلق رموزاً قوية ولا عقلانية للكراهية مثل الحرمان، وتهم القذف، والتأمر أو اكتشاف الشياطين. ويمكن لهذه الرموز أن تنطلق وسط أجواء مشحونة تفسح المجال لفئة عديمة الضمير تبحث عن سلطة لكي تثير وتحقق مكاسب من الغضب الديني الرمزي. لذا يجب أن تكون بدائل الرموز الدينية، والعلاجات المتحررة جاهزة وتشمل هذه البدائل الاحتفالات العلنية والمصورة لمناسبات تجمع بين الأديان أو إعادة ترميم موقع مقدس كان قد تعرض للتدنيس أو للتدمير.

9- استكشاف واستخدام قوة الرموز للتفرقة والتوحيد والمصالحة: الخطر الأكبر الذي نواجهه في الدين اليوم هو قدرته الهائلة على تحريك غضب أعداد كبيرة من الناس. ولعل رجال الدين غير المسؤولين لا يستطيعون مقاومة استثمار مثل هذه القوة لمحاربة الأنظمة الدولية التي يرون أنهم لا يستطيعون التعايش معها. وأمام هذا الضعف في الرؤيا والبصيرة، لم يستطع رجال الدين هؤلاء أن يصلوا إلى الاستنتاجات التي توصل إليها الملايين من ذوي المراتب الدينية الأخرى وهي أن الدين يمكنه الازدهار حتى بوجود الكوكاكولا و MTV والحرية المطلقة للاختيار من قبل الرجال والنساء. ولكن الغضب العائم لملايين الناس ينتظر، تماماً مثل ثمرة ناضجة، الأفراد والمؤسسات المتعطشة للنفوذ والسيطرة لكي يطلقوه ويستولوا عليه. بعد ذلك يأتي

أصحاب النظريات الاجتماعية الأخرى والزعماء الفاشيون والإرهابيون كمنفس عظيم لهذا الغضب. وقد كان هذا الأمر صحيحاً وواقعياً في القرن العشرين تحت رعاية الفاشية والشيوعية كما هو الآن تحت رعاية المتشدددين.

هناك مهمة تنتظرنا وهي أن نقوض هذا الغضب من خلال التراحم والإدراك ووضع خطط لمكافحة الفقر واحترام التعدد الثقافي والديني. وحيثما ظهر غضب ديني دولي، يستوجب وضع خطة مارشال دولية من أجل إطفائه. والاحترام هو الطريقة النهائية لتقويض احتمالات العنف الديني وإعطاء الفرصة للأغلبية في كل نظام ديني لترفع صوتها في سبيل نبذ من يحاول أن يختطف دينها بالغضب.

يستطيع الدين أن يكون لغة لإطلاق الغضب أو مركبة لبناء العلاقات والإصغاء النشط وتقاليد الاحترام للاختلافات. كما يمكنه تنظيم الجماهير ضمن فئات متحاربة أو بدلاً من ذلك إدامة التنمية والتعايش. ويمكن للأديان أن تهدم جسور السلام أو تبنيها.

ملاحظات

1. M. Gopin, *Between Eden and Armageddon: The Future of World Religions, Violence and Peacemaking* (New York: Oxford University Press, 2000). See also M. Gopin, *Holy War, Holy Peace: How Religion Can Bring Peace to the Middle East* (New York: Oxford University Press, 2002).
2. See *Tractate Derekh Eretz Zuta* 1 and *Avot of Rabbi Nathan* 15; for a representative collection of rabbinic approaches to humility, see M. C. Luzzatto, *The Path of the Just*, trans. S. Silverstein (New York: Feldheim, 1969), ch. 22. There are numerous sources on silence and its relationship to understanding. See *Midrash Rabbah* (Margoliot ed.), Leviticus 16:5; *Midrash Tanhuma* (Warsaw ed.), *Va'ye'tsch* 6; *OtsarMidrashim Alpha Beta d'Ben Sira*, para. 19; *Tractate Derekh Eretz Zuta* 7; and *T.B. Pesahim* 99a.
3. See, for example, Qur'an 7:161; 57:16.
4. See *Midrash Rabbah*, Deuteronomy 7:12; and *Midrash Tanhuma* (Warsaw ed.), *Bereshit* 4, *vay'erah* 8, *Ki Tisah* 15.
5. Numbers 12:3.
6. See M. Gopin, "The Religious Component of Mennonite Peacemaking and Its Global Implications," in C. Sampson and J. P. Lederach (eds.), *From the Ground Up: Mennonite Contributions to International Peace building* (New York: Oxford University Press, 2000).
7. For more information, see the Compassionate Listening Project Web site at <http://www.mideastdiplomacy.org/clp.html>.
8. See Adam Institute for Democracy and Peace at <http://www.adaminstitute.org.il/english/index.html>.
9. For the full text of at least one proposed peace treaty, as well as an extensive analysis of it, see Gopin, *Holy War, Holy Peace*.

التعامل مع الفنون لتعزيز التعايش

سيثيا كوهين

إن فهم العدو يشبه فهم قصيدة

في أي معنى يمكن أن يكون هذا صحيحاً؟ وإذا كان صحيحاً، ما هي المضامين التي يحملها بالنسبة للعمليات التعليمية المتضمنة في تسهيل التعايش بين أعداء سابقين؟

في هذا الفصل، سوف أجادل أولاً لصالح التشابهات الهامة بين فهم الأعداء وبين القصائد، مع ارتباط هذه المقارنة بالتحديات التي تواجه تعزيز التعايش. بعد ذلك سوف أوضح كيف يقوم العاملون في مجال التعايش والمصالحة بالاستخدام الفعال لعدد من الأشكال الفنية من أجل معالجة بعض التحديات الأساسية التي تواجه تعزيز التعايش في المجتمعات المنقسمة تاريخياً.

نقاط البداية

إن استيعاب أي قصيدة شعرية يعني أن نكون متقبلين لها، وأن نفتح أنفسنا للصدى الذي نتركه في داخلنا. ووفقاً للفيلسوف الفرنسي غاستون باشيلارد، فإن الصور الشعرية تتفاعل مع عقولنا وقلوبنا، رغم جميع الحواجز المنطقية.. وعند مستوى الصورة الشعرية، تصبح ازدواجية المواضيع والأشياء قزحية اللون، تومض انعكاساتها دون توقف⁽¹⁾.

ومن أجل فهم الصورة الشعرية، علينا أن نولي انتباهنا إلى كيفية تردها داخلنا. وعندها يومض انتباهنا خلفاً وأماماً ما بين ردنا وبين الصورة، مكوناً معاني جديدة من هذا الصدى. وتتيح لنا الصورة في القصيدة أن نختبر وندرك أو نتفهم شيئاً لم يكن معروفاً سابقاً حول أنفسنا. وعلى العكس من ذلك، ومن خلال استحضارنا لما انبثق داخلنا، يصبح بإمكاننا تفهم الصورة الشعرية. ويمكن لهذا التفهم أن يحدث تغييراً في القارئ الذي يدخل في حالة من التلقي لهذه الصورة، ولأصدائها وترديداتها داخله ولانعكاساتها النشطة التي لا تنقطع بينهما. ويشير باشيلارد لهذا النوع من فهم النفس والغير عبر بعضنا البعض «عبر الذاتية»^(٥).

وتعميق العلاقات بين الأعداء السابقين يشمل نوعاً من «عبر الذاتية»، ويتضمن إتكالية معرفية متبادلة ناتجة عن المعالم العدائية. ويقول علماء النفس السياسيون في نظريتهم أن إحساس الأطفال بهويتهم القومية العرقية ينبع جزئياً من تجسيد النزوات المحببة والجيدة في رموز موجودة داخل المجموعة. وفي عملية موازية يتم ربط الظواهر غير المحببة أو النزوات السيئة بالعدو. ويكتب فاميك فولكان: بما أن أعداءنا يشكلون مستودعاً للأشياء غير المرغوبة في نفوسنا، فإننا ننظر إليهم بشكل باطني وإلى حد ما على أنهم مثلنا، على الرغم من وعينا بأنهم لا يجب أن يكونوا مثلنا لأنهم يحترون ما نرفضه - أي تلك الصفات التي نبذها بشدة⁽³⁾.

ومن أجل المحافظة على وجود «نظام معادٍ»، نجد أن كلاً من الأطراف المتنازعة قد علق وسط رقصة متواصلة يتحكم الإسقاط والقذف في إدراكها بشكل كبير⁽⁴⁾. ونموذج العدو، خصوصاً في حالات الاعتداء الصريح، غالباً ما يتعرض للتحقير عبر مواقف ومسلوكيات تتهمه بالشرطانية واللاإنسانية بحيث يسمح هذا الاتهام بتمرير أعمال الأذى والتدمير للعدو دون أي شعور بالذنب. ومن أجل تبرير العنف الذي نرتكبه، نقنع أنفسنا بأن العدو ليس لا إنسانياً فحسب بل هو بمثابة تهديد لنا - خطر يتوجب علينا الدفاع عن أنفسنا ضده. وتصبح الأحداث الفردية عندئذ دليلاً على أن

العدو بكامل تركيبته عدو شيطاني. وتجد هذه الأفكار دعماً من أفراد مجموعتنا الذين يعيشون حولنا - كالعائلة والأصدقاء ومن ثم الإعلام والزعماء السياسيين⁽⁵⁾ - الذين نرتبط معهم من خلال «عبر ذاتيتنا».

كيف يمكن التغلب على هذا الاستقطاب؟ يقول الخبير النفسي بعلم الإنسان هاورد شتاين: «أنه لا يمكن تحقيق تجاوز الفئوية، ولكن بشكل غير كامل، فيما نحن نهجر أو ندمج الانقسامات الداخلية بين الخير والشر والتي قادتنا عبر التاريخ نحو تقسيم الناس إلى مجموعتين: بين فئة تعطي نموذجاً مثالياً وفئة يُحطّ من قدرها... فقط من خلال الحزن على نواقصنا وموتنا يمكن أن نبدأ بالسماح لأنفسنا وللآخرين بأن نكون ويكونوا أقل إنسانية، أو أكثر إنسانية أو إنسانيين بشكل مفرط، ولا ثماً العالم الاجتماعي والغبي القديسين والشريرين».

يبدأ التحرر بتفهّمنا ما الذي نريده من أعدائنا الذين لا يمكن الاستغناء عنهم وكيف نريد استخدامهم⁽⁹⁾. ولأن الأعداء يصبحون مثل أوانٍ نلقي فيها الصفات السلبية التي نحملها عن أنفسنا، فإن رؤية أعدائنا بشكل أكمل ينطوي بالضرورة على مراجعة فهمنا لأنفسنا أيضاً، والتنقل بين أنفسنا وأنفس الآخرين من أجل إعادة صنع الصور لبعضنا البعض، أو التغلب على نظام الاستعداد أو إيجاد عدو يعكس الانتباه الذي يومض بين الصورة الشعرية وبين تجاوبنا.

وبسبب وجود تشابهات بين صفات الحاضر المتأصلة في المشاهدات الفنية الجميلة وبين الحساسيات المطلوبة من الأعداء السابقين الذين يسعون لتفهّم بعضهم البعض، يمكن استخدام الفنون بشكل بارع لتشجيع ذلك النوع من الحركة بين نفس ونفس أخرى مما قد يسهم في مساعدة الأعداء السابقين على التغلب على تحديات نسيان العلاقات.

والأمثلة التي سيجيء وصفها لاحقاً في هذا الفصل، تتعلق بالتدخل من أجل التعايش، وتظهر كيف أن التعامل بالفنون يمكن أن يشجع ظهور مواقف مثقفة

وعاطفية ونزعات أخرى مثل - التقبل والإبداع والحيوية والاحترام والتخيل - وهي نزعات يتطلبها العمل الشاق باتجاه المصالحة والتعايش.

لماذا تعتبر هذه المواقف، مواقف مطلوبة؟ لنأخذ التعايش كإشارة إلى تواصل العلاقات داخل المجموعات بين الحدود القصوى للحرب والعبودية والتمييز العنصري والمستندة إلى الاستخفاف التام بالآخرين وتجاهل حقوقهم وبين التعاون الذي يتميز بإدراك الاعتماد المتبادل على الآخرين. يشير التعايش إلى العتبة التي ينتقل عبرها الأفراد أو الجماعات من الحقد المتبادل والأذى إلى الاحترام البدائي وربما البغض، لينتقلوا بعدها في حركتهم باتجاه التعاون والتفهم والمصالحة. وهكذا يتضمن التعايش مشاركة متبادلة في تقرير درجة ونوعية التفاعل. ولأن العلاقات بين الفئات يمكن أن تسقط خلفاً باتجاه العنف والتعصب، فإن التعايش يتطلب تغذية المواقف والقيم والقدرات التي يحتاجها الناس، ليس فقط من أجل إيقاف العنف بل من أجل بناء الاحترام والتفاهم والتعاون أيضاً على مر الزمن. وهذا العمل الذي يتضمن تغذية المواقف والقيم والقدرات - والذي يمكن اعتباره عملاً تعليمياً بالمعنى العريض - يجب أن يركز على إعادة إحياء وإغناء قدرات الأفراد والمجموعات من أجل حياة اجتماعية، عاطفية وروحية خلّاقة. وهذه القدرات التي غالباً ما يعيق العنف تقدّمها، تعتبر أموراً حيوية من أجل استدامة سعادة الإنسان وتعايش المجموعات على مر الزمن.

وفي حالات النزاع وما بعد النزاع، يواجه العاملون من أجل التعايش عدة تحديات صعبة في سبيل إشراك الناس في الحوار أو في التخطيط لمشاريع تعاونية بين الأعداء أو الأعداء السابقين. هناك تحديات كبيرة تظهر نتيجة التأثيرات الجارحة التي يتركها العنف. إحدى هذه الصعوبات تتمثل في عدم التلاؤم بين حاجة الناس لسرد قصصهم والإفصاح عن معاناتهم وبين قدرة عدوهم السابق على الإصغاء. وتظهر صعوبة أخرى ذات علاقة بالأولى، خاصة في حالات الأذى الشديد أو الظلم الطويل

الأمد، وتمثل في أن التجارب التي تحتاج كثيراً إلى سردها قد لا تكون سهلة الحديث لغوياً وحينها تصبح طرق التعبير غير المنطقية هي الوسيلة الوحيدة أمام الناس للسعي من أجل إضفاء معنى على الاعتداءات التي خبروها أو من أجل تحقيق مكاسب منها.

وهناك تحديات أخرى تتعلق بكيفية تسليح حركة النزاعات داخل أحاديث المجتمعات المختلفة. ولعل التصنيفات التي ينظر من خلالها الناس إلى بعضهم البعض ويروون تجاربهم قد أصبحت مخزنة ضمن تلك الصور النمطية التي أشعلت فتيل التحقير لبعضهم البعض. كما أن البنى اللفظية التي يستخدمها الناس لمناقشة الظواهر التاريخية والجغرافية والثقافية قد تصبح غير مقبولة لبعضهم البعض - لذلك فإن أفضل طرق الاتصال المتوفرة - نقل أحاديث الحوارات في كل مجتمع يمكن أحياناً أن تفاقم الاختلافات وتطيل أمد عمليات التجريح الرمزية المتبادلة. وأحياناً يلمس المشاركون في عمليات التعايش مثل هذا الخط ويلتزمون الأدب الشديد تجاهه بحيث يخففون من خطر تجريح بعضهم البعض، لكنهم في نفس الوقت يتحاشون تناول المواضيع التي تفرق بينهم. ومعارضة التعليم الذي يتطلبه التعايش، يمكن أن تظهر أيضاً لأن الناس غالباً ما يدافعون عن أنفسهم في مواجهة معاناة مجتمعاتهم ومعاناة الآخرين - وهي المعاناة التي تأتي نتيجة أعمال يرتكبونها أو تتواطأ فيها مؤسسات بلدهم. وتتفاقم النزاعات العادية لتجنب مواجهة الألم مع مدى قرب زمن إحداث هذا الألم بالإضافة إلى الشعور بالعار والذنب والغضب.

كذلك، يجلب الناس معهم إلى جهود التعايش، دفاعات ضد الأفكار التعليمية التي يمكن أن تشتت نظرهم إلى العالم وتفرض حلولاً وسطاً على معاني الرموز التي يعتبرونها مقدسة. ولأن جميع الصفات الجيدة، ضمن علاقات العداء، تنسب عادة إلى المجموعة التي ينتمي إليها المرء، فإن عملية إعادة التكريم أو إرجاع صفة الإنسانية إلى عدو ما تتطلب في نفس الوقت اعترافاً بالنواحي المعتمدة للمرء أو للجماعة. ومثل هذه الدروس لا تجيء إلا بضمن غال، ليس فقط في تقويض البنى التحتية لعالم المرء النفسي

بل أيضاً في زعزعة العلاقات التي حافظ عليها مع أفراد العائلة والأصدقاء. لذلك لا عجب أن يقاوم الناس مثل هذه التغييرات. ويتوجب على الجهود التعليمية المبذولة من أجل التعايش أن تعبر من تحت دفاعات الناس ولكن بطرق محترمة ولطيفة بحيث تساعد على تصور الأنماط الجديدة للمعاني مع تراجع الأنماط القديمة والتخلص منها. وبالتأكيد فإن مثل هذه الجهود يجب أن تصل إلى الناس الذين بلغ التششت مداه في عوالمهم، جعلهم يفقدون الإيمان في الخير الكامن داخل الإبداع الإنساني، ويفقدون أيضاً القدرة أو الرغبة على تبادل الثقة أو حتى احتقار هذه الثقة عندما تمنح لهم. وأخيراً - وهذه النقطة قد تبدو حقيقية خاصة بالنسبة للأطفال الذين ترعرعوا وسط أجواء لا تعرف إلا العنف - هناك العديدون ممن نسعى لإشراكهم في عملية التعايش، يجدون صعوبة في تصور طريقة أخرى للحياة. فهم لا يملكون ذكريات عن أوقات كان الناس فيها يتعايشون معاً. ولعل التغلب أو قهر هذه التحديات قد يكون أمراً شاقاً.

ومع ذلك، يجد العديد من ممارسي التعايش، في الطرق والأشكال الفنية، موارد فريدة ومناسبة لمعالجة هذه التحديات - فالفن - بدءاً من الرسومات التي يُنظر إليها من قِبَل زوّار المتاحف إلى الطقوس المشتركة للرقص وقرع الطبول - يمكن أن يدعم التحرك باتجاه التعايش لعدة أسباب:

- يعتبر الفن أمراً متمتعاً وباعثاً للبهجة: حين يصاب الناس الحزن، يمكن للغناء أو الرسم بالألوان أن يزودهم بالطاقة من أجل التعبير والمشاركة. وعندما يصاب الناس بالارتباك، يمكن لأشكال الطقوس المختلفة أن تدعمهم من أجل الحفاظ على ترابطهم وعلى تركيزهم رغم الشكوك حولهم. ومن خلال إشراك الأحاسيس والقدرات المعرفية، يمكن للفن أن يخترق دفاعات الناس ويكسر عدم قدرتهم على سلوك طرق التعايش⁽⁷⁾.
- فالفن يدعو إلى التبادلية ويضع الناس وسط علاقات متبادلة من الإحساس باتجاه الآخرين. والعمل الفني بمضمونه هو عمل يتجه نحو الآخرين بطريقة يندر وجودها في الحوارات أو الطرق السياسية.

الفن يدعو إلى الإبداع: يميل الناس إلى رؤية العالم من خلال تصنيفات مؤطرة وموضوعة سابقاً، ولكن الفنانين، يجمعون العناصر التي يدركونها في هذا العالم ويربطونها ببعضها البعض بطرق جديدة. والقدرة على رؤية العالم بعيون نضرة أو تخيل صور جديدة لعناصره، تحتاج إلى التعزيز في كل مجتمع، خاصة في تلك المجتمعات التي ضعف إحساسها بإمكانياتها نتيجة العنف.

- الفنانون يمكن أن يعملوا كوسطاء: في المجتمعات المنقسمة حيث يتسبب العنف في تعطيل قدرات الناس على الإصغاء، يمكن للفنانين استخدام وسائل التقبل من أجل تسهيل عمليات التعبير ورأب الصدع والتفاهم المتبادل - يقظ ولكن هادئ؛ عاطفي ولكن واع؛ ومنخرط ولكن مستقل - هذه هي الصفات الحاضرة التي يمكنها مساعدة الناس على وضع تجاربهم في كلمات. كذلك يمكن للفنانين الذين يصغون إلى أحاديث الناس عن جراحهم التي سببها العنف أن يبدأوا بمساعدة الضحية على استعادة قدرتها وإرادتها في الإصغاء إلى أحاديث وتجارب الآخرين.

إسهامات الفن في جهود التعايش

يصعب تقييم كل من الفنون وجهود التعايش، إلا أنه من الممكن توثيق أنواع الردود والحوارات التي تتغذى على الإبداع، والتمرين، والإنتاج ومشاهدة الأعمال. الأمثلة التالية تركز على أنواع معينة من التعبير الفني: طقوس وفنون شعبية وفولكلورية، موسيقى وأعمال ثقافية، فنون مرئية، دراما وروايات منقولة في أطر فنية⁽⁸⁾. وهذه العينة الصغيرة جداً من بين آلاف البرامج التعايشية المرتبطة بالفن والموجودة حالياً في مناطق النزاعات وبين المجتمعات المتعددة الأعراق، توضح الصفات المتميزة لسلسلة من المقاربات التي تستخدم الفن من أجل تعزيز التعايش في المناطق الخارجة من النزاعات.

الطقوس:

ضمن إطار من الرموز التقليدية، يمر المشاركون في الطقوس بلحظات يتحررون فيها من المطالب المعيارية للنصوص الثقافية وينعمون ببعض الحرية المرافقة لتمثيلية

معينة. وكما يقول كليفورد غيرتز، تتيح الطقوس المجال باندماج الأنظمة التي نحلم بها ونعيش بها⁽⁹⁾.

في أوساط مجتمع التاميل بسريلانكا، تعتبر الطقوس محط تركيز العمل الهادف لمساعدة الناس الذي عانوا من ضرر العنف والتهجير على تطوير أو إعادة اكتساب قدرات الاتصال من أجل المشاركة في رواية قصصهم والدخول في حوار مع نظرائهم السينهاليين. ويستخدم أحد الزملاء التاميل من سريلانكا الذي يعمل كطبال ومعالج ومحاضر في المسرح بجامعة جافنا، وسائل الطقوس والمسرح للعمل مع مجتمع التاميل في الجزء الشمالي من البلاد من أجل مساعدة أفرادهم على نفض جراحهم وتجهيزهم للتعبير عن أنفسهم وللإصغاء إلى أعدائهم.

والمثل الذي يقدمه هذا الرجل يعتبر إرشادياً لعدة أسباب: فالعمل الذي يقوم به يعتمد على التكيف مع شكل تعبري - وهو في هذه الحالة «الطقوس» أو الشعائر كما يحلو للبعض أن يطلق عليها - وهذه الطقوس موجودة في أصول المنطقة ومألوفة لدى جميع الأطراف المشاركة. ويوضح مدى قوة إدخال الأشكال التعبيرية في جهود التعايش، وهي أشكال عاشت وتعيش داخل المجتمعات المتنازعة⁽¹⁰⁾. كذلك يضم هذا العمل ويشكل استثنائي تقريباً أناساً من مجتمع واحد فقط من بين المجتمعات المنخرطة في النزاع. وغالباً ما يكون التحضير لتبادل الاتصالات بين المجتمعات - وخاصة عندما يتطلب درجة من راب الصّدع أو المعالجة من الأذى - أفضل إنجازاً ضمن حلقات تضم مجموعة واحدة أو مجتمع واحد.

والطقوس ضمن هذا المثل كانت قد صممت لمساعدة المشاركين على قهر الأذى الذي سببه العنف والتهجير من خلال إدراك مشاعرهم والتعبير عنها. وكلما دعم الناس بعضهم البعض من أجل تمثيل أكثر الصور التي ترعبهم، كلما نشأ بينهم مجتمع يقوم على علاقات ثقة. ونتيجة للعمل عبر المشاعر، والتجربة المشتركة في هذه الطقوس والدعم الذي يتلقاه الناس من بعضهم البعض، يستطيع المشاركون تطوير

قدرات التعبير والإصغاء التي سيحتاجون إليها من أجل المشاركة في حوارات التعايش. ويشرح زميلي كانداسامي سيثامباراناثان ما يلي:

«في أوائل عقد التسعينات من القرن العشرين، أقامت مجموعتنا المسرحية ورشات عمل في إحدى القرى الفلاحية الداخلية. لم نكن متأكدين من مدى فعالية هذه الورشات ولكن عندما بدأنا بها بدأ الناس في المقابل ييكون ويعبرون عن مشاعرهم. وفي النهاية قالوا لنا بأنهم وجدوا حياة مختلفة هنا. وقد عشنا تجربة علاقات حميمة مع هؤلاء الناس. وأدركت مجموعتنا المسرحية أن هؤلاء الناس أنفسهم يمتلكون طاقة داخلية ومشاعر مكبوتة، لذلك ومنذ ذلك الحين لم نعد نستخدم مهارتنا المسرحية من أجل أداء مسرحيات دعائية (كما فعلنا سابقاً) بل قمنا بدلاً من ذلك بتهيئة طقوس مكنت الناس من التعبير عن مشاعرهم وهكذا تمكنا من بناء مواردنا الإنسانية.

وكانت الطقوس تقام في المنازل، وكان كل منزل له حياة وحيوية خاصة به، بحيث كان الناس يستشعرون هذا الأمر لدى دخولهم إليه. كان هناك احترام كبير للمكان وكانت الورود تُحضر إلى المنزل وتوضع على رسم أبيض، وكان الناس يخلعون نعالهم ويلمسون أرضية المنزل ويقولون إنهم بعد دخولهم تلك المنطقة يشعرون بأن المنزل يتجاوب معهم.

كان هناك طبالون داخل المنزل، يتميلون ويرقصون مع نغمات الموسيقى، بينما الناس يدخلون. ومع استمرار الموسيقى يبدأ الناس أنفسهم بالرقص. ومن ثم يصبح الرقص أكثر حماساً وعاطفية بحيث يعبر الناس عن مشاعرهم بطرق مختلفة، فمنهم من يتصلب ويتجمد في مكانه ومنهم من ييكي أو يصرخ ومنهم من يبدأ بضرب الأشياء.

والطقوس هنا تشبه الطقوس التقليدية رغم أن تلك الطقوس تتعامل مع قوى الغيب. أما نحن فتعامل مع الزعماء الإنسانيين ومع قوة التفاعل الإنساني.

أحياناً يشاهد الناس في ورشات العمل صوراً لأشخاص آخرين موجودين هناك. قد أرى صورة لك وأنت تركض صعوداً داخل عمر حلزوني، يطارذك العديد من الأشخاص وأنت لا تدري إلى أين تذهب. مثل هذه الصور تشكل ظاهرة للعقل الباطن تعبر عن نفسها على شكل صور لآخرين. وبعد ظهور مثل هذه الصور، يجلس الناس معاً ويتحدثون عنها وعمّا رأوه. بعد ذلك يمثلون ما تصوره.

إحدى الفتيات شاهدت صورة شبح يطاردها، وكان لهذا الشبح فماً ممزقاً. وقد قامت الفتاة باختيار أربعة أو خمسة أشخاص لتظهر تلك الصورة لأنها شعرت بأنه لا يوجد شخص واحد يستطيع تمثيل ذلك الشبح. ومع ذلك بقيت غير قادرة تماماً على التعبير عن الفم الممزق. في العادة كنا نستخدم أدوات كالأقنعة، ولكن هذه الفتاة كانت طالبة في السنة الأخيرة في المدرسة الثانوية، ومع ذلك لم تستطع التعبير عن الفم الممزق بأية طريقة. وقد ارتبطت هذه الرؤيا بالوضع السياسي. وفي مناسبة أخرى، وصف أحد الرجال رؤيا حول قيام الجيش بإحراق أطفال لزوجين أمام عينيهما. وكان في الحقيقة يتذكر حادثة وقعت عندما كان لا يزال في التاسعة من عمره.

كانت الطقوس تمتد أحياناً لمدة ستة أيام. وكان الناس يبيتون الليل في المنزل حيث نقوم جميعاً بالطبخ معاً. كانت هذه الحلقات في الأغلب للتأمل. وكان الناس يتحدثون مع بعضهم البعض أو يمثلون أمام بعضهم البعض، في جو من الحميمية والتآلف المحيط بهذه التفاعلات - وهو جو لم يالفوا مثله من قبل. في جو ثقافتنا، لا يلمس الرجال والنساء في العادة بعضهم البعض. ولكن بعد تلك الورشات لم يعد لذلك الكبت أي وجود وأصبح الناس يستندون على بعضهم البعض. أصبحت العواطف حادة، ليس جنسياً ولكن في نواح أخرى. كان يمكن أن نبدأ ورشة العمل في السابعة صباحاً لتستمر حتى الثامنة مساءً. وكان اليوم الأخير لا ينتهي، إذ لا يذهب أحد إلى النوم بل يبقون مستيقظين من صباح الجمعة حتى صباح السبت ثم يعودون إلى منازلهم.

والمشاركون في ورشات العمل هذه يتركونها وقد امتلكوا شعوراً أفضل بالقوة والشجاعة، كما ينتابهم شعور وكأنهم جزء من عائلة. فهم ليسوا على استعداد لتقبل الظلم أو لإيقاع الظلم على أحد. وحضور مثل تلك الورشات يمنحهم شجاعة التحدث دون خوف. ويحدث هذا التغيير لأن الناس يعبرون عن أنفسهم بدرجة متعمقة جداً، فقد أعطوا الأدوات اللازمة للتعبير عن أنفسهم ولإخراج مكنوناتهم التي كانوا يكتبونها في داخلهم. وشكلت ورشات العمل عملية مدروسة استطاعوا من خلالها إخراج معاناتهم ومخاوفهم وآمالهم إلى العلن.

جميعنا أصدقاء وسط هذه المجموعة المسرحية، ورغم وجود فروقات كبيرة في العمر، إلا أننا جميعاً متساوون. لم نحصل على درجة تعليمية عالية ولكن أذهاننا كانت صافية ومتمكنة وكان الجميع حولنا شديدي الحماس. كذلك استطعنا أن نمتلك مهارات الرقص والتمثيل بسهولة ولكن كان علينا تطوير عقلنا الباطني. ولقد عشنا حياة رائعة ضمن مجموعتنا المسرحية. وكنا نقدم شيئاً لكل إنسان ونتمتع بذلك، رغم الاضطرابات والمظالم التي كانت تحيط بنا. كانت إحدى القضايا الرئيسة التي تواجهنا هي أن الشعب السنهالي لم يكن يعرف ماذا يريد التاميل أما الآن فقد أصبح لدينا مشروع للتعريف بمطالب التاميل. وقد أصبح هؤلاء أكثر قدرة على التعبير عن أنفسهم بعد مشاركتهم في ورشات عملنا الشعائرية.

هدفنا هو أن يصبح الناس من الطرفين أفضل قدرة على الإصغاء. لذلك نقوم بتطوير مهارات الإصغاء عبر النشاطات المسرحية، ونعمل مع كل مجموعة بشكل منفصل. ثم وباستخدام مهارات الإصغاء الجديدة، نجتمع بين الطرفين من أجل الحوار. وعبر المشاركة في أعمال المسرح، تتوسع أذهان الناس ويبدأون برفع أصواتهم جميعاً من أجل السلام. كما يصبحون أكثر رغبة للإصغاء إلى الشعب السنهالي وإلى وجهة نظره. وهذا الأمر يتيح لكل منهم الإصغاء إلى الطرف الآخر وكيف يرى كل طرف الوضع من وجهة نظره. وهذا ما نأمل في حدوثه في هذه التبادلات التي نخطط لها⁽¹¹⁾.

الفولكلور والفنون الشعبية التقليدية

تعتمد العديد من مشاريع التعايش على الفنون الشعبية وغيرها من أشكال التعبير التقليدية. وتعتبر تقوية العلاقات بين الفئات عبر الفنون الشعبية مسألة منطقية لعدة أسباب: فحتى عندما تكون الموارد المادية شحيحة، تبقى للناس أغانيهم الشعبية، وقصصهم وطرق طبخهم وألعاب أطفالهم وربما حدائقهم. وهذه الموارد موجودة ضمن المجتمع ويمتلك أفراد المجتمع خبرة فيها. ولعل الفنانين والعاملين في الفنون الشعبية التقليدية يمكنهم إيجاد الطرق لتكريم وتبجيل المعرفة الموجودة داخل المجتمعات بحيث تدفعهم هذه الطرق إلى تعزيز ثقة الناس في قدراتهم لإعادة بناء حياتهم وعلاقاتهم مع بعضهم البعض. كذلك توجد إمكانية لدى هؤلاء الفنانين لإيجاد فرص للناس من مختلف المجتمعات لكي يعرفوا ويحترموا بعضهم البعض ومن ثم يبدأوا بتفهم بعضهم البعض بينما هم يتشاركون في نواحي المعرفة الموجودة داخل مجتمعاتهم، ويعتمدون على ذلك التفهم لتأليف الأغاني وإقامة الألعاب والمناسبات والمهرجانات والمتاحف والمسرحيات.

أحد تلك المشاريع الشعبية المؤثرة بشكل خاص يدعى «الإبداع التقليدي في المدارس»، ومركزه مدينة القدس، ويشرف عليه الفنان الفولكلوري سايمون ليخمان، ويستخدم المشروع المدارس كمناطق لعمله ويستهدف جمهور المدارس من العرب واليهود، بمن فيهم الأطفال في كل صف مشارك، وعائلاتهم ومدرّسهم، وأخيراً مجتمعاتهم الكبرى. ويصف ليخمان المشروع: «بأننا نقوم بتسهيل الاتصالات الجارية وبناء علاقات إيجابية بين الشعوب المتجاورة من خلال المشاريع الفولكلورية. وأن هدفنا في النهاية هو أن تقوم تلك المجموعات من العرب واليهود (الأطفال، العائلات، المعلمين)، وبعد أن عملت معاً بشكل خلاق لعدة سنين، بتطوير أجواء ملائمة للتعايش والتسامح والاحترام المتبادل بحيث يتعلم الأطفال العرب واليهود بشكل أكثر عن تقاليدهم الشعبية من خلال النوافذ التي يفتحونها على الحياة اليومية

لبعضهم البعض وعلى تقاليد بعضهم البعض بمساعدة أفراد العائلة الذين يساعدون على إيجاد فسيفساء من تاريخ المجتمع والميراث الحضاري. ويتم تدريب المدرسين على إدارة البرنامج وعلى أن يصبحوا شركاء في العمل⁽¹²⁾.

ويتكون البرنامج من صفوف دراسية أسبوعية حول الفن الشعبي والتعايش، تدار بشكل منفصل في مدارس عربية ويهودية مزدوجة في إسرائيل. ويساهم كل زوج من هذه المدارس بتقديم صفوف دراسية مزدوجة لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات في حين يستمر البرنامج فيها لمدة ثماني سنوات. ويجمع تلاميذ الصفوف الدراسية معلوماتهم من والديهم وأجدادهم ويكتشفون التقاليد الخاصة بمجتمعهم من ناحية الطعام والألعاب والموسيقى والتاريخ الذي ينتقل شفهاً بين الأجيال. وغالباً ما يسرّ الأهالي من كلا المجتمعين حين يُطلب منهم تقديم مثل تلك المعلومات أو المشاركة بها لأنها نادراً ما يتم الاعتراف بها أو حتى إظهارها ضمن النظام الدراسي الرسمي أو يرفضها التلاميذ في العادة بسبب عدم توافقها مع الحياة العصرية. يرفع البرنامج كل ستة أو ثمانية أسابيع يوم نشاط مشترك يدعى فيه الطلاب المشاركون من كلا المجتمعين العربي واليهودي إلى المدرسة لتقديم عروضهم كحاملين للثقافة. وفي أحد الأيام على سبيل المثال قدم الجدود من عرب فلسطين وإسرائيل واليهود من إسرائيل عدة عروض للعبة الحجلة (القفز على المربعات) التقليدية، كما قدموا في يوم آخر عدة طرق لتخليل الطعام، وعلى مدى سنتين إلى ثلاث من مساق البرنامج، قام البرنامج بتسهيل إقامة الروابط الاجتماعية عبر الحضارات وعبر الأجيال بين الأشخاص كأفراد أو كعائلات أو حتى كأعضاء في المجتمع. والبرنامج متعدد الوجوه من حيث أنه يشمل تدريب الأساتذة على التعليم والتدريب على التصوير وعلى إقامة عروض إعلامية متعددة في كل مجتمع بحيث يمكن للأهالي الذين لا يستطيعون الحضور إلى المدرسة للمشاركة في النشاطات المشتركة أن يبقوا على اتصال بالبرنامج وأن تُسنع لهم الفرصة للاستمرار في التفاعل الاجتماعي. كذلك يقوم الأطفال بزيارة المعابد وبيوت الصلاة لكل فئة منهم

ويُطلعون على أعياد بعضهم البعض. وعلى عكس العديد من البرامج المتعلقة بالفنون الشعبية، التي تركز على حماية التقاليد والحفاظ على استمراريتها، يعمل هذا البرنامج على إظهار مدى إمكانية الحكمة الموجودة في التقاليد والمنقولة عبر الأجيال بشكل مستمر في تسهيل التماسك الاجتماعي⁽¹³⁾.

وتعتبر المقاربة التي يتبناها المركز الإبداعي للتعليم والإرث الحضاري مقارنة غير عادية بسبب الالتزام المستدام للعاملين فيه بالمجتمعات المدرسية. وفي ما يلي تقييم ليخمان الخاص حول تأثير البرنامج، وقد كتبه على ضوء أحداث العنف المتزايدة التي عمّت المنطقة منذ أكتوبر/ تشرين الأول عام 2000:

«على الرغم من التمزق الجذري الذي ضرب العلاقات العادية والضغط الهائل الذي نتج عن حالة الشك المتبادل، الخوف والألم والتي رافقت اندلاع أعمال العنف في أكتوبر/ تشرين الأول 2000، فقد استمر المركز في العمل بكثافة مع تلاميذ المدارس ومعلميهم داخل المدارس العربية واليهودية كل على حدة. وكانت أول مجموعة من النشاطات المشتركة بين المدارس اليهودية والعربية المزدوجة قد أُجّلت في البداية ثم أعيدت جدولتها لما بعد أعياد رمضان والهانوكا والميلاد. وقد ركزنا في برامجنا على سلسلة من الفنون الشعبية وعلى الطريقة التي نستطيع فيها من خلال بحثنا وتفهمنا لإرثنا الشعبي أن نؤثر على احترامنا وعلى حساسيتنا لبعضنا البعض. ولم نتمكن داخل المجتمعات الفلسطينية والإسرائيلية سوى المحافظة على الاتصالات الهاتفية، وقد ركّز المعلمون في كل من البرامج الفلسطينية - الإسرائيلية واليهودية والعربية الإسرائيلية على تنمية مهارات الاتصال لدى طلابهم وعلى تعزيز رؤيتهم في الدفع إلى الأمام من خلال الحوار وليس من خلال العنف.

كانت مهمة المركز الرئيسية تتضمن الإبقاء على قنوات الحوار والاتصالات مفتوحة بين المجتمعين. لذلك قمنا بتوفير منبر للتفكير وسط هذه التجربة المدمرة للمعاناة المستمرة، وقدمنا الدعم والإرشاد للأهالي وللأطفال وللمعلمين العاملين في المدارس من كلا المجتمعين. وكان الأطفال والأهالي والجدود والمعلمون يبدون قلقهم

على بعضهم البعض في خضم أحداث العنف المتصاعدة. وقد قمنا خلال الأشهر الأولى من اندلاع العنف بنقل رسائل الاطمئنان المتبادلة بين الأطفال والعائلات والمعلمين في كل من المجتمعين العربي والإسرائيلي، مما أتاح المجال لسماع وجهات النظر والتوقعات المتبادلة بين الطرفين. وكان العديد منهم يتصل هاتفياً بالآخرين. وفي معرض تجاوبنا مع الحاجة الماسة للكبار إلى الاتصال المباشر، عقدنا لقاءات بين الأهالي العرب واليهود وخاصة الجدود منهم حينما لم يكن باستطاعة الأطفال الذهاب إلى مدارس بعضهم البعض.

وفي مثل هذا الوقت بالتحديد، كنا نشعر بتأثير هذه المقاربة المتوجهة نحو المجتمع. فحينما كان الجميع يعانون من نتائج ما يحدث حولنا، كان لدى هذه العائلات العربية واليهودية معارف على الجانب الآخر يتعاملون معهم شخصياً وعلى أسس إيجابية. فبالنسبة لهم كان من الصعب جداً أن يستمروا ضمن الصور النمطية والتعميمات التي وضعها جزء كبير من المجتمعين حول كل من العرب واليهود.

وعلى الرغم من أن الوضع في البلاد لم يستقر بعد، إلا أنه بقيت هناك إمكانية لاستئناف عقد الاجتماعات بين الأطفال في المدارس العربية واليهودية بسبب الثقة التي اكتسبها الطرفان كشركاء لبعضهم البعض، عاملين في إيجاد مجتمع آمن وقائم على المساواة والكرامة والاحترام المتبادل⁽¹⁴⁾.

الموسيقى والأعمال الثقافية

وفقاً للفيلسوفة سوزان لانغر، تعتبر الموسيقى نوعاً من التعبير الذي يظهر مكنونات المشاعر الإنسانية. وما علينا إلا أن نراقب برنامج عرض تلفزيوني أو فيلم سينمائي دون تشغيل جهاز الصوت لكي ندرك مدى قوة استخدام الموسيقى في نقل التأثيرات العاطفية للتفاعل الإنساني أو للمشاعر الداخلية للشخصية.

ولعل الموسيقى هي الشكل الفني الذي يحمل معه إدراكاً أكبر للتناغم والتوازن والإيقاع. فعندما تظهر العناصر ضمن علاقة انسجام مع بعضها البعض، نستطيع

إدراك الوحدة ضمن الاختلاف. تماماً مثلما يمكن استخدام التعبير الموسيقي لتحريك الجماهير نحو خدمة المصالح الوطنية ونحو الاستعداد العسكري، كذلك يمكن للموسيقى أن تكشف الإجماع وسط الفروقات وأن تعبر عنه. وعندما تعمل مجموعات متعادلة من الناس - أعداء سابقون في بعض الحالات - مع الفنانين والموسيقيين من أجل تأليف أغاني تنقل صوت طموحاتهم المشتركة، فإن عملية إصدار وتصنيع الأغنية بحد ذاتها تحمل في مضمونها تجربة للوحدة التي يمكن تصورها وسط الاختلافات حتى قبل إدراك هذه الوحدة من قبل السياسيين أو المؤسسات.

إحدى المربيات اللواتي يعتمدن على القدرة التعليمية المتضمنة في التعابير الموسيقية هي جين ساب وهي أميركية من أصل إفريقي تعمل في المجالات الثقافية وهي الآن أستاذ مساعد في مركز ممارسة التفكير الاجتماعي التابع لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، كما أنها محاضر في زائر في المركز العالمي للأخلاق والعدالة والحياة العامة التابع لجامعة برانديس. وقد تلقت جين ساب تعليمها كموسيقية وكفنانة شعبية تعمل على تقوية المجتمعات من خلال مساعدة مجموعات من الناس على إدراك معرفتهم المشتركة واستخدامها كمصدر قوة لإيجاد مستقبل لهم معاً. وتشير جين ساب إلى تفاعلها مع المجتمعات على أساس أنه عمل حضاري وتصوره على الشكل التالي:

يرتكز عملنا على ما يمتلك المجتمع وليس على ما لا يمتلكه. فالناس يمتلكون أغانيهم وقصصهم وتواريخهم وأساليب طبخهم وطرق تعايشهم معاً. وقد انطوى عملي على الجمع بين هذه الطرق التي يُشكل فيها الناس حياتهم مع بعضهم البعض، واستخدامها كمرآة تعكس ذلك، بحيث يمكن للناس من خلال النظر إلى هذه المرآة أن ينظروا إلى أنفسهم ويقولوا: هذه هي الطريقة التي أوجدناها لكن نعيش معاً. هل يمكننا الاستمرار بها اليوم؟ هل يمكننا أن نبقى متشاركين في حياتنا بنشاط؟ يستطيع الناس معرفة أخذ هذه المعلومات وإدراك أهميتها في بناء لبنات المستقبل والتغيير⁽¹⁵⁾.

لقد عملت جين ساب على مدى خمس وعشرين سنة في المجتمعات المحرومة، بما في ذلك العديد من المجتمعات الأميركية المنحدرة من أصل إفريقي في أقر المقاطعات في الجنوب الريفي الأميركي. اتخذت ساب منذ العام 1989 بلدة سبرنغفيلد في ولاية مساتشوستس مركزاً لها، حيث تقوم بتوجيه عدة جوقات موسيقية متعددة الثقافات، وترعى ورشات عمل موسيقية مع الشباب الذين يعتبرون في وضع مهدد. وتستخدم ساب فنّها في الجمع بين الناس والانطلاق بهم بحيث يشاركون ليس فقط في التعبير الفني بل في التقييم النقدي للقضايا الاجتماعية والثقافية التي تؤثر بهم.

وفي عام 1996، أسست ساب «أصوات اليوم» وهو برنامج لما بعد المدرسة يستخدم الفنون من أجل تشجيع المراهقين على التعبير عن آرائهم وآمالهم وأحلامهم في المستقبل. وتعمل ساب مع مجموعة متعددة الأعراق من تلاميذ المدارس ذوي الدخل المتدني ممن كانوا في معظمهم صامتين أو مشاغبين في الصفوف الدراسية. وتشجع ساب الأطفال على التحدث عن عائلاتهم ومدارسهم وعن الفقر والتمييز العنصري وغيرها من القضايا الملحة. بعد ذلك تقوم بتحويل كلماتهم المحكية والمكتوبة إلى موسيقى وتعلمهم كيف يغنون أغانيهم. وفي العديد من الحالات، يكون التلاميذ قد اكتسبوا إحساساً بالانضباط الذاتي والتوجيه ينعكس في دراستهم الأكاديمية وفي خططهم للمستقبل.

وتشمل معظم مشاريع ساب في صلب عناصرها، تقوية العلاقات بين المجموعات. وحديثاً، تولّت إدارة معهد في جامعة برانديس لمدة عشرة أيام، يتولى إطلاق حملة تحت عنوان الشراكة الدولية من أجل مشروع التعليم. وقد ارتبط عدة مربين اجتماعيين قادمين من حيفا (إسرائيل) وجرانادا ومن مجتمعات اللاجئين في بوسطن، مع أساتذة جامعة برانديس وطلابها من أجل اكتساب الخبرة وتعلم مقاربة ساب في العمل الثقافي ومن ثم تفصيل مثل هذه المشروعات على قياس المجتمعات الثلاثة التي جاؤوا منها. وعبر رواية القصص، والفن المرئي، وكتابة الشعر، ووضع

حدود زمنية وإجراء مقابلات حول تاريخهم المنقول شفهاً عبر الأجيال، تمكن المشاركون من استكشاف الموارد الثقافية لمجتمعاتهم، وراحوا ينظرون إلى تلك الموارد من وجهة نظر المجتمع والعائلة والتاريخ والثقافة والإرث الجمالي. وتركزت مناقشاتهم على مجالات الاختلاف والفروقات بين المشاركين، وكذلك على القيم المشتركة ومجالات الإجماع.

وعبر مسيرة العشرة أيام، وضمن هذا السياق المكثف لبناء الخبرة في المجتمعات، أصبح كل مشارك أكثر قدرة على التعبير وأصبحت الحوارات أكثر عمقاً وأكثر جدية وأكثر فكاهاً. وقد استطاع فريق حيفا المشكل من عرب ويهود وإسرائيليين أن يعتمد على ذلك الخزان من الإبداع والطاقة فيما هو يواجه أفكاراً في غاية الصعوبة حول كيفية تكييف مقاربة العمل الثقافي مع مشروع التعايش في حيفا.

ولتحقيق أهداف المعهد، قادت سابع المشاركين عبر تأليف مقطوعة غنائية عكست وأحييت أفكارهم التي أطلقوها خلال دراستهم معاً⁽¹⁶⁾. ثم ناقشت أهداف المعهد والنشاط المتعلق بالأغاني بشكل خاص:

«لقد دفعت الناس إلى تأليف أغاني لكي يمتلكوا إحساساً بما هو ممكن. إن أحد أهم أهداف العمل الثقافي هو النظر فيما هو ممكن، من أجل تذكير أنفسنا بوجود إمكانيات دائماً. لا توجد طرق غير نافذة حين نمتلك الإرادة لإيجاد عالم جديد وتغيير مجتمعاتنا نحو الأفضل. وكما كانت جدتي تقول: طالما أنت تعيش وتتفلسف، تظل هناك إمكانية. هناك سبب آخر للأغاني وهو تشجيع الإبداع وشحن المخيلة. وهذا الأمر يضمن عدم وصولنا إلى طريق غير نافذ، بحيث يمكننا تخيل شيء خلف العوائق التي نظن أننا نراها، سواء في نوعية الحياة أو في تغيير العلاقات داخل مجتمعاتنا. إن القدرة على التخيل بأن الأشياء يمكن أن تكون مختلفة هي على درجة عالية من الأهمية.

«عندما تعمل في مجال العلاقات وتشارك في معلوماتك بشكل منفتح وفي مكان آمن، تجد أن الناس يلتقون عند نقطة ما. ورغم الفروقات في الإرث وفي التجربة، يجد

الناس في بعضهم البعض إنسانية مشتركة وإرادة مشتركة. وعندما تستمع إلى تلك الأغنية تكتشف تلك الإرادة الجماعية والرؤية الجماعية التي تأتي بهما الإنسانية المشتركة. لم يكن بإمكاننا صنع الأغنية في اليوم الأول، ولا حتى في اليوم الثالث، ولكننا استطعنا أن نفعل ذلك بعد أن التقى الناس معاً بشكل أكبر واستطاعوا رؤية الأشياء بطرق مختلفة⁽¹⁷⁾ .

الفنون المرئية

مثلها مثل الموسيقى والفنون الأدائية الأخرى، تعمل الفنون المرئية ذات البُعدين أو الأبعاد الثلاثة على إيجاد توافقات وانسجامات وإيقاعات عبر تحريك عدة عناصر متفرقة ضمن أشكال محددة. ففي الفنون المرئية، يتم تنظيم العناصر ضمن مساحة ما، ويعبأ كل رمز بطبقات من المعاني التي تعززها العلاقات بينها والرنين الذي تثيره هذه المعاني لدى مشاهديها. ولعل جمال الشكل المرئي - منحوتة و رسم، بناية أو حديقة - يستدعي المشاهدين لإدراك الصور والوقوف أمامها لرؤيتها وإعادة فحصها وتفهم رموزها وسائر المعاني المتعلقة بها.

وين-تي تسين، هو أحد الفنانين الذين استكشفوا إمكانيات المصالحة المتضمنة في تركيبات الفنون العامة، وتسن أمريكي من أصل صيني، يعمل رساماً جدارياً ومصمماً فنياً ونحاتاً. وقد أعطي، بمناسبة الألفية الثالثة، فرصة للعمل مع مجلس اتحاد الفنون في وادي ياكوما بولاية واشنطن، من أجل تشييد عمل فني يجمع بين جميع شرائح المجتمع ويهدف إلى التأمل في الألف سنة الماضية والنظر إلى الألف سنة المقبلة⁽¹⁸⁾. خلال المحادثات الأولى التي جرت بين الفنان وبين نظرائه المحليين، انبثقت فكرة وضع مشروع لإيجاد ساحة منحوتات في وسط بلدة ياكوما يهدف إلى استعادة الترابط مع الروايات التاريخية، والأحداث المؤلمة بالإضافة إلى إسهامات مجتمعات المنطقة المؤلفة من الأمريكيين ذوي الأصول الأوروبية، والأميركيين من أهل البلاد الأصليين والمكسيكي الأصل بالإضافة إلى الأمريكيين من أصول أفريقية وفلبينية ويابانية وأقليات أخرى. وكان على تلك المساحة أن تركز على موضوع المياه.

تظهر العلاقات بين المجموعات القاطنة في المنطقة مؤشرات على التغريب والتوتر. فعلى سبيل المثال، أدت التوترات التي نشأت بين مُلّاك مزارع الفاكهة الأميركيين والمتحدرين من أصول أوروبية وبين موجتين من العمال الأميركيين المتحدرين من أصول مكسيكية، والذين كان القليل منهم يتمتع بوضع مهاجر شرعي، إلى جعل المدينة منقسمة إثنياً، فيما بقي الأميركيون من أهل البلاد الأصليين يعيشون منفصلين عن المدينة نفسها، وسط محميات تغطي مساحتها عشر المساحة الأصلية المخصصة لهم بموجب الاتفاقيات الموقعة خلال حقبة الثلاثينات من القرن التاسع عشر. أما المجتمع الياباني فقد كان مشرداً بالأصل نتيجة قانون الاعتقال الذي صدر خلال الحرب العالمية الثانية، وقد عاد جزء ضئيل منهم للعمل كمزارعين يبيعون منتجاتهم بواسطة شاحنات. كذلك نشأ في المنطقة مجتمع صغير من السود الذين يعملون في مناجم الفحم. ووفقاً لتقرير الفنان حول المشروع، فقد كان على الساحة أن تُبنى بطريقة تشعر جميع هؤلاء بأنها ملكهم، وكانت هناك قصص يجب أن تُروى عن حياة الناس، وطرق يجب وضعها لإسماع أصواتهم⁽¹⁹⁾.

وخلال فترة عام 1999 والنصف الأول من عام 2000، قام تسن بثلاث زيارات تحضيرية إلى وادي ياكيماء، وتراوحت مدة هذه الزيارات بين عدة أيام إلى شهرين. وكان الهدف منها تعريفه بالبلدة والمنطقة والاقتصاد والمشاهد الطبيعية. وقد عمل في الأرض التي خصصتها المقاطعة لإقامة الساحة وكذلك في كليات المجتمع لإصدار لوحات جدارية تصور سكان المنطقة. كذلك اشترك في العديد من المناسبات الاجتماعية وفي اجتماعات نادي الروتاري واجتماعات مجلسي المدينة والبلدية والمدارس وكليات الفنون، وتم تقديمه إلى قبيلة ياكاما الهندية في مهرجانات الرقص التي يقيمها الهنود الحمر وكذلك قام بإجراء مقابلات مع عدد من الأوساط الإعلامية. ويصف تسن عمله في إيجاد هذا التركيب كما يلي:

«تدعى المنظومة المراد تركيبها «بماء الحياة». فعلى إحدى أطراف الساحة، توجد أربع قطع من البازلت يصل ارتفاعها من ستة إلى ثمانية أقدام وتزن كل منها من

أربعة إلى سبعة أطنان، مكوّنة شكلاً قوسياً. وتسيل على سطح كل منها خيوط غزيرة من الماء. تُمثل هذه القطع العناصر في حالتها الطبيعية حيث تهطل المياه من الجبال. أما الناظر إليها من ناحية أولية فيجد أن القطعة تعود إلى مياه الري المنحدرة على شكل شلالات من الجبال، واهبة مصدر الحياة للاقتصاد الزراعي في وادي ياكима. ويوجد صندوق مصنوع من البرونز بارتفاع ستة أقدام. ويحتوي هذا الصندوق على خزان ماء تم إلصاقه بداخله مع تحت برونزي لقطعة من سلسلة الشلالات المنحدرة من فوقه. ويمثل هذا الصندوق قدرات الناس على السيطرة على الطبيعة وتحويلها إلى مورد. وتقف المنحوتة البرونزية التي تمثل الشلال على خط مباشر مع الشق الحقيقي الممتد نحو الغرب والذي تم نحته على شاكلته».

«كذلك يتدرج على جانبيين من جوانب الساحة بابان إسميتان ينحدران من ثمانية أقدام إلى ستة أقدام كأنهما ذراعان ممتدتان. ويوجد داخل البابين ستة وثلاثون صندوقاً كلاً منها بمساحة 12×12 إنشاً، تلمع على الجانبين وفي كل صندوق يوجد «شيء يمثل الطاقة»، أوجده فنان أو أحد أفراد المجتمع من أجل «التحرر من الماضي والتصالح مع الحاضر وتحيل مستقبل واعد». وقد تألفت لجنة اختيرت من عشرة مفكرين ومبدعين ينتمون إلى خلفيات ثقافية مختلفة من أجل اختيار المواضيع التي يجب أن تُمثل على هذه «الجدران الاجتماعية» من بين الأفكار الملتزمة من المجتمع. وقد اختارت اللجنة أربعين قطعة بعد ست جلسات مثيرة ومتجانسة. وقد أردت أن يقدم هذا وسيلة لاستخلاص عبرة ما، ولحظة لإعادة التفكير في الماضي، وتقييم الحاضر والتحرك نحو المستقبل».

«وداخل المساحة المفتوحة في الوسط، تقف ثمانية أعمدة من البازلت، سبعة منها تعمل كقواعد لقوالب مصبوبة من البرونز، تمثل أشياء حقيقية مثل الأدوات المستخدمة في الوادي. وهذه الأدوات هي ماكينة خياطة من نوع «سنجر»، وسلّة يصنعها هنود الياكاما مملوءة بحبّات التوت البري وخوذة عسكرية وذراع لإدارة عملية

الري وكيس مستخدم في حصاد التفاح وسرج حصان ومجرفة قصيرة اليد يستخدمها عمال المزارع. أما العمود الأخير فقد نقشت عليه دائرة يجري ينبوع ماء من منتصفها وتمثل هذه المنظومة روحية الأشياء».

«وعلى واجهة الساحة، يوجد على خط واحد مع خزان مياه الشلال، صندوق برونزي حجمه 4×3×3 أقدام وأمامه نافورة ماء بثلاثة صنابير. وقد نقش على قمتهما نحت برونزي لبستان تفاح. ويعادل حجم العلبة، حجم صندوق تعبئة التفاح. كذلك تم تحديد حجم النافورة لتناسب لعب الأطفال حولها. كما تم تمديد حلقة من الأضواء فوق الساحة مصنوعة من ألياف بصرية، تتغير ألوانها وتدور من فوق. وتشبه حركاتها وإيقاعاتها حركات الصداقة الدائرية التي يقوم بها الهنود الحمر في احتفالاتهم. كما تمثل تجمع الشعب ورأب الصدع بين الأمم»⁽²⁰⁾.

وعلى مدى هذا المشروع، تفهم تسين دوره يشتمل على قدر كبير من الإصغاء. ففي الحالات التي لم تقم فيها جماعات مختلفة من المجتمع بالتجاوب مع الطلبات العامة للمشاركة، كانت حلقات الحوار تعقد في أمكنة يشعر الناس فيها أنهم في بيوتهم. ومثل هذه الزيارات كانت تعني أن المشروع يتلقى أفكاراً وخبرات وإحساسات من قبل تشكيلة واسعة من المجتمع تضم علماء النفايات النووية العاملين في منشأة مجاورة إلى جانب المراهقين المسجونين. ويقول تسين «إن على الفنان أن يصنّف نفسه حسب ما يقول عنه الآخرون، لأن الفنان يصبح لسان حال الآخرين»⁽²¹⁾.

كذلك فهم تسين أن دوره كان دور الوسيط. وقد شدّد دائماً على أهمية العملية وأهمية أن تكون المنظومة نفسها منصفة بالنسبة لجميع الثقافات الموجودة في المنطقة. وضمن سياق المشروع الذي رعته مؤسسة فنية محلية تضم أغلبية من البيض، كان هذا يعني بناء علاقات ثقة عبر المشاريع الأولية الصغيرة وعبر العديد من الأحاديث.

كانت الرؤية الأصلية لمخططي المشروع تهدف إلى الاحتفال بالماء. وكانت النظرة إلى الماء من المنظور الأوروبي تعتبره مصدراً اقتصادياً، لذلك تحوّل الماء بالنسبة لهم وعبر

تطوير أنظمة الري إلى ثروة. ولكن المواطنين الأميركيين الأصليين كانوا يشيرون إلى الماء ضمن معانٍ روحية، على أنه نعمة من الله وكانوا يشربونه قبل تناول الطعام وسط طقوس معينة، وقد شرح تسن دوره فيما يتعلق بهذا الاختلاف بالطريقة التالية:

«بدون جدال، يمكننا إضافة طبقات أكثر من المعاني إلى التماثيل الرمزية في الساحة العامة. ومع احتفاظنا بصدق عملنا بالنسبة لرغبة المخططيين الأصلية بإقامة منظومة فنية عامة من أرقى المستويات، ومع احتفالنا بالماء كمورد طبيعي، كنا نستطيع إيجاد شيء متماسك يدور حول فكرة الحركة الدائرية للماء. كنا نستطيع تكريم إسهامات المجتمع المكسيكي من خلال التركيز على العمالة والأعمال بدلاً من التركيز على منتجات تلك الأعمال. وكنا نستطيع تكريم حساسيات مجتمع الأميركيين الأصليين من خلال التركيز على الطبيعة نفسها. أنا شخصياً كفنان لم أكن أحمل أي عقيدة معينة حين أتيت إلى هنا وكنت أسعى دائماً لإدخال أي منظور جديد، وأضيف معنى فوق معنى آخر ولكي أعرض الغموض في الأشياء. كان على المنظومة الفنية بأكملها وبجميع عناصرها أن تكون جذابة بما فيه الكفاية لكي تلتقطها عين المارين، ولكن كان على المشاهد أن يحضر نفسه إليها. فكلما ازداد الناس ارتباطاً معها كلما تعلموا منها أكثر».

«وقد أظهر العمل نوعية من القبول والكمال. فقد تقبل مشاعر كل شخص وكل مجتمع وأعطاهما قيمتها. وبهذا المعنى، كان هناك نوع من التسامح في القطعة وكل عنصر فيها كان يُنظر إليه بشكل مختلف لأنه جاء ضمن سياق العناصر الأخرى وحمل بداخله سلسلة من الدوائر المتحدة المركز التي تمثلها الأشياء المشادة هناك بالإضافة إلى ممر يحيط بها مليء بالمقاعد الطويلة».

«كان يمكن اعتبار الماء الجاري كعنصر مطهر يهدئ الانقسامات ويرفع عن الأذى الذي رسم معالم العلاقات بين مجتمعات المنطقة. وهو ضمن هذا المعنى يعتبر رمزاً للمصالحة. إن إمكانية المصالحة هي شيء يجب للفنان أن يتخيله كما أن على

شكل العمل الفني أن يملك جميع العناصر المرتبطة بهذا الخصوص ثم عليه أن يصبح خفياً بحيث لا يلاحظ الناس الشكل بل ربما يركزون على الشيء من نافذة واحدة. وبسبب روحية القطعة، تفككت العوائق. كما أنه بسبب حدة الجهد الذي بُذل لإخراج العمل، يستطيع المشاهد بقليل من الجهد نسبياً، استيعاب المعنى المرجو منه».

الدراما

تكن إحدى أهم القدرات المطلوبة لإنجاز التعايش والمصالحة في القدرة على تخيل تجارب الآخرين، وبشكل خاص التعاطف مع معاناة العدو. في التقاليد الأدبية والفلسفية الغربية، يوحد تاريخ طويل من العلاقة بين الدراما والأدب وبين تطور القدرات الإنسانية على التعاطف، وذلك بعد أن أوضحها أرسطو في كتابه «الأحاسيس الشعرية».

يمكن استخدام الدراما (والأدب) بشكل حذق لمساعدتنا على فهم أنفسنا وفهم أعدائنا والحقيقة الكامنة وراء تبادل اعتمادنا على بعضنا البعض، جزئياً بسبب المساحة العاطفية التي تتواجد نتيجة لإدراكنا أننا نشاهد عرضاً لأحداث وليس أحداثاً حقيقية بذاتها. مثل هذه المساحة، التي لا تنطوي على أبعاد عاطفية فقط، بل أبعاد معرفية ونفسية وروحية، يمكن إيجادها عندما نعي وضعاً ظهر بعد تراجعنا عن مصالحنا وأهدافنا الشخصية. ويمكن للفنانين استخدام هذه المساحة لمساعدتنا على فهم الأشياء التي كنا نقاوم فهمها وعلى استيعابها بالطرق التي تؤدي إلى القيام بتحريك أخلاقي.

شبكة المسرح الاستماعي الدولي IPTN هي منظمة تستخدم موارد المسرح من أجل تعزيز التفاهم والعمل المجتمعي والتعايش. وتصف ليزلي إلين وهي مساعدة برامج تعمل مع مبادرة التعايش في جامعة برانديس، ورشة عمل للمنظمة عُقدت للبحث عن أرضيات مشتركة:

«كانت مجموعتنا مؤلفة من ما يقارب الخمسين فرداً، يعملون جميعاً على حل النزاعات وإقامة التعايش. وقد جاؤوا من جميع أنحاء العالم - من بوروندي وأنغولا

وليبيريا وسيراليون ومقدونيا وأوكرانيا والشرق الأوسط والولايات المتحدة. أما فرقة المسرح فكانت تتألف من خمسة ممثلين. وكان هؤلاء يسألون إذا كان لدى أحدهم قصة يشاركونهم فيها. وكان هناك شاب من بوروندي يعمل في مسائل التعايش والمصالحة مع الشباب في بوجومبورا. وقد رفع هذا الشاب يده ثم جاء وجلس في مقعد الراوي إلى جانب أحد الممثلين وعندها سأله الممثل: كيف تبدأ قصتك؟».

«أخبرنا الشاب عن العمل الذي قام به لإقامة السلام والمصالحة في بلاده. تحدث عن طبيعة العلاقات الهشة والضعيفة التي كانت قائمة بين قبائل الهوتو والتوتسي. أخبرنا عن ذلك اليوم الذي انتشرت فيه إشاعات عن إحراق سوق بوجومبورا، وكيف أن هذا العمل تم بموجب دوافع عرقية مما رفع من احتمال نشوب نزاع في المنطقة. أخبرنا أيضاً كيف أنه أراد التأكد من ذلك بنفسه لأنه كان يخشى أن تنهار كل الجهود المضنية التي بذلها أمام عينيه. أخذ يصف لاهثاً كيف كان الوصول إلى السوق صعباً جداً بسبب إغلاق جزء من المدينة. وكيف أنه عندما وصل إلى هناك كان السوق يشتعل. وكيف اتصلت به أمه على الهاتف النقال وهي تبكي وتقول: «السوق يحترق، السوق يحترق عُدْ إلى المنزل، سوق تقع اضطرابات».

«إلا أنه كان مصمماً على معرفة حقيقة ما يجري، واكتشف بالنتيجة أن النار قد أشعلت بدوافع أحقاد عرقية، وأن بعض قطاع الطرق قد أشعلوها ضمن أحداث سياسية معينة. وفوراً بدأ اتصالاته مع أعضاء الشبكة التي كان يعمل معها والمؤلفة من الهوتو والتوتسي وشيئاً فشيئاً أخذ ينشر النبا بأن الهوتو لم يفعلوا ذلك ولا التوتسي كذلك وأن الأمر لا يتعدى جريمة عادية. وطلب من كلا الطرفين أن لا يردّوا على ما حصل. وبذل قصارى جهده في حالة طوارئ مضطربة لإيقاف خطر الشائعات حول التعصب العرقي».

«وفيما كان الشاب يروي قصته، كان الممثل التابع للفرقة المسرحية يصغي بتركيز، ثم عاجله بسؤال واحد: وكيف تنتهي قصتك؟ أجابه الشاب: لم ينقسم فريقتي

المؤلف من الهوتو والتوتسي. بعد أن أنهى قصته، قام الفريق المسرحي على الفور ودون أي استشارة بتمثيل القصة. وقد عرض الممثلون القصة وسط مزيج رائع من التحرر والتجريد وكانت واقعية لدرجة كافية بأن تجعلنا ندرك كل شيء سمعناه - العاطفة، طبقة الصوت، نبرة المتحدث والأحداث نفسها. استطعنا رؤية العملية بأكملها، منذ بداية العمل التصالحي إلى وصول الأنباء عن الحريق ومن ثم إلى البحث المسعور عن الحقيقة فلإلى المكالمات التي تلقاها من أمه التي أصابها الخوف عليه وأخيراً إلى المحاولة الطارئة لكبح تيار الغضب المتصاعد وإيقاف دوامة دائرة العنف قبل أن تبدأ».

«كان التمثيل يحمل معه درجة من التجريد رفعت معها قصة الرجل إلى مستويات أكثر عمقاً ورمزية. فقد تعرفنا عليه من خلال العرض، رغم أن دوره لم يلعب طوال المسرحية. واستطعنا معرفة السوق والمدينة رغم أن الممثلين لم يتعدوا الخمسة أشخاص. فقد كانوا يصورون الأشياء بطريقة رمزية، ويركزون على جوهر الشخصيات والأحداث - ولكنهم كانوا صادقين في المشاعر التي عبّروا عنها. وقد تم إحضار المشاهدين إلى المسرح خلال تمثيل مشهد النار، وكنا نقوم كل بدوره بتحريك أذرعنا ونصدر أصوات قرقرة وضجيج فيما كان أحد الممثلين يهرول بيننا في رعب وياس».

«إنني متأكدة من أن كل من كان في الغرفة شعر بعمق أثر هذه المسرحية. وكان الجزء الأكثر قوة في هذه التجربة هو مشاهدة زميلنا البوروندي وهو يراقب الممثلين بينما هم يصورون قصته. فقد ظل طوال الوقت جالساً على طرف كرسيه وبقيت عيناه مفتوحتين وفمه فاغراً وكأنه مشدود تماماً. وفي وقت لاحق عندما سأله رايه في أدائهم، أحنى رأسه وقال لقد أنقستم الأمر تماماً».

«كان مذهشاً، كيف أن هؤلاء الممثلين استطاعوا من خلال الإصغاء أن يرمزوا وأن يعبروا بطريقة فنية عن تجربة هذا الشاب أمام عينيه. استطاعوا أن يمثلوا المشاهد بطريقة تعيد له الشعور بالأذى مرة أخرى ولم تضع قراراته تحت المسائلة بل إنها بدلاً من ذلك صادقت على تجربته وسمحت لنا أن نختبر يوماً في حياة أحد صنّاع السلام في بوروندي»⁽²³⁾.

الروايات الشفهية المنقولة بواسطة الأشكال الفنية

يعتبر استنباط الأحداث التاريخية المنقولة شفهيًا، طريقة أخرى لتسهيل الاتصال عبر الفروقات، ولتقوية المجتمعات. خلال حقبة الثمانينات من القرن العشرين، تُرأسَتْ منظمة تعمل من أجل المجتمع وتكرُس جهدها لتعزيز العلاقات بين الجماعات عبر استخدام الفنون ونقل الأحداث التاريخية شفهيًا. وكانت مشاريعنا مبنية على النظرية القائلة بأن عبر المشاركة في سرد قصص حياتهم، يمكن لأفراد المجتمع أن يشعروا بالفخر بثقافتهم الخاصة، وبتقدير الأحداث المشتركة بينهم وإدراك (ربما البدء بمعالجة) كيف أن توجهات الظلم العرقي والحقد الإثني تركت مجتمعاتهم منقسمة على بعضها البعض.

وقد تعاون معنا فنانون، وأساتذة، ومربّون وأفراد من المجتمع من أجل إقامة المسرحيات والتمثيلات والمشاريع المنهجية في الضواحي الأميركية، والسجون ومشاريع الإسكان العامة وبرامج مساعدة المراهقين في الأحياء التي توجد فيها أعراق متعددة، وقد تبنت برنامجنا إحدى المنظمات الريفية النسائية في بيليز من أجل تعزيز تحالف النساء الريفيات الفقيرات من قبائل المايان وغاريقونا وكريول، واللواتي يعملن في المنتجعات الحرفية ومشاريع التنمية المستدامة الصغيرة. كذلك تبني برنامجنا العاملون في برنامج محو الأمية للكبار في تورونتو. وقد استخدمت أنا شخصياً هذا البرنامج في الحلقات التي أقمناها حول التعايش بالتعاون مع المراهقين العرب والإسرائيليين المنضمين إلى معسكر بذور السلام.

ويركز النموذج (البرنامج) على أهمية الإصغاء. وقد أقيمت في هذا السياق حلقات تدريب على التاريخ المنقول شفهيًا، ركّزت على مساعدة الناس في تطوير نوعية الإصغاء التي تمكنهم بالضرورة من سرد القصص التي يرغبون في سردها. فعبر سرد القصص، وتشجيع الإصغاء السليم ونشر الرموز الفنية التي تخرق دفاعات الناس، يمكن للتاريخ المنقول شفهيًا أن يساعد على استعادة الناس لكرامتهم وعلى تنمية تصورهم لإمكانية التسامح عند رؤية الناحية الإنسانية لدى الآخرين.

وكناقة شفوية للتاريخ بين المجتمعات، رافقت جين ساب في إحدى المرات كجزء من فريق العاملين الثقافيين الذين أقاموا معسكراً ثقافياً مدته أسبوع للخدمة الأطفال والمراهقين القادمين من مجتمعات الأميركيين من أصول إفريقية وفيتنامية والأميركيين البيض في بلدة بيلوكسي بولاية مسيسيبي. وكان المعسكر يهدف إلى تقوية المجتمع ومعالجة التوترات العرقية التي اندلعت عندما بدأ الأميركيون من أصول إفريقية يلاحظون أن القادمين الجدد من فيتنام قد بدأوا يتفوقون عليهم اقتصادياً نتيجة الدعم المالي الذي تلقوه من الحكومة الأميركية ضمن برنامج إعادة توطين اللاجئين. وكنا نقضي الوقت صباح كل يوم في المشاركة بالأغاني والاستماع إلى رواة القصص التقليدية المعروفة في حضارة كل من المجتمعات الثلاثة. قمنا على سبيل المثال بزيارة قارب فيتنامي لصيد الجمبري، واستمعنا إلى بعض رجال الدين الأميركيين من أصول إفريقية وهم يصفون تجاربهم في حركة حقوق الإنسان. كانت مسؤوليتي أن أدير حلقة يومية لرواية القصص للمراهقين، وكانوا هؤلاء جميعاً أميركيين من أصول إفريقية، لأن زملاءهم من الفيتناميين والبيض كانوا منشغلين بوظائف صيفية، فيما حُرِّموا هم من فرص العمل بسبب أنماط التفرقة العنصرية المتبعة في عمليات التوظيف.

شارك إثنا عشر مراهقاً أميركياً من أصول إفريقية من سكان بيلوكسي في رواية القصص والاستماع إليها معاً، وكانت القصص تدور حول ارتياهم وإذلالهم من قبل الأساتذة البيض في المدرسة وحول الحوادث التي كانت تجري لهم في المحلات التجارية التي يملكها البيض أو الفيتناميون. وفي اليوم الأخير للمعسكر، وأمام حضور مؤلف من أهلهم ومن زعماء المجتمع، قَدِّم الأولاد مشهداً مسرحياً مبنياً على أحداث تلك القصص. وقد جرى العرض في قاعة دراسية تابعة لمدرسة حكومية. وكان كل من الممثلين الإثني عشر يرتدي إشارة تدل على عرق الشخص الذي يمثله. وقام كيم الذي مثل دور مدرس أبيض بتحضير المشهد من خلال طلبه لأولاد الصف أن يخرجوا أقلامهم ودفاترهم استعداداً لامتحان الفصل.

عرض الأطفال المراهقون خمسة أحداث أظهروا فيها قيام المعلم بالتمييز ضد الطلاب الأميركيين من أصول إفريقية وضد الفيتناميين داخل الصف، ومعظم هذه الأحداث مبنية على وقائع وقصص حدثت معهم. في الحادثة الأولى، تدعو المعلمة الطلاب للتحرك داخل غرفة الدراسة لعمل أي شيء يحتاجونه قبل التقدم للامتحان. وبعد أن سمحت لطالبة بيضاء بالنهوض لرمي شيء في سلة القمامة، قامت بتوبيخ داندريا وهي طالبة سوداء لأنها غادرت مقعدها. بعد ذلك طلبت من داندريا إرجاع الورقة من سلة المهملات. ولكن داندريا رفضت قائلة: «أنا لست جامعة قمامة، وردت عليها المعلمة قائلة: «اذهي الآن واجلسي مكانك». وفي حادثة أخرى، تتهم المعلمة طالب يدعى داريوس بالغش، ثم تمزق ورقة امتحانه وترسله إلى مكتب الإدارة - كل هذا كان يحدث بينما كان طالبان من البيض يتبادلان مقارنة الأجوبة بصوت عالٍ وأمام نظر الجميع دون أن يواجهها أية عواقب. كان جسد داريوس يهتز من الإحباط بشكل بدا وكأنه حقيقة وبينما هو يسير إلى خارج المسرح، تعرض المعلمة المساعدة على طالب من البيض بينما تنكرها على طالب فيتنامي ومن ثم تمنح لإحدى الطالبات البيض وقتاً أطول لإنهاء امتحانها، مبررة ذلك أمام باقي الطلاب الذين كانوا يشكون.

وفي اللحظات الأخيرة للعرض، يقدم التلاميذ مشهداً لم يكن متوقعاً. ففي اختراع من مخض غيلتهم، يقومون جميعاً بمواجهة المعلمة ويشيرون إلى عدم إنصافها في التعامل وإلى مواقفها المميزة وتصرفاتها التي تتسم بالتمييز العنصري وبعد ذلك وبروح مفعمة بالكرم، يتخيلون المعلمة البيضاء بأنها شخص قادر على المصالحة. إذ تعتذر لداندريا أمام طلاب الصف وتمنح داريوس فرصة لإعادة تقديم الامتحان وتنتهي المسرحية وهي تعدهم قائلة: «سوف أعامل كل شخص بالتساوي في المستقبل». وبينما الطلاب يغادرون المسرح يقول داريوس بهمس: يجب أن ننقل هذه المسرحية إلى الهيئة الإدارية للمدرسة.

قبل المعسكر الثقافي، كان الطلاب الأميركيون من أصل إفريقي في بيلوكس يفهمون حركة التمييز العنصري التي غزت حياتهم. كما أنهم كانوا رواة ماهرين للقصص، يستغلون ألوانهم التي تضج بالحياة والإيقاعات المختصرة لل لهجة الأميركية الإفريقية العامة إلى أقصى مدى، ولكن كان ينقصهم الدعم الكافي لكي يأخذوا قصص بعضهم البعض على محمل الجد إضافة إلى الفرصة الكافية لتفهم قصصهم كجزء من مدى أوسع. وقد أوجد المشهد المسرحي الذين عرضوه بنية تدعو إلى وضع حل كما أوجد جمهوراً قادراً على أخذ الأمر على محمل الجد وراغباً في ذلك. ولو أن اداءهم كان جزءاً من برنامج مستمر أو حتى برنامج على مدى شهر، لاستطاع داريوس قيادة أصدقائه في عرض أمام هيئة إدارة المدرسة.

وعلى أي حال، أصبح لدى هؤلاء الطلاب المراهقين من بيلوكسي مخزوناً من الردود التخيلية لمواجهة التمييز في حياتهم اليومية يحملون فيه إمكانية دعم بعضهم البعض في مواجهة التصرفات العنصرية بحزم ولكن بدون عنف، وحتى عندما يواجهون تلك التجربة على يد أشخاص ذوي سلطة. وهم يملكون الآن كما يملك مشاهدوهم صورة عن الشخص الأبيض القادر على الاعتذار، وعلى الالتزام بتغيير طريقته العنصرية. ونأمل أن تخدمهم هذا البنى التخيلية في المستقبل وأن تعزز نوعية التعايش الذي يستطيعون هم أن ينوه مع جيرانهم البيض والفيتناميين.

تأملات

تبين الأمثلة التي ذكرناها في هذا الفصل كيف يمكن لاستخدام الأشكال والأعمال الفنية أن يساعد أعضاء المجتمع على تجاوز أقاصيص الضعف وعلى تخيل تجارب الآخرين وإيجاد التعبيرات الإنسانية المشتركة والبدء بتطوير الأقاصيص والروايات التي تنطوي على خصوصيات ضمن وضع كلي متماسك ومقبول. ومع ذلك، يبقى العمل صعباً ومثيراً في بعض الأحيان لسوء تفهم أو لمشاعر حادة.

في عام 1988، تعاونت مع فريال عباسي غنيم وهي زميلة أميركية من أصل فلسطيني، وفنانة أزياء تقوم بجمع أنماط الثياب الفلسطينية المطرزة. وقمنا سوية بوضع مشروع أطلقنا عليه اسم «عاطفة من أجل الحياة: قصص وأحداث شعبية لنساء فلسطينيات ويهوديات». وقد صمم لاستخدام نموذج مركز نقل التاريخ شفهاً لتعزيز العلاقات بين مجتمعات اليهود والفلسطينيين في المهجر داخل منطقة بوسطن. وقد شمل المشروع إجراء مقابلات مع ثمانية أشخاص يعملون في الفنون الشعبية أو من حملة التقاليد تم اختيارهم من المجتمعين، وكذلك إقامة معرفة لأعمالهم الفنية (الزينة والتحف، الصور العائلية، ألعاب لأطفال، أشياء من التقاليد والطقوس... وما شابه ذلك) على أن يرفق مع هذه الأمور مقتطفات مكتوبة حول تلك القصص.

ولكن تبين منذ البداية أن الأمر أكثر صعوبة مما كنا نتخيل أنا وفريال، حتى أنه في بعض الأحيان كان يبدو أكثر قليلاً من تعقيدات الأزمات الأخلاقية أو سوء الاتصال أو العلاقات الكثيرة التطلب أو المشاعر الحادة. فقد تصارعنا حتى حول اللغة - نصوص كلمات مثل «عام 1948»، «هولوكوست»، «إسرائيل» و«فلسطين». وقد أثارت كلمة هولوكوست نقاشات طويلة وصعبة. وكنا أحياناً نؤذي مشاعر بعضنا البعض دون قصد رغم جميع نياتنا الطيبة كما كنا نشعر أنا وفريال في بعض الأحيان بضغوط شديدة من عائلتنا ومجتمعنا لكي ننسحب من المشروع.

مما زاد الطين بلة أن أشخاصاً رئيسيين في كلا المجتمعين اختاروا عدم المشاركة في المشروع أو كما حدث في حالتين من الحالات، انسحبوا في اللحظة الأخيرة. وعندما استذكر الموضوع، يبدو لي الأمر وكأن معجزة ما ساعدتنا على جلب أولئك النسوة الثماني للتحديث تحت سقف واحد ولو حتى لشهرين فقط.

وحين استذكر مشروع «عاطفة من أجل الحياة» أرى مشهداً هائلاً، ملبداً في جزء منه بغيوم الخوف والاضطراب، يبدو أن ما كنا نحاول عمله كان شيئاً مستحيلاً، ولكن على طول الطريق، كانت هناك لحظات أمكن فيها لهذه الطبيعة أن تتحرك

لتشكل خطوطاً من الإمكانيات. وقد استطاعت هذه الفتحات أن توسع خيالنا وتعمق حنيتنا للمصالحة. كانت تلك اللحظات هي التي جعلتنا نستمر في عملنا. في إحدى المرات كنا أنا وفريال نعرض عملنا في أحد البيوت وقد عرضت فريال تطاريز جميلة لامرأة فلسطينية ترتدي ثياباً تقليدية مزينة وتحمل في يدها حمامة بيضاء. وكان في منقار الحمامة ظرف رسائل يحمل الرسالة التالية:

«يا نساء العالم: النساء يرغبن في أن يربين أولادهن في سلام، لماذا لا تجعلن من السلام هدفكن الأول؟ إنني كفلسطينية أعلم بصراحة أن هناك نوعين من السلام (1) السلام الذي يُبنى على أجساد الذين يعذبون ويقتلون من أجل إخراس نداءاتهم لحقوقهم العادلة. (2) السلام الذي يتأتى نتيجة تفهم معاناة الناس، ونتيجة الإصغاء لهم بصدق من أجل حل مشاكلهم بحيث تصبح العدالة والمساواة ناموس هذه الأرض، وليس الموت والمعاناة. لماذا لا نقوم نحن النساء برفع أصواتنا عالية وقوية من أجل تحقيق السلام العادل الذي يحفظ أطفالنا ومستقبلنا كبشر. أنا أدعوكن لأن تدعموا ندائى لتحقيق السلام العادل لشعبي».

«نحن لسنا دون مستوى البشر. نحن شعب غمك تاريخاً وحضارة. نحن أمهات وآباء وأطفال. وقد شبعنا من القتل والتهجير. لقد خبأت أحلامي داخل أمنياتي الخفية وعبرت المحيط آملة بالسلام لأخواتي الفلسطينيات اللواتي فقدن أطفالهن في الحروب واللواتي ترمكن في عمر الشباب. أنا أدعوكن لمنح السلام الحقيقي لشعبي»⁽²⁴⁾.

بعد ذلك أتبعته فريال بقراءة مقتطفات من مذكرات حياة هيدا مارغوليوس كوفالي التي تسرد فيها أحداث حياتها في براغ منذ عام 1941 وحتى عام 1968.

«ثلاث قوى رسمت مشاهد حياتي، اثنتان منهما حطمتا نصف العالم والثالثة كانت ضعيفة وضييلة لدرجة أنها كانت غير مرئية. كان هناك عصفور صغير خجول غباً في قفص صدري الذي يعلو مسافة بوصة أو بوصتين عن معدتي. وأحياناً في أكثر اللحظات غير المتوقعة، كان العصفور يستيقظ ويرفع رأسه ويهز جناحيه نشواناً.

وعندها كنت أرفع رأسي أيضاً لأنني في تلك اللحظة القصيرة كنت أعلم بالتأكيد أنه في مكان ما خلف خط الأفق، كانت هناك حياة منتصرة دائماً ولا يمكن تدميرها».

«القوة الأولى كانت أدولف هتلر والثانية كانت جوزيف ستالين وهاتان القوتان جعلتا حياتي عالماً صغيراً تكثف فيه تاريخ دولة صغيرة تقع في قلب أوروبا. أما العصفور الصغير فقد كان القوة الثالثة التي أبقتني على قيد الحياة لأروي قصتي».

عندما أنهيت قراءتي، انحنيت فريال وأشارت إلى الحمامة على تطريزها هامة: أترين إنه العصفور نفسه.

ملاحظات

1. G. Bachelard, "Introduction," *The Poetics of Space*, trans. M. Jolas (Boston: Beacon Press, 1994), pp. xviii—xix.
2. Bachelard, "Introduction," p. xix.
3. V. Volkan, "An Overview of Psychological Concepts Pertinent to Interethnic and/or International Relationships," in V. Volkan, D. Julius, and J. Montville (eds.), *The Psychodynamics of International Relationships*, Vol. 1: *Concepts and Theories* (San Francisco: New Lexington Press, 1990), p. 38.
4. H. Stein, "The Indispensable Enemy and American-Soviet Relations," in Volkan, Julius, and Montville, *Psychodynamics of International Relationships*, p. 71.
5. R. Moses, "Self, Self-View, and Identity," in Volkan, Julius, and Montville, *Psychodynamics of International Relationships*, p. 53.
6. Stein, "Indispensable Enemy," pp. 86-87.
7. People's aesthetic sensibilities have been shaped by engagement with different expressive forms. In designing coexistence efforts, consider the aesthetic sensibilities and symbolic references of the cultures involved.
8. I have not included examples of film and media projects, although they also lend themselves to coexistence projects. Readers may consider *Peace of Mind*, in which Palestinian and Israeli teens document their communities on video (information available at <http://www.global-action.org>), and *Long Night's Journey into Day*, an intimate inquiry into South Africa's Truth and Reconciliation Commission (information available at <http://www.irisfilms.org/longnight>).
9. C. Geertz, "Blurred Genres: The Refiguration of Social Thought," *American Scholar*—Spring 1980, pp. 165-179.
10. The importance of this point can hardly be overstated. Further elaboration on the importance of linking coexistence efforts to local knowledge and local cultural practices can be found in the work of John Paul Lederach, who emphasizes the importance of "elicitive strategies." This is also emphasized in the work of Search for Common Ground, a conflict resolution organization based in Washington, D.C. See J. Marks and E. Fraenkel, "Working to Prevent Conflict in Macedonia," [http://www.sfcg.org/Info/Articles/macedonia_negotj_rnl.html].

11. Kandasamy Sithamparanathan, interview, Nov. 1998. To my knowledge, the exchanges with Sinhalese counterparts described at the end of this passage have not taken place. However, the sessions as planned would have drawn on one of the particular attributes inherent in various art forms: communication by means other than the use of verbal expression.
12. Simon Lichman, personal communication, Aug. 2002. For further information, see "Building Bridges: The Experiential Approach." [<http://www.us-israel.org/jsource/bridges/bbcontent.html>].
13. Simon Lichman, personal communication, Aug. 2002.
14. Simon Lichman, personal communication, Aug. 2002.
15. J. Sapp, "Global Partnership for Education," International Center for Ethics, Justice, and Public Life, Brandeis University, Waltham, Mass., 2001, p. 7.
16. The song, "If Only We Believe," was written by participants in the Global Partnership for Education Institute, Brandeis University, June 2001, with direction from Jane Sapp. The lyrics are as follows:

The sky is full of dreams
The ground is full of struggle
Our voices set us free
If only we believe

The nightmare seems endless
And shadows fill our hearts
But we reach for possibility
And the courage to break free

CHORUS:
THROUGH STRUGGLE WE REACH THE SKY
TOGETHER WE DREAM OF JOY
WITH COURAGE WE GIVE OUR VOICE
FOR JUSTICE! FOR PEACE! FOR LIFE!

Within us all we have the power
To make a better future
To go forward for our children
We can learn! We can grow! We can love!

CHORUS

The sky is full of dreams
The ground is full of struggle
Our voices set us free
If only we believe...
If only we believe...
... If only we believe...

17. Jane Sapp, personal communication. For a detailed description of the application of Sapp's model in three different communities, see International Center for Ethics, Justice, and Public Life, "Global Partnership for Education," Sept. 10, 2001. [<http://www.brandeis.edu/ethics/publications/resources/publications/GPE.pdf>].

18. Wen-ti Tsen, "Artist's Report on the Project," unpublished report, Dec. 2000, p. 1.
19. Wen-ti Tsen, "Artist's Report on the Project," p. 1.
20. Wen-ti Tsen, personal communication, Feb. 2002.
21. Wen-ti Tsen, personal communication, Feb. 2002.
22. Wen-ti Tsen, personal communication, Apr. 2002.
23. Lesley Yalen, personal communication. For further information about IPTN, go to the Web site at <http://www.playbacknet.org/iptn/index.htm>.
24. Courtesy of Feryal Abbasi Ghnaim.
25. H. M. Kovaly, *Under a Cruel Star: A Life in Prague, 1941—1958*, trans. H. Epstein and F. Epstein (New York: Holmes & Meier, 1996), p. 5.
26. A detailed account of A Passion for Life can be found in Cynthia Cohen, "Removing the Dust from Our Hearts: A Search for Reconciliation in the Narratives of Palestinian and Jewish Women," *NWSA Journal*, 1994, 6, 197—233.

تعزيز التعايش في النزاعات القائمة على الهوية نحو توجه روائي

سارا كوب

يشكل وجود العنف موقعاً لا تجدي معه الكلمات، بحيث لا تعود الأخيرة كافية للتعبير عن الحقد الذي يتدفق ويغذي قصص الذبح والقتل. والعنف هو شكل من أشكال التفاعل في السياق القاتل «بأنهم يستحقون الذبح لما فعلوه أو قد يفعلونه بنا». كما يشكل أيضاً أرضية لتوليد المزيد من العنف بحيث يصبح الأمر حلقة لا نهاية لها من الذبح والمضاد وحيث تموت الآمال خلال العملية مطلقة العنان للخوف والانتقام.

ومن هذا المنظور يؤكد العنف على تفسير معين لمسلسل الأحداث: فهو ينطلق من قصة ما ويثبتها حول من فعل ماذا ولمن ولماذا. وتصبح قصة العنف فصلاً مما يطلق عليها فيلدمان «الأسطورة الأصلية»⁽¹⁾. مثل هذه الأساطير تشكل قصصاً عن الماضي الذي يبرر العنف في الحاضر ويتنبأ بمستقبل معين. فالتناس يبررون العنف الحالي أو المستقبلي بينما هم يحافظون على القصة الأصلية حول العنف ويزخرفونها بحيث لا تصبح عملاً من أعمال راوي القصة أو ساردها بل تأتي نتيجة لأعمال الآخرين. وتجسد الأساطير الأصلية مسؤولية العنف في نفس الوقت الذي تدعو فيه إلى استخدام العنف كرد على الذبح والقتل.

ولكن القول بأن العنف يرتبط بالأسطورة الأصلية لا يعني أن الضحايا يعرفون بالضرورة الأسطورة التي أدت إلى اندلاع العنف ضدهم. علينا فقط أن نولي اعتباراً

للسؤال الذي طرحه آلاف الأميركيين بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001: لماذا يكرهوننا؟ ولكن الفاجع في الأمر والمتوقع منه هو أننا لسنا بحاجة لمعرفة الأسطورة الأصلية التي دفعت الحناطين إلى إنهاء حياتهم، آخذين معهم حياة آلاف آخرين، من أجل أن نردّ على العنف. فمهما كانت القصة الأصلية، بدأت القصة بالنسبة للأميركيين يوم 11 سبتمبر/أيلول 2001، وأما بالنسبة للآخرين فربما تكون قد بدأت منذ احتلال الضفة الغربية - والعنف القادم سيقوم بثبيت الأسطورة الأصلية لكل طرف بغض النظر عن حقيقة وجود القليل من المعرفة أو عدم وجودها بالنسبة لقصص الطرف الآخر.

هناك أوقات يعرف فيها أحد الأطراف قصة الطرف الآخر ولكنه لا يدرك العتبة التي يصبح العنف بعدها حتمياً. ففي رواندا، بقي البث الإذاعي الذي يلقي اللوم على التوتسي في الصعوبات التي تواجهها البلاد، نشطاً لستين قبل اندلاع أعمال القتل العرقي عام 1994. وكان التوتسي على دراية بالقصة التي يرويها المسؤولون الهوتو ولكنهم لم يتوقعوا أبداً أن يقوم جيرانهم وأعمامهم وأصهارهم من الهوتو بامتناسق مناجل قطع القصب وإحكام الذبح فيهم بناءً على هذه القصة. ربما ظنوا أن قوة الروابط المحلية والزوجية ستحارب معهم ضد هذه القصة الرسمية. ولكنهم كانوا على خطأ. وتاماً مثلما كان التوتسي غير مهين لتبني هذه القصة الرسمية والعمل بها محلياً، كان الهوتو أنفسهم، متفاجئين بعد الحقيقة، لوقوفهم هم أيضاً كمنتقمين وحامين لهذه القصة ووقوعهم كأدوات تنفيذية في شراكها. وقد كتبوا عن ذلك بأنفسهم. ورغم أننا نرغب في التفكير بأننا مسؤولون عن اللغة وعن سرد القصة إلا أننا في أغلب الأحيان نجد أن الأمر يقع على عاتقنا. فنحن ضمن هذا المنظور فاعلون في قصص لم نحيكها، وقد أصبح في أغلب الأحيان أيضاً مشاركون دون قصد في تواصل تلك الأساطير الأصلية.

وأمام وقوعهم في شرك الأمانة الداخلية للقصة، يتعرض المشاركون في النزاع إلى حلقات من العنف المتبادل. وما لم يتم تغيير هذه القصص أو تطويرها، فإنها تبقى

محتفظة بتماسكها، تجمع في طريقها المعلومات التي تؤكد على صحتها مع تدافع الأحداث. وإذا كان لابد من نهاية لدائرة العنف، أو فتحة لبناء علاقات جديدة، أو فرصة لإرساء دعائم مجتمع مدني جديد تتفاعل فيه الفئات المتنازعة وتندمج داخله، فإن تلك الأساطير الأصلية يجب أن ترخي قبضتها الاستبدادية لتفتحها على معلومات جديدة وخطط جديدة وأدوار جديدة لشخصيات جديدة ومواضيع جديدة أيضاً. ولكن السبب الذي يجعل من هذه القصص عصية على التغيير وبالتالي على حل النزاعات هو أن نقلها عبر الروايات على شكل أسطورة أصلية يشكل أساساً للهوية بشكل أدق.

وهذا الفصل سيُعنى بتعميق عمل هؤلاء الذين وصفوا النزاعات المستعصية بأنها نزاعات مبنية على الهوية⁽²⁾. وهؤلاء المنظرون يفترضون أن العنف يرتبط بالجهود المبذولة لحماية الهوية وتعزيزها، والتي بدورها تحافظ على العلاقات داخل الجماعة وتغذيها بينما توسع الحدود الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية بين الجماعات⁽³⁾. ومع ذلك، هناك القليل من العمل الجاري في هذا السياق، والذي يتعلق بتوسيع المفهوم حول ممارسة نقل الروايات التي تشكل جوهر تشكيل وتغيير الهوية في الصراعات العرقية. بعض الأبحاث قامت باختبار مدى قدرة هذه الروايات المهيمنة على النزاعات، على الثبات والتوالد في الرموز الثقافية⁽⁴⁾. ولكن هذا العمل لم يتناول مدى واقعية عمليات التغيير في الروايات. يعالج فاميك فولكان، تغيير الروايات التي تعد في صلب النزاع العرقي ولكنه يفعل ذلك من منظور التحليل النفسي الذي يتطلب تدخلات علاجية طويلة الأمد لا تركز على تحليلات الرواية نفسها⁽⁵⁾. ومن خلال ربطه للعمليات الروائية مع عمليات إنتاج الهوية وتغييرها، يحاول هذا الفصل أن يظهر أن الرواية هي موقع التحليل، والتدخل، وتقييم النزاع وتطوره. واعتماداً على كتاب دو توا «الهوية الحضارية في الرواية والأداء»، أحاول استكشاف العلاقة بين الرواية والهوية من أجل المساعدة في تصميم التدخلات التي

ترعى التعايش وفي تقييمها. وفي نيتي الإسهام بإطار نظري يحمل أدوات عملية تستطيع المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية استخدامها في عملها على الأرض بينما تبذل جهودها للتخفيف من حدة النزاعات العنيفة وإعادة بناء المجتمع المدني.

الرواية وأداء الهوية في الشبكات الاجتماعية: إطار منهجي لممارسة التعايش

كما بين دوتوا وغيره⁽⁷⁾، تتوالد الهوية من خلال التفاعل اليومي داخل الفئات الاجتماعية. توجد في رواندا تعاونية نسائية تدعى دوسوهيني. تعمل فيها نساء من الهوتو والتوتسي. ويبلغ عددهن 350 بينهن الأرامل والأمهات والجذات والبنات والصدقات والعاملات المساعدات والمدرسات. وتنوع أدوار تلك النسوة كما تنوع تشكيلاتهن وارتباطاتهن التاريخية: فبعض النسوة من التوتسي يتتمين لعائلات من الهوتو قُتل أزواجهن وآباؤهن وأعمامهن أو إخوانهن أفراداً من عائلات نسوة أخريات يعملن ضمن المجموعة. وبينما تثبت أحداث القتل العرقي التوتسي على أنهم ضحايا للهوتو، فإن الروايات المتعلقة بهوية عضوات المجموعة اللواتي ذكرناهن، وبالمجموعة ككل، تبقى روايات مائعة وضبابية. فهؤلاء النسوة لسن نساء من التوتسي فقط، بل هن أرامل، والرواية المتعلقة بتلك الهوية أساسية جداً في أدائهن اليومي كعضوات في المجموعة وكأفراد في المجتمع بينما هن يعملن في التعاونية الزراعية أو يدرسن طرق رعاية الأطفال أو يبنين المنازل. ولكن حتى هذه الرواية الأساسية تمارس بطرق عدة وتتغير بتغير أعمار النسوة، فبالنسبة لبعضهن، تعتبر الروايات علامات للشجاعة، ولأخريات، تعتبر همّاً يحملنه معهن. ورغم ذلك، تتشارك النسوة في أسطورة أصلية عامة تثبتهن داخل المجتمع، إلى جانب كونهن أرامل، بالترافق مع المعاناة التي ترتبط بكونهن نسوة يعشن في الفترة التي تلت المذابح العرقية. والنتيجة هي أنه بينما توجد هويات عرقية أساسية ضمن هذه المجموعة - هويات موصومة بقصص المذابح العرقية - وهي ليست هوية محددة للهوتو أو للتوتسي لأنها وكما يسميها دو توا «هوية شخصية تتسبب باستمرار في زعزعة رواية عرقية (أصلية) مهيمنة».

وتزدهر الهويات الشخصية حيث يسمح لأنواع متعددة من الروايات أن تعمل - خاصة التحركات التي تدور بين مواقع الرواية كشخصيات وروائيين ومستمعين. وفي داخل مجموعة دوسوهيني، استطاعت النسوة تطوير ممارسة تقليدية هي المشاركة في المعاناة أو في الحزن معاً، وهي الممارسة التي يشير اسم المنظمة إلى معناها. وقد تبنت النسوة مواقع كراويات لقصصهن، وكستمعات إلى قصص معاناة الأخريات، وكشخصيات، ضمن القصص المتبادلة التي تروى حول حياة المجتمع، قبل وبعد المذابح العرقية. وإذا تتبعنا فكرة دو توا حول الهوية كأداء روائي، فإن هذه المجموعة قد استطاعت تطعيم نفسها ضد أي رواية عرقية منتظمة أو مهيمنة تهبط عليهن من تلك النخبة السياسية التي ترغب، كما فعلت حكومة الهوتو، بتعزيز قوتها من خلال إثارة أسطورة أصلية بسيطة تنص على أن العنف التاريخي هو في اتجاه واحد وأن القتل هو دعوة للانتقام. وفي الحقيقة، يمكن مناقشة أنه عندما تنهار الهوية الشخصية، المصاغة عبر التفاعل اليومي ضمن الشبكات الاجتماعية، وتصبح هوية عرقية فردية، مصاغة من الأسطورة الأصلية، فإن النزاع العرقي سوف يندلع وعبر هذا المنظور يتبين أنه لا يكفي وجود الأسطورة الأصلية لكي تتنبأ بدوائر العنف، بل أيضاً غياب التنوع في الأدوار التي تُمارس الروايات وتُفعل من خلالها كذلك، لأن ذلك التنوع هو الذي يدعم ما يسميه دو توا الخيال الروائي:

إذا فُهمت الهوية على أنها القصص المحددة التي نعيش فيها، فإن جزءاً كبيراً من تلك الهوية يتعلق بالخيال. فنحن لا نتخيل فقط القصص التي تروى عنا للآخرين أو القصص التي توجه لنا (فالآخرون لهم وجود افتراضي أو تخيلي داخلنا). ولكن هل تحتوي كل قصة نعيش فيها أو تعطي معنى لحياتنا الخاصة، على إشارة لاحتمالات مستقبلية؟ وكما أن لبس القناع يمكن الممثلين اليونان من المشاركة في هويات بديلة، كذلك يمنعنا الخيال من أن نصبح ضحايا لقصص حالة مهيمنة نعيش فيها. فكل قصة تنطوي على احتمال التجاوز، وعلى الأمل بشيء أكثر من الذي نراه أمامنا فوراً - قوة الخيال الإبداعي والتغييري⁽⁸⁾.

يمكننا رؤية أن الخيال الروائي هام في المحافظة على الهوية الشخصية، كتحدٍ للهوية العرقية، ولكن كيف يمكن صياغته؟ ما هي الظروف التي تجذب نشوء مثل هذا الخيال؟ مرة أخرى نعود إلى دو توا الذي يبين لنا أن هذا الخيال يصاغ بالسخرية وعبر وجودها، حيث لا يقدم المحاضرون أفكارهم فحسب، بل يأخذون ما يسميه ميخائيل باختين «لمحات جانبية» على أنها آراؤهم أو آراء الآخرين⁽⁹⁾. ومثل هذه اللمحات تزعزع أطر تفسير أي قصة وتتركنا كما تترك المشاهدون منفتحين أمام تفسيرات متعددة لتلك القصة. وهي تمثل وبشكل فعال صوت الآخرين في داخل القصة التي تروى. إن طبقات المعاني التي تنتج عن السخرية تضاعف الأطر التفسيرية، لأن السخرية تشكل غمزة للمستمعين على أن هناك شيئاً أكثر في القصة يواجه العين أو الأذن. وفيما يتاح المجال لظهور تفسيرات متعددة للقصة، تزداد إمكانية أن تصبح الهويات الشخصية أكثر تعقيداً مع أداء الناس لأدوارهم، ولمواقع روايتهم، ولوظائف المشاهدة والاستماع.

مرة أخرى، يعمل هذا التعقيد ضد انتظام الأسطورة الأصلية، وبذلك يساعد المجتمع على كسر حلقات العنف التي تثيرها الأساطير الأولية الفردية أو المنتظمة.

ومع ذلك، فليست السخرية وحدها هي التي تزيد من تعقيد الأداء الروائي، لأن التأمل أو التفكير يفعل ذلك أيضاً. فمثله مثل السخرية، يخرج التفكير إلى الضوء والأطر المستعملة، وطرق الفهم التي تنطوي عليها هذه الممارسة. ولكن التفكير، وعلى العكس من السخرية، يتم توجيهه على الغالب من قبل الراوي وضمن أطره - أي يكشف المتحدثون بمجالات في قصتهم يجدون فيها القصة رائعة ومثيرة للتساؤل أو خطيرة أو جذيرة بالاحتفال. فعلى سبيل المثال عندما سألت مجموعة من زعيمات دوسوهينيبي كيف استطعن المحافظة على تماسك المجموعة مع وجود نسوة من التوتسي والهوتو معاً فيها، روين لي قصة لقائهن مع بعضهن البعض وكيف كنّ يتشاركن في رواية قصص معاناتهن، مع ملاحظة أن كلاً من نساء التوتسي والهوتو قد عانين من

ويلات هذه الحرب. وكجزء من هذه القصة، قامت المتحدثة بتقسيمها إلى أجزاء، شرحت خلالها ربيتها وخشيتها عندما بدأت المجموعة بالعمل ثم انتقلت لتشرح لنا كيف أنها تعلمت عبر الاستماع إلى الآخرين. مثل هذا التفكير بريتها أدى مهمته كقصة وضعت إطاراً للقصة الأولى، كتفكير أسس لشخصية المتحدثة وعلاقتها بالآخرين. وفيما هي تروي القصة، كن يومئ برؤوسهن إشارة للموافقة على ما تقول، ثم بدان بعد ذلك بالابتسام والتهامس مع بعضهن البعض وهن يسهن في وصف ربيتهم في البداية، وكيف أنهن تعلمن وتطورن بعد ذلك. إن كلاً من التفكير والسخرية، يعتبر أعمالاً تزيد من الخيال الروائي وتعقد الأطر التفسيرية وتضاعف من أدوار ومواقع المتحدث والمستمع. وإذا تطلب الخيال الروائي، كما بين دو توا، جلب الانتباه إلى الدور الجمالي في النزاع العرقي (تركيب القصة) فإن هذه الجمالية قد ينظر إليها كشرط مسبق للأخلاقيات. وبدون وجود فكرة كيف يمكن أن تكون الأشياء، لا توجد إمكانية للقول كيف يجب أن تكون⁽¹⁰⁾. وقد أذهب إلى أبعد من هذا وأبين أن الجماليات الموجودة في أداء الهوية الروائية مساوٍ لأخلاقية الأداء الروائي. أي أن طبيعة القصص التي تُروى تعتبر مقياساً لأخلاقية السياق الاجتماعي، لأنها قد تسمح بالتنوع أو تحبطه. وكذلك الأمر بالنسبة للتعديل أو للتنوع التصاعدي في الشبكة الاجتماعية. وهي إما أن تحرك العوالم الاجتماعية نحو الانعتاق والتعلم وبناء العلاقات مع بعضها البعض أو أن تسهم في الخوف والقمع والعزلة الاجتماعية.

وضمن هذا السياق، بين كارلوس سلوزكي أن بعض القصص أفضل من غيرها لأنها تسمح بتطور هذا النهج بينما تقود القصص السيئة إلى إطلاق النزاعات والحفاظ على الأعراض⁽¹¹⁾. وأمام ارتباط محتوى القصة بالأداء، أود أن أوسع نظرية دو توا، مستخدمة أعمال سلوزكي باتجاه وضع بعض الإرشادات التي تعرف القصص السيئة والجيدة، أو تميز بين القصص التي ترفع درجة الخيال الروائي وتلك التي تفرض أطراً عرقية منتظمة للتحرك أو بين القصص التي تعزز التعايش وتلك التي تشجع الأساطير الأصلية وتدفع نحو إشعال فتيل العنف.

من الأساطير الأصلية إلى قصص التعايش

تعتبر القصص المبنية على الأساطير الأصلية مثيرة للجدل ليس لأنها ليست قصصاً صحيحة أو لأنها لا تمثل الحقائق ولكن لأنها مقتضبة - بمعنى أنها نسخة مختصرة من التاريخ، تم وضعها في صورة مقتضبة ومكثفة لكي تبرر إيقاع العنف ضد الآخرين. وإذا توسعنا في أعمال سلوزكي، يصبح بإمكاننا رؤية الأساطير الأصلية بمحتوياتها المتميزة التالية في أربعة مجالات:

الزمن:

- تركز القصص على الماضي ولا يوجد احتمال بأن تحتوي على أي وصف للمستقبل.

- الأوصاف المتعلقة بالماضي هي أكثر حيوية وتطوراً من تلك التي تتعلق بالحاضر.

الشخصيات:

- يوجد القليل من الأدوار أو الشخصيات.

- الشخصيات المتضمنة في القصص تظهر بشدة على أنها ضحايا (الذات أو المجموعة) أو قتلة (الآخرين).

السببية:

- تتبع القصص منطقاً منتظماً يلقي المسؤولية على الآخرين في حين أنه يضع المتحدث في موقع ردات الفعل المسالمة.

القيم والمواضيع:

تشمل المواضيع الرئيسة اليأس والمعاناة والعدالة والحقوق والانتقام والولاء للمجموعة. هذه الملامح تميز الأساطير الأصلية، وهي في أدائها تدعو إلى التحرك ضد الآخرين وإلى ردود فعل مسالمة للأوضاع المحلية حين تستولي الحاجات الطارئة للبقاء على فرص الخيال الروائي. نظرياً كلما انطفاً بريق الرواية، كلما قل عدد الناس

المشاركين فيما سمّاه دو توا «الهوية الشخصية». كذلك يتراجع التنوع المحلي للهوية العرقية كلما ازدادت بساطة الأسطورة الأصلية. باختصار ما أحاول أن أبينه هنا ليس فقط وجود رابطة بين الأداء الروائي والعنف العرقي ولكن أن أداء الهوية الشخصية المعززة بالسخرية والتأمل، في الأوضاع المحلية أو في التفاعلات المتعددة أو عبر قطاعات الشبكة الاجتماعية، يقلص أيضاً من سيطرة الأسطورة الأصلية.

وإذا كانت ملامح الأسطورة الأصلية هذه متلائمة مع غياب التنوع في الشبكات الاجتماعية، ومع التعصب الموجود في العلاقات داخل المجموعة وغياب التفاعل التعاوني بين المجموعات، فإن هذه الملامح يمكن أن تستخدم كمؤشر على استمرارية خطر العنف. وسوف يكون ممكناً على وجه التأكيد إيجاد أداة لتقييم النزاعات من خلال تقييم الروايات المتناقلة عبر قطاعات المجتمع المتعددة (الصحة، التعليم، السياسة، الأعمال، الفئات الاجتماعية والمجموعات الفنية) وكذلك الروايات المتناقلة على مختلف المستويات (المحلية، الإقليمية، الوطنية) من أجل تحديد الروايات الأكثر أو الأقل إيجازاً والتي بدورها توفر المنطق المطلوب لمبادرات التدخل: فكلما زاد الخيال الروائي، كلما تثبتت الظروف الملائمة للتعايش؛ وكلما قلّ الخيال الروائي، كلما ازدادت الحاجة للتدخل من أجل دعم وتعزيز التعايش.

وعلى النقيض من ذلك، وإذا تكيفنا أيضاً مع البحث الذي طوره سلوزكي حول الروايات العائلية، فإننا نجد المميزات التالية في القصص التي تشير إلى وجود خيال روائي وتثبت ثقافة التعايش:

الزمن

- تحتوي الروايات على قصص ليست من الماضي فقط بل من الحاضر والمستقبل أيضاً.

- الحاضر والمستقبل يُسمان بوصف أكثر غنىً وتصويراً أكثر إشراقاً من الماضي.

الشخصيات:

- توجد سلسلة متنوعة من الشخصيات في أحاديث الراوي حول علاقته أو علاقتها بالآخرين.
- الحدود غير واضحة بين الضحايا وبين القتلة لأن الضحايا يحولون أنفسهم إلى ناجين فيما يتحول القتلة إلى شخصيات تثير الشفقة لعدد من الأسباب التاريخية والأخلاقية والاجتماعية التي تظهر في الرواية.
- تُظهر الشخصيات في الرواية اهتماماً بالآخرين، حتى هؤلاء الذين ينتمون إلى جماعات أو مجتمعات هم في نزاع معها.

السببية:

- ترتبط أعمال الراوي بأعمال الآخرين بمنطق دائري لا يتم فيه تجسيد المسؤولية أو الواسطة.

القيم والمواضيع:

- تشمل المواضيع الرئيسة الأمل والإحسان والعدالة والنمو والتطور والمشاركة والتعلم.

مرة أخرى واعتماداً على دو توا يمكننا الافتراض بأن هذه الروايات تنبثق حيثما وجدت هناك تفاعلات تسمح بتوسع الهوية الشخصية والخاصة، بدلاً من الهوية العرقية المنتظمة التي يتم بالعادة فرضها من الأعلى. وتعتبر السخرية والتأمل مؤشرات على تلك الروايات إضافة إلى أنها تولدها. والتحرك من لماذا إلى كيف يجعل من المهم تعلم كيفية تعزيز التعايش، والهوية الشخصية والخيال الروائي كطرق لصنع التنمية وحفظ السلام أو العمل الرعوي الطارئ في المسارات التي تمر بها النزاعات القائمة على الهوية.

لذا فإن الأسطورة الأصلية التي تقلص من توسع الهوية الشخصية تمتلك ملامح مميزة يمكن استخدامها للتنبؤ بالعنف كإبعاد للتدخل وأيضاً كعلامات لتقييم مشاريع

المساعدات والتنمية. ومع ذلك، وبما أن الرواية نفسها هي ظاهرة انعكاسية - أي القصة يمكن أن تغير القصة - فإن التقييم الهادف إلى استكشاف أو تقدير الأساطير الأصلية يمكن أن يتدخل أيضاً في تلك الأساطير. وكما أشار دو توا وغيره كثيرون⁽¹²⁾، إذا كانت عوالمنا الاجتماعية مرتبة بالقصص التي نرويها أو نؤديها، فإن اكتشاف تلك القصص سيؤدي حتماً إلى توسيعها في اتجاهات جديدة⁽¹³⁾. كذلك، وبما أن الرواية نفسها هي نظام مغلق متماسك، فإن أي تغيير يطرأ على جزء من القصة يولد تغييرات في نظام المعنى برمته، بحيث تغير حوارات الناس حول المستقبل وحول شخصيات القصة أو حول المواضيع الجوهرية، من معنى الرواية برمته. ومثل هذه الممارسة الحوارية، كممارسة تهدف إلى زيادة الخيال الروائي، أقترح أن تكون في صلب عملية تعزيز التعايش.

وعلى سبيل الإيضاح أيضاً، أقدم هنا وصفاً لوسيلتين يمكن استخدامهما للتدخل في الأداء الروائي من أجل تغيير القصص التي تروى، كطريقة للتوجه نحو التعايش بدلاً من التعامل معه ضمن مشاريع منفصلة لا ترابط بينها.

التدخل والتقييم الروائي

تعزيز أداء التعايش

كان التحول الروائي موضوع اهتمام كبير في أدبيات المعالجة العائلية والتغيير المؤسسي وأصبح حديثاً موضع اهتمام أيضاً في أدبيات التوسط⁽¹⁴⁾. وهذه الأصعدة التي يعمل فيها البحث الروائي والمبنية على معتقدات نظرية للبناء الاجتماعي أدت إلى تطوير تقنيات التدخل الروائي مثل إعادة التأطير والدلالات الإيجابية والشرح السلبي والأسئلة الدائرية والأسئلة الانعكاسية والبحث التقديري والتجسيد. وسوف أصف هنا تقنيتين هما الأسئلة الدائرية والبحث التقديري.

الأسئلة الدائرية: تقنية لتعزيز الخيال الروائي

هذه التقنية تطورت في حقبة الثمانينات من القرن العشرين في ميلانو بإيطاليا عبر المعالجين العاملين للعائلات. وكما جاء في وصفها وشرحها من قبل الباحثين⁽²⁵⁾

فإن هذه الأسئلة الدائرية توجد «أنباء عن الاختلاف» أو أبعاداً جديدة لهذا الاختلاف. فهي تسأل عن مقارنات يتوجب عملها عبر الأبعاد مقدمةً من السؤال نفسه. وهذه المقارنات قد تكون مؤقتة، تستدعي التمييز بين الزمن 1 والزمن 2، على سبيل المثال: «إذا أردت أن أسألك كيف تختلف هذه الأزمة عن سابقتها، ماذا ستخبرني؟ أو إذا نظرت إلى الزمن وراءك منذ خمس سنوات، فماذا تستطيع أن ترى من هناك ما لا تراه اليوم حيث تقف الآن؟». مثل هذه الأسئلة قد تكون ذات علاقة بشخصيات معينة «من ضمن مجموعتك بدت أفضل قدرة على مواجهة الضغط؟ كيف يختلف هؤلاء ويتشابهون مع آخرين بمجموعتك؟» كذلك يمكن لهذه الأسئلة أن تكون عقلانية: «إذا كان عليّ أن أسأل صديقك كيف غيرت بك هذه الأزمة، ماذا سيقول لي هذا الصديق؟ إذا كان عليّ أن أضع نفسي موضع الآخرين، ما هو باعتقادك الشيء الذي يريدون نقله لي عنك، شيء تعتقد بأنهم يعتقدون إنك لا تفهمه؟ كيف يمكنك أن تشير لهم بأنك تفهمه؟».

مثل هذا النوع من أسئلة المقارنة، يحمل معلومات جديدة إلى القصة، إذا ما تم حصر هذه المعلومات في جولات متوالية من الحوارات، فإنها ستعيش أطول من الحوارات نفسها. مثل هذه المقاربة التي تتوجه نحو المعلومات الروائية تتبع مبادئ نظرية الفوضى - «الفراشات» التي تحوم طليقة ضمن حوار معين، تؤثر على الحوارات في المستقبل بطريقة لا يمكن التنبؤ بها، ومع ذلك، طالما بقيت العناصر تميل باتجاه التحول الإيجابي المقرون بالخيال الروائي أو التعايش، فإنها ستنزح إلى إيقاع تغييرات إيجابية مع الزمن. كذلك، بما أن هذه الأسئلة تقود إلى ممارسة انعكاسية، فهي بالتالي تدعم انبثاق ثقافة التأمل أو التفكير⁽¹⁹⁾. ومثل هذه الثقافة تولد التعايش.

وكما ذكر دوتوا، فقد بنيت الهوية العرقية على مجموعة من الثنائيات المتعاكسة (نشط مقابل كسول، منفتح مقابل مغلق). وكلما كانت الرواية أكثر هدوءاً كلما كان نظام الاختلافات أقل تعقيداً. والأسئلة الدائرية تفتح الرواية على أبعاد جديدة

من الاختلاف، لذلك تعتبر ذات فائدة قصوى في تعزيز التغيير الروائي والخيال. على سبيل المثال، يقوم الناس المنخرطون في النزاعات القائمة على الهوية بإضفاء الشرعية على أنفسهم، على نفس الأبعاد التي يستخدمونها لنزع الشرعية عن الآخرين.

«نحن نعمل بجد ونشاط وهم كسالى» أو «نحن لم نكذب أبداً بخصوص ما نفعله وهم يكذبون طوال الوقت» «يختلسون العمل اختلاساً بدلاً من العمل بصراحة». والأسئلة التي تفتح الأبعاد باتجاهات إيجابية تفرز دائماً تغييرات إيجابية مع الزمن:

- نحو تعقيد مؤقت: «أنا أفهم أنك تشعر وكأنك قد خُذعت: إذا قفزنا إلى الأمام خمس سنوات من اليوم وإذا نظرت خلفك إلى هذه الفترة من الزمن، ماذا تظن أنك قد تعلمت مما قد يساعدك لعبور هذه الفترة، شيء قد ترغب في نقله لأولادك بعدك؟». مثل هذا السؤال يبني توجهاً للمستقبل كإطار لفهم الحاضر.
- نحو تعقيد ذي علاقة بالشخصيات: «لقد أشرت إلى أن إبتك أو (أمك) حزينة لكل هذه الخسائر ولكنها مستمرة في السير بطريقة ما. هل لديك تفسير لما يحدث؟ وماذا يعكس هذا عن معنوياتها؟» هذا السؤال يسعى لإضافة بُعد آخر للخصال التي عكسها المتحدث عن قريبته، شيء أبعد من الحزن.
- نحو تعقيد سبي: «إذا كان عليّ أن أسأل الآخرين بأن يسمّوا شيئين فعلتموهما أنتم من أجل دفعهم إلى الأمام، ماذا يمكن أن تخبروني؟» هذا السؤال يقيم الرابطة الضالعة في دائرة الفعل وردّ الفعل.
- نحو تعقيد ذي علاقة بالموضوع: «لقد كنا نتحدث هنا حول بعض الاحتياجات الأساسية للبقاء، ولكنني متأثر جداً بأنكم قد استطعتم البقاء - لا بد أن الأمر كان أكثر من ضربة حظ، أليس ذلك صحيحاً؟» هذا السؤال يسعى إلى فتح موضوع جديد، بعيداً عن الموضوع الذي يركّز على البقاء أحياء.

على الرغم من أن الأجوبة لهذه الأسئلة الدائرية لا يمكن التنبؤ بها، كذلك لا يتوجب أن توضع هذه الأسئلة بالترتيب من أجل الحصول على نتيجة منها بالنسبة

للخيال الروائي أو التحول الروائي. وإذا حصلت أي نقلة في الرواية أو في أحد أبعادها، فإنها ستتسبب مع الزمن في إحداث نقلات في النظام الروائي برمته. ومع ذلك، ولكي تحافظ النقلة الروائية على استمرارها، فإن عليها أن تتوسع إلى أكثر من راور. يجب أن تشمل هؤلاء الذين تقيم الحوار معهم بانتظام، أو الناس الذين يتفاعل الرواة معهم داخل شبكتهم. وتبعاً لهذا المنطق، تصبح التدخلات الروائية تدخلات مجتمعية وليست حلقات فردية (للمعالجة) صممت من أجل تعزيز شفاء الفرد. هذه الأمور، وبالترافق مع المضامين المختلفة للعلاقة بين المتدخل وأفراد المجتمع، تفرق بين استخدام الطريقة الروائية في التنمية والمساعدة وصنع السلام وبين الجهود العلاجية التي تُبذل لتعزيز شفاء الفرد.

البحث التقديري: تعزيز التحول والخيال الروائي

والاستراتيجية الثانية التي أقدمها للتدخل من أجل تعزيز التغيير الروائي هي البحث التقديري. وهذه الطريقة التي طورها خبراء التغيير المؤسسي تنطلق من مبدأ «التوجه باتجاه الشمس»، وهو مبدأ يفترض أن الأنظمة تتطور باتجاه أكثر الصور أو الأوصاف إشراقاً التي يضعونها عن أنفسهم. وهذا يعني أن الأنظمة إذا تطورت بالتوافق مع الأوصاف التي تضعها لنفسها، فإنها في الحقيقة ستصبح بجودة الوصف الذي تضعها لنفسها. ومع ذلك، وكما بين كوبريدير وغيره، فإن معظم الأنظمة تحمل عن أنفسها أوصافاً سلبية ومبينة على صعوبات ومشاكل، ونتيجة لذلك فإن احتمال نموها إيجابياً يبقى احتمالاً ضعيفاً. لذلك، إذا استطاع المخططون والاستراتيجيون والمصممون والمتدخلون أن يبدأوا بدعم تلك الأنظمة من أجل تطوير أوصاف أكثر إيجابية لنفسها، فإنها ستتمكن من النمو والتطور. وإذا ما قمنا بتطبيقها ضمن سياق النزاعات، فإن الفئات القائمة على الهوية والتي انخرطت في النزاعات (كضحية وقاتل) موجودة في أنظمة الرواية التي تركز أوصافها على المشكلة. فالكأس نصف الفارغ يمتص عصارة القوة والقدرة الموجودة في المجتمع، بينما وصف الكأس نصف المملآن

يشدد على نواحٍ في المجتمع توجهه نحو نمو إيجابي. مرة أخرى، فإن هذه الأسئلة يمكن فهمها ضمن الإطار الروائي الجمالي أو الأفضل تشكيلاً:

- بالنسبة للزمن: إذا نظرنا خلفاً إلى السنين القليلة الأخيرة، لابد أن نجد بالتأكيد أوقاتاً كانت تتجه نحو الأفضل بدلاً من الأسوأ. هل يمكنك وصف بعض الملامح التي تميز هذه الأوقات؟ .

- بالنسبة للشخصيات: ماذا تعلمت عن نفسك مما ساعدك على البقاء في تلك الأيام الصعبة؟ .

- بالنسبة للسببية: في مواجهة حقيقة أنك وآخرين غيرك لم تتورطوا في أية أعمال عنف طوال الوقت، ما هو الشيء المختلف الذي فعلته في تلك الأوقات؟

- بالنسبة للقيم والمواضيع: أمام رؤيتك للمشاركة بأنها مفتاح النجاح في هذا المشروع، ما هي الدروس التي يجب أن تتذكرها فيما يتعلق بالمشاركة من أجل رفع درجة مشاركة الآخرين في هذا المشروع إلى الحد الأقصى؟

وكما تشير هذه الأسئلة، فإن تعزيز التحول الروائي يعتبر عملية نشطة جداً في مجال إدخال أبعاد جديدة للاختلاف تستطيع أن تسهم في تثبيت الأشخاص والنظام الذي يعتبرون أنفسهم جزءاً منه. مثل هذا الأمر يعتبر غير بديهي بالنسبة لمعظم المشاركين في النزاع والذين تمرسوا على القلق حول مسألة الحياد: أي أنهم يحاولون أن لا يؤثروا أو يجابوا السكان المستهدفين. ومع ذلك لا يمكن من وجهة نظر التركيب البنيوي الاجتماعي أن لا يؤثروا في تطور المعنى خلال الحوار مع الآخرين. فأي مشاركة، حتى تلك المشاركة التي لا تسعى إلى التأثير، تؤثر أيضاً. وفقاً لذلك فإن الإدراك الأعلى لطريقة التأثير يعتبر أفضل من الادعاء بأن لا وجود لتأثير. لناخذ بعين الاعتبار مقارنة حل المشاكل الشديدة المركزية لممارسة حل النزاعات. فمن أجل إنجاح تلك العملية، يجب أن تضع أولى مهماتها إعادة صياغة المشكلة، لأن من الصعب إطلاق حلول من داخل مشكلة لا تعيد إشعالها. فإدارة العملية تؤثر في

محتواها⁽¹⁸⁾. والأسئلة الدائرية إضافة إلى البحث التقديري يقدمان وسائل للمشاركة في حوارات تستطيع تطوير الأسطورة الأصلية نحو روايات تدعم التعايش.

مقاربة روائية للتقييم

مع أن الأمر قد يبدو متناقضاً للبعض، حين نتحدى هدف الحياد من قبل تدخل الأطراف، إلا أنني أقترح أن الطموح إلى تحقيق الموضوعية في برامج التقييم هو أمر مثير للمشاكل أيضاً. وفي هذا، أضم صوتي إلى دونا ميرتنز⁽¹⁹⁾ وغيرها ممن ينتقدون وسائل التقييم التقليدية التي تستخدم مؤشرات مختارة من قبل الممولين أو الهيئات المنفذة بدلاً من استخدام مدخلات السكان المستهدفين. لذا يزعم الممولون أو المنفذون أن التقييم يتم بقياس ظاهرة موضوعية مستقرة إن لم تكن ثابتة ويمكن ملاحظتها. ولكن وكما ذكرت ميرتنز وغيرها، فإن الميدان مجرد ذاته مائع وغير متوقع بحيث أن المؤشرات التي وجدت بعيداً عن الميدان لن تكون كافية على الأرجح لتغطية التعقيدات التي ينطوي عليها مشروع معين. والجهود التقييمية الأفضل تستخدم معايير نوعية وكمية وتشرك الأطراف المتأثرة من المشروع في إيجاد المؤشرات وتصميم وسائل التقييم. ومثل هذا النموذج المتلائم مع نموذج فريريان لأبحاث العمل التشاركي، يفترض أن تكون هناك كلمة للأفراد المتأثرين من التدخل في تطور المشروع وتقييمه. والفكرة الجوهرية التي تظهر هنا هي أن الأشخاص الذين كانوا مهمشين في السابق يجب أن يشاركوا في الاستراتيجيات الهادفة إلى التخفيف من تهميشهم.

توجد في أدبيات التقييم تراجع كثيرة لأبحاث العمل التشاركي، بما فيها المراقبة التشاركية والتقييم التشاركي والتقدير التشاركي للاحتياجات والتطوير في العمل. وضمن هذه الأدبيات يتماشى النموذج التحويلي الذي تؤيده ميرتنز مع المقاربة الروائية للنزاعات المتعلقة بالهوية، فيما هي تسعى لإدخال المهمشين عبر عملية التقييم نفسها. والتقييم يمكنه تبني التقدير النوعي للقصص المرتبطة بمشروع أو برنامج معين كجزء من عملية التدخل والتقييم.

وتقدم جيسيكّا دارت استراتيجية مثيرة جداً للاهتمام لاستخدام الرواية في عملية التقييم، وتطلق على تلك الاستراتيجية «المقاربة القصصية للتقييم»⁽²¹⁾. وفيما هي تسعى لشمول أصوات قطاعات متعددة في تقييم الروايات، فإنها تتماشى أيضاً مع النماذج المتبعة في أبحاث العمل التشاركي. وتُجمع هذه القصص من الميدان، وتُلاحق فيها التفسيرات التي يضعها فريق التقييم ومن ثم يتم اختيار مجموعات من هذه التفسيرات مع القصص المرافقة لها لكي تجري عليها تفسيرات أخرى وبعد ذلك ترسل ثانية إلى الميدان للحوار. مثل هذه الوسيلة المتبعة في التقييم النوعي تشد الانتباه إلى طبيعة التجارب والقصص التي يتم تداولها والتي تساعد مدراء المشاريع والممولين على إبقاء تركيزهم موجه للمعنى الذي ينسبه الناس لأنفسهم وللآخرين في سياق المشروع. هذا التركيز على الرواية في التقييم يتماشى مع الجهود المبذولة لاستخدام الرواية في بناء التعايش. والتدخلات التي تقوم بجمع قصص المشاركين وتدعوهم إلى تقديم روايات جديدة عن ماضيهم وعن مستقبلهم يمكن تقييمها على ضوء الشبكات الاجتماعية التي يحددها الناس قبل وبعد التدخل، كذلك يمكن استخدامها كمعايير لتعقيدات القصص التي يرويها الناس. ويمكن لمزيد من التنوع والتوسع في الشبكات الاجتماعية ولمزيد من التعقيد في الروايات أن يعزز التوقعات للتعايش بين الفئات المتنازعة سابقاً.

خلاصة

إذا كان العنف يملأ مساحة الحوار التي يفترض أن تملأها الكلمات، فإن تفرغ تلك المساحة من العنف يتطلب ملأها بحوار ذي معنى. وفي هذا الفصل، بينت كيف أن المعنى مرتبط بالقصص التي تُروى وأن الهويات التي تحمل معنى هي تلك التي تمتلئ بالمعنى وتتوالد ليس من خلال التوليد الكلي لقصة الهوية العرقية المهيمنة بل من خلال التفاعلات التي تحدث في الوقائع المحلية والخاصة يومياً. وإذا أثبتنا مجادلة دو توا فإن الروايات الحادة المقتضبة التي ترسي الحقد العرقي تترك قليلاً من المجال

أمام المفاوضات اليومية للعلاقات والتواريخ والقيم التي تشكل الهوية الشخصية. وكلما ازداد غنى الروايات المحلية الخاصة، كلما ازداد الأداء الروائي تعقيداً، ووفقاً لدوتوا، كلما أحرزت الرواية قدراً أكبر من الأخلاقية. وهذا المنظور الروائي يشكل عدسة لرؤية (1) تفهم إنتاج الهوية على الصعيد الشخصي والعرقي. (2) تصميم التدخلات التي تقدم طريقة لعمل مشاريع التنمية والمساعدة وحفظ السلام. وهي طريقة تعزز التعايش. (3) إنجاز تقييمي للمشروع مع تركيز الانتباه على عملية إعطاء المعنى. وأنا أقدم هذه المقاربة الروائية لتعزيز التعايش كطريقة لصنع منطقنا وإحساسنا وللانتباه إلى ما يفعله الناس في ممارستهم للعملية الروائية

ملاحظات

1. A. Feldman, *Formations of Violence: The Narrative of the Body and Political Terror in Northern Ireland* (Chicago: University of Chicago Press, 1991).
2. See, for example, J. Rothman, *Resolving Identity-Based Conflicts in Nations, Organizations, and Communities* (San Francisco: Jossey-Bass, 1997); J. P. Lederach, *Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies* (Washington, D.C.: United States Institute of Peace, 1997); V. Volkan, *Blood Lines: From Ethnic Pride to Ethnic Terrorism* (New York: Farrar, Straus & Giroux, 1997); and V. Volkan, "The Tree Model: A Comprehensive Psychopolitical Approach to Unofficial Diplomacy and the Reduction of Ethnic Tension," *Mind and Human Interaction*, 2000, 10, 142—206.
3. See D. Druckman, "Nationalism, Patriotism, and Group Loyalty: A Social Psychological Perspective," *Mershon International Studies Review*, 1994, 38, 43—68;
4. S. Cross and R. Rosenthal, "Three Models of Conflict Resolution: Effects on Intergroup Expectancies and Attitudes," *Journal of Social Issues*, 1999, 55, 561—580; and J. Rothman and M. Olson, "From Interests to Identities: Toward a New Emphasis in Interactive Conflict Resolution," *Journal of Peace Research*, 2001, 38, 289—305.
5. T. Katriel and A. Shenhar, "Tower and Stockade: Dialogic Narration in Israeli Settlement Ethos," *Quarterly Journal of Speech*, 1990, 76, 359—380.
6. Volkan, *Blood Lines*.
7. L. du Toit, "Cultural Identity as Narrative and Performance," *South African Journal of Philosophy*, 1997, 16(3), 85—93.
8. C. Mattingly, *Healing Dramas and Clinical Plots: The Narrative Structure of Experience* (New York: Cambridge University Press, 1998).
9. du bit, "Cultural Identity," p. 90.
10. G. S. Morson and C. Emerson, *Mikhail Bakhtin: Creation of a Poetics* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1990), p. 155.
11. du Toit, "Cultural Identity," p. 90.
12. C. E. Sluzki, "Transformation: A Blueprint for Narrative Changes in Therapy," *Family Process*, 1992, 31, 217—230; C. E. Sluzki, "The Better-Formed Story," unpublished

- manuscript, 1994.
12. For an excellent description of narrative practice in therapy, see M. White and D. Epston, *Narrative Means to Therapeutic Ends* (New York: Norton, 1990).
For a description of the role of language in large-scale organizational change projects, see F. Barrett, G. Thomas, and S. Hocevar, "The Central Role of Discourse in Large-Scale Change: A Social Construction Perspective," *Journal of Applied Behavioral Science*, 1995, 31, 352—372.
13. J. Freedman and C. Combs, *Narrative Therapy: The Social Construction of Preferred Realities* (New York: Norton, 1996); D. Maines and J. Bridger, "Narratives, Community, and Land Use Decisions," *Social Science Journal* 1992, 29, 363—380.
14. J. Winslade and G. Monk, *Narrative Mediation: A New Approach to Conflict Resolution* (San Francisco: Jossey-Bass, 2000).
15. K. Tomm, "Interventive Interviewing, Part 2: Reflexive Questioning as a Means to Enable Self-Healing," *Family Process*, 1987, 26, 167—183; C. Fleuridas, T. Nelson, and D. Rosenthal, "The Evolution of Circular Questions: Training Family Therapists," *Journal of Marital and Family Therapy*, 1986, 12, 113—127.
16. For a description of reflective practice, see C. Argyris and D. A. Schön, *Organizational Learning II: Theory, Method, and Practice* (Boston: Addison-Wesley, 1996).
17. D. Cooperrider, "Positive Image, Positive Action: The Affirmative Basis of Organizing," in S. Srivastva and D. Cooperrider (eds.), *Appreciative Management and Leadership* (San Francisco: Jossey-Bass, 1990); F. Barrett and D. Cooperrider, "Generative Metaphor Intervention: A New Approach for Working with Systems Divided by Conflict in Defensive Perception," *Journal of Applied Behavioral Science*, 1990, 26, 218-239.
18. S. Cobb and J. Riskin, "Practice and Paradox: Deconstructing Neutrality in Mediation," *Law and Social Inquiry*, 1991, 16, 35—62.
19. D. Mertens, "Inclusive Evaluation: Implications of Transformative Theory for Evaluation," *American Journal of Evaluation*, 1999, 20, 1—14.
20. See P. Freire, *Pedagogy of the Oppressed* (New York: Seabury Press, 1970); P. Freire, *Education for Critical Consciousness* (New York: Continuum, 1973); P. Freire, "Creating Alternative Research Methods: Learning to Do It by Doing It," in B. L. Hall, A. Gillette, and R. Tandon (eds.), *Creating Knowledge: A Monopoly?* (Toronto: Participatory Research Network, 1982).
21. J. Dart, "A Story Approach for Monitoring Change in an Agricultural Extension Project," paper presented at the Conference of the Association for Qualitative Research, Melbourne, Australia, July 1999. [<http://www.latrobe.edu.au/aqr/offer/papers/JDart.htm>].

الفصل الخامس عشر

فن الممكن

الموازاة كتوجه لتعزيز التعايش

لورين إليزابيث غوث

كما رأينا عبر هذا الكتاب، يمثل العمل في مجتمعات ما بعد النزاع مجموعة خاصة جداً من الفرص والتحديات، لكل من الفئات المتحاربة سابقاً وللجهات الخارجية التي تسعى إلى المساعدة في صنع السلام ورأب الصدع داخل المجتمع. والأحقاد التي أدت إلى وقوع أحداث عنف جماعية بهذا الحد الذي نتحدث عنه هنا، ليست أحقاداً من النوع الذي يمكن تشييتها بسرعة، مما يجعل من عملية الخروج من النزاع عملية صعبة. إذ إن الأجواء العاطفية والقانونية والسياسية قد تبقى معادية، حتى بعد مضي سنوات على توقف القتال، لأي جهود تبذل باتجاه المصالحة والإصلاح النهائي داخل المجتمع. وعلى الرغم من أن تغذية العمل المشترك ضمن نظرية الاتصال التي جرى وضعها في الفصل الأول، تبدو بشكل عام وكأنها أكثر طرق العمل المألوفة في استئناف أعمال المعالجة ورأب الصدع، إلا أنها ليست دائماً مجدية، إذ غالباً ما يواجه العاملون في الإغاثة الإنسانية والزعماء المحليون الذين يحاولون تعزيز التعايش في تلك المناطق سكاناً عنيدين لا يرغبون في أي عمل مشترك مع أعدائهم السابقين باتجاه هدف مشترك أو لا يستطيعون أن يقوموا بذلك. وبدلاً من التخلي عن الأمل عند ظهور مثل هذا الوضع، اعتقد أنه يجب الأخذ في الاعتبار وجود مقاربة أخرى: وهي فكرة تدعى الموازاة. وهذا التعبير الأخير يصف العمل ضمن عمليات منفصلة ولكن منسجمة، تفسح المجال لظهور تقدم بطيء باتجاه التعايش.

وبعد مناقشة معنى الموازة وتقديم وصف للفكرة التي تمارس اليوم من قبل الولايات المتحدة وأوروبا، سوف أقوم باستكشاف قضية استخدام الطرق المتوازية باستخدام مثال تشكيل برنامج لعمل الجمارك في جمهورية البوسنة والهرسك بعد الحروب التي وقعت هناك في أوائل حقبة التسعينات من القرن العشرين.

وعلى الرغم من أن العمل المتوازي (الموازة) قد لا يكون دائماً الوسيلة المفضلة للعمل، إلا أنه بإمكانه إذا ما رافقه طرف ثالث وسيط وناجح أن يشكل مقاربة فعالة نحو تنسيق طويل الأمد للجهود عندما يكون مكان النزاع قريباً لدرجة تمنع الأطراف من العمل المشترك.

تعريف الموازة والأمثلة عليها

لأهداف تتعلق بهذا الفصل، سوف أقوم بتعريف الموازة على أنها عملية السماح للمتحاربين أو الأعداء السابقين بالعمل عبر مؤسسات وبُنى وتدريبات ونشاطات منفصلة ولكن منسجمة باتجاه تحقيق هدف مشترك وعلى أمل تعزيز التعاون أو راب الصدع في حالة المجتمعات الخارجة من النزاع، والمصالحة والعمل المشترك.

منذ بدأت التحدث مع بعض أعضاء المنظمات الدولية الموجودة في البوسنة حول قابلية استخدام المؤسسات الموازية لتشجيع التعايش، اختلط الأمر على العديد من الأشخاص حول استخدامي لتعبير «البنى الموازية». فاللغة المستخدمة من قبل المجتمع الدولي في البلقان تصف كلمة البنى الموازية على أنها الترتيبات غير القانونية وغير الدستورية التي تطورت على يد المجموعات العرقية خلال الحرب وتواصلت بعدها. وكانت هذه البنى المستقلة تستخدم لتشجيع وتعزيز الانقسام في الخدمات والوظائف الحكومية على مدى الخطوط العرقية وعلى أمل أن تقوم كل مجموعة يوماً ما بحكم أراضيها أو أن تصبح أمة مستقلة. كذلك شكلت هذه الترتيبات مصادر غير

مسؤولة لتمويل الحركات العرقية الانفصالية داخل البوسنة. وقد وقفت معظم السلطات في البوسنة بعنف ضد المشاكل التي ظلت تسببها هذه البنى غير الدستورية أمام إعادة بناء الأمة، وساد الاعتقاد بوجود إزالتها عن الطريق من أجل إفساح المجال لنهوض الدولة.

وعلى ضوء هذا التعريف المقبول عامة، أصبح من الضروري بالنسبة لي أن أعيد تركيز أفكاري وإيضاح مفهومي الخاص للبنى الموازية. وأقر أن الفكرة كانت صعبة التعريف ضمن الوضع الموجود، فأمام التحفظ الذي استقبلت فيه فكرة الموازة في البوسنة، كان عليّ أن أبدأ بتخيّل تعريف يعود إلى العلاقات بين الوحدات الحكومية المعروفة قانونياً مثل المدن والدول، بدلاً من الجماعات العرقية وغيرها من الجماعات الذاتية التعريف. ومثل هذا التعريف يناسب عمل مسؤولي الجمارك الذين تحدثت معهم في البوسنة ولكنه للأسف لا يترك مساحة لاستكشاف العمل الموازي على مستوى القواعد الشعبية.

ومع أن الأمر ليس واضحاً حالياً إذا كانت الموازة تستطيع العمل على هذه المستويات، إلا أنه سيكون من باب الحماسة أن نقتصر تعريف الفكرة ضمن هذا المجال الضيق بحيث نُضَيّع من بين أيدينا إمكانية أن تقوم مؤسسات المجتمع التي يتألف العديد منها من عرقية واحدة، بتعزيز عملية التعايش بشكل فعال مستخدمة هذه المقاربة.

بعد ذلك راودني الظن بأنني أستطيع تعريف تلك الفكرة على أساس أنها عمل تعاوني بين المنظمات - سواء كانت منظمات حكومية أم منظمات مجتمع - ملتزمة بتشجيع السلام والتعاون. إلا أن هذه المجموعة من المعايير لا تلائم تجربة مسؤولي الجمارك في البوسنة. فمعظم أفراد هذه المؤسسة إضافة إلى المؤسسة بشكل عام، عارضوا التعاون مع بعضهم البعض كما عارضوا بالتالي دمج المكاتب الجمركية المنفصلة لتعود مؤسسة وطنية واحدة. فقط عندما يتدخل طرف ثالث ملتزم بتعزيز التعايش (مسؤولو الاتحاد الأوروبي الذين دعموا تطوير برنامج الجمارك في البوسنة)

للعمل مع المؤسسة المطلوبة، يمكن لهذا التعريف أن يؤدي عمله. وسوف نرى لاحقاً أنه في الحالات التي شهدت تدخل طرف ثالث، حققت طريقة الموازنة نجاحاً في عملها.

ويظهر أحد الأمثلة التي يمكن إيرادها كدليل على التطبيق الناجح للموازاة في القوانين الموحدة للولايات في الولايات المتحدة. ففي عام 1889، وإثر إدراك المشاكل التي سببها تعدد الاختلافات في قوانين الولايات، قررت نقابة المحامين الأميركيين العمل باتجاه تنظيم وتوحيد القوانين في مجالات معينة تتحكم فيها سلطات الولايات أكثر من السلطة الفيدرالية. ومع حلول عام 1912، كانت جميع الولايات قد عينت ممثلين عنها في المؤتمر الوطني لمفوضي القوانين الموحدة للولايات. ويعمل المفوضون كهيئة واحدة من أجل اقتراح مشاريع القوانين في مجالات قانونية معينة اعتبرت أكثر ملاءمة للتماسك، مثل القوانين التجارية والعائلية والصحية. كذلك عمل هؤلاء المبعوثون كمناصرين في ولاياتهم لتبني كل النماذج الموحدة أو النموذجية. وهذا الترتيب الذي جاء على شكل قوانين منسجمة ومتوازنة للولايات، حفظ كرامة وسلطة كل ولاية في نفس الوقت الذي عزز فيه التعاون بين الولايات التي تعتمد على بعضها البعض⁽¹⁾.

ولعل القوانين المنسجمة التي خرجت بها دول الاتحاد الأوروبي، تشكل مثلاً آخر للموازاة في العمل. فضمن أصعدة سياسية معينة، تبنت الدول الأعضاء تشريعاً مقترحاً من المفوضية الأوروبية صُمم من أجل وضع القوانين على طريق الانسجام وتقليص العراقيل عبر الاتحاد الأوروبي. وقد تم تطبيق هذه المقاربة في عدد كبير من القضايا التي تتراوح بين حقوق الإنسان إلى السفر ولكنها تظهر أكثر وضوحاً في تشكيل سوق أوروبية واحدة. وقد عملت المفوضية الأوروبية على فرض الانسجام في قوانين الصحة والبيئة ومتطلبات السلامة في جميع الدول الأعضاء من أجل إزالة العراقيل القانونية أمام تدفق السلع بين هذه الدول. أيضاً استطاعت هذه الترتيبات أن تحافظ على السيادة الفردية للدول بينما شجعت في نفس الوقت التعاون الفعال بينها.

وفي كلتا الحالتين، كانت الهيئات المذكورة راعية بشكل عام في التعاون وزيادة الفعالية، معتبرة نفسها بمثابة النصير الملتزم للجسم الأكبر بكامله (الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي) ومع ذلك فقد أبدت تلك الهيئات حذرهما وقلقها أيضاً من خسارة أي شكل من أشكال السيادة أو الهوية أو الاستقلالية. ولعله بسبب هذه الثنائية، كان لزاماً أن يتم فرض القوانين من أعلى وكانت الموازنة هي الطريقة المناسبة لفعل ذلك.

على أننا يجب أن نذكر هنا قبل التقدم في هذا الفصل إلى مجالات أبعد، أن أيّاً من هذه الأمثلة لم يشهد عنفاً جماعياً سبق تهيئة البيئة لاستخدام البنى المتوازية. فقد كانت الحرب الأهلية الأميركية قد وضعت أوزارها منذ عشرين عاماً قبل أن تبدأ نقابة المحامين الأميركيين بالدفع من أجل توحيد القوانين، كما أن أول انبثاق لهذه الاتحاد الأوروبي كان عام 1950 أي بعد خمس سنوات من انتهاء الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن كلتا المنطقتين قد شهدتا نزاعاً ضرورياً ما زال حياً في الذاكرة الحديثة إلا أن كليهما أيضاً شهدتا فرصة للنهوض، وهذا الأمر يطرح السؤال التالي: هل يمكن للموازاة أن تنجح في المناطق التي تأثرت من العنف حالياً أو منذ وقت قريب جداً؟

شروط النجاح

قبل الشروع بتفحص وضع حالي خارج من نزاع، دعونا ننظر إلى عدد من العوامل التي تبدو ضرورية للنجاح في تطبيق مقارنة الموازنة. وتبين الأدلة الأولية وجود ثلاثة عناصر تسهم في الأمر بدرجات مختلفة من الأهمية وهذه العناصر هي:

طرف ثالث ملتزم، والاحتراف في العمل، والاقتصاد

إن وجود طرف ثالث مؤهل وصبور وممول جيداً، يعمل كالجاء في ربط الأطراف المشاركة الرئيسة ببعضها البعض، هو أمر جوهري في استمرار أي جهد يشمل البنى أو الأعمال المتوازية. وهو أيضاً أكثر العناصر أهمية لأن الموازنة جاءت كتوصية، أو بشكل أدق لأن الأطراف المتحاربة السابقة لا تستطيع أو لا ترغب في العمل معاً لذا

يحتاج الأمر لطرف وسيط أو منظمة وسيطة لجسر الثغرة ولتسهيل الطرق عبر الممرات المتوازية. كذلك اعتقد أن من الأهمية بمكان أن ينظر إلى الطرف الوسيط على أنه منصف وغير متحيز وذلك من أجل إحداث تغيير إيجابي. وفي الأمثلة التي وردت حتى الآن، ورغم أن مفوضين القوانين الموحدة للولايات في الولايات المتحدة وأعضاء المفوضية الأوروبية كانوا يمثلون بيئات قانونية مختلفة، وأطرافاً مستقلة، إلا أنهم كانوا يُعتبرون هيئات متميزة ومنظمات محترقة لا تحابي ولا تقف ضد أي طرف. ومثل هذا المنظور يتيح المجال للأطراف المتنازعة والأطراف الداعمة بأن تتقبل النصيحة والعمل المقدم لها من قبل المؤسسات المتدخلة بشكل أفضل.

والمهنية بالنسبة لجميع الفاعلين في الساحة يعتبر عنصراً مهماً في الموازنة. ورغم أنه لا يظهر واضحاً بهذا الشكل إلا أن كلمة مهني غالباً ما تشير إلى وجود درجة من الانفتاح الذهني الذي يتجنب أشكال المحاباة والتعصب. فإن تتصرف كمهني في المفهوم العام، يعني أن ترفع من مستواك إلى درجة أعلى من الذوق واللياقة وأن ترفع عن صفات الأمور وتتصرف دون تعصب. وقد قام بيتر هاس وآن - ماري سلوتر باستكشاف فكرة أن الفاعلين تحت مستوى الولايات (المؤسسات المهنية) يستطيعون ويقومون بإقامة اتصالات فعالة تتجاوز الحدود القومية والحكومية في نفس الوقت الذي يلتفون فيه حول السياسات التي تعتبر في الغالب ضارة بتلك التفاعلات⁽²⁾. وهذا هو معيار التصرف الذي تمس الحاجة إليه في القضايا التي تحاول استخدام الموازنة لأغراض التعايش ورأب الصدع.

ولا يوجد أي شك في أن الاقتصاد يمكن أن يلعب دوراً ملموساً في تشجيع المتحاربين السابقين على العمل بدرجة من التعاون. فالمال يعتبر محفزاً قوياً، خاصة في المجتمعات التي حطمها العنف والتي تفتقر إلى فرص لتوليد الدخل. وقد صرح أحد المسؤولين في البوسنة، مستذكراً تجربته مع برنامج الجمارك هناك: «لا أعتقد بالضرورة أننا اخترعنا معادلة سحرية ولكن يبدو أن الأمر قد نجح. بالطبع قد يعود النجاح

جزئياً إلى حقيقة أن العائدات الجمركية تعتبر على درجة قصوى من الأهمية بالنسبة للموازنات، وعلى الرغم من حالة الفوضى التي تعمّ البوسنة، إلا أن أهمية وجود مورد مستقر نسبياً لعائدات الجمارك بقي أمراً تدركه جميع الأطراف ذات العلاقة⁽³⁾.

وهناك مجموعة من العوامل الأخرى التي قد تؤثر بالتأكيد على أي نشاط يبذل لاستخدام الموازنة في المجتمعات المنقسمة، وتشمل هذه العوامل معرفة درجة مشاركة الطرف الآخر في الجهد نفسه، ووجود بيئة سياسية أكبر تشجع أو تحبط عملية راب الصّدع، وكذلك وجود حركة قصير الأمد أو طويلة الأمد تعمل باتجاه الدمج الاجتماعي. في حالة البوسنة، عملت جميع العناصر باتجاه إحداث تغيير إيجابي: فقد كان المشاركون على دراية بأن الجهود التي يبذلونها بالتوازي وأن الأجواء السياسية المحيطة بهم رغم مشاكستها أحياناً، قد تأثرت بحضور دولي قوي يعمل من أجل السلام. كذلك كان الالتزام الدولي من النوع طويل الأمد، وذلك لإدراك الأطراف الدولية أن عملية المصالحة وراب الصّدع لا يمكن أن تنجز بين ليلة وضحاها. ولعلّ كلاً من هذه القضايا وتأثيراتها يستدعي القيام ببحوث أوسع.

قبل تفحص كيفية إسهام هذه العناصر مقارنة مع كيفية إنجاح استخدام طريقة الموازنة لتأسيس برنامج الجمارك في البوسنة، يتوجب علينا إطلاق التحذير التالي: كما ذكرنا سابقاً، ينظر الناس أحياناً إلى البنى المتوازية على أنها أداة تقسيمية تستخدم لإحباط أو ربما لمنع أي مصالحة نهائية يسعى لها المجتمع. وقد سمعت مثل هذا الاحتجاج أكثر من مرة فيما كنت أتابع البحث في البوسنة، وهو أن العمل المتوازي البطيء يعمل فقط على إتاحة المجال أمام الأطراف المتنازعة سابقاً لجر أقدامهم في مسعى لإحباط صبر المجتمع الدولي وتدخله. ومثل هذا التحذير يعتبر جديراً بالاهتمام لأن من المتوقع في المجتمعات التي مزقتها العنف أن تجد العديد من أفراد المجتمع مترددين في احتضان أي شكل من أشكال التسامح أو تطبيع العلاقات، وهي الأفكار التي يمثلها الجهد المبذول لدفع المشاركين على العمل مع بعضهم البعض.

الجمارك كحالة دراسية في المؤسسات المتوازنة

أدت اتفاقية الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك (GFAP) والتي وُقعت في ديسمبر/ كانون الأول 1995 بعد تفكك دولة يوغوسلافيا الشيوعية إلى ظهور جمهورية البوسنة، وهي دولة تتألف من كيانات منفصلين ومتساويين في الحجم والقوة. وتتألف فيدرالية البوسنة أساساً من المسلمين البشناق والكروات وتحتل القسمين الغربي والجنوبي من أراضي الدولة. أما جمهورية الصرب فتحكم الأطراف الشمالية والشرقية من الدولة وهي في أغليتها أراضي بوسنية صربية. ومن أجل ضمان تطبيق اتفاقية السلام من قبل جميع الأطراف المهتمة، أعطت اتفاقية الإطار العام GFAP الحكومة المركزية في البوسنة سلطات ضئيلة نسبياً فيما منحت كل من الكيانات الآخرين سلطات قوية إضافة إلى الوظائف الحكومية.

وفي ظهورها كدولة بفضل جهودها الذاتية، واجهت جمهورية البوسنة شعباً مقسماً، وبلداً جريحاً، وحكومة ليس لديها تجربة بنية قانونية جديدة. وكان لابد من إيجاد العديد من المؤسسات في البوسنة بعد الحرب من العدم. وشملت هذه المؤسسات فيما شملت سياسة وإدارة الجمارك الدولية. وقد أسهمت البوسنة والهرسك في برنامج الجمارك يوغوسلافيا السابقة عندما كانت موجودة، كما أسهمت بمراقبة ضعيفة لتدفق البضائع بينها وبين أقاليم البلاد الأخرى. ومع ذلك، لم يكن للبوسنة في ذلك الوقت وهي جزء من يوغوسلافيا أية حدود خارجية. ولم تكن الدولة الناشئة تملك أية خبرات في تطبيق وتشغيل وتنظيم برنامج الجمارك الوطني. كذلك كانت الفوضى العارمة تميز برنامج الجمارك في البلاد لدى توقيع اتفاقية إطار السلام GFAP. وكانت هناك ثلاثة برامج خدمات جمركية عرقية ومستقلة تعمل في البوسنة. وقد نمت هذه الخدمات الثلاث غير الشرعية من برنامج الجمارك ما قبل الحرب. وتم تبنيتها فردياً في أوائل حقبة التسعينات من أجل دعم المجهودات الحربية لكل من المجموعات العرقية الرئيسة. لم يكن هناك أية معايير للتعرفة أو للتشريع

وكانت كل مجموعة تتبع سياسة جمركية خاصة بها ونحول العائدات إلى سابقات عرقية مستقلة. كذلك لم يكن المسؤولون من كروات البوسنة ومسلمي البوسنة داخل الفيدرالية الجديدة راغبين بشكل عام بالاتصال ببعضهم البعض، كما لم يكن هناك أي اتصال بينهم وبين المسؤولين في دولة الصرب، ولم يكن هناك باختصار أية وسيلة فاعلة أو فعالة لجمع العائدات الجمركية لصالح جمهورية البوسنة.

أسس الملحق رقم 4 في اتفاقية إطار السلام لدستور جمهورية البوسنة والهرسك ليعالج قضية برنامج الجمارك في البلاد. وبموجب الدستور الجديد، تولت الحكومة الوطنية مسؤولية وضع السياسة الجمركية للبوسنة⁽⁴⁾. إلا أنها لم تحدد المستوى الحكومي الذي سيتحمل مسؤولية إدارة هذه السياسة. وكما ورد في الملحق رقم 4، البند 3 الفقرة 3: جميع الوظائف والسلطات الحكومية التي لم يعهد بها بوضوح في هذا الدستور إلى المؤسسات في البوسنة ستكون من مسؤولية «الكيانات». وهكذا أصبحت الجمارك تدار على مستوى سلطة الكيانات المستقلة. وبهذا الانفصال، أصبحت الحكومة الوطنية تعدّ وتراقب قانونية أطر البرنامج الجمركي بينما بقي التشريع والتنفيذ - التحكم في تدفق البضائع وجمع الضرائب الجمركية - في يد حكومات الكيانات. مثل هذا التقسيم في السلطة ضمن البرنامج الوطني للجمارك يعتبر أمراً غير عادي. فمعظم الدول تملك سياسة جمركية واحدة وإدارة جمركية واحدة تُراقب على مستوى واحد من الحكومة.

أثبتت مسألة تقسيم السلطات والمسؤوليات التي وضعتها اتفاقية الإطار العام GFAP بالنسبة لبرنامج الجمارك بأنها صعبة المناورة وغير كفوءة على الإطلاق. فالتمييز كان يعني أن كلاً من الفيدرالية البوسنية وجمهورية الصرب يمكنها قانونياً أن تدير خدمات الجمارك بمفردها وأنه لا توجد أي ضرورة لأي منهما بالعمل معاً. كذلك كان ذلك يعني أن البنى الجمركية الموازية التي نشأت بين مسلمي البوسنة وكروات البوسنة داخل الفيدرالية هي بنى غير دستورية وغير قانونية وإذا كانت إدارة

الجمارك تعتبر مسؤولية الكيانات، فإن على المجموعتين أن تعملوا معاً من أجل تقرير وضع نظام فيدرالي لإدارة الجمارك.

كان تعديل وإصلاح برنامج الجمارك في البوسنة كما تبين لاحقاً ينطوي على مهمة شاقة. وقد تدخل الاتحاد الأوروبي للمساعدة. وكان الاتحاد قد وضع سياسة جمركية واحدة ولكنها مستقلة لجميع أعضائه، ورغم أنها كانت سياسة تعتمد على بعضها البعض إلا أن مكاتب إدارتها في كل دولة عضو، ظلت مستقلة أيضاً. في ذلك الوقت، بدا ذلك الترتيب الأكثر ملاءمة لوضع البوسنة، بحيث يصبح المؤسسة الأكثر فائدة في دعم الدولة الجديدة من أجل تطبيق وتشغيل برنامجها الجمركي. وفي الأول من إبريل/نيسان عام 1996، وقع الاتحاد الأوروبي في سراييفو مذكرة تفاهم مع الحكومة المركزية للبوسنة من أجل إيجاد مكتب للدعم المالي والجمركي، CAFAO، تموله المفوضية الأوروبية، وقد تم تأسيس هذا المكتب للمساعدة في تطبيق قوانين الجمارك والقوانين الضريبية المتعلقة باتفاقية الإطار العام، وفي تطوير سياسة جمركية كفوءة وفعالة⁽⁵⁾. ومن خلال هذا المكتب CAFAO عمل 20-40 مكتب ضرائب جمارك أوروبي بالتعاون مع الدولة الفيدرالية في البوسنة ومع حكومات الكيانات من أجل تقديم الدعم الإداري، والبنية القانونية والتدريب والدعم الإجرائي وأعمال الحاسوب والتحقيقات. ووفقاً لمسؤولين كبار فإن مكتب CAFAO لعب دوراً استشارياً للسلطات المحلية التي تتعامل مع قضايا الضرائب والجمارك على مستوى الدولة والكيان⁽⁶⁾. ولكن بسبب هذا الدور الاستشاري، لم تستطع CAFAO أن تتخذ أي قرارات ملزمة. فقد كانت الاقتراحات والتوصيات تقدم على أسس حالة - حالة، وكانت تنفذ فقط في حالة تقبل وتعاون الشركاء المحليين وهما حكومة الدولة وسلطة الكيانات. وقد تابع المسؤولون قولهم: «إذا تحدثنا بشكل عام، نقول إننا حاولنا العمل إلى جانب مسؤولي الجمارك على جميع المستويات وضمن قدرة الشركاء، كما ناقشنا مشاكلهم اليومية وقدمنا اقتراحات الحلول حسب الطلب. كذلك كان ممثلو CAFAO يلتقون بشكل منتظم مع ممثلي الإدارة ذوي الصلة من

البوسنة وسلطات الكيانات من أجل محاولة تصنيف المشاكل التي لم تحل على المستويات الأدنى. ولكن نصائح CAFAO لم تكن دائماً تطبق بالشكل والصيغة المطلوبين. ومع مرور الزمن، بدأت الأمور تتغير في الاتجاه الموصى به». وكان الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة يتعلق بسياسة التوظيف. فقد كان مسؤولو CAFAO يمتلكون قدراً كبيراً من النفوذ في مسألة توظيف وطرده مسؤولي الجمارك.

وقد أدركت CAFAO أهمية توحيد البنى الجمركية غير الدستورية داخل الفيدرالية وجلب الكيانات المستقلين للعمل معاً بأي شكل. إذ إنه سيكون من المستحيل وجود برنامج جمركي قانوني كفوء وفعال دون إجراء مثل هذه التغييرات، ولكن المنظمة واجهت بيئة في منتهى الصعوبة، فالأحقاد العرقية وكذلك الآمال بأن تنفكك البوسنة في النهاية إلى كيانات عرقية أخرى، بقيت قوية بعد الحرب. وظل المسلمون والكروات البوسنيون يعارضون أي عمل مشترك ضمن الفيدرالية، أضف إلى ذلك أن الحصول على تعاون البوسنيين الصرب في جمهورية الصرب كان ضرباً من المستحيل.

بدأت منظمة CAFAO عملها في البوسنة بالعمل من داخل الفيدرالية ومن أجل توحيد البنى الجمركية غير الدستورية الموجودة. وقد ركزت عملها الأولي على بناء الثقة واتخاذ تدابير تعاونية ضمن الفيدرالية في سبيل تأسيس ودمج إدارة الجمارك الفيدرالية الموحدة والتي تشمل البشناق وكروات البوسنة⁽⁷⁾. ومع وجود القانون إلى جانبها، اقترحت المنظمة بسرعة تأسيس حساب عائدات فيدرالي فردي لجميع تحصيلات الجمارك، من أجل استبداله بالحسابات العرقية المستقلة التي كانت موجودة سابقاً. كذلك شجعت المنظمة إلغاء الخطوط العرقية للاتصالات والإدارة وإدخال سياسة توظيف غير محابية⁽⁸⁾. أيضاً، عمل موظفو المنظمة بثبات مع البشناق والكروات من أعضاء الإدارة الفيدرالية للجمارك من أجل تشجيع ظهور مستويات عالية من المهنية. وفي إشارة منه إلى دمج البنى المنفصلة للبشناق والكروات في البوسنة

داخل الفيدرالية، صرح أحد مسؤولي منظمة CAFAO قائلاً: «إن المنظمة لم تتجاهل أبداً المشاكل العرقية، ولكنها من ناحية أخرى، لم تتقبلها وبقينا نكرر دائماً أنه لا يجب السماح لتلك المشاكل بأن تؤثر على مهنية العمل الجمركي»⁽⁹⁾. وقد استطاعت الهيئات الأوروبية، رغم عدم تملكها لأي قوى تنفيذية خلال عملها، أن تثبت نفسها كوسيط فعال، وتمكنت بصبر وروية أن تسد الثغرة بين الجانبين عبر مجموعة من النصائح والإجراءات الإدارية والتشجيع.

في عام 1997، حولت منظمة CAFAO انتباهها من التركيز فقط على دمج بنى الفيدرالية إلى العمل مع الإدارات الجمركية في كل من الكيانين. ولم يكن المسؤولون في فيدرالية البوسنة وجمهورية الصرب قد أقاموا قبل ذلك أي اتصال مع بعضهم البعض كما كانت حركة البضائع بين الكيانين في منتهى الصعوبة، وكانت العلاقات سيئة لدرجة أن المسؤولين في المكاتب التابعة للفريقين لم يرضوا بالقدوم لحضور اجتماعات الإدارة المشتركة مع المنظمة، كما كانوا يرفضون حتى قيادة سياراتهم في أراضي الكيان الآخر من أجل حضور اللقاءات.

وكان العمل الأولي للمنظمة العالمية لجلب الكيانين معاً يشتمل عملياً على نقل المسؤولين بسيارات المنظمة من مكتب إلى آخر من أجل عقد اللقاءات المشتركة بسبب رفض المسؤولين المحليين بذل أي جهد في هذا السبيل.

وانطلاقاً من هذه البداية المتواضعة، عملت منظمة CAFAO مع مكاتب الجمارك الإدارية التابعة للكيانات على وضع مسودات متطابقة للتشريعات والقوانين التنفيذية من أجل إظهارها على مستوى سياسة الدولة، كما انكبت المنظمة أيضاً على إدخال قدرات تعزيزية جمركية لضمان الالتزام بالعائدات وتوليدها واقتلاع جذور الفساد في نفس الوقت. وقد وضعت المنظمة رهاناً كبيراً على تدريب مسؤولي الجمارك - معاً حين يكون ذلك ممكناً - وعلى تبني نظام حاسوب جمركي فردي للبلاد بأكملها. وقد أحرزت بعض النجاح خلال السنوات الحديثة في عقد حلقات

تدريب مشتركة ولكنها لم تستطع بعد إقناع الكيانات بمنافع تأسيس مركز تدريب واحد لكل البلاد، بدلاً من مركز واحد لكل كيان.

وأخيراً أسهمت المنظمة في تطوير بنى ملائمة للاتصالات والإدارة، وللتخطيط الاستراتيجي، إضافة إلى أنظمة تدقيق الحسابات الداخلية وأنظمة رفع تقارير، ضمن أسس ومعايير أوروبية.

بعد ست سنوات من بداية عمل منظمة CAFAO في البوسنة، كان هناك الكثير من النجاح الذي تحقق. فقد أصبح لدى الكيانات تشريعات متطابقة تقريباً في مجالات تطبيق وتشريع الجمارك إضافة إلى أنظمة حاسوب متطابقة أيضاً. كذلك تلقى جميع موظفي سلطات الجمارك تدريباً، مع زملائهم من الجانب الآخر. وظهر هناك تفاعل متكرر بين مسؤولي الإدارتين ولم تعد هناك أي عرقلة لتدفق البضائع بين الجانبين. ومع ذلك فقد كان هذا التقدم بطيئاً جداً وصعب المنال. إذ ما زالت الكيانات ترفض تأسيس مركز تدريب مشترك، مهما بدا الأمر منطقياً من الناحية الاقتصادية. كذلك ظلت هذه الكيانات ترفض الاستثمار في نظام حاسوب واحد يغطي الدولة كلها رغم قبولها إقامة النظام نفسه ولكن بشكل فردي، أي لكل على حدة. كذلك الأمر بالنسبة لدائرة التشريع: فالقوانين الجمركية التشريعية والتنفيذية ليست متطابقة 100٪ في كل من فيدرالية البوسنة وجمهورية الصرب. ورغم اقترابها من بعضها في الأهداف والنوايا إلا أن رفض تبني التشريع نفسه هو أمر جدير بالملاحظة.

يعتقد معظم مسؤولي المنظمة بأنهم إذا غادروا البوسنة اليوم، فإن مكاتب الكيانات سوف تعود لتتهج الطريق المستقل مرة أخرى. صحيح أن المسؤولين في كلا الكيانين أصبحوا أكثر رغبة في العمل مع بعضهم البعض من ذي قبل ولكنهم لا يبادرون بالاتصال ببعضهم البعض دون إرشاد من المنظمة. لقد حقق برنامج الجمارك في البوسنة وكذلك عمل المنظمة قفزات هائلة منذ عام 1995، ولكن الرحلة ما تزال طويلة إلى الأمام، على الرغم من وجود مؤشرات أمل. وكما قال أحد المسؤولين: حسناً ربما كان علينا أن نجهز للاجتماعات، ولكننا لم نعد مضطرين لإحضار أحد بعد الآن⁽¹⁰⁾.

كان عمل المنظمة بالتأكيد يضع بذور المستقبل في إحداث التغييرات الإيجابية التي حصلت في نظام خدمة جمارك البوسنة منذ الاستقلال. ولولا وجود منظمة وسيطة تعمل بشكل دؤوب في النصح والتشجيع وتسهيل الأمور، ل بقيت سلطات الإدارات الجمركية في الكيانات غير راغبة حتى في زيارة بعضها البعض، ناهيك عن العمل معاً من أجل صياغة التشريعات وتدريب موظفي الجمارك. صحيح أيضاً أن التغييرات التي طرأت كانت بطيئة وتدرجية بشكل يبعث على الإحباط إلا أن الأمر يحسب لصالح تفهم الاتحاد الأوروبي بأن هذه التغييرات لن تجري بين ليلة وضحاها، مما عزا به إلى منح تمويل جيد للمنظمة التي التزمت بالعمل بصبر وثبات مع المسؤولين المحليين إلى حين إنجاز العمل.

لقد أدى تطور الأنظمة الموازية والمنسجمة داخل خدمات الجمارك إلى تمهيد الطريق أمام إصلاحات ونجاحات متواصلة في حقل جمارك البوسنة. وأمام معطيات اتفاقية إطار السلام، ما كان يمكن لمنظمة CAFAO أو غيرها من المنظمات الأخرى أن تتمكن من إجبار الكيانات قانونياً على العمل معاً في مجال الإدارة الجمركية. وكذلك أمام الأجواء السياسية الصعبة التي كانت تسود في البوسنة، ما كان من الممكن لأي منظمة أن تتوقع لهذه الكيانات العمل معاً في هذه القضية. ورغم أنه كان من المفضل أن تعمل الكيانات بشكل مشترك معاً إلا أن هذا الأمر لم يكن ممكناً. ومع ذلك فقد فعلت CAFAO الشيء التالي: إذ عملت على انسجام عمل نظام الكيانيين المستقلين ما أمكن من أجل إتاحة المجال لعمل مشترك في المستقبل. وكلما ارتفعت درجة التشابه في التشريع وأنظمة الحاسوب وأدوات التدريب وبنى المكاتب، كلما تحسنت فرص العمل المشترك، وربما سنحت الفرصة للاندماج الحتمي بين النظامين المستقلين في برنامج جمركي وطني واحد.

متى تكون هذه المقاربة نافعة ؟

هل يمكن للموازاة وعمليات الانسجام أن تستخدم بكفاءة لتعزيز التعايش؟ أنا أعتقد أن الجواب هو نعم وأن قضية برامج الجمارك في البوسنة لم تكن خروجاً عن

المالوف. بل على العكس من ذلك، توجد في الوضع خصائص تظهر أن الموازنة يمكن أن تستخدم بنجاح في مجالات أخرى وعلى مستويات أخرى: والأسئلة التي يجب أن نوجهها الآن تشمل ما يلي:

- ضمن أي ظروف يمكن استخدام الموازنة؟
- ضمن أي مستويات من السلطة والتنظيم تكون الموازنة فعالة؟
- ما هي المنافع المرجوة من هذه المقاربة بالنسبة للأفراد والمجتمعات ككل؟

تعتبر الموازنة مقارنة قيمة في أي موضع⁹ يستحيل فيه العمل المشترك ولكن يستطيع فيه السلام والتعاون. والموازنة ليست ولا يجب أن تكون الخيار الأول المجرب عند العمل في مناطق ما بعد النزاع. والتجارب تبين أن التفاعلات الإيجابية بين المتحاربين السابقين تؤدي بسرعة إلى إيجاد شعور إنساني بينهما، وإلى التسامح والمصالحة. وحينما توجد فرصة لتعزيز التعايش عبر العمل العام أو النشاطات العامة، وحينما تجد هذه النشاطات قبولاً لدى المشاركين، فإن على موظفي الإغاثة الإنسانية والزعماء المحليين أن يشجعوا الاتصال بين الأطراف المتنازعة سابقاً. ولكن هذا الأمر وللأسف لا يكون متاحاً في البداية. فعندما يكون الصراع ما زال حديث الوقوع، تكون الأحقاد ما تزال واضحة ويكون المتحاربون السابقون غير راغبين في العمل معاً. في مثل تلك الأوقات، تظهر أداة الموازنة كأحد الخيارات. وقد أضيف هنا، مع ذلك، أن الموازنة لا تنجح إلا في حال رافقها طرف وسيط أو منسق ملتزم بالعمل مع الأطراف المتنازعة لكي يجمعهم معاً مع مرور الزمن. وبدون تدخل هذا الطرف المحايد أو المنظمة المحايدة التي تُجسّر الثغرات وتسهل الاتصالات، لا يمكن أن تكون هناك حركة موازنة.

وقد ظهرت فعالية الموازنة كمقاربة مستخدمة، على مستوى المؤسسات الحكومية، ويمكن تطبيقها بنجاح في مواضع أخرى. ولعل المؤسسة العسكرية وتدريب الشرطة يقدمان مثلين آخرين للمجالات التي يمكن للعمل المشترك أن يكون صعباً فيهما في البداية ولكن انسجام الوسائل يشكل أمراً جوهرياً لهما. وبعيداً عن

المؤسسات الحكومية، أعتقد أن الموازنة قد تحقق تأثيرات أكثر اتساعاً على المستويات الدنيا للمؤسسات، خاصة على مستوى النقابات المهنية للأفراد. وأمام الإيمان المهني في المعايير العليا للاحترام والاستقامة، يمكن تشجيع الأطباء والمحامين والمحاسبين وغيرهم من المهنيين على التجاوب مع الدعوات من أجل عمل موازٍ وتصرف غير متحيز ضمن الجهد المبذول لغرض إجراءات الانسجام والتنظيم. ويبدو الأمر أقل وضوحاً أمام قدرة الموازنة على العمل بفعالية على المستويات الشعبية. وأظن أنه إذا استطاع الطرف الوسيط أن يعثر على الفكرة التي تولد الشعور نفسه حول المهنية والتي تشجع معايير رفيعة للتصرف بين أفراد المؤسسات الشعبية، فإن الموازنة ستصبح أداة قيمة. ولكن هذا الأمر يبقى منوطاً بالتجربة وبمزيد من التحقق والبحث.

والمنافع التي تنتج عن استخدام الموازنة كمقاربة تبدو واضحة جداً. فالتحرك ببطء وتؤدة وضمن خطوط متوازية يسمح بوجود الوقت والمساحة لتحقيق رآب الصدع. وفي الفترة التي تعقب انتهاء النزاع يحتاج الناس إلى مساحة تسمح بتهذئة الخواطر وظهور الأفكار حول السلام والمصالحة. وغالباً لا يتم تحقيق ذلك مع وجود متحاربين أو أعداء من السابق. والعمل في خطوط متوازية بدلاً من التشارك يمنح مثل تلك المساحة لرآب الصدع ويسهم في بناء إحساس منطقي بالأهداف.

الخلاصة

يحتاج الأفراد والمجتمعات الخارجة من وضع العنف الهائل إلى وقت للشفاء. فالكراهية لا تزول بين ليلة وضحاها. ولا تستطيع الأطراف المتنازعة أن تعمل بشكل مشترك باتجاه المصالحة لفترة من الزمن. في مثل هذه الحالات لن يجد الزعماء الذين يحاولون تعزيز التعايش أفضل من تشجيع استخدام البنى والمؤسسات والأعمال الموازية للبحث على رآب الصدع. مثل تلك المقاربة قد تكون بطيئة ولكنها تستطيع حصد المنافع الطويلة الأمد للسلام والمصالحة عند استخدامها بشكل فعال.

ملاحظات

1. National Conference of Commissioners on Uniform State Law [<http://www.nccusl.org/nccusl/aboutus.asp>].
2. See P Haas, (ed), *Knowledge, Power, and International Policy Coordination* (Columbia: University of South Carolina Press, 1997). See also A.-M. Slaughter, "A New World Order" (working title), Princeton University Press, forthcoming.
3. Interviews and exchanges with senior officials in the Law and Procedures division of the Customs and Fiscal Assistance Office, Bosnia, 2001.
4. Annex Four, Article III, Paragraph 1 of the General Framework Agreement states "Responsibilities of the Institutions of Bosnia. The following matters are the responsibility of the institutions of Bosnia: ...c. Customs policy."
5. Customs and Fiscal Assistance Office (CAFAO), "CAFAO Programme to BiH," Report to the Republic of Bosnia, Sarajevo, Feb. 3, 2000.
6. Interviews and exchanges with senior officials in the Law and Procedures division of the CAFAO, 2001.
7. CAFAO, "CAFAO Programme to BiH."
8. CAFAO, "CAFAO Programme to BiH."
9. Interviews and exchanges with senior officials in the Law and Procedures division of the CAFAO, 2001.
10. Interviews and exchanges with senior officials in the Law and Procedures division of the CAFAO, 2001.

كلمة أخيرة

تأملات في التعايش

مايكل إغنانيف

عند التفكير في التعايش، فمن المهم التفريق بوضوح بينه وبين المصالحة. وقد تعلمت شيئاً من هذا التباين بين التعايش والمصالحة خلال الوقت الذي أمضيته في جنوب أفريقيا وأنا أراقب بعثة المصالحة وتقصي الحقائق وهي تجري جلسات التحقيق حول العفو العام. خرجت من هذه التجربة وأنا أشعر أن المصالحة برمتها هي كلمة أكثر عاطفية من أن تصف ماذا يحدث. فما حدث هناك كان تبادلاً صعباً اضطر فيه الضحايا أن يمنحوا العفو للمجرمين فقط لكي يعقدوا معهم صفقة تسمح بانتقال الحكم إلى الأغلبية. كانت الصفقة قاسية على الضحايا الذين اضطروا لمراقبة المجرمين وهم يحصلون على العفو. ولكنهم أرادوا فعل ذلك لأسباب سياسية.

عندما نفشل في التفريق بوضوح بين التعايش والمصالحة، ينتهي بنا الأمر بتوفير العاطفة وتغيب السياسة عن العمليات التي تحاول أن نفهمها. ولعل أكثر ما ترك تأثيراً في مسألة ضحايا جلسات العفو العام في جنوب أفريقيا لم يكن الذكاء العاطفي للضحايا والذي كان ملموساً فحسب بل ذكاءهم السياسي. فقد استطاع هؤلاء تفهم المحتوى السياسي لتلك التجربة وكانت كلمتهم في جوهر الأمر تتلخص في القول التالي:

«لقد أبلغنا زعمائنا ما هي الصفقة وأن علينا أن نعقد الصفقة. كما أن علينا أن نعزّ على شفاهنا وأن نصفح أيدينا عن هؤلاء الناس من أجل أن نحوز على الديمقراطية ونضمن حكم الأغلبية. وقد نزعنا بعثة المصالحة وتقصي الحقائق إلى إطلاق تسمية المصالحة على هذا الإدراك الذي أظهره سكان البلدات والضواحي

ولكن كتاب هذا المؤلف يملكون وصفاً أفضل هو التعايش. وقد تكون هذه الكلمة أكثر برودة ولكنها أكثر عقلانية. وعلى النقيض من ذلك، تبدو كلمة مصالحة حارة، عاطفية ووجدانية، وكأنها لقاء بين قلوب وأذهان، أي تسامح وثم نسيان، إلا أنني لم أر الكثير من التسامح والنسيان في جلسات العفو العام كما أنني لم أر الكثير من التعاطف مع المجرمين.

ما رأيته بدلاً من ذلك هو الإدراك للحاجة السياسية، والإحساس بأن الشرطة البيض ما يزالون ينتمون إلى جزء قوي من البنية التحتية للبلاد: إحساس بأن المقاضاة بدلاً من العفو يمكن أن تضع حكومة ما تزال ناشئة في مواجهة بنية قديمة وقوية ما زالت تحمل السم بين أنيابها وأخيراً، إحساس بأن أحزان الإنسان ورغبته في تحقيق العدالة أو الانتقام يجب أن تخضع لمصالحة أعلى هي ضمان الانتقال لحكم الأغلبية المستقر.

من المؤكد، أن المصالحة بين الأفراد تحدث عادة، مثل التقاء القلوب والعقول، وقد قدم الدين المسيحي في جنوب أفريقيا مراراً المفردات الملائمة لتلك المصالحة. ولكن هناك مصالحة من نوع آخر تحدث أيضاً، وهي مصالحة لتفاهم مع الواقع. وقد تعني المصالحة ببساطة، إدراك العالم كما هو في الحقيقة بدلاً من مصارعته ومعارضته. وضمن هذا المعنى للكلمة، جاءت مصالحة العديد من البعض مع حكم الأغلبية، وعاد العديد من الضحايا السود ليتصالحوها مع حقيقة أن رغباتهم الفردية بالانتقام والثأر لم يعد من الممكن تحقيقها، مثل هذا المعنى للمصالحة - أي أن تتصالح مع الحقائق - يحمل علاقة حميمة مع التعايش. ويبقى السؤال المطروح إذا كانت هناك أية علاقة أولوية بين الاثنين؟ هل يجب للمصالحة أن تتم قبل التعايش أم العكس هو الصحيح؟ تقودني تجربتي في جنوب أفريقيا إلى الظن بأنك يمكن أن تحصل على التعايش دون الحاجة أبداً إلى المصالحة من القلب إلى القلب. فالأعداء السياسيون والتاريخيون ليسوا مضطرين للمصالحة قبل الجلوس في الغرفة نفسها. إذ يمكنك التعايش مع الناس الذين تمقتهم بابتهاج. يمكنك التعايش مع الناس دون أن تنسى

جرائمهم ضدك أو تغفر لهم. فالسلام البارد أياً كان نوعه لا يتطلب مصالحة من النوع الشخصي إلا أن المصالحة من النوع الثاني - أي المصالحة مع الواقع حولك - تسهم في نوع من التعايش البارد الذي يمكن تحقيقه في ظروف ما بعد النزاع. والمصالحة في المعنى الأول - أي بالقلوب والأذهان - قد تكون مسألة متعلقة بنتيجة بعيدة المنال ومن الدرجة الثانية للمصالحة في المعنى الثاني - التي تقبل الواقع كما هو حولها.

المعالجة في المعنى الثاني هي فقط التي يمكن أن تساعد على إقامة التعايش. كذلك يتوجب هنا إضافة أن التعايش يمكنه أن يسير بدون المصالحة من المعنى الثاني. فالفتات المتعادية يمكن أن تتعايش دون الاعتراف الكامل أو القبول الكامل بالحقائق التي تتطلب منهم فعل ذلك.

والعديد من البيض في جنوب أفريقيا يمكنهم التعايش مع السود لأنهم لا يملكون أي خيار آخر وليس لأنهم يقبلون ذلك بالأساس أو لأنهم تصالحوا مع التغير في وصفهم. كذلك يتعايش العديد من الصرب والبشناق ضمن المؤسسات المشتركة في البوسنة دون أن يكونوا قد تصالحوا مع بعضهم البعض، في أي من معاني الكلمة التي استخدمتها. فهم لم يسامحوا ولم ينسوا وهم لم يتقبلوا الحقائق في الأساس - تلك التي فرضتها اتفاقية دايتون - والتي تجبرهم على التعاون ضمن مؤسسات مشتركة.

هناك قضية صعبة أخرى هي العلاقة بين التعايش والعدالة. فما يجعل الحياة صعبة ليس فقط الخيارات بين الجيد والسيئ ولكن الخيارات بين شيئين جيدين. والتعايش جيد وكذلك العدالة، ولكنهما في الحقيقة يسيران غالباً على طريق التصادم. على سبيل المثال: هل يجب أن يكون هناك مقاضاة للأشخاص الذين ارتكبوا جرائم حرب في البوسنة؟ مثل هذا الأمر قد يحقق تقدماً في العدالة ولكنه قد يجعل من التعايش أمراً أكثر صعوبة. والفتات التي تشعر أنها ذهبت ضحية العدالة الدولية، مثل الصرب، تظهر رغبة أقل في التعايش مع الفتات التي فسرت نفسها على أساس أنها هي الضحية. والناس العاديون في البوسنة يجدون أنفسهم يتساءلون: ما الذي يهم

أكثر: أن يسير الناس في حياتهم اليومية أم أن يوضع المذنبون داخل زنزانة في السجن؟ عندما يطرح السؤال على هذه الشاكلة، أي كخيار بين تعايش العديدين أو عدالة القلة، يبدو من السهل التفكير بأن التعايش يتفوق على العدالة، خاصة في الحالات التي يؤدي فيها تحقيق العدالة إلى فتح جرح غائر. إلا أن الاشتمزاز الأخلاقي حول الإفلات من العقوبة يكون قوياً جداً في مجتمع الضحايا بحيث لا يمكن للأخير التعايش مع مجتمع القتل ما لم يتم إلحاق القصاص بالأشخاص المذنبين. في مثل هذه الحالات، تفعل العدالة مفعولها من أجل تعزيز التعايش على المدى الأبعد. ولعل جلب ملاديش وكراديش إلى أمام العدالة في البوسنة سيؤدي إلى تعزيز الهدفين. فالصرب تعبوا من الإحراج الذي يعانونه بسبب إفلات هؤلاء من العدالة، كما يشعر البشناق بأن اعتقال هؤلاء يعتبر أساسياً في إظهار إرادة الرب من أجل تحقيق العدالة. ولكن الجميع في البوسنة يعملون ضمن إدراك أن مبدأ الإفلات من العقوبة لن ينتهي بسجن ملاديش وكراديش. فالبلاد مليئة بمجرمي الحرب من الجهتين ولا يمكن لمحكمة لاهاي أن تفعل شيئاً حيال ذلك. على التعايش أن يمد جذوره في القرى التي يتشارك فيها الضحايا والقتلة من المقاهي والدكاكين والمطاعم. والفكرة القائلة بأن العجالة هي شرط مسبق للتعايش تبقى فكرة من وهم الكمال. فالتعايش يشمل العيش مع تحمل الظلم أحياناً.

وهناك فكرة أخرى تنطوي على وهم الكمال وهي أن التعايش يتطلب واقعاً تاريخياً مشتركاً، وبموجب هذا الرأي، فإن الفئات التي كانت تخوض النزاع سابقاً لن تستطيع التعايش مع بعضها البعض، عند توقف النزاع ما لم تبدأ بتجميع رواية مشتركة لماضيها المعذب، إنني لا أعتقد أن الحقيقة هي شرط مسبق للتعايش. وقد توصلت إلى هذا الاعتقاد عندما كنت أزور بعض القرى إثر انتهاء الحرب بين كرواتيا وصربيا عامي 1991 و 1992. كانت هذه القرى تتعايش سابقاً وبلغت نسبة التزاوج بينها درجة عالية. ولكن الذي جعل من هذا السهل السلوفيني الشرقي بين زغرب

وبلغراد، مكاناً مأساوياً عامي 1992 و 1993، هو أن كل فرد هناك كان يحمل ذكرى حية لتعايش ناجح. فقبل الحرب، كان الكروات والصرب يذهبون لحضور حفلات التعميد والزواج والجنائز بين بعضهم البعض، رغم أن الصرب ظلوا يحملون ذكريات تاريخية مؤلمة لمعسكر الاعتقال جازينوفاك الذي كان يدار تحت إمرة نظام آنتي بافيليش الكرواتي الفاشي خلال الحرب العالمية الثانية. كان التعايش والتزاوج يسير بشكل منسجم مع هذه الذكريات، أو على الأقل مع ذكريات من طرف الصرب وإنكار من طرف الكروات. ومع استمرار حفظ السلام من قبل نظام تيتو في يوغوسلافيا ظل التعايش يتجاوز الذكريات والإنكار. ولم يفعل النظام سوى القليل في تعليم الحقيقة لكل طرف. بل إنه في الحقيقة شجّع على قمع الذكريات وعلى استمرارية الإنكار. صحيح أنه أقام متحفاً على موقع معسكر جازينوفاك ولكن الشعار المهيمن الذي ميز فترة حكم تيتو كان شعار «الأخوة والوحدة» وهو الهتاف الاشتراكي الذي ظل يتردد دون نهاية من أجل أن تضيع تجربة الحرب التي شهدت تبادل القتل العرقي في عمق التاريخ. حتى أن الطريق السريع الذي يربط زغرب ببلغراد عبر السهل السلوفيني كان يدعى طريق الأخوة والوحدة. وإذا كان للطرق السريعة أن تؤدي وظائف إيديولوجية، فإن وظيفة هذا الطريق كانت ترمز إلى الوحدة العرقية في البلاد تحت قيادة الحزب الاشتراكي الواحد.

الآن أصبحت الأخوة والوحدة، نكتة وحشية بالنسبة للصرب والكروات الذين انقسموا داخل السهل السلوفيني. والمراقبون القادمون من الخارج من أمثالي ومن جابوا المنطقة أواخر عام 1993، بعد أن أقامت الحرب العرقية القرى على بعضها البعض وأحالت فوكوفار البلدة الرئيسة في المنطقة إلى خراب، وجدوا أنفسهم يقولون إن التعايش الذي كان موجوداً تحت شعار الأخوة والوحدة كان زائفاً. وقد أكدنا أن السرعة التي تحول فيها التعايش إلى عداوة وحرب أثبتت أن التعايش بدون حقيقة هو تعايش ضحل. وكانت النتيجة التي خرجنا بها نحن المراقبون من الخارج هي أن

التعايش يعتمد على درجة من الحقيقة التاريخية المشتركة، أو سرد مشترك عن الماضي الأليم. إذ إن غياب مثل هذا السرد المشترك، يحول التعايش اليومي إلى تعايش سطحي ضحل، يظل عرضة لأول حادثة أو اعتداء يستحضر الماضي المكبوت.

إلا أنني أتساءل الآن، إذا ما كانت الروايات المشتركة أو المألوفة حول الأحداث التاريخية هي ممكنة في الواقع بين الفئات العرقية التي تملك تاريخاً من المذابح والقتل بينها. ربما قمنا نحن المراقبون برفع الحاجز كثيراً عندما استتجنا أن هشاشة التعايش في السهل السلوفيني الشرقي كانت بسبب غياب الحقيقة التاريخية الأصيلة. ربما كانت الحقيقة شيئاً مختلفاً، فكل طرف يعلم ما فعله الطرف الآخر، وكل طرف يعلم ما فعله هو كما أنه لا يوجد هناك أي افتقار للمعلومات. وليس واضحاً بالنسبة لي ما إذا كانت المعرفة الأكثر أو المشاركة الأكثر سوف تمنع انهيار التعايش. فالفكرة تعتمد على ما يمكن أن يشكل قصة خيالية وجدانية حول مجتمعات تعيش في سلام، بمعنى أنها تعيش بسلام لأنها تشترك جميعها في نفس الرواية التاريخية أو نفس العلاقة بالحقيقة التاريخية.

الولايات المتحدة مجتمع يعيش في سلام، ولكن هل يصدق القول بأن الأمريكيين البيض والسود يشتركون بنفس الأحاسيس حول الحقيقة التاريخية للعبودية. إن ما يصدق أكثر من الحقيقة المشتركة، هو أن مؤسسات القضاء هناك تحافظ على وعود معينة وتقدم معياراً للحماية المتساوية. وللحقيقة، هم لا يفعلون ذلك بشكل كامل كما يعلم جميع الذين لهم دراية ولو قليلة بمحاكم الجنايات الأميركية. كذلك ربما يملك كل عرق تقديرات متفاوتة حول أداء هذه المؤسسات. ولكن العرقين يتعايشان. وهما يفعلان ذلك ليس لأنهما يتشاركان في الحقيقة التاريخية أو حتى في نفس التقدير الذي يتعلق بوفاء هذه المؤسسات لوعودها، ولكنهما يتعايشان لأنهما يتشاركان في الاعتقاد نفسه بأن عليهما أن يتعايشا. هما يتعايشان أيضاً، ليس لأنهما يرغبان في تفهم بعضهما البعض جيداً ولكن لأن التعاون بينهما يكافئ كل مجموعة بما يكفي لجعل أفرادها يؤمنون بمجدوى استمرارية هذا التعايش. الذي يهم هنا، في هذه النسخة المعدلة من

التعايش، ليس الحقيقة المشتركة حول الماضي بل الإدراج المشترك للمعيشة ضمن التقسيم الاجتماعي للعماله، والإيمان المشترك بأن المؤسسات المشتركة يجب أن تعمل بطريقة معينة وتقدم حماية مشتركة لكلا الفريقين.

إذا قمنا بتطبيق هذه الفكرة على الحياة اليوغوسلافية، ما الذي سنجده؟ مع وفاة تيتو، بدأت مؤسسات الدولة اليوغوسلافية تتعثر وبدأ الاقتصاد ينهار بحيث لم يعد بالإمكان المحافظة على توقعات المؤسسات. وبينما بدأ الكروات بالتحرك نحو نيل الاستقلال الذاتي عام 1990، وجد الصرب سبباً جيداً لمساءلة أنفسهم فيما إذا كانت الدولة الكرواتية المحتملة تستطيع أن تصون مصالحهم الأساسية. كما أصبح لدى النظام الصربي في بلغراد سبب وجيه لتحريك هذه المخاوف والشكوك حول اهتمام قيام دولة كرواتية مستقلة. وفي الحقيقة لعب الماضي السيئ دوره في تفاقم هذه المخاوف والشكوك، إذ إن أي صربي يعلم أن آخر فترة مرت على تمتع الكروات باستقلالهم، شهدت قيام حكاهم بوضع الصرب في معسكرات الاعتقال. ولكن الحقيقة لم تكن في الذكريات المنقسمة حول الماضي ولكن في الانهيار البطيء للمؤسسات المشتركة وإرث الحماية المتساوية أمام القضاء أو ما كان يعمل منها تحت حكم نظام تيتو.

ما لاحظته خلال الفترة الفورية التي تلت حرب الصرب والكروات عام 1991، أن المناصرين المتحمسين للقتال، وهم الفلاحون الصرب والكروات الذين قاتلوا بعضهم البعض بمرارة، فعلوا ذلك دون أن يفقدوا الذكريات المريرة الماضية حول التعايش الناجح. فالحرب لم تستطع محو حقيقة التعايش، أكثر مما أظهرت وهمه. فما أن بدأت عمليات القتل، حتى كان الفلاحون الذين يقطنون مسافة 250 متراً فقط عن بعضهم البعض قد تخندقوا في الأرض وراحوا يطلقون قذائف مدفعية الهاون على بعضهم البعض ليلاً ثم بعد ذلك يتناولون الراديو اللاسلكي ليكلموا الأشخاص الذين كانوا يقاتلونهم قبل وهلة ويسألون بعضهم أسئلة حول: هل تزوجت تلك الفتاة؟ كم من الأطفال أصبح عنك؟ ... وهكذا.

امضيت ليلة في أحد هذه الخنادق الصربية وأنا أسمعهم يتحدثون مع بعضهم ويتبادلون مثل هذه الأحاديث ومن ثم يعاودون إطلاق النار على بعضهم البعض. يمكنك أن تقول لمثل هؤلاء الناس: إنكم تقتلون الأشخاص الذين كنتم تتحدثون إليهم وتبادلون معهم ذكريات التعايش: كيف يمكنكم القيام بمثل هذا التصرف السخيف؟ ويجيبونك بدون أدنى صعوبة أو شك بأنهم يوافقون أن الوضع سخيف ولكن ضمن تحليلاتهم، يقولون بأنها مشكلة جماعية. فكل فرد فاعل منهم قد يرى الأمر عقلانياً بأن يتعايش ويتعاون مع أعدائه السابقين. وكل له أسبابه الاقتصادية للتعاون. كذلك كل يملك ذكريات للعيش معاً وذكريات للذهاب إلى أعراس وجنائز الآخر، وحنين للعودة إلى ذلك الماضي. ويبدو الأمر ببساطة عقلانياً بأن يفعل ذلك، ولكن نوايا الأفراد لا يمكن أن تخرج بنتيجة جماعية طالما استمر كل طرف بإطلاق النار على الطرف الآخر، وطالما استمرت القيادات السياسية للطرفين تضع المستحيلات أمام أي تعاون بين الأفراد.

إذا كنت على صواب في قلبي بأن التعايش هو مشكلة تحرك جماعي، فإني أعتقد بأن القيادة السياسية والصفقات المؤسسية ضرورية من أجل إيجاد الظروف التي يمكن للأفراد أن يكتشفوا خلالها عقلانية التعايش. فالتعايش لا يمكن أن يسير في ظل غياب طرفين هما: صفقة سياسية بين الأعداء و صفقة أمنية لضمان سلامة جميع الأطراف. والتعايش لا يمكن إيجاده عبر جميع النيات الحسنة للمنظمات غير الحكومية الراغبة في العمل على مستوى الطبقات الشعبية والتحدث مع الأفراد من أجل مساعدتهم على تفهم هول الحقد على الناس وعقلانية التعايش معهم. والناس يعرفون ذلك على أي حال، ولكن مشكلتهم تكمن في أنهم لا يستطيعون إيجاد إطار جماعي لتحرك يمكن فيه لنوايا الأفراد أن تعطي نتيجة واقعية. ربما تستطيع المنظمات غير الحكومية بتدخلاتها الصغيرة، الطيبة النوايا أن تفتح في القلوب بعض الثغرات الوجدانية حول منافع التعايش، ولكن بدون وجود أطر للاتفاق الأمني والسياسي،

فإنها لن تفلح أبداً في إيجاد التعايش. إن حل مشكلة التحرك الجماعي نحو إيجاد الإطار الأمني والسياسي، هو الشرط المسبق والأساسي في إتاحة المجال أمام النوايا الفردية الطيبة بأن تترجم إلى أعمال طيبة.

ويتبع هنا أنك لا يمكن أن توجد التعايش من خلال الوعظ عن التسامح. فالناس لا يرغبون في سماع محاضرات عن التسامح. هم يريدون مؤسسات ضمن صفقة الأمن بين الفئات العرقية مما يتيح المجال لمكافأة سلوكيات التسامح. ولناخذ مثل مقدونيا حيث يظن المراقبون من الخارج أن المشكلة تكمن في أن المقدونيين أكثر تسامحاً لبعضهم البعض من مواطني المجتمعات المتعددة العرقية مثل كندا أو الولايات المتحدة. والحقيقة أن المشكلة ليست في التسامح ولكن في شيء آخر. إذ لا توجد اتفاقية سياسية بين الفئتين العريقتين المتنافستين في مقدونيا بقدر ما توجد منافسة حول الهوية الأساسية للبلاد كوحدة سياسية. فهناك العديد من المقدونيين المتسامحين ومتعددي الأعراق على جميع جوانب التقسيم العرقي، ولكن إلى أن يتضح هناك استقرار دستوري تحافظ عليه الأحزاب السياسية ويحدد ويجذر حقوق الفئتين المتنافستين حول المشاركة المتساوية في حياة البلاد، لا يمكن للمسلكية المتسامحة لدى المواطنين أن تفعل شيئاً من أجل حل مسألة التوتر السياسي المستمر في تلك البلاد.

وهناك قضية أخرى تتعلق بالتفكير حول التعايش وهي العلاقة بين الثقة وبين الزمن. فالصيغة القديمة تقول لنا إن الزمن كفيلاً بلثم جميع الجروح. وهذا الأمر يعني أن المجتمعات تحتاج إلى الوقت من أجل تطوير التعايش. وفي الحقيقة فإن العلاقة بين الوقت والتعايش هي علاقة متعارضة ومتعاكسة. «لا تعتمد على الوقت لأنه لن ينفعك». بالتأكيد كلما عاشت المجتمعات مدة أطول في سلام جنباً إلى جنب كلما زاد احتمال أن تبقى على هذا الحال في المستقبل. ولكن الرسالة المقلقة التي جاءتنا من البلقان تقول بأن الوقت أحياناً يجعل الجروح القديمة أكثر عمقاً. ولعل أكثر الأمثلة بروزاً في هذا المجال تظهر في ذلك الشعور القومي المتطرف للمنفيين أو اللاجئين من

البلقان، خاصة أولئك الذين غادروا البلاد عام 1945، ولعبوا دوراً رئيساً في بث الكراهية في البلاد. وأكثر حالات التطرف البلقاني التي شاهدها لم تكن في البلقان نفسها بل في أروقة قاعات الاجتماعات في تورونتو حيث بدا وكأن الصرب والكروات الذين انتزعوا سابقاً من مشهد العداء الرئيسي منذ خمسين عاماً، وابتعدوا عنه مسافة أربعة آلاف ميل عادوا ليحبوا أحقادهم ومشاعرهم الغاضبة بكل أصولها التي لم تندثر ونيرانها التي لم تنطفئ. وإذا كنت تظن بأن نصف قرن من العيش بسلام في المنافي مع بدايات جديدة يمكن أن يخمد لهيب الكراهية المتبادلة، فأنت على خطأ. ففي عدة نواح، وفيما هذه الجماعات التي انخرطت في نمط المعيشة الكندي، كأهل يراقبون أبناءهم وهم يكبرون دون تحديد حاد للهويات العرقية، كانت ردود الفعل تشدد بعنف على الهوية الأولية الأصلية عام 1945. وفي البلقان نفسها، كان يمكن ملاحظة هذا النمط من العودة العنيفة إلى الهوية بين شباب الجماعات شبه العسكرية لدى جميع الأطراف، والذين قبيل اندلاع الحرب، لم يدخلوا أبداً على الأرجح أي جامع أو كنيسة أو كاثدرائية أرثوذكسية، ولكنهم الآن يقفون على الحواجز بكل مباهاة ويعرضون الشارات المميزة لأديانهم. وهكذا انمحت تماماً وعند أول طلقات تبادل النيران، فترة كاملة من التوجيه العلماني المعادي للدين إبان حكم تيتو والتي كان هدفها اقتلاع التطرف العرقي والتعصب الديني في تلك البلاد.

الزمن لا يبني الثقة لأن الزمن لا يدمل بالضرورة الجروح القديمة، إن الأهم من الزمن كما يظهر لي هو الأداء الحقيقي للمؤسسات. وإذا ما تم إجبار الفئات العرقية - مثلما حدث في اتفاقيات دايتون - على التعاون، ولو عكس رغباتها في إدارة المؤسسات الحكومية المشتركة، فإن هذا النمط من التعاون سوف يقود، مع مرور الزمن، إلى ظهور أنماط محدودة وحذرة من الثقة بين الأعراق. الزمن لوحده لا يشفي شيئاً. ولكن التعاون المؤسسي، والتعلم الذي يستمر عندما تجدد الفئات العرقية نفسها وقد أخذت تجني فوائد التعاون، يمكن أن يفعل شيئاً أكثر بكثير.

وأخيراً، لقد تعلمت أن المجتمع الدولي يلعب دوراً جوهرياً ولكن دقيقاً في تشجيع التعايش بعد النزاع العرقي. والسؤال المطروح هو هل ستقوم هذه العناصر الدولية بتسهيل التعايش من خلال تدخلها - أو هل ستتحمل هذه التدخلات بطبيعتها المسؤولية عن العملية. قد أصبح نحن جزءاً من المشكلة بدلاً من أن نكون جزءاً من الحل دون أن نقصد ذلك. ولا يمكن لأي تعايش أن يتم في كوسوفو ما لم يظهر هناك حراكاً سياسياً تقوده نخبة سياسية تنادي: بأننا نحن وليس المجتمع الدولي، مسؤولون عن حماية الأقلية الصربية وإلى أن يحدث مثل هذا، لن يتمتع الصرب بأي أمان. غير أن المجتمع الدولي يصادر القدرات المحلية بدلاً من أن يبني المسؤولية. وهناك منطق مضاد محتمل يمكن للمتدخلين الدوليين عبره أن يقضوا بين الناس في النزاعات ويستولوا على أي مسؤولية محلية لحل تلك النزاعات. ومثل هذا الموقف الاستبدادي المسبق يعني أن تخرج نفسك من العمل أو تترك نفسك دون عمل بحيث تنهي عقدك وتعود إلى منزلك وتسلم العمل دون أن تحضره لخمس سنوات ودون أن تبني منه مستقبلاً أو تجعله أساسياً أو تصبح شخصياً أساسياً في عجلة التعايش، لا غنى عنه. إن مقياس النجاح هو عندما لا تكون هناك حاجة إليك. ولعل الوصول إلى هذا المستوى يظل التحدي الرئيسي للتحرك الدولي من أجل التعايش.

ملاحظات

1. See M. Ignatieff, "Introduction," in J. Edlstein, *Truth and Lies: Stories from the Truth and Reconciliation Commission in South Africa* (New York: New Press, 2001). See also A. Krog, *Country of My Skull: Guilt, Sorrow, and the Limits of Forgiveness in the New South Africa* (New York: Times Books, 2000), and M. Minow, *Between Vengeance and Forgiveness: Facing History After Genocide and Mass Violence* (Boston: Beacon Press, 1998).

المحررون

انتونيا تشيس هي محاضر مساعد في السياسة العامة بكلية كينيدي في جامعة هارفارد وهي تعمل أيضاً كمستشارة عليا ونائبة لرئيس مجموعة إدارة النزاعات. كذلك تعمل كمدير لمشروع يتعلق بالتوافق الدولي وإدارة النزاعات ضمن برنامج حول المفاوضات في كلية الحقوق بجامعة هارفارد.

مارثا ميناو هي أستاذة في كلية الحقوق بجامعة هارفارد، وزميلة عليا ومديرة بالوكالة لمركز هارفارد للأخلاقيات والمهن، وعضو في المفوضية الدولية المستقلة لكوسوفو.

تخيّل التعايش مها

تجديد الإنسانية بعد الصراع الإثني العنيف

تعتمد المفاهيم الأساسية لهذا الكتاب على البرنامج الريادي والإبداعي الذي انطلق من المبادرة المشتركة والمؤتمر الهادف إلى وضع الأسس النظرية للتعايش برعاية المفوضية العليا للأجثين التابعة للأمم المتحدة ، وجامعة هارفرد ، وكلية فلتشر للحقوق والدبلوماسية بجامعة تافتس (Tafts) لبحث الأسس النظرية للتعايش . ويتضمن هذا الكتاب أبحاثاً ونظريات وممارسات عملية توضّح ، بشكل موسّع للقارئ ، ما يصلح وما لا يصلح في هذا المجال . كما يقدم الكتاب معلومات من شأنها أن تساعد في تشكيل الدورات والبرامج التي توضع لإعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب ، وتضعها على طريق السلام والمصالحة .

كلمات الشناء التي قيلت في هذا الكتاب

« مرجع مفيد جداً للأفكار الإبداعية باتجاه ظروف ما بعد النزاعات . العديد من المنظّمات الإنسانية يمكن أن تستفيد من قراءتها الحريصة لهذا الكتاب . »

رود لوهرز / مدير المفوضية العليا للأجثين التابعة للأمم المتحدة

« في هذا الكتاب المتطور ، تواجه تشايز وميناو تحدّي إعادة بناء المجتمعات ، التي مزقتها الحروب ، عبر تقديم ثروة من التجارب والحلول العملية ، والأمثلة ، التي وردت في الكتاب ، تأتي لتمثّل أوضاعاً سياسية وثقافية مختلفة ومتعددة مما يجعل من الكتاب مقاربة شمولية مقنعة ومناسبة في زمانها . »

شاشي نارور / نائب الأمين العام للاتصالات والمعلومات العامة ، الأمم المتحدة

« كان التعايش السلمي يعتبر سابقاً مجرد مشروع للدول ، وتقول مقدمة هذا الكتاب إنه مشروع للناس ، يتطلّب أولاً وقبل كلّ شيء قفزة تخيلية من قبل أفراد المجتمعات المنقسمة والمعانية . كيف يمكن تحقيق مثل هذه القفزة ضمن سياق إعادة بناء المجتمعات المدمّرة مادياً ونفسياً بسبب النزاعات . تلك مهمة معقّدة وأساسية ، ولكن بالنسبة لهؤلاء المنخرطين في إعادة إصلاح ما خلفه النزاع ، وحتى الذين يطمحون لتحقيق أهداف أكبر مثل بناء الأمم ، فإن مواضيع هذا الكتاب تعتبر ضرورية للقراءة . »

آن ماري سلوتر / عميدة كلية وودرو ولسون للشؤون العامة والدولية ، جامعة برنستون